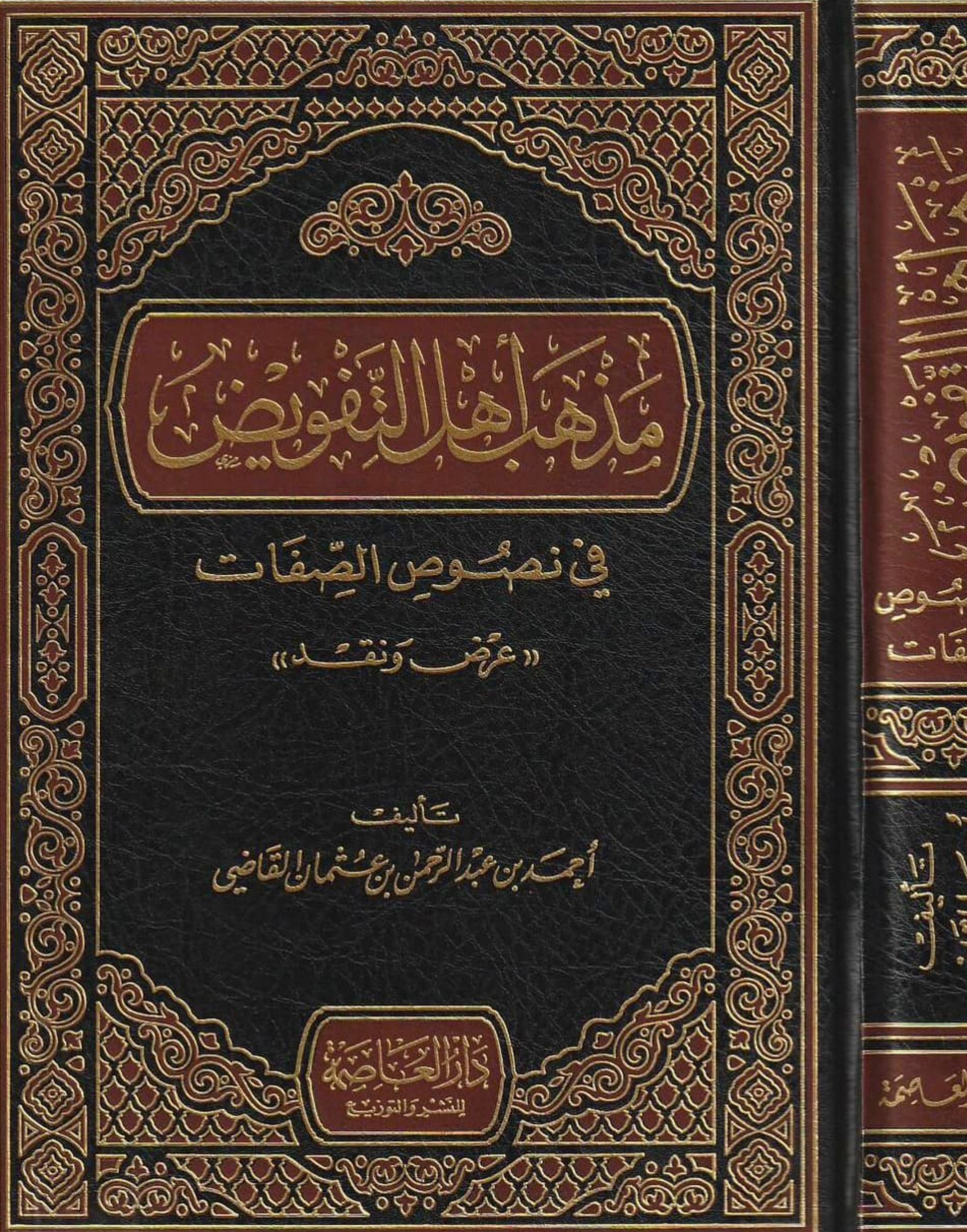


مذهب أهل التفويض
في نصوص الصفات
«عرض ونقد»
تأليف
أحمد بن عبد الرحمن بن عثمان القاضي
دار العاصمة
للنشر والتوزيع
مذهب أهل التفويض
في نصوص الصفات
تأليف
أحمد القاضي
دار العاصمة

مذهب أهل التفويض

في نصوص الصفات

«عرض ونقد»

تأليف

أحمد بن عبد الرحمن بن عثمان القاضي



جَمِيعُ الحُقُوقِ مَحْفُوظَةٌ

الطَّبْعَةُ الثَّالِثَة

طبعة مُصَحَّحَة وَمُنَقَّحَة

١٤٤٥هـ - ٢٠٢٤م

دَارُ العَاصِمَة

للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية

الرياض - شارع السويدي العام

هاتف: ٤٤٩٧٢٢٤-٠٠٩٦٦١١

darasma1406@gmail.com



هذا الكتاب

رسالة علمية تقدَّم بها المؤلِّف لنَيل درجة التخصص الأولى «الماجستير» من قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة، في كلية أصول الدين، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

وقد تمَّت مناقشتها يوم الأربعاء الموافق ٢٩/٨/ ١٤١٤هـ من قِبَل لجنة المناقشة والحكم على الرسالة المكوَّنة من:

١ ـ فضيلة الدكتور: ناصر بن عبد الله القفاري «المشرف على الرسالة»

٢ ـ فضيلة الدكتور: محمد بن عبد الرحمن الخميّس «عضواً»

٣ ـ فضيلة الدكتور: زين الدين مصطفى الخطيب «عضواً»

وقد مُنح مؤلفها درجة الماجستير بتقدير «ممتاز».

المقـدّمـة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلاَّ الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً. أما بعد:

فإن أجل نعمة أنعم الله بها على عباده نعمة الإيمان، الذي يورث راحة القلب وطمأنينته، وانشراح الصدر، وبرد اليقين، والبعد عن الشبهات والوساوس والشكوك.

والعقيدة الإسلامية عقيدة كاملة، شاملة، متوازنة، تقوم على الحق والدليل والوضوح والبيان، وتكتسح ظلمات الأوهام والجهالات، فتجعل العبد على بينة من ربه. وهذه الخصائص مجتمعة لا تتحقق إلاَّ بالعقيدة الإسلامية الصحيحة، المبنية على الكتاب والسنة، على ضوء فهم السلف الصالح، من الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

ولما كان العلم بالله ــ تعالى ــ أشرف أنواع العلوم ــ إذ شرف العلم بشرف المعلوم ــ حَرَصْت أن أشتغل في دراستي العليا بمسائل العقيدة، وعلى الأخص ما يتعلق بالإيمان بالله، فوقع اختياري على هذا الموضوع:

«مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات: عرض ونقد»

ولقد كان من أهم أسباب اختياري لهذا الموضوع ما يلي:

١ ـ ضرورة الاهتمام بأمر العقيدة، وتنقيتها من الشوائب؛ لأهمية العقيدة في حياة الأمة.

٢ ـ وقوع الانحراف عند كثير من الناس في باب «الإيمان بالله»، وتأثرهم بالمناهج الكلامية الدخيلة، وانحسار المنهج السلفي النقي في هذا الباب.

٣ ـ خطورة مذهب التفويض القائم على التجهيل بالله ـ تعالى ـ وأسمائه وصفاته، والمؤدي إلى غلق باب التدبر والتفكر في معاني أسمائه وصفاته، وما يستتبع ذلك من حرمان وخذلان.

٤ ـ نسبة هذا المذهب لسلف الأمة، واستفاضة هذه النسبة لدى المتأخرين، حتى تقرر عند كثير من الخاصة والعامة أن التفويض مذهب السلف، في مقابل التأويل مذهب الخلف، وأن كليهما حق، لا يسع المسلم اتباع سواهما.

٥ ـ قلة التصنيف في رد مذهب التفويض، مقارنة بالتصنيف في الرد على أهل التعطيل.

ولمّا كانت الأمة الإسلامية في مطلع هذا القرن الخامس عشر الهجري تعيش صحوة عامة، ورغبة من المسلمين في العودة إلى أصول دينهم الصافية عقيدةً وشريعة، كان لا بد من ترشيد هذه الصحوة، وتوجيهها الوجهة الصحيحة القائمة على العلم والإيمان والدليل والبرهان، والنأي بها عن الجهل والإجمال والبدعة والضلال.

وقد يتوهم بعض الناس أن تحرير هذه المسائل العِظام، وبيان الحق فيها مما يجلب الفرقة والخصام، ويستحيـي رفات الخلاف، وضغائن الماضي.

وهذا الوهم باطلٌ من وجهين:

الأول: أن هذه الأمور العقدية هي أصل دين المسلمين، وأساس التعبُّد لرب العالمين، فإن لم تكن واضحة بيِّـنة لا لبس فيها ولا غموض فلا دين ولا يقين.

الثاني: أن المبتدعة لا يألون جهداً في نشر بدعهم وتقريرها في الجوامع والجامعات والرسائل العلمية والمقالات، فلا بد من كشف الشبهة ودفع الفِرْيَة.

لهذه الأسباب استخرت الله ــ تعالى ــ في الاشتغال بهذا الموضوع، واستشرت أهل الخبرة، فوفق الله ــ تعالى ــ وأعان.

هذا وأسـأل الله ــ تعالى ــ كما نفعني به أن ينفـع به إخواني المسلمين.

وقد قسمت هذا البحث إلى تمهيد وثلاثة أبوابٍ وخاتمة.

تضمن التمهيد مبحثين:

أحدهما: لمحة تاريخية عن نشأة الكلام في الأسماء والصفات، حاولت فيها بالتتبع التاريخي واستقراء الأحداث تقسيم التاريخ الإسلامي بالنظر إلى هذا الجانب ــ فقط ــ إلى فترات متميزة ذات خصائص معينة بالنسبة للخط العقدي الأصيل.

الثـاني: دراسـة مـوضـوعية مـوجـزة لاتـجـاهـات أهـل القبلـة حيـال نصـوص الصفـات، ليتسنـى تحـديـد مـوقـع مـذهـب التفـويـض بيـن هـذه الاتجاهات.

وتضمن الباب الأول: الحديث عن حقيقة التفويض ونشأته عبر فصولٍ ثلاثة:

الفصل الأول: تناولت فيه حقيقة التفويض لغةً واصطلاحاً عند الفرق ـ بالمعنى الأعم ـ ثم حقيقة التفويض في نصوص الصفات خاصة.

الفصل الثاني: حاولت فيه التعرف على نشأة التفويض، وتحديد الأسباب التي أدت إلى ظهـوره، ثم سرت في استعراض انتقـائي لبعض كتـب أهـل العلـم في فـتـرات متعـاقبة، لتتبـع تطـور مقـالـة التفـويض، وانتشارها.

الفصل الثـالث: عـرضت فيه أمثـلة مـن مقـالـة التفـويـض وتغلغلهـا لـدى فئـات مختلفـة مـن البـاحثيـن فـي العقـائـد، والمفسـريـن، والكتـاب المعاصرين.

أما الباب الثاني: فقد ناقشت فيه شبهات أهل التفويض، ورددت عليها من خلال أربعة فصول:

الفصل الأول: استدلالاتهم بالقرآن، ويتضمن إبطال استدلالهم بقوله ـ تعالى ـ : ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾.

الفصل الثاني: استدلالاتهم بالمأثور: ويتضمن إبطال استدلالاتهم ببعض المأثور عن السلف، وذكر الروايات الصحيحة عن السلف أن طريقتهم الإثبات لا التفويض.

الفصل الثالث: مناقشة دعواهم أن التفويض هو الطريق الأسلم.

الفصل الرابع: مناقشة دعواهم أن العقل لا تعلق له بباب الصفات أصلاً، وذلك ببيان حقيقة العقل، وموقف الإسلام منه، ثم تحديد وظيفته في باب الصفات.

وأما الباب الثالث: فهو في لوازم مذهب التفويض وأدلة بطلانه، ويتضمن ثلاثة فصول:

الفصل الأول: اللوازم الباطلة التي تلزم على مذهبهم.

الفصل الثاني: أدلة بطلانه سمعاً وعقلاً.

الفصل الثالث: الآثار العملية للقول بالتفويض، حاولت فيه التعرف على تأثير هذا الاتجاه على «قيمة النص الشرعي» في نفوس المسلمين، وتسويغ هذا الاتجاه لمناهج التحريف المختلفة.

وقد ختمت البحث بخاتمة مركزة جمعت فيها أهم نتائج البحث، وأردفتها ببعض التوصيات المهمة لمعالجة هذا الانحراف.

وقد واجهتني عقبة أساسية في هذا البحث تتمثل في ندرة المادة العلمية، وتناثرها في المصادر المختلفة، وعدم وجود مراجع أصيلة أفردت في هذا الموضوع، إلاَّ أن هذه الصعوبة أتاحت لي ــ بحمد الله ــ الاطلاع على عدد كبير من كتب السنة والتاريخ والطبقات والتراجم، في سبيل تتبع هذه المقالة والقائلين بها.

*** ولعل من الإضافات التي أنتجها هذا البحث:**

١ ــ جمع المادة العلمية المتفرقة حول مسألة التفويض، لا سيما في كتب شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، رحمهما الله.

٢ ـ المناقشة المستفيضة للقائلين بالتفويض أو المسوغين له من خلال أقوالهم.

٣ ـ تتبع مقالة التفويض تاريخياً.

٤ ـ إبراز آثار هذا الاتجاه لدى طوائف من الأمة قديماً وحديثاً.

* **وقد حرصت ـ ما وسعني ـ على الالتزام بالإخراج العلمي لمادة البحث من خلال:**

١ ـ ترقيم الآيات وعزوها إلى مواضعها في كتاب الله.

٢ ـ تخريج الأحاديث والآثار، وبيان درجة صحتها.

٣ ـ ترجمة الأعلام الوارد ذكرهم ـ وهم كثير ـ سوى المشهورين.

٤ ـ توثيق المادة العلمية من مصادرها الأصيلة.

٥ ـ التعليق على بعض المسائل في الحاشية عند الحاجة.

٦ ـ تفسير بعض الكلمات الغريبة من كتب اللغة وغريب الحديث.

٧ ـ التعريف بالفرق والطوائف التي يرد ذكرها تعريفاً مختصراً في الحاشية.

٨ ـ عمل فهارس للمراجع والموضوعات والأحاديث والآثار والفرق والطوائف والأعلام.

هذا وأسأل الله ـ تعالى ـ أن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم نافعاً لعباده المؤمنين، وأن يجعل لي به سهماً في تصحيح عقائد المسلمين، وتنقيتها من الشوائب، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وفي الختام أتقدم بالشكر الجزيل لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ولكلية أصول الدين في الرياض، وأخص بالشكر قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة الذي هيأ لي هذه الفرصة، كما أتقدم بالشكر الوافر والعرفان الجميل لشيخي الفاضل ـ المشرف على هذه الرسالة ـ الدكتور ناصر بن عبد الله القفاري ـ حفظه الله ـ الذي أفادني بعلمه، وغمرني بلطفه ودماثة خلقه، ووجهني في جميع مراحل إعداد الرسالة، فله مني الشكر، ومن الله القبول والمثوبة بمنه وكرمه. ويعجز لساني، ويقصر بياني عن شكر فضيلة شيخي محمد بن صالح العثيمين الذي حبَّب إليَّ دراسة العقيدة، وعظَّمها في قلبي، وأفادني بعلمه الجم وفهمه الثاقب، ثم أشار عليَّ بطبع هذه الرسالة وأكَّد ذلك فجزاه الله عني خير الجزاء وأجزل مثوبته ورفع درجته في الدارين. وأشكر كل من أعانني من عالمٍ أو أخٍ أو أهلٍ، برأي أو مشورة أو مساعدة أو دعاء، فشكر الله لهم وأجزل مثوبتهم.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على عبده ونبيه محمد وآله وصحبه أجمعين.

أحمد بن عبد الرحمن بن عثمان القاضي

عنيزة ١٤/١/١٤١٤هـ

التمهيد

ويتضمن مبحثين:

المبحث الأول: لمحة تاريخية عن نشأة الكلام في الأسماء والصفات.

المبحث الثاني: اتجاهات أهل القبلة حيال نصوص الصفات.

تـوطـئـة

«الإيمان» أساس العقيدة الإسلامية، وسر حياة القلب وصلاحه، كما أنه أساس بناء المجتمع، وسبب سعادة الفرد والأمة، وبه عصمة الدم والمال، وصحة جميع الأعمال. قال ـ تعالى ـ: ﴿قُلْنَا ٱهْبِطُواْ مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٣٨﴾ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٣٩﴾﴾[1]. وقد جعل الله وصف «الإيمان» أخص أوصاف أوليائه الذين اتبعوا هداه فوصفهم بـ «المؤمنين»، وخاطبهم بـ «يا أيها الذين آمنوا».

وقد فسر النبـي ﷺ «الإيمان» في حديث جبريل[2] المشهور بقوله: **«أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، والبعث بعد الموت، وتؤمن بالقدر خيره وشره»**. وهذه الأصول الإيمانية مذكورة في كتاب الله في مواضع كقوله ـ تعالى ـ: ﴿. . . وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأٓخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ

---

(١) سورة البقرة: الآيتان ٣٨ ـ ٣٩.

(٢) هو الحديث الذي رواه عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ في سؤال جبريل له ﷺ عن الإسلام والإيمان والإحسان والساعة وأماراتها. رواه مسلم في الإيمان ١/ ٣٦، والترمذي في الإيمان ١٠/ ٧٥ ـ ٧٨، وأبو داود في السنة ٥/ ٦٩ ـ ٧٣، والنسائي في الإيمان ٨/ ٩٧ ـ ١٠١.

﴿وَٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾[1]، وقوله: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَـٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ...﴾[2]، وقال في القدر: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَـٰهُ بِقَدَرٖ ۝٤٩﴾[3].

والإيمان بالله ـ تعالى ـ أشرف هذه الأصول وأعظمها، بل بقية هذه الأركان فرعٌ عنه، وهو: (الاعتقاد الجازم بأنه رب كل شيء ومليكه، وأنه متصف بصفات الكمال، منزه عن كل عيبٍ ونقص، وأنه المستحق للعبادة وحده لا شريك له، والقيام بذلك علماً وعملاً)[4]. فالإيمان به ـ تعالى ـ يتضمن أربعة أمور:

الأول: الإيمان بوجوده.

الثاني: الإيمان بربوبيته: أي بأنه الرب الذي له الخلق والملك والتدبير وحده لا شريك له.

الثالث: الإيمان بألوهيته: أي بأنه الإله المستحق للعبادة وحده لا شريك له.

الرابع: الإيمان بأسمائه وصفاته: أي إثبات ما أثبته لنفسه من الأسماء الحسنى، والصفات العلى، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل[5].

---

(١) سورة البقرة: الآية ١٧٧.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٨٥.

(٣) سورة القمر: الآية ٤٩.

(٤) شرح العقيدة الواسطية، للشيخ صالح بن فوزان الفوزان، ص ١١.

(٥) انظر: نبذة في العقيدة الإسلامية للشيخ محمد بن صالح العثيمين، ص ١٣ ـ ٢٦. وسيأتي في المبحث الثاني بيان معاني هذه المصطلحات.

وأهـل السنَّة والجماعة[1] يحققون هذه الأمور تحقيقاً كاملاً، علماً وعملاً، ويؤمنون بالكتاب كـله. ولـدى كـل مرتبـة من المراتب السابقة يفارق المؤمنين بالله فئامٌ من الناس ممن زاغت بهم الأهواء، وتفرقت بهم السبل.

ففي أمـر الإيمـان بوجـوده ـ سبحـانه ـ وربوبيته يخـرج عـن وصـف الإيمان أصناف الملاحدة من الطبائعيين[2] والصُّدْفِيّين[3] والدهريين[4]

---

(١) أهل السنَّة والجماعة: هم الذين اجتمعوا على سنَّة النبـي ﷺ ظاهراً وباطناً في الأقوال والأعمال والاعتقادات. وأحق الناس بهذا الوصف القرون الفاضلة من الصحابة والتابعين وتابعيهم، وكل من وافقهم فهو منهم.

(٢) الطبائعيون: ـ نسبة إلى الطبائع ـ (فرقة يعبدون الطبائع الأربع، أي الحرارة، والبرودة، والرطوبة، واليبوسة، لأنها ـ عندهم ـ أصل الوجود؛ إذ العالم مركب منها). الموسوعة الفلسفية ص ٢٧٨، وانظر في الرد عليهم مبحث «الطبيعة» في الوجود الحق ص ٣٧ ـ ٤٧، د. حسن هويدي، وانظر الملل والنحل للشهرستاني ٢/ ٢٠١ ـ ٢٢٨.

(٣) الصدفيون: ـ نسبة إلى الصُّدْفَة ـ (الحادث المجهول العلة) الموسوعة الفلسفية ٢٧٣ ـ ٢٧٥، وانظر في الرد عليهم مبحث «المصادفة» في الوجود الحق ص ٩١ ـ ٩٧.

(٤) الدهريون: ـ نسبة إلى الدهر ـ (قومٌ عطلوا المصنوعات عن صانعها، وقالوا ما حكاه الله ـ سبحانه ـ عنهم: ﴿وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾ [الجاثية: ٢٤]. وهؤلاء فرقتان: فرقة قالت: إن الخالق ـ سبحانه ـ لما خلق الأفلاك متحركة أعظم حركة دارت عليه فأحرقته، ولم يقدر على ضبطها وإمساك حركاتها، وفرقة قالت: إن الأشياء ليس لها أول البتة، وإنما تخرج من القوة إلى الفعل. فإذا خرج ما كان بالقوة إلى الفعل، تكونت الأشياء: مركباتها وبسائطها، من ذاتها لا من شيء آخر...). إغاثة اللهفان ٢/ ٣٦٧، وانظر: الموسوعة الفلسفية ص ١٨٣.

وفرعون[1] وأمثاله من منكري الصانع.

وفي أمر الإيمان بألوهيته ـ سبحانه ـ يخرج مخالفو الرسل من الأمم المشركة التي أقرت بالربوبية، ولم تذعن بالعبادة لله وحده، كمشركي العرب.

وفي أمر الإيمان بأسمائه وصفاته يفترق أهل القبلة ممن أقر بتوحيد العبادة في باب أسماء الله وصفاته فرقاً وأحزاباً، ويبقى صفوة الله من خلقه، الذين اعتصموا بالكتاب والسنَّة على ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه من العلم والإيمان، وهم «أهل السنة والجماعة» «والفرقة الناجية»[2] و «الطائفة المنصورة»[3]، قد استكملوا مراتب الإيمان، وخرجوا من كل فتنة عمياء مظلمة.

وفي هذه المرتبة الرابعة ميدان بحثنا في هذا التمهيد لنستطلع نشأة الكلام في الأسماء والصفات عبر التاريخ الإسلامي، ثم نستعرض اتجاهات أهل القبلة حيال نصوص الصفات، لننفذ بعد ذلك إلى القضية الخاصة المتعلقة بمذهب التفويض.

---

(١) فرعون: (أشهر من عرف تجاهله وتظاهره بإنكار الصانع فرعون، وقد كان مستيقناً به في الباطن، كما قال له موسى: ﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ ﴾ [الإسراء: ١٠٢]، شرح العقيدة الطحاوية ص ٧٧، وكان قد قال لموسى: ﴿وما رب العالمين﴾ وهو استفهام إنكار وجحد.

(٢) إشارة إلى قوله ﷺ في حديث الافتراق: (.. وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين ملة، كلهم في النار، إلاَّ ملة واحدة. قالوا: ومن هي يا رسول الله؟ قال: ما أنا عليه وأصحابي)، رواه الترمذي في الإيمان ١٠/١٠٩ ـ ١١٠.

(٣) إشارة إلى قوله ﷺ: (لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين حتى يأتيهم أمر الله وهم ظاهرون)، رواه البخاري في الاعتصام بالسنَّة ٨/١٤٩.

المبحث الأول

لمحة تاريخية عن نشأة الكلام في الأسماء والصفات

تعرَّض هذا الجانب الخطير من جوانب العقيدة لمحاولات من التحريف للحيدة بهذه الأمة عن الصراط المستقيم، الذي كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه. في هذه اللمحة محاولة لرصد خط الانحراف من بدايته، مقارنة بالخط الأصيل والوسط الذي سار عليه أهل السنَّة والجماعة، ومواقفهم من تلك الانحرافات عبر مراحل تاريخية ذات سماتٍ مميزة:

❑ **المرحلة الأولى:**

العصر النبوي وقرن الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ :

قال الشيخ تقي الدين أحمد بن علي المقريزي[1] ـ رحمه الله ـ : «اعلم أن الله ـ تعالى ـ لما بعث من العرب نبيه محمداً ﷺ رسولاً إلى الناس جميعاً وصف لهم ربهم ـ سبحانه وتعالى ـ بما وصف به نفسه

(١) المقريزي (٧٦٦ ـ ٨٤٥هـ): أبو العباس، أحمد بن علي بن عبد القادر، تقي الدين المقريزي، مؤرخ الديار المصرية. ولد ونشأ ومات في القاهرة، وولي فيها الحسبة والخطابة والإمامة مرات. من مؤلفاته: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ويعرف بخطط المقريزي. قال السخاوي: قرأت بخطه أن تصانيفه زادت على مئتي مجلد كبار. انظر: التبر المسبوك ٢١، والبدر الطالع ١/ ٧٩.

الكريمة في كتابه العزيز الذي نزل به على قلبه ﷺ الروح الأمين، وبما أوحى إليه ربه ــ تعالى ــ فلم يسأله ﷺ أحد من العرب بأسرهم، قرويهم وبدويهم، عن معنى شيء من ذلك[١] كما كانوا يسألونه ﷺ عن أمر الصلاة والزكاة والصيام والحج وغير ذلك مما لله فيه ــ سبحانه ــ أمر ونهي، وكما سألوه ﷺ عن أحوال القيامة والجنة والنار، إذ لو سأله إنسان منهم عن شيء من الصفات الإلهية لنُقل كما نقلت الأحاديث الواردة عنه ﷺ في أحكام الحلال والحرام وفي الترغيب والترهيب، وأحوال القيامة، والملاحم والفتن، ونحو ذلك مما تضمنته كتب الحديث معاجمها ومسانيدها وجوامعها. ومن أمعن النظر في دواوين الحديث النبوي، ووقف على الآثار السلفية، علم أنه لم يرد قط من طريق صحيح ولا سقيم عن أحدٍ من الصحابة ــ رضي الله عنهم ــ على اختلاف طبقاتهم، وكثرة عددهم، أنه سأل رسول الله ﷺ عن معنى شيء مما وصف الرب ــ سبحانه ــ به نفسه الكريمة في القرآن الكريم وعلى لسان نبيه محمد ﷺ، بل كلهم فهموا معنى ذلك وسكتوا عن الكلام في الصفات. نعم ولا فرّق أحد منهم بين كونها صفة ذاتٍ أو صفة فعل، وإنما أثبتوا له ــ تعالى ــ صفات أزلية من العلم، والقدرة، والحياة، والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام، والجلال، والإكرام، والجود، والإنعام، والعز، والعظمة، وساقوا الكلام سوقاً واحداً. وهكذا أثبتوا ــ رضي الله عنهم ــ ما أطلقه الله ــ سبحانه ــ على نفسه الكريمة من الوجه، واليد ونحو ذلك، مع نفي مماثلة المخلوقين. فأثبتوا ــ رضي الله عنهم ــ بلا تشبيه ونزهوا من غير تعطيل، ولم يتعرض مع ذلك أحدٌ منهم إلى

(١) سيبين ــ رحمه الله ــ سبب عدم سؤالهم قريباً، وهو فهمهم للمعنى.

تأويل شيء من هذا، ورأوا بأجمعهم إجراء الصفات كما وردت، ولم يكن عند أحدٍ منهم ما يستدل به على وحدانية الله ـ تعالى ـ، وعلى إثبات نبوة محمد ﷺ سوى كتاب الله، ولا عرف أحد منهم شيئاً من الطرق الكلامية ولا مسائل الفلسفة. . .»[1].

ومن هذا العرض يتبين أهم خصائص ذلك العصر الفريد في أهم مسألة في الاعتقاد، وهي صفات الرب ـ جل وعلا ـ وتتلخص فيما يلي:

١ ـ عناية النبي ﷺ بتعليم أمته صفة المعبود وعدم إهمال ذلك.

٢ ـ تلقي الصحابة لذلك بالقبول والتسليم والفهم والتعظيم.

٣ ـ الكف والإعراض عن السؤال عن كيفيات الصفات، والسكوت عن ذلك، وتعزير من تعرض للمتشابه[2].

---

(١) الخطط المقريزية ٣/٣٠٩ ـ ٣١٠.

(٢) ومن أشهر الأمثلة على ذلك قصة عمر ـ رضي الله عنه ـ مع صبيغ بن عسل. فقد حكى أبو القاسم الأصبهاني وغيره أن رجلاً من بني تميم يقال له: صبيغ قدم المدينة، فكانت عنده كتب، فجعل يسأل عن متشابه القرآن، فبلغ ذلك عمر ـ رضي الله عنه ـ فبعث إليه، وقد أعد له عراجين النخل، فلما دخل عليه جلس، فقال: من أنت؟ قال: أنا عبد الله صبيغ، قال: وأنا عبد الله عمر، ثم أهوى إليه فجعل يضربه بتلك العراجين، فما زال يضربه حتى شجه، فجعل الدم يسيل على وجهه، فقال: حسبك يا أمير المؤمنين، فقد ذهب والله الذي كنت أجد في رأسي. وفي رواية يحيى بن سعيد أمر به فضُرب مائة سوط، ثم جعله في بيت حتى إذا برأ دعا به، ثم ضربه مائة سوط أخرى، ثم حمله على قتب، وكتب إلى أبي موسى ـ رضي الله عنه ـ: أن حرم عليه مجالسة الناس. فلم يزل كذلك حتى أتى أبا موسى فحلف بالأيمان المغلظة ما يجد في نفسه مما كان يجده شيئاً، فكتب إلى =

٤ ـ اطراد المنهج وسوق الكلام سوقاً واحداً على قاعدة واحدة، وعدم التفريق بين صفات الله الذاتية والفعلية من حيث الإيمان والقبول.

٥ ـ إجراء النصوص على ظاهرها من غير تمثيل، واجتناب التعطيل والتحريف.

٦ ـ الاستغناء عن المناهج الكلامية الفلسفية والاكتفاء بالأدلة الشرعية.

ولا ريب أن هذا العصر هو العصر «المثالي» «النقي» لا سيما في مسألة الإيمان بأسماء الله وصفاته حتى نهاية القرن الهجري الأول، وانقراض جيل الصحابة في مطلع القرن الهجري الثاني[1].

ومع أنه في ذلك العصر كانت قد ظهرت بدعة الخوارج[2]،

= عمر ـ رضي الله عنه ـ يخبره، فكتب إليه ما أخاله إلاَّ قد صدق خل بينه وبين مجالسة الناس، وفي رواية حماد بن زيد عن قطن بن كعب قال: سمعت رجلاً من بني عجل يقال له: فلان بن زرعة، يحدث عن أبيه قال: «لقد رأيت صبيغ بن عسل بالبصرة كأنه بعير أجرب، يجيء إلى الحلق، فكلما جلس إلى قوم لا يعرفونه ناداهم أهل الحلقة الأخرى عزمة أمير المؤمنين». الحجة في بيان المحجة ١/ ١٩٣ ـ ١٩٥.

(١) كان آخرُ الصحابة موتاً: أبا الطفيل، عامر بن واثلة الليثي ـ رضي الله عنه ـ وصحح الذهبي أنه مات سنة عشر ومائة. انظر: تدريب الراوي ٢/ ٢٢٨ ـ ٢٢٩.

(٢) الخوارج: فرقة خرجت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ عام ٣٧هـ بسبب مسألة التحكيم في موقعة صفين، وصاروا يحكمون بكفر مرتكب الكبيرة، وقد قاتلهم علي وأصحابه ـ رضي الله عنهم ـ وورد في ذمهم والترغيب في قتالهم أحاديث صحيحة مرفوعة، وقد افترقوا على نحو عشرين فرقة. انظر: الملل والنحل ١/ ١١٤، مقالات الإسلاميين ١/ ١٦٧، والفرق بين الفرق ٧٢، تاريخ الطبري ١/ ٥٧ ـ ٧٢.

والشيعة[1]، والقدرية[2]، والمرجئة[3]، فإن عقيدة الإيمان بالله وأسمائه وصفاته ظلت مصونةً محفوظة.

❑ المرحلة الثانية:

عصر التابعين وتابعيهم إلى زمن المحنة بالقول بخلق القرآن عام ٢١٨هـ:

سار التابعون وتابعوهم ـ رحمهم الله ـ على سنن الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ حذو القذة بالقذة، وحافظوا على سلامة المعتقد والمنهج، مع

---

(١) الشيعة: هم الذين شايعوا عليًا ـ رضي الله عنه ـ وقدموه على سائر الصحابة، ثم ظهرت فيهم «السبئية» المنتسبون إلى عبد الله بن سبإ فادعوا إمامة علي بالنص. وقالوا بالغيبة والرجعة ثم ساقوا الإمامة في ذريته على اختلاف بينهم، ثم صار التشيع ستاراً للفرق الباطنية الملحدة، وهم نحو خمس عشرة فرقة، بل تزيد. انظر: مقالات الإسلاميين ١/ ٦٥، الملل والنحل ١/ ١٤٦، الفرق بين الفرق ٢٩.

(٢) القدرية: هم منكرو القدر، وأول من قال بالقدر في الإسلام: معبد الجهني بالبصرة في أواخر عهد الصحابة. ومذهبهم أن الأمر أنف لم يسبق به قدر ولا علم. وهؤلاء هم الغلاة. ثم خلفهم في إنكار القدر المعتزلة، إلاَّ أنهم أثبتوا العلم، وزعموا أن العبد يخلق فعل نفسه، وتطلق بقلة على الغلاة في إثبات القدر وهم «الجبرية». انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل ٣/ ٢٢، الفرق بين الفرق ١١٤، الملل والنحل ١/ ٤٣.

(٣) المرجئة: هم الذين أرجؤوا العمل عن الإيمان، وزعموا أن الإيمان هو المعرفة، وهم المرجئة الخالصة، وقالوا: لا يضر مع الإيمان ذنب، كما لا ينفع مع الكفر طاعة، والإيمان عندهم شيء واحد، لا يزيد ولا ينقص، ولا يتفاضل أهله به، وهم نحو اثنتي عشرة فرقة. انظر: مقالات الإسلاميين ١/ ٢١٣، الملل والنحل ١/ ١٣٩، الفرق بين الفرق ٢٠٢.

حذرٍ شديد، وحساسية بالغة من البدع والأقوال المحدثة ومجانبة أهلها[1].

وفي مطلع هذه المرحلة طلع قرن الشيطان، ونبتت نابتة الفتن في باب الإيمان بالله ـ تعالى ـ بظهور رؤوس الضلالة من أهل التعطيل والتمثيل ومنهم.

١ ـ **الجعد بن درهم**: وهو أول من أحدث القول بنفي الصفات، وأن الله ليس على العرش حقيقةً، وأن معنى استوى استولى، وأنه ـ تعالى ـ لا يتكلم[2]. قال ابن كثير[3] ـ رحمه الله ـ : «كان الجعد بن درهم من أهل

---

(١) ومن شواهد ذلك: كان الحسن يقول: «إياكم والمنازعة، وإياكم والخصومة. يعني في الدين... وقال لرجل: إنما يخاصم الشاك في دينه، وأنا قد أبصرت ديني، فإن كنت من دينك في شك فاذهب والتمسه». الحجة في بيان المحجة ١/ ٢٨٠ ـ ٢٨١. (وقال مالك بن أنس: «وذكر الجدال في الدين، فأنكره ونهى عنه. قال: أو كلما جاء رجلٌ أجدل من رجل تركنا ما جاء به جبريل إلى محمدٍ ﷺ». وقال عمر بن عبد العزيز: «من جعل دينه غرضاً للخصومات أكثر التنقل». ورأى صفوان بن محرز شبيبة يجادلون في المسجد، فقال: «إنما أنتم حرب» الحجة في بيان المحجة ٢/ ٤٥٤ ـ ٤٥٦. وهجر الإمام أحمد الحارث بن أسد المحاسبي والحسين بن علي الكرابيسي ـ مع جلالة قدرهما ـ لدخولهما في شيء من الكلام، انظر ترجمتهما في: سير أعلام النبلاء ١٠/ ٧٩، ١١٠.

(٢) انظرمجموع فتاوى شيخ الإسلام ٨/ ٢٢٨، ٥/ ٢٠، وسير أعلام النبلاء ٥/ ٤٣٣.

(٣) ابن كثير: إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصروي الدمشقي، أبو الفداء عماد الدين، حافظ مؤرخ فقيه محدث. ولد سنة ٧٠١هـ في قرية من أعمال بُصرى ثم انتقل إلى دمشق ورحل في طلب العلم، من تصانيفه «البداية والنهاية» و «شرح صحيح البخاري» ولم يكمله، و «تفسير القرآن العظيم» و «جامع المسانيد والسنن» وغيرهما، توفي عام ٧٧٤هـ. الأعلام ١/ ٣٢٠، الدرر الكامنة ١/ ٣٧٣، البدر الطالع ١/ ١٥٣، شذرات الذهب ٦/ ٢٣١، آداب اللغة ٣/ ١٩٣.

الشام، وهو مؤدب مروان الحمار[1]، ولهذا يقال له: مروان الجعدي، فنسب إليه. وهو شيخ الجهم بن صفوان الذي تنسب إليه الطائفة الجهمية الذين يقولون: إن الله في كل مكان بذاته. تعالى الله عما يقولون علوّاً كبيراً. وكان الجعد بن درهم قد تلقى هذا المذهب الخبيث عن رجل يُقال له: أبان ابن سمعان، وأخذه أبان عن طالوت، ابن أخت لبيد بن أعصم، عن خاله لبيد بن أعصم اليهودي الذي سحر النبي ﷺ...»[2].

وقد روى البخاري[3] ـ رحمه الله ـ في «خلق أفعال العباد» عن

---

(١) مروان الحمار: مروان بن محمد بن مروان بن الحكم الأموي، أبو عبد الملك، ويُعرف بالجعدي وبالحمار، آخر ملوك بني أمية في الشام، وكانت خلافته خمس سنين وشهراً. وكان حازماً مدبراً شجاعاً، إلاَّ أن ذلك لم ينفعه عند انحلال الملك وإدبار السلطان؛ إذ قويت في عهده الدعوة العباسية وآل بها الأمر إلى إسقاط دولة بني أمية. وقتل مروان هذا عام ١٣٢هـ وحمل رأسه إلى السفاح العباسي. الأعلام ٧/٢٠٨، الكامل في التاريخ ٥/١١٩ و ١٥٨، تاريخ ابن خلدون ٣/١١٢ و ١٣٠، تاريخ الطبري ٩/٥٤ و ١٣٣، تاريخ الإسلام ٥/٢٩٨، معجم البلدان ٨/١٩٦.

(٢) البداية والنهاية ١٠/١٩.

(٣) البخاري: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله، حبر الإسلام، والحافظ لحديث رسول الله ﷺ، صاحب «الجامع الصحيح». ولد عام ١٩٤هـ في بخارى. وقام برحلة طويلة سنة ٢١٠هـ في طلب الحديث فزار خراسان والعراق ومصر والشام وسمع من نحو ألف شيخ. له من التصانيف: «التاريخ الكبير» و «خلق أفعال العباد» و «الأدب المفرد» و «جزء القراءة خلف الإمام» وغيرها، وكتابه الصحيح انتقاه من ستمائة ألف حديث يحفظها. وكانت وفاته سنة ٢٥٦هـ. الأعلام ٦/٣٤، تذكرة الحفاظ ٢/١٢٢، تهذيب التهذيب ٩/٤٧، وفيات الأعيان ١/٤٥٥، تاريخ بغداد ٢/٤ ـ ٣٦، طبقات السبكي ٢/٢.

حبيب بن أبـي حبيب الجرمي قال: «شهدت خالد بن عبد الله القسري[1] بواسط في يوم أضحى. وقال: ارجعوا فضحوا، تقبل الله منكم، فإني مضحٍّ بالجعد بن درهم. زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليماً، تعالى الله علوًّا كبيراً، عما يقول الجعد بن درهم، ثم نزل فذبحه»[2].

(قال المدائني[3]: كان زنديقاً. وقد قال له وهب[4]: إني لأظنك من

---

(١) خالد بن عبد الله القسري: الأمير، كان أمير العراقين لهشام بن عبد الملك. قال الذهبـي: كان جواداً ممدحاً معظماً عالي الرتبة من نبلاء الرجال، لكنه فيه نصب معروف. وكان خالد على هناته يرجع إلى الإسلام. قتل سنة ١٢٦هـ. سير أعلام النبلاء ٥/ ٤٢٥.

(٢) خلق أفعال العباد ص ٨. وهذه قصة مشهورة رواها جمع من المحدثين كالدارمي في الرد على الجهمية ٧/ ١١٣ ـ ١١٤، والبيهقي ١٠/ ٢٠٥ ـ ٢٠٦ في السنن وفي الأسماء والصفات ٢٥٤، والآجري في الشريعة ٩٧، ٣٢٨، والذهبـي في العلو ١٣٣، وإسنادها ضعيف من وجوه، لكن الأئمة تلقوها بالقبول وحكاها شيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم في كتبهما. قال الألباني في تحقيق مختصر العلو للذهبـي: لكنه يتقوى بالذي بعده، فإن إسناده خير منه، ولعله لذلك جزم العلماء بهذه القصة ص ١٣٣.

(٣) المدائني: أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الله المدائني الأخباري، نزل بغداد، وصنف التصانيف، قال الذهبـي: كان عجباً في معرفة السير والأنساب وأيام العرب. مات سنة ٢٢٤هـ. السير ١٠/ ٤٠٠، تاريخ بغداد ١٢/ ٥٤، معجم الأدباء ١٤/ ١٢٤، الكامل لابن الأثير ٦/٥١٦، اللباب ٣/ ١٨٢، مرآة الجنان ٢/٨٣، لسان الميزان ٤/ ٢٥٣، النجوم الزاهرة ٢/ ٢٥٩.

(٤) وهب: هو ابن منبه كما في البداية والنهاية ٩/ ٣٦٤، طبعة دار الكتب العلمية، وهو وهب بن منبه الصنعاني، أبو عبد الله، ولد سنة ٣٤هـ، وكان كثير الأخبار عن الكتب القديمة، يعد في التابعين، توفي سنة ١١٤هـ. الأعلام ٨/ ١٢٥، تاريخ الإسلام =

الهالكين، لو لم يخبرنا الله أن له يداً، وأن له عيناً، ما قلنا ذلك. ثم لم يلبث الجعد أن صُلب)[1]. وكان قتله سنة ١١٩هـ وقيل: سنة ١٢٤هـ.

٢ ـ **الجهم بن صفوان**: قال الذهبي: «أبو محرز، الراسبي مولاهم، السمرقندي، الكاتب، المتكلم، رأس الضلالة، ورأس الجهمية، كان صاحب ذكاءٍ وجدال... وكان ينكر الصفات، وينزه الباري عنها بزعمه، ويقول بخلق القرآن، ويقول بأن الله في الأمكنة كلها»[2]. وقد أخذ مقالته عن سلفه الجعد بن درهم، فأذاعها ونشرها، ولهذا صارت المعطلة تنسب إليه فيقال: «الجهمية» لا «الجعدية». وكان قد خرج مع الحارث بن سريج[3] على بني أمية، فقتله سلم بن أحوز صاحب شرطة نصر بن سيار[4] عام ١٢٨هـ.

= ٥/ ١٤، وفيات الأعيان ٢/ ١٨٠، تهذيب التهذيب ١١/ ١٦٦، شذرات الذهب ١/ ١٥٠، طبقات ابن سعد ٥/ ٣٩٥.

(١) سير أعلام النبلاء ٥/ ٤٣٣.

(٢) سير أعلام النبلاء ٦/ ٢٦ ـ ٢٧.

(٣) الحارث بن سريج التميمي، ثائر من الأبطال، كان من سكان خراسان، وخرج على أميرها سنة ١١٦هـ فلبس السواد خالعاً طاعة بني مروان، فعظم أمره. ثم انهزم جيشه على أبواب مرو، وكان مقتله سنة ١٢٨هـ. الأعلام ٢/ ١٥٤، الكامل في التاريخ ٥/ ١٢٧، تاريخ الأمم والملوك ٩/ ٦٦، البداية والنهاية ١٠/ ٢٦.

(٤) نصر بن سيار بن رافع الكناني، ولد عام ٤٦هـ، أمير من الدهاة الشجعان، كان شيخ مضر بخراسان ووالي بلخ، ثم ولي إمرة خراسان سنة ١٢٠هـ، وفي عهده قويت دعوة العباسيين حتى تغلبوا عليه، فهرب، وأخذ يتنقل بين البلدان، إلى أن مرض في مفازة بين الري وهمذان، ومات بساوة عام ١٣١هـ، وهو صاحب الأبيات التي أصلها:

هذان كانا من طلائع نفاة الصفات أهل التعطيل. ورغم المواجهة الجادة لبدعهم على الصعيدين العلمي ــ ممثلاً بأئمة أهل السنَّة ــ والسياسي ــ ممثلاً بولاة الدولة الأموية ــ فإن مقالتهم لم تنقطع بانقطاعهم، بل ظلت مكبوتةً مخذولة حتى جاء زمن المحنة.

وبمقابل هذا التطرف برز تطرف آخر في خراسان على يد:

٣ ــ **مقاتل بن سليمان البلخي**: جاء في تهذيب التهذيب في ترجمته: «. . . كان يقص في الجامع، فوقعت العصبية بينه وبين جهم، فوضع كل واحدٍ منهما كتاباً عن الآخر ينقض عليه. . .

قال أبو حنيفة[1]: أتانا من المشرق رأيان خبيثان: جهم معطل ومقاتل مشبه. ــ وعنه أيضاً ــ : أفرط جهمٌ في النفي، حتى قال: إنه ليس بشيء، وأفرط مقاتل في الإثبات، حتى جعل الله ــ تعالى ــ مثل خلقه. . . وقال أحمد بن سيار المروزي[2]: كان من أهل بلخ، تحول إلى مرو، وخرج إلى

= أرى خلل الرماد وميض جمر ويوشك أن يكون لها ضرام

أرسلها إلى مروان بن محمد يحذره دعوة العباسيين فلم يأبه له. الأعلام ٨/ ٢٣، الكامل في التاريخ ٥:١٤٨، وما قبلها، البيان والتبيين ١/ ٢٨، خزانة البغدادي ١/ ٣٢٦، تاريخ ابن خلدون ٣/ ١٢٥، رغبة الآمل ٣/ ١٧٣.

(١) أبو حنيفة (٨٠ ــ ١٥٠هـ): النعمان بن ثابت، التيمي بالولاء، الكوفي، أحد الأئمة الأربعة الكبار. فقيه مجتهد محقق. أراده المنصور العباسي على القضاء فامتنع، فحبسه إلى أن مات ــ رحمه الله ــ . انظر: الأعلام ٨/ ٣٦، تاريخ بغداد ١٣/ ٣٢٣ ــ ٤٢٣، وفيات الأعيان ٢/ ١٦٣، النجوم الزاهرة ٢/ ١٢، البداية والنهاية ١٠/ ١٠٧.

(٢) أحمد بن سيار بن أيوب بن عبد الرحمن المروزي الفقيه، إمام كبير حافظ حجة، =

العراق، فمات بها. وهو متهم متروك الحديث، مهجور القول. وكان يتكلم في الصفات بما لا يحل ذكره... وقال ابن حبان[1]: «كان يأخذ عن اليهود والنصارى علم القرآن الذي يوافق كتبهم، وكان مشبهاً يشبه الرب ـ سبحانه وتعالى ـ بالمخلوقين...»[2]، «مات مقاتل سنة نيفٍ وخمسين ومائة»[3].

ومن أبرز خصائص منهج أهل السنَّة والجماعة في هذه المرحلة إضافةً إلى خصائص القرن الأول السالفة الذكر[4] ما يلي:

١ ـ العناية برواية أحاديث الصفات، لا يكتمون شيئاً منها لمصلحة مزعومة، ولا يردون شيئاً منها لشناعة شنعت.

٢ ـ دمج أحاديث الصفات بسائر الأحاديث المروية في المسانيد والسنن

= حدث عنه البخاري والنسائي ومحمد بن نصر، توفي سنة ٢٦٨هـ. السير ١٢/ ٦٠٩، الجرح والتعديل ٢/ ٥٣، تاريخ بغداد ٤/ ١٨٧، تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٥٩، العبر ٢/ ٣٧، مرآة الجنان ٢/ ١٨١، طبقات السبكي ٢/ ١٨٣، البداية والنهاية ١١/ ٤٢.

(١) محمد بن حبان بن أحمد، أبو حاتم البستي، من الحفاظ المتقنين الأئمة الأعلام، ولد في بست، وتنقل في الأمصار لطلب الحديث، وأخذ عن نحو ألفي شيخ، ومن تصانيفه «المسند الصحيح» المعروف بـ«التقاسيم والأنواع»، و«الثقات» و«معرفة المجروحين» وغيرها. توفي سنة ٣٥٤هـ. الأعلام ٦/ ٧٨، معجم البلدان ٢/ ١٧١، شذرات الذهب ٣:١٦، اللباب ١/ ١٢٢، تذكرة الحفاظ ٣/ ١٢٥، ميزان الاعتدال ٣/ ٣٩.

(٢) تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٨٠ ـ ٢٨٥، باختصار.

(٣) سير أعلام النبلاء ٧/ ٢٠٢.

(٤) انظر ص (٢٣ ـ ٢٤).

والمجاميع وعدم إفرادها بالتصنيف غالباً[1].

٣ ـ التغليظ والتعنيف على من استوحش شيئاً من هذه الأحاديث بسبب ما يسبق إلى قلبه من لوثة التشبيه.

٤ ـ تقعيد بعض القواعد في منهج فهم النصوص، والتواضع على عباراتٍ واحدة، مع تباعد الأقطار، وتعاقب الأجيال، عند السؤال عن نصوص الصفات كقولهم: «أمرّوها كما جاءت» ونحوها.

٥ ـ عدم مجادلة أهل البدع أو مجالستهم أو سماع كلامهم، وعدم حكاية أقوالهم، بل إماتتها بإهمالها وطمسها، والتحذير من البدع وعلم الكلام، وهجرة أهله.

❑ المرحلة الثالثة:

عصر المحنة بالقول بخلق القرآن: من ٢١٨هـ إلى ٢٣٤هـ:

يمثل هذا الحدث منعطفاً خطيراً في عقيدة الأمة، لا لكونها بدعةً جديدة خرج بها أهل التعطيل، وإنما لاضطلاع الخلافة الإسلامية طوال أربعة عشر عاماً بها وحملها الكافة عليها، وهو سبق ليس له نظير قبله في تاريخ خلفاء الأمة. وهذه المحنة تمثل ذروة جهود المعتزلة الذين اكتنفوا الخليفة العباسي المأمون[2]، وزينوا له باطلهم، وساعدهم ما جبل عليه الخليفة من

---

(١) وجد بدايات لإفرادها بأجزاء مستقلة في هذا العصر. انظر: الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٥/١٥.

(٢) عبد الله بن هارون الرشيد بن المهدي، أبو العباس، سابع خلفاء بني العباس، وأحد أعاظم الملوك، ولي الخلافة بعد خلع أخيه الأمين، فعمل على ترجمة كتب الفلسفة والمنطق، وأتحف ملوك الروم بالهدايا سائلاً أن يصلوه بما لديهم من كتب =

ذكاء وحب للبحث في الأمور العقلية، حتى صاروا بطانته، وموضع عَيْبَتِهِ[1].

و «كان القاضي أحمد بن أبـي دؤاد[2] ممن نشأ في العلم، وتضلع بعلم الكلام، وصحب فيه هياج بن العلاء السلمي[3]، صاحب واصل بن عطاء[4] أحد رؤوس المعتزلة. وكان ابن أبـي دؤاد رجلاً فصيحاً... وكان معظماً عند المأمون أمير المؤمنين، يقبل شفاعاته ويصغي إلى كلامه، وأخباره في هذا كثيرة. فدس ابن أبـي دؤاد له القول بخلق القرآن، وحسنه عنده، وصيره

= الفلاسفة، وحض الناس على قراءتها، وقرب العلماء والفقهاء والمتكلمين وأهل اللغة والأخبار والشعراء، وامتحن الناس بالقول بخلق القرآن في آخر حياته، توفي سنة ٢١٨هـ. الأعلام ٤/١٤٢، تاريخ بغداد ١٠/١٨٣، الكامل في التاريخ ٦/١٤٤ ــ ١٤٨، تاريخ الطبري ١٠/٢٩٣، فوات الوفيات ١/٢٣٩.

(١) عَيْبَةُ الرجل: خاصته وموضع سره. وأصل العيبة: ما يجعل فيه الثياب. انظر: تاج العروس ١/٤٠٣، الصحاح ١/١٩٠.

(٢) أحمد بن أبـي دؤاد بن جرير بن مالك الإيادي، أبو عبد الله، أحد قضاة المعتزلة، ورأس فتنة القول بخلق القرآن، اتصل بالمأمون، ثم المعتصم وجعله قاضي قضاته، وجعل يستشيره في أمور الدولة كلها، ثم قربه الواثق إليه، فلما تولى المتوكل أصيب بالفالج في أول خلافته وتوفي مفلوجاً ببغداد سنة ٢٤٠هـ. الأعلام ١/١٢٤، وفيات الأعيان ١/٢٢، تاريخ بغداد ٤/١٤١ ــ ١٥٦، البداية والنهاية ١٠/٣١٩، لسان الميزان ١/١٧١، النجوم الزاهرة ٢/٣٠٠ و ٣٠٢.

(٣) لم أجد له ترجمة.

(٤) واصل بن عطاء الغزال، أبو حذيفة، من موالي بني ضبة أو بني مخزوم، ولد سنة ٨٠هـ، رأس المعتزلة ومن أئمة البلغاء والمتكلمين، وهو الذي نشر مذهب المعتزلة في الآفاق، وبعث أصحابه إلى الأقطار لنشر مذهبه الاعتزالي. توفي سنة ١٣١هـ. الأعلام ٨/١٠٨، وفيات الأعيان ٢/١٧٠، مروج الذهب ٢/٢٩٨، أمالي المرتضي ١/١١٣.

يعتقده حقًّا مبيناً إلى أن جمع رأيه في سنة ثمان عشرة ومائتين على الدعاء إليه، فكتب إلى نائبه على بغداد... في امتحان العلماء كتاباً يقول فيه:
... فاجمع من بحضرتك من القضاة فاقرأ عليهم كتابنا، وامتحنهم فيما يقولون، واكشفهم عما يعتقدون في خلق الله وإحداثه، وأعلمهم أني غير مستعين في عملٍ، ولا واثق بمن لا يوثق بدينه. فإذا أقروا بذلك ووافقوا، فمرهم بنَصِّ من بحضرتهم من الشهود، ومسألتهم عن علمهم في القرآن، وترك شهادة من لم يقر أنه مخلوق، واكتب إلينا بما يأتيك عن قضاة أهل عملك في مسألتهم، والأمر لهم بمثل ذلك»[1].

«وكان كلامه في القرآن سنة اثنتي عشرة ومائتين، فأنكر الناس ذلك واضطربوا، ولم ينل مقصوده، ففتر إلى وقت»[2].

ومن أبواب الشر التي فتحت في عهد المأمون، كثرة تعريب كتب الأوائل من فلاسفة اليونان، مما كان له أسوأ الأثر في تكدير صفو العقيدة وبلبلة الناس وشغلهم بالمنطق الإغريقي عن الكتاب والسنَّة، حتى قال شيخ الإسلام ابن تيمية[3] ــ رحمه الله ــ : «ما أظن أن الله يغفل عن المأمون، ولا

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى ٢/ ٣٧ ــ ٣٩، باختصار.
(٢) سير أعلام النبلاء ١٠/ ٢٨١.
(٣) أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني، الدمشقي، الحنبلي، أبو العباس، تقي الدين ابن تيمية، ولد في حران، ثم انتقل إلى دمشق، فنبغ واشتهر، وبرع في كل فن، وأفتى ودرس وهو دون العشرين، وكان قويًّا في ذات الله، شديداً على أهل البدع، ولقي بسبب صدعه في الحق الأذى الكثير، وسجن مراراً بسبب ذلك، فصبر واحتمل حتى لقي ربه، وهو معتقل في قلعة دمشق سنة ٧٢٨هـ، فخرجت دمشق كلها في جنازته. وكان ــ رحمه الله ــ يحارب التقليد والجمود، وتعتبر =

بد أن يقابله على ما اعتمده مع هذه الأمة من إدخال هذه العلوم الفلسفية بين أهلها»[1].

وقد سار المعتصم[2] (٢١٨ ــ ٢٢٧هـ) والواثق[3] (٢٢٧ ــ ٢٣٢هـ) على طريقة المأمون، فمدت البدعة رواقها، وتنفذ أهلها على البلاد والعباد، وصارت المنابر والحلق والقضاء حكراً عليهم، وضيّق على أهل السنَّة ونالهم العنت الشديد حتى جاء الله بالفرج في عهد الخليفة

= مؤلفاته مرجعاً لمذهب أهل السنَّة والجماعة. فمن مؤلفاته: «منهاج السنَّة النبوية»، و «درء تعارض العقل والنقل»، و «الإيمان»، وغيرها كثير، وهي غزيرة الفوائد، مكنوزة بالعلم المستند إلى الكتاب والسنَّة، وقد جمع فتاويه الشيخ عبد الرحمن ابن قاسم في سبعة وثلاثين مجلداً. راجع: الأعلام ١/ ١٤٤، فوات الوفيات ١/ ٣٥ ــ ٤٥، الدرر الكامنة ١/ ١٤٤، البداية والنهاية ١٤/ ١٣٥، ابن الوردي ٣/ ٢٤٣، النجوم الزاهرة ٩/ ٢٧١.

(١) عن: لوامع الأنوار البهية، للشيخ محمد بن أحمد السفاريني ١/ ٩.

(٢) محمد بن هارون الرشيد بن المهدي، خليفة من أعاظم خلفاء بني العباس، بويع سنة ٢١٨هـ بعد وفاة أخيه المأمون، وهو فاتح عمورية من بلاد الروم الشرقية في خبر مشهور، اتسع ملكه جدًّا وقرب إليه الأتراك وكثروا في جنده فبنى لهم سامرا لما ضاقت بهم بغداد، توفي سنة ٢٢٧هـ. الأعلام ٧/ ١٢٧، الكامل في التاريخ ٦/ ١٤٨ ــ ١٧٩، مروج الذهب ٢/ ٢٦٩ ــ ٢٧٨.

(٣) هارون (الواثق بالله) بن محمد (المعتصم بالله) بن هارون الرشيد العباسي أبو جعفر، ولي الخلافة بعد أبيه سنة ٢٢٧هـ فامتحن الناس في خلق القرآن، وسجن جماعة وقتل في ذلك أحمد بن نصر الخزاعي بيده، ومات في سامرا سنة ٢٣٢هـ. الأعلام ٨/ ٦٢، الكامل في التاريخ ٧/ ١٠، تاريخ الطبري ١١/ ٢٤، مروج الذهب ٢/ ٢٧٨ ــ ٢٨٨، تاريخ بغداد ١٤/ ١٥.

المتوكل[1] رحمه الله عام ٢٣٤هـ.

ولا ريب أن هذه الفتنة العمياء، والداهية الدهواء، قد حملت أهل السنَّة على الاستماتة في الدفاع عن عقيدتهم، واستنفار جميع طاقاتهم لمواجهة المتغيرات الجديدة، صوناً للدين، وحفظاً لطريقة السلف. ومن أبرز خصائص منهجهم في هذه الفترة ــ إضافة إلى ما سبق ــ :

١ ــ الثبات على الحق والصبر عليه، والاستعلان بذلك في مواجهة استعلان الباطل المستند على السلطة السياسية. وظهور مواقف شجاعة لأئمة أهل السنَّة وعلى رأسهم: الإمام أحمد بن حنبل الشيباني[2] ــ رحمه الله ــ وتلميذه: أحمد بن نصر الخزاعي[3] ــ رحمه الله ــ وغيرهما.

---

(١) جعفر «المتوكل على الله» بن محمد «المعتصم بالله» بن هارون الرشيد، أبو الفضل خليفة عباسي، ولد ببغداد وبويع بعد وفاة أخيه الواثق سنة ٢٣٢هـ، ولما استخلف كتب إلى أهل بغداد كتاباً بترك الجدل في القرآن. توفي سنة ٢٤٧هـ. الأعلام ١٢٧/٢، تاريخ بغداد ١٦٥/٧، تاريخ الطبري ٢٦/١١ ــ ٦٢، مروج الذهب ٢٨٨/٢.

(٢) الإمام أحمد بن محمد بن حنبل، أبو عبد الله، الشيباني. إمام أهل السنة، ولد ببغداد سنة ١٦٤هـ ونشأ في طلب العلم، ورحل في سبيله وطوف البلاد، حتى انتهت إليه الإمامة في السنَّة والحديث. امتحن في القول بخلق القرآن، فثبت فذاع صيته وعلت منزلته. ودام سجنه ثمانية وعشرين شهراً. وتوفي سنة ٢٤١هـ. صنف المسند، والرد على الزنادقة، وغيرهما. انظر الأعلام ٢٠٣/١، تاريخ بغداد ٤١٢/٤، البداية والنهاية ٤٢٥/١٠ ــ ٣٤٣، سير أعلام النبلاء ١٧٧/١١ ــ ٣٥٨.

(٣) أحمد بن نصر بن مالك بن الهيثم، أبو عبد الله الخزاعي، من أشراف بغداد، امتنع عن القول بخلق القرآن، وكان يقدح بالواثق وبايع له جماعة في بغداد على الأمر =

٢ ــ اللجوء إلى أسلوب المناظرة مع أهل البدع لإبطال بدعهم، وقد سجل التاريخ عدة وقائع في مجالس الخلفاء الثلاثة: المأمون والمعتصم والواثق، لا يتسع المقام لذكرها[١]. وإنما لجأوا إلى ذلك لإسماع الخلفاء والعامة حجة أهل الحق ودحض حجة المخالف المتمكن.

٣ ــ التصنيف في «السنَّة» بمعنى جمع أحاديث العقائد في أجزاء مفردة صيانة لها من الضياع، وإشهاراً لها بين الأمة. ومن ذلك: كتاب السنَّة للإمام أحمد بن حنبل الشيباني، وكتاب السنَّة لأبي بكر عبد الله بن محمد العبسي المعروف بابن أبي شيبة[٢].

٤ ــ التصنيف في «الردود» ومن ذلك كتاب: «الرد على الجهمية»

= بالمعروف والنهي عن المنكر، فقبض عليه الواثق وقتله بيده في سامراء، وبعث برأسه إلى بغداد فنصب فيها ست سنوات، وكان مقتله سنة ٢٣١هـ. الأعلام ١/ ٢٦٤، تهذيب التهذيب ١/ ٨٧، صفة الصفوة ٢/ ٢٠٥، الكامل في التاريخ ٧/ ٧، تاريخ الطبري ١١/ ١٥، تاريخ بغداد ٥/ ١٧٣.

(١) من ذلك على سبيل المثال: مناظرة عبد العزيز بن يحيى الكناني ــ رحمه الله ــ لبشر بن غياث المريسي المعتزلي في مجلس الخليفة المأمون، انظر كتاب الحيدة لعبد العزيز الكناني. ومناظرة الإمام أحمد بن حنبل ــ رحمه الله ــ لأحمد ابن أبي دؤاد في مجلس المعتصم، انظر مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي. ومناظرة أحمد بن نصر الخزاعي في مجلس الواثق. انظر: سير أعلام النبلاء ١١/ ١٦٧.

(٢) عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي مولاهم الكوفي، ولد سنة ١٥٩هـ، من حفاظ الحديث وله فيه عدة كتب منها «المسند» و «المصنف في الأحاديث والآثار» و «الإيمان» وغيرها، توفي سنة ٢٣٥هـ، الأعلام ٤/ ١١٧، تذكرة الحفاظ ٢/ ١٨، تهذيب التهذيب ٦/ ٢، تاريخ بغداد ١٠/ ٦٦، الرسالة المستطرفة (١٣).

لعبد الله بن محمد الجعفي[1]، شيخ البخاري، ت ٢٢٩هـ، وكتاب: «الرد على الجهمية والزنادقة» للإمام أحمد بن حنبل، ت ٢٤١هـ. وقد تتابعت المصنفات في «السنَّة» و «الإيمان» و «التوحيد» و «الردود» بعد أن فجرت هذه الفتنة ينابيعها.

☐ المرحلة الرابعة:

عصر نشر «السنة» والرد على المخالفين:

انقضى عصر المحنة بعد سنتين من خلافة المتوكل فـ (في سنة ٢٣٤هـ أظهر المتوكل السنة، وزجر عن القول بخلق القرآن، وكتب بذلك إلى الأمصار، واستقدم المحدثين إلى سامرا، وأجزل صلاتهم، ورووا أحاديث الرؤية والصفات)[2].

وجعل المتوكل ــ رحمه الله ــ يتلطف بإمام أهل السنة أحمد بن حنبل ــ رحمه الله ــ تلطفاً بالغاً، ويخطب وده، وأوقع برؤوس المعتزلة من أعدائه كأحمد بن أبـي دؤاد[3]. قال الذهبـي: «وغضب المتوكل على أحمد ابن أبـي دؤاد، وصادره وسجن أصحابه، وحمّل ستة عشر ألف ألف درهم، وافتقر هو وآله. . . وأطلق من تبقى في الاعتقال ممن امتنع من القول بخلق القرآن، وأنزلت عظام أحمد بن نصر الشهيد، ودفنها أقاربه.

---

(١) عبد الله بن محمد بن عبد الله بن جعفر الجعفي مولاهم البخاري، أبو جعفر، من حفاظ الحديث الأثبات، ويلقب بالمسندي لأنه أول من جمع مسند الصحابة بما وراء النهر، وهو إمام الحديث في عصره هناك بلا مدافعة، توفي سنة ٢٢٩هـ. الأعلام ٤/ ١١٧، تهذيب التهذيب ٦/ ٩.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٣٤.

(٣) انظر: البداية والنهاية ١٠/ ٣٣٧ ــ ٣٤٠.

. . . والتمس المتوكل من أحمد بن حنبل أن يأتيه، فذهب إلى سامراء ولم يجتمع به، استعفى فأعفاه، ودخل على ولده المعتز، فدعا له»[1].

وفي هذه الظروف الإيجابية، بعد المحنة العصيبة، وخوف اندراس الحق انفسح المجال لأهل السنة أن يرفعوا صوتهم عالياً بمعتقدهم، وتثبيت أركانه، وتشييد بنيانه، ومواجهة أهل البدع وأقوالهم بالنقض والرد، وكشف عوارهم، وبيان زيفهم، فألفوا المصنفات الكثيرة الحاوية للسنن والآثار، ونشطوا في ذلك نشاطاً ملحوظاً في تدوين السنة النبوية بجميع فروعها، ولا سيما في باب العقيدة، ومن أشهر آثارهم في هذه المرحلة[2] وما بعدها:

ـ كتاب «خلق أفعال العباد» للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، ت ٢٥٦هـ.

ـ كتاب «الرد على الجهمية» له أيضاً.

ـ كتاب «السنة» لأبي بكر أحمد بن محمد بن هانىء الأثرم[3]، ت ٢٧٣هـ.

ـ كتاب «السنة» لأبي علي حنبل بن إسحاق بن حنبل ابن

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٢/٣٦.

(٢) انظر: الفتوى الحموية الكبرى من مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٥/٢٤، وانظر: عقائد السلف، للنشار والطالبي ص ٥ ـ ٧.

(٣) أحمد بن محمد بن هانىء الطائي أو الكلبي، الإسكافي، أبو بكر الأثرم، من حفاظ الحديث، أخذ عن الإمام أحمد وآخرين، له كتاب في العلل وله مسائل الإمام أحمد قال ابن أبي يعلى نقل عن إمامنا مسائل كثيرة، توفي سنة ٢٧٣هـ. طبقات الحنابلة ١/٦٦، الدر المنضد في كتب الإمام أحمد ص ٧٢.

هلال[1]، ت ٢٧٣هـ.

ـ كتاب «السنة» لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني[2]، ت ٢٧٥هـ.

ـ كتاب «الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة» لعبد الله ابن مسلم بن قتيبة[3]، ت ٢٧٦هـ.

ـ كتاب «السنة» لأبي بكر أحمد بن عمرو بن النبيل الشيباني البصري[4]،

---

(١) حنبل بن إسحاق بن حنبل بن هلال الشيباني أبو علي، من حفاظ الحديث، من الثقات، له كتاب التاريخ وكتاب محنة الإمام أحمد، وهو ابن عم الإمام أحمد وتلميذه، خرج إلى واسط فتوفي بها، الأعلام ٢/ ٢٨٦، تذكرة الحفاظ ٢/ ١٦٠.

(٢) سليمان بن الأشعث بن إسحاق، الأزدي، السجستاني، أبو داود، إمام أهل الحديث في زمانه، أصله من سجستان، ورحل رحلة كبيرة في طلب الحديث، وتوفي بالبصرة، من تصانيفه: «السنن» و «المراسيل» و «الزهد» وهو من تلاميذ الإمام أحمد وله عنه «مسائل» توفي سنة ٢٧٥هـ. الأعلام ٣/ ١٢٢، تذكرة الحفاظ ٢/ ١٥٢، تهذيب ابن عساكر ٦/ ٢٤٤، تاريخ بغداد ٩/ ٥٥، وفيات الأعيان ١/ ٢١٤.

(٣) عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، أبو محمد، خطيب أهل السنة، من أئمة الأدب ومن المصنفين المكثرين، ولي قضاء الدينور مدة فنسب إليها، وتوفي ببغداد سنة ٢٧٦هـ. ومن كتبه: «تأويل مختلف الحديث»، و «تأويل مشكل القرآن»، و «أدب الكاتب»، و «المعارف»، و «عيون الأخبار»، و «الرد على الشعوبية»، و «غريب الحديث»، وغيرها كثير. الأعلام ٤/ ١٣٧، وفيات الأعيان ١/ ٢٥١، لسان الميزان ٣/ ٣٥٧، آداب اللغة ٢/ ١٧٠.

(٤) أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني، أبو بكر بن أبي عاصم، ويقال له: ابن النبيل، ولد سنة ٢٠٦هـ، وهو من أئمة الحديث المكثرين، من أهل =

ت ٢٨٧هـ.

ـ كتاب «الرد على الجهمية» لعثمان بن سعيد الدارمي[(١)]، ت ٢٨٠هـ.

ـ كتاب «الرد على بشر المريسي» له أيضاً.

ـ كتاب «السنة» لعبد الله بن الإمام أحمد[(٢)]، ت ٢٩٠هـ.

ـ كتاب «السنة» لأبي بكر أحمد بن علي بن سعيد المروزي[(٣)]، ت ٢٩٢هـ.

= البصرة، ولي قضاء أصبهان سنة ٢٦٩هـ، له نحو ثلاثمائة مصنف منها «المسند الكبير»، و «السنة»، و «الأوائل»، و «الآحاد والمثاني» وغيرها. توفي سنة ٢٨٧هـ. الأعلام ١/ ١٨٩، تذكرة الحفاظ ٢/ ١٩٣، البداية والنهاية ١١/ ٨٤.

(١) عثمان بن سعيد بن خالد، الدارمي، السجستاني، أبو سعيد، محدث هراة، ولد سنة ٢٠٠هـ، له تصانيف في الذب عن السنة والرد على الجهمية، منها «النقض على بشر المريسي»، و «الرد على الجهمية». توفي في هرأة سنة٢٨٠هـ. الأعلام ٤/ ٢٠٥، تذكرة الحفاظ ٢/ ١٧٧.

(٢) عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل، أبو عبد الرحمن، ولد سنة ٢١٣هـ ولازم أباه حتى توفي، وأسمعه كل حديثه، وأراه كل تصانيفه، حتى صار أروى الناس عن أبيه. وله زيادات على المسند والزهد لأبيه، وكتاب العلل، وكتاب السنة، وغيرها. توفي سنة ٢٩٠هـ. انظر: الجرح والتعديل ٥/ ٧، تاريخ بغداد ٩/ ٣٧٥، طبقات الحنابلة ١/ ١٨٠.

(٣) أحمد بن علي بن سعيد المروزي مولى بني أمية، أبو بكر، قاض، من حفاظ الحديث، ولي قضاء حمص ومات قاضيًا بدمشق، توفي سنة ٢٩٢هـ. الأعلام ١/ ١٧١، تذكرة الحفاظ ٢/ ٢١١.

ـ كتاب «السنة» لمحمد بن نصر المروزي[1]، ت ٢٩٤هـ.

ـ كتاب «التوحيد» لأبي عبد الله محمد بن يحيى بن منده العبدي[2]، ت ٣٠١هـ.

ـ كتاب «السنة» لأحمد بن محمد بن هارون الخلال[3]، ت ٣١١هـ.

ـ كتاب «التوحيد» لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة[4]، ت ٣١١هـ.

---

(١) محمد بن نصر المروزي، أبو عبد الله، إمام في الفقه والحديث، ولد سنة ٢٠٢هـ، كان من أعلم الناس باختلاف الصحابة فمن بعدهم في الأحكام، ولد ببغداد وطوف في البلدان حتى توفي بسمرقند سنة ٢٩٤هـ. من كتبه «القسامة» في الفقه، و «المسند»، و «قيام الليل» وغيرها. الأعلام ٧/ ١٢٥، تذكرة الحفاظ ٢/ ٢٠١، تهذيب التهذيب ٩/ ٤٨٩، تاريخ بغداد ٣/ ٣١٥، المنتظم ٦/ ٦٣.

(٢) محمد بن يحيى بن منده العبدي أبو عبد الله، مؤرخ من حفاظ الحديث الثقات، من أهل أصبهان، و «منده» لقب جده واسمه إبراهيم بن الوليد، و «العبدي» نسبة إلى عبدياليل كانت أمه منهم، وهذا هو جد محمد بن إسحاق المشهور، توفي سنة ٣٠١هـ. الأعلام ٧/ ١٣٥، تذكرة الحفاظ ٢/ ٢٧٦، وفيات الأعيان ١/ ٤٨٧.

(٣) أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخلال، شيخ الحنابلة في وقته. ولد سنة ٢٣٤هـ. رحل إلى الشام والجزيرة وفارس ومصر. ألف «الجامع لعلوم أحمد» و «كتاب السنة»، و «العلل»، وغيرها. وتوفي سنة ٣١١هـ. انظر: طبقات الحنابلة ٢/ ١٢، تاريخ بغداد ٥/ ١١٢، تذكرة الحفاظ ٣/ ٧٨٥، سير أعلام النبلاء ١٤/ ٢٩٧.

(٤) محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي، أبو بكر إمام الأئمة، ولد سنة ٢٢٣هـ، كان فقيهاً مجتهداً محدثاً بارعاً، مولده ووفاته بنيسابور، وطاف بالبلدان والأمصار وأكثر من الشيوخ، تزيد مصنفاته على مائة وأربعين مؤلفاً، منها «التوحيد»، و «صحيح ابن خزيمة»، وغيرها. توفي سنة ٣١١هـ. الأعلام ٦/ ٢٩، طبقات السبكي ٢/ ١٣٠، طبقات الحفاظ للسيوطي ١/ ٣٤٥.

ـ كتاب «الرد على الجهمية» لعبد الرحمن بن أبي حاتم[1]، ت ٣٢٧هـ.

ـ كتاب «السنة» لأبي أحمد محمد بن أحمد بن إبراهيم الأصبهاني العسال[2]، ت ٣٤٩هـ.

ـ كتاب «السنة» لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الطبراني[3]، ت ٣٦٠هـ.

ـ كتاب «السنة» لأبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر ابن

---

(١) عبد الرحمن بن محمد بن أبي حاتم الرازي، أبو محمد، من كبار حفاظ الحديث، ولد سنة ٢٤٠هـ، له من التصانيف «الجرح والتعديل»، و«التفسير» وهو تفسير بالمأثور، و«الرد على الجهمية»، و«المراسيل»، و«آداب الشافعي ومناقبه» وغيرها، توفي سنة ٣٢٧هـ. الأعلام ٣/ ٣٢٤، تذكرة الحفاظ ٣/ ٤٦، فوات الوفيات ١/ ٢٦٠، طبقات الحنابلة ٢/ ٥٥.

(٢) محمد بن أحمد بن إبراهيم الأصبهاني، أبو أحمد المعروف بالعسال، قاض من جهابذة المحدثين، ومن الحفاظ المتقنين، ولد سنة ٢٦٩هـ، ولي القضاء بأصبهان، ورحل إلى البلدان في طلب الحديث. من تصانيفه: «الشيوخ»، و«التفسير»، و«التاريخ»، و«المسند» وغيرها. توفي سنة ٣٤٩هـ. الأعلام ٥/ ٣١٠، ذكر أخبار أصبهان ٢/ ٢٨٣.

(٣) سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطر اللخمي الشامي، أبو القاسم، من كبار المحدثين ومن الأئمة المتقنين، ولد سنة ٢٦٠هـ، أصله من طبرية وإليها نسبته، ورحل إلى البلدان وأكثر من الأخذ من الشيوخ وتوفي بأصبهان سنة ٣٦٠هـ. من تصانيفه المعاجم الثلاثة الكبير والأوسط والصغير، والأوائل، ودلائل النبوة، وغيرها. الأعلام ٣/ ١٢١، وفيات الأعيان ١/ ٢١٥، النجوم الزاهرة ٤/ ٥٩، تهذيب ابن عساكر ٦/ ٢٤٠، مناقب الإمام أحمد (٥١٣).

حبان[1]، ت ٣٦٩هـ.

ـ كتاب «الإبانة» لعبيد الله بن محمد بن بطة العكبري[2]، ت ٣٨٧هـ.

ـ كتاب «التوحيد» لمحمد بن إسحاق بن منده[3]، ت ٣٩٥هـ.

ـ كتاب «شرح السنة لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي زمنين[4]،

---

(١) عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني، أبو محمد، ولد سنة ٢٧٤هـ من حفاظ الحديث، العالمين بالرجال، يقال له أبو الشيخ، له تصانيف عديدة منها «أخلاق النبي ﷺ وآدابه»، و «العظمة»، و «الأمثال»، و «طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها»، و «السنة» وغيرها، توفي سنة ٣٦٩هـ. الأعلام ٤/ ١٢٠.

(٢) عبيد الله بن محمد بن محمد بن عمر، أبو عبد الله، ولد سنة ٣٠٤هـ في عكبرا وإليها ينسب. رحل في طلب العلم إلى البصرة والشام ومكة، ثم انقطع للتأليف والتدريس في موطنه. ألف: «الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة» وهو الإبانة الصغرى، ورسالة في «إبطال الحيل»، وغيرها. توفي سنة ٣٨٧هـ. انظر: البداية والنهاية ١١/ ٣٢١، تاريخ دمشق ١٠/ ٣٦٨، الكامل ٩/ ١٣٧.

(٣) محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده، أبو عبد الله العبدي الأصبهاني، ولد سنة ٣١٠هـ، وطلب الحديث حتى صار من كبار حفاظه ومن المكثرين في تصنيفه، من كتبه «معرفة الصحابة»، و «التوحيد ومعرفة أسماء الله»، و «الرد على الجهمية»، و «فتح الباب في الكنى والألقاب». توفي سنة ٣٩٥هـ. الأعلام ٦/ ٢٩، الرسالة المستطرفة (٣٠)، طبقات الحنابلة ٢/ ١٦٧، ميزان الاعتدال ٣/ ٢٦، لسان الميزان ٥/ ٧٠.

(٤) محمد بن عبد الله بن عيسى المري، أبو عبد الله، المعروف بابن أبي زَمَنِين، فقيه مالكي من الوعاظ الأدباء، ولد سنة ٣٢٤هـ. له كتب كثيرة في الفقه والمواعظ منها: «منتخب الأحكام»، و «تفسير القرآن»، و «آداب الإسلام»، و «المهذب» وغيرها. توفي سنة ٣٩٩هـ. الأعلام ٦/ ٢٢٧، تاريخ علماء الأندلس ٢/ ٨٠، الوافي بالوفيات ٢/ ٣٢١.

ت ٣٩٩هـ.

ـ كتاب «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» لأبـي القاسم هبة الله ابن الحسن اللالكائي، ت ٤١٨هـ.

ـ كتاب «الأصول» لأبـي عمرو أحمد بن محمد بن عبد الله الطلمنكي الأندلسي[(١)]، ت ٤٢٩هـ.

ـ كتاب «السنة» لأبـي ذر عبد الله بن أحمد بن محمد بن عبد الله الأنصاري الهروي[(٢)]، ت ٤٣٤هـ.

❑ المرحلة الخامسة:

نشأة المذهب الأشعري:

إن الفترة التي تمكن فيها المعتزلة من توجيه دفة القيادة العقدية إبان خلافة المأمون والمعتصم والواثق (١٩٨ ـ ٢٣٢هـ) من خلال المنابر والتدريس والقضاء، ومن خلال نشر الفكر الفلسفي اليوناني ـ الأرسطي خاصة ـ بعد تعريبه، ثم انتشار علم الكلام المذموم من جراء ذلك، قد

---

(١) أحمد بن محمد بن عبد الله بن أبـي عيسى المعافري الأندلسي الطلمنكي، أبو عمر، ولد سنة ٣٤٠هـ، وهو أول من أدخل علم القراءات إلى الأندلس، كان عالماً بالتفسير والحديث، وأصله من طلمنكة بالأندلس، وسكن قرطبة ورحل إلى المشرق. من كتبه: «الدليل إلى معرفة الجليل»، و «تفسير القرآن»، ورسالة في أصول الديانات. توفي سنة ٤٢٩هـ. الأعلام ١/ ٢١٢، غاية النهاية ١/ ١٣٠.

(٢) عبد الله بن أحمد بن محمد الهروي، أبو ذر، ولد سنة ٣٥٥هـ، من علماء المالكية ومن حفاظ الحديث، أصله من هراة ثم رحل رحلة واسعة إلى الأقطار، وجاور بمكة أكثر من ثلاثين سنة، ومات بها سنة ٤٣٤هـ. له تصانيف منها: «مسانيد الموطأ»، و «فضائل مالك»، و «بيعة العقبة»، وغيرها. الأعلام ٤/ ٦٦.

تركت جراحاً عميقة، وسموماً نافذة في جسم الأمة. فبعد أن كان «مصدر التلقي» في حس المسلم واحداً لا يختلط به غيره وهو «الوحي» بنوعيه، وكان «النص» الشرعي من كتاب وسنة يحتل مركزاً متفرداً لا يزاحمه فيه غيره، بل كانت المصادر الأخرى محل عيبٍ وذم وهجر، بعد ذلك كله صار المجتمع مثخناً بجراح الفلسفة وعلم الكلام، موبوءاً بالأصول العقلية التي أصّلها فلاسفة المعتزلة، وحاولوا خلطها بنصوص الوحي التي تأولوها، لتتجانس مع العقيدة الإسلامية.. وهيهات.

ولذلك فقد حاد أفراد من حملة العلم عن «النهج» الأصيل لأهل السنة والجماعة، وحاولوا أن يلفقوا منهجاً من النص الشرعي والنظريات الوافدة ليوفقوا ـ كما زعموا ـ بين العقل والنقل، فتكدر النبع الصافي بالدلاء الملوثة.

ومن أوائل المشار إليهم بهذه الطريقة، قومٌ عرفوا بـ «الصفاتية»[1]، نسبة إلى إثبات الصفات في مقابل المعتزلة نفاة الصفات، سلكوا المسالك الكلامية في تقرير ما يعتقدون، ومن هؤلاء:

١ ـ **عبد الله بن سعيد بن كلّاب**: قال عنه الذهبي: «رأس المتكلمين بالبصرة في زمانه، أبو محمد، عبد الله بن سعيد بن كلاب القطان البصري صاحب التصانيف في الرد على المعتزلة، وربما وافقهم.. والرجل أقرب المتكلمين إلى السنة، بل هو في مناظريهم»[2]، توفي سنة ٢٤٣هـ

(١) غلبت هذه التسمية الاصطلاحية على أتباع عبد الله بن سعيد بن كلاب، وإلاّ فإن مدلولها اللفظي يتناول أهل السنة تناولاً أوليًا لأنهم هم المثبتة حقًّا.

(٢) سير أعلام النبلاء ١١/ ١٧٤ ـ ١٧٥، وانظر: ثناء ابن تيمية عليه فيما وافق فيه السنة في مجموع الفتاوى ٥/ ٥٥٥.

وقيل ٢٤١هـ، ومنهجه في الصفات إثبات الصفات المعنوية والذاتية، ونفي الصفات الاختيارية فراراً من شبهة حلول الحوادث[١].

٢ ـ **الحارث بن أسد المحاسبي**: قال عنه الذهبي[٢]: «الزاهد، العارف، شيخ الصوفية، أبو عبد الله، الحارث بن أسد البغدادي المحاسبي، صاحب التصانيف الزهدية.

وقد دخل في شيء يسير من الكلام فنقم عليه. وورد أن الإمام أحمد أثنى على حال الحارث من وجه، وحذر منه. . . قال ابن الأعرابي[٣]: تفقه الحارث، وكتب الحديث، وعرف مذاهب النساك، وكان من العلم بموضع، إلاّ أنه تكلم في مسألة اللفظ، ومسألة الإيمان. وقيل هجره أحمد، فاختفى

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين ١/ ٣٥٠، وانظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة ١/ ٤٧٦ ـ ٤٨١.

(٢) محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي شمس الدين أبو عبد الله، حافظ مؤرخ علامة محقق، ولد سنة ٦٧٣هـ بدمشق، ورحل إلى القاهرة وطاف كثيراً من البلدان، تصانيفه كثيرة تقارب المائة، منها «تاريخ الإسلام الكبير»، و «سير أعلام النبلاء »، و «ميزان الاعتدال»، و «تذكرة الحفاظ» واختصر كثيراً من الكتب، توفي سنة ٧٤٨هـ. الأعلام ٥/ ٣٢٦، فوات الوفيات ٢/ ١٨٣، طبقات السبكي ٥/ ٢١٦، الشذرات ٦/ ١٥٣، غاية النهاية ٢/ ٧١، الدرر الكامنة ٣/ ٣٣٦.

(٣) أحمد بن محمد بن زياد، أبو سعيد بن الأعرابي، محدث مؤرخ، من أهل البصرة، تصوف وصحب الجنيد وانتقل إلى الحجاز فكان شيخ الحرم المكي. له «المعجم» في أسماء شيوخه، و «طبقات النساك»، و «تاريخ البصرة»، و «المواعظ والفوائد». توفي سنة ٣٤٠هـ، وهذا غير محمد بن زياد بن الأعرابي اللغوي المتوفى سنة ٢٣١هـ. الأعلام ١/ ٢٠٨، تذكرة الحفاظ ٣/ ٦٦، لسان الميزان ١/ ٣٠٨، حلية الأولياء ١٠/ ٣٧٥.

مدة. ومات سنة ثلاث وأربعين ومئتين»[1].

٣ ــ **أبو العباس القلانسي**: قال عنه الحافظ ابن عساكر[2]: «أبو العباس، أحمد بن عبد الرحمن بن خالد القلانسي، الرازي، من معاصري أبـي الحسن الأشعري لا من تلامذته، وهو من جلة العلماء الكبار الأثبات»[3].

وقال البغدادي: (زادت تصانيفه في الكلام على مائة وخمسين كتاباً)[4]. وقد مهدت مقالات هؤلاء الصفاتية لظهورالمذهب الأشعري، الذي يعد الوارث الحقيقي لمذهب الكلابية. يقول الشهرستاني في حكاية مسألة الصفات: «... حتى انتهى الزمان إلى عبد الله بن سعيد الكلابـي، وأبـي العباس القلانسي، والحارث بن أسد المحاسبـي، وهؤلاء كانوا من جملة السلف إلاَّ أنهم باشروا علم الكلام، وأيدوا عقائد السلف بحجج كلامية، وبراهين أصولية، وصنف بعضهم، ودرس بعض. حتى جرى بين أبـي الحسن الأشعري وبين أستاذه مناظرة في مسألة من مسائل الصلاح والأصلح فتخاصما، وانحاز الأشعري إلى هذه الطائفة، فأيد مقالتهم بمناهج

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٢/ ١١٠ ــ ١١٢.

(٢) علي بـن الحسن بـن هبـة الله، أبـو القـاسم، ثقة الـدين بن عساكر الدمشقي المؤرخ المحدث الحافظ الرحالة، ولد سنة ٤٩٩هـ. كان محدث الديار الشامية، له «تاريخ دمشق الكبير»، وله أيضاً «الإشراف على معرفة الأطراف»، و «تبيين كذب المفتري»، و «معجم الصحابة». توفي سنة ٥٧١هـ. الأعلام ٤/ ٢٧٣، وفيات الأعيان ١/ ٣٣٥، مفتاح السعادة ١/ ٢١٦ ثم ٢/ ٢١١، البداية والنهاية ١٢/ ٢٩٤، طبقات الشافعية ٤/ ٢٧٣، آداب اللغة ٣/ ٧٣.

(٣) تبيين كذب المفتري، ص ٣٩٨.

(٤) أصول الدين ٣١٠.

كلامية، وصار ذلك مذهباً لأهل السنة والجماعة[1]. وانتقلت سمة الصفاتية إلى الأشعرية»[2].

وكثيراً ما يقرن شيخ الإسلام ابن تيمية في كتبه بين ابن كلاب والقلانسي والأشعري، لتطابق أقوالهم أو تشابهها، كقوله بعد ذلك مذهب النفاة: «. . . وأما ابن كلاب والقلانسي والأشعري، فليسوا من هذا الباب، بل هؤلاء معروفون بالصفاتية، مشهورون بمذهب الإثبات، لكنْ في أقوالهم شيء من أصول الجهمية»[3]. ويبين أن ابن كلاب هو مؤسس هذه المدرسة، وأن الآخرين تبعٌ له فيقول: «وكان أبو محمد بن كلاب هو الأستاذ الذي اقتدى به الأشعري في طريقه هو وأئمة أصحابه كالحارث المحاسبي، وأبي العباس القلانسي، وأبي سليمان الدمشقي، وأبي حاتم البستي»[4].

٤ ــ فمن هو الأشعري الذي ورث علم من سبقه وانتسب إليه من لحقه من المتكلمين الذين يرون أنهم أهل السنة والجماعة؟

قال عنه الذهبي: «العلامة إمام المتكلمين، أبو الحسن علي ابن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى ابن أمير البصرة بلال بن أبي بردة بن صاحب رسول الله ﷺ أبي موسى عبد الله بن قيس بن حضار الأشعري اليماني البصري. مولده سنة ستين ومائتين، وقيل: بل ولد سنة سبعين.

---

(١) الشهرستاني من كبار الأشاعرة الذين يرون أن طريقتهم هي السنة والجماعة، وهذه دعوى غير صحيحة كما سيتبين في هذا البحث.

(٢) الملل والنحل ١/٩٣.

(٣) مجموع الفتاوى ١٢/٢٠٦.

(٤) منهاج السنة النبوية ٢/٣٢٧.

وأخذ عن: أبـي خليفة الجمحي[١]، وأبـي علي الجبائي[٢]، وزكريا الساجي[٣]، وسهل بن نوح وطبقتهم، يروي عنهم بالإسناد في تفسيره كثيراً.

وكان عجباً في الذكاء، وقوة الفهم. ولما برع في معرفة الاعتزال، كرهه وتبرأ منه وصعد للناس، فتاب إلى الله ــ تعالى ــ منه ثم أخذ يرد على المعتزلة، ويهتك عوارهم... قلت: مات ببغداد سنة أربع وعشرين وثلاث مئة... ويقال: بقي إلى سنة ثلاثين وثلاث مئة»[٤].

---

(١) أبو خليفة الجمحي: الإمام المحدث الإخباري، أبو خليفة الفضل بن الحباب ابن محمد بن شعيب، الجمحي البصري الأعمى. ولد سنة ٢٠٦هـ، ولقي الأعلام وكتب علماً جمًّا، وكان ثقة صادقاً مأموناً أديباً فصيحاً مفوهاً، وعاش قريباً من مائة سنة، توفي سنة ٣٠٥هـ. سير أعلام النبلاء ٧/١٤، أخبار أصبهان ١٥١/١٢، فهرست ابن النديم ١٦٥، طبقات الحنابلة ٢٤٩/١ ــ ٢٥١، العبر ١٣٠/٢، مرآة الجنان ٢٤٦/٢.

(٢) محمد بن عبد الوهاب، أبو علي، الجبائي، ولد سنة ٢٣٥هـ في جُبَّا. من رؤوس المعتزلة، تتلمذ عليه أبو الحسن الأشعري ثم ناظره وهجره. توفي سنة ٣٠٣هـ. انظر: وفيات الأعيان ٦٠٨/١ ــ ٦٠٩، لسان الميزان ٢٧١/٥، طبقات المعتزلة ٨٠ ــ ٨٥.

(٣) زكريا الساجي: الإمام الثبت محدث البصرة ومفتيها أبو يحيـى زكريا بن يحيـى ابن عبد الرحمن الضبـي البصري الشافعي، المعروف بالساجي، كان من أئمة الحديث أخذ عنه أبو الحسن الأشعري مقالة السلف في الصفات، وله كتاب «اختلاف العلماء»، وكتاب «علل الحديث». توفي سنة ٣٠٧هـ. سير أعلام النبلاء ١٩٧/١٤، الجرح والتعديل ٦٠١/٣، فهرست ابن النديم ٣٠٠، العبر ١٣٤/٢، دول الإسلام ١٨٦/١، ميزان الاعتدال ٧٩/٢.

(٤) سير أعلام النبلاء ٨٥/١٥ ــ ٩٠، باختصار.

قال ابن كثير ـ رحمه الله ـ : «ذكروا للشيخ أبـي الحسن الأشعري ثلاثة أحوال:

* أولها: حال الاعتزال التي رجع عنها لا محالة[1].

* والحال الثاني: إثبات الصفات العقلية السبعة، وهي الحياة والعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام، وتأويل الخبرية كالوجه واليدين والقدم والساق ونحو ذلك[2].

* والحال الثالث: إثبات ذلك كله من غير تكييف ولا تشبيه جرياً على منوال السلف، وهي طريقته في الإبانة التي صنفها آخراً»[3].

فأما الحال الأولى فمعلومة مشهورة متواترة، وتحوله عنها كذلك. حكى الحافظ ابن عساكر في (التبيين): «عن أبـي بكر، إسماعيل ابن أبـي محمد بن إسحاق الأزدي القيرواني المعروف بابن عزرة: أن أبا الحسن

---

(١) قال أبو بكر بن فورك: رجع أبو الحسن الأشعري عن الاعتزال إلى مذهب أهل السنة سنة ٣٠٠هـ. عن مقدمة الإبانة للشيخ حماد الأنصاري ص ١٢.

(٢) نص شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ في مواضع من كتبه أنه ليس لأبـي الحسن الأشعري قولان في الصفات الخبرية، بل قول واحد هو الإثبات.

(٣) ذكر ذلك في الطبقة الثالثة من كتابه في طبقات الشافعية ـ مخطوط ـ عن: إتحاف السادة المتقين للزبيدي ٢/ ٤. وفي هذا النص ردٌّ على بعض الأشاعرة المعاصرين الذين حاولوا الزعم بأن الأشعري انتقل من الاعتزال إلى الحنبلية متأثراً بالاندفاع العاطفي ضد المعتزلة، ثم استقر رأيه على ما هو معلوم اليوم من قواعد المذهب الأشعري. ويستتبع ذلك دعوى أنه ألف كتابه «اللمع» بعد كتابه «الإبانة». وانظر في هذا: كتاب القضاء والقدر في الإسلام، مبحث: الأشعري والمنهج ٢/ ٢٧٥، ٣٠٤، د. فاروق دسوقي.

الأشعري كان معتزليًّا، وأنه قام على مذاهب المعتزلة أربعين سنة، وكان لهم إماماً، ثم غاب عن الناس في بيته خمسة عشر يوماً، فبعد ذلك خرج إلى الجامع بالبصرة، فصعد المنبر بعد صلاة الجمعة، وقال: معاشر الناس، إني إنما تغيبت عنكم في هذه المدة لأني نظرت فتكافأت عندي الأدلة، ولم يترجح عندي حق على باطل، ولا باطل على حق، فاستهديت الله ـ تبارك وتعالى ـ فهداني إلى ما أودعته في كتبي هذه، وانخلعت من جميع ما كنت أعتقده، كما انخلعت من ثوبي هذا، وانخلع من ثوبٍ كان عليه، ورمى به، ودفع الكتب إلى الناس...»[1] [2].

وأما الحال الثانية فهي الحال التي أشار إليها الشهرستاني، وهي انحيازه إلى متكلمة أهل السنة المعروفين بـ«الصفاتية» على طريقة عبد الله بن سعيد بن كلاب. وذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية فقال: «وكان أبو الحسن الأشعري لما رجع عن الاعتزال سلك طريقة أبي محمد ابن

(١) تبيين كذب المفتري ٣٩.

(٢) يربط بعض الباحثين بين هذه الحادثة وبين انحيازه إلى مذهب السلف، ويصورون أن الأشعري انتقل دفعة واحدة إلى مذهب السلف، وهذا ما يأباه التاريخ وآثار الأشعري نفسه، ومقتضى النظر في عدم تخلص الإنسان من ثقافته وعقيدته التي عاش عليها عشرات السنين دفعة واحدة. وقد صرح المقريزي بهذه المرحلة الوسطية فقال بعد سرد هذه الحكاية: «...وأخذ حينئذ في الرد عليهم ـ أي المعتزلة ـ وسلك بعض طريق أبي محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن كلاب القطان وبنى على قواعده». الخطط ٣/ ٣١٤. والصواب أن الأشعري ـ رحمه الله ـ آب إلى مذهب أهل السنة والجماعة من حيث الجملة، لا سيما في كتابه الإبانة، لكن بقيت عليه بقايا من مذهب الكلابية. انظر: التحقيق المستفيض لهذه القضية في: موقف ابن تيمية من الأشاعرة ٢/ ٤٠٧ ـ ٤٤٢.

كلاب»[1]. وبيَّن موافقته له في مسألة الصفات فقال: «وكان الناس قبل أبـي محمد بن كلاب صنفين، فأهل السنة والجماعة يثبتون ما يقوم بالله ـ تعالى ـ من الصفات والأفعال التي يشاؤها ويقدر عليها، والجهمية من المعتزلة وغيرهم تنكر هذا وهذا، فأثبت ابن كلاب قيام الصفات اللازمة به، ونفى أن يقوم به ما يتعلق بمشيئته وقدرته من الأفعال وغيرها، ووافقه على ذلك أبو العباس القلانسي وأبو الحسن الأشعري وغيرهما...»[2].

وقد امتدت هذه المرحلة من عام ٣٠٠هـ إلى قريب من آخر عمره، وعنه تلقى كبار أصحابه أصول المذهب الأشعري المبني على مذهب الكلابية الذي شاع بعد ذلك.

وأما الحال الثالثة فهي التي مات عليها وهي طريقة أهل السنة والجماعة وألف فيها كتبه: «مقالات الإسلاميين»، و «الإبانة عن أصول الديانة». وقد ميز في كتابه المقالات بين مذهب أهل السنة والحديث ومذهب الكلابية. فعقد فصلاً بعنوان: «هذه حكاية جملة قول أصحاب الحديث وأهل السنة» قال في آخره: «وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول، وإليه نذهب...»[3] ثم عقد فصلاً بعنوان: (ذكر قول أصحاب عبد الله بن سعيد القطان).

وفي كتابه «الإبانة» ـ وهو آخر ما ألف ـ[4] تصريح واضح بإثبات الصفات الخبرية والاختيارية والرد على من أوّلها.

---

(١) مجموع الفتاوى ٥/٥٥٦.

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢/٦.

(٣) مقالات الإسلاميين ١/ ٣٥٠.

(٤) انظر: مقدمة «الإبانة» للشيخ حماد الأنصاري في إثبات ذلك، وانظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة ٢/٤١١ ـ ٤١٤.

وقد قيض للأشعري ــ رحمه الله ــ أصحابٌ وتلاميذ كبار حفظوا أقواله وحملوا مذهبه، جيلاً بعد جيل عرفوا باسم «الأشاعرة»[1]. وأبو الحسن ومتقدمو أصحابه يثبتون الصفات الخبرية إلاَّ أن الأستاذ: أبا بكر بن فورك[2] من الطبقة الثانية مال إلى التأويل، وكذا من جاء بعده كأبـي المعالي الجويني وتلامذته[3].

❑ المرحلة السادسة:

الصراع بين السلف والأشاعرة:

تبوأ الإمام أحمد بن حنبل ــ رحمه الله ــ منزلة رفيعة بسبب ما جمع الله له من العلم والزهد ونصرة السنة، والصبر في الله على ذلك، مما جعله علماً يستدل به الباحثون عن الحق، وفيصلاً قاطعاً لاختلافات المختلفين، وأجمعت المذاهب على جلالته وإمامته، وصار الانتساب إليه شرفاً وعلامةً على صحة المعتقد وسلامة المنهج.

---

(١) انظر: طبقات أصحاب الأشعري في تبيين كذب المفتري، ص ١٧٧ ــ ٣٣٠، وفي طبقات الشافعية ٣/ ٣٦٨ ــ ٣٧٣.

(٢) محمد بن الحسن بن فُورَك «بضم الفاء وفتح الراء» الأنصاري الأصبهاني، أبو بكر، واعظ عالم بالأصول والكلام، من فقهاء الشافعية، وفي النجوم الزاهرة: قتله محمود بن سبكتكين بالسم لقوله: كان رسول الله ﷺ رسولاً في حياته فقط، وإن روحه قد بطل وتلاشى، ومن تصانيفه: «مشكل الحديث وغريبه»، و «النظامي»، و «حل الآيات المشكلات»، وغيرها. مات سنة ٤٠٦هـ. الأعلام ٦/ ٨٣، السبكي في الطبقات الكبرى ٣/ ٥٢، النجوم الزاهرة ٤/ ٢٤٠، مجلة الكتاب ٣/ ٨٢٥، وفيات الأعيان ١/ ٤٨٢، اللباب ٢/ ٢٢٦.

(٣) انظر مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٦/ ٥٢ ــ ٥٥.

فلا عجب أن نرى أبا الحسن الأشعري ـ رحمه الله ـ يأوي إلى طريقته حين انخلع من مذهب الاعتزال، ويعلن على منبر جامع البصرة سيره على سننه، وموافقته على ما يقول. ويسطر ذلك في كتابه الإبانة فيقول: «ديانتنا التي ندين بها: التمسك بكتاب ربنا عز وجل، وسنة نبينا ﷺ، وما روي عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون. وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل نضر الله وجهه، ورفع درجته، وأجزل مثوبته قائلون، ولمن خالف قوله مجانبون؛ لأنه الإمام الفاضل، والرئيس الكامل، الذي أبان الله به الحق، ودفع به الضلال، وأوضح به المنهاج، وقمع به بدع المبتدعين، وزيغ الزائغين، وشك الشاكين، فرحمة الله عليه من إمام مقدم، وجليل معظم، وكبير مفخم، وعلى جميع أئمة المسلمين»[1].

وقد كان أبو الحسن ـ رحمه الله ـ أقرب المتكلمين إلى مذهب أهل الحديث والسنة، بل إلى مذهب الإمام أحمد خاصة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ : «فالأشعري نفسه لما كان أقرب إلى قول الإمام أحمد ومن قبله من أئمة السنة كان عندهم أعظم من أتباعه، والقاضي (أبو بكر بن الباقلاني)[2] لما كان أقربهم إلى ذلك كان أعظم عندهم من

---

(١) الإبانة عن أصول الديانة ص ٥٢.

(٢) الباقلاني: محمد بن الطيب بن محمد، أبو بكر، ولد سنة ٣٣٨هـ، قاض من كبار علماء الكلام، انتهت إليه الرياسة في مذهب الأشاعرة، ولد في البصرة وسكن بغداد وتوفي بها، من تصانيفه: «إعجاز القرآن»، و «دقائق الكلام»، و «تمهيد الدلائل»، و «هداية المسترشدين» وغيرها. توفي سنة ٤٠٣هـ. الأعلام ٦/١٧٦، وفيات الأعيان ١/٤٨١، تاريخ بغداد ٥/٣٧٩، دائرة المعارف ٣/٢٩٤، الوافي بالوفيات ٣/١٧٧، دار الكتب ١/١٦٥.

غيره»[1]، وقال في موضع آخر: «فإن الأشعري ما كان ينتسب إلاَّ إلى مذهب أهل الحديث، وإمامهم عنده أحمد بن حنبل، وقد ذكر (أبو بكر عبد العزيز)[2] وغيره في مناظراته، ما يقتضي أنه عنده من متكلمي أهل الحديث، لم يجعله مبايناً لهم، وكانوا قديماً متقاربين، إلاَّ أن فيهم من ينكر عليه ما قد ينكرونه على من خرج منهم إلى شيء من الكلام؛ لما في ذلك من البدعة، مع أنه في أصل مقالته ليس على السنة المحضة بل هو مقصر عنها تقصيراً معروفاً»[3].

في هذا تحديدٌ لطبيعة الصلة بين الأشعري نفسه وبين المذهب السلفي ممثلاً في الإمام أحمد وقدماء أصحابه رحمهم الله.

وأما العلاقة بين «الحنبلية» و«الأشعرية» فكانت في مدارجها الأولى كالعلاقة بين الأشعري والمذهب الحنبلي، بل قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والأشعرية فيما يثبتونه من السنة فرع على الحنبلية، كما أن متكلمة الحنبلية ـ فيما يحتجون به من القياس العقلي ـ فرعٌ عليهم»[4]. وحُكي عن الشيخ

---

(١) مجموع الفتاوى ٤/ ١٧.

(٢) عبد العزيز بن جعفر بن أحمد البغدادي الحنبلي أبو بكر، غلام الخلال لقب بذلك لكثرة ملازمته له، ولد سنة ٢٨٥هـ، وكان مفسراً عالماً بالحديث له من كتب المذهب: الشافي والمقنع والتنبيه والخلاف مع الشافعي وكتاب القولين وزاد المسافر، توفي سنة ٣٦٣هـ. الأعلام ٤/ ١٥، طبقات الحنابلة ٢/ ١١٩ ـ ١٢٧، البداية والنهاية ١١/ ٢٧٨، تاريخ بغداد ١٠/ ٤٥٩، النجوم الزاهرة ٤/ ١٠٦.

(٣) مجموع الفتاوى ٦/ ٥٣.

(٤) مجموع الفتاوى ٦/ ٥٣.

أبـي إسحاق[1] قوله: «إنما نفقت الأشعرية عند الناس بانتسابهم إلى الحنابلة»[2]. وكان بين الأشاعرة في بغداد وبين (التميميين)[3] من الحنابلة تقارب بسبب تساهل التميميين في إثبات الصفات الخبرية. قال شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ: «وأما التميميون كأبـي الحسن وابن أبـي الفضل وابن رزق الله فهم أبعد عن الإثبات وأقرب إلى موافقة غيرهم، وألين لهم، ولهذا

---

(١) إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، أبو إسحاق، أصولي من كبار فقهاء الشافعية. ولد سنة ٣٩٣هـ في فيروز آباد ثم انتقل إلى شيراز ثم البصرة فبغداد، وظهر نبوغه واشتهر بقوة الحجة والجدل في المناظرة، وبنى له الوزير نظام الملك المدرسة النظامية عل شاطىء دجلة فكان يدرس فيها، ومن تصانيفه: «المهذب»، و «التنبيه»، و «التبصرة»، و «اللمع وشرحه»، توفي سنة ٤٧٦هـ. الأعلام ١/ ٥١، طبقات السبكي ٣/ ٨٨، وفيات الأعيان ١/ ٤، اللباب ٢/ ٢٣٢.

(٢) مجموع الفتاوى ٤/ ١٧.

(٣) ملاحظة: المشهور من التميميين هو: رزق الله بن عبد الوهاب التميمي، وهو: رزق الله بن عبد الوهاب بن عبد العزيز التميمي، المحدث الفقيه الواعظ شيخ العراق في زمانه، تفقه على ابن أبـي الفرج وعمه أبـي الفضل وابن أبـي موسى، وتتلمذ عليه ابن عقيل وابن ناصر، توفي سنة ٤٨٨هـ. الطبقات ٢/ ٢٥٠، مختصر الطبقات ٤٠٢، ذيل الطبقات ١/ ٧٧، مختصر الذيل ٩، مناقب أحمد ٢/ ٦٢٢، المنتظم ٩/ ٨٨، معرفة القراء ١/ ٤٤١. والذي عثرت عليه ممن يسمى «ابن رزق الله»: (١) عبد الوهاب بن رزق الله (السابق) أبو القاسم التميمي، سمع من القاضي أبـي يعلى وحدث بأصبهان، توفي سنة ٤٩٣هـ. ذيل الطبقات ١/ ٨٥، مختصر الذيل ٩، المنهج الأحمد ٢/ ٢٠٤، مختصر المنهج ٥٦. (٢) عبد الواحد ابن رزق الله (أخو عبد الوهاب السابق)، أبو القاسم التميمي، سمع من القاضي أبـي يعلى، توفي سنة ٤٩٣هـ. ذيل الطبقات ١/ ٨٥، مختصر الذيل ٩، المنهج الأحمد ٢/ ٢٠٤، مختصر المنهج ٥٦.

تتبعهم الصوفية ويميل إليهم فضلاء الأشعرية: كالباقلاني والبيهقي[١]، فإن عقيدة أحمد التي كتبها أبو الفضل هي التي اعتمدها البيهقي، مع أن القوم ماشون على السنَّة»[٢].

ويذكر ابن عساكر ـ رحمه الله ـ ويتابعه عليه شيخ الإسلام ابن تيمية أن ابتداء الفرقة ووقوع الوحشة بين الحنابلة والأشاعرة مردها إلى فتنة (ابن القشيري)[٣]، قال الحافظ أبو القاسم ابن عساكر في مناقبه : « ما زالت الحنابلة والأشاعرة في قديم الدهر متفقين غير متفرقين، حتى حدثت فتنة (ابن القشيري) »[٤] وقد

---

(١) البيهقي: أحمد بن الحسين بن علي، أبو بكر البيهقي الشافعي ولد سنة ٣٨٤هـ، من أئمة الحديث. قال إمام الحرمين: ما من شافعي إلاَّ وللشافعي فضل عليه غير البيهقي فإن له المنة والفضل على الشافعي لكثرة تصانيفه في نصرة مذهبه وبسط موجزه وتأييد آرائه. من مصنفاته: «السنن الكبرى والصغرى»، و «الأسماء والصفات»، و «دلائل النبوة»، و «مناقب الإمام الشافعي» وغيرها. توفي سنة ٤٥٨هـ. الأعلام ١/ ١١٦، شذرات الذهب ٣/ ٣٠٤، طبقات الشافعية ٣/ ٣، اللباب ١/ ١٦٥، دائرة المعارف الإسلامية ٤/ ٤٢٩، معجم البلدان ٢/ ٣٤٦.

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٦/ ٥٣.

(٣) أبو نصر بن القشيري: عبد الرحيم بن شيخ الصوفية أبي القاسم عبد الكريم ابن هوازن القشيري، لازم إمام الحرمين واشتهر ذكره، وبالغ في التعصب للأشاعرة والغض من الحنابلة فقامت الفتنة على ساق وبلغ الأمر إلى السيف، ثم حج وعاد إلى بغداد والفتنة تغلي مراجلها، فكتب ولاة الأمر إلى نظام الملك ليستدعيه إليه إطفاءً للفتنة فلما وفد عليه أكرمه وعظمه. توفي سنة ٥١٤هـ عن عمر يقارب الثمانين. السير ١٩/ ٤٢٤، المنتظم ٩/ ٢٢٠ ـ ٢٢١، تاريخ ابن الأثير ١٠/ ٥٨٧، طبقات ابن الصلاح، وفيات الأعيان ٣/ ٢٠٧.

(٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٤/ ١٧.

وقعت تلك الفتنة سنة تسع وستين وأربعمائة. إلاَّ أننا نجد أن الاحتكاك بين المذهبين وقع قبل ذلك في حادثة مشهورة.

وذلك أن قاضي الحنابلة في وقته، أبا يعلى، محمد بن الحسين الفراء[١] ـ رحمه الله ـ صنف كتابه (إبطال التأويلات) ردًّا على كتاب الأستاذ محمد ابن الحسين بن فورك الأشعري (تأويل الأخبار)[٢] كما قال في مقدمته: «وسئلتم أن أتأمل مصنف محمد بن الحسن بن فورك الذي سماه (تأويل الأخبار) جمع فيه هذه الأخبار وتأولها، فتأملنا ذلك، وبينا ما ذهب فيه عن الصواب في تأويله، وأوهم خلاف الحق في تخريجه. ولولا ما أخذ الله على العلماء من الميثاق على ترك كتمان العلم، لقد كان التشاغل بغير ذلك أولى»[٣]. وكان يسمى مخالفيه من متأولة الصفات باسم (الأشعرية). وكان القاضي أبو يعلى ـ رحمه الله ـ قد حشد فيه أحاديث ضعيفة وأخباراً واهية كما قال الذهبي عنه: «ولم تكن له يدٌ طولى في معرفة الحديث، فربما احتج بالواهي»[٤]، فشغب عليه مخالفوه،

---

(١) محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء الحنبلي، أبو يعلى، عالم عصره في الأصول والفروع وأنواع الفنون، من أهل بغداد، ارتفعت مكانته عند القادر والقائم العباسيين وولاه القائم قضاء دار الخلافة والحريم وحران وحلوان وكان قد امتنع بشرط ألاَّ يحضر أيام المواكب ولا يخرج في الاستقبالات، ولا يقصد دار السلطان فقبل شرطه، وله من المؤلفات: «الإيمان»، و«الأحكام السلطانية»، و«العدة في أصول الفقه» وغيرها. مات سنة ٤٥٨هـ. الأعلام ٦/٩٩، طبقات الحنابلة ٢/١٩٣، تاريخ بغداد ٢/٢٥٦، شذرات الذهب ٣/٣٠٦، الوافي بالوفيات ٣/٧.

(٢) ويُعرف باسم: (مشكل الحديث وبيانه).

(٣) إبطال التأويلات ١/٤١، ٤٢.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٨/٩١.

حتى من بعض أصحابه الحنابلة، وتفاقم الأمر بين الفريقين حتى تدخل الخليفة العباسي (القائم بأمر الله)[1] ٤٢٢ ــ ٤٦٧هـ كما حكى ابنه[2] في طبقات الحنابلة: (وقد كان حضر الوالد السعيد ــ قدس الله روحه ــ في سنة اثنتين وثلاثين وأربعمائة في دار الخلافة في أيام القائم بأمر الله ــ رضوان الله عليه ــ مع الجم الغفير، والعدد الكثير من أهل العلم. وكان صحبته الشيخ الزاهد (أبو الحسن القزويني)[3] لفساد قولٍ جرى مع المخالفين لما شاع

---

(١) القائم بأمر الله: عبد الله بن أحمد القادر بالله، أبو جعفر القائم بأمر الله العباسي، ولي الخلافة بعد أبيه، وكان ورعاً عادلاً كثير الرفق بالرعية، له فضل ومناقب جمة. توفي سنة ٤٦٧هـ. الأعلام ٤/ ٦٦، فوات الوفيات ١/ ٢٠٣، تاريخ بغداد ٩/ ٣٩٩، ابن الأثير: حوادث سنة ٤٢٢ ــ ٤٦٧هـ.

(٢) ابن أبـي يعلى: محمد بن محمد بن الحسين بن محمد، أبو الحسين بن الفراء، من فقهاء الحنابلة، ولد سنة ٤٥١هـ، من تصانيفه «طبقات الحنابلة»، و «المجرد في مناقب الإمام أحمد»، و «المفتاح»، و «المسائل التي حلف عليها أحمد». توفي سنة ٥٢٦هـ. وله أخ اسمه محمد أيضاً وهو غير هذا. من تصانيفه «التبصرة»، و «رؤوس المسائل»، و «شرح مختصر الخرقي»، والأول صاحب الطبقات يعرف بأبـي الحسين، والآخر يُعرف بأبـي خازم. الأعلام ٧/ ٢٣، الدر المنضد ٢٥، الوافي بالوفيات ١/ ١٥٩، شذرات الذهب ٤/ ٧٩، الذيل على طبقات الحنابلة ٢١٢، شذرات الذهب ٤/ ٧٩.

(٣) أبو الحسن القزويني الإمام القدوة شيخ العراق أبو الحسن علي بن عمر بن محمد، ابن القزويني البغدادي الحربـي الزاهد. ولد سنة ٣٦٠هـ، كان علم الزهاد والصالحين، شديد الغيرة لدين الله، قويًّا في ذات الله، له كرامات مشهورة، توفي سنة ٤٤٢هـ، وغلقت جميع بغداد يوم دفنه، وحضر جمع غفير لتشييع جنازته. السير ١٧/ ٦٠٩، تاريخ بغداد ١٢/ ٤٣، الأنساب ١٠/ ١٣٨، المنتظم ٨/ ١٤٦، اللباب ٣/ ٣٥، دول الإسلام ١/ ٢٦٠.

قراءة كتاب (إبطال التأويلات) فخرج إلى الوالد السعيد من الإمام القائم بأمر الله ـ رضوان الله عليهم ـ : الاعتقاد القادري[1] في ذلك بما يعتقد الوالد السعيد. وكان قبل ذلك قد التمس منه حمل كتاب «إبطال التأويلات» ليتأمل فأعيد إلى الوالد، وشكر له تصانيفه... وجرى تشغيبٌ بين أصحابنا وبين المخالفين لنا في الفروع، فحضر الوالد السعيد سنة خمسٍ وأربعين في دار الخلافة مجلس أبي القاسم علي بن الحسن[2] رئيس الرؤساء، ومعه جم غفير، وعددٌ كثير من شيوخ الفقهاء، وأماثل أهل الدين والدنيا، فقال رئيس الرؤساء، في ذلك اليوم على رؤوس الأشهاد: القرآن كلام الله، وأخبار الصفات تمر كما جاءت. وأصلح

(١) نسبة إلى معتقد والده القادر بالله (٣٨١ ـ ٤٢٢هـ) الذي أظهره سنة ٤٢٠هـ. قال ابن كثير ـ رحمه الله ـ «..جمع القضاة والعلماء في دار الخلافة وقرىء عليهم كتاب جمعه القادر بالله، فيه مواعظ وتفاصيل مذاهب أهل البصرة، وفيه الرد على أهل البدع، وتفسيق من قال بخلق القرآن، وصفة ما وقع بين بشر المريسي وعبد العزيز بن يحيى الكناني من المناظرة، ثم ختم القول بالمواعظ، والقول بالمعروف والنهي عن المنكر. وأخذ خطوط الحاضرين بالموافقة على ما سمعوه...». البداية والنهاية ١٢/٢٦.

(٢) أبو القاسم علي بن الحسن: علي بن الحسن بن أبي الفرج أحمد، أبو القاسم، المعروف برئيس الرؤساء ابن المسلمة، استوزره القائم بأمر الله، واشتهر بالعلم والعدل وسداد الرأي، واستمر في الوزارة إلى أن قبض عليه البساسيري (أحد دعاة العبيديين) حين استولى على بغداد، فمثل به ثم صلبه حتى مات سنة ٥٤٠هـ. الأعلام ٤/٢٧٢، البداية والنهاية ١٢/٨٠، تاريخ بغداد ١١/٣٩١، الكامل في التاريخ ٩/١٨٢ ثم ٢٢٤ ـ ٢٢٥، النجوم الزاهرة ٥/٦ و ٦٤، تاريخ ابن خلدون ٣/٤٥٧ و ٤٥٨ و ٤٦٤.

بين الفريقين. . »[1].

ومن هذه الواقعة يتبين بروز أثر الاختلاف في المنهجين: منهج السلف في الإثبات ومنهج الأشاعرة في التأويل. ويبدو أن الخلاف سكن بعد ذلك إلى أمد وكانت هدنة على دخن. فقد ذكر ابن رجب[2] في ترجمة الشريف أبـي جعفر عبد الخالق بن عيسى العباسي[3] ـ نقيب العباسيين ببغداد ـ الحنبلي حادثتين تدلان على تعاون الحنابلة والأشاعرة على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والرد على المعتزلة فقال: «وفي سنة ستين وأربعمائة كان أبو علي بن الوليد[4] ـ شيخ المعتزلة ـ قد عزم على إظهار مذهبه لأجل

---

(١) طبقات الحنابلة ٢/ ١٩٧ ـ ١٩٨.

(٢) عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي البغدادي ثم الدمشقي، أبو الفرج، زين الدين، بارع في الحديث والفقه والتاريخ، متفنن في سائر العلوم، ولد سنة ٧٣٦هـ من كتبه: «فتح الباري شرح البخاري» ولم يتمه، وذيل طبقات الحنابلة، و «جامع العلوم والحكم»، و «لطائف المعارف»، و «شرح علل الترمذي»، و «القواعد الفقهية» وغيرها. توفي سنة ٧٩٥هـ. الأعلام ٣/ ٢٩٥، شذرات الذهب ٦/ ٣٣٩، الدرر الكامنة ٢/ ٣٢١.

(٣) عبد الخالق بن عيسى بن أحمد، أبو جعفر، الشريف الهاشمي، إمام الحنابلة ببغداد في عصره، ولد سنة ٤١١هـ، وكان ثقة زاهداً، درس بجامع المنصور وجامع المهدي، وكان شديداً على أهل البدع فحبس فضج الناس فأطلق. توفي سنة ٤٧٠هـ. الأعلام ٣/ ٢٩٢، مناقب الإمام أحمد ٥٢١، الذيل على طبقات الحنابلة ١/ ٢٠، النجوم الزاهرة ٥/ ١٠٦.

(٤) محمد بن أحمد بن عبد الله بن أحمد بن الوليد، أبو علي، من رؤساء المعتزلة وأئمتهم، من أهل بغداد، كان يدرس علم الاعتزال والفلسفة والمنطق، قال ابن الجوزي: «واضطره أهل السنَّة إلى أن لزم بيته خمسين سنة لم يجسر على الخروج =

موت الشيخ الأجل أبي منصور بن يوسف[1]، فقام الشريف أبو جعفر، وعبر إلى جامع المنصور، هو وأهل مذهبه وسائر الفقهاء وأعيان أهل الحديث، وبلغوا ذلك. ففرح أهل السنَّة بذلك، وقرأوا كتاب التوحيد لابن خزيمة، ثم حضروا الديوان، وسألوا إخراج الاعتقاد الذي جمعه الخليفة القادر، فأجيبوا إلى ذلك، وقرىء هناك بمحضر من الجميع، واتفقوا على لعن من خالفه، وتكفيره، وبالغ ابن فورك في ذلك»[2] ـ وهذا موضع الشاهد ـ وقال قبل ذلك: «وفي سنة أربع وستين وأربعمائة: اجتمع الشريف أبو جعفر ومعه الحنابلة في جامع القصر، وأدخلوا معهم أبا إسحاق الشيرازي وأصحابه، وطلبوا من الدولة قلع المواخير، وتتبع المفسدين والمفسدات، ومن يبيع النبيذ. . .»[3]، إلى أن وقعت فتنة ابن القشيري بعد هذه الأحداث. قال ابن رجب: «ومضمون ذلك: أن أبا نصر بن القشيري ورد بغداد سنة تسع وستين وأربعمائة وجلس في النظامية، وأخذ يذم الحنابلة، وينسبهم إلى التجسيم، وكان المتعصب له: أبو سعد الصوفي[4]، ومال إلى نصره أبو إسحاق

= منه»، توفي سنة ٤٧٨هـ. الأعلام ٥/ ٣١٥، المنتظم ٩/ ٢٠، لسان الميزان ٥/ ٥٦، الكامل في التاريخ: حوادث سنة ٤٧٨هـ.

(١) عبد الملك بن محمد بن يوسف البغدادي، أبو منصور، كان يلقب بالشيخ الأجل، وكان صالحاً مداوماً على فعل الخيرات عظيم الصدقة، شديد النصرة لأهل السنَّة، والقمع لأهل البدع، توفي سنة ٤٦٠هـ فحضر جنازته جمع غفير لا يحصى. السير ١٨/ ٣٣٣، تاريخ بغداد ١٠/ ٤٣٤، المنتظم ٨/ ٢٥٠، الكامل في التاريخ ٢/ ١٨٦، البداية والنهاية ١٢/ ٩٧، النجوم الزاهرة ٥/ ٨٢.

(٢) ذيل طبقات الحنابلة ١/ ١٩.

(٣) ذيل طبقات الحنابلة ١/ ١٨.

(٤) أبو سعد الصوفي: أحمد بن محمد بن دوست النيسابوري، نزيل بغداد، حج مرات =

الشيرازي، وكتب إلى نظام الملك[1] يشكو الحنابلة، ويسأله المعونة، فاتفق جماعة من أتباعه على الهجوم على الشريف أبـي جعفر في مسجده، والإيقاع به، فرتب الشريف جماعةً أعدهم لرد خصومه إن وقعت، فلما وصل أولئك إلى باب المسجد، رماهم هؤلاء بالآجر، فوقعت الفتنة، وقتل من أولئك رجل من العامة وجرح آخرون، وأخذت ثياب. وأغلق أتباع ابن القشيري أبواب سوق مدرسة النظام، وصاحوا: المستنصر بالله[2] يا منصور ــ يعنون العبيدي صاحب مصر ــ وقصدوا بذلك التشنيع على الخليفة العباسي، وأنه ممالىء للحنابلة، لا سيما والشريف أبو جعفر ابن عمه.

وغضب أبو إسحاق، وأظهر التأهب للسفر. وكاتب فقهاءُ الشافعية نظام الملك بما جرى، فورد كتابه بالامتعاض من ذلك، والغضب لتسلط

= على التجريد في أصحاب له فقراء، فكان يدور بهم في قبائل العرب، ويتوصل إلى مكة، وكان الوزير النظام يحترمه ويحبه، توفي سنة ٤٧٩هـ. سير أعلام النبلاء ١٨/ ٤٩١، المنتظم ٩/ ١١، الكامل ١٠/ ١٥٩، العبر ٣/ ٢٩٤، البداية والنهاية ١٢/ ١٢٦، النجوم الزاهرة ٥/ ١٢٤، شذرات الذهب ٣/ ٣٦٣.

(١) نظام الملك: الحسن بن علي بن إسحاق الطوسي، أبو علي، الملقب بقوام الدين، نظام الملك، وزير حازم عالي الهمة. استوزره السلطان إلب أرسلان، وبعد وفاة إلب أرسلان خلفه ولده ملك شاه فصار الأمر كله لنظام الملك، وفي سنة ٤٨٥هـ اغتاله ديلمي قرب نهاوند فهلك، و «المُلْك» بضم الميم وسكون اللام. الأعلام ٢/ ٢٠٢، وفيات الأعيان ١/ ١٤٣، الكامل في التاريخ ١٠/ ٧٠.

(٢) معد (المستنصر بالله) بن علي بن الحاكم بأمر الله، من خلفاء العبيديين بمصر، بويع بعد موت أبيه، وفي عصره حدث غلاء شديد بمصر. توفي سنة ٤٨٧هـ. الأعلام ٧/ ٢٦٦، وفيات الأعيان ٢/ ١٠٣، النجوم الزاهرة ٥/ ١ ــ ٢٣، تاريخ ابن خلدون ٤/ ٦٢، الكامل في التاريخ ٩/ ١٥٤ ثم ١٠/ ٨٢.

الحنابلة على الطائفة الأخرى. وكان الخليفة يخاف من السلطان ووزيره نظام الملك ويداريهما»[1].

وقد ذكر السبكي[2] في طبقات الشافعية أنه قُتِلَ في هذه الفتنة نحوٌ من عشرين قتيلاً[3].

وكان عامة أصحاب الأشعري ــ والأشعري نفسه على القول الراجح ــ على مذهب الإمام الشافعي[4] ــ رحمه الله ــ في الفروع، فاقترن المذهب الأشعري بالمذهب الشافعي كما اقترن المذهب السلفي بالمذهب الحنبلي غالباً.

وكان لفقهاء الشافعية حظوة عند السلاطين والملوك من آل بويه ومن

---

(١) ذيل طبقات الحنابلة ١/ ١٩ ــ ٢٠.

(٢) عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، تاج الدين، مؤرخ فقيه شافعي بحاثة، أشعري متعصب، ولد في القاهرة سنة ٧٢٧هـ، وانتقل إلى دمشق. انتهى إليه قضاء القضاة في الشام، وابتلي وامتحن، قال ابن كثير: جرى عليه من المحن والشدائد ما لم يجر على قاض مثله. من تصانيفه: «طبقات الشافعية الكبرى»، و «معيد النعم ومبيد النقم»، و «جمع الجوامع»، و «الأشباه والنظائر» كلاهما في أصول الفقه، و «الطبقات الوسطى والصغرى». توفي سنة ٧٧١هـ. الأعلام ٤/ ١٨٤، الدرر الكامنة ٢/ ٤٢٥، حسن المحاضرة ١/ ١٨٢.

(٣) انظر: طبقات الشافعية الكبرى، ٢/ ٢٣٥.

(٤) محمد بن إدريس بن العباس، الهاشمي، المطلبي، أبو عبد الله، أحد الأئمة الكبار المتبوعين. ولد بغزة في فلسطين عام ١٥٠هـ، وطوف بالبلاد في طلب العلم ونبغ فيه. جمع بين الحديث والفقه واللغة والشعر والتاريخ وكان مفرط الذكاء. توفي عام ٢٠٤هـ. ومن تصانيفه: «الأم»، و «المسند»، و «الرسالة». الأعلام ٦/ ٢٦، تذكرة الحفاظ ١/ ٣٢٩، حلية الأولياء ٩/ ٦٣، طبقات الشافعية ١/ ١٨٥.

بعدهم الأيوبيين يلون لهم القضاء، والمدارس الكبار ــ كالنظامية ــ بخلاف الحنابلة الذين يغلب عليهم الورع والبعد عن الولايات والمناصب، مما جعلهم ألصق بالعامة وأبعد عن السلطان. حتى قال أبو الوفاء بن عقيل الحنبلي ــ رحمه الله ــ : «هذا المذهب إنما ظلمه أصحابه، لأن أصحاب أبي حنيفة والشافعي إذا برع واحدٌ منهم في العلم تولى القضاء وغيره من الولايات، فكانت الولاية لتدريسه واشتغاله بالعلم. فأما أصحاب أحمد: فإنه قلّ فيهم من تعلق بطرفٍ من العلم إلَّا ويخرجه ذلك إلى التعبد والتزهد؛ لغلبة الخير على القوم، فينقطعون عن التشاغل بالعلم»(١).

وبالإضافة إلى عزوفهم عن الولايات، وبعدهم عن مداخلة السلاطين كانت لهم يد طولى في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والتضييق على المفسدين، وكسر آلات اللهو، مما أوغر صدور أمراء الأجناد وأهل الدنيا عليهم فسعوا بالوقيعة بهم لدى السلاطين(٢).

وكان موضوع الجهر بأحاديث الصفات وإجرائها على ظواهرها مثار استفزاز لفقهاء الشافعية الأشاعرة، لا سيما وهو يعني تضليل أهل التحريف الذين أولوا الصفات وتخطئتهم فجرى على الحنابلة اضطهادٌ كبير، وظلم عريض من جراء ذلك. ونذكر بعض الحوادث على سبيل المثال:

١ ــ شيخ الإسلام: عبد الله بن محمد الهروي الأنصاري،

---

(١) ذيل طبقات الحنابلة ١/١٥٧.

(٢) انظر على سبيل المثال: ترجمة: الحسن بن علي البربهاري ــ رحمه الله ــ طبقات الحنابلة ٢/٤٤.

أبو إسماعيل، ت ٤٨١هـ[١]: اتهمه مخالفوه بالتجسيم، وافتروا عليه لدى السلطان «ألب أرسلان» أنه يعبد صنماً في محرابه لكن أبطل الله كيدهم[٢].

٢ ــ الحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي ــ رحمه الله ــ (ت ٦٠٠هـ)[٣]: جاء في ترجمته: «ولم يزل بدمشق يحدث وينتفع به الناس، إلى أن تكلم في الصفات والقرآن بشيء أنكره عليه أهل التأويل من الفقهاء، وشنعوا به عليه، وعقد له مجلسٌ بدار السلطان حضره القضاة والفقهاء، فأصر على قوله، وأباحوا إراقة دمه، فشفع فيه جماعة إلى السلطان من الأمراء والأكراد، وتوسطوا أمره على أن يخرج من دمشق إلى ديار مصر، فأخرج إلى مصر، وأقام بها خاملاً إلى حين وفاته. . .»[٤].

٣ ــ شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تقي

---

(١) عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري الهروي الحنبلي أبو إسماعيل، ولد سنة ٣٩٦هـ وكان يلقب بشيخ الإسلام، وكان حافظاً بارعاً متقناً، وامتحن وأوذي مرات، من كتبه: «ذم الكلام وأهله»، و «الفاروق في الصفات»، و «منازل السائرين»، و «الأربعين في التوحيد» وغيرها، وكان فيه على قوته في السنَّة ميلٌ إلى التصوف. توفي سنة ٤٨١هـ. الأعلام ٤/ ١٢٢، الذيل على طبقات الحنابلة ١/ ٦٤.

(٢) انظر: ترجمته في ذيل طبقات الحنابلة ١/ ٥٤ ــ ٥٥.

(٣) عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي الجماعيلي الدمشقي الحنبلي، أبو محمد، تقي الدين، إمام حافظ بارع رحالة، ولد سنة سنة ٥٤١هـ في جماعيل، وامتحن مرات، وتوفي بمصر سنة ٦٠٠هـ، من مؤلفاته: «الكمال في أسماء الرجال»، و «عمدة الأحكام»، و «الدرة المضية في السيرة النبوية»، و «المصباح»، و «أشراط الساعة»، وغيرها. الأعلام ٤/ ٣٤، تذكرة الحفاظ ٤/ ١٦٠، شذرات الذهب ٤/ ٣٤٥، آداب اللغة ٣/ ٦٩.

(٤) ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٩.

الدين، أبو العباس ـ رحمه الله ـ ت ٧٢٨هـ، وله الوقائع المشهورة في الشام ومصر بسبب صدعه بالحق في مسألة الصفات تدريساً وتصنيفاً، ومن ذلك:

(في سنة تسعين: ذكر على الكرسي يوم جمعة شيئاً من الصفات فقام بعض المخالفين وسعوا في منعه من الجلوس، فلم يمكنهم ذلك...

ولما صنف المسألة «الحموية» في الصفات، شنع بها جماعة، ونودي عليها في الأسواق على قصبة، وأن لا يستفتى من جهة بعض القضاة الحنفية...

ثم امتحن سنة خمس وسبعمائة بالسؤال عن معتقده بأمر السلطان، فجمع نائبه القضاة والعلماء بالقصر، وأحضر الشيخ وسأله عن ذلك، فبعث الشيخ من أحضر من داره «العقيدة الواسطية» فقرؤوها في ثلاثة مجالس، وحانقوه، وبحثوا معه، ووقع الاتفاق بعد ذلك على أن هذه عقيدة سنية سلفية، فمنهم من قال ذلك طوعاً ومنهم من قاله كرهاً...

ثم إن المصريين دبروا الحيلة في أمر الشيخ، ورأوا أنه لا يمكن البحث معه، ولكن يعقد له مجلس، ويُدّعى عليه، وتقام عليه الشهادات... فطُلب الشيخ على البريد إلى القاهرة، وعقد له ثاني يوم وصوله ـ وهو ثاني عشرين رمضان سنة خمس وسبعمائة ـ مجلسٌ بالقلعة وادعي عليه عند ابن مخلوف قاضي المالكية، أنه يقول: إن الله تكلم بالقرآن بحرفٍ وصوت، وأنه على العرش بذاته، وأنه يشار إليه بالإشارة الحسية.

وقال المدعي: أطلب تعزيره على ذلك، التعزير البليغ يشير إلى القتل على مذهب مالك... ثم حُبِسُوا[1] في برج أياماً، ونقلوا إلى الجب ليلة عيد

---

(١) الشيخ وأخواه.

الفطر، ثم بعث كتابٌ سلطاني إلى الشام بالحط على الشيخ، وألزم الناس ــ خصوصاً أهل مذهبه ــ بالرجوع عن عقيدته، والتهديد بالعزل والحبس، ونودي بذلك في الجامع والأسواق، ثم قرىء الكتاب بسدة الجامع بعد الجمعة، وحصل أذى كثير للحنابلة بالقاهرة، وحبس بعضهم، وأخذ خطوط بعضهم بالرجوع»(1).

هذه أمثلة للصراع العقدي بين الاتجاه السلفي والاتجاه الأشعري منذ القرن الخامس الهجري، ولا يزال هذا الصراع قائماً إلى يومنا هذا. وهي فترة طويلة جدًّا، وقد حافظ فيها أهل السنَّة والجماعة على خصائصهم في المعتقد والمنهج، ونافحوا وكافحوا كثيراً لصيانتهما، على اختلاف مذاهبهم الفقهية في الفروع، وإن كان لأصحاب الإمام أحمد ــ الحنابلة ــ القدح المعلى في هذا الشأن، لكن عوامل كثيرة تضافرت على إقصائهم والحد من نشاطهم ومحاولة تنحيتهم عن مواقع التأثير.

ونختم الحديث في هذه المرحلة بكلامٍ لعالم مؤرخ يعلل فيه انتشار المذهب الأشعري وعلاقته بمذهب أهل السنَّة والجماعة، فيقول عن أبـي الحسن الأشعري ــ رحمه الله ــ: «.. فمال إليه جماعة وعولوا على رأيه ــ وذكر جماعة من مشاهير أصحابه ــ ونصروا مذهبه، وناظروا عليه وجادلوا فيه، واستدلوا له في مصنفاتٍ لا تكاد تحصر. فانتشر مذهب أبـي الحسن الأشعري في العراق من نحو سنة ثمانين وثلاثمائة، وانتقل منه إلى الشام. فلما ملك السلطان الملك الناصر صلاح الدين يوسف ابن

---

(1) ذيل طبقات الحنابلة ٢/٣٨٩، ٣٩٦، ٣٩٧، باختصار.

أيوب[1] ديار مصر كان هو وقاضيه صدر الدين عبد الملك بن عيسى ابن درباس الماراني[2] على هذا المذهب قد نشآ عليه منذ كانا في خدمة السلطان الملك العادل نور الدين محمود بن زنكي[3] بدمشق. وحفظ صلاح الدين في صباه عقيدةً ألفها له قطب الدين أبو المعالي مسعود بن محمد بن مسعود

---

(١) يوسف بن أيوب بن شاذي، أبو المظفر، الملقب بالملك الناصر، من أشهر ملوك الإسلام، له المناقب الجمة، والسيرة العظيمة، فمن مناقبه قضاؤه على العبيديين بمصر، والإصلاح الداخلي في البلاد، حيث جمع بين ملك مصر والشام والجزيرة والموصل، فعمل على جمع الصفوف وتوحيد الكلمة، ومن ثم جابه الصليبيين ونازلهم حتى كانت موقعة «حطين» الشهيرة بقيادته، وكانت وفاته سنة ٥٨٩هـ. وللمصنفين كتب كثيرة في سيرته منها كتاب «تاريخ الروضتين» لأبي شامة، وغيرها. الأعلام ٨/ ٢٢٠، وفيات الأعيان ٢/ ٣٧٦، تاريخ ابن خلدون ٤/ ٧٩ و ٥/ ٢٥٠ ــ ٣٣٠، الكامل في التاريخ ١٢/ ٣٧، طبقات السبكي ٤/ ٣٢٥، مرآة الزمان ٨/ ٤٢٥.

(٢) صدر الدين عبد الملك بن عيسى بن درباس الماراني: قاضي الديار المصرية صدر الدين أبو القاسم، الكردي، الشافعي، ولد بأعمال الموصل عام ٥١٦هـ تقريباً، ورحل في طلب الفقه، وكان مشهوراً بالصلاح والفقه، توفي سنة ٦٠٥هـ وكان من أبناء التسعين. السير ٢١/ ٤٧٤، تاريخ الإسلام ١٨/ ١/ ١٩٦ ــ ١٩٧، العبر ٥/ ١٣، البداية والنهاية ١٣/ ٥٢.

(٣) نور الدين محمود بن زنكي (عماد الدين)، أبو القاسم، الملقب بالملك العادل، ملك الشام والجزيرة ومصر، وهو أعدل ملوك زمانه وأجلهم وأفضلهم، كان مداوماً للجهاد يباشر القتال بنفسه، وقارع الصليبيين وهزمهم في مواقع، وكان متواضعاً مهيباً وقوراً مكرماً للعلماء، وتوفي سنة ٥٦٩هـ. الأعلام ٧/ ١٧٠، الروضتين ١/ ٢٢٧ ــ ٢٢٩ وما قبلها، الكامل في التاريخ ١١/ ١٥١، تاريخ ابن خلدون ٥/ ٢٥٣، وفيات الأعيان ٢/ ٨٧، مرآة الزمان ٨/ ٣٠٥.

النيسابوري[1]، وصار يحفظها صغار أولاده. فلذلك عقدوا الخناصر، وشدوا البنان على مذهب الأشعري، وحملوا في أيام دولتهم كافة الناس على التزامه، فتمادى الحال على ذلك جميع أيام الملوك من بني أيوب ثم في أيام مواليهم الملوك من الأتراك.

واتفق مع ذلك توجه أبي عبد الله محمد بن تومرت[2]، أحد رجالات المغرب إلى العراق، وأخذ عن أبي حامد الغزالي[3] مذهب الأشعري، فلما عاد إلى بلاد المغرب وقام في

---

(١) مسعود بن محمد بن مسعود النيسابوري، أبو المعالي، قطب الدين، من فقهاء الشافعية، ولد سنة ٥٠٥هـ، وتعلم بنيسابور ومرو ثم دخل دمشق واستقر بها واتصل بالسلطان صلاح الدين وألف له عقيدته فحفظها صلاح الدين وأقرأها أولاده الصغار. توفي سنة ٥٧٨هـ. الأعلام ٧/ ٢٢٠، وفيات الأعيان ٢/ ٩١، مرآة الزمان ٨/ ٣٧٢.

(٢) محمد بن عبد الله بن تومرت، المصمودي، البربري، أبو عبد الله، المتلقب بالمهدي. ولد سنة ٤٨٥هـ، رحل إلى المشرق طلباً للعلم سنة ٥٠٠هـ، وعاد إلى بلاده فخرج على دولة المرابطين، وقاتلهم مع عبد المؤمن بن علي القيسي. وتوفي سنة ٥٢٤هـ. الأعلام ٦/ ٢٢٨ ـ ٢٢٩، وفيات الأعيان ٢/ ٣٧، معجم البلدان ٢/ ٤٤٥.

(٣) أبو حامد الغزالي: محمد بن محمد الغزالي، زين الدين، الطوسي، ولد عام ٤٥٠هـ، كان من كبار الشافعية وعظماء الفلاسفة. أشعري المعتقد، صوفي المسلك، له شطحات. رجع في آخر عمره إلى الحديث والسنَّة. من مصنفاته: «إحياء علوم الدين»، و «الوجيز»، و «الوسيط»، و «البسيط»، و «المستصفى» وغيرها. توفي عام ٥٠٥هـ. الأعلام ٧/ ٢٢، وفيات الأعيان ١/ ٤٦٣، طبقات الشافعية ٤/ ١٠١، شذرات الذهب ٤/ ١٠، مفتاح السعادة ٢/ ١٩١.

المصامدة[1] يفقههم ويعلمهم وضع لهم عقيدة لقفها عنه عامتهم، ثم مات فخلفه بعد موته عبد المؤمن بن علي القيسي[2]، وتلقب بأمير المؤمنين، وغلب على ممالك المغرب هو وأولاده من بعده مدة سنين، وتسموا بالموحدين، فلذلك صارت دولة الموحدين ببلاد المغرب تستبيح دماء من خالف عقيدة ابن تومرت إذ هو عندهم الإمام المعلوم المهدي المعصوم، فكم أراقوا بسبب ذلك من دماء خلائق لا يحصيها إلاَّ خالقها ـ سبحانه وتعالى ـ كما هو معروف في كتب التاريخ.

فكان هذا هو السبب في اشتهار مذهب الأشعري، وانتشاره في أمصار الإسلام بحيث نسي غيره من المذاهب، وجهل حتى لم يبق اليوم مذهب يخالفه إلاَّ أن يكون مذهب الحنابلة أتباع الإمام أبـي عبد الله أحمد ابن محمد بن حنبل ـ رضي الله عنه ـ، فإنهم كانوا على ما كان عليه السلف لا يرون تأويل ما ورد من الصفات. إلى أن كان بعد السبعمائة من سني الهجرة اشتهر بدمشق وأعمالها تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن عبد السلام بن تيمية الحراني، فتصدى للانتصار لمذهب السلف، وبالغ في

---

(١) المصامدة: قال القلقشندي: (بنو مصمودة: بطن من البربر، وهم بنو مصمودة ابن برنس بن بربر. قال في العبر: وهم أكثر قبائل البربر وأوفرهم عدداً، وأوسعهم شعوباً. قال: ومنهم الموحدون أصحاب دولة المهدي بن تومرت). نهاية الإرب في معرفة أنساب العرب ٤٢٢، صبح الأعشى ١/ ٣٦١.

(٢) عبد المؤمن بن علي بن مخلوف القيسي، الكُومي، نسبة إلى «كومية» من قبائل البربر، أبو محمد، ولد سنة ٤٨٧هـ، مؤسس دولة الموحدين في المغرب. دُعِيَ أمير المؤمنين سنة ٥٢٦هـ واستولى على الأندلس. توفي سنة ٥٥٨هـ. الأعلام ٤/ ١٧٠، الكامل ١٠/ ٢٠١، ١١/ ٢٠٩، وفيات الأعيان ١/ ٣١٠.

الرد على مذهب الأشاعرة، وصدع بالنكير عليهم، وعلى الرافضة، وعلى الصوفية فافترق الناس فيه فريقين:

ــ فريق يقتدي به ويعول على أقواله ويعمل برأيه، ويرى أنه شيخ الإسلام وأجل حفاظ الملة الإسلامية.

ــ وفريق يبدعه، ويضلله، ويزري عليه بإثباته الصفات، وينتقد عليه مسائل: منها ما له فيه سلف، ومنها ما زعموا أنه خرق فيه الإجماع ولم يكن له فيه سلف. وكانت له ولهم خطوب كثيرة، وحسابه وحسابهم على الله الذي لا يخفى عليه شيءٌ في الأرض ولا في السماء، وله إلى وقتنا هذا عدة أتباع بالشام وقليل بمصر»[1].

• • •

(١) الخطط المقريزية ٣/ ٣١٣ ــ ٣١٤.

المبحث الثاني

اتجاهات أهل القبلة حيال نصوص الصفات

شغل مبحث «الأسماء والصفات» حيزاً كبيراً من التراث العقدي لأهل القبلة، وتعددت مدارسه، وتشعبت اتجاهاته. ولم يكن الأمر كذلك في صدر الإسلام إبان عهد النبوة، وعهد الخلفاء الراشدين، ولكن الاحتكاك بثقافات الأمم المغلوبة والمجاورة، وحركة الترجمة التي نشطت في عهد الخليفة العباسي المأمون، والاختلافات السياسية، وغيرها من الأسباب أفرزت توجهات عقدية متباينة، لحقت أخص جوانب العقيدة الإسلامية، ألا وهو الإيمان بأسماء الله وصفاته.

وقد رصد بعض المحققين من المطلعين على المقالات والمذاهب، اتجاهات متمايزة، بواسطة التتبع والاستقراء، أُثْبِتُها هاهنا ثم أقوم بتحليلها، والمقارنة بينها للخروج بأبرز المذاهب لدى أهل القبلة في مواجهة نصوص الصفات.

قال المقريزي ــ رحمه الله ــ في كلامه على افتراق الناس في نصوص الصفات: (فصار للمسلمين في ذلك خمسة أقوال: **أحدها**: اعتقاد ما يُفهم مثله من اللغة. **وثانيها**: السكوت عنها مطلقاً، **وثالثها**: السكوت عنها بعد

نفي إرادة الظاهر، ورابعها: حملها على المجاز، وخامسها: حملها على الاشتراك)[1].

وقال الشيخ أحمد بن إبراهيم الواسطي الشافعي[2]: (وكنت متحيراً في الأقوال المختلفة الموجودة في كتب أهل العصر في جميع ذلك: من تأويل الصفات وتحريفها، أو إمرارها، أو الوقوف فيها، أو إثباتها بلا تأويلٍ ولا تعطيل ولا تشبيه ولا تمثيل)[3].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ: (وجماع الأمر: أن الأقسام الممكنة في آيات الصفات وأحاديثها ستة أقسام، كل قسم عليه طائفةٌ من أهل القبلة: قسمان يقولان: تجري على ظواهرها، وقسمان يقولان: هي على خلاف ظاهرها، وقسمان: يسكتون. أما الأولون فقسمان:

أحدهما: من يجريها على ظاهرها، ويجعل ظاهرها من جنس صفات المخلوقين. فهؤلاء «المشبهة»، ومذهبهم باطل، أنكره السلف، وإليهم يتوجه الرد بالحق.

الثاني: من يجريها على ظاهرها اللائق بجلال الله، كما يجري ظاهر اسم العليم والقدير، والرب والإله، والموجود والذات ونحو ذلك؛ على

(١) الخطط المقريزية ٣/ ٣١٦.

(٢) أحمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن عماد الدين الواسطي، البغدادي، فقيه كان شافعيًا، قدم دمشق فتتلمذ على ابن تيمية وانتقل إلى المذهب الحنبلي ورد على المبتدعة الذين خالطهم. من كتبه «اختصار دلائل النبوة»، و «شرح منازل السائرين» وغيرها. الأعلام ١/ ٨٦، الدرر الكامنة ١/ ٩١، الشذرات ٦/ ٢٤.

(٣) النصيحة في صفات الرب جل وعلا ص ٩.

ظاهرها اللائق بجلال الله؛ فإن ظواهر هذه الصفات في حق المخلوق إما جوهر محدث، أو عرضٌ قائمٌ به. فالعلم، والقدرة، والكلام، والمشيئة، والرحمة، والرضا، والغضب ونحو ذلك في حق العبد أعراض؛ والوجه، واليد، والعين، في حقه أجسام، فإذا كان الله موصوفاً عند عامة أهل الإثبات بأن له علماً وقدرة، وكلاماً ومشيئة وإن لم يكن ذلك عرضاً؛ يجوز عليه ما يجوز على صفات المخلوقين، جاز أن يكون وجه الله ويداه صفات ليست أجساماً؛ يجوز عليها ما يجوز على صفات المخلوقين.

. . . **وأما القسمان اللذان ينفيان ظاهرها** ــ أعني الذين يقولون: ليس لها في الباطن مدلول هو صفة الله تعالى قط، وأن الله لا صفة له ثبوتية؛ بل صفاته إما سلبية وإما إضافية وإما مركبة منهما، أو يثبتون بعض الصفات (وهي الصفات السبعة أو الثمانية أو الخمسة عشر) أو يثبتون الأحوال دون الصفات، ويقرون من الصفات الخبرية بما في القرآن دون الحديث، على ما قد عرف من مذاهب المتكلمين ــ فهؤلاء قسمان: **قسم** يتأولونها ويعينون المراد، مثل قولهم: استوى بمعنى استولى، أو بمعنى علو المكانة والقدر، أو بمعنى ظهور نوره للعرش، أو بمعنى انتهاء الخلق إليه. . . إلى غير ذلك من تأويلات المتكلمين. **وقسم يقولون**: الله أعلم بما أراد بها، لكنا نعلم أنه لم يرد إثبات صفة خارجية عما علمناه.

وأما القسمان الواقفان: فقوم يقولون: يجوز أن يكون ظاهرها المراد اللائق بجلال الله، ويجوز أن لا يكون المراد صفة الله ونحو ذلك. وهذه طريقة كثير من الفقهاء وغيرهم. وقومٌ يمسكون عن هذا كله ولا يزيدون على تلاوة القرآن، وقراءة الحديث، معرضين بقلوبهم وألسنتهم عن هذه التقديرات.

فهذه الأقسام الستة لا يمكن أن يخرج الرجل عن قسمٍ منها)[1].

ومن خلال المقارنة بين هذه النصوص نجد تطابقاً في تحديد الاتجاهات وإن كان الأخير منها أتم في القسمة، حيث فصل ما أجمله غيره. والذي يترشح منها ما يلي:

١ ــ **اتجاه «التمثيل»**: وهو ما عناه المقريزي بقوله: «ما يفهم مثله من اللغة»، وصرح به شيخ الإسلام بقوله: «من يجريها على ظاهرها، ويجعل ظاهرها من جنس صفات المخلوقين، فهؤلاء: المشبهة».

٢ ــ **اتجاه «النفي والتعطيل والتحريف»**: وهو القسم الرابع عند المقريزي، أي «حملها على المجاز»، وما أشار إليه الواسطي بقوله: «تأويل الصفات وتحريفها» وهو القسم الثالث عند شيخ الإسلام الذين «يتأولونها ويعينون المراد» ممن ينفون نصوص الصفات عن ظاهرها نفياً كليًّا أو جزئيًّا.

٣ ــ **اتجاه التوقف والسكوت**: وهو القسم الثاني عند المقريزي: «السكوت عنها مطلقاً»، وما عبر عنه الواسطي بقوله: «أو الوقوف فيها». وهو الذي جعله شيخ الإسلام قسمين ووصفه مرة بالتوقف ومرة بالسكوت.

٤ ــ **اتجاه التفويض**: وهو القسم الثالث عند المقريزي حيث قال: «السكوت عنها بعد نفي إرادة الظاهر» ووصفه الواسطي «بالإمرار»، وأوضحه شيخ الإسلام بقوله: «وقسمٌ يقولون: الله أعلم بما أراد بها، لكنا نعلم أنه لم يرد إثبات صفة خارجية عما علمناه».

---

(١) مجموع الفتاوى ٥/١١٣ ــ ١١٧.

٥ ـ **اتجاه الإثبات**: ولعله ما أراده المقريزي في القسم الخامس من «حملها على الاشتراك»، ونص عليه الواسطي بقوله: «إثباتها بلا تأويل ولا تشبيه ولا تمثيل»، وأوضحه جليًّا شيخ الإسلام بقوله: «من يجريها على ظاهرها اللائق بالله، كما يجري ظاهر اسم العليم والقدير، والرب والإله، والموجود والذات ونحو ذلك، على ظاهرها اللائق بجلال الله. . .إلخ»، مما يفسر كلام المقريزي في معنى الاشتراك في المعنى الكلي دون الكنه والحقيقة.

هذه مجمل الاتجاهات السائدة لدى أهل القبلة حيال نصوص الصفات، وسوف أعرض لكل اتجاهٍ منها ببيان ما يلي:

أولاً: حقيقة مذهبهم.

ثانياً: أصل شبهتهم، والرد عليهم بإيجاز.

ثالثاً: بيان الفرق المندرجة في ذلك الاتجاه.

أولاً: التمثيل

تـعـريـف:

قال في الصحاح: (مِثْل: كلمة تسوية. يقال: هذا مِثلُهُ ومَثَلُهُ كما يُقال شِبْهُه وشَبَهُهُ بمعنى... ومثلُ الشيء أيضاً: صفته... ومثّلت له كذا تمثيلاً، إذا صورت له مثالَه بالكتابة وغيرها)[1]، والمراد بـ«التمثيل» في الصفات المبالغة في إثباتها إلى حد تسويتها بصفات المخلوقين. ويعبر عنه أحياناً بـ «التشبيه» و «التجسيم».

فأما (لفظ «التشبيه» فموجود في كلام بعضهم ــ أي السلف ــ وتفسيره معه... وأنهم أرادوا بالتشبيه تمثيل الله بخلقه)[2].

وأما (لفظ «التجسيم» فلا يوجد في كلام أحدٍ من السلف لا نفياً ولا إثباتاً)[3]. والأولى الالتزام بالتعبير القرآني وهو «التمثيل» كما في قوله ــ تعالى ــ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[4].

---

(١) الصحاح ٥/١٨١٦.

(٢) مجموع الفتاوى ٤/١٥٣.

(٣) مجموع الفتاوى ٤/١٥٢.

(٤) سورة الشورى: الآية ١١.

ظـهـوره:

التمثيل نزعة يهودية الأصل، فإن (اليهود كثيراً ما يعدلون الخالق بالمخلوق ويمثلونه به حتى يصفوا الله بالعجز والفقر والبخل ونحو ذلك من النقائص التي يجب تنزيهه عنها، وهي من صفات خلقه)(١) (٢).

وأول ظهوره في هذه الأمة على يد الرافضة الغلاة. قال البغدادي ـ رحمه الله ـ: (وأول ظهور التشبيه صادرٌ عن أصناف من الروافض الغلاة(٣). وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: (أول من قال: إن الله جسم هشام بن الحكم الرافضي(٤))(٥).

ولعل سبب ظهور مقالة التمثيل راجع إلى أمرين:

١ ـ مضاهاة أهل الكتاب ـ وخاصة اليهود ـ في مقالاتهم؛ حيث إن «الإسرائيليات» طافحةٌ بتمثيل الباريء سبحانه بالمخلوقين، كما أن

---

(١) مجموع الفتاوى ١٠/ ٥٥.

(٢) حكى الله عنهم ذلك في كتابه، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]، وقوله: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ [آل عمران: ١٨١]، وقوله ردًّا على وصفه سبحانه بالتعب: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ۝٣٨﴾ [ق: ٣٨].

(٣) الفرق بين الفرق ٣٢٥.

(٤) هشام بن الحكم الكوفي الرافضي، المشبه المعثر، وله نظر وجدل وتواليف كثيرة، قال في مختلف الحديث: كان من الغلاة ويقول بالجبر الشديد، وذكر عنه ابن حزم أنه يزعم أن ربه طوله سبعة أشبار بشبر نفسه، ويزعم أن علم الله محدث. مات بعد نكبة البرامكة بمديدة مستتراً وقيل عاش إلى خلافة المأمون. لسان الميزان ٦/ ١٩٤.

(٥) الفتاوى ٣/ ١٨٦.

اليهود والنصارى ضاهوا الرومان والإغريق والهنود وغيرهم في عقائدهم. قال ـ تعالى ـ: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ يُضَٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَبْلُ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٣٠﴾﴾[1].

فاليهود وقعوا في تمثيل الخالق بالمخلوق، والنصارى وقعوا في تمثيل المخلوق بالخالق. وكذلك جرى في هذه الأمة ـ كما سيأتي عند ذكر فرق الممثلة ـ قال ﷺ: «**لتتبعن سنن الذين من قبلكم، شبراً بشبر، وذراعاً بذراع، حتى لو دخلوا في جحر ضب لاتبعتموهم، قلنا: يا رسول الله، اليهود والنصارى؟ قال: فمن؟!**»[2].

٢ ـ مواجهة التطرف بتطرف مضاد، فقد ظهر مذهب التعطيل فقوبل بالتمثيل، وإلى هذا المعنى يشير الذهبي ـ رحمه الله ـ بقوله: (وظهر بخراسان: الجهم بن صفوان، ودعا إلى تعطيل الرب عز وجل وخلق القرآن، وظهر بخراسان في قبالته مقاتل بن سليمان المفسر، وبالغ في إثبات الصفات حتى جسم)[3].

فرق الممثلة ومقالاتهم:

التمثيل نوعان:

١ ـ **تمثيل المخلوق بالخالق**: ومعناه إثبات شيء للمخلوق مما يختص به الخالق من الأفعال والحقوق والصفات.

---

(١) سورة التوبة: الآية ٣٠.

(٢) رواه البخاري: كتاب الاعتصام ٨/ ١٥١، ورواه مسلم: كتاب العلم ٦.

(٣) تذكرة الحفاظ ١٥٩، ١٦٠.

٢ ـ **تمثيل الخالق بالمخلوق**: ومعناه أن يثبت لله ـ تعالى ـ في ذاته أو صفاته من الخصائص مثل ما يثبت للمخلوق من ذلك[1].

وقد وقع كلا النوعين في هذه الأمة على درجاتٍ متفاوتة بين الكفر والبدعة. ونسوق هاهنا تصنيف عبد القاهر البغدادي ـ رحمه الله ـ لفرق الممثلة مختصراً: (المشبهة الذين ضلوا بتشبيه ذاته بغيره أصنافٌ مختلفة، وأول ظهور التشبيه صادرٌ عن أصنافٍ من الروافض الغلاة:

❑ فمنهم «السبئية»: الذين سموا عليًا إلهاً، وشبهوه بذات الله..

❑ ومنهم «البيانية»: أتباع بيان بن سمعان[2] الذي زعم أن معبوده إنسانٌ من نور على صورة الإنسان في أعضائه، وأنه يفنى كله إلاَّ وجهه.

❑ ومنهم «المغيرية» أتباع المغيرة بن سعيد العجلي، الذي زعم أن معبوده ذو أعضاء وأن أعضاءه على صور حروف الهجاء.

❑ ومنهم «المنصورية» أتباع أبي منصور العجلي[3]، الذي شبه نفسه بربه وزعم أنه صعد إلى السماء...

---

(١) عن فتح رب البرية بتلخيص الحموية ١٥.

(٢) بيان بن سمعان التميمي النهدي اليمني، ظهر بالعراق في أوائل القرن الثاني الهجري، زعم أن جزءاً إلهيًا حل في علي ثم في محمد بن الحنفية ثم في ابنه أبي هاشم ثم في بيان نفسه، فلما ظفر به خالد بن عبد الله القسري قتله. الفرق بين الفرق ٢٣٧، الملل والنحل ١/ ١٥٢، مقالات الإسلاميين ٥.

(٣) أبو منصور العجلي، رجل من عبد القيس، عزا نفسه إلى أبي جعفر الباقر أولاً، فلما تبرأ منه زعم أنه هو الإمام ودعا الناس إلى نفسه. وزعم أن عليًا هو الكسف الساقط، وأنه عُرج به إلى السماء، حتى وقف على قصته يوسف بن عمر الثقفي فصلبه. الملل والنحل ١/ ١٧٨، مقالات الإسلاميين ٩، الفرق بين الفرق ٢٤٣.

❑ ومنهم «الخطابية» الذين قالوا بإلهية الأئمة، وبإلهية أبـي الخطاب الأسدي[1]، ومنهم الذين قالوا بإلهية عبد الله بن معاوية بن عبد الله ابن جعفر[2].

❑ ومنهم «الحلولية» الذين قالوا بحلول الله في أشخاص الأئمة، وعبدوا الأئمة لأجل ذلك.

❑ ومنهم «الحلولية الحلمانية» المنسوبة إلى أبـي حلمان الدمشقي[3] الذي زعم أن الإله يحل في كل صورة حسنة، وكان يسجد لكل صورة حسنة.

❑ ومنهم «المقنعية المبيضة». . . في دعواهم أن المقنع[4] كان إلهاً، وأنه مصور في كل زمان بصورة مخصوصة.

---

(١) محمد بن أبـي زينب الأسدي، كان يزعم أولاً أن الأئمة أنبياء، ثم زعم أنهم آلهة، ثم ادعى الألوهية لنفسه، وخرج في أيام المنصور فقتله عيسى بن موسى والي الكوفة سنة ١٤٣هـ. الملل والنحل ١/١٧٩، الفرق بين الفرق ٢٤٧، مقالات الإسلاميين ١٠.

(٢) عبد الله بن معاوية بن جعفر بن أبـي طالب. كان فتاكاً سيِّىء الحاشية واتهم بالزندقة، طلب الخلافة في أواخر دولة بني أمية سنة ١٢٧هـ بالكوفة. مات سنة ١٣١هـ. الأعلام ٤/ ١٣٩، تاريخ ابن خلدون ٣/ ١٢١، لسان الميزان ٣/ ٣٦٣.

(٣) أبو حلمان الدمشقي، كان أصله من فارس، ومنشؤه حلب، وأظهر بدعته بدمشق، وكان يقول بحلول الإله في الأشخاص ذوي الصور الحسنة، وكان يقول بالإباحية. الفرق بين الفرق ٢٥٩.

(٤) اسمه عطاء ويُعرف بالمقنع الخراساني مشعوذ مشهور، ادعى الربوبية من طريق التناسخ، وتبعه قوم وقاتلوا في سبيله وكان مشوه الخلقة فاتخذ وجهاً من ذهب تقنع به، واشتهر أمره سنة ١٦١هـ فثار الناس عليه فاعتصم بقلعة فاحتسى سمًّا فمات بها سنة ١٦٣هـ. الأعلام ٤/ ٢٣٥، الكامل ٦/ ١٧، وفيات الأعيان ١/ ٣١٩.

❑ ومنهم «العذافرة» الذين قالوا بإلهية ابن أبـي العذافر المقتول ببغداد.

وهذه الأصناف الذين ذكرناهم في هذا الفصل خارجون عن دين الإسلام وإن انتسبوا في الظاهر إليه...

وبعد هذا فرقٌ من المشبهة عدهم المتكلمون في فرق الملة لإقرارهم بلزوم أحكام القرآن، وإقرارهم بوجوب أركان شريعة الإسلام من الصلاة والزكاة والصيام والحج عليهم، وإقرارهم بتحريم المحرمات عليهم، وإن ضلوا وكفروا في بعض الأصول العقلية، ومن هذا الصنف:

❑ «هشامية» منتسبة إلى هشام بن الحكم الرافضي الذي شبه معبوده بالإنسان، وزعم لأجل ذلك أنه سبعة أشبار بشبر نفسه، وأنه جسم ذو حدٍّ ونهاية، وأنه طويل عريضٌ، عميق، وذو لون وطعم ورائحة. وقد روي عنه أن معبوده كسبيكة الفضة، وكاللؤلؤة المستديرة، وروي عنه أنه أشار إلى أن جبل أبـي قبيس أعظم منه. وروي عنه أنه زعم أن الشعاع من معبوده متصل بما يراه...

❑ ومنهم «الهشامية» المنسوبة إلى هشام بن سالم الجواليقي[1] الذي زعم أن معبوده على صورة الإنسان، وأن نصفه الأعلى مجوف، ونصفه الأسفل مصمت، وأن له شعرة سوداء وقلباً تنبع منه الحكمة.

---

(١) هشام بن سالم الجواليقي، نسج على منوال هشام بن الحكم في التشبيه، وزعم أن الله نور ساطع يتلألأ وله حواس خمس... إلخ تخريفاته وضلالاته. الملل والنحل ١/ ١٨٤، مقالات الإسلاميين ٢٠٩.

❑ ومنهم «اليونسية» المنسوبة إلى يونس بن عبد الرحمن القمي[1] الذي زعم أن الله ـ تعالى ـ يحمله حملة عرشه، وإن كان هو أقوى منهم كما أن الكركي تحمله رجلاه وهو أقوى من رجليه.

❑ ومنهم «المشبهة» المنسوبة إلى داود الجواربي[2]، الذي وصف معبوده بأن له جميع أعضاء الإنسان إلاَّ الفرج واللحية.

❑ ومنهم «الإبراهيمية» المنسوبة إلى إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي[3].

❑ ومنهم «الخابطية» من القدرية وهم منسوبون إلى أحمد ابن خابط[4]... شبه عيسى ابن مريم بربه، وزعم أنه الإله الثاني، وأنه هو الذي

---

(١) يونس بن عبد الرحمن مولى علي بن يقطين، فقيه إمامي عراقي، من أصحاب موسى بن جعفر، له نحو ثلاثين كتاباً، توفي سنة ٢٠٨هـ. الأعلام ٨/ ٢٦١، ابن النديم ٢٢٠.

(٢) داود الجواربي مشبه أخذ مقالته عن هشام بن سالم الجواليقي، وزعم أن الله جسم وأنه جثة على صورة الإنسان لحم ودم وشعر وعظم... إلخ. وقال ابن حجر: رأس في الرافضة والتجسيم من مرامي جهنم، وقال يزيد بن هارون: الجواربي والمريسي كافران. انظر مقالته في: الملل والنحل ١/ ١٨٧، مقالات الإسلاميين ٢٠٩، لسان الميزان ٢/ ٤٢٧.

(٣) إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، مولاهم، قال فيه الإمام أحمد: كان قدريًا جهميًا معتزلاً كل بلاء فيه، وقال البخاري: جهمي تركه ابن المبارك والناس، وقال العجلي: كان قدريًا معتزليًا رافضيًا، توفي سنة ١٨٤هـ. تهذيب التهذيب ١/ ١٥٨.

(٤) أحمد بن خابط: معتزلي منتسب إلى النظام، له مقالات شنيعة وغيره، منها قوله: إن للعالم خالقين الله هو القديم، والثاني محدث وهو الكلمة، ومن ضلالاته قوله بالتناسخ، وينفي قدرة الله على زيادة نعيم أهل الجنة أو عذاب أهل النار. الفرق بين الفرق ٢٧٣، لسان الميزان ١/ ١٤٨.

يحاسب الخلق في القيامة.

❑ ومنهم «الكرامية» في دعواها أن الله ـ تعالى ـ جسم له حد ونهاية وأنه محل الحوادث، وأنه مماس لعرشه... فهؤلاء مشبهة للّهِ ـ تعالى ـ بخلقه في ذاته.

فأما المشبهة لصفاته بصفات المخلوقين فأصناف:

❑ فمنهم الذين شبهوا إرادة الله ـ تعالى ـ بإرادة خلقه، وهذا قول المعتزلة البصرية... ومنهم الذين شبهوا كلام الله ـ عز وجل ـ بكلام خلقه...

❑ ومنهم «الزرارية» أتباع زرارة بن أعين الرافضي[1] في دعواها حدوث جميع صفات الله ـ عز وجل ـ وأنها من جنس صفاتنا...

❑ ومنهم الذين قالوا من الروافض بأن الله ـ تعالى ـ لا يعلم الشيء حتى يكون، فأوجبوا حدوث علمه كما يجب حدوث علم العالم منا)[2].

ويلاحظ من هذا السياق لفرق الممثلة الملاحظات التالية:

١ ـ أن التمثيل نشأ في أحضان الرافضة وترعرع فيها.

٢ ـ تفاوت هذه الفرق على النحو التالي:

---

(١) زرارة بن أعين الشيباني بالولاء، رأس الفرقة الزرارية، من غلاة الشيعة، ونسبتها إليه، كان متكلماً شاعراً، وهو من أهل الكوفة، وكانت وفاته سنة ١٥٠هـ. الأعلام ٣/٤٣، لسان الميزان ٢/٤٧٣، اللباب ١/٤٩٨، خطط المقريزي ٢/٣٥٣.

(٢) الفرق بين الفرق ٢٢٥ ـ ٢٣٠، مختصراً. وانظر: مقالات الإسلاميين ١/١٠٦، ٢٨١، والملل والنحل ١/١٠٣.

(أ) **الغلاة**: وهم الذين مثلوا ذات الخالق بذات مخلوقٍ معين، أو زعموا أن الله حالٌّ فيه ــ سبحانه ــ وهؤلاء خارجون عن الملة إجماعاً وغالباً ما يجمعون إلى هذا الكفر كفراً آخر من الزندقة الباطنية كالفرق العشر الأولى.

(ب) **المكيفة**: وهم الذين يكيفون صورة معبودهم بأوصافٍ وكيفياتٍ معهودة في الذهن والخارج لكن غير مقيدة بمماثلٍ معين، كالهشاميين.

(ج) **ممثلة الأفعال**: الذين يمثلون الخالق بالمخلوق، والمخلوق بالخالق في الأفعال كالمعتزلة.

٣ ــ براءة أهل السنة من تهمة التمثيل التي حاول بعض نفاة الصفات من المتكلمين نبزهم بها. فليس في هذه الفرق المذمومة طائفة من أهل السنة. إلاَّ أن المتكلمين بناءً على أصولهم الفاسدة عدوا إثبات الصفات الخبرية تمثيلاً، فوصموا المثبتين لها بوصمة التمثيل، كما صنع الشهرستاني[1] في مبحث «المشبهة» حيث أدخل في مقالات المشبهة ما هو من صريح مذهب السلف[2].

---

(١) محمد بن عبد الكريم بن أحمد، أبو الفتح، الشهرستاني، كان إماماً في علم الكلام وأديان الأمم ومذاهب الفلاسفة، ولد سنة ٤٧٩هـ في شهرستان، وله من المؤلفات: «الملل والنحل»، و «نهاية الإقدام في علم الكلام»، و «الإرشاد إلى عقائد العباد» وغيرها، وتوفي في بلده سنة ٥٤٨هـ. الأعلام ٢١٥/٦، وفيات الأعيان ٤٨٢/١، مفتاح السعادة ٢٦٤/١، آداب اللغة ٩٩/٣، لسان الميزان ٢٦٣/٥، طبقات السبكي ٧٨/٤.

(٢) انظر: الملل والنحل ١٠٥/١ وما بعدها.

وقد يوجد من المنتسبين إلى الحديث وأهله من جهة الصنعة من قد يقع في شيء من التمثيل، ولكن ذلك لا يُعد قدحاً في أهل الحديث وسبباً في وصفهم بالحشوية ونحوها من ألقاب السوء، والشاذ لا حكم له.

وممن ابتلي بهذه الفرية من أهل السنة «الحنابلة»، ومرد ذلك إلى أمرين:

الأول: عظم تمسكهم بالسنة والاعتقاد الحق، وبعدهم عن التأويل والبدعة جرياً على سنة إمامهم أحمد بن حنبل ـ رحمه الله ـ حتى صاروا رأساً في ذلك بين أهل السنة، ومن ثم صوبت نحوهم أسهم المارقين المخالفين من الجهمية والمعتزلة والأشاعرة، ولبّسوا على الناس أمرهم، وقلدوهم التشبيه والتجسيم ـ على حد تعبيرهم ـ.

الثاني: أنه وجد في بعض أئمة الحنابلة نوع زيادة في الإثبات ـ من غير تمثيل ـ وإنما وقع من بعضهم إثبات صفات بطريق رواية لم تثبت سنداً، مما أوقع النفرة، وشان المذهب، وصار مادةً للمغرضين، كما جرى من أبي يعلى الفراء رحمه الله في كتابه «إبطال التأويلات» من سياق بعض الروايات المنكرة في صفة رؤيته ﷺ لربه في المنام[1]. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (وفي الحنبلية أيضاً مبتدعة، وإن كانت البدعة في غيرهم أكثر. وبدعهم غالباً في زيادة الإثبات في حق الله، وفي زيادة الإنكار على مخالفيهم بالتكفير وغيره)[2].

والحنابلة ـ رحمهم الله ـ ليسوا بدعاً من المذاهب السنية الأخرى،

---

(١) انظر: «إبطال التأويلات لأخبار الصفات» ١٣٣ وما بعدها.

(٢) مجموع الفتاوى ٢٠/١٨٦.

فقد يكون في عوامهم ودهمائهم من ليس على طريقتهم إما بسبب الجهل أو الهوى، بل إنهم في هذا الباب بالذات (تهمة التشبيه) أنقى من غيرهم. قال شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ : (المشبهة والمجسمة في غير أصحاب الإمام أحمد أكثر منهم فيهم، هؤلاء أصناف الأكراد كلهم شافعية وفيهم من التشبيه والتجسيم ما لا يوجد في صنفٍ آخر، وأهل جيلان فيهم شافعية وحنبلية. قلت: وأما الحنبلية المحضة فليس فيهم من ذلك ما في غيرهم. وكان من تمام الجواب: أن الكرامية المجسمة كلهم حنفية)[1].

وبهذا يتبين التحامل والهوى الذي دفع كثيراً من المتكلمين إلى إشهار القول بأن الحنابلة مشبهة ــ وهم من ذلك براء ــ إما استناداً منهم إلى أصل فاسدٍ أصلوه، أو إلى توسعٍ في الإثبات من قبل بعض أئمة الحنابلة مع نفي التشبيه، أو إلى حصول تشبيه حقيقي في عوامهم هو في عوام غيرهم من مذاهب أهل السنة أكثر. وأما أصحاب الإمام أحمد ــ رحمهم الله ــ الذين عليهم المعول في حكاية المذهب أصولاً وفروعاً فيقومهم شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ تقويماً دقيقاً بقوله: (. . . وأما الحنبلية: فأبو عبد الله ابن حامد[2] قويٌّ في الإثبات، جاد فيه، ينزع لمسائل الصفات الخبرية، وسلك طريقة صاحبه القاضي أبـي يعلى، لكنه ألين منه وأبعد عن الزيادة في الإثبات. وأما أبو عبد الله بن بطة، فطريقته طريقة المحدثين المحضة،

---

(١) مجموع الفتاوى ٣/ ١٨٥، في حكاية المناظرة المشهورة في مجلس نائب السلطة.

(٢) الحسن بن حامد بن علي بن مروان البغدادي، أبو عبد الله، إمام الحنابلة في زمانه ومدرسهم ومفتيهم، من أهل بغداد، عاش طويلاً، وتوفي راجعاً من الحج، من مصنفاته: «الجامع» في فقه الإمام أحمد، و«شرح أصول الدين»، و«تهذيب الأجوبة» وغيرها، توفي عام ٤٠٣هـ. الأعلام ٢/ ١٨٧، النجوم الزاهرة ٤/ ٢٣٢، المنتظم ٧/ ٢٦٣، طبقات الحنابلة ٢/ ١٧١.

كأبي بكر الآجري[1] في الشريعة، واللالكائي[2] في السنن، والخلال مثله قريباً منه، وإلى طريقته يميل الشيخ أبو محمد[3]، ومتأخرو المحدثين. وأما التميميون كأبي الحسن[4]، وابن أبي الفضل، وابن رزق الله، فهم أبعد عن

---

(١) محمد بن الحسين بن عبد الله، أبو بكر الآجري الشافعي، فقيه محدث نسبته إلى آجر (من قرى بغداد) ولد فيها وحدث ببغداد ثم انتقل إلى مكة وتوفي فيها، وله من التصانيف: «الشريعة»، و «أخلاق العلماء»، و «النصيحة»، و «الغرباء»، و «تحريم النرد والشطرنج والملاهي»، و «أخبار عمر بن عبد العزيز» وغيرها، مات سنة ٣٦٠هـ. الأعلام ٦/ ٩٧، وفيات الأعيان ١/ ٤٨٨، صفة الصفوة ٢/ ٢٦٥، كشف الظنون ١/ ٣٧، النجوم الزاهرة ٤/ ٦٠، تاريخ بغداد ٢/ ٢٤٣.

(٢) هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي، أبو القاسم اللالكائي من حفاظ الحديث، وفقهاء الشافعية، من أهل طبرستان، استوطن بغداد، قال الزبيدي في «التاج»: نسبته إلى بيع «اللوالك» التي تلبس في الأرجل على خلاف القياس، له «أسماء رجال الصحيحين»، و «شرح أصول اعتقاد أهل السنة»، وغيرها. توفي سنة ٤١٨هـ. الأعلام ٨/ ٧١، الكامل لابن الأثير ٩/ ١٢٦، شذرات الذهب ٣/ ٢١١، تذكرة الحفاظ ٣/ ٢٦٧، مرآة الجنان ٣/ ٣٣، كشف الظنون ١٠٤٠.

(٣) عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة، الجماعيلي، المقدسي، ثم الدمشقي، الحنبلي، أبو محمد، موفق الدين، ولد عام ٥٤١هـ. إمام في الفقه، عالم بالحديث، من تصانيفه «المغني»، و «روضة الناظر»، و«الكافي»، و «المقنع»، و «عمدة الأحكام»، و «لمعة الاعتقاد» وغيرها. مات سنة ٦٢٠هـ. الأعلام ٤/ ٦٧، البداية والنهاية ١٣/ ٩٩، شذرات الذهب ٥/ ٨٨، فوات الوفيات ١/ ٢٠٣، مرآة الزمان ٨/ ٦٢٧، ذيل الطبقات ٢/ ١٣٣.

(٤) أبو الحسن: عبد العزيز بن الحارث بن أسد التميمي، من فقهاء الحنابلة، ولد سنة ٣١٧هـ، وتوفي سنة ٣٧١هـ. طبقات الحنابلة ٢/ ١٣٩، المنتظم ٧/ ١١٠، المقصد الأرشد ٢/ ١٢٧، الأعلام ٤/ ١٣٩.

الإثبات وأقرب إلى موافقة غيرهم وألين لهم، ولهذا تتبعهم الصوفية، ويميل إليهم فضلاء الأشعرية: كالباقلاني والبيهقي، فإن عقيدة أحمد التي كتبها أبو الفضل[1] هي التي اعتمدها البيهقي، مع أن القوم ماشون على السنة. وأما ابن عقيل[2] فإذا انحرف وقع في كلامه مادة قوية معتزلية في الصفات والقدر وكرامات الأولياء بحيث يكون الأشعري أحسن قولاً وأقرب إلى السنة)[3].

أصل شبهتهم والرد عليها:

يزعم أهل التمثيل أن طريقتهم في نصوص الصفات هي مقتضى دلالة هذه النصوص لأن الله إنما خاطب العباد بما يفهمون، ويعهدون، فيقول قائلهم لا نعقل علماً ونزولاً ويداً ووجهاً... إلخ إلاَّ مثل ما يكون للمخلوقين.

---

(١) أبو الفضل: عبد الواحد بن عبد العزيز أبو الفضل التميمي، حدث عن أبي بكر النجاد وأحمد بن كامل وغيرهم. وكانت له حلقة للوعظ والإرشاد، توفي سنة ٤١٠هـ، وعقيدة الإمام أحمد التي رواها موجودة في آخر طبقات الحنابلة. طبقات الحنابلة ٢/ ١٧٩. المنتظم ٧/ ٢٥٩.

(٢) ابن عقيل: علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي، الحنبلي، أبو الوفاء، عالم العراق وشيخ الحنابلة في وقته، كان قوي الحجة، اشتغل بمذهب المعتزلة في حداثته، وكان مولده سنة ٤٣١هـ، وله من المصنفات: «كتاب الفنون» بقيت منه أجزاء وهو في أربعمائة جزء. قال الذهبي: لم يصنف في الدنيا أكبر منه، و «الرد على الأشاعرة»، و «الفصول» وغيرها. توفي سنة ٥١٣هـ. الأعلام ٤/ ٣١٣، شذرات الذهب ٤/ ٣٥، غاية النهاية ١/ ٥٥٦، لسان الميزان ٤/ ٢٤٣، مرآة الزمان ٨/ ٨٣، الذيل على طبقات الحنابلة ١/ ١٧١.

(٣) مجموع الفتاوى ٦/ ٥٢ ـ ٥٣.

والجواب عن هذه الشبهة من وجوه:

الأول: أن العقل والسمع قد دلا على مباينة الخالق للمخلوق في جميع صفاته، فصفات الخالق تليق به وصفات المخلوق تليق به. فمن أدلة السمع على مباينة الخالق للمخلوق قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[1]، وقوله: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿١٧﴾﴾[2]. ومن أدلة العقل أن يقال: كيف يكون الخالق الكامل من جميع الوجوه، الذي الكمال من لوازم ذاته، وهو معطي الكمال، مشابهاً للمخلوق الناقص الذي النقص من لوازم ذاته، وهو مفتقر إلى من يكمله!!

الثاني: أن يقال له ألست تعقل لله ذاتاً لا تشبه ذات المخلوقين؟ فسيقول: بلى، فيُقال له: فلتعقل إذن أن لله صفات لا تشبه صفات المخلوقين. فإن القول في الصفات كالقول في الذات، ومن فرق بينهما فقد تناقض.

الثالث: أننا نشاهد في المخلوقات ما يتفق في الأسماء ويختلف في الحقيقة والكيفية، فنرى أن للإنسان يداً ليست كيد الجمل، وللنملة قوة ليست كقوة الفيل مع الاتفاق في الاسم، فهذه يد وهذه يد، وهذه قوة وهذه قوة، وبينهما تباينٌ في الكيفية والوصف. فإذا كان الاتفاق في الاسم لا يلزم منه التماثل فيما بين المخلوقات، فعدم لزوم التماثل بين الخالق والمخلوق أولى. بل لا يمكن التماثل بين الخالق والمخلوق)[3].

---

(١) سورة الشورى: الآية ١١.

(٢) سورة النحل: الآية ١٧.

(٣) فتح رب البرية بتلخيص الحموية ٨٦، وانظر بتوسع: التدمرية ٢٠ ــ ٣١.

فالله ـ سبحانه وتعالى ـ خاطب العباد بما يفهمون من حيث أصل المعنى، وهو القدر المشترك في الذهن لا في الخارج، أما الحقائق والكيفيات فهو مما استأثر الله بعلمه.

• • •

ثانياً: التعطيل المحض

تعريفه وحقيقته:

قال في الصحاح: (والعَطَلُ... مصدر عَطِلت المرأة وتَعطلت: إذا خلا جيدها من القلائد فهي عُطُلٌ بالضم، وعاطل، ومعطال.

وقد يستخدم العَطَل في الخلو من الشيء، وإن كان أصله في الحلي. يُقال عَطِلَ الرجل من المال والأدب فهو عُطْلٌ وعُطُلٌ، مثل عُسْر وعُسُر.

وقوسٌ عُطُل أيضاً: لا وتر عليها. والأعطال من الإبل التي لا أرسان عليها. وتعطّل الرجل: إذا بقي لا عمل له. والاسم: العُطْلَة. والأعطال: الرجال الذين لا سلاح معهم. والتعطيل: التفريغ، وبئر معطلة: لبيود أهلها. والمعطّل: الموات من الأرض، وإبل معطلة: لا راعي لها)[1].

وقال الراغب الأصفهاني[2] في المفردات: (... ويقال لمن يجعل

---

(١) الصحاح: ٥/ ١٧٦٧ ــ ١٧٦٨.

(٢) الراغب الأصفهاني: الحسين بن محمد بن الفضل، أبو القاسم الأصبهاني (أو الأصفهاني) المعروف بالراغب: أديب من الحكماء العلماء من أهل أصبهان، سكن بغداد واشتهر حتى كان يقرن بالغزالي، من كتبه: «محاضرات الأدباء»، و «الذريعة إلى مكارم الشريعة»، و «الأخلاق»، و «المفردات في غريب القرآن»، و «حل متشابهات القرآن». توفي سنة ٥٠٢هـ. الأعلام ٢/ ٢٥٥، الذريعة ٥/ ٤٥، كشف الظنون ١/ ٣٦، آداب اللغة ٣/ ٤٤.

العالم بزعمه فارغاً عن صانع أتقنه وزينه، مُعَطِّل)[1].

ويظهر من خلال هذه المعاني والاستعمالات أن التعطيل يدور حول معاني الخلو والتفريغ، وهو ذات المعنى المستعمل في الاصطلاح حيث إن المراد بتعطيل الباري ــ سبحانه وتعالى ــ نفي الصفات عنه، وأن المراد بتعطيل نصوص الصفات تفريغها، وإخلاؤها من دلالتها الحقيقية على ما تضمنته من معان.

وهذا هو التعطيل المحض الذي قال به الفلاسفة الدهرية[2] والقرامطة[3] صراحةً وقال به الجهمية والمعتزلة مع نوع تكلف في دفع

---

(١) المفردات ص ٣٣٨.

(٢) الفلاسفة الدهرية: هم طائفة شاذة من الفلاسفة تابعوا «أرسطو»، وخالفوا الأساطين المتقدمين من الفلاسفة، وعقيدتهم في الله أنه (الوجود المطلق، بشرط الإطلاق، وليس له عنده صفة ثبوتية تقوم به، ولا يفعل شيئاً باختياره البتة، ولا يعلم شيئاً من الموجودات أصلاً، لا يعلم عدد الأفلاك، ولا شيئاً من المغيبات، ولا له كلام يقوم به، ولا صفة، ومعلوم أن هذا إما هو خيال مقدر في الذهن، لا حقيقة له، وإنما غايته أن يفرضه الذهن ويقدره، كما يفرض الأشياء المقدرة). إغاثة اللهفان ٣٧٣/٢.

(٣) القرامطة: قال البغدادي: (ظهرت دعوة الباطنية في أيام المأمون من حَمْدان قِرمِط، ومن عبد الله بن ميمون القدّاح. وليست الباطنية من فرق ملة الإسلام، بل هي من فرق المجوس.. ضرر الباطنية على فرق المسلمين أعظم من ضرر اليهود والنصارى والمجوس عليهم، بل أعظم من مضرة الدهرية وسائر أصناف الكفرة عليهم. بل أعظم من ضرر الدجال الذي يظهر في آخر الزمان؛ لأن الذين ضلوا عن الدين بدعوة الباطنية من وقت ظهور دعوتهم إلى يومنا أكثر من الذين يضلون بالدجال وقت ظهوره! لأن فتنة الدجال لا تزيد مدتها عن أربعين يوماً، وفضائح الباطنية أكثر من عدد الرمل والقطر)، الفرق بين الفرق ٢٢، ٢٨٢، وانظر: مروج الذهب ٤/ ٢٨٠، والكامل: حوادث ٢٧٨هـ، ووفيات الأعيان ٤٠٩/١.

النصوص حيث يجعلون الصفات الثبوتية لله ـ عز وجل ـ من قبيل السلوب والإضافات، على ما سيأتي في بيان مراتب التعطيل.

قال شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ: (وأصل النفاة المعطلة من الجهمية والمعتزلة: أنهم يصفون الله بما لم يقم به، بل بما قام بغيره، أو بما لم يوجد، ويقولون: هذه إضافات لا صفات)[1].

فالأصل عند أصحاب هذا الاتجاه (التعطيل المحض) هو النفي، بخلاف أصحاب التعطيل الجزئي حيث الأصل عندهم هو الإثبات لكن يقع منهم نفي في نوعٍ معين. قال شيخ الإسلام: (وهذا الأصل الباطل الذي أصله نفاة الصفات الجهمية المحضة من المعتزلة وغيرهم هو الذي فارقهم به جميع المثبتة للصفات: من السلف والأئمة وأهل الفقه والحديث والتصوف والتفسير، وأصناف نظار المثبتة: كالكلابية ومن اتبعهم من الأشعرية وغيرهم. وكالهشامية والكرامية وغيرهما من طوائف نظار المثبتة للصفات، وعلى هذا أئمة المسلمين المشهورون بالإمامة وأئمة الفقهاء من أتباعهم من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وأبي حنيفة وغيرهم)[2].

وبذلك يتبين أن التعطيل نوعان:

١ ـ تعطيل كلي محض: وهو ما عليه نفاة الصفات من الفلاسفة والقرامطة والجهمية والمعتزلة.

٢ ـ تعطيل جزئي: وهو ما تعلق بنوع معين من الصفات وإن كان الأصل لديهم هو الإثبات جملة، كالكلابية والأشعرية والماتريدية. قال شيخ

---

(١) مجموع الفتاوى ١٧/ ١٤٨.

(٢) مجموع الفتاوى ١٧/ ١٤٨، ١٤٩.

الإسلام: (والجهمية والمعتزلة مشتركون في نفي الصفات. وابن كلاب ومن تبعه كالأشعري وأبـي العباس القلانسي[١] ومن تبعهم أثبتوا الصفات، لكن لم يثبتوا الصفات الاختيارية)[٢].

فالمقصود ـ هاهنا ـ النوع الأول، وأما النوع الثاني فسيأتي الكلام عليه تحت عنوان: التحريف.

ظـهـوره:

التعطيل نزعة غريبة، واتجاهٌ دخيل على المسلمين، حيث إنه أبعد المذاهب عن الشرع والعقل والفطرة، فلا غرو أن يُقابل بالتشنيع الشديد والإنكار البالغ من أهل الإسلام. وقد كان الناس على المحجة البيضاء والطريقة المستقيمة طوال عهد الصحابة إلى أواخر عصر التابعين، «ولم يكن الناس إذ ذاك أحدثوا شيئاً من نفي الصفات إلى أن ظهر «الجعد بن درهم»[٣] وهو أولهم. . .

ثم ظهر «جهم» من ناحية المشرق من ترمذ، ومنها ظهر رأي جهم»[٤].

ويحكي الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ قصة انتحال جهم لمذهب النفاة فيقول: (وكان الجهم وشيعته دعوا الناس إلى المتشابه من القرآن والحديث، فضلوا وأضلوا بكلامهم معشراً كثيراً. فكان مما بلغنا من أمر الجهم، عدو الله، أنه كان من أهل خراسان، من أهل ترمذ، وكان صاحب خصومات

---

(١) انظر: ص ٤٦ ـ ٥٠ من هذا البحث.

(٢) مجموع الفتاوى ١٣/ ١٣١.

(٣) انظر: ص ٢٦ من هذا البحث.

(٤) مجموع الفتاوى ٨/ ٢٢٨.

وكلام، وكان أكثر كلامه في الله، فلقي أناساً من الكفار يقال لهم «السمنية»، فعرفوا الجهم، فقالوا له: نكلمك، فإن ظهرت حجتنا عليك دخلت في ديننا، وإن ظهرت حجتك علينا دخلنا في دينك. فكان مما كلموا به الجهم أن قالوا له: ألست تزعم أن لك إلهاً؟ قال الجهم: نعم. فقالوا له: فهل رأيت عين إلهك؟ قال: لا. قالوا: فهل سمعت كلامه؟ قال: لا. قالوا: أشممت له رائحة؟ قال: لا. قالوا: فوجدت له مجسّاً؟ قال: لا. قالوا: فوجدت له حسًّا؟ قال: لا. قالوا: فما يدريك أنه إله؟ قال: فتحير الجهم، فلم يدر من يعبد أربعين يوماً. ثم إنه استدرك حجة مثل حجة زنادقة النصارى. يزعمون أن الروح الذي في عيسى هو روح الله من ذات الله. فإذا أراد أن يحدث أمراً دخل في بعض خلقه، فتكلم على لسان خلقه فيأمر بما شاء، وينهى عما شاء. وهو روح غائب عن الأبصار. فاستدرك الجهم حجة مثل هذه الحجة، فقال للسمني: ألست تزعم أن فيك روحاً؟ قال: نعم. فقال: فهل رأيت روحك؟ قال: لا. قال: فسمعت كلامه؟ قال: لا. قال: فوجدت له حسًّا أو مجسًّا؟ قال: لا. قال: فكذلك الله، لا يُرى له وجه، ولا يُسمع له صوت، ولا يشم له رائحة، وهو غائب عن الأبصار، ولا يكون في مكان دون مكان)[1].

«ثم أصل مقالتهم ـ مقالة التعطيل للصفات ـ إنما هو مأخوذٌ عن اليهود والمشركين، وضلال الصابئين... وقد قيل إن الجعد أخذ مقالته عن إبان بن سمعان[2]، وأخذها إبان عن طالوت ابن أخت لبيد بن الأعصم،

---

(١) الرد على الجهمية والزنادقة ٢٦ ـ ٢٨.

(٢) الصواب (بيان بن سمعان) كما في البداية والنهاية ٩/ ٣٦٤، طبعة دار الكتب العلمية «الطبعة الثالثة». وقد تقدمت ترجمته قريباً ص ٨٢ مع فرق أهل التمثيل، فتنبه!

وأخذها طالوت من لبيد بن الأعصم، اليهودي الساحر الذي سحر النبي ﷺ. وكان الجعد بن درهم هذا ــ فيما قيل ــ من أهل حران وكان فيهم خلقٌ كثير من الصابئة والفلاسفة... فكانت الصابئة إلاَّ قليلاً منهم ــ إذ ذاك ــ على الشرك، وعلماؤهم هم الفلاسفة... فأولئك الصابئون ــ الذين كانوا إذ ذاك ــ كانوا كفاراً أو مشركين وكانوا يعبدون الكواكب ويبنون لها الهياكل...

ثم لما عُربت الكتب الرومية واليونانية، في حدود المائة الثانية: زاد البلاء، مع ما ألقى الشيطان في قلوب الضلال ابتداء من جنس ما ألقاه في قلوب أشباههم. ولما كان في حدود المائة الثالثة: انتشرت هذه المقالة التي كان السلف يسمونها مقالة الجهمية؛ بسبب بشر بن غياث المَرِيسي[1] وطبقته»[2].

ومن هنا يمكن القول أن التعطيل بذرة يهودية سقاها الصابئة المشركون فنمت في أرض المشرق ثم لقحتها رياح الفلسفة اليونانية المعربة حتى غدت شجرة خبيثة اجتثت من فوق الأرض ما لها من قرار.

---

(١) بشر بن غياث بن أبي كريمة عبد الرحمن المريسي، العدوي بالولاء، أبو عبد الرحمن، فقيه معتزلي رمي بالزندقة، وهو رأس الطائفة المريسية القائلة بالإرجاء، وقيل: كان أبوه يهوديًا، وللدارمي كتاب «النقض على بشر المريسي». توفي سنة ٢١٨هـ. الأعلام ٢/٥٥، وفيات الأعيان ١/٩١، النجوم الزاهرة ٢/٢٢٨، تاريخ بغداد ٧/٥٦، ميزان الاعتدال ١/١٥٠، لسان الميزان ٢/٢٩.

(٢) مجموع الفتاوى ٥/٢٠ ــ ٢٢ باختصار.

مراتب التعطيل:

ينضوي تحت راية التعطيل فرقٌ شتى منها ما هو موغلٌ في الكفر والإلحاد، ومنها ما هو منسوبٌ إلى أهل القبلة، ومنها ما هو من أهل القبلة مع هذه البدعة المغلظة لكن عرضت له شبهة أوجبت عدم القطع بإخراجه من الملة. ولكن حقيقة التعطيل موجودة لذى الجميع وإن اختلفت طرائق التعبير عنها. ويمكن تقسيم مراتب التعطيل ـ إجمالاً ـ إلى ثلاث مراتب:

١ ـ **غلاة الغلاة**: فـ(قالوا: لا يوصف بالنفي ولا الإثبات)[1]، (ويسلبون عنه النقيضين، فيقولون: لا موجودٌ ولا معدوم ولا حي ولا ميت ولا عالمٌ ولا جاهل. لأنهم يزعمون أنهم إذا وصفوه بالإثبات شبهوه بالموجودات وإذا وصفوه بالنفي شبهوه بالمعدومات، فسلبوا النقيضين)[2].

٢ ـ **الغلاة**: فـ(وصفوه بالسلوب والإضافات دون صفات الإثبات، وجعلوه هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق، . . . وجعلوا الصفة هي الموصوف. فجعلوا العلم عين العالم)[3]، (وليس له اسم كالشيء والحي والعليم ونحو ذلك؛ لأنه إذا كان له اسم من هذه الأسماء لزم أن يكون متصفاً بمعنى الاسم كالحياة والعلم؛ فإن صدق المشتق مستلزم لصدق المشتق منه، وذلك يقتضي قيام الصفات به، وذلك محال؛ ولأنه إذا سمي بهذه الأسماء فهي مما يسمى به غيره، والله

---

(١) مجموع الفتاوى ٣/ ٩٠.

(٢) مجموع الفتاوى ٣/ ٧.

(٣) مجموع الفتاوى ٣/ ٧ ـ ٨.

منزهٌ عن مشابهة الغير)[1]، (فنفوا أسماءه الحسنى وقالوا: من قال: إن الله عليم قدير، عزيز، حكيم فهو مشبه ليس بموحد)[2].

٣ ـ المقتصدون: وهؤلاء (أثبتوا لله الأسماء دون ما تتضمنه من الصفات، فمنهم من جعل العليم والقدير والسميع والبصير كالأعلام المحضة المترادفات، ومنهم من قال: عليمٌ بلا علم، قديرٌ بلا قدرة، سميعٌ بصير بلا سمع وبصر، فأثبتوا الاسم دون ما تضمنه من الصفات)[3]، فـ (أدرجوا نفي الصفات في مسمى التوحيد فصار من قال: إن لله علماً أو قدرة، أو أنه يُرى في الآخرة أو أن القرآن كلام الله منزلٌ غير مخلوق يقولون: إنه مشبهٌ ليس بموحد)[4].

فصارت مراتب التعطيل حسب شدتها ثلاث:

١ ـ نفي النقيضين وهو مذهب غلاة الفلاسفة والقرامطة الباطنية.

٢ ـ نفي الأسماء والصفات واعتباره الوجود المطلق بشرط الإطلاق، وهو مذهب الجهمية المحضة والفلاسفة الدهرية.

٣ ـ إثبات أسماء معطلة من الصفات، وهو مذهب المعتزلة والمقتصدين من الفلاسفة.

---

(١) مجموع الفتاوى ٦/ ٣٥.

(٢) مجموع الفتاوى ٣/ ٩٩.

(٣) مجموع الفتاوى ٣/ ٨.

(٤) مجموع الفتاوى ٣/ ٩٩.

الـرد عليهـم:

الرد على مقالة التعطيل على ضربين:

(أ) **ردٌّ مجمل**: حيث إن هذه المقالة مردودة ببداهة العقول السليمة والفطر المستقيمة والنصوص الصريحة. قال شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ عن مقالات الجهمية: (وتغلظ مقالاتهم من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن النصوص المخالفة لقولهم في الكتاب والسنَّة والإجماع كثيرة جدًّا ومشهورة وإنما يردونها بالتحريف.

الثاني: أن حقيقة قولهم تعطيل الصانع؛ لأن إثبات ذات مجردة عن الصفات لا وجود لها في الخارج. وإن كان منهم من لا يعلم أن قولهم مستلزمٌ تعطيل الصانع. فكما أن أصل الإيمان الإقرار بالله فأصل الكفر الإنكار لله.

الثالث: أنهم يخالفون ما اتفقت عليه الملل كلها، وأهل الفطر السليمة كلها)[1].

(ب) **ردٌّ مفصل**: على كل مرتبة من مراتب التعطيل:

❑ **المرتبة الأولى**: القول بنفي النقيضين (النفي والإثبات)، وأصل شبهتهم: (أنهم يزعمون أنهم إذا وصفوه بالإثبات شبهوه بالموجودات، وإذا وصفوه بالنفي شبهوه بالمعدومات فسلبوا النقيضين)[2].

والجواب عن شبهتهم: أنهم (وقعوا في شر مما فروا منه، فإنهم شبهوه

---

(١) مجموع الفتاوى ٣/ ٣٥٤ ــ ٣٥٥.

(٢) مجموع الفتاوى ٣/ ٧ ــ ٨.

بالممتنعات؛ إذ سلب النقيضين كليهما من الممتنعات. وقد علم بالاضطرار: أن الوجود لا بد له من موجد، واجب بذاته، غني عما سواه، قديم أزلي، لا يجوز عليه الحدوث ولا العدم فوصفوه بما يمتنع وجوده فضلاً عن الوجوب أو الوجود أو القدم)[1]. ويُقال أيضاً: (سكوتك لا ينفي الحقائق، ولا واسطة بين النفي والإثبات فإما أن يكون حقًّا ثابتاً موجوداً، وإما أن يكون باطلاً معدوماً. وأيضاً فإن كنت لم تعرفه فأنت جاهل فلا تتكلم، وإن عرفته فلا بد أن تميز بينه وبين غيره بما يختص به مثل أن تقول: رب العالمين، أو القديم الأزلي، أو الموجود بنفسه ونحو ذلك. وحينئذ فقد أثبت حيًّا موجوداً قائماً بنفسه وأثبته فاعلاً)[2].

❑ **المرتبة الثانية**: القول بنفي الأسماء والصفات، واعتباره الوجود المطلق بشرط الإطلاق. وأصل شبهتهم: (لأنه إذا سمي بهذه الأسماء فهي مما يسمى به غيره والله منزه عن مشابهة الغير)[3].

والجواب عن شبهتهم: أن الاتفاق في الاسم العام بين الخالق والمخلوق لا يقتضي المماثلة عند الإضافة والتخصيص. ولا وجود لهذا الاتفاق في الخارج، وإنما يوجد في الأذهان لا في الأعيان. قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ : (قد علم بصريح العقل أن هذا لا يكون إلاَّ في الذهن لا فيما خرج عنه من الموجودات)[4]، (فقولهم يستلزم غاية

---

(١) مجموع الفتاوى ٣/ ٧ ـ ٨.
(٢) مجموع الفتاوى ١٣/ ١٦٥ ـ ١٦٦.
(٣) مجموع الفتاوى ٦/ ٣٥.
(٤) مجموع الفتاوى ٣/ ٧ ـ ٨.

التعطيل، وغاية التمثيل، فإنهم يمثلون بالممتنعات والمعدومات والجمادات، ويعطلون الأسماء والصفات تعطيلاً يستلزم نفي الذات)[1].

❑ **المرتبة الثالثة**: القول بنفي الصفات دون الأسماء: وأصل شبهتهم أن ذلك مستلزمٌ للتشبيه ـ كسابقيهم ـ لكنهم حافظوا على إثبات لفظ الأسماء دون ما تضمنته من معاني الصفات.

والجواب: أنه يلزم بما أقر به من الأسماء الإقرار بالصفات، إذ لا فرق. فالقول في الصفات كالقول في الأسماء، والتفريق بينهما تناقض، والتناقض علامة فساد المنهج، (فإذا كان يثبت حيًّا عالماً قادراً وهو لا يعرف من هو متصفٌ بذلك إلاَّ جسماً كان إثبات أن له علماً وقدرةً كما نطق به الكتاب والسنَّة كذلك)[2].

(وحقيقة كلامهم أن ما وصف به الرب نفسه لا يعقل منه إلاَّ ما يعقل في قليلٍ من المخلوقات التي نشهدها كأبدان بني آدم. وهذا في غاية الجهل، فإن من المخلوقات مخلوقات لم نشهدها كالملائكة والجن، حتى أرواحنا، ولا يلزم أن يكون ما أخبر به الرسول ﷺ مماثلاً لها، فكيف يكون مماثلاً لما شاهدوه)[3].

(ومعلومٌ أن هذه الصفات الثابتة لله لا تثبت له على حد ما يثبت لمخلوقٍ أصلاً، وهو ـ سبحانه وتعالى ـ ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله. فلا فرق بين إثبات الذات وإثبات الصفات فإذا لم يكن

(١) مجموع الفتاوى ٣/ ٧ ـ ٨.
(٢) مجموع الفتاوى ١٣/ ١٦٥.
(٣) مجموع الفتاوى ٥/ ٤٣٣ ـ ٤٣٤.

في إثبات الذات إثبات مماثلة للذوات لم يكن في إثبات الصفات مماثلة له في ذلك)[1].

فـرق المعطلـة:

سرى داء التعطيل في الأمم السابقة، فحاد بها عن الجادة، وتسلل إلى الأمة الإسلامية، فحملته بعض القلوب المريضة مصداقاً لقوله ﷺ: «لتتبعن سنن من كان قبلكم حذو القذة بالقذة. . . الحديث».

والقائلون بمقالة التعطيل الكفرية صنفان، كما هو الحال في كثير من المقالات الضالة المبتدعة: خارجون عن الملة، ومنتسبون إليها. قال ابن القيم ــ رحمه الله ــ : (إن هؤلاء المعارضين للوحي بآرائهم وعقولهم في الأصل صنفان، صنف مباينون للرسل، محادون لهم، مكذبون لهم في أصل الرسالة، كالفلاسفة الصابئين، والمجوس، وعباد الأوثان، والسحرة وأتباعهم، وصنف منتسبون إلى الرسل في الأصل، غير مكذبين لهم في أصل الرسالة، وهم الجهمية والمعطلة، ومن سلك سبيلهم ووافقهم على بعض باطلهم، وخالفهم في بعضه)[2].

والمقصود هنا بيان الفرق المندرجة تحت هذا الاتجاه من أهل القبلة، المنتسبين إلى الملة دون غيرهم من الملاحدة الغلاة، كالفلاسفة الدهرية، والقرامطة الباطنية. كما أنه لا يندرج تحت هذا الاتجاه ــ كما أسلفنا ــ من خالطه نوعٌ من النفي والأصل فيه الإثبات، كالكلابية والأشعرية. قال شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ بعد ذكر النفاة من الجهمية والقرامطة

(١) مجموع الفتاوى ٣/ ١٠٠.

(٢) الصواعق المرسلة ٤/ ١٣٩١ ــ ١٣٩٢.

والفلاسفة: (وأما ابن كلاب والقلانسي والأشعري فليسوا من هذا الباب، بل هؤلاء معروفون بالصفاتية، مشهورون بمذهب الإثبات، لكن في أقوالهم شيء من أصول الجهمية)[1].

ومن أشهر فرق التعطيل المنتسبة إلى الملة:

١ ــ الجهمية:

المنسوبة إلى «جهم بن صفوان السمرقندي»[2]. قال البغدادي ــ رحمه الله ــ في حكاية مقالة جهم: (وامتنع من وصف الله ــ تعالى ــ بأنه شيء أو حي أو عالم أو مريد، وقال: لا أصفه بوصف يجوز إطلاقه على غيره كشيء، وموجود، وحي، وعالم، ومريد، ونحو ذلك. ووصفه بأنه قادر، وموجد، وفاعل وخالق، ومحيٍ، ومميت؛ لأن هذه الأوصاف مختصة به وحده، وقال بحدوث كلام الله ــ تعالى ــ، كما قالت القدرية، ولم يسم الله ــ تعالى ــ متكلماً به)[3].

ولقد ظهرت مقالة جهم في العقد الثالث من القرن الثاني الهجري، وافتتن بها الناس، وتصدى لها أهل السنَّة والحديث بالنقض والإكفار لمنتحليها، ومن أقدم المصادر التي بسطت الرد على الجهمية، كتاب الرد على الجهمية والزنادقة فيما شكوا فيه من متشابه القرآن، وتأولوه على غير تأويله، للإمام أحمد بن حنبل ــ رحمه الله ــ، فقد حاورهم في أصل

---

(١) مجموع الفتاوى ١٢/ ٢٠٥ ــ ٢٠٦.

(٢) انظر ص ٢٩ من المبحث الأول من هذا التمهيد.

(٣) الفرق بين الفرق ٢١١ ــ ٢١٢، وانظر: مقالات الإسلاميين ١/ ٣٣٨، والملل والنحل ١/ ٨٦.

مقالتهم وتفصيلها. ومن أمثلة ذلك قوله: (قلنا: هو شيء، فقالوا: هو شيء لا كالأشياء. فقلنا: إن الشيء الذي لا كالأشياء قد عرف أهل العقل أنه لا شيء. فعند ذلك تبين للناس أنهم لا يثبتون شيئاً بشيء، ولكنهم يدفعون عن أنفسهم الشنعة بما يقرون من العلانية. فإذا قيل لهم من تعبدون؟ قالوا: نعبد من يدبر أمر هذا الخلق. فقلنا: هذا الذي يدبر أمر هذا الخلق، هو مجهول لا يعرف بصفة؟ قالوا: نعم. فقلنا: قد عرف المسلمون أنكم لا تثبتون شيئاً بشيء، وإنما تدفعون عن أنفسكم الشنعة بما تظهرون... إلخ)[1]. قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: (وقول جهم هو النفي المحض لصفات الله ـ تعالى ـ، وهو حقيقة قول القرامطة الباطنية ومنحرفي المتفلسفة، كالفارابي[2] وابن سينا[3])[4].

وذكر البغدادي أن بعض أتباع جهم بنهاوند قد اعتنقوا مذهب الأشاعرة في زمنه، وصاروا منهم. فالظاهر أن مذهب الجهمية المحضة انقرض في

(١) الرد على الجهمية والزنادقة ٢٩.

(٢) محمد بن محمد بن طرخان، أبو نصر، الفارابي. ولد في «فاراب» سنة ٢٦٠هـ، وانتقل إلى بغداد فنشأ فيها، ورحل إلى الشام ومصر. واشتهر بالفلسفة حتى سمي: «المعلم الثاني». من كتبه: الفصوص، وإحصاء العلوم، وغيرها. توفي بدمشق سنة ٣٣٩. انظر: الأعلام ٧/ ٢٠، وفيات الأعيان ٢/ ٧٦، البداية والنهاية ١١/ ٢٢٤.

(٣) الحسين بن عبد الله بن سينا، أبو علي، ولد في إحدى قرى بخارى سنة ٣٧٠هـ. اشتغل في الفلسفة والطب والمنطق. كان هو وأبوه من أهل دعوة الحاكم العبيدي. من تصانيفه: الشفاء والإشارات والقانون. توفي سنة ٤٢٨هـ. انظر: الأعلام ٢/ ٢٤١، وفيات الأعيان ١/ ١٥٢، لسان الميزان ٢/ ٢٩١.

(٤) مجموع الفتاوى ١٢/ ٢٠٥.

القرن الخامس الهجري، وإن كانت أصول مقالاتهم قد سرت في فرقٍ أخرى.

والجهمية جبرية في باب أفعال الله. والإيمان عندهم هو معرفة فقط. وزعم الجهم أن حركات أهل الخلدين تنقطع، وأن الجنة والنار تفنيان بعد دخول أهلهما فيهما[1].

٢ ــ المعتزلة:

تعددت الآراء في سبب تسمية المعتزلة بهذا الاسم[2]. وأشهر هذه الآراء، وأقربها إلى الصحة في سبب التسمية مقالة الحسن البصري ــ رحمه الله ــ لما أجاب واصل بن عطاء سائلاً في مجلس الحسن عن حكم مرتكب الكبيرة، وجعله في منزلة بين منزلتين، لا مؤمن ولا كافر، ثم قام إلى إسطوانة في المسجد يقرر جوابه، واعتزل حلقة الحسن، فقال الحسن: اعتزلنا واصل. فسمي هو وأصحابه المعتزلة[3]. وزعم القاضي عبد الجبار الهمداني (أنه قد جرت بين واصل بن عطاء، وبين عمرو بن عبيد مناظرة في هذا. فرجع عمرو بن عبيد إلى مذهبه، وترك حلقة الحسن واعتزل جانباً، فسموه معتزليًّا. وهذا أصل تلقيب أهل العدل بالمعتزلة)[4].

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين ١/٣٣٨، الفرق بين الفرق ٢١١ ــ ٢١٢، الملل والنحل ١/٨٦ ــ ٨٧.

(٢) انظر في ذلك: كتاب «المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنَّة منها» تأليف عواد بن عبد الله المعتق ص ١٤ ــ ٢١.

(٣) انظر: الملل والنحل ١/٤٨.

(٤) شرح الأصول الخمسة ١٣٨.

وقد ورث المعتزلة مذهب الجهمية في نفي الصفات، ولطفت بعض شناعته بإثبات الأسماء مجردة من المعاني. كما ورثت مذهب القدرية الغلاة، ولطفت بعض شناعته بإثبات العلم دون المشيئة والخلق.

قال القاضي عبد الجبار في شرح الأصل الأول «التوحيد» من أصولهم الخمسة[1]: (. . . أما ما يستحقه من الصفات فهو الصفة التي بها يخالف مخالفةً ويوافق موافقةً ــ لو كان له موافق تعالى عن ذلك ــ وكونه قادراً، عالماً، حيًّا، سميعاً، بصيراً، مدركاً للمدركات، موجوداً، مريداً كارهاً. . .

فأما كيفية استحقاقه لهذه الصفات، فاعلم أن تلك الصفة التي يقع بها الخلاف والوفاق يستحقها لذاته، وهذه الصفات الأربع التي هي كونه قادراً، عالماً، حيًّا، موجوداً، لما هو عليه في ذاته، وكونه مدركاً لكونه حيًّا بشرط وجود المدرك، وكونه مريداً وكارهاً بالإرادة والكراهة المحدثتين الموجودتين لا في محل)[2].

فالمعتزلة يثبتون ــ ولا بد لهم من ذلك ــ هذه الأسماء الحسنى موافقة لصريح النصوص، ولكنهم يفرغونها من معانيها، فيجعلونها أعلاماً محضة لذات الباري ــ جل وعلا ــ، بمنزلة الأسماء المترادفة. ولذلك يتكلمون في كيفية استحقاقه ــ تعالى ــ لهذه الصفات. فأبو علي الجبائي يقول إنه يستحقها لذاته. وابنه أبو هاشم يقول إنها يستحقها لما هو عليه في ذاته. وأبو الهذيل العلاف يصرح بأنه عالم بعلمٍ هو هو[3].

---

(١) وهي: التوحيد، والعدل، والمنزلة بين المنزلتين، والوعد والوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

(٢) شرح الأصول الخمسة ١٢٩.

(٣) انظر المصدر السابق ١٨٢ ــ ١٨٣.

ويشنعون على مخالفيهم من مثبتة الصفات، كالكلابية والأشاعرة، فيقول القاضي عبد الجبار: (وعند الكلابية، أنه ــ تعالى ــ يستحق هذه الصفات لمعانٍ أزلية، وأراد بالأزلي القديم، إلَّا أنه لما رأى المسلمين متفقين على أنه لا قديم مع الله ــ تعالى ــ ، لم يتجاسر على إطلاق القول بذلك. ثم نبغ الأشعري، وأطلق القول بأنه ــ تعالى ــ يستحق هذه الصفات لمعانٍ قديمة لوقاحته، وقلة مبالاته بالإسلام والمسلمين[١])[٢].

ويجري على طريقة المعتزلة بعض الفلاسفة، سوى الذين وافقوا جهماً، كالفارابي وابن سينا. قال شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ : (وأما مقتصدة الفلاسفة، كأبي البركات صاحب المعتبر[٣]، وابن رشد الحفيد[٤]، ففي قولهم من الإثبات ما هو خير من قول جهم؛ فإن المشهور عنهم إثبات الأسماء الحسنى، وإثبات أحكام الصفات، ففي الجملة قولهم

---

(١) المعتزلة أولى بهذه الأوصاف من غيرهم.

(٢) شرح الأصول الخمسة ١٨٣.

(٣) أبو البركات صاحب المعتبر: هبة الله بن علي بن ملكا البلدي، أبو البركات، المعروف بأوحد الزمان. طبيب. ولد سنة ٤٨٠هـ تقريباً. سمي «فيلسوف العراقين»، كان يهوديًّا فأسلم آخر عمره. من مؤلفاته: «المعتبر»، و «اختصار التشريح من كلام جالينوس»، وغيرها. توفي نحو سنة ٥٦٠هـ. انظر: الأعلام ٨/ ٧٤ ــ ٧٥، وفيات الأعيان ٢/ ١٩٣، كشف الظنون ١٧٣١.

(٤) محمد بن أحمد بن محمد بن رشد الأندلسي، أبو الوليد، ولد سنة ٥٢٠هـ، الفيلسوف من أهل قرطبة. عني بكلام أرسطو، وترجمه إلى العربية، وزاد عليه زيادات كثيرة، وصنف نحو خمسين كتاباً، منها: «التحصيل»، و «الحيوان»، و «منهاج الأدلة»، توفي سنة ٥٩٥هـ. انظر: الأعلام ٥/ ٣١٨، شذرات الذهب ٤/ ٣٢٠، آداب اللغة ٣/ ١٠٤.

خير من قول جهم)[1].

والمعتزلة قدرية في باب أفعال الله، مخلّدة في باب وعيد الله، قائلون بالمنزلة بين المنزلتين؛ لا مؤمن ولا كافر، في باب أسماء الدين والإيمان، خارجون على أئمة الجور في باب الإمامة والطاعة[2].

وقد بلغ المد الاعتزالي ذروته إبان حكم الولاة العباسيين الثلاثة: المأمون والمعتصم والواثق، ثم أخذ في الانحسار بعد إقصائهم في عهد المتوكل، فانحلت عصابتهم، وتفرق جمعهم، وبقيت بعض أصولهم محمولة في مذاهب أخرى، كمتأخري الرافضة والزيدية والإباضية، ومع ذلك فهناك محاولات حديثة لتمجيد المعتزلة، والثناء عليهم، وتبني منهجهم العقلاني وسيلةً للتجديد والتنوير والانعتاق من أوهاق التخلف، ينادي بها بعض المتأثرين بالحضارة الغربية، المنهزمين أمام بهرجها[3]، ولن يصلح آخر هذه الأمة إلاَّ ما أصلح أولها.

٣ ــ النجاريـة:

المنسوبة إلى الحسين بن محمد النجار[4]. قال في المقالات: (وكان

---

(١) مجموع الفتاوى ١٢/ ٢٠٥.

(٢) انظر: الفرق بين الفرق ١١٤، الملل والنحل ١/ ٤٣، المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنَّة منها.

(٣) انظر كتاب: المعتزلة بين القديم والحديث، الفصل الرابع: المعتزلة في العصر الحديث ١٢٥، وانظر كتاب: العصريون: معتزلة اليوم.

(٤) الحسين بن محمد بن عبد الله النجار، الرازي، أبو عبد الله، من أهل «قم»، له مناظرات مع النظام المعتزلي، وأكثر معتزلة الري وجهاتها نجارية. توفي سنة ٢٢٠هـ تقريباً. انظر: الأعلام ٢/ ٢٥٣.

يزعم أن الله ــ سبحانه ــ لم يزل جواداً بنفي البخل عنه، وأنه لم يزل متكلماً بمعنى أنه لم يزل غير عاجز عن الكلام، وأن كلام الله ــ سبحانه ــ محدث مخلوق. وكان يقول في التوحيد بقول المعتزلة، إلاَّ في باب الإرادة والجود. وكان يخالفهم في القدر ويقول بالإرجاء)[1]. قال الشهرستاني: (وحكى الكعبي عن النجار أنه قال: الباري ــ تعالى ــ بكل مكان، ذاتاً ووجوداً، لا معنى العلم والقدرة)[2].

٤ ــ الضرارية:

المنسوبة إلى ضرار بن عمرو[3]. قال في المقالات: وكان يزعم أن معنى أن الله عالم قادر، أنه ليس بجاهل ولا عاجز. وكذلك كان يقول في سائر صفات الباري لنفسه)[4].

فهاتان الطائفتان من النفاة تحمل النصوص الثبوتية على المعاني السلبية، كما قال البغدادي ــ رحمه الله ــ: (من غير إثبات معنى أو فائدة سوى نفي الوصف بنقيض تلك الأوصاف عنه)[5]، لكنهما أقرب إلى السنَّة

---

(١) مقالات الإسلاميين ١/ ٣٤١ ــ ٣٤٢، وانظر: الفرق بين الفرق ٢٠٧، الملل والنحل ١/ ٨٩ ــ ٩٠.

(٢) الملل والنحل ١/ ٩٠.

(٣) ضرار بن عمرو الغطفاني، قاضٍ من كبار المعتزلة، طمع برياستهم في بلده، فلم يدركها، فخالفهم فكفروه وطردوه، وصنف نحو ثلاثين كتاباً. شهد عليه الإمام أحمد عند القاضي سعيد بن عبد الرحمن الجمحي فأفتى بضرب عنقه فهرب. توفي سنة ١٩٠هـ تقريباً. انظر: الأعلام ٣/ ٢١٥.

(٤) مقالات الإسلاميين ١/ ٣٣٩.

(٥) الفرق بين الفرق ٢١٥.

من المعتزلة والجهمية[1].

ونختم الكلام على هذا الاتجاه الخبيث ببيان شؤمه على الأمم، وأثره في إفساد أحوالها، كما بسط ذلك الإمام ابن القيم[2] ــ رحمه الله ــ في إغاثة اللهفان بعد كلامه عن تعطيل ملاحدة الفلاسفة فقال: (ثم سرى هذا الداء منهم في الأمم وفي المعطلة. فكان منهم إمام المعطلين فرعون فإنه أخرج التعطيل إلى العمل وصرح به، وأذّن به بين قومه، ودعا إليه وأنكر أن يكون لقومه إله غيره، وأنكر أن يكون الله ــ تعالى ــ فوق سماواته على عرشه، وأن يكون كلم عبده موسى تكليماً، وكذب موسى في ذلك، وطلب من وزيره هامان أن يبني له صرحاً ليطلع بزعمه إلى إله موسى، وكذبه في ذلك. فاقتدى به كل جهمي، فكذب أن يكون الله مكلماً متكلماً، أو أن يكون فوق سماواته على عرشه بائناً من خلقه، ودرج قومه وأصحابه على ذلك حتى أهلكهم الله ــ تعالى ــ بالغرق، وجعلهم عبرةً لعباده المؤمنين، ونكالاً لأعدائه المعطلين.

ثم استمر الأمر على عهد نبوة موسى، كليم الرحمن، على التوحيد وإثبات الصفات، وتكليم الله لعبده موسى تكليماً، إلى أن توفي موسى، ودخل الداخل على بني إسرائيل ورفع التعطيل رأسه بينهم، وأقبلوا على

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل ١/ ١٥٣ ــ ١٥٤.

(٢) محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزُرْعي، الدمشقي، أبو عبد الله، شمس الدين، ولد بدمشق سنة ٦٩١هـ، وتتلمذ لشيخ الإسلام ابن تيمية الحراني ــ رحمه الله ــ حتى صار أخص الناس به. سجن معه، وأوذي. صنف كثيراً، ومن تصانيفه: «الصواعق المرسلة»، و«إعلام الموقعين»، و«الوابل الصيب»، وغيرها. وتوفي بدمشق سنة ٧٥١هـ. انظر: الأعلام ٦/٥٦، الدرر الكامنة ٣/ ٤٠٠، شذرات الذهب ٦/١٦٨.

علوم المعطلة أعداء موسى وقدموها على نصوص التوراة، فسلط الله عليهم من أزال ملكهم، وشردهم من أوطانهم، وسبى ذراريهم[1]، كما هي عادته ـ سبحانه ـ وسنته في عباده إذا أعرضوا عن الوحي، وتعوضوا عنه بكلام الملاحدة والمعطلة من الفلاسفة وغيرهم.

كما سلط النصارى على بلاد المغرب لما ظهرت فيها الفلسفة والمنطق، واشتغلوا بها، فاستولت النصارى على أكثر بلادهم، وأصاروهم رعية لهم[2]. وكذلك لما ظهر ذلك ببلاد المشرق، سلط عليهم عساكر التتار، فأبادوا أكثر البلاد الشرقية واستولوا عليها.

وكذلك في أواخر المائة الثالثة وأول الرابعة لما اشتغل أهل العراق بالفلسفة وعلوم أهل الإلحاد سلط عليهم القرامطة الباطنية فكسروا عسكر الخليفة عدة مرات واستولوا على الحاج، واستعرضوهم قتلاً وأسراً. واشتدت شوكتهم، واتهم بموافقتهم في الباطن كثيرٌ من الأعيان من الوزراء والكتاب والأدباء وغيرهم، واستولى أهل دعوتهم على بلاد المغرب واستقرت دار مملكتهم بمصر، وبنيت في أيامهم القاهرة، واستولوا على الشام والحجاز واليمن والمغرب، وخطب لهم على منبر بغداد.

والمقصود أن هذا الداء لما دخل في بني إسرائيل كان سبب دمارهم وزوال مملكتهم. . .)[3].

---

(١) يشير إلى غزو الأشوريين لهم بقيادة ملكهم سرجون الثاني (٧٢٢ ـ ٧٣١ ق. م)، وغزو البابليين الكلدانيين لهم بقيادة ملكهم نبوخذنصر (بختنصر) سنة ٥٩٧ ق. م ثم سنة ٥٨٦ ق. م.

(٢) يشير إلى ما جرى للمسلمين في بلاد الأندلس حين سقوط طليطلة.

(٣) إغاثة اللهفان ٢/ ٣٨٢ ـ ٣٨٣.

ثالثاً: التحـريف

تعريفـه وحقيقتـه:

قال في الصحاح: (حَرْف كل شيء: طرفه وشفيره وحده... وتحريف الكلام عن مواضعه: تغييره)[1]. وقال في «المفردات»: (وتحريف الشيء إمالته، كتحريف القلم، وتحريف الكلام: أن تجعله على حرفٍ من الاحتمال يمكن حمله على الوجهين. قال عز وجل: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ﴾[2]، و ﴿مِن بَعْدِ مَوَاضِعِهِ﴾،[3] و ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ﴾[4])[5].

فالتحريف في أصل الوضع يعني التغيير والإمالة. والتحريف في النصوص تغييرها لفظاً أو معنىً والميل بها عن وجهها وحقيقتها.

والتحريف أعم من التعطيل، إذ هو تعطيل وزيادة. فالمحرف نفى المعنى الصحيح للنص أولاً، ثم استبدله بمعنىً آخر ثانياً، فصار كل محرفٍ معطلاً ولا عكس. ولذا جعل أهل السنَّة والجماعة التحريف قسيماً للتعطيل

---

(١) الصحاح ٤/ ١٣٤٢ ـ ١٣٤٣.

(٢) سورة النساء: الآية ٤٦.

(٣) سورة المائدة: الآية ٤١.

(٤) سورة البقرة: الآية ٧٥.

(٥) المفردات ص ١١٤.

في جانب النفي كما جعلوا التكييف قسيماً للتمثيل في جانب الإثبات، (فيصفون الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله من غير تحريفٍ ولا تعطيل، ومن غير تكييفٍ ولا تمثيل)[1].

الفرق بين «التحريف» و «التأويل»:

لمَّا كان الإيمان بخبر الله ورسوله أصل هذا الدين، لم يَسَع أحداً من أهل البدع المنتسبين إلى الملة رد ألفاظ النصوص الثابتة المتواترة من كتابٍ وسنَّة مما يخالف أصل بدعتهم، لكنهم سلكوا مسلكاً آخر وهو رد معانيها الثابتة الصحيحة التي فهمها سلف هذه الأمة عن الله ورسوله، واستبدالها بمعانٍ محدثة ابتكروها لتوافق بدعتهم. وهذه حقيقة التحريف. إلاَّ أنهم تلطيفاً لبشاعة مسلكهم هذا سموه بغير اسمه، وزعموا أنه «تأويل» لا «تحريف»، حتى شاع هذا المصطلح وذاع في المتأخرين، وعُدّ من طريقة أهل السنَّة والجماعة، ووصف بـ«العلم» و «الحكمة» حتى قيل: «طريقة السلف أسلم، وطريقة الخلف أعلم وأحكم»[2].

لكن التواضع على الخطإ لا يقلب الباطل حقًّا، ولا يغير حقائق الأشياء لاسيما ما كان صادراً عن معصوم. قال شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ: (الأقوال نوعان:

❑ **أقوالٌ ثابتة عن الأنبياء فهي معصومة؛** يجب أن يكون معناها حقًّا، عرفه من عرفه، وجهله من جهله، والبحث عنها إنما هو عما أرادته الأنبياء، فمن كان مقصوده معرفة مرادهم من الوجه الذي يُعرف مرادهم فقد سلك

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٥/٢٦.

(٢) ستأتي مناقشة هذه الدعوى في الفصل الثالث من الباب الثاني.

طريق الهدى، ومن قصد أن يجعل ما قالوه تبعاً له؛ فإن وافقه قبله وإلاَّ رده وتكلف له من التحريف ما يسميه تأويلاً، مع أنه يعلم بالضرورة أن كثيراً من ذلك أو أكثره لم تُرِدْه الأنبياء، فهو محرفٌ للكلم عن مواضعه، لا طالب لمعرفة التأويل الذي يعرفه الراسخون في العلم.

❑ النوع الثاني: ما ليس منقولاً عن الأنبياء، فمن سواهم، ليس معصوماً، فلا يقبل كلامه ولا يرد إلاَّ بعد تصور مراده، ومعرفة صلاحه من فساده)[1].

وعليه، فلا يسلم لهم تسمية «تحريفهم» «تأويلاً» بإطلاق. وسبب ذلك (أن لفظ «التأويل» قد صار بتعدد الاصطلاحات مستعملاً في ثلاثة معان:

أحدها: وهو اصطلاح كثيرٍ من المتأخرين المتكلمين في الفقه وأصوله أن التأويل هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليلٍ يقترن به. وهذا هو الذي عناه أكثر من تكلم من المتأخرين في تأويل نصوص الصفات وترك تأويلها، وهل هذا محمودٌ أم مذموم، وحق أو باطل؟

الثاني: أن التأويل بمعنى التفسير، وهذا هو الغالب على اصطلاح مفسري القرآن، كما يقول ابن جرير[2] وأمثاله من المصنفين في التفسير: «واختلف علماء التأويل»...

---

(١) مجموع الفتاوى ٤/ ١٩١.

(٢) محمد بن جرير بن يزيد الطبري، أبو جعفر، ولد في آمل طبرستان سنة ٢٢٤هـ، مؤرخ، مفسر، محدث، فقيه. استوطن بغداد وتوفي بها سنة ٣١٠هـ. من تصانيفه: «جامع البيان عن تأويل آي القرآن»، و«أخبار الرسل والملوك»، و«اختلاف الفقهاء»، وغيرها. انظر: الأعلام ٦/ ٦٩، تذكرة الحفاظ ٢/ ٣٥١، طبقات الشافعية ٢/ ١٣٥ ـ ١٤٠.

الثالث: من معاني التأويل: هو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام، كما قال ــ تعالى ــ : ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ ﴾[1]، فتأويل ما في القرآن من أخبار المعاد هو ما أخبر الله ــ تعالى ــ به فيه، مما يكون من القيامة والحساب والجزاء والجنة والنار، ونحو ذلك، كما قال في قصة يوسف لما سجد أبواه وإخوته: ﴿ وَقَالَ يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰيَ مِن قَبْلُ ﴾[2] فجعل عين ما وجد في الخارج هو تأويل الرؤيا)[3].

فلما كان لفظ «التأويل» تتنازعه هذه المعاني، وإنما أراد مدّعوه المعنى الأول منها فقط، كما أن ذلك المعنى قد يكون صحيحاً وقد يكون فاسداً بحسب صحة الدليل الصارف أو فساده لم يجز أن يسمى صنيعهم ذلك تأويلاً، وقد قام على شبهة فاسدة، فإطلاق القول يوقع في الوهم.

ولهذا فإن السلف ــ رحمهم الله ــ لم يمنعوا التأويل مطلقاً، وإنما منعوا التحريف. قال شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ في بيان ذلك: (. . كان الأئمة كالإمام أحمد وغيره ينكرون على الجهمية وأمثالهم ــ من الذين يحرفون الكلم عن مواضعه ــ تأويل ما تشابه عليهم من القرآن على غير تأويله، كما قال أحمد في كتابه الذي صنفه في الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله. وإنما ذمهم لكونهم تأولوه على غير تأويله وذكر في ذلك ما يشتبه عليهم معناه، وإن كان لا يشتبه على غيرهم وذمهم على أنهم تأولوه على غير تأويله، ولم ينف مطلق لفظ

---

(١) سورة الأعراف: الآية ٥٣.

(٢) سورة يوسف: الآية ١٠٠.

(٣) التدمرية، ابن تيمية ٨٩ ــ ٩٧، وانظر الصواعق المرسلة ١/ ١٧٥ ــ ١٨٠.

«التأويل» كما تقدم من أن لفظ التأويل يراد به التفسير المبين لمراد الله به؛ فذلك لا يُعاب بل يُحمد، ويراد بالتأويل الحقيقة التي استأثر الله بعلمها، فذاك لا يعلمه إلاَّ هو...

وأما التأويل المذموم والباطل: فهو تأويل أهل التحريف والبدع، الذين يتأولونه على غير تأويله، ويدعون صرف اللفظ عن مدلوله إلى غير مدلوله، بغير دليلٍ يوجب ذلك)[1].

وبذلك يتبين الفرق بين التحريف والتأويل، وأن التحريف هو التأويل الفاسد المذموم الذي جرى عليه أهل البدع في صرف مقتضيات النصوص عن وجهها الصحيح لشبهة ظنوها دليلاً صارفاً[2].

أصل شبهتهم والرد عليهم:

يتذرع بالتحريف كل معطل تجبهه صراحة النصوص في الإثبات، سواءً كان من أهل التعطيل الكلي كالجهمية والمعتزلة، أو كان من أهل التعطيل الجزئي كالمتكلمين من الأشاعرة والماتريدية والكلابية، وغيرهم من نظار المثبتة.

وقد نبه شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ إلى اتفاق منابع التأويل، وأن ما يتأوله أصحاب التعطيل الجزئي إنما تلقفوه عمن سبقهم من أصحاب التعطيل المحض، فقال: (وهذه التأويلات الموجودة اليوم بأيدي الناس ـ مثل أكثر التأويلات التي ذكرها أبو بكر بن فورك في كتاب التأويلات،

---

(١) مجموع الفتاوى ٣/ ٦٦ ـ ٦٧.

(٢) انظر: الصواعق المرسلة ١/ ١٨١ ـ ٢٠١.

وذكرها أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي[1] في كتابه الذي سماه: «تأسيس التقديس»، ويوجد كثير منها في كلام خلق كثير غير هؤلاء، مثل أبي علي الجبائي، وعبد الجبار بن أحمد الهمذاني[2]، وأبي الحسين البصري[3]، وأبي الوفاء بن عقيل، وأبي حامد الغزالي وغيرهم ـ هي بعينها تأويلات بشر المريسي التي ذكرها في كتابه، وإن كان يوجد في كلام بعض هؤلاء رد التأويل وإبطاله أيضاً. ولهم

---

(١) محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري، فخر الدين الرازي، إمام في الفلسفة وعلم الكلام، ويقال له «ابن خطيب الري». وهو قرشي النسب أصله من طبرستان ومولده في الري وإليها نسبته، وتوفي في هراة سنة ٦٠٦هـ، ومن مؤلفاته: «مفاتيح الغيب» وهو التفسير المشهور، و«لوامع البينات في شرح أسماء الله والصفات»، و«معالم أصول الدين»، و«المحصول في علم الأصول»، وغيرها. الأعلام ٦/ ٣١٣، طبقات الأطباء ٣/ ٢٣، الوفيات ١/ ٤٧٤، مفتاح السعادة ١/ ٤٤٥، آداب اللغة ٣/ ٩٤، لسان الميزان ٤/ ٤٣٦.

(٢) عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمذاني، أبو الحسين، قاض أصولي، كان شيخ المعتزلة في عصره، وهم يلقبونه قاضي القضاة، ولي القضاء بالري، ومات بها سنة ٤١٥هـ، ومن تصانيفه: «تنزيه القرآن عن المطاعن»، و«شرح الأصول الخمسة»، و«المغني في أبواب التوحيد والعدل»، و«المجموع في المحيط بالتكليف»، وغيرها. الأعلام ٣/ ٢٧٣، الرسالة المستطرفة ١٢٠، السبكي ٣/ ٢١٩، لسان الميزان ٣/ ٣٨٦، تاريخ بغداد ١١/ ١١٣.

(٣) محمد بن علي بن الطيب، أبو الحسين البصري، أحد أئمة المعتزلة، ولد بالبصرة وسكن بغداد وتوفي بها. من كتبه: «المعتمد في أصول الفقه»، و«تصفح الأدلة»، و«شرح الأصول الخمسة»، و«شرح العمد في أصول الفقه» توفي سنة ٤٣٦هـ. الأعلام ٦/ ٢٧٥، وفيات الأعيان ١/ ٤٨٢، تاريخ بغداد ٣/ ١٠٠، لسان الميزان ٥/ ٢٩٨.

كلام حسن في أشياء)[1].

ومن هذا النص يتبين أن من وقع في التأويل المذموم على ضربين:

١ ــ من اتخذه منهجاً ثابتاً، وقاعدة مطردة يعامل بها النصوص، كبشر المريسي، والنفاة نفياً مطلقاً.

٢ ــ من اضطرب قوله في ذلك ولم يسر على قاعدة مطردة، بل وقع له تأويل، ورد تأويل، وهو حال كثير من «الصفاتية» من الأشاعرة وغيرهم.

ولكنهم يتفقون ــ كلٌّ فيما رده ــ في تبرير تأويلاتهم بعلة عليلة تحمل علامات بطلانها في ثناياها (فيقولون: إن النصوص الواردة في الصفات لم يقصد بها الرسول أن يعتقد الناس الباطل، ولكن قصد بها معاني، ولم يبين لهم تلك المعاني، ولا دلهم عليها، ولكن أراد أن ينظروا فيعرفوا الحق بعقولهم، ثم يجتهدوا في صرف تلك النصوص عن مدلولها. ومقصوده امتحانهم، وتكليفهم، وإتعاب أذهانهم وعقولهم في أن يصرفوا كلامه عن مدلوله ومقتضاه، ويعرف الحق من غير جهته، وهذا قول المتكلمة، والجهمية، والمعتزلة ومن دخل معهم في شيء من ذلك)[2].

والجواب عن هذه الشبهة من وجوه كثيرة أبرزها:

١ ــ أن هذا المسلك قائم على أن أسماء الله وصفاته مجاز لا حقيقة، (ولو كانت أسماء الله وصفاته مجازاً يصح نفيها عند الإطلاق لكان يجوز أن الله ليس بحي، ولا عليم، ولا قدير، ولا سميع، ولا بصير، ولا يحبهم، ولا يحبونه، ولا استوى على العرش، ونحو ذلك. ومعلومٌ بالاضطرار من دين الإسلام أنه لا يجوز إطلاق النفي على ما أثبته الله ــ تعالى ــ من الأسماء

(١) مجموع الفتاوى ٥/ ٢٣.

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٥/ ٣٢ ــ ٣٣.

الحسنى والصفات. بل هذا جحد للخالق وتمثيل له بالمعدومات)[1]. وهم مقرّون أن علامة المجاز صحة نفيه عند الإطلاق.

٢ ـ أن المعاني التي ادعاها أهل التأويل المذموم معانٍ مجازية باعترافهم وليست هي المعاني التي دلت عليها ظواهر الألفاظ، (فصرفها عن ظاهرها اللائق بجلال الله ـ سبحانه ـ، وحقيقتها المفهومة منها: إلى باطنٍ يخالف الظاهر، ومجازٍ ينافي الحقيقة، لا بد فيه من أربعة أشياء:

أحدها: أن ذلك اللفظ مستعمل بالمعنى المجازي؛ لأن الكتاب والسنة وكلام السلف جاء باللسان العربي، ولا يجوز أن يراد بشيء منه خلاف لسان العرب، أو خلاف الألسنة كلها، فلا بد أن يكون ذلك المعنى المجازي ما يراد به اللفظ[2]، وإلاَّ فيمكن كل مبطل أن يفسر أي لفظ بأي معنى سنح له وإن لم يكن له أصل في اللغة.

الثاني: أن يكون معه دليل يوجب صرف اللفظ عن حقيقته إلى مجازه، وإلاَّ فإذا كان يستعمل في معنى بطريق الحقيقة، وفي معنى بطريق المجاز، لم يجز حمله على المجازيّ بغير دليل يوجب الصرف بإجماع العقلاء، ثم إن ادعى وجوب صرفه عن الحقيقة فلا بد له من دليل قاطع عقلي أو سمعي يوجب الصرف. وإن ادعى ظهور صرفه عن الحقيقة فلا بد من دليل مرجح للحمل على المجاز.

الثالث: أنه لا بد من أن يسلم ذلك الدليل ـ الصارف ـ عن معارض؛ وإلاَّ فإذا قام دليلٌ قرآني أو إيماني يبين أن الحقيقة مراده امتنع تركها، ثم إن

(١) المصدر السابق ٥/١٩٧ ـ ١٩٨.

(٢) لعل العبارة: مما يراد به اللفظ.

كان هذا الدليل نصًّا قاطعاً لم يلتفت إلى نقيضه، وإن كان ظاهراً فلا بد من الترجيح.

الرابع: أن الرسول ﷺ إذا تكلم بكلامٍ وأراد به خلاف ظاهره وضد حقيقته فلا بد أن يبين للأمة أنه لم يرد حقيقته، وأنه أراد مجازه، سواءً عينه أو لم يعينه، لا سيما في الخطاب العلمي الذي أريد منهم فيه الاعتقاد، والعلم، دون عمل الجوارح، فإنه ـ سبحانه وتعالى ـ جعل القرآن نوراً وهدىً وبياناً للناس وشفاءً لما في الصدور، وأرسل الرسل ليبين للناس ما نزل إليهم، وليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه، ولئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل. ثم هذا الرسول الأمي العربي بُعث بأفصح اللغات، وأبين الألسنة والعبارات، ثم الأمة الذين أخذوا عنه كانوا أعمق الناس علماً، وأنصحهم للأمة، وأبينهم للسنة، فلا يجوز أن يتكلم هو وهؤلاء بكلام يريدون به خلاف ظاهره، إلاَّ وقد نصب دليلاً يمنع من حمله على ظاهره؛ إما أن يكون عقليًا ظاهراً، مثل قوله: ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾[1]، فإن كل أحدٍ يعلم بعقله أن المراد أوتيت من جنس ما يؤتاه مثلها، وكذلك: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾[2] يعلم المستمع أن الخالق لا يدخل في هذا العموم. أو سمعيًا ظاهراً، مثل الدلالات في الكتاب والسنَّة التي تصرف بعض الظواهر. ولا يجوز أن يحيلهم على دليل خفي لا يستنبطه إلاَّ أفراد الناس، سواءً كان سمعيًا أو عقليًا؛ لأنه إذا تكلم بالكلام الذي يفهم منه معنى وأعاده مرات كثيرة؛ وخاطب به الخلق كلهم وفيهم الذكي والبليد، والفقيه وغير الفقيه، وقد أوجب عليهم أن يتدبروا ذلك الخطاب ويعقلوه، ويتفكروا فيه،

---

(١) سورة النمل: الآية ٢٣.

(٢) سورة الزمر: الآية ٦٢.

ويعتقدوا موجبه، ثم أوجب أن لا يعتقدوا بهذا الخطاب شيئاً من ظاهره؛ لأن هناك دليلاً خفيًّا يستنبطه أفراد الناس يدل على أنه لم يرد ظاهره، كان هذا تدليساً وتلبيساً، وكان نقيض البيان وضد الهدى، وهو بالألغاز والأحاجي أشبه منه بالهدى والبيان. فكيف إذا كانت دلالة ذلك الخطاب على ظاهره أقوى بدرجات كثيرة من دلالة ذلك الدليل الخفي على أن الظاهر غير مراد؟! أم كيف إذا كان ذلك الخفي شبهة ليس لها حقيقة؟!)[1].

٣ ــ أن مسلكهم هذا في تحريف نصوص الصفات، يوقعهم في التناقض والاضطراب والتفريق بين المتماثلات، وذلك أن هؤلاء المتكلمين مقرون بنصوص الغيب الأخرى من الإيمان باليوم الآخر وأنها حقٌّ على حقيقتها، بخلاف الملاحدة الباطنية الذين طردوا القول في الأمرين؛ نصوص الصفات ونصوص المعاد، وأنهما مجاز وتخييل لا تراد حقيقته، وإنما قصد به انتفاع العامة بحملهم على الطاعة والسلوك القويم خوفاً من تخييلات لا حقيقة لها. فصاروا هدفاً لهؤلاء الملاحدة من جهة النفي ولأهل السنَّة من جهة الإثبات بسبب اضطراب طريقتهم وتناقضها.

قال شيخ الإسلام ــ رحمه الله ــ في تصوير حال هؤلاء المحرفين: (أنهم تظاهروا بنصر السنَّة في مواضع كثيرة وهم ــ في الحقيقة ــ لا للإسلام نصروا، ولا للفلاسفة كسروا؛ لكن أولئك الملاحدة ألزموهم في النصوص ــ نصوص المعاد ــ نظير ما ادعوه في نصوص الصفات، فقالوا لهم: نحن نعلم بالاضطرار أن الرسل جاءت بمعاد الأبدان، وقد علمنا فساد الشبهة المانعة.

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٦/ ٣٦٠ ــ ٣٦٢، وانظر: (الوظائف الواجبة على المتأول الذي لا يقبل منه تأويله إلاَّ بها) في الصواعق المرسلة ١/ ٢٨٨ ــ ٢٩٥.

وأهل السنَّة يقولون لهم: ونحن نعلم بالاضطرار أن الرسل جاءت بإثبات الصفات. ونصوص الصفات في الكتب الإلٰهية: أكثر وأعظم من نصوص المعاد. ويقولون لهم: معلومٌ أن مشركي العرب وغيرهم كانوا ينكرون المعاد، وقد أنكروه على الرسول، وناظروه عليه؛ بخلاف الصفات فإنه لم ينكر شيئاً منها أحدٌ من العرب.

فعُلم أن إقرار العقول بالصفات، أعظم من إقرارها بالمعاد، وأن إنكار المعاد أعظم من إنكار الصفات، فكيف يجوز مع هذا أن يكون ما أخبر به من الصفات ليس كما أخبر به، وما أخبر به من المعاد هو على ما أخبر به؟!)[1].

وكما أن هذا التناقض لازمٌ لكل محرف سواءً كان تحريفه كليًّا أو جزئيًّا، فإن أصحاب التحريف الجزئي من المتكلمين كالكلابية والأشاعرة يلزمهم لازمٌ أخص وهو أن: (القول في بعض الصفات كالقول في بعض. فإن كان المخاطب ممن يقر بأن الله حي بحياة، عليم بعلم، قدير بقدرة، سميع بسمع، بصير ببصر، متكلم بكلام، مريد بإرادة، ويجعل ذلك كله حقيقة، وينازع في محبته ورضاه وغضبه وكراهيته، فيجعل ذلك مجازاً، ويفسره إما بالإرادة، وإما ببعض المخلوقات من النعم والعقوبات. قيل له: لا فرق بين ما نفيته وبين ما أثبته، بل القول في أحدهما كالقول في الآخر، فإن قلت: إن إرادته مثل إرادة المخلوقين، فكذلك محبته ورضاه وغضبه، وهذا هو التمثيل، وإن قلت: له إرادة تليق به، كما أن للمخلوق إرادة تليق به، قيل لك: وكذلك له محبة تليق به، وللمخلوق محبة تليق به، وله رضا وغضب يليق به، وللمخلوق رضا وغضب يليق به)[2]. وحسبك بالتناقض

---

(١) مجموع الفتاوى ٥/ ٣٣.

(٢) التدمرية، ابن تيمية ٣١ ــ ٣٢.

والاضطراب دليلاً على فساد المنهج[1].

فرق التحريف:

وقع التحريف في بعض نصوص الصفات لطائفة من الصفاتية الذين يغلب عليهم الإثبات وموافقة السنة. ومن أشهر هذه الفرق:

(١) الكلابية:

أتباع عبد الله بن سعيد بن كلاب القطان[2]. قال في المقالات: (فأما أصحاب عبد الله بن سعيد القطان فإنهم يقولون بأكثر ما ذكرناه عن أهل السنة، ويثبتون أن الباري لم يزل حيًّا، عالماً، قادراً، سميعاً، بصيراً، عزيزاً، عظيماً، جليلاً، كبيراً، كريماً، مريداً، متكلماً، جواداً. ويثبوت العلم، والقدرة، والحياة، والسمع، والبصر، والعظمة، والجلال، والكبرياء، والإرادة، والكلام صفاتٍ لله ــ تعالى سبحانه ــ.

ويقولون: إن أسماء الله وصفاته لا يقال: هي غيره، ولا يقال إن علمه غيره، كما قالت الجهمية، ولا يقال إن علمه هو هو كما قال بعض المعتزلة، وكذلك قولهم في سائر الصفات. ولا يقولون: العلم هو القدرة، ولا يقولون: غير القدرة.

ويزعمون أن الصفات قائمة بالله، وأن الله لم يزل راضياً عمن يعلم أنه يموت مؤمناً، ساخطاً على من يعلم أنه يموت كافراً، وكذلك قوله في الولاية

---

(١) يراجع في إبطال مذهب أهل التأويل كتاب: «الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة» فقد توسع مؤلفه ــ رحمه الله ــ في سرد أوجه بطلانه بما لم يجتمع في غيره.

(٢) انظر المبحث الأول من هذا التمهيد ص ٤٦ ــ ٤٧.

والعداوة والمحبة. وكان يزعم أن القرآن كلام الله غير مخلوق، وقوله في القدر كما حكينا عن أهل السنة والحديث، وكذلك قوله في أهل الكبائر، وكذلك قوله في رؤية الله ــ سبحانه ــ بالأبصار.

وكان يزعم أن البارىء لم يزل، ولا مكان ولا زمان قبل الخلق، وأنه على ما لم يزل عليه، وأنه مستوٍ على عرشه كما قال، وأنه فوق كل شيء)[1].

ومن هذا السياق يتبين اعتقاد الكلابية:

١ ــ إثبات الأسماء ــ خلافاً للجهمية ــ والصفات خلافاً للمعتزلة ــ واعتقاد ما دلت عليه من معان.

٢ ــ عدم التفريق بين صفات الذات وصفات الفعل، واعتبارها كلها أزلية، وإنما حملهم على القول بأزلية صفات الفعل، كالرضا والسخط، الفرار من إثبات حلول الحوادث بذات الرب ــ تعالى ــ. وهم بذلك يوافقون المعتزلة ويخالفون أهل السنَّة. وعدم إثباتهم الصفات الاختيارية المتعلقة بمشيئته يلجئهم إلى تحريفها عن معانيها الظاهرة. وأظهر مثال لذلك مقالتهم في القرآن وأنه صفة قائمة به، ومعنىً في نفسه، وأن الحروف والأصوات التي سمعها الرسل، أو الملائكة، أو الأبوان مخلوقة محدثة[2]. ولأجل ذلك ذم السلف الكلابية، وحذروا منهم، بسبب هذا الأصل الاعتزالي[3].

---

(١) مقالات الإسلاميين ١/ ٣٥٠ ــ ٣٥١، ٢/ ٢٢٥.

(٢) انظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة ٢/ ٤٧٢ ــ ٥٠١.

(٣) انظر لبيان ذلك: درء تعارض العقل والنقل ٢/ ٧٧ ــ ٨٥.

٢ ــ الأشعرية:

أتباع أبي الحسن الأشعري[1]: سار الأشعري ــ نفسه ــ بعد رجوعه عن الاعتزال على طريقة ابن كلاب، فأثبت الصفات العليا لله ــ تعالى ــ، سوى الاختيارية منها، استصحاباً لمنع حلول الحوادث، مما اضطره إلى اعتبارها أزلية غير متعلقة بمشيئته، أو تأويلها بالفعل المحدث. أما الصفات الخبرية فقد أثبتها دون تأويل. وهذه نبذ من عقيدته في رسالته إلى أهل الثغر:

(وأجمعوا أنه ــ تعالى ــ لم يزل موجوداً، حيًّا، قادراً، عالماً، مريداً، متكلماً، سميعاً، بصيراً على ما وصف به نفسه، وتسمى به في كتابه، وأخبرهم به رسوله، ودلت عليه أفعاله[2].

وأجمعوا على إثبات حياة لله عز وجل لم يزل بها حيًّا، وعلماً لم يزل به عالماً، وقدرة لم يزل بها قادراً، وكلاماً لم يزل به متكلماً، وإرادة لم يزل بها مريداً، وسمعاً وبصراً لم يزل به سميعاً بصيراً[3]. . .

وأجمعوا على أنه عز وجل يسمع ويرى، وأن له ــ تعالى ــ يدين مبسوطتين، وأن الأرض جميعها قبضته يوم القيامة، والسموات والأرض مطويات بيمينه من غير أن يكون جوارح، وأن يديه ــ تعالى ــ غير نعمته[4]. . .

---

(١) انظر المبحث الأول من هذا التمهيد ص ٤٩ ــ ٥٤.

(٢) رسالة إلى أهل الثغر ٢١٣.

(٣) المصدر السابق ٢١٤ ــ ٢١٥.

(٤) المصدر السابق ٢٢٥ ــ ٢٢٦.

وأجمعوا على أنه عز وجل يجيء يوم القيامة، والملك صفًّا صفًّا، لعرض الأمم، وحسابها وعقابها وثوابها، فيغفر لمن يشاء من المذنبين، ويعذب منهم من يشاء كما قال. وليس مجيئه حركة ولا زوالاً، وإنما يكون المجيء حركة وزوالاً إذا كان الجائي جسماً أو جوهراً[1].

وأنه عز وجل ينزل إلى السماء الدنيا، كما رُوي عن النبي ﷺ، وليس نزوله نقلة؛ لأنه ليس بجسم ولا جوهر[2]...

وأجمعوا على أنه عز وجل يرضى عن الطائعين له، وأن رضاه عنهم إرادته لنعيمهم، وأنه يحب التوابين، ويسخط على الكافرين، ويغضب عليهم، وأن غضبه إرادته لعذابهم، وأنه لا يقوم لغضبه شيء.

وأنه ـ تعالى ـ فوق سماواته، على عرشه، دون أرضه، وقد دل على ذلك بقوله: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ﴾[3]، وقال: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥ﴾[4]، وقال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾[5]، وليس استواؤه على العرش استيلاء كما قال أهل القدر...)[6].

ومن خلال هذه النبذ يتضح ما يلي في عقيدة الأشعري في أسماء الله وصفاته:

---

(١) المصدر السابق ٢٢٧ ـ ٢٢٨.

(٢) المصدر السابق ٢٢٩.

(٣) سورة الملك: الآية ١٦.

(٤) سورة فاطر: الآية ١٠.

(٥) سورة طه: الآية ٥.

(٦) رسالة إلى أهل الثغر ٢٣١ ـ ٢٣٤.

١ ـ إثبات الأسماء ـ خلافاً للجهمية ـ والصفات ـ خلافاً للمعتزلة ـ وأنها لمعان حقيقية، دون تفريق بين العقلية والخبرية. فهو يثبت اليدين ونحوها دون تحريف.

٢ ـ عدم إثبات الصفات الاختيارية المتعلقة بفعله ومشيئته، بل يسلك حيالها إحدى ثلاث طرق:

(أ) اعتبارها صفات أزلية كسائر صفات الذات، مثل الكلام والإرادة والسمع والبصر.

(ب) إثباتها من غير معنى معلوم، كالمجيء والنزول.

(ج) تأويلها (تحريفها) إلىٰ معانٍ أخرى كالرضى والغضب.

وسبب هذا التحريف للصفات الاختيارية هو ذات السبب الذي حمل الكلابية على تحريفها، وهو شبهة حلول الحوادث بذات الله ـ تعالى ـ.

على أن المذهب الأشعري مر بأطوار متتابعة على أيدي حملته، فارق فيها طريقة إمامهم في جوانب عدة. ومن أبرز هذه التطورات[١] في باب الصفات:

١ ـ الاقتصار على إثبات الصفات السبع، وتحريف ما عداها أو تفويضها.

٢ ـ عدم إثبات الصفات الخبرية.

٣ ـ نفي العلو.

---

(١) انظر بتوسع: موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من الأشاعرة ٢/٥٣٨ ـ ٧٢٩.

٣ ـ الماتريدية:

أتباع أبي منصور الماتريدي[1]، السمرقندي عاصر أبو منصور الماتريدي أبا الحسن الأشعري، ولكنهما لم يلتقيا. ومع ذلك فقد اتفق الرجلان في المنهج، وعرفا بخصومة المعتزلة والتصنيف ضدهم، وتطابقت آراؤهما أو كادت في كثير من المسائل العقدية والكلامية.

ولعل سبب هذا الاتفاق ـ كما استنبط أحد الباحثين ـ راجع إلى تلقي الماتريدي مذهب الكلابية عن بعض أعلامهم أو أتباعهم المنتشرين في بلاد ما وراء النهر[2].

قال في شرح الفقه الأكبر لأبي حنيفة[3]: (معنى الاستواء: استواء المملكة؛ لأن كل شيء مقدور العرش! والعرش مقدور الرب. وهذا كما يقال: فلان استوى على سريره، ومد عليه رجليه، يعنون بذلك استواء أمور الولاية له. وتأويل آخر: وهو معنى الاستواء خلقه على عرشه[4]...).

---

(١) محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور، الماتريدي نسبة إلى «ماتريد» محلة بسمرقند، من المشتغلين بالكلام. من تصانيفه: «التوحيد»، و«تأويلات أهل السنَّة»، و«أوهام المعتزلة». توفي سنة ٣٣٣هـ. انظر الأعلام ١٩/٧، كشف الظنون ٣٣٥.

(٢) انظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة ٥١٨/٢ ـ ٥١٩.

(٣) يضعف بعض الباحثين نسبة الشرح إلى الماتريدي بسبب ذكر خلاف الأشعرية وهم من معاصريه. وقد يكون ورود ذلك من فعل بعض المحشين أو المعلقين، ثم أدخلها النساخ. وقد يكون من كلام الماتريدي نفسه، لأن وفاته تأخرت عن وفاة الأشعري قرابة عشر سنين.

(٤) شرح الفقه الأكبر ١٨.

وقال في تفسير الصفات الخبرية: (اليد صفة وصف بها نفسه. ونؤمن بها وبجميع أوصافه، وعلى أن تأويل اليد صفة وغيرها من الوجه، والعين، والقدم، وهو القدرة والقوة، لأن زوال هذه الأشياء في الخاصة توجب الضعف وزوال القوة. والله ــ تعالى ــ قوي بدون الجوارح، والمعطلة تنكر أن تكون اليد والعين والوجه صفة الله ــ تعالى ــ، فلا حاجة لإنكارها لأن في ذلك تعطيل كلامه، وتفويت صفاته، مع أن لها تأويلاً صحيحاً...)[1].

وقال في أزلية الصفات عموماً: (ثم المذهب الصحيح أن الله ــ تعالى ــ موصوف بجميع صفاته في الأزل: ذاتية أو فعلية)[2].

وبالجملة فإن الماتريدي أكثر إغراقاً في التأويل من الأشعري، لكون الأخير يثبت الصفات الخبرية دون تحريف، وإن اتفقا في تحريف الصفات الاختيارية.

● ● ●

---

(١) شرح الفقه الأكبر ١٩.

(٢) شرح الفقه الأكبر ٢٤.

رابعاً: التوقـف

حـقـيـقـتـه:

يلجأ بعض الناس بسبب القصور في العلم أو البصيرة أو بسبب الورع، إلى «التوقف» في الأمور المشتبهات عليه، ويعرفون باسم: «الواقفة» و «الواقفية». وهو مسلك معروف في الأصول والفروع، ولهذا يطلق هذا اللقب على فرقٍ عدة اختارت التوقف بين أمرين متعارضين لم يسعفها فيه الجمع ولا الترجيح(١).

ولئن ساغ هذا المسلك في بعض المسائل الفرعية بعد استفراغ الجهد في البحث وتحري الصواب، فإنه غير سائغ في أمر الاعتقاد الذي بينه الله غاية البيان، لما ينطوي عليه من الشك والتردد وعدم الجزم المنافي لليقين، الذي هو عمدة الاعتقاد.

---

(١) من الفرق التي سميت بهذا الاسم: (الواقفية: الذين يقولون: لا ندري هل يدخل النار أحد من أهل القبلة أم لا؟ وهم طائفة من الأشعرية) منهاج السنَّة النبوية ٣/ ٤٦٢ ــ ٤٦٣. ومن فرق الرافضة: (الواقفة: لأنهم وقفوا على موسى بن جعفر ولم يجاوزوه إلى غيره) مقالات الإسلاميين، الأشعري ١/ ١٠٣. والواقفة في مسألة القرآن: هل يقال مخلوق أو غير مخلوق.

أنـواعـه:

قد سبقت الإشارة إلى الأقسام الممكنة في آيات الصفات وأحاديثها عند شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ، حيث جعل التوقف على ضربين:

❑ (فقوم يقولون: يجوز أن يكون ظاهرها المراد اللائق بجلال الله؛ ويجوز أن لا يكون المراد صفة الله ونحو ذلك. وهذه طريقة كثير من الفقهاء وغيرهم.

❑ وقومٌ يمسكون عن هذا كله ولا يزيدون على تلاوة القرآن وقراءة الحديث معرضين بقلوبهم وألسنتهم عن هذه التقديرات)[١].

والفرق بين القولين أن توقف الطائفة الأولى قائمٌ على الحكم بجواز الأمرين: الإثبات، والنفي لكن دون ميلٍ إلى أحدهما. وتوقف الطائفة الثانية قائمٌ على عدم الحكم بشيء أبداً: فتوقف الأولى من جهة الإيجاب وتوقف الثانية من جهة السلب. وكلاهما توقف.

ولعل ممن يندرج في القول الأول: (قول الواقفة، الذين يجوزون إثبات صفات زائدة[٢]، لكن يقولون: لم يقم عندنا دليلٌ على نفي ذلك ولا إثباته. وهذه طريقة محققي من لم يثبت الصفات الخبرية، وهذا اختيار الرازي والآمدي وغيرهما)[٣].

---

(١) مجموع الفتاوى ٥/١١٧.

(٢) أي عن الصفات الثمانية التي يثبتها متكلمة الصفاتية، كما يدل سياق الكلام قبله.

(٣) درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية ٣/٣٨٣.

كما يدخل في النوع الثاني ما حكاه شيخ الإسلام عن بعض الملاحدة: (نحن لا ننفي النقيضين، بل نسكت عن إضافة واحدٍ منهما إليه، فلا نقول هو موجود ولا معدوم، ولا حي ولا ميت، ولا عالم ولا جاهل)[1].

أصـل شبهتهـم:

مدار شبهة الواقفة ـ سواءً ممن يجوزون النفي أو الإثبات، أو من يسكتون عنهما معاً ـ راجعٌ إلى اعتقادهم أن ليس في النصوص ما يقطع بأحد الأمرين، ومن ثم ساغ لهم أن يرتضوا الشك والحيرة في هذا الأمر الجلل، بل ربما استحسنوا ذلك وطلبوه، بل قد نسبوا إليه ﷺ أنه قال: (زدني فيك تحيراً)، وهو كذب باتفاق أهل العلم بحديثه ﷺ[2].

الـرد عليهـم:

ليس المراد في هذا المقام بيان صحة مذهب الإثبات وبطلان مذهب النفي، بل المقصود بيان فساد مذهب «التّوقف» بنوعيه. ويمكن إجمال الرد عليهم في الأمور التالية:

١ ــ أن مسلك «التوقف» مخالفٌ لما أنزل الله القرآن من أجله، وهو التدبر والذكرى، كما قال ــ تعالى ــ: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ۝٢٩﴾[3]. ومن جوز الأمرين، أو أعرض، لم يشتغل بأجلّ مقاصد القرآن.

---

(١) مجموع الفتاوى ١٧/١٠٦.

(٢) مجموع الفتاوى ٥/١٧٩.

(٣) سورة ص: الآية ٢٩.

٢ ـ أن هذا المسلك مخالفٌ لما كان عليه النبي ﷺ والسلف الصالح من الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان من اعتقاد الإثبات مع التنزيه، ولم يحفظ عن أحدٍ من السلف التوقف في هذه المسألة.

٣ ـ (إن كان الذي يحب الله منا أن لا نثبت ولا ننفي، بل نبقى في الجهل البسيط، وفي ظلمات بعضها فوق بعض، لا نعرف الحق من الباطل، ولا الهدى من الضلال، ولا الصدق من الكذب؛ بل نقف بين المثبتة والنفاة موقف الشاكين الحيارى ﴿ مُّذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَٰلِكَ لَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ وَلَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾[1]، لا مصدقين ولا مكذبين: لزم من ذلك أن يكون الله يحب منا عدم العلم بما جاء به الرسول ﷺ، وعدم العلم بما يستحقه الله ـ سبحانه وتعالى ـ من الصفات التامات، وعدم العلم بالحق من الباطل، ويحب منا الحيرة والشك.

ومن المعلوم أن الله لا يحب الجهل، ولا الشك، ولا الحيرة، ولا الضلال، وإنما يحب الدين والعلم واليقين. وقد ذم الحيرة بقوله ـ تعالى ـ: ﴿ قُلْ أَنَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰٓ أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ فِى ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُۥٓ أَصْحَٰبٌ يَدْعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۖ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٧١﴾ وَأَنْ أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّقُوهُ ۚ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴿٧٢﴾ ﴾[2].

وقد أمرنا الله ـ تعالى ـ أن نقول: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧﴾ ﴾[3].

---

(١) سورة النساء: الآية ١٤٣.

(٢) سورة الأنعام: الآيتان ٧١ ـ ٧٢.

(٣) سورة الفاتحة: الآيتان ٦ ـ ٧.

وفي صحيح مسلم وغيره عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ أن النبي ﷺ كان إذا قام من الليل يصلي يقول: «اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل فاطر السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون. اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك إنك تهدي من تشاء إلى صراطٍ مستقيم»[1]. فهو ﷺ يسأل ربه أن يهديه لما اختلف فيه من الحق، فكيف يكون محبوب الله عدم الهدي في مسائل الخلاف؟ وقد قال الله ـ تعالى ـ له: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴿١١٤﴾﴾[2])[3].

فـ (الوقوف في ذلك جهلٌ وعي، مع أن الرب ـ سبحانه ـ وصف لنا نفسه بهذه الصفات؛ لنعرفه بها، فوقوفنا عن إثباتها ونفيها عدول عن المقصود منه في تعريفنا إياه. فما وصف لنا نفسه إلاَّ لنثبت ما وصف به نفسه، ولا نقف في ذلك)[4].

وبهذا يتبين فساد مسلك «الواقفة» وأنه مبنيّ على الجهل والشك والحيرة، وأنهم أبعد الناس عن «اليقين» و «الجزم» الذي هو الأصل في الاعتقادات.

هذه أبرز الاتجاهات لدى أهل القبلة حيال نصوص الصفات، وبقي اتجاهان بارزان متمايزان لم نتناولهما في هذا المقام:

---

(١) صحيح مسلم (١/ ٥٣٤، أبو داود ١/ ٤٨٧، الترمذي ٩/ ٣٧٢ ـ ٣٧٣ (تحفة). وقال: هذا حديث حسن غريب.

(٢) سورة طه: الآية ١١٤.

(٣) مجموع الفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٥/ ١٧٨ ـ ١٧٩.

(٤) النصيحة في صفات الرب جل وعلا ٢١ ـ ٢٢.

أحدهما: اتجاه الإثبات مع التنزيه وهو مذهب السلف، أهل السنَّة والجماعة.

والثاني: اتجاه المفوضة أهل التجهيل.

وسوف ينصب البحث على إيضاح حقيقة كل منهما، والفرق الواضح بينهما بما لا يدع مجالاً للشك أنهما شيئان مختلفان، لا يلتبس أحدهما بالآخر.

• • •

الباب الأول
حقيقة التفويض ونشأته

الفصل الأول

حقيقة التفويض

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : «التفويض في اللغة» .

المبحث الثاني : «التفويض عند الفرق بالمعنى الأعم» .

المبحث الثالث : «التفويض في نصوص الصفات» .

المبحث الأول

«التفويض في اللغة»

ورد استعمال مادة «فوّض» ومشتقاتها في اللغة على عدة معانٍ:

١ ـ الرد إلى الشيء والتحكيم فيه والتوكيل:

ـ قال الجوهري[١]: (فوض إليه الأمر: أي رده إليه. والتفويض في النكاح: التزويج بلا مهر)[٢].

ـ وقال الزبيدي[٣] في شرح القاموس: («فوض إليه الأمر» تفويضاً

---

(١) إسماعيل بن حماد الجوهري، أبو نصر، لغوي، من الأئمة، ومن أشهر مؤلفاته: الصحاح. وله كتاب في العروض، ومقدمة في النحو. مات سنة ٣٩٣هـ. الأعلام ١/ ٣١٣، معجم الأدباء ٢/ ٢٦٩، النجوم الزاهرة ٤/ ٢٠٧، لسان الميزان ١/ ٤٠٠، إنباه الرواة ١/ ١٩٤، يتيمة الدهر ٤/ ٢٨٩.

(٢) الصحاح: إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار ٣/ ١٠٩٩.

(٣) محمد بن محمد بن محمد الحسيني الزبيدي، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، علامة باللغة والحديث والرجال والأنساب، من مصنفاته: «تاج العروس في شرح القاموس»، و «إتحاف السادة المتقين» في شرح إحياء علوم الدين، و «مختصر العين»، وكان مولده سنة ١١٤٥هـ، وتوفي سنة ١٢٠٥هـ. الأعلام ٧/ ٧٠، فهرس الفهارس ١/ ٣٩٨، آداب اللغة ٣/ ٢٨٨، دار الكتب ٣/ ٤٧، التيمورية ٣/ ١١٨.

«رده إليه» وجعله الحاكم فيه. ومنه قوله ــ تعالى ــ: ﴿وَأُفَوِّضُ أَمْرِيٓ إِلَى ٱللَّهِۚ﴾[1].

ــ وقال النووي[2]: (قال أهل اللغة: فوض إليه الأمر أي وكله ورده إليه)[3]، ثم ذكر تحقيقاً للرافعي[4] خلاصته: (التفويض: جعلك الأمر إلى غيرك)[5].

ــ وقد ورد في الكتاب والسنَّة بهذا المعنى، كما قال ــ تعالى ــ في شأن مؤمن آل فرعون: ﴿وَأُفَوِّضُ أَمْرِيٓ إِلَى ٱللَّهِۚ﴾[6]. قال الطبري في تفسيره: (يقول: وأسلم أمري إلى الله، وأجعله إليه وأتوكل عليه، فإنه الكافي من توكل عليه)[7]، وقال الراغب في المفردات:

---

(١) تاج العروس: السيد محمد مرتضى الزبيدي ٥/ ٧١.

(٢) يحيى بن شرف بن مري النووي، الشافعي، أبو زكريا، محيي الدين، ولد سنة ٦٣١هـ. من أعلام الفقه والحديث، من كتبه: «تهذيب الأسماء واللغات»، و «المنهاج في شرح صحيح مسلم» و «المجموع شرح المهذب للشيرازي»، توفي سنة ٦٧٦هـ. الأعلام ٨/ ١٤٩هـ. طبقات الشافعية ٥/ ١٦٥، النجوم الزاهرة ٧/ ٢٧٨، آداب اللغة ٣/ ٢٤٢، مفتاح السعادة ١/ ٣٩٨.

(٣) تهذيب الأسماء واللغات، محيي الدين النووي ١/ ٧٥، ٧٦.

(٤) عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم أبو القاسم الرافعي، من كبار فقهاء الشافعية، ولد عام ٥٥٧هـ، وله من المؤلفات: «فتح العزيز في شرح الوجيز»، و «التدوين في ذكر أخبار قزوين»، وتوفي سنة ٦٢٣هـ. الأعلام ٤/ ٥٥، فوات الوفيات ٢/ ٣، مفتاح السعادة ١/ ٤٤٣ ثم ٢/ ٢١٣، طبقات الشافعية ٥/ ١١٩.

(٥) تهذيب الأسماء واللغات، محيي الدين النووي ١/ ٧٥، ٧٦.

(٦) سورة غافر: الآية ٤٤.

(٧) جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٢٤/ ٧٠.

(وأفوض أمري إلى الله: أرده إليه)[1].

ـ وجاء في السنَّة في حديث الفاتحة: (فإذا قال: مالك يوم الدين. قال: فوض إلي عبدي)[2] رواه الإمام أحمد من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ. وفي رواية مسلم: (وإذا قال: مالك يوم الدين قال: مجدني عبدي، وقال مرةً: فوّض إلي عبدي)[3]. وقال في حديث دعاء النوم الذي علمه البراء بن عازب ـ رضي الله عنه ـ: (وفوضت أمري إليك)[4]. قال ابن الأثير الجزري[5]: (أي رددته يقال: فوض إليه الأمر تفويضاً إذا رده إليه وجعله الحاكم فيه)[6].

---

(١) معجم مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق: نديم مرعشلي ص ٤٠١.

(٢) مسند الإمام أحمد ٢/ ٢٤١ ـ ٢٤٢.

(٣) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب رقم ١١، حديث ٣٨، بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.

(٤) رواه البخاري: الوضوء ٧٥، الدعوات ٥، ٦، ٨، توحيد ٣٤، ورواه مسلم: الذكر ٥٦، ٥٧ وغيرهما.

(٥) المبارك بن محمد بن محمد الجزري، أبو السعادات، مجد الدين، المحدث، اللغوي، الأصولي، ولد سنة ٥٤٤هـ، من كتبه: «النهاية في غريب الحديث والأثر»، و «جامع الأصول في أحاديث الرسول»، وهو أخو ابن الأثير المؤرخ، وابن الأثير الكاتب. مات سنة ٦٠٦هـ، الأعلام ٥/ ٢٧٢، وفيات الأعيان ١/ ٤٤١، الكامل ١٢/ ١١٣، طبقات الشافعية ٥/ ١٥٣.

(٦) النهاية في غريب الحديث ٣/ ٤٧٩.

٢ ـ التساوي:

قال الجوهري: (وقومٌ فوضى: متساوون لا رئيس لهم. قال الأفوه الأودي:

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم ولا سراة إذا جهالهم سادوا)[١]

٣ ـ الاختلاط:

ـ قال الجوهري: (ونعامٌ فوضى: مختلط بعضهم ببعض)[٢].

ـ وقال في شرح القاموس: («وأمرهم فوضى بينهم» وفيضى مختلط)[٣].

٤ ـ الاشتراك، والمساواة:

ـ قال الجوهري: (ويقال: أموالهم فوضى بينهم: أي هم شركاء فيها. وفيضوضى مثله، يمد ويقصر. وتفاوض الشريكان في المال: إذا اشتركا فيه أجمع، وهي شركة المفاوضة)[٤].

٥ ـ المجاراة:

قال الجوهري: (وفاوضه في أمره: جاراه)[٥]، وكذا قال في القاموس[٦].

---

(١) الصحاح ٣/١٠٩٩.
(٢) الصحاح ٣/١٠٩٩.
(٣) تاج العروس ٥/٧١.
(٤) الصحاح ٣/١٠٩٩.
(٥) الصحاح ٣/١٠٩٩.
(٦) انظر: تاج العروس ٥/٧١.

٦ ـ التفرق:

قال في شرح القاموس: (الناس فوضى أي متفرقون قاله الليث. قال: وهو جماعة الفائض، ولا يفرد كما يفرد الواحد من المتفرقين. والوحش فوضى أي متفرقة تتردد)[١].

• • •

(١) تاج العروس ٥/٧١.

المبحث الثاني

«التفويض عند الفرق بالمعنى الأعم»

ليس للتفويض «حقيقة شرعية» زائدة أو مخالفة «للحقيقة اللغوية» شأن بعض الألفاظ ذات الدلالات الشرعية واللغوية والعرفية المتنوعة، كالصلاة والزكاة والصوم والحج. . . ونحوها.

بل إن النصوص الشرعية التي تضمنت مادة «فوض» كما مر في المبحث السابق اقتصرت على أحد الاستعمالات اللغوية وهو الرد والتوكيل والتحكيم.

وكذلك الحال في كلام أهل العلم في الاعتقاد، ومن أمثلة ذلك ما رواه ابن الجوزي[1] ــ رحمه الله ــ بسنده عن الإمام أحمد ــ رحمه الله ــ

---

(١) عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، القرشي، البغدادي، أبو الفرج، علامة عصره في التاريخ والحديث، ولد سنة ٥٠٨هـ، كان كثير التصانيف، له نحو ثلاثمائة مصنف، منها: «زاد المسير في علم التفسير»، و «المنتظم في تاريخ الملوك والأمم»، و «تلبيس إبليس»، و «مناقب الإمام أحمد»، و «الموضوعات»، و «التحقيق»، وغيرها. توفي سنة ٥٩٧هـ. الأعلام ٣/ ٣١٦، مرآة الزمان ٨/ ٤٨١، الكامل ١٠/ ٢٢٨، وفيات الأعيان ١/ ٢٧٩، البداية والنهاية ١٣/ ٢٨، مفتاح السعادة ١/ ٢٠٧.

قال: (صفة المؤمن من أهل السنَّة والجماعة من شهد أن لا إلّه إلاَّ الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله، وأقر بجميع ما أتت به الأنبياء والرسل، وعقد قلبه على ما ظهر من لسانه، ولم يشك في إيمانه، ولم يكفر أحداً من أهل التوحيد بذنب، وأرجأ ما غاب عنه من الأمور إلى الله، وفوض أمره إلى الله . . . إلخ)[1].

وقال ابن جرير الطبري ــ رحمه الله ــ في ذكر الحوادث التي اختلفت فيها الأمة: (. . . ثم القول في أعمال العباد طاعتها ومعاصيها، وهل هي بقضاء الله وقدره أم الأمر في ذلك المبهم مفوض)[2]. فجعل التفويض قسيماً لقضاء الله وقدره، فدل على أن المراد مقابله، وهو أن يكون موكولاً إلى العباد مردوداً إليهم. وعكس ذلك عند ابن قتيبة، فقد جعل المفوض بإزاء القدري[3].

أما إطلاق لفظ «التفويض» اصطلاحاً ــ في غير مبحث الصفات ــ على اتجاهٍ أو فرقة فلم أعثر عليه إلاَّ على فرقة «المفوضة» أو «التفويضية» من الرافضة.

وقد عدها الأشعري ــ رحمه الله ــ من أصناف غلاة الرافضة، فقال: (والصنف الخامس عشر من أصناف الغالية: يزعمون أن الله عزَّ وجلَّ وكل الأمور وفوضها إلى محمد ﷺ، وأنه أقدره على خلق الدنيا فخلقها ودبرها، وأن الله ــ سبحانه ــ لم يخلق من ذلك شيئاً، ويقول ذلك كثير منهم في

---

(١) مناقب الإمام أحمد، ابن الجوزي، ص ٢١٤ ــ ٢١٥.

(٢) صريح السنَّة ص ١٧، بتحقيق وتعليق: بدر بن يوسف المعتوق.

(٣) انظر: تأويل مختلف الحديث ٤ ــ ٥.

علي، ويزعمون أن الأئمة ينسخون الشرائع، ويهبط عليهم الملائكة، وتظهر عليهم الأعلام والمعجزات، ويُوحى إليهم.

ومنهم من يسلم على السحاب، ويقول إذا مرت سحابة به: إن عليًا ـ رضوان الله عليه ـ فيها، وفيهم يقول بعض الشعراء:

برئت من الخوارج لست منهم   من الغزال منهم وابن باب
ومن قومٍ إذا ذكروا عليًّا   يردون السلام على السحاب)[1]

وذكرهم البغدادي ضمن الفرق المنتسبة إلى الإسلام في الظاهر مع خروجها عنه فقال: (وأما «المفوضة من الرافضة» فقومٌ زعموا أن الله ـ تعالى ـ خلق محمداً، ثم فوض إليه خلق العالم وتدبيره، فهو الذي خلق العالم دون الله ـ تعالى ـ. ثم فوض محمد تدبير العالم إلى علي ابن أبي طالب، فهو المدبر الثاني.

وهذه الفرقة شر من المجوس الذين زعموا أن الإله خلق الشيطان، ثم إن الشيطان خلق الشرور. وشر من النصارى الذين سموا عيسى عليه السلام مدبراً ثانياً؛ فمن عد مفوضة الرافضة من فرق الإسلام، فهو بمنزلة من عد المجوس والنصارى من فرق الإسلام)[2].

وسماهم في مختصر التحفة الاثني عشرية مرة «المفوضة» ومرة «التفويضية»[3]، وهذه التسمية الاصطلاحية لهذه الفرقة مستمدة من المعنى اللغوي المذكور سابقاً، مطابقة له.

---

(١) مقالات الإسلاميين ١/٨٨، بتحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.

(٢) الفرق بين الفرق ص ٢٥١.

(٣) انظر مختصر التحفة الاثني عشرية، ص ١٢، ١٦.

وقد يُراد التفويض بحقيقته اللغوية دون لفظه، فيكون بمعنى «التوقف»، كقول أبي حنيفة ــ رحمه الله ــ في شأن عثمان وعلي ــ رضي الله عنهما ــ: (وأن ترد أمر عثمان وعلي إلى الله عزَّ وجلَّ)[1].

• • •

(١) عن مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية ٥/٤٦.

المبحث الثالث

«التفويض في نصوص الصفات»

تقدَّم الكلام في أن ليس للتفويض حقيقة شرعية زائدة على حقيقته اللغوية، كما تقدم أن حقيقته العرفية الاصطلاحية في غير مبحث الصفات مطابقة لحقيقته اللغوية.

أما «التفويض» في نصوص الصفات من الناحية العرفية الاصطلاحية الشائعة فيعني على وجه التحديد عند القائلين به: (صرف اللفظ عن ظاهره، مع عدم التعرض لبيان المعنى المراد منه، بل يترك ويفوض علمه إلى الله ـ تعالى ـ، بأن يقول: الله أعلم بمراده)[1]، وذلك في نصوص الصفات الخبرية التي توهم تشبيهاً بصفات المخلوقين. وهو بذلك يوافق الحقيقة اللغوية لكلمة التفويض في رد العلم بمعاني نصوص الصفات إلى الله، ويناقض تلك الحقيقة بالجزم والقطع بأن معاني تلك النصوص ليست على ظواهرها. والتفويض ـ عند القائلين به والمجوزين له ـ ليس منهجاً مطرداً ذا صفة شمولية تتناول جميع نصوص الصفات، كاتجاه التمثيل والتعطيل

(١) النظام الفريد بتحقيق جوهرة التوحيد، لمحمد محيي الدين عبد الحميد. حاشية على إتحاف المريد بجوهرة التوحيد لعبد السلام بن إبراهيم اللقاني، ص ١٢٨.

مثلاً، وإنما هو معالجة موضوعية لطائفة من النصوص التي يستقل السمع بإثباتها دون العقل، وتوهم لدى البعض مشابهة المخلوقين، فيسمونها: «متشابه الصفات، أو «الآيات الموهمة للتشبيه»، أو «مشكل الحديث»، ونحو ذلك، حتى أنها أفردت بالتأليف، والكلام على تأويلها بالعديد من المصنفات[1].

وللمتكلمين تقسيمات متنوعة للصفات: فمنهم من يقسمها إلى قسمين: نفسية ومعنوية[2]، ومنهم من يجعلها ثلاثة أقسام: ذاتية ومعنوية وفعلية[3]، ومنهم من يجعلها أربعاً: نفسية، وسلبية، وصفات معانٍ، وصفات معنوية[4]، ومنهم من يحيط بذلك فيجعلها ستة أقسام: نفسية، وصفة معنى، وصفة معنوية، وصفة فعلية، وصفة سلبية، وصفة جامعة[5]. ومع اختلافهم في أصل التقسيم، وفي إلحاق بعض الصفات ببعض الأقسام دون بعض، لكنهم متفقون على أن الصفات السمعية الموهمة للتشبيه ــ على

---

(١) ومن هذه المصنفات:

ــ مشكل الحديث وبيانه، لابن فورك.

ــ دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه، لابن الجوزي الحنبلي.

ــ رد المتشابهات إلى الآيات المحكمات، لابن اللبان.

ــ أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات، والآيات المحكمات والمشتبهات، لمرعي بن يوسف الكرمي.

ــ إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل، لبدر الدين بن جماعة.

ــ تأويل الأحاديث الموهمة للتشبيه، لجلال الدين السيوطي.

(٢) انظر: كتاب الإرشاد للجويني ص ٥١.

(٣) انظر: شرح أسماء الله الحسنى للرازي ص ٤٧.

(٤) انظر: إتحاف المريد بجوهرة التوحيد ص ٦٩ ــ ١١٤.

(٥) انظر: منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات، الشنقيطي ص ١٢.

زعمهم ــ ليست على ظاهرها فيسلكون حيالها أحد مسلكين: التأويل أو التفويض. أما ما حكم العقل بإثباته ــ كصفات المعاني السبع ــ فإنهم يثبتونه بالمعنى الذي دل عليه اللفظ.

قال القاضي أبو بكر بن العربي[1] ــ رحمه الله ــ في أحاديث الصفات (والأحاديث الصحيحة في هذا الباب على ثلاث مراتب:

الأولى: ما ورد من الألفاظ وهو كمال محض ليس للنقائص والآفات فيه حظ، فهذا يجب اعتقاده.

الثانية: ما ورد وهو نقصٌ محض، فهذا ليس لله ــ تعالى ــ فيه نصيب، فلا يضاف إليه إلاَّ وهو محجوب عنه في المعنى ضرورةً، كقوله: «عبدي: مرضت فلم تعدني»[2] وما أشبهه.

الثالثة: ما يكون كمالاً ولكنه يوهم تشبيهاً.

❑ فأما الذي ورد كمالاً محضاً كالوحدانية والعلم والقدرة والإرادة والحياة والسمع والبصر والإحاطة والتقدير والتدبير، وعدم المثل والنظير، فلا كلام فيه ولا توقف.

---

(١) محمد بن عبد الله بن محمد المعافري الإشبيلي، المالكي، أبو بكر بن العربي، قاض، من حفاظ الحديث، ولد سنة ٤٦٨هـ في أشبيلية، ورحل إلى المشرق، وولي قضاء أشبيلية، وصنف كتباً في الحديث والفقه والأصول والتفسير والأدب والتاريخ، فمن مؤلفاته: «العواصم من القواصم»، و «عارضة الأحوذي في شرح الترمذي»، و «أحكام القرآن»، «القبس في شرح موطأ مالك بن أنس»، وغيرها. مات سنة ٥٤٣هـ. الأعلام ٦/ ٢٣٠، وفيات الأعيان ١/ ٤٨٩، نفح الطيب ١/ ٣٤٠.

(٢) رواه مسلم، كتاب البر ٤/ ١٩٩٠ حديث رقم ٤٣، ورواه أحمد ٢/ ٤٠٤.

❑ وأما الذي ورد بالآفات المحضة والنقائص، كقوله ــ تعالى ــ: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾[1]، وقوله: «جعت فلم تطعمني وعطشت» فقد علم المحفوظون والملفوظون، والعالم والجاهل، أن ذلك كنايةً عمن تتعلق به هذه النقائص، ولكنه أضافها إلى نفسه الكريمة المقدسة تكرمة لوليه وتشريفاً واستلطافاً للقلوب وتلييناً...

❑ وإذا جاءت الألفاظ المحتملة التي تكون للكمال بوجه وللنقصان بوجه، وجب على كل مؤمنٍ حصيف أن يجعلها كنايةً عن المعاني التي تجوز عليه، وينفي ما لا يجوز عليه..)، ثم ذكر تأويلات لليد والساعد والكف والأصابع وغيرها...)[2].

أركـان التفويـض:

التفويض ينبني على ركنين:

الأول: اعتقاد أن ظواهر نصوص الصفات السمعية يقتضي التشبيه، حيث لا يعقل لها معنىً معلوم إلاَّ ما هو معهود في الأذهان من صفات المخلوقين. وبالتالي فإنه يتعين نفيه ومنعه. وهذه مقدمة مشتركة بين مذهب التفويض والتأويل.

الثاني: أن المعاني المرادة من هذه النصوص مجهولة للخلق، لا سبيل للعلم بها، بل هي مما استأثر الله بعلمه، ولا يمكن تعيين المراد بها لعدم

---

(١) سورة الحديد: الآية ١١.

(٢) العواصم من القواصم ٢/٤٢، (نقلاً عن مقدمة إيضاح الدليل. فقد ذكر أن كتاب العواصم من القواصم مطبوع بكامله، والقسم المتداول منه هو ما يتعلق بالخلافة فقط).

ورود النص التوقيفي بذلك. وهنا يفترق مذهب التفويض مع مذهب التأويل الذي يجوز الاجتهاد في تعيين معانٍ مجازية للصفات السمعية.

فصارت نتيجة مذهب التفويض هي الجهل المطبق بمعاني النصوص، ولذا سماهم أهل السنة «أهل التجهيل»، فقال ابن القيم في أقسام الناس في نصوص الوحي: (والصنف الثالث: أصحاب التجهيل: الذين قالوا: نصوص الصفات ألفاظٌ لا تعقل معانيها، ولا ندري ما أراد الله ورسوله منها. ولكن نقرأها ألفاظاً لا معاني لها، ونعلم أن لها تأويلاً لا يعلمه إلاّ الله. وهي عندنا بمنزلة: ﴿كٓهيعٓصٓ ۝١﴾ [مريم ١]، و ﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ ۝٢﴾ [الشورى ١، ٢]، و ﴿الٓمٓصٓ ۝١﴾ [الأعراف ١]. فلو ورد علينا منها ما ورد لم نعتقد فيه تمثيلاً ولا تشبيهاً، ولم نعرف معناه. وننكر على من تأوله، ونكل علمه إلى الله)[١]، وسماهم مرة: «اللاأدرية» (الذين يقولون لا ندري معاني هذه الألفاظ، ولا ما أريد منها، ولا ما دلت عليه، وهؤلاء ينسبون طريقتهم إلى السلف)[٢].

أنــواع التفويــض:

نبَّه شيخ الإسلام ــ رحمه الله ــ إلى لونين من التفويض فقال: (وهؤلاء أهل التضليل والتجهيل الذين حقيقة قولهم: إن الأنبياء وأتباع الأنبياء جاهلون ضالون، لا يعرفون ما أراد الله بما وصف به نفسه من الآيات وأقوال الأنبياء.

---

(١) الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة ٢/ ٤٢٢، بتحقيق د. علي بن محمد الدخيل الله.
(٢) الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة ٣/ ٩٢٠، بتحقيق د. علي بن محمد الدخيل الله.

ثم هؤلاء منهم من يقول: المراد بها خلاف مدلولها الظاهر والمفهوم. ولا يعرف أحدٌ من الأنبياء والملائكة والصحابة والعلماء ما أراد الله بها، كما لا يعلمون وقت الساعة.

ومنهم من يقول: بل تجرى على ظاهرها، وتحمل على ظاهرها، ومع هذا فلا يعلم تأويلها إلاَّ الله. فيتناقضون حيث أثبتوا لها تأويلاً يخالف ظاهرها، وقالوا ــ مع هذا ــ إنها تحمل على ظاهرها. وهذا ما أنكره ابن عقيل على شيخه القاضي أبي يعلى في كتاب «ذم التأويل»)[١].

وكلا اللونين تفويض للعلم بالمعنى، والفرق بينهما أن الأولين يعتقدون بأن ظواهر النصوص مقتضية للتشبيه، فيبادرون بنفيها، ويحيلون على معنىً مجهول لا يعلمه إلاَّ الله. والآخرين يعتقدون بأن الظواهر لا تقتضي التشبيه، ويحكمون بوجوب إجرائها على ظواهرها، لكن دون أن يبينوا المعنى الواجب فهمه من تلك الظواهر، بل يحيلون إلى معنىً مجهول لا يعلمه إلاَّ الله. وهذا وجه تناقضهم.

ويفسر شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ وقوع هذين الاتجاهين من التفويض لبعض الأفاضل فيقول في ذكر أنواع النفاة: (ونوعٌ ثالث: سمعوا الأحاديث والآثار، وعظموا مذهب السلف، وشاركوا المتكلمين الجهمية في بعض أصولهم الباقية، ولم يكن لهم من الخبرة بالقرآن والحديث والآثار ما لأئمة السنة والحديث، لا من جهة المعرفة والتمييز بين صحيحها وضعيفها، ولا من جهة الفهم لمعانيها، وقد ظنوا صحة بعض الأصول

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: د. محمد رشاد سالم ١/١٥، ١٦. وسيأتي ذكر الأمثلة في موضعه من البحث ــ إن شاء الله ــ .

العقلية للنفاة الجهمية، ورأوا ما بينهما من التعارض. وهذا حال أبـي بكر ابن فورك، والقاضي أبـي يعلى، وابن عقيل وأمثالهم.

ولهذا كان هؤلاء تارةً يختارون طريقة أهل التأويل، كما فعله ابن فورك وأمثاله في الكلام على مشكل الآثار.

وتارة يفوضون معانيها، ويقولون: تجري على ظواهرها، كما فعله القاضي أبو يعلى وأمثاله في ذلك. وتارة يختلف اجتهادهم، فيرجحون هذا تارة وهذا تارة كحال ابن عقيل وأمثاله)[1].

وسيرد في الفصل الثالث من هذا الباب ذكر أمثلة لعبارات أهل التفويض ومقالاتهم ـ إن شاء الله ـ تزيد في بيان حقيقة التفويض، ومفارقته لغيره من الاتجاهات.

نسبة التفويض إلى السلف:

من الأخطاء الفاحشة في تاريخ العقيدة الإسلامية نسبة القول بالتفويض إلى مذهب السلف الصالح، وتوارث هذه الفكرة الخاطئة جيلاً بعد جيل، إلى وقتنا الحاضر حتى صارت لدى كثير من الناس من المسلمات التي لا يتطرق إليها الجدل والمقدمات التي ترتب عليها النتائج.

ولسنا في هذا المبحث بصدد دراسة نشأة هذا الخطأ وتسلسله في الطبقات العلمية المتتابعة، فسيأتي ذلك في الفصل الثاني من هذا الباب، بل المقصود سياق بعض النصوص التي تعرض حقيقة (التفويض) منسوباً إلى السلف بإزاء مذهب (التأويل) منسوباً إلى الخلف، بوصفهما مذهبين لأهل السنة يسوغ الأخذ بأي منهما دون حرج، حتى صار هذا التقسيم سنة ثابتة

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ٧/ ٣٤ ـ ٣٥.

يأخذها اللاحق عن السابق، ومهيعاً يسلكه أهل البدع والتحريف لتبرير، بل وترجيح مذاهبهم.

* **الإمام النووي ــ رحمه الله ــ (٦٣١ ــ ٦٧٦هـ):**

قال في شرح حديث الرؤية في صحيح مسلم: (اعلم أن لأهل العلم في أحاديث الصفات وآيات الصفات قولين:

أحدهما: وهو مذهب معظم السلف أو كلهم: أنه لا يتكلم في معناها، بل يقولون يجب علينا أن نؤمن بها ونعتقد لها معنىً يليق بجلال الله وعظمته مع اعتقادنا الجازم بأن الله ــ تعالى ــ ليس كمثله شيء، وأنه منزه عن التجسيم والانتقال والتحيز في جهة، وعن سائر صفات المخلوق. وهذا القول هو مذهب جماعة من المتكلمين، واختاره جماعة من محققيهم وهو أسلم.

والقول الثاني: وهو مذهب معظم المتكلمين أنها تتأول على ما يليق بها على حسب مواقعها. وإنما يسوغ تأويلها لمن كان من أهله، بأن يكون عارفاً بلسان العرب، وقواعد الأصول والفروع، ذا رياضة في العلم)[1].

* **بدر الدين بن جماعة[2] ــ رحمه الله ــ (٦٣٩ ــ ٧٣٣هـ):**

---

(١) شرح صحيح مسلم ٣/١٩.

(٢) محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني، الحموي، الشافعي، بدر الدين، أبو عبد الله، ولد عام ٦٣٩هـ، قاض من علماء الحديث، ولد بحماة وولي الحكم والخطابة بالقدس ثم القضاء بمصر. من تصانيفه: «تذكرة السامع والمتكلم في آداب العالم والمتعلم»، و«المنهل الروي في الحديث النبوي»، و«الفوائد الغزيرة من حديث بريرة»، وغيرها. توفي سنة ٧٣٣هـ. الأعلام ٥/٢٩٧، النجوم الزاهرة ٩/٢٩٨، فوات الوفيات ٢/١٧٤، البداية والنهاية ١٤/١٦٣.

قال بعد ذكر افتراق الأمة وظهور أهل البدع: (فاحتاج أهل الحق إلى الرد على ما ابتدعوه، وإقامة الحجج على ما تقولوه، وانقسموا قسمين:

أحدهما: أهل التأويل: وهم الذين تجردوا للرد على المبتدعة من المجسمة والمعطلة ونحوهم، من المعتزلة والمشبهة والخوارج، لما أظهر كل منهم بدعته ودعا إليها. فقام أهل الحق بنصرته، ودفع عنه الدافع بإبطال بدعته، وردوا تلك الآيات المحتملة والأحاديث إلى ما يليق بجلال الله من المعاني، بلسان العرب، وأدلة العقل والنقل، ليحق الله الحق بكلماته، ويبطل الباطل بحججه ودلالاته.

والقسم الثاني: القائلون بالقول المعروف بقول السلف: وهو القطع بأن ما لا يليق بجلال الله ـ تعالى ـ غير مراد، والسكوت عن تعيين المراد من المعاني اللائقة بجلال الله ـ تعالى ـ إذا كان اللفظ محتملاً لمعاني تليق بجلال الله ـ تعالى ـ.

فالصنفان قاطعان بأن ما لا يليق بجلال الله ـ تعالى ـ من صفات المحدثين غير مراد وكل منهما على حق. وقد رجح قومٌ من الأكابر الأعلام قول السلف لأنه أسلم، وقوم منهم قول أهل التأويل للحاجة إليه والله أعلم)[1].

* عبد السلام بن إبراهيم اللقاني[2] ـ رحمه الله ـ (٩٧١ ـ ١٠٧٨هـ):

قال في شرح «جوهرة التوحيد» لوالده عند قوله:

---

(١) إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل ص ٩٢ ـ ٩٣.

(٢) عبد السلام بن إبراهيم بن إبراهيم اللقاني، المصري، شيخ المالكية في وقته، ولد سنة ٩٧١هـ، له «شرح المنظومة الجزائرية» في العقائد، و «إتحاف المريد شرح جوهرة التوحيد». توفي سنة ١٠٧٨هـ. الأعلام ٣/ ٣٥٥، خلاصة الأثر ٢/ ٤١٦، التيمورية ٣/ ٢٦٤.

وكـل نـصٍّ أوهـم التشبيهـا   أوّلـه أو فـوّض ورم تنـزيهـا

(«وكل نص»: أي لفظٍ ناص ورد في كتابٍ أو سنة صحيحة. «أوهم التشبيها»: باعتبار ظاهر دلالته: أي أوقع في الوهم صحة القول به. ـ ثم ذكر أمثلة من الصفات الخبرية ـ ثم قال: «أوّله»: وجوباً بأن تحمله على خلاف ظاهره، والمراد: أوله تفصيلاً معيناً فيه المعنى الخاص، آخذاً من المقابل الآتي كما هو مختار «الخلف» من المتأخرين ـ ثم ذكر تأويلات لما سبق من الصفات ـ ثم قال: وأشار لتنويع الخلاف بقوله: «أو فوض»: علم المعنى المراد من ذلك النص تفصيلاً إليه ـ تعالى ـ . وأوله إجمالاً كما هو طريق السلف. «ورم» أي اقصد واعتقد مع تفويض علم ذلك المعنى «تنزيهاً» له ـ تعالى ـ عما لا يليق به؛ فالسلف ينزهونه ـ سبحانه ـ عما يوهمه ذلك الظاهر من المعنى المحال، ويفوضون علم حقيقته على التفصيل إليه ـ تعالى ـ ، مع اعتقاد أن هذه النصوص من عنده ـ سبحانه ـ .

فظهر مما قررنا اتفاق السلف والخلف على تنزيهه ـ تعالى ـ عن المعنى المحال الذي دل عليه ذلك الظاهر، وعلى تأويله وإخراجه عن ظاهره المحال، وعلى الإيمان بأنه من عند الله، جاء به رسول الله ﷺ. لكنهم اختلفوا في تعيين محملٍ له معنىً صحيح، وعدم تعيينه)[1].

* **أحمد بن محمد الدردير[2] ـ رحمه الله ـ (١١٢٧ ـ ١٢٠١هـ):**

---

(١) إتحاف المريد بشرح جوهرة التوحيد ص ١٣١ ـ ١٣٢.

(٢) أحمد بن محمد بن أحمد العدوي، أبو البركات، الشهير بالدردير، ولد عام ١١٢٧هـ، من فقهاء المالكية، ولد في «بني عدي» بمصر، وتعلم بالأزهر وتوفي بالقاهرة. من كتبه «أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك» و «فتح القدير»، و «تحفة الإخوان في علم البيان». توفي سنة ١٢٠١هـ. الأعلام ١/ ٢٤٤، الجبرتي ٢/ ١٤٧.

قال في شرح «الخريدة البهية» له: (واشتبه الأمر على أقوامٍ وقوفاً مع الأمور العادية، وتمسكاً بظواهر نصوص شرعية. فقال قومٌ بالجهة، وقال آخرون بالجسمية، ويلزم منهما الحلول والاتصال أو الانفصال، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيراً. وأجاب أئمتنا، سلفهم[1] بأن الله ــ تعالى ــ منزه عن صفات الحوادث مع تفويض معاني هذه النصوص إليه ــ تعالى ــ إيثاراً للطريق الأسلم، وما يعلم تأويله إلاَّ الله، وخلفهم[2]، بتعيين محامل صحيحة إبطالاً لمذهب الضالين، وإرشاداً للقاصدين، فحملوا اليد على القدرة، والوجه على الذات، والاستواء على الاستيلاء، وهكذا نظراً إلى الطريق الأحكم، وذهاباً إلى أن الوقف في الآية: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾، ومن ثم قيل: إن طريق السلف أسلم وطريق الخلف أعلم. والحاصل أنه لا بد من تأويلٍ؛ أي حمل اللفظ على غير ظاهره. إلاَّ أن الخلف عينوا المحامل فتأويلهم تفصيلي، وتأويل السلف إجمالي)[3].

*** محمد بن درويش الحوت البيروتي[4] (١٢٠٩ ــ ١٢٧٦هـ):**

قال بعد أن ساق طائفة من آيات الصفات في العلو والمعية:

(فإن كنت واسع القلب، فسيح الصدر، عظيم الذوق والإدراك، رددت علم جميع ذلك له ــ تعالى ــ ونزهته عن المعنى الحسي المفهوم من ظاهر

---

(١) قوله: (سلفهم) بدل من قوله (أئمتنا).

(٢) وقوله: (خلفهم) عطف على (سلفهم).

(٣) شرح الخريدة البهية، ص ٤٢ ــ ٤٣.

(٤) محمد بن درويش الحوت البيروتي، أبو عبد الله. ولد في بيروت سنة ١٢٠٩هـ. له مصنفات في الحديث والفقه والتوحيد والأدب. توفي سنة ١٢٧٦هـ. انظر: مقدمة رسائل في بيان عقائد أهل السنة والجماعة ٨ ــ ١٩.

الرأي، كما كان عليه قرن الصحابة ومن تبعهم بإحسان، وهذا المذهب الأسلم والطريق الأقوم.

وإن كنت لست من فرسان هذا الميدان، فارجع إلى التأويل، كما عليه أئمة معتبرون، وهم من جاء بعد القرون الثلاثة تقريباً لفهم القاصر، وتطميناً لقلبه دفعاً للخواطر. وقد أول الخلف الاستواء بالقهر والاستيلاء على العرش، وما دونه من الخلق كلهم، فهو منزهٌ عن الاستقرار والجلوس ونحوهما... والتأويل ليس ممنوعاً، فإنه جرى عليه كثير من أهل السنة من المذاهب الأربعة مع أن الأئمة كلهم من السلف، لا من الخلف. ومذهب السلف أسلم، ومذهب الخلف أحكم)[1].

*** محمد بن عبد العظيم الزرقاني[2]:**

قال في مبحث «متشابه الصفات» تحت عنوان: «الرأي الرشيد في متشابه الصفات» (علماؤنا ــ أجزل الله مثوبتهم ــ قد اتفقوا على ثلاثة أمور تتعلق بهذه المتشابهات، ثم اختلفوا فيما وراءها:

فأول ما اتفقوا عليه: صرفها عن ظواهرها المستحيلة، واعتقاد أن هذه الظواهر غير مرادة للشارع قطعاً. كيف وهذه الظواهر باطلة بالأدلة القطعية، وبما هو معروفٌ عن الشارع نفسه في محكماته؟

---

(١) رسائل في بيان عقائد أهل السنة والجماعة، ص ٣٠ ــ ٣٢.

(٢) محمد بن عبد العظيم الزرقاني، من علماء الأزهر بمصر، تخرج بكلية أصول الدين، وعمل بها مدرساً لعلوم القرآن والحديث، وتوفي بالقاهرة سنة ١٣٦٧هـ، ومن كتبه: «مناهل العرفان في علوم القرآن»، و «بحث» في الدعوة والإرشاد. الأعلام ٦/ ٢١٠.

ثانيه: أنه إذا توقف الدفاع عن الإسلام على التأويل لهذه المتشابهات، وجب تأويلها بما يدفع شبهات المشتبهين، ويرد طعن الطاعنين.

ثالثه: أن المتشابه إن كان له تأويل واحد يُفهم منه فهماً قريباً، وجب القول به إجماعاً، وذلك كقوله ــ سبحانه ــ : ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾[1]، فإن الكينونة بالذات مع الخلق مستحيلة قطعاً، وليس لها بعد ذلك إلاَّ تأويل واحد، هو الكينونة معهم بالإحاطة علماً وسمعاً وبصراً وقدرة وإرادة.

وأما اختلاف العلماء فيما وراء ذلك فقد وقع على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: مذهب السلف، ويسمى مذهب (المفوِّضة) بكسر الواو وتشديدها، وهو تفويض معاني هذه المتشابهات إلى الله وحده، بعد تنزيهه ــ تعالى ــ عن ظواهرها المستحيلة...

المذهب الثاني: مذهب الخلف، ويسمى مذهب (المؤوِّلة) بتشديد الواو وكسرها، وهم فريقان:

ــ فريقٌ يؤولها بصفات سمعية غير معلومة على التعيين، ثابتة له ــ تعالى ــ زيادة على صفاته المعلومة لنا بالتعيين، وينسب هذا إلى أبـي الحسن الأشعري[2].

ــ وفريق يؤولها بصفاتٍ أو بمعانٍ نعلمها على التعيين، فيحمل اللفظ الذي استحال ظاهره من هذه المتشابهات على معنىً يسوغ لغةً،

---

(١) سورة الحديد: الآية ٤.

(٢) لم يتبين لي الفرق بين هذا القول ومذهب المفوضة، لاسيما وقد طبق هذا القول على صفة «الاستواء» فقال: (فطائفة الأشاعرة يؤولون من غير تعيين، ويقولون: إن المراد من الآية إثبات أنه تعالى متصف بصفة سمعية لا نعلمها على التعيين تسمى صفة الاستواء).

ويليق بالله عقلاً وشرعاً. وينسب هذا الرأي إلى ابن برهان[1] وجماعة من المتأخرين. . .

المذهب الثالث: مذهب المتوسطين[2]. وقد نقل السيوطي[3] هذا المذهب فقال: وتوسط ابن دقيق العيد[4] فقال: إذا كان التأويل قريباً من لسان العرب لم ينكر، أو بعيداً توقفنا عنه وآمنا بمعناه على الوجه الذي أريد

---

(١) أحمد بن علي بن برهان، أبو الفتح، فقيه بغدادي، ولد عام ٤٧٩هـ، غلب عليه علم الأصول. من تصانيفه: «البسيط»، و«الوسيط» و«الوجيز» في الفقه والأصول، ودرس بالنظامية شهراً واحداً ثم عُزل. توفي سنة ٥١٨هـ. الأعلام ١٧٣/١، وفيات الأعيان ٢٩/١، شذرات الذهب ٦١/٤.

(٢) الحقيقة أن هذا الأخير ليس مذهباً متوسطاً، بل هو مذهب ملفق من المذهبين السابقين التأويل والتفويض، كما هو واضح من الكلام بعده.

(٣) عبد الرحمن بن أبـي بكر بن محمد السيوطي، جلال الدين، إمام حافظ مؤرخ أديب، له نحو ٦٠٠ مصنف، نشأ في القاهرة يتيماً، ولما بلغ أربعين سنة اعتزل الناس فألف أكثر كتبه. من كتبه: «الإتقان في علوم القرآن»، و«الدر المنثور في التفسير بالمأثور»، و«الأشباه والنظائر» في العربية، و«الأشباه والنظائر» في الفروع، وكان مولده عام ٨٤٩هـ، ومات سنة ٩١١هـ. الأعلام ٣٠١/٣، شذرات الذهب ٥١/٨، آداب اللغة ٢٢٨/٣، الضوء اللامع ٦٥/٤.

(٤) محمد بن علي بن وهب بن مطيع، أبو الفتح، تقي الدين القشيري، المعروف بابن دقيق العيد، قاض، من أكابر العلماء بالأصول والفقه والحديث، وولد محمد بينبع سنة ٦٢٥هـ، وتعلم بدمشق والإسكندرية ثم بالقاهرة، وولي قضاء الديار المصرية. من مصنفاته: «إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام»، و«الإلمام بأحاديث الأحكام»، و«الإمام شرح الإلمام»، و«الاقتراح في بيان الاصطلاح»، وغيرها. مات سنة ٧٠٢هـ. الأعلام ٢٨٣/٦، شذرات الذهب ٥/٦، مفتاح السعادة، ٢١٩/٢، فوات الوفيات ٢٤٤/٢، الدرر الكامنة ٩١/٤.

به مع التنزيه، وما كان معناه من هذه الألفاظ ظاهراً مفهوماً من تخاطب العرب قلنا به من غير توقف، كما في قوله ــ تعالى ــ : ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾[1] فنحمله على حق الله وما يجب له». اهـ)[2].

من خلال النصوص السابقة، نجد خيطاً واحداً ينتظم عدداً من العلماء في قرون متتابعة يتوارثون فكرة خاطئة إلى يومنا هذا تتعلق بأصل أصول الدين وهو العلم بالله ــ تعالى ــ، ويمكن تلخيص مفردات هذه الفكرة بالنقاط التالية:

١ ــ السلف والخلف متفقون على أن ظواهر الصفات السمعية تقتضي التشبيه.

٢ ــ السلف والخلف متفقون على ضرورة تأويل هذه الظواهر.

٣ ــ تأويل السلف (تأويلٌ إجمالي) يعني السكوت، وتفويض العلم بمعاني هذه الصفات إلى الله، وترك تعيين المعاني المحتملة، ولذلك فمذهبهم أسلم.

٤ ــ تأويل الخلف (تأويل تفصيلي) يعني تعيين معانٍ لائقة بالله يحتملها اللفظ لمن كان أهلاً لذلك، للحاجة إلى ذلك خوف وقوع العامة في التشبيه، ولذلك فمذهبهم أعلم وأحكم.

٥ ــ (التأويل) و (التفويض) إنما يتعلق بالصفات السمعية التي توهم التشبيه فقط، وستأتي مناقشة هذا الخطأ العقدي الخطير، وتحرير نسبة «التفويض» إلى مذهب السلف في الباب الثاني بمشيئة الله ــ تعالى ــ .

---

(١) سورة الزمر: الآية ٥٦.

(٢) مناهل العرفان، ص ١٨٢ ــ ١٨٦، باختصار.

من الجدير بالذكر في هذا المقام أن نشير إلى أن كل من اعتمد هذا التقسيم الآنف ذكره في المقارنة بين مذهب السلف والخلف، أو سوغ الأخذ بأي منهما، أو رجح أحدهما على الآخر ــ مجرد ترجيح ــ فإنه واقع في لوثة التفويض لا محالة.

ذلك أن من وازن بين المذهبين، أو رجح أحدهما فإنه مستصحب في ذهنه أن مذهب السلف مبني على الإحالة على مجهولات، وألفاظٍ جوفاء لا حقيقة لها ولا معنى، وبالتالي فهو واقعٌ بين جذبين:

أحدهما: إجلاله للسلف الصالح، وعلمه بخيريتهم وفضلهم على من بعدهم.

والثاني: ما فطر عليه العباد من الاطمئنان للمعلوم والاستيحاش من المجهول، والميل إلى البين، والنفرة عن المشكل.

فوقع في إحدى الكفتين: تجهيل مقرونٌ بالسلف، يوحي بالحيطة والسلامة.

ووقع في الكفة الأخرى: تعيين ظني مقرونٌ بالخلف، يتذرع بالحكمة في دفع الشبه، فتثاقلت المعايير، واضطربت الآراء، فصارت الاحتمالات الممكنة:

(أ) الحيرة، وعدم الترجيح، وتسويغ الأخذ بأحد المذهبين. قال الصاوي المالكي: (فارتكاب أحدهما كاف في العقيدة. والشخص مخيرٌ في اتباع أيهما شاء لأنهما متفقان على تنزيهه ــ تعالى ــ عن المعنى المحال، وعلى الإيمان بأنه من عند الله، جاء به رسول الله. لكنهم اختلفوا في تعيين معنىً صحيح وعدم تعيينه)[1].

---

(١) شرح الخريدة البهية ص ٤٢، ٤٣.

(ب) ترجيح التفويض، وعدم النكير على من سلك مسلك التأويل.

ومن أمثلة ذلك ما قاله الشيخ علاء الدين بن محمد عابدين[1] في بحث المتشابهات: (ومن هذ القبيل الإيمان بحقائق معاني ما ورد من الآيات والأحاديث المتشابهات كقوله ــ تعالى ــ : ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥ ﴾[2]، و ﴿ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾[3]، وقوله ﷺ: «ينزل ربنا كل ليلة إلى السماء الدنيا»[4] الحديث، ما ظاهره يفهم أن الله ــ تعالى ــ له مكان وجارحة. فإن السلف كانوا يؤمنون بجميع ذلك على المعنى الذي أراد الله ــ تعالى ــ، وأراد رسوله ﷺ[5] من غير أن تطالبهم أنفسهم بفهم حقيقة شيء من ذلك، حتى يطلعهم الله ــ تعالى ــ عليه.

وأما الخلف، فلما ظهرت البدع والضلالات ارتكبوا تأويل ذلك، وصرفه عن ظاهره مخافة الكفر، فاختاروا بدعة التأويل على كفر الحمل على الظاهر ــ الموهم للتجسيم والتشبيه ــ وقالوا: استوى بمعنى استولى،

---

(١) محمد علاء الدين بن محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز بن عابدين الحسيني، الدمشقي، فقيه حنفي، ولد سنة ١٢٤٤هـ. ولي القضاء. من كتبه: «قرة عيون الأخيار» أكمل به حاشية والده على الدر المختار في فقه الحنفية، و «الهدية العلائية»، وغيرها. توفي سنة ١٣٠٦هـ. انظر: الأعلام ٦/ ٢٧٠.

(٢) سورة طه: الآية ٥.

(٣) سورة الفتح: الآية ١٠.

(٤) رواه البخاري، كتاب التهجد ٢/ ٤٧، ومسلم، صلاة المسافرين ١/ ٥٢١ ــ ٥٢٣، ورواه أبو داود والترمذي وابن ماجه وأحمد ومالك وغيرهم.

(٥) المعروف أن القائلين بالتفويض ينفون علم المراد حتى عن النبي ﷺ، كذلك يمنعون أن يطلع الله أحداً على مراده، وأنه لا سبيل إلى ذلك، استدلالاً بقوله تعالى: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾.

أو بمعنى استوى عنده خلق العرش وخلق البعوضة، أو استوى علمه بما في العرش وغيره. واليد بمعنى القدرة، والنزول بمعنى نزول الرحمة.

فمن يجد في نفسه قدرة على صنيع السلف فليمش على سننهم، وإلاَّ فليتبع الخلف، وليتحرز من المهالك)[1].

وهذا النص في غنية عن التعليق، فهو يعبر أدق تعبير عن المراجحة بين المذهبين لدى أصحاب هذا الاتجاه التي أسفرت عن غلبة باردة لمذهب التفويض المنسوب إلى السلف.

(ج) **ترجيح التأويل: وعليه أكثر المتأخرين.** ونختار هذا النص لأبي المعالي الجويني في الدلالة عليه في مبحث الاستواء: (فإن قيل: هلا أجريتم الآية على ظاهرها من غير تعرضٍ للتأويل مصيراً إلى أنها من المتشابهات التي لا يعلم تأويلها إلاَّ الله، قلنا: إن رام السائل إجراء الاستواء على ما ينبىء عنه في ظاهر اللسان، وهو الاستقرار، فهو التزام للتجسيم؛ وإن تشكك في ذلك كان في حكم المصمم على اعتقاد التجسيم. وإن قطع باستحالة الاستقرار، فقد زال الظاهر، والذي دعا إليه من إجراء الآية على ظاهرها لم يستقم له. وإذا أزيل الظاهر قطعاً، فلا بد بعده في حمل الآية على محمل مستقيم في العقول، مستقر في موجب الشرع. والإعراض عن التأويل حذاراً من مواقعة محذورٍ في الاعتقاد يجر إلى اللبس والإيهام، واستزلال العوام، وتطريق الشبهات إلى أصول الدين، وتعريض بعض كتاب الله ــ تعالى ــ لرجم الظنون)[2].

---

(١) الهداية العلائية ص ٤٧١، بتحقيق: سعيد البرهاني.

(٢) كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد. تحقيق: أسعد تميم، ص ٦٠، =

فهؤلاء المؤولون إنما يطلبون معنىً تأوي إليه أفئدتهم وأفئدة الناس، ولو كانوا يفقهون مراد السلف ما لجئوا إلى التحريف والقول على الله بلا علم، ولكنهم ظنوا أن السلف يفوضون العلم بالمعنى، فلم يشف غلتهم، ولم يدفع خوفهم في وقوع العوام في التشبيه مسلك التفويض، فقالوا بالتأويل. ومن ثم يصدق عليهم أنهم: شبهوا أولاً، ففوضوا ثانياً، فحرفوا ثالثاً:

- شبهوا حين اعتقدوا أن ظواهر النصوص تقتضي التشبيه.
- وفوضوا حين اعتقدوا أنه يتعين صرفها عن ذلك الظاهر إلى المعنى الذي أراده الله وهو مجهول عندهم.
- وحرفوا حين تجرؤوا على تعيين معانٍ لها من عند أنفسهم.

• • •

= والمشهور أن الجويني ـ رحمه الله ـ رجع عن مذهب التأويل في رسالته الموسومة بـ «الرسالة النظامية» إلى ما رأى أنه مذهب السلف. والحقيقة أنه مذهب المفوضة الذي يرده هنا ردًّا مقنعاً.

الفصل الثاني

ظهور مذهب التفويض

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : نشأته والأسباب التي أدت إلى ظهوره .

المبحث الثاني : تـطـوره .

المبحث الأول

نشأته والأسباب التي أدت إلى ظهوره

أولاً ــ نشأته:

يصعب تحديد بداية واضحة لنشأة القول بالتفويض، لكن يمكن القول بأن التفويض نشأ في أروقة المدرسة الكلابية التي كانت تهدف إلى التوفيق والتوسط بين المنهج النقلي الأثري الذي كان عليه السلف، وبين المنهج العقلي المنحرف الذي اعتمده المتكلمون. وقد تخرج من هذه المدرسة مذهبان كبيران ينتسبان إلى السنَّة، هما: مذهب الأشعرية، ومذهب الماتريدية.

ومن الخصائص المشتركة بين هذين المذهبين:

أولاً: قوة انتساب مؤسسيهما للسلف، وعدائهما للجهمية والمعتزلة، ومخالفتهما لهما في مختلف أبواب الاعتقاد، كنفي الصفات.

ثانياً: تأثرهما بالأصول العقلية الكلامية المفضية إلى تأويل الصفات الاختيارية والخبرية.

ومع تباين الوجهتين: الإثبات والتأويل، واستحالة التوفيق بينهما، مع اضطرار القوم إلى تصويب السلف وتصويب طريقتهم نشأ القول بأن مذهب السلف هو «التفويض» حتى لا يتصادم الاتجاهان في محل واحد، فنسبوا

السلف إلى الإعراض والكف عن فهم مراد النصوص والاكتفاء بإقرار الألفاظ، وادعوا لأنفسهم النظر والتحقيق والفهم.

فالتفويض إذاً فكرة لجأ إليها أهل التأويل ـ التحريف ـ ليخففوا من درجة التعارض بين مذهب الإثبات ومذهب التحريف، وليضيقوا رقعة الخلاف ويقصروها على مسألة تعيين المراد أو عدم تعيينه، وليحفظوا بالتالي في نفوسهم ونفوس أتباعهم مصداقية انتسابهم للسلف وأهل الحديث.

كما قابل هذه الاتجاه، والتقى معه في منتصف الطريق اتجاه آخر، نشأ في حواشي مدرسة أهل الحديث، من قبل بعض المتأثرين بمقالة الكلابية وأصولها الكلامية[1]، فوجدوا في التفويض مخرجاً من التعارض الظاهر بين نصوص الإثبات القاطعة الصريحة، والأصول العقلية التي ظنوها قطعية. فتمخض هذا اللقاء عن ولادة مقالة التفويض ونسبتها إلى السلف.

ثانياً ـ الأسباب التي أدت إلى ظهور مذهب التفويض:

يمكن إجمالها بما يلي:

---

(١) ومن أمثلة ذلك ما جرى في زمن الإمام أبي بكر بن خزيمة ـ رحمه الله ـ، من تسرب مقالة الكلابية بنفي تعلق كلامه تعالى بمشيئته إلى بعض أصحاب ابن خزيمة الكبار بناءً على أصل الكلابية «نفي حلول الحوادث»، فاشتد نكيره ـ رحمه الله ـ لهذه الشبهة، وجمع أصحابه ونهاهم عن الخوض في الكلام، وصنف في الرد على الكلابية، وجرى في ذلك محن وخطوب. انظر في هذه القضية ما نقله شيخ الإسلام ابن تيمية عن أبي إسماعيل الأنصاري الهروي، والحاكم النيسابوري في درء تعارض العقل والنقل ٢/ ٧٦ ـ ٨٣.

١ ـ الفهم الخاطىء لمذهب السلف:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: (فإن هؤلاء المبتدعين الذين يفضلون طريقة الخلف من المتفلسفة ومن حذا حذوهم على طريقة السلف: إنما أتوا من حيث ظنوا: أن طريقة السلف هي مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث من غير فقه لذلك، بمنزلة الأميين الذين قال الله فيهم: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾[١]، وأن طريقة الخلف هي استخراج معاني النصوص المصروفة عن حقائقها بأنواع المجازات وغرائب اللغات. فهذا الظن الفاسد أوجب تلك المقالة التي مضمونها نبذ الإسلام وراء الظهر. وقد كذبوا على طريقة السلف، وضلوا في تصويب طريقة الخلف؛ فجمعوا بين الجهل بطريقة السلف في الكذب عليهم، وبين الجهل والضلال بتصويب طريقة الخلف)[٢].

ولا ريب أن الحكم على الشيء فرعٌ عن تصوره. فلما لم يتصوروا مذهب السلف على حقيقته، ظنوا به ذلك الظن فلم يعجبهم، فراحوا يبحثون عن البدائل.

ومما ساعد على تكون هذا الفهم الخاطىء لطريقة السلف، بعض العبارات المنقولة عنهم في شأن نصوص الصفات. وإذا كان قد أخبر الله في كتابه أن الذين في قلوبهم زيغ يتبعون ما تشابه منه، والتشابه الخاص هنا أمر نسبي؛ فقد يشتبه على بعض الناس دون بعض، ومع ذلك فهم يتبعون ما تشابه منه محرفين متأولين... إذا كان هذا يقع في كلام الله، فلأن يقع في

---

(١) سورة البقرة: الآية ٧٨.

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٥/٩، ١٠.

كلام غيره أولى. وهذا ما حدث لهؤلاء حيث جعلوا تلك العبارات المشتبهات الواردة عن السلف، مدعاةً لاتباع الذين في قلوبهم زيع ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويلها.

ومن ذلك ما ورد عن السلف ــ رحمهم الله ــ من الأمر بالسكوت والكف والإمرار. وكذلك ما ورد عنهم من نفي المعنى والنهي عن تفسيرها، والاقتصار على قراءتها. وقد أرادوا بذلك معنىً حقًّا، وأراد غيرهم بها معنىً باطلاً كما سنبينه ــ إن شاء الله ــ عند الجواب عن شبهاتهم في الباب الثاني.

٢ ــ الأصول العقلية المستمدة من الفلسفة اليونانية:

تقدمت الإشارة إلى الأثر السيِّىء التي خلفته حركة تعريب كتب الفلسفة والمنطق اليوناني على المسلمين مما أدى إلى وجود طائفة «المتكلمين» وهم الذين يعتمدون في إثبات العقائد الدينية على المقدمات العقلية، زاعمين التوفيق بينها وبين النصوص الشرعية.

وقد تلقى هؤلاء المتكلمون بعض النظريات وجعلوها أصولاً يحتكمون إليها، ويقدمونها على دلالة الكتاب والسنَّة. قال شيخ الإسلام ــ رحمه الله ــ بعد ذكر السبب السابق: (وسبب ذلك اعتقادهم أنه ليس له في نفس الأمر صفة دلت عليها هذه النصوص بالشبهات الفاسدة التي شاركوا فيها إخوانهم من الكافرين؛ فلما اعتقدوا انتفاء الصفات في نفس الأمر، وكان مع ذلك لا بد للنصوص من معنى، بقوا مترددين بين الإيمان باللفظ وتفويض المعنى ــ وهي التي يسمونها طريقة السلف ــ وبين صرف اللفظ إلى معانٍ بنوع تكلف ــ وهي التي يسمونها طريقة الخلف ــ فصار هذا الباطل مركباً من فساد العقل والكفر بالسمع؛ فإن النفي إنما اعتمدوا فيه على أمورٍ عقلية

ظنوها بينات وهي شبهات، والسمع حرفوا فيه الكلم عن مواضعه.

فلما ابتنى أمرهم على هاتين المقدمتين الكفريتين الكاذبتين: كانت النتيجة استجهال السابقين الأولين واستبلاههم، واعتقاد أنهم كانوا قوماً أميين، بمنزلة الصالحين من العامة؛ لم يتبحروا في حقائق العلم بالله، ولم يتفطنوا لدقائق العلم الإلهي، وإن الخلف الفضلاء حازوا قصب السبق في هذا كله)[1].

ومن تلك الأصول التي اعتمدها متكلمو الأشاعرة، وتوارثوها في كتبهم[2]، وبنوا عليها بعض اعتقاداتهم في نفي بعض الصفات ومن ثم تأويلها أو تفويضها:

- ❑ القول بنفي حلول الحوادث ليتوصلوا إلى نفي الصفات الفعلية كالاستواء والنزول.
- ❑ القول بنفي الجسمية ليتوصلوا إلى نفي الصفات الخبرية كالوجه واليدين.
- ❑ القول بنفي التحيز والجهة ليتوصلوا إلى نفي العلو والفوقية.

ومن أمثلة تأثير الأصول العقلية المزعومة وحملها معتقدها على القول بالتفويض ما وقع للقاضي أبي يعلى الحنبلي ــ رحمه الله ــ ، فقد كان صاحب سنَّة واتباع بل وزيادة في الإثبات لكن تأثر بأقوال المتكلمين في نفي

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٥/٩، ١٠.

(٢) انظر على سبيل المثال: أصول الدين لعبد القاهر البغدادي، ص ٧٣ ــ ٧٨، والإرشاد للجويني ص ٥٨ ــ ٦٨، والمطالب العالية للرازي ٢/٢٥ ــ ٥٦، والمواقف للأيجي ص ٢٧٠ ــ ٢٧٨ وغيرها.

الحوادث، ودعوى الجسمية... إلخ، فقال في صفتي النزول والاستواء ــ وهما من الصفات الفعلية المتعلقتان بالمشيئة ــ : (وذلك جائزٌ لا على وجه الانتقال من مكان، وشغل مكان آخر كما جاز وصفه بالاستواء على العرش لا على وجه الانتقال، وإن كان حرف «ثم» يقتضي حدوث استواء)[1]. وقال في الكلام على حديث: «يؤتى بالعبد المؤمن يوم القيامة فيدنيه الله ــ تعالى ــ منه... الحديث»[2]. (فإن قيل في حمله على ذلك ما يفضي إلى إحالة صفاته وإخراجها عما تستحقه، لأنه تستحيل المساحة والمسافة وبعد المكان والنهاية عليه ــ سبحانه ــ .

قيل: هذا غلطٌ لما بينا، وهو أنا لا نصفه بالانتقال من مكان إلى مكان، حتى يجيء منه ما ذكرت، وإنما تلك صفة راجعة إلى العبد. ولأن هذا لا يقتضي كونه في مكان، وكذلك رؤيته ــ سبحانه ــ لا توجب كونه في مكان، كذلك الدنو منه لا يوجب كونه على مسافة)[3].

فهذه الصفات الفعلية التابعة لمشيئته ــ سبحانه ــ وحكمته قد صارت عنده مجرد صفاتٍ لا تحمل معنى معقولاً البتة، بل هي مجرد صفات وصف الرب بها نفسه بمنزلة الكلام الأعجمي الذي لا يفقه السامع له مراداً. وإنما حمل على ذلك تلك اللوازم العقلية المدعاة مثل انتفاء حلول الحوادث، ومشابهة الأجسام وإنكار المكان والمسافة مما لم يرد في الكتاب والسنَّة بنفي ولا إثبات. فكلامه ــ رحمه الله ــ مشعر بالتفويض، آيل إليه.

---

(١) إبطال التأويلات ١/ ١٥٧.

(٢) رواه البخاري، كتاب المظالم ٣/ ٩٧، وأحمد ٢/ ٧٤.

(٣) إبطال التأويلات ١/ ٢٢٧ ــ ٢٢٨.

وهـذا مـا دعـا تلميذه أبـا الوفـاء بن عقيل ــ رحمه الله ــ إلى الشعور بالتناقض بين دعوى الإثبات دون مثبَت حقيقة، فجنح به الحال إلى الميل نحو التأويل لتحصيل معانٍ مدركة وإن كانت مزعومة.

٣ ــ دعوى الخوف على عقائد العوام:

تُعد هذه المسألة من أكبر الأسباب التي أدت إلى «توطين» التفويض ونشره وإلزام قطاع كبير من المسلمين ــ وهم العوام ــ بانتحاله وتقلده.

وأهل الفطر السليمة، والنفوس المستقيمة، التي لم تتلطخ بأوضار المباحث الكلامية ميالون بطبعهم وجبلتهم الأصلية إلى الإثبات مع التنزيه. ولم يكن النبـي ﷺ يفرق في تلاوة الآي والأخبار بين فئات المسلمين، بل كان الخطاب العام مشتركاً، ولم يكن ثمة ما يخص أحداً دون أحد في المعتقد.

ولكن المنحرفين، الصارفين لغيرهم عن مقتضى الفطرة هولوا الأمر على الجمهور ودعوهم إلى عدم الفهم، وحذروهم من عواقب وهمية إن هم تلقوا الأخبار والنصوص وفق ما تدل عليه، وألزموهم بمذهب التفويض والكف عن تدبر مراد الشارع في أمس قضية يحتاجون إليها. وما حملهم على ذلك إلاَّ علمهم أن الجمهور يأبـى تأويلاتهم المفتعلة وتحريفاتهم المتكلفة. وهكذا خالفوا الحق في المضمون والمنهج.

قال الغزالي بعد أن ساق آية الاستواء وحديث النزول: (... الكلام على الظواهر الواردة في هذا الباب طويل، ولكن نذكر منهجاً في هذين الظاهرين يرشد إلى ما عداه، وهو أنا نقول: الناس في هذا فريقان: عوامٌ وعلمـاء، والـذي نـراه الـلائـق بعـوام الخلـق أن لا يخـاض بهـم فـي هـذه

التأويلات، بل ننزع عن عقائدهم كل ما يوجب التشبيه ويدل على الحدوث، ونحقق عندهم أنه موجود ليس كمثله شيء، وهو السميع البصير. وإذا سألوا عن معاني هذه الآيات زجروا عنها، وقيل: ليس هذا بعشّكم فادرجوا فلكل علم رجال ويجاب بما أجاب به مالك بن أنس ــ رضي الله عنه ــ، بعض السلف حيث سأل عن الاستواء فقال: الاستواء معلوم، والكيفية مجهولة، والسؤال عنه بدعة، والإيمان به واجب. وهذا لأن عقول العوام لا تتسع لقبول المعقولات، ولا إحاطتهم باللغات، ولا تتسع لفهم توسيعات العرب في الاستعارات.

وأما العلماء فاللائق بهم تعريف ذلك وتفهمه، ولست أقول أن ذلك فرض عين إذ لم يرد به تكليف، بل التكليف التنزيه عن كل ما تشبهه بغيره، فأما معاني القرآن فلم يكلف الأعيان فهم جميعها أصلاً، ولكن لسنا نرتضي قول من يقول: إن ذلك من المتشابهات كحروف أوائل السور. فإن حروف أوائل السور ليست موضوعة باصطلاح سابق للعرب للدلالة على المعاني، ومن نطق بحروفٍ وهن كلمات لم يصطلح عليها، فواجب أن يكون معناه مجهولاً إلاَّ أن يعرف ما أردته. فإذا ذكره صارت تلك الحروف كاللغة المخترعة من جهته)[1] ثم شرع في تأويل النصين.

ونسجل على هذا الكلام الملاحظ التالية:

١ ــ إن تقسيم الناس في أمر الاعتقاد إلى عوام وعلماء لا مستند له من شرع الله ولا من هدي رسول الله ﷺ، فالنبـي ﷺ خاطب الناس كافة عربيهم وعجميهم، متعلمهم وأميهم، بحقائق واحدة، وعقيدة واحدة، كما

(١) الاقتصاد في الاعتقاد ص ٣٦.

قال الله ـ تعالى ـ : ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥٨﴾ ﴾[1]. بل لا يعلم التفريق في حقيقة الخطاب إلاَّ عند الفرق الباطنية التي تعتقد بأن «الظاهر» للعوام و «الباطن» للخواص.

وإنما يسوغ التفريق في أسلوب الخطاب وبيانه مع وحدة المعنى والحقيقة مراعاةً للأمي الجاهل، وضعيف الإدراك، ونحوه...

٢ ـ أن في ذلك امتهاناً لعامة الناس وتجهيلاً لهم بأشرف ما خلقوا لأجله وهو العلم بالله ـ تعالى ـ ، فكيف يقال لهم: ليس هذا بعشكم فادرجوا فلكل علمٍ رجال.

٣ ـ إن فيه افتياتاً على مذهب السلف، ونسبة حملته إلى تجهيل الناس وصرفهم عن العلم بمعبودهم، ولأجل ذلك جرى تحريف خبر الإمام مالك المشهور من وجوه:

(أ) وصف السائل بأنه «بعض السلف» مع العلم أن الإمام مالك قال في آخر جوابه وما أظنك إلاَّ مبتدعاً، وأمر به فأخرج من المسجد. وهو ما لم يذكره الغزالي.

(ب) السائل لم يسأل عن معنى الاستواء كما أوهم الغزالي ـ رحمه الله ـ وإنما سأل عن الكيفية حيث قال: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴿٥﴾ ﴾[2]، كيف استوى؟ فلأجل ذلك زجره الإمام مالك

---

(١) سورة الأعراف: الآية ١٥٨.

(٢) سورة طه: الآية ٥.

زجراً بليغاً، واتهمه بالبدعة[1].

(ج) تعقيب الغزالي على الخبر وتعليله إياه بما يوافق ما أراد بزعمه أن ذلك: (لأن عقول العوام لا تتسع لقبول المعقولات ولا إحاطتهم باللغات ولا تتسع لفهم توسيعات العرب في الاستعارات). مع أن الإمام مالك قد بين بأن الاستواء معلوم، أي معلوم المعنى تعرفه العرب من لغتها.

٤ ــ إشارة الغزالي ــ رحمه الله ــ إلى ذم الجهل، وأن اللائق بالعلماء تعريف ذلك وتفهمه أمر جيد، ولكن اعتباره تلك النصوص من المتشابهات خطأ وليس البديل عن ذلك هو التحريف الذي يسمونه تأويلاً. لكن كيف ارتضى الغزالي وسائر الأشاعرة أن يجعلوا مذهب العوام والبله والجهلة هو نفسه مذهب السلف «التفويض»!؟ مع إدراكهم الواضح ما يتضمنه ذلك من الجهل والتجهيل؟!. وقد كرر الغزالي هذا التقسيم وهذا المنهج في العديد من كتبه[2].

هذه الأسباب الثلاثة:

١ ــ الفهم الخاطىء لمذهب السلف.

٢ ــ الأصول العقلية الباطلة.

٣ ــ الخوف على عقائد العوام.

بالإضافة إلى بعض الأسباب البشرية العامة، مثل:

---

(١) انظر القصة في: شرح أصول اعتقاد أهل السنَّة والجماعة ٣/ ٣٩٧.

(٢) انظر على سبيل المثال: القسطاس المستقيم ص ٥٦، وإلجام العوام عن علم الكلام ص ٥٣ وما بعدها.

٤ ــ الجهل، والظن بأن التفويض مذهب صحيح.

٥ ــ محبة الخروج من الخلاف، فالبعض إذا اطلع على أدلة الفريقين، وصعب عليه الفهم والترجيح، لجأ إلى التفويض كمخرج من الخلاف.

هذه الأسباب أدت إلى ظهور «مذهب التفويض» بين الأمة، وسنحاول في المبحث التالي تتبع خيوط هذه القضية وتطورها إن شاء الله ــ تعالى ــ .

● ● ●

المبحث الثاني

تـــطـــوّره

نهدف من خلال هذا المبحث إلى محاولة التعرف على المنابع الأولى لمقالة التفويض، وترقيها ونموها حتى صارت لدى فئامٍ من الناس علماً على مذهب السلف.

ويمكن رصد ظهور هذه المقالة باستقراء التراث المدون على فترات متعاقبة، مما له صلة وعلاقة بقضية الأسماء والصفات. ولا ريب أن السلف الصالح من أهل السنَّة والجماعة بُرآء من وصمة التجهيل، كما تشهد بذلك الآثار المتواترة تواتراً لفظيًّا ومعنويًّا عنهم.

ولعل الجو ظل نقيًّا من مقالة التفويض حتى نهاية القرن الثالث تقريباً، مع فشو مقالة التعطيل والتأويل، التي تزعمها المعتزلة، ومن قبلهم الجهمية، لكن لم يكن لمقالة التفويض أثر بارز. ويدل على هذه القضية كتابات أهل السنَّة في الرد على الزائغين في باب الصفات تلك الفترة، ونستشهد لذلك بكتابين صنفا في باب التوحيد والصفات.

الأول: رد الإمام الدارمي عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد، ويسمى أيضاً ــ النقض على بشر المريسي ــ ، وقد عاش الإمام الدارمي

عثمان بن سعيد السجزي ـ رحمه الله ـ في القرن الثالث الهجري، فقد ولد سنة مائتين للهجرة، وكانت وفاته سنة مائتين وثمانين للهجرة، أي أنه عاش زمن المحنة بتسلط المعتزلة، والقول بخلق القرآن، كما عاش بعد رفع المحنة قريباً من خمسين سنة.

وقد صنف هذا الرد في نقض شبهات الجهمية، وتأويلاتهم الفاسدة، كما قال في مقدمته: (... أما بعد: فقد عارض مذاهبنا في الإنكار على الجهمية ممن بين ظهريكم معارض. وانتدب لنا منهم مناقض. ينتقض ما روينا فيهم عن رسول الله ﷺ، وعلى آله وأصحابه بتفاسير المضل المَرِيسي ـ بشر بن غياث ـ الجهمي...)[1].

وبعد أن نقض بعض أصول الجهمية قال: (... ثم أجمل المعارض جميع ما ينكر الجهمية من صفات الله وذاته المسماة في كتابه، وفي آثار رسول الله ﷺ. فعد منها بضعاً وثلاثين صفة نسقاً واحداً. يحكم عليها ويفسرها بما يحكم المريسي وفسرها، وتأولها حرفاً حرفاً؛ خلاف ما عنى الله؛ وخلاف ما تأولها الفقهاء الصالحون لا يعتمد في أكثرها إلاَّ على المريسي...)[2]. وكل هذه الصفات من الصفات الخبرية الذاتية والفعلية. ثم شرع ـ رحمه الله ـ في إبطال تأويلاتهم صفة صفة، وإثبات ما أثبته الرب لنفسه إثباتاً بلا تشبيه، وتنزيه ما نزه الرب عنه نفسه تنزيهاً بلا تعطيل. إلى أن قال: (... ثم ادعى المعارض أنه انتهى إلى ها هنا السماع من بشر، قال: ثم ابتدأنا نقول في حكايات ابن

(١) رد الإمام الدارمي عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد، ص ٣.

(٢) المصدر السابق ٢١.

الثلجي[1]...)[2]، فكر عليه بالنقض والتشنيع كما فعل بسابقه. ثم ختم كتابه بقوله: (واعملوا أني لم أر كتاباً قط أجمع لحجج الجهمية من هذا الكتاب، الذي نسب لهذا المعارض، ولا أنقض لعرى الإسلام منه...)[3].

وقد تضمن هذا السفر الجليل قواعد وأصولاً جليلة في مذهب السلف في النظر والاستدلال، وضم آثاراً في بيان معتقدهم، وأساليب الرد على الخصوم وإبطال حججهم حتى قال ابن القيم ـ رحمه الله ـ: (وكتاباه ـ يعني: النقض على بشر المريسي، والرد على الجهمية ـ من أجل الكتب المصنفة في السنَّة وأنفعها، وينبغي لكل طالب سنة، مراده الوقوف على ما كان عليه الصحابة والتابعون والأئمة أن يقرأ كتابيه. وكان شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ يوصي بهذين الكتابين أشد الوصية، ويعظمهما جدًّا، وفيهما من تقرير التوحيد والأسماء والصفات بالعقل والنقل ما ليس في غيرهما)[4].

والشاهد من ذكر هذا الكتاب، أنه لم ترد إشارة إلى وجود مقالة التفويض في تلك الحقبة، مع تعرض المصنف لأصناف المذاهب

---

(١) محمد بن شجاع، ابن الثلجي البغدادي، أبو عبد الله، فقيه، ولد سنة ١٨١هـ، من أصحاب أبي حنيفة، وهو الذي شرح فقهه واحتج له وقواه، وكان جهميًا محرفاً للصفات، له كتاب «تصحيح الآثار»، و «الرد على المشبهة»، وغيرها. توفي سنة ٢٦٦هـ. الأعلام ٦/١٥٧، تذكرة الحفاظ ٢/١٨٤، تهذيب التهذيب ٩/ ٢٢٠، ميزان الاعتدال ٣/ ٧١، الفوائد البهية ١٧١، تاريخ بغداد ٥/ ٣٥٠.

(٢) المصدر السابق ٧٦.

(٣) المصدر السابق ٢٠٧.

(٤) اجتماع الجيوش الإسلامية ٢٣١.

والمقالات، وعلاقة مسألة التفويض بمحل النزاع ظاهره، ومع ذلك فلا يكاد يجري لها ذكر ـ خلافاً لما ساد بعد ذلك عند ذكر آيات الصفات ـ اللهم إلاَّ عبارة واحدة صدرت من ذلك المعارض فيما نسب إلى أبـي حنيفة ـ رحمه الله ـ من تأويل رؤية الله برؤية أفعاله وآياته، فقال المعارض: (فإن كان أبو حنيفة أراد هذا أو غير ذلك فقد آمنا بالله وبما أراد من هذه المعاني، ووكلنا تفسيرها وصنعتها إلى الله ـ تعالى ـ)[1]. فكان أن بالغ في النكير عليه، ومما قال: (والعجب من جاهلٍ فسر له رسول الله ﷺ الرؤية مشروحاً مخلصاً ثم يقول: إن كان كما فسر أبو حنيفة فقد آمنا بالله)[2]، وهذا يشعر بوجود بذور التفويض، لكن على مستوى محدود مستنكر جدًّا.

الثاني كتاب: تأويل مختلف الحديث، للإمام أبـي محمد، عبد الله ابن مسلم بن قتيبة الدينوري ـ رحمه الله ـ، وقد عاش في القرن الثالث أيضاً في الفترة من مائتين وثلاثة عشر إلى مائتين وستة وسبعين للهجرة، فمر بذات الظروف التي مر بها معاصره الإمام الدارمي.

وكتابه هذا أعم من كتاب الدارمي إذ تعرض فيه للرد على من زعم التناقض في حديث رسول الله ﷺ مطلقاً في العقائد والأحكام، واتخذ ذلك سلماً للطعن في أهل الحديث، كما قال في مقدمته: (... فإنك كتبت إلي تعلمني ما وقفت عليه من ثلب أهل الكلام أهل الحديث وامتهانهم، وإسهابهم في الكتب بذمهم ورميهم بحمل الكذب، ورواية

---

(١) رد الإمام الدارمي عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد ص ١٥.

(٢) المصدر السابق ١٦.

المتناقض...)[1]، إلى أن قال: (قالوا: ومع افترائهم على الله ــ تعالى ــ في أحاديث التشبيه...)[2] فرد في ثنايا الكتاب على مزاعمهم وتأويلاتهم للصفات التالية: الرؤية، الأصابع، اليمين، العجب، الضحك، الصورة... إلخ. وسلك في ذلك مسلك الإثبات ــ إلاَّ في صفتي العجب، والضحك، فقد جنح فيهما إلى التأويل لكن ذلك لا يقدح في أصل المنهج ــ وإن جانب الصواب في جزء من أجزائه[3].

والشاهد أن ابن قتيبة ــ رحمه الله ــ لم يشر إلى التفويض، ولم يحدث له ذكراً مع كون هذه المباحث من مظانه كما هو الحال في التأويل، مما يدل على عدم بروزه، وخلو الساحة من قائلٍ معروفٍ به.

وكذلك الحال في كتابه «الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة»، فإن معترك الصراع كان من أهل التأويل المذموم، وكان يحمل راية الإثبات، فلو كان القول بالتفويض حاصلاً إذ ذاك لجرى له ذكر، ولو مرةً واحدة[4].

---

(١) تأويل مختلف الحديث ١.

(٢) المصدر السابق ٧.

(٣) أنكر ــ رحمه الله ــ في كتابه «الاختلاف في اللفظ» على من أولهما وسار على المنهج المعلوم عند السلف، ص ٣٧.

(٤) وقد حاول المعلق على هذا الكتاب الذي أبهم الناشر ذكر اسمه، حاول عبثاً أن يصرف ذهن القارىء عن منهج الإثبات المطرد لدى ابن قتيبة، بتعليقاته الأشعرية التعسفية، لكن صراحة ألفاظ المؤلف قطعت عليه الطريق وهيجت كوامن غيظه على المؤلف، وعلى أهل السنَّة في عدة مواضع. وغاية محاولاته اتهامه للمؤلف بالتشبيه والتفويض. انظر تعليقاته ص ٢٤، ٢٨، ٣٠، ٣٧، ٣٩، ٤١. وقد سمى تعليقاته =

إلاَّ أننا نجده في كتاب «تأويل مشكل القرآن» يشير إلى هذه المقالة دون أن ينسبها إلى أحدٍ بعينه، فيقول: (ولسنا ممن يزعم أن المتشابه في القرآن لا يعلمه الراسخون في العلم، وهذا غلط من متأوليه على اللغة والمعنى. ولم ينزل الله شيئاً من القرآن إلاَّ لينفع به عباده، ويدل به على معنى أراده)[1]، مما يدل على وجود أصل مقالة التفويض، وإن كان الزاعمون ـ كما حكى عنهم ـ لم يقصروا دعواهم على معاني أسماء الله وصفاته.

ومن أوائل القائلين بالتفويض في بعض نصوص الصفات الاختيارية أبو منصور الماتريدي ـ رحمه الله ـ المتوفى سنة ثلاثمائة وثلاثة وثلاثين للهجرة، فقد قال في صفة الاستواء: (فيجب القول بالرحمن على العرش استوى على ما جاء به التنزيل، وثبت ذلك في العقل، ثم لا تقطع تأويله على شيء لاحتماله غيره مما ذكرنا، واحتماله أيضاً ما لم يبلغنا مما يعلم أنه غير محتمل شبه الخلق)[2]، وكذلك فوض صفة المجيء. وقد تتابع أصحاب الماتريدي وأتباعه على اعتماد التفويض مسلكاً تواجه به نصوص الصفات الخبرية والاعتقادية[3].

= الكاذبة الخاطئة: «لفت اللحظ إلى ما فيه الاختلاف في اللفظ» حاشية ص ٥٧. والظاهر أنه الكوثري، فهي مطابقة لتعليقاته على الأسماء والصفات للبيهقي نصًّا وروحاً.

(١) تأويل مشكل القرآن ٩٨.

(٢) التوحيد، ص ٧٤.

(٣) انظر في ذلك: الماتريدية: دراسة وتقويماً، تأليف: أحمد عوض الحربي، ص ١٦٢ ـ ١٦٦، وانظر: منهج الماتريدية في الأسماء والصفات، تأليف د. محمد عبد الرحمن الخميس.

ومع علو نجم أبي الحسن الأشعري ــ رحمه الله ــ في أخريات القرن الثالث، ومطلع القرن الرابع الهجري، بسبب انحيازه ــ بشكل عام ــ لمذهب أهل السنَّة ومجافاته للمعتزلة، وسلوكه بادىء الأمر طريقة أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب ــ رحمه الله ــ نجد من أوائل الكتب التي صنفها في تلك الفترة كتاب: «رسالة إلى أهل الثغر». فقد رجح محقق الكتاب أن الأشعري كتبها عام ثمانٍ وتسعين ومائتين[(1)] للهجرة.

وفي هذا الكتاب نلمس أثراً للقول بالتفويض، فيقول في الإجماع الثامن: (وأجمعوا على أنه ــ عز وجل ــ يجيء يوم القيامة والملك صفًّا صفًّا لعرض الأمم وحسابها وعقابها وثوابها، فيغفر لمن يشاء من المذنبين، ويعذب من يشاء كما قال. وليس مجيئه حركة ولا زوالاً، وإنما يكون المجيء حركة وزوالاً إذا كان الجائي جسماً أو جوهراً. فإذا ثبت أنه ــ عز وجل ــ ليس بجسم ولا جوهر، لم يجب أن يكون مجيئه نقلةً أو حركةً. ألا ترى أنهم لا يريدون بقولهم: جاءت زيداً الحمى، أنها تنقلت إليه، أو تحركت من مكانٍ كانت فيه، إذ لم تكن جسماً ولا جوهراً، وإنما مجيئها إليه وجودها به.

وأنه ــ عز وجل ــ ينزل إلى السماء الدنيا، كما روى النبي ﷺ، وليس نزوله نقلة، لأنه ليس بجسم ولا جوهر، وقد نزل الوحي على النبي ﷺ عند من خالفنا)[(2)].

فنلاحظ في هذا السياق أن الأشعري ــ رحمه الله ــ أثبت المجيء

(١) راجع مقدمة التحقيق ص ١٠٥ لمحقق الكتاب: عبد الله شاكر الجنيدي.
(٢) رسالة إلى أهل الثغر ٢٣١.

والنـزول لله ــ تعـالـى ــ ، لكنـه أردف ذلـك بنفـي «الحـركـة» و «الـزوال» و «النقلة» عن هاتين الصفتين. ولسنا نقول بهذه الألفاظ، إذ هي من الألفاظ التي لم ترد بنفي ولا إثبات، ولكنا أيضاً لا ننفيها، بل نتوقف في إطلاقها كما هو منهج أهل السنَّة والجماعة في مثل هذه الألفاظ، وإن كان قد حفظ عن السلف في قضية الحركة والانتقال ثلاثة أقوال[1].

والشاهد أن إثبات مجيءٍ ونزولٍ مقروناً بنفي الحركة والانتقال ضربٌ من التفويض، الذي هو إثبات لفظ الصفة وتفريغها من معناها، وإن كان مراد الأشعري إثباتها على أنها من مفعولاته، لكن هذا التفسير يؤول إلى التفويض في فهم المعنى.

وقد سار على طريقة أبـي الحسن هذه عددٌ من العلماء ــ كما سيأتي ــ ، وقد كان السلف الأولون يحققون معنى النزول أبلغ تحقيق، ولذا يتجوزون في استعمال هذه الكلمات لبيان المعنى، والرد على المخالف.

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ (واختلف أصحاب أحمد وغيرهم من المنتسبين إلى السنَّة والحديث في النزول والإتيان والمجيء وغير ذلك: هل يُقال أنه بحركة وانتقال؟ أم يُقال بغير حركة وانتقال؟ أم يمسك عن الإثبات والنفي؟ على «ثلاثة أقوال» ذكرها القاضي أبو يعلى في كتاب «اختلاف الروايتين والوجهين»: **فالأول**: قول أبـي عبد الله بن حامد وغيره. **والثاني**: قول أبـي الحسن التميمي وأهل بيته. **والثالث**: قول أبـي عبد الله بن بطة وغيره. ثم هؤلاء: فيهم من يقف عن إثبات اللفظ مع الموافقة على المعنى، وهو قول كثير منهم، كما ذكر ذلك أبو عمر بن عبد الرحمن وغيره. ومنهم من يمسك عن إثبات المعنى مع اللفظ، وهم في المعنى منهم من يتصوره مجملاً، ومنهم من يتصوره مفصلاً، إما مع الإصابة، وإما مع الخطأ). مجموع الفتاوى ٥/ ٤٠٢.

وهاك مثالاً على ذلك في نفس القضية في رد عثمان بن سعيد على معارضه: (. . . وأما دعواك: أن تفسير «القيوم» الذي لا يزول من مكانه فلا يتحرك، فلا يُقبل مثل هذا التفسير إلاَّ بأثر صحيح مأثورٍ عن رسول الله ﷺ، أو عن بعض أصحابه أو التابعين. لأن الحي القيوم يفعل ما يشاء، ويتحرك إذا شاء، وينزل ويرتفع إذا شاء؛ ويقبض ويبسط، ويقوم ويجلس إذا شاء، لأن أمارة ما بين الحي والميت التحرك. كل حي متحرك لا محالة، وكل ميت غير متحرك لا محالة)[1].

وقال شيخ الإسلام: (وكثير من أهل الحديث والسنَّة يقول: المعنى صحيح، لكن لا يطلق هذا اللفظ لعدم مجيء الأثر به)[2]. ومما يؤكد هذا المعنى عند الأشعري، كونه لم يستقر بعد على جادة السلف، فلا تزال بعض الآثار عالقة به في ذات الكتاب، فقد سلك مسلك التأويل في صفتي الرضى والغضب، فقال في الإجماع التاسع: (وأجمعوا على أنه ــ عز وجل ــ يرضى عن الطائعين له، وأن رضاه عنهم إرادته لنعيمهم، وأنه يحب التوابين، ويسخط على الكافرين، ويغضب عليهم، وأن غضبه إرادته لعذابهم، وأنه لا يقوم لغضبه شيء)[3].

ونـرى الفرق واضحاً فيما كتبه في الإبانة في صفتي النزول والمجيء، مقارناً بما كتب في رسالته إلى أهل الثغر. فقد أثبت هاتين الصفتين في أكثر من موضع في الإبانة دون أن يقيدها بنفي الحركة والزوال والنقلة[4].

---

(١) رد عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد، ص ٢٠.

(٢) مجموع الفتاوى ٥/ ٥٧٧.

(٣) رسالة إلى أهل الثغر ٢٣١.

(٤) انظر الإبانة عن أصول الديانة ٦٠، ٦١، ١٢٢، ١٢٤.

وقد انعكس هذا التغير في أطوار الأشعري ــ رحمه الله ــ على أتباعه، فكان منهم من يؤول، وكان منهم من يفوض، والقليل من لزم ما آل إليه أمره من الإثبات على طريقة أهل السنَّة كما في الإبانة. قال المقريزي ــ رحمه الله ــ : (والأشاعرة يسمون «الصفاتية» لإثباتهم صفات الله ــ تعالى ــ القديمة[1].

ثم افترقوا في الألفاظ الواردة في الكتاب والسنَّة، كالاستواء، والنزول، والأصبع، واليد، والقدم، والصورة، والجنب، والمجيء، على فرقتين:

- فرقة تؤول جميع ذلك على وجوه محتملة اللفظ.
- وفرقة لم يتعرضوا للتأويل، ولا صاروا إلى التشبيه، ويُقال لهؤلاء الأشعرية الأثرية)[2]، وأحسب أن هؤلاء هم أهل التفويض، إذ أن من سلم من التأويل والتشبيه إما مثبت وإما مفوض. والإثبات في هذه الصفات الخبرية ليس مذهباً للأشاعرة.

وإذا مضينا قدماً في القرن الرابع الهجري، نجد شخصية علمية بارزة تعرضت لشرح الأحاديث والكلام على مشكلها ــ ومن ذلك أحاديث الصفات ــ وهو الإمام: أبو سليمان، حمد بن محمد الخطابي[3] ــ رحمه

---

(١) ما يطلقون عليها صفات المعاني السبع، دون الصفات الخبرية.

(٢) الخطط المقريزية ٣/٣١٦.

(٣) حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي، أبو سليمان، ولد سنة ٣١٩هـ. فقيه محدث، من أهل بست، توفي سنة ٣٨٨هـ. من تصانيفه: «معالم السنن»، و «إصلاح غلط المحدثين»، و «غريب الحديث»، و «أعلام الحديث». الأعلام ٢:٢٧٣، وفيات الأعيان ١/١٦٦. إنباه الرواة ١/١٢٥، خزانة الأدب ١/٢٨٢.

الله ـ وقد عاش في الفترة من عام ثلاثمائة وتسعة عشر إلى عام ثلاثمائة وثمانية وثمانين للهجرة.

ومن أشهر ما ألف في شروح الأحاديث كتاباه: أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، ومعالم سنن أبي داود السجستاني، وقد اتصل سنده بأبي الحسن الأشعري، بواسطة أبي بكر القفال الشاشي، محمد بن علي ابن إسماعيل[1]، الذي أخذ علم الكلام عن الأشعري، وأن الأشعري كان يقرأ عليه الفقه، كما كان هو يقرأ عليه الكلام[2].

وقد اختط أبو سليمان لنفسه خطة في الصفات الخبرية، فأثبت الصفات القرآنية كاليد، والوجه، والعين، وأوّل ما سِواها من الصفات الحديثية، وقعد لذلك قاعدة فقال: (فإن قيل: فهلا تأولت اليد والوجه على هذا النوع من التأويل[3]، وجعلت الأسماء فيها أمثالاً كذلك. قيل: إن هذه الصفات مذكورة في كتاب الله ـ عز وجل ـ بأسمائها وهي صفات مدحٍ. والأصل أن كل صفة جاء بها الكتاب، أو صحت بأخبار التواتر، أو رويت من طريق الآحاد، وكان لها أصل في الكتاب، أو خرجت على بعض معانيه، فإنا نقول بها، ونجريها على ظاهرها من غير تكييف.

---

(١) محمد بن علي بن إسماعيل الشاشي القفال، أبو بكر، كان مولده سنة ٢٩١هـ. من أكابر علماء عصره بالفقه والحديث واللغة، من أهل ما وراء النهر. له: «أصول الفقه»، و «محاسن الشريعة». توفي سنة ٣٦٥هـ. الأعلام ٦/ ٢٧٤، وفيات الأعيان ١/ ٤٥٨، تهذيب الأسماء والصفات ٢/ ٢٨٢، طبقات السبكي ٢/ ١٧٦، مفتاح السعادة ١/ ٢٥٢.

(٢) انظر ترجمته في طبقات الشافعية الكبرى ٣/ ٢٠٠ ـ ٢٠٣

(٣) يشير إلى تأويله للقدم والرجل في الباب.

وما لم يكن له منها في الكتاب ذكر ولا في التواتر أصل، ولا له بمعاني الكتاب تعلق، وكان مجيئه من طريق الآحاد، وأفضى بنا القول إذا أجريناه على ظاهره إلى التشبيه، فإنا نتأوله على معنىً يحتمله الكلام، ويزول معه معنى التشبيه، وهذا هو الفرق بين ما جاء من ذكر القدم، والرجل، والساق، وبين اليد، والوجه، والعين، وبالله العصمة...)[1].

ولعل هذا التقعيد الذي اعتمده الإمام الخطابـي، وتلقاه الناس من بعده، حتى أن البيهقي ـ رحمه الله ـ نقله بحروفه، يعد من المصادر الأولى التي سار عليها متكلمو الأشاعرة، واستنبطوا منها بعض أصولهم الخطيرة، مثل:

١ ـ عدم الاحتجاج بحديث الآحاد في باب الاعتقاد، وتوهين دلالة السنَّة عموماً في إثبات العقائد.

٢ ـ تحكيم العقل في النقل؛ فما حكم العقل بإفضائه إلى التشبيه صرف عنه وجهه.

٣ ـ التفريق بين المتماثلات في باب الصفات. وهو أحد معالم المذهب الأشعري.

٤ ـ الإثبات الذي يدعيه الأشاعرة في الصفات الخبرية هو «إثبات التفويض»، أي إثبات لفظ الصفة مفرغةً من المعنى.

ونزيد هذه الأخيرة إيضاحاً ـ لكونها متعلقة بموضوعنا ـ من تطبيقات الخطابـي ـ رحمه الله ـ لقاعدته السابقة، فيما قرره في صفة «الساق»، فقال بعد حديث أبـي سعيد: «يكشف ربنا عن ساقه»[2]: (قلت: وهذا الحديث

---

(١) أعلام الحديث ٣/ ١٩١١.

(٢) رواه البخاري، كتاب التفسير ٦/ ٧٢، كتاب التوحيد ٨/ ١٨٢.

مما قد تهيب القول فيه شيوخنا، فأجروه على ظاهر لفظه، ولم يكشفوا عن باطن معناه على نحو مذهبهم في التوقف عن تفسير كل ما لا يحيط العلم بكنهه من هذا الباب)[1].

والخطابي ــ رحمه الله ــ جرى على مذهب أهل التأويل وارتضاه لنفسه، من حديث الجملة، لكن ما هو الإثبات الذي سلم به في الصفات القرآنية، وكيف فهم إثبات السلف للصفات؟ نلتمس الإجابة في النص التالي، بعد ذكره حديث القدم: (وكان أبو عبيد[2] ــ وهو أحد أئمة أهل العلم ــ يقول: نحن نروي هذه الأحاديث ولا نُريغ[3] لها المعاني. ونحن أحرياء بأن لا نتقدم فيما تأخر عنه من هو أكثر علماً وأقدم زمناً وسنًّا. ولكن الزمان الذي نحن فيه قد جعل أهله حزبين:

* منكرٌ لما يُروى من نوع هذه الأحاديث رأساً، ومكذب به أصلاً، وفي ذلك تكذيب العلماء الذين رووا هذه الأحاديث، وهم أئمة الدين، ونقلة السنن، والوسائط بيننا وبين الرسول ﷺ.

* والطائفة الأخرى مسالمة للرواية فيها، ذاهبة في تحقيق الظاهر منها، مذهباً يكاد يفضي بهم إلى القول بالتشبيه.

(١) أعلام الحديث ٣/ ١٩٣٠.

(٢) القاسم بن سلام الهروي الأزدي، أبو عبيد، مولده سنة ١٥٧هـ، من كبار العلماء بالحديث والأدب والفقه له: «الأموال»، و«الأمثال»، و«الإيمان»، و«غريب الحديث»، وغيرها. توفي سنة ٢٢٤هـ. الأعلام ٢/ ١٧٦، تذكرة الحفاظ ٢/ ٥، تهذيب التهذيب ٧/ ٣١٥، وفيات الأعيان ١/ ٤١٨.

(٣) نريغ: من أرغت الصيد إراغة، إذا طلبته وأردته.

ونحن نرغب عن الأمرين، ولا نرضى بواحدٍ منهما مذهباً، فيحق علينا أن نطلب لما يرد من هذه الأحاديث إذا صحت من طريق النقل والسند تأويلاً يخرج على معاني أصول الدين، ومذاهب العلماء، ولا تُبْطِل الرواية فيها أصلاً، إذ كانت طُرقُها مرضية، ونقلتُها عدولاً)[1]، ثم شرع في تأويل صفة القدم.

ومن هذا العرض يمكن أن نميز أربعة اتجاهات حيال نصوص الصفات الخبرية:

الأول: رواية الأحاديث دون طلب المعاني لها. وهي طريقة المتقدمين زماناً وعلماً وسنًّا، كأبي عبيد القاسم بن سلام، وهم السلف[2].

الثاني: إنكار هذه الأحاديث وتكذيبها.

الثالث: رواية هذه الأحاديث، وتحقيق ظواهرها تحقيقاً يكاد يفضي إلى التشبيه.

الرابع: تأويل هذه الأحاديث تأويلاً يخرج على معاني أصول الدين.

وقد صرح برغبته عن الاتجاهين الثاني والثالث، واختار الرابع. أما الاتجاه الأول، فقد أشعر بأنه أحرى بالاتباع، لكنه استدرك باختلاف أهل زمانه. ولو كان ــ رحمه الله وعفا عنه ــ يرى في الاتجاه الأول غنية وكفاية لما التفت إلى ما سواه، وإنما رغب في التأويل لما يتضمنه من إثبات معانٍ لائقة بالله، تحول دون وقوع التشبيه ــ في نظره ــ ولا تُبطل الرواية أصلاً،

---

(١) أعلام الحديث ٣/١٩٠٧ ــ ١٩٠٨.

(٢) مراد أبي عبيد ــ رحمه الله ــ اجتناب المعاني الباطلة التي يطلبها أهل التحريف، ويبتكرونها لصرف الكلام عن معناه الأصلي، وسيأتي بيان ذلك مفصلاً في الفصل الثاني من الباب الثاني.

وفي ذلك دلالة إلى أن الاتجاه الأول في نظره لا يتضمن إثبات معان، بل هو مجرد «رواية» للأحاديث دون «معان» تراغ لها، وهذه حقيقة التفويض.

ومرة أُخرى نستدل بمسألة «الحركة» في اكتشاف هذا الفهم الكامن وراء العبارات المتداولة في حكاية مذهب السلف، التي يحكيها المثبتة والمفوضة على حدٍّ سواء، فيقول ـ رحمه الله ـ في شرح حديث النزول عند أبـي داود: (. . . والقول في جميع ذلك عند علماء السلف هو ما قلناه، وقد روي ذلك عن جماعة من الصحابة.

وقد زل بعض شيوخ أهل الحديث ممن يرجع إلى معرفته بالحديث والرجال، فحاد عن هذه الطريقة، حين روى حديث النزول، ثم أقبل يسأل نفسه عنه فقال: إن قال قائل: كيف ينزل ربنا إلى السماء؟ قيل له: ينزل كيف شاء، فإن قال: هل يتحرك إذا نزل أم لا؟ فقال: إن شاء تحرك وإن شاء لم يتحرك. قلت: وهذا خطأ فاحش، والله ـ سبحانه ـ لا يوصف بالحركة، لأن الحركة والسكون يتعاقبان في محلٍّ واحد، وإنما يجوز أن يوصف بالحركة من يجوز أن يوصف بالسكون، وكلاهما من أعراض الحدث، وأوصاف المخلوقين. والله جل وعز متعالٍ عنهما، ليس كمثله شيء. فلو جرى هذا الشيخ ـ عفا الله عنا وعنه ـ على طريقة السلف الصالح، ولم يدخل نفسه فيما لا يعنيه، لم يكن يخرج به القول إلى مثل هذا الخطأ الفاحش. وإنما ذكرت هذا لكي يتوقى الكلام فيما كان من هذا النوع، فإنه لا يُثمر خيراً، ولا يُفيد رشداً. ونسأل الله العصمة من الضلال. والقول بما لا يجوز من الفاسد المحال)[1].

---

(١) معالم السنن ٥/١٠١ ـ ١٠٢.

والحق مع الإمام الخطابي في عدم إطلاق القول بوصف «الحركة والسكون»، لكن ليس للعلة التي ذكرها. فقد منع ذلك لكونها من أوصاف المخلوقين، وأعراض الحدث[1]. والصواب أن علة المنع لكونها لم ترد بنفي ولا إثبات. ولذلك فالواجب منع نفيها وإثباتها، ونثبت اللفظ الوارد وهو «النزول» لفظاً ومعنىً. أما إثبات «نزول» لا يدل إلَّا على حروفه فهو عين التفويض.

ونذهب غير بعيد عن زمن الإمام الخطابي، فنعرض لكتابٍ مهم في بابه وهو كتاب «مشكل الحديث وبيانه» لمحمد بن الحسن بن فورك، أبو بكر، الأنصاري، الأصبهاني. وقد عاش ــ رحمه الله ــ في الفترة من سنة ثلاثمائة واثنتين وثلاثين إلى سنة ستٍ وأربعمائة.

وقد سلك فيه مسلك سلفه من الأشاعرة، فقد كان من أخص تلاميذ أبي الحسن الباهلي ــ رحمه الله ــ الذي كان من أخص أصحاب أبي الحسن الأشعري[2]. ولعل كتاب «مشكل الحديث وبيانه» من أقدم وأجمع ما أفرد في بابه، فقد حشد فيه كل حديث رآه مشكل الدلالة مهما كان سنده، وأوله على النحو الذي يراه دافعاً للتشبيه.

وقد بين الغرض من كتابه، فقال في مقدمته: (أما بعد: فقد وفقت أسعدكم الله بمطلوبكم، ووفقنا الإتمام بما ابتدأنا به على تحري النصح

---

(١) التعليل بهذه العلة من مقالة نفاة الصفات، وهو ما لا يقوله الخطابي ــ رحمه الله ــ إذ أن طرد هذا القول منع صفات العلم والقدرة والإرادة والكلام... إلخ، مما يتصف به المخلوق أيضاً، والقول في بعض الصفات كالقول في الباقي، فلا يلزم من اتفاق الأسماء اتفاق المسميات.

(٢) انظر طبقات الشافعية الكبرى ٣/ ٣٦٨.

والصواب، إلى إملاء كتابٍ نذكر فيه ما اشتهر من الأحاديث المروية عن رسول الله ﷺ، مما يوهم ظاهره التشبيه مما يتسلق به الملحدون على الطعن في الدين، وخصوا بتقبيح تلك الطائفة التي هي الظاهرة الحق لساناً وبياناً، وقهراً وعلوًّا وإمكاناً، الطاهرة عقائدها من شوائب الأباطيل، وشوائن البدع والأهواء الفاسدة وهي معروفة بأنها أصحاب الحديث، وهم فرقتان:

١ ـ فرقة منها هي أهل النقل والرواية الذين تشتد عنايتهم بنقل السنن، وتتوفر دواعيهم على تحصيل طرقها، وحصر أسانيدها، والتمييز بين صحيحها وسقيمها، فيغلب عليهم ذلك، ويعرفون به، ويُنسبون إليه.

٢ ـ وفرقة منهم يغلب عليهم تحقيق طرق النظر والمقاييس والإبانة عن ترتيب الفروع على الأصول ونفي شبه الملبسين عنها، وإيضاح وجوه الحجج والبراهين على حقائقها.

فالفرقة الأولى للدين كالخزنة للملك، والفرقة الثانية كالبطارقة التي تذب عن خزائن الملك، المعترض عليها والمتعرِّضين لها. وذكرتم أن أهل البدع من أصحاب الأهواء الفاسدة العادلة له عن مناهج الكتاب والسنَّة، نحو الجهمية، والمعتزلة، والخوارج، والرافضة، والجسمية، ومن ناصب هذه الفرقة بالعداوة من سائر أهل الأهواء الباطلة، تقصد دائماً تهجين هذه العصابة بنقل أمثال هذه الأخبار، وتروم بذلك التلبيس على الضعفاء لتوهمهم أنها تنقل ما لا يليق بالتوحيد، ولا يصح في الدين، وتظن أن هذه الفرقة احتملت ذلك لاعتقادها حقائق معاني هذه الألفاظ على حسب المعهود من أحوال الخلق، المعروف من صفاتهم وجوارحهم وأدواتهم، واشتغلت بذلك وهي ذاهبة عن معانيها، غافلة عن المقاصد فيها، فرمتها بكفر التشبيه،

وبفعلة أهل الإلحاد والتعطيل، جاهلة بأنها إنما نقلت ما وعت عن رسولها، وردت ما سمعت عن العدول عن النبي ﷺ، وقد اعتقدت أصول الدين وحقائق التوحيد، بدلائل العقول والسمع، فروت ذلك على موافقة أصولها، ومعاضدة ما شهدت البراهين بصحتها. وإنما حمل هؤلاء المبتدعة على هذا التهجين، والإنكار على هذه الطائفة، بنقل ما نقل من ذلك ما حمل الملحدة والمعطلة على إنكار كتاب الله ــ تعالى ــ، اعتراضاً منهم عليه بذكر بعض ما ذهبت عن معرفة معانيها وخفائها من آياته المتشابهة)[1].

ونسجل على هذا النص الملاحظتين التاليتين:

أولاً: أن هذا التقسيم لـ «أهل الحديث» يوهم بأن الفرقة الأولى، وهم حملة الحديث ورواته المنسوبون إليه ــ كما عبر المؤلف ــ يقصرون في النظر والتحقيق والإبانة عن الفرقة الثانية.

ونحن لا نعترض على أصل القسمة، وتفاوت المدارك، فقد دل عليها قوله ﷺ: «إن مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم، كمثل غيثٍ أصاب أرضاً، فكانت منها طائفة طيبة قبلت الماء، فأنبتت الكلأ والعشب الكثير، وكان منها أجادب أمسكت الماء، فنفع الله بها الناس، فشربوا وسقوا وزرعوا، وأصاب منها طائفة أخرى، إنما هي قيعان لا تمسك ماءً ولا تنبت كلأ. فذلك مثل من فقه في دين الله، ونفعه الله بما بعثني به، فعلم وعلم، ومثل من لم يرفع بذلك رأساً، ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به)[2].

---

(١) مشكل الحديث وبيانه ١٠ ــ ١١.

(٢) رواه البخاري، كتاب العلم ١/ ٢٨، ومسلم، كتاب الفضائل ٤/ ١٧٨٧ عن أبي موسى ــ رضي الله عنه ــ.

فالطائفة الأولى هي التي حفظت وفقهت، والطائفة الثانية هم أوعية العلم ونقلته دون استنباط وتخريج. وإنما نعترض أن يكون صدر هذه الأمة وسلفها الصالح معنيون بالنقل فقط، ويكون أهل التحريف والتأويل المذموم هم أهل الفقه والنظر.

والحق أن أهل الرواية والفقه كلهم من أهل السنَّة، وأما أهل التحريف المذموم فهم غير داخلين في القسمة أصلاً، إلاَّ أن يكونوا من القسم الثالث الذين هم «قيعان» لا تمسك ماءً ولا تنبت كلأً، ولم يقبلوا هدى الله الذي أرسل به رسوله.

ثانياً: أن المؤلف ـ رحمه الله ـ لا يظن بالفرقة الأولى، وهم السلف، أنهم لا يعون معاني نصوص ما يروون، ولا يظن بهم التشبيه كما رمتهم به أهل الأهواء، بل ينزههم عن ذلك، ويرى أنهم اعتقدوا أصول الدين وحقائق التوحيد، بدلائل العقول والسمع...

وهذا منحى يفارق فيه ابن فورك ـ رحمه الله ـ بعض متقدميه ومتأخريه الذين نسبوا السلف إلى عدم تحقيق المعاني، لكنه ـ كما يدل صنيعه في كتابه ـ يرى المعاني التي حققوها هي ما ذهب إليه من التأويل، دون أن يذكر لذلك دليلاً واحداً، وأنى له ذلك.

ولهذا غلَّط ابن قتيبة ـ رحمه الله ـ في إثباته للصورة فقال: (واعلم أن بعض أصحابنا المتكلمين في تأويل هذا الخبر حاد عن وجه الصواب، وسلك طريق الخطأ والمحال فيه، وهو ابن قتيبة توهماً أنه مستمسك بظاهره غير تارك له)[١].

---

(١) مشكل الحديث وبيانه ٢٠.

كما رد على إمام الأئمة ابن خزيمة لما أثبته في كتابه التوحيد وإثبات صفات الرب، ورد على الشيخ أبـي بكر محمد بن إسحاق بن أيوب الصبغي (٢٥٨ ــ ٣٤٢هـ)، صاحب ابن خزيمة، لما أثبته في كتابه الذي سماه «الأسماء والصفات»[1]. وبالمقابل فقد أكثر من النقل عن محمد بن شجاع الثلجي الذي رد عليه الإمام عثمان بن سعيد الدارمي.

ويظهر أن مقالة التفويض قد أخذت في الشيوع والانتشار في زمن ابن فورك ــ رحمه الله ــ ولذلك صرح بوجود هذا الاتجاه وأبطله باعتبار أن المذهب الحق هو التأويل، فقال في آخر كتابه: (فصل آخر في الكلام على من قال: إن ما روينا من هذه الأخبار، وذكرنا في أمثال هذه السنن والآثار، مما لا يجب الاشتغال بتأويله وتخريجه وتبيين معانيه وتفسيره.

اعلم أن أول ما في ذلك أنا قد علمنا أن النبـي ﷺ إنما خاطبنا بذلك ليفيدنا أنه خاطبنا على لغة العرب، بألفاظها المعقولة فيما بينها، المتداولة عندهم في خطابها، فلا يخلو أن يكون قد أشار بهذه الألفاظ إلى معانٍ صحيحة مفيدة، أو لم يشر بذلك إلى معنى. وهذا مما يجل عنه أن يكون كلامه يخلو من فائدة صحيحة ومعنىً معقول، فإذا كان كذلك، فلا بد أن يكون لهذه الألفاظ معانٍ صحيحة، ولا يخلو أن يكون إلى معرفتها طريق، أو لا يكون إلى معرفتها طريق. فإن لم يكن إلى معرفتها طريق، وجب أن يكون تعذر ذلك لأجل أن اللغة التي خاطبنا بها غير مفهومة المعنى، ولا معقولة المراد، والأمر بخلاف ذلك. فعلم أنه لم يُعَمِّ على المخاطبين من حيث أراد بهذه الألفاظ غير ما وضعت لها، أو ما يقارب معانيها مما لا

(١) انظر: مشكل الحديث وبيانه ١٩٦.

يخرج من مفهوم خطابها، وإذا كان كذلك كان تعرف معانيها ممكناً، والتوصل إلى المراد به غير متعذر. فعلم أنه مما لا يمتنع الوقوف على معناه ومغزاه، وأن لا معنى لقول من قال: إن ذلك مما لا يُفهم معناه. إذ لو كان كذلك لكان خطابه خلوًّا من الفائدة، وكلامه معرى عن مراد صحيح، وذلك مما لا يليق به ﷺ)[1].

وهذا المنهج العقلي الرصين في السبر والتقسيم، يشعر بأن القول بالتفويض قد مد رواقه واستعلن وهو ما لم نشعر به في زمن الدارمي ـ حسب اطلاعنا الآن ـ مما حمل ابن فورك أن يقدم الحجج القوية على بطلان التفويض.

ثم ها هو ذا يعدد المذاهب في هذا المقام، ويذكر التفويض مذهباً مستقلاً باطلاً فيقول: (واعلم أنه إذا كان لا بد من قبول أخبار العدول، ولا بد أيضاً من أن يكون لكلام رسول الله ﷺ الأثر والفائدة، وكان التوقف فيما يمكن معرفة معناه لا وجه له، وكان بعضهم ممن توهم أنه لا سبيل إلى تخريجها، يذهب إلى إبطالها، وبعضهم يذهب إلى إيجاب التشبيه بها، وبعضهم يذهب إلى إخلائها من معانٍ صحيحة، وجب أن يكون الأمر فيها على ما قلنا ورتبنا، وأن يكون أوهام المعطلين من الملحدة والمبتدعة والمشبهة لله بخلقه فاسدة باطلة، وأن يكون معاني هذه الآثار صحيحة معقولة على الوجه الذي رتبناها وبيناها، وبطل توهم من يدعي أن ذلك مما لا يجوز تأويله، ولا يصح تفسيره)[2].

(١) مشكل الحديث وبيانه ٢٤٣ ـ ٢٤٤.

(٢) مشكل الحديث وبيانه ٢٤٥.

فالمذاهب عنده أربعة:

١ ــ من يذهب إلى إبطال هذه الأخبار، وهم النفاة.

٢ ــ من يذهب إلى إيجاب التشبيه بها، وهم المشبهة.

٣ ــ من يذهب إلى إخلائها من المعاني الصحيحة، وهم المفوضة.

٤ ــ من يذهب إلى تأويلها على معانٍ لائقة، وهم المؤولة، وهو المذهب الحق عنده.

فإذا كان ابن فورك ــ رحمه الله ــ انعتق من فرية رمي السلف بالتفويض والجهل والتجهيل، فأين هم في هذه القسمة؟ لا ريب أنه يرى أنهم يؤولونها على معانٍ صحيحة ــ في نظره ــ كما نقلنا عنه في مقدمة كتابه.

وكيف يخرّج ابن فورك ــ رحمه الله ــ عبارة السلف التي تذرع بها أهل التفويض وجعلوها عمدة مذهبهم، وهي قولهم: «أمروها كما جاءت»، يقول مبيناً ذلك: (. . . ووجب أيضاً أن يكون معنى قول من قال بإمرارها على ما جاءت محمولاً على أنه لا يزاد فيها ولا ينقص منها لئلا يؤدي إلى وقوع الغلط فيها، وخاصة إذا خاض في تأويلها من لم يكن له دربة بطريق التوحيد ومعرفة الحق فيها، ولذلك حملنا هذا القول على هذا المعنى من قائله، وإن لم يكن أراد ذلك، فإنا بيناه لتوضيح بطلان ما قاله، وتصحيح ما قلنا، فعلى ذلك فلترتب إن شاء الله ــ تعالى ــ)[١].

ويا عجباً، كيف يجد كل صاحب رأي تأويلاً يوافق رأيه في قضية واحدة، وعبارة واحدة، كلٌّ يأخذ منها بطرف ويوغل في مذهبه. وإذا كان هذا قد جرى في كلام الله ورسوله ﷺ، فمن بعدهم من باب أولى وأحرى.

---

(١) مشكل الحديث وبيانه ٢٤٦.

وقد أثار كتاب «مشكل الحديث وبيانه» سخط أهل السنَّة الذين يثبتون صفات الله، ويمسّكون بالكتاب، ويحاولون تنقية المجتمع من البقية الباقية من آثار الاعتزال التي تقوم على تحريف النصوص وصرفها عن وجهها. وأهل التأويل هم الورثة الحقيقيون لمنهج المعتزلة العقلي، لكن في دائرة أضيق. قال شيخ الإسلام ــ رحمه الله ــ : (وهذه التأويلات الموجودة اليوم بأيدي الناس ــ مثل أكثر التأويلات التي ذكرها أبو بكر بن فورك في كتابه التأويلات، وذكرها أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي في كتابه الذي أسماه «تأسيس التقديس» ويوجد كثير منها في كلام خلقٍ كثير غير هؤلاء مثل: أبـي علي الجبائي، وعبد الجبار بن أحمد الهمداني، وأبـي الحسين البصري، وأبـي الوفاء بن عقيل، وأبـي حامد الغزالي، وغيرهم ــ هي بعينها تأويلات بشر المريسي التي ذكرها في كتابه، وإن كان قد يوجد في كلام بعض هؤلاء رد التأويل وإبطاله أيضاً. ولهم كلام حسن في أشياء)[1].

وقد انبرى للرد على أبـي بكر بن فورك القاضي أبو يعلى محمد ابن الحسين الفراء الحنبلي ــ رحمهما الله ــ الذي عاش في الفترة من سنة ثلاثمائة وثمانين إلى سنة أربعمائة وثمان وخمسين للهجرة. وهذه الفترة تمثل قوة شوكة المذهبين السلفي وعلى رأسه كثير من الحنابلة في بغداد وغيرها، والأشعري وعلى رأسه كثير من الشافعية في خراسان وغيرها، كما بينا في التمهيد.

وقد صرح القاضي أبو يعلى في مقدمته بغرضه من تأليفه فقال: (أما بعد: فإني وقفت على حاجتكم إلى شرح كتابٍ نذكر فيه ما اشتهر من الأحاديث المروية عن رسول الله ﷺ في الصفات، وصح سنده من غير طعنٍ

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٥/ ٢٣.

فيه ما يوهم ظواهرها التشبيه. . . وسألتم أن أتأمل مصنف محمد ابن الحسن بن فورك الذي سماه كتاب «تأويل الأخبار»[1]، جمع فيه هذه الأخبار وتأولها، فتأملنا ذلك وبينا ما ذهب فيه عن الصواب في تأويله، وأوهم خلاف الحق في تخريجه. . .)[2].

وقد أراد أبو يعلى ــ رحمه الله ــ إبطال طريقة أهل التأويل، وتقرير مذهب السلف في الإثبات، فوفق في تحقيق الهدف الأول، ووجهت إليه بعض الانتقادات في الثاني. وتنحصر هذه الانتقادات في رواية بعض الأحاديث الواهية، واعتمادها في الدلالة على صفات الله، وشيءٌ من التأويل والتفويض ألجأه إليه حماسه للإثبات ــ مع عدم الثبوت ــ من جهة، وتمسكه ببعض أصول المتكلمين العقلية ــ كما تقدم في الكلام عن أسباب ظهور التفويض[3] ــ من جهة أخرى.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ: (وقد صنف القاضي أبو يعلى كتابه في إبطال التأويل ردًّا لكتاب «ابن فورك» وإن كان أسند الأحاديث التي ذكرها، وذكر من رواها، ففيها عدة أحاديث موضوعة، كحديث الرؤية عياناً ليلة المعراج ونحوه. وفيها أشياء عن بعض السلف رواها بعض الناس مرفوعة كحديث قعود الرسول ﷺ على العرش. . .)[4].

(١) هكذا نسب القاضي أبو يعلى التسمية بـ «تأويل الأخبار» لمؤلفه، وسبق أن أشار إليه شيخ الإسلام باسم «التأويلات»، فلعل تسميته بـ «مشكل الحديث وبيانه» من تصرف بعض المتأخرين.

(٢) إبطال التأويلات لأخبار الصفات ٤١ ــ ٤٢.

(٣) انظر ص ١٧٤ ــ ١٨٣ من هذا البحث.

(٤) درء تعارض العقل والنقل ٥/٢٣٧.

وذكر عنه شيخ الإسلام «التفويض» فقال في أصناف من يقع منهم نفي: (... ونوعٌ ثالث: سمعوا الأحاديث والآثار، وعظموا مذهب السلف، وشاركوا المتكلمين الجهمية في بعض أصولهم الباقية، لم يكن لهم من الخبرة بالقرآن والحديث والآثار ما لأئمة السنَّة والحديث، لا من جهة المعرفة والتمييز بين صحيحها وضعيفها، ولا من جهة الفهم لمعانيها. وقد ظنوا صحة بعض الأصول العقلية للنفاة الجهمية، ورأوا ما بينهما من التعارض. وهذا حال أبـي بكر بن فورك، والقاضي أبـي يعلى، وابن عقيل، وأمثالهم.

ولهذا كان هؤلاء تارة يختارون طريقة أهل التأويل، كما فعله ابن فورك وأمثاله في الكلام على مشكل الآثار. وتارة يفوضون معانيها ويقولون تجرى على ظواهرها، كما فعله القاضي أبو يعلى وأمثاله في ذلك. وتارة يختلف اجتهادهم فيرجحون هذا تارة وهذا تارةً، كحال ابن عقيل وأمثاله).

وقد بين بعض الباحثين أن أبا يعلى ـ رحمه الله ـ كان له ثلاثة مواقف من الصفات الفعلية الاختيارية:

١ ـ تأويلها على طريقة الأشاعرة، كما في كتابه «المعتمد في أصول الدين».

٢ ـ إثباتها على أنها صفات ذاتية، كما في كتابيه: «المعتمد» و «إبطال التأويلات».

٣ ـ إثباتها متعلقة بالمشيئة والاختيار على طريقة السلف، كما في آخر كتاب «إبطال التأويلات»[١].

---

(١) انظر كتاب: «القاضي أبو يعلى وكتابه مسائل الإيمان»، دراسة وتحقيق: سعود ابن عبد العزيز الخلف.

والموقف الثاني هو المطابق لمذهب التفويض، إذ يتضمن إثباتاً لا يعقل معناه، وقد صرح بهذا التعبير في عدة مواضع من كتابه «إبطال التأويلات» نعرض نماذج منها:

١ ــ علق على ما روي عن الإمام الأوزاعي[١] ــ رحمه الله ــ في حديث النزول: (يفعل الله ما يشاء)، فقال: (وأما قول الأوزاعي يفعل الله ما يشاء، فلا يجوز أن يحمل هذا من قوله على أنه قصد بذلك أن النزول من صفات الفعل، لأنه لم يصرح به، وعلى أنا قد حكينا عن جماعة من السلف خلاف ذلك)[٢].

فإذا لم يكن النزول «فعلاً»، فما القدر الذي يفهمه المتعبد من هذه الصفة يا ترى؟!

٢ ــ استدل على بطلان التأويل المذموم بما روى عن أم سلمة[٣]

---

(١) عبد الرحمن بن عمرو بن يحمد الأوزاعي، أبو عمرو، ولد سنة ٨٨هـ، إمام الديار الشامية في الفقه والحديث والزهد. سكن بيروت، كان له مذهب وأتباع كثر لكن اندثر مذهبه، توفي سنة ١٥٧هـ. الأعلام ٣/ ٣٢٠، حلية الأولياء ٦/ ١٣٥، تهذيب الأسماء والصفات: القسم الأول من الجزء الأول (٢٩٨)، شذرات الذهب ١/ ٢٤١.

(٢) إبطال التأويل ١/ ٥٨.

(٣) أم المؤمنين هند بنت سهيل المعروف «بأبي أمية»، القرشية، المخزومية ــ رضي الله عنها ــ . تزوجها النبي ﷺ في السنة الرابعة من الهجرة، وكانت من أكمل النساء عقلاً وخلقاً، توفيت بالمدينة سنة ٦٢هـ. الأعلام ٨/ ٩٧، طبقات ابن سعد ٨/ ٦٠، صفوة الصفوة ٢/ ٧٠، الإصابة في تمييز الصحابة (كتاب النساء)، مرآة الجنان ١/ ١٣٧.

ــ رضي الله عنها ــ أنها قالت في قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾[1]، قالت: كيف غير معقول، والاستواء غير مجهول، والإقرار به إيمان، والجحود به كفر. فقال: (فقد صرحت بالقول بالاستواء غير معقول، وهذا يمنع تأويله على العلو وعلى الاستيلاء)[2].

وإنما صرحت ــ رضي الله عنها ــ على فرض صحة الرواية ــ بأن الكيف غير معقول وليس الاستواء.

٣ ــ وقال في صفات «الإتيان»، و «الاستواء»، و «النزول»: (... جواز الإتيان عليه، وهذا غير ممتنع إطلاقه إذا لم يُوصف بالانتقال. ومثل هذا قوله: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾[3]، يجوز إطلاق هذه الصفة عليه لا على وجه الانتقال والحدوث، وإن كان حرف «ثم» يقتضي ذلك في اللغة، وكذلك قوله: «ينزل الله إلى السماء الدنيا» يجوز إطلاق ذلك من غير انتقالٍ وشغل مكان»[4].

وقد تقدم الكلام على دلالة هذه المحترزات: نفي الانتقال، والحدوث. والجديد هنا إضراب المؤلف عن دلالة «ثم» في الترتيب، وسلبها معناها مع استحضار دلالتها من حيث اللغة.

٤ ــ وقال بعد حديث وضع «القدم» في النار[5]: (... ولأنا

---

(١) سورة طه: الآية ٥.

(٢) إبطال التأويلات ١/ ٧١.

(٣) سورة الأعراف: الآية ٥٤.

(٤) إبطال التأويلات ١/ ١٢٩ ــ ١٣٠.

(٥) رواه البخاري، كتاب التفسير ٦/ ٤٧ ــ ٤٨، والترمذي، كتاب التفسير ٩/ ١٥٨، وأحمد ٣/ ١٣.

لا نصفه بالانتقال والمماسة لجهنم، بل نطلق ذلك، كما أطلقنا الاستواء على العرش والنظر إليه في الآخرة)[1].

وهو في ذلك كله يقيس الصفات الفعلية على الصفات الذاتية، كالوجه واليدين، وربما أثبت من الصفات الذاتية والفعلية ما لم تقم به حجة، وتخلص من بيان المعنى بكونه لا يعقل.

ونخلص من هذا الاستعراض لوقوع التفويض عند أبي يعلى إلى استنباط قضية جديدة وهي تسلل مذهب التفويض إلى معاقل أهل السنَّة المشهورين بها المنافحين عنها، الدافعين لخصومها من أهل التحريف، وربما تلقفها بعض العامة أو الزهاد فاتخذوها منهجاً في جميع الصفات، كما جاء في ترجمة أبي علي الزاهد، الحسن بن مسلم الحنبلي ــ رحمه الله ــ وقد زاره بعض أصحابه فخاضوا في أخبار الصفات فقال: (قال بعض مشايخنا: أخبار الصفات صناديق مقفلة، مفاتيحها بيد الرحمن)[2].

وننتقل إلى شخصية كبيرة عاصرت القاضي أبا يعلى، وهو الإمام الحافظ الكبير أبو بكر، أحمد بن الحسين البيهقي النيسابوري ــ رحمه الله ــ الذي ملأ الدنيا حديثاً وعلماً في شتى أبواب الدين، وعلى وجه الخصوص الاعتقاد.

وقد عاش في الفترة من سنة أربع وثمانين وثلاثمائة إلى سنة ثمان وخمسين وأربعمائة، وتخرج في الحديث على أبي عبد الله الحاكم

(١) إبطال التأويلات ١/١٩٦.

(٢) ذيل طبقات الحنابلة ١/٣٩٦.

النيسابوري[1] ــ رحمه الله ــ . أما في علم الكلام، فأبرز من تأثر به شيخه أبو بكر بن فورك ــ رحمه الله ــ ، بل إنه يُعد من أبرز تلاميذه. وحسبك بهذه النسبة في معرفة ملامح منهج البيهقي في العقيدة. كما كان متأثراً إلى حدٍّ كبير بكتابات أبـي سليمان الخطابـي ــ رحمه الله ــ . ومن أبرز مصنفاته في العقيدة: «كتاب الأسماء والصفات» و «كتاب الاعتقاد».

وقد سار البيهقي على منهج الخطابـي ــ رحمهما الله ــ منهجاً وتطبيقاً، فأثبت من صفات الذات الخبرية الوجه واليد والعين، وأول ما سواها من الكف، واليمين، والأصابع، والساق، والقدم، والرجل. . . إلخ، ناقلاً في ذلك كلام أبـي سليمان الخطابـي بنصه[2]. كما أنه يحكي مقالات أهل التأويل لتلك الصفات، كابن فورك، والحليمي[3]، ويشير في عدة مواضع إلى مذهب السلف بقوله: (وأما المتقدمون من أصحابنا فإنهم لم يفسروا أمثال هذه ولم يشتغلوا بتأويلها[4]. .). . ونحو هذه العبارة.

---

(١) محمد بن عبد الله بن حمدون الضبـي الطهمساني النيسابوري، الشهير بالحاكم، ويُعرف بابن الربيع، أبو عبد الله، من أكابر حفاظ الحديث والمصنفين فيه. من كتبه: «المستدرك على الصحيحين»، و «الإكليل»، و «المدخل»، و «ومعرفة علوم الحديث». توفي سنة ٤٠٥هـ. الأعلام ٦/ ٢٢٧، طبقات السبكي ٣/ ٦٤، وفيات الأعيان ١/ ٤٨٤. لسان الميزان ٥/ ٢٣٢، تاريخ بغداد ٥/ ٤٧٣، الوافي بالوفيات ٣/ ٣٢٠هـ.

(٢) انظر الأسماء والصفات ٤٤٣ ــ ٤٤٦.

(٣) الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم البخاري، المرجاني، أبو عبد الله. ولد سنة ٣٣٨هـ، من فقهاء الشافعية، كان رئيس أهل الحديث فيما وراء النهر. له: «المنهاج» في شعب الإيمان، توفي سنة ٤٠٣هـ. الأعلام ٢/ ٢٣٥.

(٤) انظر الأسماء والصفات ٤٢٣، ٤٤٥.

أما بالنسبة لصفات الفعل الخبرية فقد (سلك فيها منهجين أيضاً: هما التأويل والتفويض، وليس لها من الإثبات نصيب عند البيهقي، مع أنه أورد أدلتها صريحة واضحة من النصوص الشرعية، إلاَّ أنه فوض القول في الاستواء والنزول، وما في معناه كالمجيء والإتيان زاعماً أن هذا هو مذهب السلف)[1]. ومن أمثلة ذلك:

*** صفـة الاستـواء:**

عقد باباً في كتابه «الأسماء والصفات» بعنوان: باب ما جاء في قول الله عز وجل: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾، فساق النصوص الدالة على إثبات هذه الصفة ثم قال: (فأما الاستواء فالمتقدمون من أصحابنا ـ رضي الله عنهم ـ كانوا لا يفسرونه ولا يتكلمون فيه كنحو مذهبهم في أمثال ذلك)[2]. ثم ذكر بعض عبارات السلف في الإثبات، ونبذ التحريف والكلام المذموم، متوهماً أنها تدل على التفويض. ويدل على ذلك حكايته إثر ذلك للمذاهب الأخرى، ومنها مذهب السلف حقًّا وهو الإثبات، فقال: (وذهب أبو الحسن علي بن محمد الطبري[3] في آخرين من أهل النظر إلى أن الله في السماء، فوق كل شيءٍ مستوٍ على عرشه، بمعنى أنه عال عليه، ومعنى الاستواء: الاعتلاء، كما يقول: استويت على ظهر الدابة، واستويت على السطح

---

(١) البيهقي وموقفه من الإلهيات، ص ٢٧٠، د. أحمد بن عطية الغامدي.

(٢) الأسماء والصفات ٥١٤.

(٣) قال ابن عساكر عنه: أبو الحسن علي بن محمد بن مهدي الطبري، صحب أبا الحسن الأشعري بالبصرة، وأخذ عنه، وتخرج به، واقتبس منه، وصنف تصانيف عدة تدل على علم واسع، وفضل بارع. هو الذي ألف الكتاب المشهور في تأويل الأحاديث والمشكلات الواردة في الصفات. تبيين كذب المفتري ١٩٥.

بمعنى: علوته، واستوت الشمس على رأسي، واستوت الطير على قمة رأسي، بمعنى: علا في الجو فوجد فوق رأسي، والقديم ــ سبحانه ــ عالٍ على عرشه)[1].

ولا ريب أن هذا المذهب هو مذهب السلف، ولذا نقله الذهبي ــ رحمه الله ــ عن أبي الحسن الطبري من كتابه «مشكل الآيات» في «العلو للعلي الغفار»[2]. فذكر البيهقي لهذا المذهب بعد ذكر مذهب السلف في فهمه يدل على أنه يعتقد أن السلف لا يعتقدون هذا المعنى، بل يفوضون المعاني، ويؤمنون بألفاظ النصوص في هذه الصفة.

*** صفة الإتيان والنزول:**

عقد باباً في الأسماء والصفات بعنوان: (باب ما جاء في قول الله عز وجل: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾[3])، فساق النصوص في ذلك، ثم حكى قول أبي الحسن الأشعري: (يحدث الله ــ تعالى ــ يوم القيامة فعلاً يسميه إتياناً ومجيئاً، لا بأن يتحرك أو ينتقل، فإن الحركة والسكون والاستقرار من صفات الأجسام... وهكذا قال في أخبار النزول أن المراد به فعل يحدثه الله عز وجل في سماء الدنيا كل ليلة يسميه نزولاً بلا حركة ولا نقلة، تعالى الله عن صفات المخلوقين)[4].

وساق أحاديث النزول والآثار عن التابعين. وكلام الأشعري هاهنا، وفي مسألة الاستواء ــ الذي نقله البيهقي ــ من أن هذه الأفعال أفعالٌ

---

(١) الأسماء والصفات ٥١٧ ــ ٥١٨.

(٢) انظر مختصره للألباني ٢٥٠ ــ ٢٥١.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢١٠.

(٤) الأسماء والصفات ٥٦٤.

مخلوقة لله، وليست صفات فعلية يفعلها ـ سبحانه ـ بذاته حسب مشيئته، ليس تفويضاً في حد ذاته، بل هو تحريفٌ آيلٌ إلى التفويض. فإن فيه إحالة على أفعالٍ مجهولة المعنى منسوبة إلى الله ـ تعالى ـ. وتسويغ النفي للحركة والنقلة وما سواها بإطلاق يشترك فيه من حرف ومن فوض. ثم نقل عن الخطابي ما تقدم من نفي الحركة والنقلة واعتمده بقوله: (وفيما قاله أبو سليمان ـ رحمه الله ـ كفاية)[1].

وقال في كتاب «الاعتقاد» في باب الاستواء: (وأصحاب الحديث فيما ورد به الكتاب والسنَّة من أمثال هذا، ولم يتكلم أحد من الصحابة والتابعين في تأويله على قسمين:

❑ منهم من قبله وآمن به ولم يؤوله، ووكل علمه إلى الله، ونفى الكيفية والتشبيه عنه.

❑ ومنهم من قبله وآمن به وحمله على وجهٍ يصح استعماله في اللغة، ولا يناقض التوحيد.

وقد ذكرنا هاتين الطريقتين في كتاب الأسماء والصفات في المسائل التي تكلَّموا فيها من هذا الباب.

وفي الجملة يجب أن يُعلم أن استواء الله ـ سبحانه وتعالى ـ، ليس باستواء اعتدال عن اعوجاج، ولا استقرارٍ في مكان، ولا مماسة لشيءٍ من خلقه، لكنه مستوٍ على عرشه كما أخبر بلا كيف، بلا أين، بائن من جميع خلقه، وأن إتيانه ليس بإتيانٍ من مكانٍ إلى مكان، وأن مجيئه ليس بحركة،

---

(١) الأسماء والصفات ٥٧٢.

وأن نزوله ليس بنقلة...)[1].

وهكذا نرى الإمام البيهقي في باب الصفات تابعاً للإمام الخطابي ــ رحمه الله ــ حذو القذة بالقذة مرجحاً لمذهبه على مذهب أستاذه أبي بكر بن فورك ــ رحمه الله ــ الذي يميل نحو التأويل. وإنما خصصنا البيهقي بالذكر مع إمكان الاستغناء بسلفه الخطابي لما للبيهقي ومصنفاته الكثيرة من شهرة واسعة، لا سيما كتابيه: «الأسماء والصفات» و «الاعتقاد» في التوحيد، فهما مرجعان أساسيان جمع فيهما من النصوص والآثار ما يحتاج إليه كل باحثٍ بعده. ومن ثم فإن للبيهقي دوراً في انتشار ما يتصل بمقالة التفويض، وتصوير مذهب السلف في بعض الصفات تصويراً مجافياً للحقيقة، كان بلا ريب هو منتهى اجتهاده ــ رحمه الله ــ .

ونصل في تتبعنا الانتقائي في رصد مقالة التفويض إلى علمٍ من أعلام المتكلمين الأشاعرة هو: أبو المعالي، عبد الملك بن عبد الله الجويني ــ رحمه الله ــ الذي عاش في الفترة من سنة تسع عشرة وأربعمائة إلى سنة ثمانٍ وسبعين وأربعمائة للهجرة.

ويُعد أبو المعالي من أعمدة المذهب الأشعري، وأساطين المتكلمين، كما أنه يمثل نقلة نوعية في الاتجاه الأشعري، فقد كان الأشاعرة قبل الجويني أقرب إلى الآثار والميل إلى السلف، فكان كثيرٌ منهم من حملة الحديث ومدونيه، أما الجويني فقد مال إلى علم الكلام وأغرق فيه، وقارب المعتزلة ووافقهم[2]، كما تجرأ على مخالفة إمامه الأشعري في

---

(١) الاعتقاد ٥٧.

(٢) انظر كتاب: إمام الحرمين، د. عبد العظيم الديب ٩٧.

مسائل كثيرة في أصول الدين[١].

وقد جرى الجويني ــ رحمه الله ــ على طريقة التأويل في الصفات الخبرية التي تخالف أصول المتكلمين العقلية ولم يأذن بغيرها كما تقدم النقل عنه في الكلام على صفة الاستواء[٢]. وقال في صفات: اليدين والعين والوجه: (ذهب بعض أئمتنا إلى أن اليدين والعين والوجه صفات ثابتة للرب ــ تعالى ــ، والسبيل إلى إثباتها السمع دون قضية العقل. والذي يصح عندنا حمل اليمين على القدرة، وحمل العين على البصر، وحمل الوجه على الوجود)[٣].

وهذا أول قولي أبـي المعالي الذي أثبته في كتبه الأولى كالشامل والإرشاد، إلاَّ أنه في آخر أمره سلك مسلك التفويض في رسالته إلى نظام الملك المسماة: «الرسالة النظامية» فقال: (قد اختلف مسالك العلماء في الظواهر التي وردت في الكتاب والسنَّة، وامتنع على أهل الحق فحواها وإجراؤها على موجب ما تبرزه أفهام أرباب اللسان منها، فرأى بعضهم تأويلها، والتزم هذا المنهج في آي الكتاب، وفيما صح من سنن النبـي ﷺ. وذهبت أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل وإجراء الظواهر على مواردها، وتفويض معانيها إلى الرب ــ سبحانه ــ . والذي نرتضيه رأياً وندين الله به عقداً، اتباع سلف الأمة، فالأولى الاتباع وترك الابتداع. والدليل السمعي القاطع في ذلك: أن إجماع الأمة حجة متبعة، وهو مستند معظم الشريعة،

---

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٥/ ١٩٢.

(٢) انظر: كتاب الإرشاد للجويني ص ٦٠.

(٣) الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد ١٤٦.

وقد درج صحب رسول الله ﷺ على ترك التعرض لمعانيها، ودرك ما فيها، وهم صفوة الإسلام المستقلون بأعباء الشريعة، وكانوا لا يألون جهداً في ضبط قواعد الملة، والتواصي بحفظها، وتعليم الناس ما يحتاجون إليه منها، فلو كان تأويل هذه الظواهر مسوغاً أو محتوماً، لأوشك أن يكون اهتمامهم بها فوق اهتمامهم بفروع الشريعة، فإذا تصرم عصرهم وعصر التابعين على الإضراب عن التأويل، كان ذلك قاطعاً بأنه الوجه المتبع، فحق على ذي الدين أن يعتقد تنزه الباري عن صفات المحدثين، ولا يخوض في تأويل المشكلات، ويكل معناها إلى الرب، فليجرِ آية الاستواء والمجيء وقوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ و ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾، وما صح من أخبار الرسول كخبر النزول وغيره على ما ذكرنا...)[1].

ويذهب بعض الباحثين من القدامى والمحدثين إلى اعتبار هذا النص رجوعاً من الجويني ـ رحمه الله ـ إلى مذهب السلف. والحق أن هذا ليس على إطلاقه، بل هو رجوع إلى جزءٍ من الحقيقة، وانتقال إلى خطأ آخر في الجزء الباقي:

- فهو رجوع إلى موافقة السلف في ترك التأويل والخوض في المعاني بلا علم.
- وخطأ في اعتبار مذهب السلف «تفويضاً» وإخلاءً للنصوص عن معانيها.

وقد تدفع الحمية لمذهب السلف والانتصار لهم بالظفر بهذا النص، وإشهاره دون تمييز حقه من باطله، إلى المشاركة في توطين البدعة واستمراء

---

(١) الرسالة النظامية ٢٣.

الخطأ. وقد سمى شيخ الإسلام ابن تيمية ــ وحسبك به ــ صنيع أبي المعالي هذا تفويضاً، فقال في ذكر الأقوال فيما زاد على الصفات الثمانية: (... لكن أبا المعالي وأتباعه ينفونها، ثم لهم في التأويل والتفويض قولان: فأول قولي أبي المعالي التأويل كما ذكره في «الإرشاد»، وآخرها التفويض كما ذكره في «الرسالة النظامية»، وذكر إجماع السلف على المنع من التأويل وأنه محرم)[1].

ولا شك أن هذا التراجع عن التأويل إلى التفويض ــ باعتباره مذهب السلف ــ من هذا الإمام المتبوع، قد دفع بهذا المذهب دفعات إلى الأمام، وشهره بين الخاص والعام، بوصفه مذهب السلف، وأنه الخيار المقابل لعلم الكلام المذموم، الذي أطبق السلف والأئمة على التحذير منه.

ويكفي أن يحمل ذلك عنه تلامذته المباشرون الذي بلغ عددهم قريباً من أربعمائة نفر[2] حين وفاته، فضلاً عمن قرأ كتبه وسمع به، يكفي ذلك في نشر هذا المذهب، ويكفي أن يكون من بين هؤلاء التلاميذ من سارت شهرته شهرة شيخه أو فاقتها، وهو: محمد بن محمد بن محمد الطوسي، أبو حامد الغزالي ــ رحمه الله ــ الذي ولد عام خمسين وأربعمائة، وتوفي عام خمسة وخمسمائة للهجرة.

وقد صور الغزالي ــ رحمه الله ــ مذهب السلف في العديد من كتبه بأنه «التفويض»، في مقابل «التأويل» الذي هو مذهب الخلف. ونختار من هذه الكتب كتاباً في هذا الباب هو كتاب: «إلجام العوام عن علم الكلام» الذي

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ٣/ ٣٨١.

(٢) انظر طبقات الشافعية الكبرى ٥/ ١٨١.

قال في مقدمته: (. . . أما بعد: فقد سألتني أرشدك الله عن الأخبار الموهمة للتشبيه عند الرعاع والجهال من الحشوية الضلال، حيث اعتقدوا في الله وصفاته ما يتعالى ويتقدس عنه، من الصورة، واليد، والقدم، والنزول، والجلوس على العرش، والاستقرار، ما يجري مجراه، مما أخذوه من ظواهر الأخبار وصورها، وأنهم زعموا أن معتقدهم فيه معتقد السلف. وأردت أن أشرح لك اعتقاد السلف، وأن أبين ما يجب على عموم الخلق أن يعتقدوه في هذه الأخبار)[1]. ثم شرع في شرح ما يرى أنه اعتقاد السلف فقال:

(اعلم أن الحق الصريح الذي لا مراء فيه عند أهل البصائر هو مذهب السلف، أعني مذهب الصحابة والتابعين. وها أنا أورد بيانه وأبين برهانه فأقول: حقيقة مذهب السلف ــ وهو الحق عندنا ــ أن كل من بلغه حديث من هذه الأحاديث من عوام الخلق يجب عليه فيه سبعة أمور: التقديس، ثم التصديق، ثم الاعتراف بالعجز، ثم السكوت، ثم الإمساك، ثم الكف، ثم التسليم لأهل المعرفة.

* أما (التقديس) فأعني به تنزيه الرب ــ تعالى ــ عن الجسمية وتوابعها.

* وأما (التصديق) فهو الإيمان بما قاله ﷺ، وأن ما ذكره حق، وهو فيما قاله صادق، وأنه حق على الوجه الذي قاله وأراده.

* وأما (الاعتراف بالعجز) فهو أن يقر بأن معرفة مراده ليست على قدر طاقته، وأن ذلك ليس من شأنه وحرفته.

---

(١) إلجام العوام ٥١ ــ ٥٢.

* وأما (السكوت) فأن لا يسأل عن معناه، ولا يخوض فيه، ويعلم أن سؤاله عنه بدعة، وأنه في خوضه فيه مخاطر بدينه، وأنه يوشك أن يكفر لو خاض فيه من حيث لا يشعر.
* وأما (الإمساك) فأن لا يتصرف في تلك الألفاظ بالتصريف والتبديل بلغة أخرى، والزيادة فيه، والنقصان منه، والجمع والتفريق، بل لا ينطق إلاَّ بذلك اللفظ، وعلى ذلك الوجه من الإيراد والإعراب والتصريف والصيغة.
* وأما (الكف) فأن يكف باطنه عن البحث عنه والتفكر فيه.
* وأما (التسليم لأهل المعرفة) فأن لا يعتقد أن ذلك إن خفي عنه لعجزه فقد خفي على رسول الله ﷺ، أو على الأنبياء، أو على الصديقين والأولياء.

فهذه سبع وظائف اعتقد كافة السلف وجوبها على كل العوام، لا ينبغي أن يظن بالسلف الخلاف في شيءٍ منها). ثم شرع في شرحها وظيفة وظيفة بما يقارب نصف الكتاب.

وقبل أن نكشف عن خبيئة هذا الكلام، نبدي عجبنا البالغ لهذه الجرأة على السلف. فمن سبّع هذه السبعة، ومن ميّز بين ما يجب على العوام وما يجب على الخواص من السلف، حتى يُنسب هذا التقسيم إليهم بهذه الجرأة!!

ولأنه قد أفاض في شرح هذه الوظائف فنلتقط منها ما يتصل بموضوعنا مباشرة:

❑ قال في وظيفة التقديس بعد ذكر صفة اليد والأصابع:

(. . . وليعتقد بعده أنه ــ أي الوصف الوارد ــ عبارة عن معنى من المعاني ليس بجسم، ولا عرض في جسم، يليق ذلك المعنى بالله ــ تعالى ــ . فإن كان لا يدري ذلك المعنى ولا يفهم كنه حقيقته، فليس عليه في ذلك تكليف أصلاً. فمعرفة تأويله ومعناه ليس بواجب عليه، بل واجب عليه أن لا يخوض فيه كما سيأتي)[1].

إذاً فاليد عند الغزالي معنىً من المعاني فقط، وماذا عن النصوص الدالة على أنها يد حقيقة ــ كما يليق به سبحانه ــ تقبض، وتطوي، وتهز، وتبسط. . . إلخ، مما يعلم كل عربي أنها أوصاف لليد حقيقة ــ على ما يليق بالرب سبحانه ــ .

❑ وقال في وظيفة الإيمان والتصديق: (وإن قلت: فأي فائدة في مخاطبة الخلق بما لا يفهمون؟ وجوابك: أنه قصد بهذا الخطاب تفهيم من هو أهله، وهم الأولياء والراسخون في العلم، وقد فهموا. وليس من شرط من خاطب العقلاء بكلام أن يخاطبهم بما يفهم الصبيان والعوام بالإضافة إلى العارفين كالصبيان، بالإضافة إلى البالغين. ولكن على الصبيان أن يسألوا البالغين عما يفهمونه، وعلى البالغين أن يجيبوا الصبيان بأن هذا ليس من شأنكم، ولستم من أهله، فخوضوا في حديث غيره. فقد قيل للجاهل: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ﴾، فإن كانوا يطيقون فهمه فهموهم، وإلاَّ قالوا لهم: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾﴾ فـ ﴿لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾، ما لكم ولهذا السؤال! هذه معان الإيمان بها واجب، والكيفية مجهولة لكم، والسؤال عنه بدعة. . .)[2].

---

(١) إلجام العوام ٥٦.

(٢) إلجام العوام ٦٠.

وإن كان من تعليق على هذا الكلام فإنا نقول: إن المصنف قد أصاب كبد الحقيقة في تسميته كتابه هذا «إلجام العوام» لكنه إلجام لا عن علم الكلام، بل عن العلم بالله، وإلاَّ فإن الشرع لا يكيل بمكيالين، وليس في دين الإسلام علم ظاهر وعلم باطن، علمٌ لعامة الخلق، وعلم للخاصة، وإنما يوجد ذلك في دين الباطنية وغلاة الصوفية. ثم ما معنى قوله: «والكيفية مجهولة لكم» فهل الكيف معلومٌ لأحدٍ من الخلق حتى يخرج العامة عن معلوميته!

❏ وقال في وظيفة السكوت: (... وكذلك العوام إذا طلبوا بالسؤال هذه المعاني يجب زجرهم ومنعهم وضربهم بالدرة)[1]، وإنما تتوجه هذه السياسة الشرعية لمن سأل عن الكيفية أو ضرب كتاب الله بعضه ببعض. أما من سأل عن دينه وأراد معرفة خطاب ربه له فقد فعل ما أمر به: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ...﴾، لكن الغزالي يرى: (أن للعلاج طريقتين:

أحدهما: الخوض في البيان والبرهان إلى أن يصلح واحد يفسد به اثنان. فإن صلاحه بالإضافة إلى الأكياس وفساده بالإضافة إلى البله. وما أقل الأكياس وما أكثر البله، والعناية بالأكثرين أولى.

والطريق الثاني: طريق السلف في الكف والسكوت والعدول إلى الدرة والسوط والسيف، وذلك مما يقنع الأكثرين، وإن كان لا يقنع الأقلين...)[2].

هذه وظائف عامة الخلق، فهل يستثنى أحد؟ يجيب الغزالي ـ رحمه

---

(١) إلجام العوام ٦٣.

(٢) إلجام العوام ٨٣.

الله ــ بما في وظيفة التسليم لأهل المعرفة: (وبيانه أنه يجب على العامي أن يعتقد أن ما انطوى عنه من معاني هذه الظواهر وأسرارها ليس منطوياً عن رسول الله ﷺ، وعن الصديق، وعن أكابر الصحابة، وعن الأولياء، والعلماء الراسخين. وأنه إنما انطوى عنه لعجزه وقصور معرفته، فلا ينبغي أن يقيس بنفسه غيره)[١].

إذاً فما هو الباب الذي انفتح لأهل المعرفة، وسد في وجه العامة؟ إنه ــ باختصار ــ باب التأويل وليس الإثبات. فقد قال في وظيفة الإمساك:

(أما التصريف الثاني: التأويل، وهو بيان معناه بعد إزالة ظاهره، وهذا إما أن يقع من العامي نفسه، أو من العارف مع العامي، أو من العارف مع نفسه بينه وبين ربه)[٢]. ثم حكم على الأول بالتحريم، وعلى الثاني بالمنع، وفصل في الثالث، فقال: (وهو على ثلاثة أوجه: فإن الذي انقدح في سره أن المراد به من لفظ الاستواء والفوق ــ مثلاً ــ إما أن يكون: مقطوعاً به، أو مشكوكاً فيه، أو مظنوناً ظنًّا غالباً.

فإن كان قطعيًّا فليعتقده، وإن كان مشكوكاً فليجتنبه، ولا يحكمن على مراد الله ــ تعالى ــ، ومراد رسوله ﷺ من كلامه باحتمالٍ يعارضه مثله من غير ترجيح، بل الواجب على الشاك التوقف، وإن كان مظنوناً فاعلم أن للظن متعلقين:

أحدهما: أن المعنى الذي انقدح عنده، هل هو جائز في حق الله ــ تعالى ــ، أم هو محال؟

---

(١) إلجام العوام ٨٤.

(٢) إلجام العوام ٦٦ ــ ٦٧.

والثاني: أن يعلم قطعاً جوازه، لكن تردد في أنه هل هو مراده أم لا؟)[1].

ولندع هذه التفريعات ولنقتصر على ما كان قطعيًّا عنده، لنرى منتهى أمره ومبلغ إثباته: (فإن قيل فقد فرقتم بين التأويل المقطوع والمظنون، فبماذا يحصل القطع بصحة التأويل؟ قلنا بأمرين:

أحدهما: أن يكون المعنى مقطوعاً ثبوته لله ــ تعالى ــ كفوقية المرتبة.

الثاني: أن لا يكون اللفظ محتملاً إلاَّ لأمرين. وقد بطل أحدهما وتغير الثاني. مثاله: قوله ــ تعالى ــ : ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾، فإنه إن ظهر في وضع اللسان أن الفوق لا يحتمل إلاَّ فوقية المكان أو فوقية الرتبة. وقد بطل فوقية المكان لمعرفة التقديس، لم يبق إلاَّ فوقية الرتبة. . .)[2].

وبعد هذا التطواف مع الغزالي ــ رحمه الله ــ بالإضافة إلى ما استعرضناه سابقاً من كتابيه: القسطاس المستقيم، والاقتصاد في الاعتقاد[3]، يتبين لنا منهج الغزالي في مشكل الصفات وهو:

١ ــ أن التفويض للعوام.

٢ ــ أن التأويل للخواص.

ولا أعلم أحداً استعمل معيارين في قضية واحدة[4] ــ فيما يتصل بالتعامل مع النصوص ــ وإنما ينسب غيره منهجاً للسلف ومنهجاً للخلف.

---

(١) إلجام العوام ٦٨.

(٢) إلجام العوام ٧٤.

(٣) انظر السبب الثالث للقول بالتفويض من هذا الباب ص ١٧٩ ــ ١٨٢.

(٤) سوى ما عند الصوفية ــ مثلاً ــ من توحيد العامة وتوحيد الخاصة.

ولعل هذا من آثار ميله للتصوف وتقسيماته البدعية. نسأل الله السلامة والعصمة.

وممن كان له دور بارز في نسبة مقالة التفويض إلى السلف ـ رحمهم الله ـ محمد بن عبد الكريم الشهرستاني ـ رحمه الله ـ الذي عاش في الفترة من سنة تسع وسبعين وأربعمائة إلى سنة ثمانٍ وأربعين وخمسمائة للهجرة. وذلك بسبب ذيوع كتابه الملل والنحل، الذي يُعد من أهم المراجع في مقالات الناس.

وقد وهم الشيخ الفاضل د. رضا بن نعسان معطي ـ حفظه الله ـ في كتابه القيم «علاقة الإثبات والتفويض بصفات رب العالمين» حين قال: (ولعل الشهرستاني من أوائل من ذكر أن مذهب السلف هو التفويض. وتبعه على ذلك إمام الحرمين والرازي وغيرهما)[1]، وذلك من وجهين:

الأول: أن الشهرستاني ليس من أوائل من ذكر هذه النسبة، بل قد سبقه كل من ذكرنا من القرن الثالث الهجري، وإنما هو مقلد لغيره.

الثاني: أن إمام الحرمين لا يمكن أن يكون تابعاً للشهرستاني، لأن الشهرستاني ولد بعد وفاة الجويني ـ رحمهما الله ـ بسنة، عام ٤٧٩هـ.

وقد ذكر الشهرستاني مذهب السلف في أكثر من موضع ننقل أوضحها في الدلالة على المقصود. قال في باب «المشبهة»: (اعلم أن السلف من أصحاب الحديث. لما رأوا توغل المعتزلة في علم الكلام، ومخالفة السنَّة التي عهدوها من الأئمة الراشدين، ونصرهم جماعة من أمراء بني أمية على قولهم بالقدر، وجماعة من خلفاء بني العباس على قولهم بنفي الصفات

---

(١) علاقة الإثبات والتفويض بصفات رب العالمين، الطبعة الخامسة ص ١٠١.

وخلق القرآن، تحيروا في تقرير مذهب أهل السنَّة والجماعة في متشابهات آيات الكتاب الحكيم، وأخبار النبي الأمي ﷺ.

فأما أحمد بن حنبل، وداود بن علي الأصبهاني[1]، وجماعة من أئمة السلف فجروا على منهاج السلف المتقدمين عليهم من أصحاب الحديث، مثل: مالك بن أنس، ومقاتل بن سليمان[2]، وسلكوا طريق السلامة فقالوا: نؤمن بما ورد به الكتاب والسنَّة، ولا نتعرض للتأويل بعد أن نعلم قطعاً أن الله ـ عز وجل ـ لا يشبه شيئاً من المخلوقات، وأن كل ما تمثل في الوهم فإنه خالقه ومقدره. وكانوا يحترزون عن التشبيه إلى غاية أن قالوا: من حرك يده عند قراءة قوله ـ تعالى ـ : ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ أو أشار بأصبعيه عند روايته: «قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن» وجب قطع يده وقلع أصبعيه، وقالوا: وإنما توقفنا في تفسير الآيات وتأويلها لأمرين:

أحدهما: المنع الوارد في التنزيل في قوله ـ تعالى ـ : ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ...﴾ الآية، فنحن نحترز عن الزيغ.

والثاني: أن التأويل أمرٌ مظنونٌ بالاتفاق، والقول في صفات الباري بالظن غير جائز، فربما أولنا الآية على غير مراد الباري ـ تعالى ـ ، فوقعنا

---

(١) داود بن علي بن خلف الأصبهاني، أبو سليمان، الملقب بالظاهري، ولد سنة ٢٠١هـ، وتنسب إليه الظاهرية، وكان أول من جهر بترك القياس، وهو أصبهاني الأصل، وسكن بغداد، وتوفي بها سنة ٢٧٠هـ. الأعلام ٢/ ٣٣، وفيات الأعيان ١/ ١٧٥، تذكرة الحفاظ ٢/ ١٣٦، ميزان الاعتدال ١/ ٣٢١، لسان الميزان ٢/ ٤٢٢، طبقات السبكي ٢/ ٤٢.

(٢) الصحيح أن مقاتل بن سليمان لا يعد على منهاج السلف المتقدمين كمالك بن أنس لكونه مجسماً في باب الصفات. انظر: ص ٣٠ من هذا البحث.

في الزيغ. بل نقول كما قال الراسخون في العلم: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾، آمنا بظاهره، وصدقنا بباطنه، ووكلنا علمه إلى الله ــ تعالى ــ، ولسنا مكلفين بمعرفة ذلك، إذ ليس ذلك من شرائط الإيمان وأركانه)[1].

ومعلومٌ أنه لا يتكلم في احتمال إصابة مراد الله أو عدمه إلاَّ من كان جاهلاً به، فأما من كان مثبتاً للمعنى الذي أراد الله ــ تعالى ــ، جازماً به، فلا يحتاج إلى ذلك أصلاً. وبذلك يتبين أن الشهرستاني الذي نسب هذه الأقوال إلى السلف بلا زمام ولا خطام، قد اعتقد فيهم التفويض والإيمان بمجرد الألفاظ. ولذلك تعرض لمن أثبت الصفات حقًّا على منهج السلف، فوصفهم بالتشبيه، فقال: (ثم إن جماعة من المتأخرين زادوا على ما قاله السلف، فقالوا: لا بد من إجرائها على ظاهرها، فوقعوا في التشبيه الصرف، وذلك على خلاف ما اعتقده السلف)[2].

ونختم هذه الجولة بعلم من أعلام الحنابلة، عاش معظم القرن السادس الهجري، هو الحافظ أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي ــ رحمه الله ــ الذي ولد سنة ثمان وخمسمائة، وتوفي سنة ست وتسعين وخمسمائة للهجرة.

وقد عاش أبو الفرج ــ رحمه الله ــ ومن قبله شيخه أبو الوفاء علي ابن عقيل ــ رحمه الله ــ تناقضاً بين انتمائه السلفي لمدرسة الحنابلة الأثرية الرافضة لعلم الكلام والبدع، وبين قوة التيار الكلامي الذي بلغ ذروته وأوج نشاطه في القرنين الخامس والسادس. ومن ثم جاءت أقوالهما مضطربة متناقضة.

---

(١) الملل والنحل ١/ ١٠٣ ــ ١٠٥.

(٢) الملل والنحل ١/ ٩٣.

قال الحافظ ابن رجب في تعليل ما لقيه أبو الوفاء من أصحابه الحنابلة: (والأذية التي ذكرها من أصحابه له، وطلبهم منه هجران جماعة من العلماء، نذكر بعض شرحها: وذلك أن أصحابنا كانوا ينقمون على ابن عقيل تردده إلى ابن الوليد وابن التبان شيخي المعتزلة. وكان يقرأ عليهما في السر علم الكلام، ويظهر منه في بعض الأحيان نوع انحرافٍ عن السنَّة، وتأولٍ لبعض الصفات، ولم يزل فيه بعض ذلك إلى أن مات ــ رحمه الله ــ)[1].

وقد تأثر ابن الجوزي بشيخه تأثراً بالغاً، فحاد عن طريق سلفه من أئمة المذهب، وقال بقول أهل التأويل، لا سيما في كتابه: «دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه» الذي صنفه في الرد على بعض مشايخ المذهب، كابن حامد، والقاضي أبـي يعلى، وشيخه ابن الزاغوني، وليس في الرد على الحنابلة كما زعم بعضهم[2].

قال ابن رجب ــ رحمه الله ــ في ذكر كلام الناس فيه: (... ومنها ــ وهو الذي من أجله نقم جماعة من مشايخ أصحابنا وأئمتهم من المقادسة والعلثيين[3] ــ من ميله إلى التأويل في بعض كلامه، واشتد نكرهم عليه في ذلك. ولا ريب أن كلامه في ذلك مضطرب مختلف، وهو وإن كان مطلعاً على الأحاديث والآثار في هذا الباب، فلم يكن خبيراً بحل شبهة المتكلمين،

---

(١) ذيل طبقات الحنابلة ١/ ١٤٤.

(٢) انظر فتاوى شيخ الإسلام ٤/ ١٦٥ ــ ١٦٦.

(٣) انظر في ذلك الرسالة المعنَّفة التي أرسلها إليه إسحاق بن أحمد العلثي في ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٢٠٥. قال ابن رجب: (والعَلْث: ناحية قريبة من الحضيرة من نواحي بحيل، وهو بفتح العين المهملة وسكون اللام وبعدها ثاء مثلثة). ذيل طبقات الحنابلة ١/ ٣٩١.

وبيان فسادها. وكان معظماً لأبـي الوفاء بن عقيل، يتابعه في أكثر ما يجد في كلامه. وإن كان قد رد عليه في بعض المسائل. وكان ابن عقيل بارعاً في الكلام، ولم يكن تام الخبرة بالحديث والآثار. فلهذا يضطرب في هذا الباب، وتتلون فيه آراؤه، وأبو الفرج تابعٌ له في هذا التلون)[1].

وكذا قال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ : (أن أبا الفرج نفسه متناقض في هذا الباب، لم يثبت على قدم النفي ولا على قدم الإثبات؛ بل له من الكلام في الإثبات نظماً ونثراً ما أثبت به كثيراً من الصفات التي أنكرها في هذا المصنف)[2].

ومن أمثلة تفويضه ما ذكره في تلبيس إبليس على المشبهة، فقال بعد ذكر أحاديث الصفات المشكلة: (وإنما الصواب قراءة الآيات والأحاديث من غير تفسير ولا كلام فيها، وما يُؤَمِّن هؤلاء أن يكون المراد بالوجه الذات لا أنه صفة زائدة... وما يُؤَمِّنهم أن يكون أراد بقوله قلوب العباد بين أصبعين أن الأصابع لما كانت هي المقلبة للشيء، وأن ما بين الإصبعين يتصرف فيه صاحبها كيف شاء، ذكر ذلك لا أن ثم صفة زائدة.

قال المصنف: والذي أراه السكوت عن هذا التفسير أيضاً، إلاَّ أنه يجوز أن يكون مراداً، ولا يجوز أن يكون ثم ذات تقبل التجزيء والانقسام)[3].

فما ثم لدى ابن الجوزي ــ رحمه الله ــ إلاَّ التشبيه الذي هو لازم لمن

---

(١) ذيل طبقات الحنابلة ١/ ٤١٤.

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٤/ ١٦٩، ويشير إلى مصنفه (دفع شبه التشبيه).

(٣) تلبيس إبليس ٨٧ ــ ٨٨.

أثبت حقيقة الصفة في نظره أو التأويل، وهو أقرب من غيره، أو السكوت الذي لا يمكن أن يكون ها هنا إلاَّ التفويض، الذي لا يتضمن إثبات معنى أصلاً. بل هو إثبات ألفاظٍ مجردة.

ولا ريب أن لصدور مثل هذه المقالة من حنبلي كبير شهير كابن الجوزي، أثراً بالغاً في هز قناعة كثير من المتمسكين بالسنَّة واتباع الأثر بالمدلول الحقيقي لمذهب السلف. ولم يزل أهل التأويل بعد ابن الجوزي يضربون الحنابلة بعضهم ببعض، فكلما نقلوا عن أحدٍ من مثبتتهم اعتضدوا بابن الجوزي قائلين نحو هذه العبارة: (وصرح بعض الحنابلة فيه بالتجسيم، وأنكر ذلك عليه المحققون من أهل مذهبه، والإمام أحمد بريء منه...)[1].

ومن خلال هذا التتبع، والاستعراض الانتقائي لمقالة التفويض عبر مراحل زمنية متعاقبة، لمحاولة رصد نشأتها وتطورها، نخلص إلى النتائج التالية:

١ ــ خلو القرون الثلاثة الفاضلة من ظهور مقالة التفويض، وبراءة السلف الصالح من تهمة القول بها.

٢ ــ ظهور بذور القول بالتفويض في مطلع القرن الرابع، نتيجة لمحاولة عرض السنَّة وتقريرها بالمناهج الكلامية، والأصول العقلية الخاطئة، كالقول بأزلية جميع الصفات، وعدم التفريق بين الذاتية والفعلية، وعدم إثبات الصفات الاختيارية، كما وقع للأشعري وغيره من أتباع ابن كلاب.

---

(١) إيضاح الدليل ١٣٥.

٣ ـ بروز تقسيم أهل السنَّة إلى قسمين: متقدمين، ومتأخرين، كما عند الخطابي في منتصف القرن الرابع، والتفريق بين منهج كل منهما، والتصريح بنسبة التفويض للمتقدمين، والتأويل للمتأخرين.

٤ ـ ذيوع مقالة التفويض في النصف الأخير من القرن الرابع، مما دعا أبا بكر بن فورك إلى التشديد في إنكار هذه المقالة وسياق الحجج لدحضها.

٥ ـ تسلل مقالة التفويض إلى الحنابلة ـ كما وقع لأبي يعلى ـ مع شهرتهم بالمحافظة على السنَّة، والاتباع، ونبذ الآراء المحدثة والابتداع، كما قيض لها من أعلام الحديث، البيهقي، من أكد نسبتها للسلف، ونشرها في الآفاق، مما أعطى مقالة التفويض ميداناً جديداً، وتوثيقاً في نفوس العامة، وقد كان ذلك في النصف الأول من القرن الخامس.

٦ ـ تعزز مقالة التفويض في النصف الأخير من القرن الخامس بسبب انحياز علم من أعلام المتكلمين، هو أبو المعالي الجويني عن مذهب التأويل إلى التفويض.

٧ ـ إلزام العامة ـ وهم جمهور المسلمين ـ بالقول بالتفويض، وأنه وظيفتهم التي لا محيد لهم عنها، على يد أبي حامد الغزالي في أواخر القرن الخامس ومطلع السادس، رسخ جذورها، ومد رواقها.

٨ ـ استقرار نسبة التفويض للسلف، واعتباره قضية مسلمة تدون في كتب المقالات والفرق، كما جرى للشهرستاني في النصف الأول من القرن السادس.

٩ ــ تأثر أتباع المذاهب السنية المحافظة كالحنابلة بهذا الاتجاه وتبنيه أحياناً، كما جرى للحافظ ابن الجوزي الذي عاش معظم القرن السادس.

١٠ ــ وقد ظلت هذه الفكرة جاثمة على صدر الأمة، ترسل خيوطاً كخيوط العنكبوت في أرجاء المجتمع الإسلامي، وتعشعش عليه في صمت مطبق، دون نكير، حتى قيض الله في أواخر القرن السابع وأوائل الثامن من يمزق حجابها، ويهتك سترها، ويكشف زيفها بقوة وحزم، ويستخلص مذهب السلف، من بين فرث ودم خالصاً نقيًّا لا شية فيه، وهو شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ فأماط عنها اللثام، وبين الحلال من الحرام، فجزاه الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

• • •

الفصل الثالث

أمثلة من مقالات التفويض

مدخل

ما من قضية كلية أصولية إلاَّ تظهر آثارها في أفرادها الجزئية الفرعية. وذلك أن الفرع تابع للأصل والجزء بعضٌ من الكل. واستصحاب عقيدة التفويض لدى المشتغلين بسائر الفنون يترك آثاره على نتاجهم العلمي. ولما كانت القرون الثلاثة الأولى سالمة ــ في الغالب ــ من لوثة التفويض، وكان مذهب السلف ومنهجهم هو المهيمن على تلك الحقبة لكثرة أهله وأتباعه، جاء التراث العلمي لتلك الحقبة سالماً كذلك على تنوع الفنون. وحين شاعت هذه المقالة ونسبت ــ ظلماً أو جهلاً ــ إلى السلف، واعتقدها بعض أرباب العلوم، ظهرت في تراث المتأخرين. ونقصد في هذا الفصل ضرب أمثلة لسريانها في الأمة في مختلف فئاتها وتخصصاتها ومراحلها الزمنية، لا على سبيل الاستقصاء، فهذا مستحيل، بل على سبيل التمثيل، وذلك عند:

١ ــ الباحثين في العقائد.

٢ ــ المفسرين.

٣ ــ الكتاب المعاصرين.

وليس من لازم إيراد هذه الأمثلة الحكم على صاحبها بأنه مفوض، فإثبات ذلك يتطلب دراسة مستقلة مستوعبة لصاحب المقالة، وإنما المقصود ذات المقالة وموقف صاحبها في ذلك الموقف العلمي المعين.

أولاً: عند الباحثين في العقائد

* قال المؤرخ عبد الرحمن بن محمد بن خَلدون[1] ــ رحمه الله ــ في مقدمته لكتابه: «كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر»: (إن القرآن ورد فيه وصف المعبود بالتنزيه المطلق الظاهر الدلالة من غير تأويل في آي كثيرة، وهي سلوب كلها، وصريحة في بابها، فوجب الإيمان بها، ووقع في كلام الشارع ــ صلوات الله عليه ــ وكلام الصحابة والتابعين تفسيرها على ظاهرها. ثم وردت في القرآن آي أخرى قليلة توهم التشبيه. وقضوا بأن الآيات من كلام الله فآمنوا بها، ولم يتعرضوا لمعناها ببحثٍ ولا تأويل، وهذا معنى قول الكثير منهم: «أقرءوها كما جاءت». أي آمنوا بأنها من عند الله، ولا تتعرضوا لتأويلها ولا تفسيرها لجواز أن تكون ابتلاءً فيجب الوقف والإذعان له)[2].

---

(١) عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون، أبو زيد، ولي الدين الإشبيلي، الفيلسوف المؤرخ العالم الاجتماعي البحاثة، ولد سنة ٧٣٢هـ، أصله من أشبيلية، وولد ونشأ بتونس، ورحل إلى الأندلس وفاس ثم إلى مصر. اشتهر بكتابه «العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر»، وأوله المقدمة التي تعد من أصول علم الاجتماع، وله أيضاً «شرح البردة» وغيرها. توفي سنة ٨٠٨هـ. الأعلام ٣/ ٣٣٠، الضوء اللامع ٤/ ١٤٥، دائرة المعارف الإسلامية ١/ ١٥٢، نفح الطيب ٤/ ٤١٤، العبر ٧/ ٣٧٩.

(٢) المقدمة ٤٦٣.

فكيف فرق ابن خلدون ـ عفا الله عنه ـ بين نصوص النفي والتنزيه فأجراها على ظاهرها وأثبت تفسير النبي ﷺ، والصحابة والتابعين لها، وبين نصوص الإثبات، فحكم عليهم بمجرد الإيمان بألفاظها وعدم تفسيرها ومعرفة معناها؟ والكل من عند الله، ومساق الكلام واحد. لكن الشبهات الفاسدة، المقدمات الباطلة تُلجىء كبار العقلاء والأذكياء إلى التفريق بين المتماثلات، والتسوية بين المختلفات.

ثم تكلم على من سماهم مشبهة الذات، ومشبهة الصفات، الذين أثبتوا اليد، والقدم، والوجه، والاستواء، والنزول، والصوت، والحرف. وخلص إلى القول: (ولم يبقَ في هذه الظواهر إلاَّ اعتقادات السلف ومذاهبهم والإيمان بها كما هي لئلا يكر النفي على معانيها بنفيها، مع أنها صحيحة ثابتة من القرآن...)[1]. فالمخرج ـ في نظر ابن خلدون ـ هو في مذهب المفوضة ـ وليس السلف ـ الذين يتخلصون من إثبات المعاني الحقيقية فيسلمون من التشبيه، ويظفرون بألفاظٍ جوفاء لا معاني لها، ويحسبون أنهم على شيء.

* قال الشيخ زين الدين، مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي[2]

---

(١) المقدمة ٤٦٤.

(٢) مرعي بن يوسف بن أبي بكر الكرمي، المقدسي، الحنبلي، من كبار الفقهاء، وله باع في التاريخ والأدب، من كتبه: «غاية المنتهى في الجمع بين الإقناع والمنتهى»، و «دليل الطالب»، و «نزهة الناظرين فيمن ولي مصر من الخلفاء والسلاطين»، و «أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات»، وغيرها. توفي سنة ١٠٣٣هـ. الأعلام ٧/٢٠٣، هدية العارفين ٢/٤٢٦، عنوان المجد ١/٣١، وخلاصة الأثر ٤/٣٥٨، آداب اللغة ٣/٢٩٣.

ـ رحمه الله ـ في كتابه: «أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات»: (فمذهب السلف أسلم، ودع ما قيل من أن مذهب الخلف أعلم، فإنه من زخرف الأقاويل، وتحسين الأباطيل، فإن أولئك قد شاهدوا الرسول والتنزيل، وهم أدرى بما نزل به الأمين جبريل. ومع ذلك فلم يكونوا يخوضون في حقيقة الذات، ولا في معاني الأسماء والصفات، ويؤمنون بمتشابه القرآن، وينكرون على من يبحث ذلك من فلانة وفلان)[1].

والاعتراض هنا على قوله: (ولا في معاني الأسماء والصفات)، فإنه لا يخلو من حالين:

١ ـ إن أراد المعاني الحقيقية التي دلت عليها الألفاظ من حيث الوضع في اللغة العربية، فمنع ذلك باطل وهو عين التجهيل.

٢ ـ وإن أراد المعاني المزعومة تحت ستار «التأويل»، فالصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ أبعد الناس عن القول على الله بلا علم، فمراده صحيح لكن المقام يقتضي ذكر طريقتهم في الإثبات، ولا يكتفى بالقول بأنهم لا يحرفون وحسب.

ومع ذلك فقد بنى المؤلف كتابه على سرد أقوال أهل التأويل المذموم، مما يشعر ـ مع أدلة أخرى آتية ـ بأنه يعتقد أن السلف على تفويض المعنى فقال: (هذا وقد أحببت أن أذكر بعض كلام الأئمة الخائضين في معاني الأسماء والصفات الواردة في الأحاديث والآيات. وإن كان الأولى ترك ذلك خوف الوقوع في الزلل الذميم، لكن لا بأس بذلك مع قصد الإرشاد والتعليم)[2]. وهذا كلام ينقض أوله آخره، ولعمر الله، لو فَقَه المؤولة

---

(١) أقاويل الثقات ٤٦.

(٢) أقاويل الثقات ٤٧.

والمفوضة مذهب السلف، لاستغنوا به عما ذهبوا إليه، وغامروا فيه.

وقال أيضاً: (واختلفوا: هل يجوز الخوض في المتشابه؟ على قولين:

❑ مذهب السلف: ـ وإليه ذهب الحنابلة وكثير من المحققين ـ عدم الخوض، خصوصاً في مسائل الأسماء والصفات، فإنه ظن والظن يخطىء ويصيب، فيكون من باب القول على الله بلا علم، وهو محظور، ويمتنعون من التعيين خشية الإلحاد في الأسماء والصفات، ولهذا قالوا: والسؤال عنه بدعة، فإنه لم يعهد من الصحابة التصرف في أسمائه ـ تعالى ـ وصفاته بالظنون، وحيث عملوا بالظنون[1]، فإنما عملوا بها في تفاصيل الأحكام الشرعية، لا في المعتقدات الإيمانية)[2].

صور ـ عفا الله عنه ـ مذهب السلف أنه لا يقوم على إيمانٍ بمعانٍ معلومة، وإنما حظهم من المعاني الكف عن تعيينها. وقد أصاب ـ رحمه الله ـ في كون السلف لم يتهوكوا في افتراض المعاني الباطلة، لكنه أخطأ بنفي إثبات السلف للمعاني الحقيقية المبرأة من التمثيل بالمخلوقين. كما أخطأ في تسمية آيات الصفات «متشابهات»، إذ هي بلا ريب من المحكمات، كما سيأتي في الباب الثاني إن شاء الله ـ تعالى ـ. وقد كرر وصفها بذلك في مواضع عدة من كتابه، ومن ذلك قوله: (إذا تقرر هذا فاعلم: أن من المتشابهات: آيات الصفات التي التأويل فيها بعيد، فلا تؤول ولا تفسر. وجمهور أهل السنة منهم السلف وأهل الحديث على الإيمان بها، وتفويض معناها المراد منها إلى الله ـ تعالى ـ، ولا

(١) مراده الظن الراجح.

(٢) أقاويل الثقات ٥٥.

نفسرها، ومع تنزيهنا لـه عن حقيقتها)[١].

ومن المعايير الكاشفة لاتجاه التأويل والتفويض، تفسير عبارات الإمام مالك في جوابه عمن سأل عن كيفية الاستواء، فيقول الشيخ مرعي ــ رحمه الله ــ في تفسير قوله: «الاستواء معلوم»: (أي وصفه ــ تعالى ــ بأنه على العرش استوى معلومٌ بطريق القطع الثابت بالتواتر)[٢]. وإنما أراد مالك ــ رحمه الله ــ أنه معلوم المعنى في اللغة.

* قال الشيخ محمد بن أحمد السفاريني الحنبلي[٣] ــ رحمه الله ــ في كتابه: (لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية): (... وكل ما أوجب نقصاً أو حدوثاً فالله ــ تعالى ــ منزهٌ عنه حقيقة، فإنه ــ تعالى ــ مستحق الكمال الذي لا غاية فوقه، ومذهب السلف عدم الخوض في مثل هذا والسكوت عنه، وتفويض علمه إلى الله ــ تعالى ــ. قال حبر القرآن عبد الله بن عباس ــ رضي الله عنهما ــ هذا من المكتوم الذي لا يفسر. فالواجب على الإنسان أن يؤمن بظاهره، ويكل علمه إلى الله ــ تعالى ــ)[٤]. وقد علق الشيخ سليمان ابن

---

(١) أقاويل الثقات ٦٠.

(٢) أقاويل الثقات ١٢٢.

(٣) محمد بن أحمد بن سالم السفاريني، شمس الدين، أبو العون، الحنبلي. ولد سنة ١١١٤هـ، وبرع في الأصول والفروع والحديث، له «كشف اللثام شرح عمدة الأحكام»، و «لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية في عقد أهل الفرقة المرضية» في شرح منظومة له في العقيدة، وغيرها. توفي سنة ١١٨٨هـ. الأعلام ٦/ ١٤، سلك الدرر ٤/ ٣١، تاريخ الجبرتي ١/ ٤٠٩.

(٤) لوامع الأنوار البهية ١/ ٩٧ ــ ٩٨.

سحمان[1] على عبارته في التفويض ـ بعد أن ساق كلاماً لشيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ : (فتبين أن هذا ليس هو مذهب السلف، وأنه من القول عليهم بلا علمٍ ولا برهان يدل على ذلك)[2]. كما علق على الأثر المنسوب إلى ابن عباسٍ ـ رضي الله عنهما ـ بقوله: (فاعلم يا أخي أن هذا القول الذي نسبه الشارح إلى ابن عباس ـ رضي الله عنه ـ وغيره من الصحابة، إن كان صحيحاً ثابتاً فليس معناه ما توهمه الشارح من أن نصوص الكتاب والسنة الواردة في أسماء الله وصفاته مما يوهم تشبيهاً، فيكون من المتشابه الذي لا يعلمه إلاَّ الله. وأنه مما لا يعقل معناه وأنها لا تفسر). ثم ذكر كلاماً لشيخ الإسلام في أن الذي لا يعلم ولا يفسر هو الكيفية.

وقال في منظومته: «الدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية» ـ أصل هذا الشرح ـ .

فَمِرّها كما أتت في الذكر ... من غير تأويل وغير فكر

يريد آيات الصفات الخبرية. علق الشيخ عبد الله بابطين ـ رحمه الله ـ على ذلك بقوله: (وأما قوله: «وغير فكر.. فإنه قد صرح في الشرح كما ترى بأن المراد: وغير فكرٍ في معناها. فإن أراد بالمعنى الكيفية ـ وهو بعيد ـ فصحيح، فإننا لن نفكر في الكيفية، لأن ذلك تفكير

(1) سليمان بن سحمان بن مصلح النجدي، من علماء نجد، ولد سنة ١٢٦٨هـ في عسير، وانتقل إلى الرياض، فتلقى عن علمائها التوحيد والفقه والحديث. من كتبه «الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق»، و «الهدية السنية»، و «إقامة الحجة والدليل»، و «منهاج أهل الحق والاتباع». توفي سنة ١٣٤٩هـ. الأعلام ٣/ ١٢٦، تذكرة أولي النهى ٣/ ٢٤٧.

(2) الحاشية ص ٩٦.

فيما لا سبيل إلى الوصول إليه . . .

وأما إن أراد بمعناها الوصف اللائق بالله فغير صحيح، فإننا نفكر في ذلك ونتأمله، ونتعبد لله به، انظر إلى قوله ـ تعالى ـ : «الحي» فإننا نفكر في كل معنىً جليل ووصفٍ كامل يمكن أن يدل عليه اسم «الحي» مطابقةً أو تضمناً أو التزاماً فنثبته لله ـ تعالى ـ . . .

والحاصل أن التفكير في معاني أسماء الله وصفاته، من غير كيف هو ما يعتنقه أهل السنة كما هو معلوم، طفحت بها كتبهم صغارها وكبارها، متونها وشروحها، والله أعلم)[1].

لكن أهل السنة عند السفاريني ـ رحمه الله ـ (ثلاث فرق: الأثرية وإمامهم أحمد بن حنبل ـ رضي الله عنه ـ ، والأشعرية وإمامهم أبو الحسن الأشعري ـ رحمه الله ـ ، والماتريدية وإمامهم أبو منصور الماتريدي[2])[3]، وحسبك بهذا التقسيم دليلاً على التوسع والتساهل في هذه المسألة الخطيرة. ولا ريب أن الحق واحدٌ لا يتعدد، وأن أهل السنة والجماعة فرقة واحدة هي الفرقة الناجية[4]، لكن اعتقاد التفويض مذهباً لأهل السنة سوغ ـ بسبب

---

(١) حاشية لوامع الأنوار البهية ١/ ٢٢٠.

(٢) محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي، نسبته إلى ماتريد، وتنسب إليه فرقة الماتريدية. من كتبه «التوحيد»، و «أوهام المعتزلة»، و «تأويلات أهل السنة»، و «شرح الفقه الأكبر»، وغيرها. مات بسمرقند سنة ٣٣٣هـ. الأعلام ١٩/٧، الفوائد البهية ١٩٥، الجواهر المضية ٢/ ١٣٠، فهرس المؤلفين ٢٦٤، مفتاح السعادة ٢/ ٢١.

(٣) لوامع الأنوار البهية ١/ ٧٣.

(٤) انظر: المصدر السابق: تعليق الشيخ عبد الله بابطين في الحاشية.

ضعفه وتهافته ــ إشراك أهل التأويل المذموم في مسمى السنة فراراً إلى إثبات معانٍ للنصوص ولو كانت مزعومة.

* قال الشيخ حسين بن محمد الجسر الطرابلسي ــ رحمه الله ــ في كتابه: «الحصون الحميدية لمحافظة العقائد الإسلامية»: (وقد ورد في نصوص الشريعة الغراء نسبة أشياء لله ــ تعالى ــ: توهم ظواهرها مماثلته ومشابهته للحوادث، وسميت تلك النصوص بالمتشابهات. والحال أن الدليل العقلي قد قام على وجوب مخالفته ــ تعالى ــ للحوادث واستحالة مماثلته لها. وكذلك الدليل النقلي ورد بذلك. قال الله ــ تعالى ــ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾. فنعتقد في تلك النصوص المتشابهات أن لها معاني صحيحة تليق به ــ تعالى ــ، خالية عن استلزام مماثلته ــ تعالى ــ للحوادث. وليست هي المعاني المتبادرة من ظواهر تلك النصوص المستلزمة للمماثلة، ونفوض علم حقيقة تلك المعاني الصحيحة إليه ــ سبحانه ــ. فنكون بذلك الاعتقاد منزهين له ــ تعالى ــ عن مماثلة الحوادث، ومفوضين له في علم ما أراد من تلك النصوص. وهكذا كان اعتقاد السلف الصالح ــ رضي الله عنهم ــ لكن لما ظهر بعض الفرق المبتدعة، وتمسكوا بظواهر تلك النصوص المتشابهات، واعتقدوا المعاني المتبادرة منها، المستلزمة لمماثلته ــ تعالى ــ للحوادث، وخيف على اعتقاد بعض الضعفاء في الدين من سريان بدعتهم إليه، تأول العلماء المتأخرون هذه النصوص المتشابهات تأويلات مناسبة موافقة للأدلة العقلية على ما ذكر في كتب التفاسير وشروح الأحاديث...)[1].

---

(١) الحصون الحميدية لمحافظة العقائد الإسلامية ٣٠.

وكذا قال في ذكر عقيدته: (وأما اعتقادي في الدين الإسلامي الذي ألقى الله ــ تعالى ــ عليه، وأسأله ــ سبحانه وتعالى ــ أن يحسن خاتمتي به فهو أني أعتقد بجميع ما جاء به سيدنا ومولانا محمد ــ عليه الصلاة والسلام ــ، اعتقاداً جازماً على وفق ما يعتقده السلف الصالح من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، طبق مذهب أهل السنة والجماعة، وإني على مذهبهم في التفويض في اعتقاد النصوص الشرعية. فأعتقد أن كل نصٍّ جاء منها هو حق لا يخالف العقل الصحيح، ولا يستلزم محالاً، وأومن به على ما أراد الله ــ تعالى ــ منه، وأفوض علم تعيين معنى المتشابه إليه ــ تعالى ــ.

ولكن عند الانتصاب لمحاجة المعترضين على شيء من تلك النصوص، أو المعتقدين منها خلاف ما تفيده أصول الدين، أجري على طريقة الخلف ــ رضي الله تعالى عنهم ــ من التأويل للنصوص التي يخالف ظاهرها العقل بما يحصل به التوفيق بينها وبين العقل...)[1].

ويا عجباً لهؤلاء المستبطنين لمذهب السلف المستظهرين لمذهب الخلف كيف بلغ الضعف بمذهب السلف عندهم أن ينحوه جانباً عند الانتصاب لمحاجة المعترضين، ولا يروا فيه غناءً ولا وقاء!! كيف وقد فتح السلف به الحصون والقلوب، وأدخلوا الناس فيه بدين الله أفواجاً. ولا يزول هذا العجب إلاَّ حين نعلم أن مذهب السلف عندهم هو «التفويض» و «التجهيل»، وليس هو ما بعث الله به رسوله من «الإثبات» و «العلم واليقين».

---

(١) الرسالة الحميدية في حقيقة الديانة الإسلامية وحقيقة الشريعة المحمدية ٣٥٨ ــ ٣٥٩.

ثانياً: عند المفسرين

علم التفسير من أجلِّ العلوم وأشرفها، لأن مادته كلام الباري ــ عز وجل ــ، وغايته البحث عن مراد الله ــ تعالى ــ ، وبيانه وإيضاحه، فهو شاملٌ لكل ما يتوقف عليه فهم المعنى[(١)].

وقد عُني به سلف هذه الأمة أيما عناية، وحفظت دواوين التفسير أقوال الصحابة والتابعين في كتاب الله على اختلاف مقاصده، ولم يستثنوا من كتاب الله نوعاً من الآيات دون تفسير كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ : (فالسلف من الصحابة والتابعين وسائر الأمة قد تكلموا في جميع نصوص القرآن، آيات الصفات وغيرها. وفسروها بما يوافق دلالتها وبيانها، ورووا عن النبي ﷺ أحاديث كثيرة توافق القرآن. . . ولم يذكر أحدٌ منهم عنه قط أنه امتنع من تفسير آية. . .

وكذلك الأئمة كانوا إذا سئلوا عن شيءٍ من ذلك لم ينفوا معناه، بل يثبتون المعنى وينفون الكيفية)[(٢)].

وقد سار على هذا النهج المشتغلون بالتفسير من سلف هذه الأمة، كالطبري، والبغوي، وابن أبي حاتم، وغيرهم لم يتلجلجوا عند تفسير آية

---

(١) انظر: التفسير والمفسرون: د. محمد حسين الذهبي ١٤ ــ ١٥.

(٢) مجموع الفتاوى ١٣/٣٠٧ ــ ٣٠٨، باختصار.

من كتاب الله معتقدين أنها خالية من معنىً مدرك، حتى إنه ربما وقع البعض منهم في تأويلٍ يسير ــ أداه إليه اجتهاده ــ لكن لم يقع أن أحداً من مفسري السلف وصف آيةً أو بعض آيات بأنها غير معلومة المعنى، وأنه لاحظ لنا منها سوى تلاوة اللفظ[1].

وقد جعل د. رضا نعسان معطي تفاسير السلف دليلاً على أن مذهبهم الإثبات وليس التفويض، فقال: (... ما ذكره المفسرون من الأحاديث والآثار عند آيات الصفات التي وردت في القرآن الكريم دليلٌ على أن مذهب السلف هو الإثبات، وليس التفويض، ولست أعني بالمفسرين الذين سلكوا غير منهج السلف في تفاسيرهم، بل أعني منهم من لم يخرج عن النهج السلفي، كابن جرير، وابن أبـي حاتم، وابن كثير، وغيرهم ممن سار على هذه الطريقة)[2].

وها نحن نعرض بعض النماذج لمفسرين خرجوا عن منهج السلف، ووصفوا مذهب السلف في فهم نصوص الكتاب بالجهل في مواضع معينة من كتبهم.

* قال ابن الجوزي ــ رحمه الله ــ في زاد المسير في علم التفسير، عند قوله ــ تعالى ــ: ﴿ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ ﴾، (كان جماعة من السلف يمسكون عن الكلام في مثل هذا. وقد ذكر القاضي أبو يعلى عن أحمد أنه قال: المراد به قدرته وأمره)[3]. وها هنا ملحظان:

---

(١) انظر كتاب: المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات، لمحمد ابن عبد الرحمن المغراوي.
(٢) علاقة الإثبات والتفويض بصفات رب العالمين ٦٥.
(٣) زاد المسير ١/ ٢٢٥.

الأول: أن ذكر التأويل بعد وصف طريقة السلف بالإمساك، يعني أنهم لا يثبتون معنىً معلوماً. إذ التأويل «التحريف» عوضٌ عن التجهيل.

الثاني: أفاد شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ أن منهج ابن الجوزي في تفسيره حكاية رواية التأويل عن أحمد والسلف والإعراض عن ذكر ما يخالفها من الإثبات. فقال في ذكر اختلاف أصحاب أحمد في المروي عنه في الإتيان والمجيء ما نصه:

(... وذهب «طائفة ثالثة» من أصحاب أحمد إلى أن أحمد قال هذا: ذلك الوقت، وجعلوا هذا رواية عنه. ثم من يذهب منهم إلى التأويل ـ كابن عقيل وابن الجوزي وغيرهما ـ يجعلون هذه عمدتهم؛ حتى يذكرها أبو الفرج بن الجوزي في تفسيره، ولا يذكر من كلام أحمد والسلف ما يناقضها. ولا ريب أن المنقول عن أحمد يناقض هذه الرواية، ويبين أنه لا يقول: إن الرب يجيء ويأتي وينزل أمره، بل هو ينكر على من يقول ذلك)[1].

إذا عُلم هذا، تبين مراد ابن الجوزي ـ رحمه الله ـ إذا حكى مذهب السلف ووصفه الإمساك والسكوت ونحوها من الألفاظ، ونسب إلى بعضهم التأويل، فيعلم أن مراده «التفويض»، وهذه قضية منهجية يجب أن يعتبرها المطالع لتفسيره.

وتتضح مقالة التفويض بصورة أكبر عند تفسيره لآية الاستواء إذ قال: (وإجماع السلف منعقد على أن لا يزيدوا على قراءة الآية. وقد شذ قومٌ فقالوا: العرش بمعنى الملك. هذا عدول عن الحقيقة إلى التجوز، مع

---

(١) مجموع الفتاوى ٥/ ٤٠٠ ـ ٤٠١.

مخالفة الأثر؛ ألم يسمعوا قوله ــ تعالى ــ: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾[1]، أتراه كان الملك على الماء؟ وكيف يكون المُلك ياقوتة حمراء؟ وبعضهم يقول استوى بمعنى استولى؛ ويحتج بقول الشاعر:

حتى استوى بشر على العراق   من غير سيفٍ أو دمٍ مهراق

ويقول الشاعر أيضاً:

هما استويا بفضلهما جميعاً   على عرش الملوك بغير زور

وهذا منكر عند اللغويين. قال ابن الأعرابي[2]: العرب لا تعرف استوى بمعنى استولى، ومن قال ذلك فقد أعظم. قالوا: وإنما يُقال: استولى فلان على كذا، إذا كان بعيداً عنه غير متمكنٍ منه، ثم تمكن منه؛ والله ــ عز وجل ــ لم يزل مستولياً على الأشياء؛ والبيتان لا يعرف قائلهما، كذا قال ابن فارس[3] اللغوي. ولو صحّا فلا حجة فيهما لما بيّنا من استيلاء من لم يكن

---

(١) سورة هود: الآية ٧.

(٢) محمد بن زياد، المعروف بابن الأعرابي، ولد سنة ١٥٠هـ، من أهل الكوفة، راوية نساب علامة باللغة، درس على المفضل، وأخذ عنه ثعلب. له: «النوادر»، و «الأمثال»، و «الفاضل»، وغيرها. توفي سنة ٢٣١هـ. الأعلام ٦/ ١٣١، وفيات الأعيان ١/ ٤٩٢. تاريخ بغداد ٥/ ٢٨٢، الوافي بالوفيات ٣/ ٧٩، طبقات النحويين واللغويين ٢١٣.

(٣) أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني، الرازي، أبو الحسين، إمام في اللغة والأدب. ولد سنة ٣٢٩هـ. من تصانيفه «معجم مقاييس اللغة»، و «المجمل»، و «الصاحبي»، وغيرها. توفي سنة ٣٩٥هـ. الأعلام ١ :١٩٣، وفيات الأعيان ١/ ٣٥، يتيمة الدهر ٣/ ٢١٤، آداب اللغة ٢/ ٣٠٩، دائر المعارف الإسلامية ١/ ٢٤٧.

مستولياً. نعوذ بالله من تعطيل الملحدة، وتشبيه المجسمة)[1].

ففي هذا الوضع أبطل التأويلات الفاسدة التي ادعاها الجهمية والمؤولة، واكتفى في تقرير مذهب السلف على حكاية إجماعهم على أن لا يزيدوا على قراءة الآية، ظنًّا منه أن مرادهم التعبد بتلاوة اللفظ دون تدبر المعنى. والمقام ها هنا يقتضي مقابلة المعنى الفاسد بالمعنى الصحيح، وهو بيان حقيقة الاستواء لغةً، فإعراضه عن ذلك دليلٌ على أنه يرى التفويض في هذه الصفة.

* قال الفخر الرازي في تفسيره الكبير المسمى «مفاتيح الغيب» عند آية الإتيان: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ...﴾[2] الآية، بعد أن قرر أصول المتكلمين في نفي الجسمية ولوازمها والحدوث ولوازمه: (إذا عرفت هذا فنقول: اختلف أهل الكلام في قوله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾ وذكروا فيها وجوهاً:

الوجه الأول: وهو مذهب السلف الصالح: لما ثبت بالدلائل القاطعة أن المجيء والذهاب على الله ـ تعالى ـ محال، علمنا قطعاً أنه ليس مراد الله ـ تعالى ـ من هذه الآية هو المجيء والذهاب، وأن مراده بعد ذلك شيءٌ آخر. فإن عينّا ذلك المراد لم نأمن الخطأ، فالأولى السكوت عن التأويل، وتفويض معنى الآية على سبيل التفصيل إلى الله ـ تعالى ـ، وهذا هو المراد بما روي عن ابن عباس أنه قال: نزل القرآن على أربعة أوجه: وجهٌ لا يعرفه أحدٌ لجهالته، ووجه يعرفه العلماء ويفسرونه، ووجهٌ نعرفه من قبل العربية فقط، ووجه لا يعلمه إلاَّ الله...

---

(١) زاد المسير ٣/ ٢١٣.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢١٠.

الوجه الثاني: وهو قول جمهور المتكلمين: أنه لا بد من التأويل على سبيل التفصيل، ثم ذكروا فيه وجوهاً...)[1]، وساقها. وهو كلامٌ غنيٌّ عن التعليق لوضوحه. ويزيده وضوحاً ما ذكره في الوجه السادس منها من اعتبار الإثبات تشبيهاً، وأنه محاكاة لليهود الذين كانوا على مذهب التشبيه، حيث كانوا يجوزون على الله المجيء والذهاب على حد تعبيره[2].

وقال في صفة «اليد» عند قوله ــ تعالى ــ: ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾[3] بعد حكاية مذهب المجسمة وإبطاله بقاعدة نفي الجسمية ولوازمها، من الحركة والكون والحدوث ــ عنده ــ: (وأما جمهور الموحدين، فلهم في لفظ اليد قولان:

❑ الأول: قول من يقول: القرآن لما دل على إثبات اليد لله ــ تعالى ــ آمنا به. والعقل لما دل على أنه يمتنع أن تكون يد الله عبارة عن جسم مخصوص وعضوٍ مركب من الأجزاء والأبعاض آمنا به، فأما أن اليد ما هي وما حقيقتها فقد فوضنا معرفتها إلى الله ــ تعالى ــ، وهذا هو طريقة السلف.

❑ وأما المتكلمون فقالوا: اليد تُذكر في اللغة على وجوه...)[4]، ثم شرع في سرد التأويلات.

وأهل السنَّة لا يقولون أن يد الباري ــ عز وجل ــ جسم مخصوص، وعضو مركب... إلخ، لكنهم يثبتون لله ــ تعالى ــ يدين يخلق بهما، ويقبض، ويأخذ، ويطوي، ويهز، من الأوصاف الواردة في النصوص، على

---

(١) التفسير الكبير ٥/ ٢٣١.

(٢) انظر التفسير الكبير ٥/ ٢٣٣ ــ ٢٣٤.

(٣) سورة المائدة: الآية ٦٤.

(٤) التفسير الكبير ١٢/ ٤٥ ــ ٤٦.

ما يليق بالله لا يتجاوزون القرآن والحديث. وهذا ما لا يرتضيه الرازي، بل يعده تشبيهاً. وقد حكى مذهب أهل السنَّة عن إمام مذهبه أبي الحسن الأشعري ــ رحمه الله ــ بعد رجوعه إلى مذهب الحق، ولم يثبته وسكت عنه فقال: (وها هنا قولٌ آخر، وهو أن أبا الحسن الأشعري ــ رحمه الله ــ زعم في بعض أقواله أن اليد صفة قائمة بذات الله ــ تعالى ــ، وهي صفة سوى القدرة من شأنها التكوين على سبيل الاصطفاء. قال: والذي يدل عليه أنه ــ تعالى ــ جعل وقوع خلق آدم بيديه علة لكرامة آدم واصطفائه، فلو كانت اليد عبارة عن القدرة لامتنع كونه علة للاصطفاء، لأن ذلك حاصل في جميع المخلوقات، فلا بد من إثبات صفة أخرى وراء القدرة يقع بها الخلق والتكوين على سبيل الاصطفاء. وأكثر العلماء زعموا أن اليد في حق الله ــ تعالى ــ عبارة عن القدرة وعن النعمة)[1].

وهذا الذي ذكره عن الأشعري ــ رحمه الله ــ هو مذهب الإثبات الذي عليه أهل السنَّة والجماعة، لكنه لم يرفع به رأساً، ونافح عن تأويلاته في المواضع الأخرى في تفسيره عند ذكر اليد، واليمين والقبضة رضوخاً للدلائل العقلية القاهرة على حد تعبيره[2].

وحيث قد أبطل التشبيه، وأعرض عن الإثبات، بل وأبطل حجج شيخه وإمام مذهبه الأشعري في فساد التأويل، وضرورة الإثبات، واختار هو التأويل «التحريف» لم يبق ما يصدق عليه أنه مذهب السلف عنده إلاَّ التفويض.

---

(١) التفسير الكبير ١٢/ ٤٦.

(٢) انظر التفسير الكبير ٢٦/ ٢٢٩ ــ ٢٣٢، ٢٧/ ١٦، ١٧.

وقد أسفر عن حقيقة رأيه في التفويض في الكلام على آية الاستواء في سورة طه (٥)، فقال بعد وصم مذهب السلف بالتشبيه، وسياق الدلائل المفتعلة على إبطاله: (فثبت بهذه الدلائل أن الاستقرار على الله ـ تعالى ـ محال، وعند هذا للناس فيه قولان:

الأول: أنا لا نشتغل بالتأويل. بل نقطع بأن الله ـ تعالى ـ منزه عن المكان والجهة ونترك تأويل الآية... واعلم أن هذا القول ضعيفٌ لوجهين:

❏ **الأول**: أنه إن قطع بأن الله ـ تعالى ـ منزهٌ عن المكان والجهة، فقد قطع بأنه ليس مراد الله ـ تعالى ـ من الاستواء الجلوس، وهذا هو التأويل.

❏ وإن لم يقطع بتنزيه الله ـ تعالى ـ عن المكان والجهة، بل بقي شاكًّا فيه فهو جاهل بالله ـ تعالى ـ، اللهم إلَّا أن يقول: أنا قاطع بأنه ليس مراد الله ـ تعالى ـ ما يشعر به ظاهره، بل مراده شيءٌ آخر، ولكني لا أعين ذلك المراد خوفاً من الخطأ. فهذا يكون قريباً، وهو أيضاً ضعيف...)[1]. ثم ذكر ضرورة المصير إلى التأويل. فإذا كان التفويض ضعيفاً عنده، فكيف رضيه لسلف هذه الأمة؟!

* وقال أبو عبد الله، محمد بن أحمد الأنصاري، القرطبي[2] في

---

(١) التفسير الكبير ٢٢/٦.

(٢) محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري، الأندلسي، أبو عبد الله القرطبي، من كبار المفسرين، من أهل قرطبة، ورحل إلى المشرق واستقر بمصر وتوفي فيها سنة ٦٧١هـ. من كتبه: «الجامع لأحكام القرآن»، و «الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى»، و «التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة»، وغيرها. الأعلام ٥: ٣٢٢، نفح الطيب ١/٤٢٨، الديباج ٣١٧.

تفسيره الموسوم بـ «الجامع لأحكام القرآن» عند قوله ـ تعالى ـ : ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ . . . ﴾[1] بعد أن حكى التأويلات المزعومة في تفسير الإتيان: (. . . وقال ابن عباس في رواية أبي صالح: هذا من المكتوم الذي لا يُفسر، وقد سكت بعضهم عن تأويلها، وتأولها بعضهم كما ذكرنا. . . ، ولا يجوز أن يحمل هذا وما أشبهه مما جاء في القرآن والخبر على وجه الانتقال والحركة والزوال، لأن ذلك من صفات الأجرام والأجسام)[2].

وهكذا يجعل السكوت في مقابل التأويل، فهو سكوت عن إثبات المعنى الحقيقي، لا سكوت عن التكييف، أو اقتراح المعاني الباطلة كما أراد السلف من السكوت.

وللقرطبي ـ رحمه الله ـ في صفة الاستواء أمرٌ عجيب، وتردد ملفت، وتناقض بين. فتارة يحكي التأويل، وتارة يذكر التفويض، وتارة يحكي مذهب السلف ويقره كأحسن ما أنت سامع، وأخرى يعد الإثبات تشبيهاً.

فيقول عند ذكر الاستواء إلى السماء في سورة البقرة: ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ﴾[3] (وهذه الآية من المشكلات، والناس فيها وفيما شاكلها على ثلاثة أوجه:

❑ قال بعضهم: نقرؤها ونؤمن بها ولا نفسرها؛ وذهب إليه كثيرٌ من

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢١٠.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٣/٢٦.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٩.

الأئمة، وهذا كما روي عن مالك ــ رحمه الله ــ أن رجلاً سأله عن قوله ــ تعالى ــ : ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝ ﴾ قال مالك: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وأراك رجل سوء! أخرجوه.

❑ وقال بعضهم: نقرؤها ونفسرها على ما يحتمله ظاهر اللغة وهذا قول المشبهة.

❑ وقال بعضهم: نقرؤها ونتأولها، ونحيل حملها على ظاهرها)[1].

فهذا التقسيم يبين مراد القرطبي ــ وأمثاله من الأشاعرة ــ بمذهب السلف، وفهمهم لجواب الإمام مالك ــ رحمه الله ــ وغيره من الأئمة، وأنه التفويض لا الإثبات. وذلك أنه جعل القول الثاني، وهو حملها على ظاهر اللغة تشبيهاً، وجعل القول الثالث، وهو حملها على خلاف ظاهر اللغة تأويلاً، فإذا خرجنا من ظاهر اللغة وخلاف ظاهرها فأين نحن؟ ذلك هو مذهب التفويض الذي لا نصيب له من المعاني الظاهرة، وغير الظاهرة.

وفي سورة الأعراف أحال على كتابه «الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى» ثم قال: (. . . والأكثر من المتقدمين والمتأخرين أنه إذا وجب تنزيه الباري ــ سبحانه ــ عن الجهة والتحيز، فمن ضرورة ذلك ولواحقه اللازمة عليه عند عامة العلماء المتقدمين وقادتهم من المتأخرين تنزيهه ــ تبارك وتعالى ــ عن الجهة، فليس بجهة فوق عندهم. لأنه يلزم من ذلك عندهم متى اختص بجهة أن يكون في مكانٍ أو حيز. ويلزم على المكان والحيز الحركة والسكون للمتحيز، والتغير والحدوث. هذا قول المتكلمين. وقد

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ١/ ٢٥٤.

كان السلف الأول ــ رضي الله عنهم ــ لا يقولون بنفي الجهة ولا ينطقون بذلك، بل نطقوا هم والكافّة بإثباتها لله ــ تعالى ــ كما نطق كتابه وأخبرت رسله[1]، ولم يُنكر أحد من السلف الصالح أنه استوى على عرشه حقيقة. وخص العرش بذلك لأنه أعظم مخلوقاته، وإنما جهلوا كيفية الاستواء فإنه لا تعلم حقيقته. قال مالك ــ رحمه الله ــ: الاستواء معلوم ــ يعني في اللغة ــ والكيف مجهول، والسؤال عنه بدعة. وكذا قالت أم سلمة ــ رضي الله عنها ــ وهذا القدر كاف. ومن أراد زيادة عليه فليقف عليه في موضعه من كتب العلماء، والاستواء في كلام العرب هو العلو

(١) لفظ «الجهة» من الألفاظ المحدثة التي لم ترد بنفي ولا إثبات. فالواجب التوقف في لفظها نفياً وإثباتاً، والاستفصال عن المعنى الذي أراده المتكلم بها. فإن أراد حقًّا قبل الحق بألفاظه الشرعية، وإن أراد معنىً باطلاً فالباطل مردود لفظاً ومعنىً. قال شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ: (فلفظ الجهة قد يُراد به شيء موجود غير الله فيكون مخلوقاً. كما إذا أريد بالجهة نفس الشيء، أو نفس السموات. وقد يُراد به ما ليس بموجود غير الله تعالى، كما إذا أريد بالجهة ما فوق العالم. ومعلومٌ أنه ليس في النص إثبات لفظ الجهة ولا نفيه، كما في إثبات «العلو» و «الاستواء» و «الفوقية» و «العروج إليه»، ونحو ذلك. وقد علم أنه ما ثم موجود إلاَّ الخالق والمخلوق، والخالق مباين للمخلوق سبحانه وتعالى، ليس في مخلوقاته شيء من ذاته، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته. فيقال لمن نفى الجهة: أتريد بالجهة أنها شيء موجود مخلوق؟ فالله ليس داخلاً في المخلوقات. أم تريد بالجهة ما وراء العالم؟ فلا ريب أن الله فوق العالم. بائن من المخلوقات. وكذلك يقال لمن قال إن الله في جهة: أتريد بذلك أن الله فوق العالم، أو تريد به أن الله داخل في شيء من المخلوقات؟ فإن أردت الأول فهو حق، وإن أردت الثاني فهو باطل). التدمرية ٦٦ ــ ٦٧.

والاستقرار. . .)[1]، ثم ذكر أقوال أهل العربية في ذلك.

وما أصدق هذا الكلام وأدق هذا التعبير في وصف مذهب السلف، فقد وضع النقاط على الحروف، وفصل المجمل، وبين المبهم، وشرح كلام الإمام مالك: «الاستواء معلوم» شرحاً صادقاً، فبين أن مراده أنه معلوم في اللغة وأنه العلو والاستقرار، بينما تمحل كثير من أئمة الأشاعرة في توجيه كلام الإمام مالك. ولا يقطع إعجابنا بنصاعة كلام الإمام القرطبي ـ رحمه الله ـ وتجرده للحق، إلاَّ عجبنا منه إثر ذلك بيسير، إذ يستوحش المضي في هذا السبيل ويخشى ـ في تقديري ـ عواقبه فيرجع قائلاً: (قلت: فعلوّ الله ـ تعالى ـ وارتفاعه عبارة عن علو مجده وصفاته وملكوته. أي ليس فوقه فيما يجب له من معاني الجلال أحد، ولا معه من يكون العلو مشتركاً بينه وبينه، لكنه العلي بالإطلاق ـ سبحانه ـ)[2].

فوا أسفاً، ويا عجباً كيف يحجم هذا العالم النحرير الذي فهم هذا الفهم الدقيق عن القول به، ويركن إلى مذهب التحريف الملفق القائم على الظن واطراح الحقيقة.

وإن تعجب ـ أيها القارىء ـ فاقضِ عجباً له فيما ذكره في كتابه الأسنى في هذه المسألة بالذات، وقد ذكر أربعة عشر قولاً في اختلاف الناس في الاستواء ثم قال: (. . وأظهر هذه الأقوال ـ وإن كنت لا أقول به ولا أختاره ـ ما تظاهرت عليه الآي والأخبار إن الله ـ سبحانه ـ على عرشه، كما أخبر في كتابه، وعلى لسان نبيه بلا كيف. بائن من جميع خلقه. هذا

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ٧/ ٢١٩ ـ ٢٢٠.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٧/ ٢٢٠.

جملة مذهب السلف الصالح فيما نقل عنهم الثقات حسب ما تقدم...)[1]، ثم مضى في سياق الأدلة الشرعية على مذهب السلف.

فكيف يستظهر مذهب السلف ولا يختاره؟! إنه تناقض صريح، يصرح به صاحبه، وأظن ـ والله تعالى أعلم ـ أن مرد ذلك إلى أمرين:

الأول: تمكن شبهات المتكلمين من عقل القرطبي، بحيث لا يمكنه حلها والتخلص من إلزامات المتكلمين وأصولهم العقلية.

الثاني: الضغط الفكري العقدي الذي كانت تخضع له بلاد المغرب الواقعة تلك الفترة تحت أيدي الموحدين أتباع ابن تومرت الأشعري، وتخضع له بلاد المشرق الواقعة في نفس الفترة بأيدي الأيوبيين الأشاعرة. وقد تقدم وصف المقريزي ـ رحمه الله ـ لذلك الضغط في كلا الدولتين المذكورتين لمن خالف عقيدة الأشعري واستباحة الدماء في سبيل ذلك[2]. فتعاور الأمران هذا المفسر فظهر التناقض والتردد في موقفه من نصوص الصفات.

* قال أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي ـ رحمه الله ـ في تفسيره «البحر المحيط» عند قوله ـ تعالى ـ : ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا...﴾[3]، وقد ذكر التأويلات المزعومة في الآية: (... وهذه التأويلات هي على مذهب من يرى التأويل في الأشياء التي

---

(1) نقلاً عن كتاب: «المفسرون بين التأويل والإثبات» ١/ ٣١٠، لعدم توفر المرجع لدي.

(2) انظر ص ٦٩ ــ ٧٣ من هذا البحث.

(3) سورة البقرة: الآية ٢٦.

موضوعها في اللغة لا ينبغي أن يوصف الله ــ تعالى ــ به، وقيل ينبغي أن تمر على ما جاءت، ونؤمن بها ولا نتأولها، ونكل علمها إليه ــ تعالى ــ . لأن صفاته ــ تعالى ــ لا يطلع على ماهيتها الخلق. والذي عليه أكثر أهل العلم أن الله ــ تعالى ــ خاطبنا بلسان العرب وفيه الحقيقة والمجاز، فما صح في العقل نسبته إليه نسبناه إليه وما استحال أولناه بما يليق به ــ تعالى ــ . . .)[1]. فهو قد صور مذهب السلف؛ الإمرار، بأنه التفويض الذي لا ينطوي على إثبات معنىً معلوم، إذ تقرر عنده أن الحقيقة في هذا الخطاب مستحيلة في حق الله ــ تعالى ــ ، وجعل العقل حاكماً على خبر الله في تمييز حقيقته من مجازه.

وقال في صفة الإتيان عند قوله ــ تعالى ــ : ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ. . . ﴾، (والإتيان حقيقة في الانتقال من حيزٍ إلى حيز، وذلك مستحيل بالنسبة إلى الله ــ تعالى ــ . فروى أبو صالح عن ابن عباس أن هذا من المكتوم الذي لا يفسر. ولم يزل السلف في هذا وأمثاله يؤمنون ويكلون فهم معناه إلى علم المتكلم به، وهو الله ــ تعالى ــ . والمتأخرون تأولوا الإتيان وإسناده على وجوه: أحدها: أنه إتيان على ما يليق بالله ــ تعالى ــ من غير انتقال. . .)[2]، وذكر بقية التأويلات. ونلحظ في هذا السياق لونين من التفويض:

أحدهما: المنسوب إلى السلف وهو الإيمان باللفظ دون فهم المعنى.

الثاني: المنسوب إلى المتأخرين، إثبات إتيانِ لائقٍ بالله، لكن من غير

---

(١) البحر المحيط ١/ ١٢١.

(٢) البحر المحيط ٢/ ١٢٤.

انتقال، لأن الانتقال عنده ــ وعند سائر المتكلمين ــ من خصائص الأجسام، وقد قرر أولاً أن الإتيان حقيقة في الانتقال من حيزٍ إلى حيز. وتقدم الكلام على هذه القيود والمحترزات التي يعلقها مدّعو الإثبات بالصفات الفعلية، وأنها لا تفيد إثباتاً، وتحيل إلى مجهول، وهو حقيقة التفويض[1].

والذي يسترعي انتباهنا في هذا المقام هو اعتبار هذا التفويض من تأويلات المتأخرين، فماذا بقي للسلف!! هل هم أشد إغراقاً في التفويض عند أبـي حيان إلى درجة أنهم لا يجرؤون على القول أنه إتيان يليق بالله من غير انتقال!؟

وقال عند قوله ــ تعالى ــ : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾[2] وقد أولهما بالنعمة: (وما ورد مما يوهم التجسيم كهذا كقوله: لما خلقت بيدي، ومما عملت أيدينا، ويد الله فوق أيديهم، ولتصنع على عيني، وتجري بأعيننا، وهالك إلاَّ وجهه، ونحوها. فجمهور الأمة أنها تفسر على قوانين، اللغة ومجاز الاستعارة، وغير ذلك من أفانين الكلام. وقال قومٌ منهم القاضي أبو بكر بن الطيب: هذه كلها صفات زائدة على الذات، ثابتة لله ــ تعالى ــ من غير تشبيه ولا تحديد. وقال قومٌ منهم الشعبي[3] وابن

---

(١) انظر مبحث «تطور التفويض» ص ١٩٠ ــ ١٩٢، ١٩٨ ــ ١٩٩.

(٢) سورة المائدة: الآية ٦٤.

(٣) عامر بن شراحيل الشعبي، أبو عمرو، من حفاظ التابعين، يضرب المثل بحفظه، ولد سنة ١٩هـ بالكوفة، سئل عما بلغ إليه حفظه فقال: ما كتبت سوداء في بيضاء ولا حدثني رجل بحديث إلاَّ حفظته، وجمع إلى معرفته بالرواية تضلعه في فن الفقه والرواية. توفي سنة ١٠٣هـ. الأعلام ٣/٢٥١، تهذيب التهذيب ٥/٦٥، وفيات الأعيان ١/٢٤٤، حلية الأولياء ٤/٣١٠، تهذيب ابن عساكر ٧/١٣٨، تاريخ بغداد ١٢/٢٢٧.

المسيب[1] والثوري[2]: نؤمن بها ونقر كما نصت، ولا نعين تفسيرها، ولا يسبق النظر فيها. وهذان القولان حديث من لم يمعن النظر في لسان العرب. وهذه المسألة حججها في علم أصول الدين)[3].

ومن هذا النص يتبين موقف أبي حيان ــ جليًا ــ من نصوص الصفات، ويتبين موقفه من مذهب السلف ــ الإثبات ــ كما يتبين خطأ فهمه لمذهب السلف. فقد ذكر هاهنا ثلاثة مذاهب:

الأول: مذهب جمهور الأمة ــ على حد وصفه ــ وهو التأويل على قوانين اللغة ومجاز الاستعارة وغير ذلك. وهو الذي ارتضاه، وطعن فيما سواه.

الثاني: مذهب القاضي أبي بكر بن الباقلاني ــ رحمه الله ــ وهو الإثبات من غير تشبيه. ولا ريب أن هذا هو مذهب السلف الصالح، وأنه الحق الذي تبعه الباقلاني كما هو معروف عنه من إثبات هذه الصفات الخبرية؛ الوجه واليدين والعينين.

---

(١) سعيد بن المسيب بن حزن، أبو محمد، سيد التابعين، وأحد الفقهاء السبعة بالمدينة. ولد سنة ١٣هـ، وجمع بين الفقه والحديث والزهد والورع، وكان أحفظ الناس لأقضية عمر حتى سمي راوية عمر، توفي سنة ٩٤هـ. الأعلام ٣/ ١٠٢، طبقات ابن سعد ٥/ ٨٨، وفيات الأعيان ١/ ٢٠٦، صفة الصفوة ٢/ ٤٤، حلية الأولياء ٢/ ١٦١.

(٢) سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله، أمير المؤمنين في الحديث. ولد سنة ٩٧هـ، وكان سيد أهل زمانه في العلم والتقوى وكان آية في الحفظ. توفي سنة ١٦١هـ. الأعلام ٣: ١٠٤، دول الإسلام ١/ ٨٤، طبقات ابن سعد ٦/ ٢٥٧، المعارف ٢١٧، تاريخ بغداد ٩/ ١٥١، تهذيب التهذيب ٤/ ١١١.

(٣) البحر المحيط ٣/ ٥٢٤.

الثالث: مذهب السلف الصالح، الشعبي، وابن المسيب، والثوري: الإيمان والإقرار دون التفسير والنظر. وقد تبين بقرن هذا القول بالقولين السابقين أنه يريد بهذا مذهب المفوضة الذين يؤمنون بالألفاظ، ويغلقون باب التدبر والفهم.

ولا يفوتنا أن نشير إلى أن السلف هم أهل اللسان سليقة لا صناعةً، وهم أقرب إلى فهم مراد الشارع من كل من جاء بعدهم. وإنما أتي من ضل بعدهم في هذا الباب من جهة الإمعان في النظر بلسان العرب ـ كما قال أبو حيان ـ فوقعوا في التكلف واعتساف المعاني البعيدة لتوافق النصوص بدعتهم.

وكذا قال أبو حيان في صفة «الاستواء» عند قوله ـ تعالى ـ : ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾[1]: (. . . أما استواؤه على العرش فَحَمَلَه على ظاهره من الاستقرار بذاته على العرش قومٌ، والجمهور من السلف، السفيانان[2] ومالك والأوزاعي والليث[3] وابن

---

(١) سورة يونس: الآية ٣.

(٢) سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي، أبو محمد، محدث الحرم المكي، ولد سنة ١٠٧هـ، وكان حافظاً ثقة ثبتاً إماماً، قيل: حج سبعين سنة، توفي سنة ١٩٨هـ. الأعلام ٣/ ١٠٥، تذكرة الحفاظ ١/ ٢٤٢، الرسالة المستطرفة ٣١، ميزان الاعتدال ١/ ٣٩٧، ذيل المذيل ١٠٨، طبقات الشعراني ١/ ٤٠.

(٣) الليث بن سعد بن عبد الرحمن، أبو الحارث، إمام أهل مصر في عصره حديثاً وفقهاً. ولد سنة ٩٤هـ. قال الشافعي: الليث أفقه من مالك إلاَّ أن أصحابه لم يقوموا به. ولابن حجر كتاب «الرحمة الغيثية في الترجمة الليثية». توفي سنة ١٧٥هـ. الأعلام ٥/ ٢٤٨، وفيات الأعيان ١/ ٤٣٨، تهذيب التهذيب ٨/ ٤٥٩، صبح الأعشى ٣/ ٣٩٩، النجوم الزاهرة ٢/ ٨٢، الجواهر المضية ١/ ٤١٦.

المبارك[1] وغيرهم في أحاديث الصفات على الإيمان بها وإمرارها على ما أراد الله ــ تعالى ــ من غير تعيين مراد. وقومٌ تأولوا ذلك على عدة تأويلات)[2]، والقول في هذا كسابقه.

* قال السيد محمود الألوسي[3] البغدادي ــ رحمه الله ــ في تفسيره «روح المعاني» في الكلام على الاسمين الشريفين: «الرحمن»، «الرحيم»: (. . . كون الرحمة في اللغة رقة القلب إنما هو فينا، وهذا لا يستلزم ارتكاب التجوز عند إثباتها لله ــ تعالى ــ، لأنها حينئذٍ صفة لائقة بكمال ذاته كسائر صفاته، ومعاذ الله ــ تعالى ــ أن تقاس بصفات المخلوقين، وأين التراب من رب الأرباب، ولو أوجب كون الرحمة فينا رقة القلب ارتكاب المجاز في الرحمة الثابتة له ــ تعالى ــ لاستحالة اتصافه بما نتصف به، فليوجب كون الحياة والعلم والإرادة والقدرة والكلام والسمع والبصر ما نعلمه منها فينا،

---

(١) عبد الله بن المبارك بن واضح المروزي، أبو عبد الرحمن، الحافظ، شيخ الإسلام، المجاهد، التاجر، صاحب الرحلات. ولد سنة ١١٨هـ، وطوف في البلدان في طلب الحديث. مات سنة ١٨١هـ. وله: «الجهاد» و«الرقائق»، و«المسند». الأعلام ٤/ ١١٥، تذكرة الحفاظ ١/ ٢٥٧، الرسالة المستطرفة ٣٧، مفتاح السعادة ٢/ ١١٢، حلية الأولياء ٨/ ١٦٢.

(٢) البحر المحيط ٤/ ٣٠٧.

(٣) محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي، شهاب الدين، أبو الثناء، من كبار المفسرين، ولد سنة ١٢١٧هـ ببغداد، وتقلد الإفتاء فيها، ثم عُزل فانقطع للعلم، ثم سافر إلى الآستانة فأكرمه السلطان عبد الحميد. من كتبه: «روح المعاني»، و«الأجوبة العراقية عن الأسئلة الإيرانية»، و«دقائق التفسير»، و«غرائب الاغتراب». توفي سنة ١٢٧٠هـ. الأعلام ٧/ ١٧٦، جلاء العينين ٢٧ ــ ٢٨، أعلام العراق ٢١.

ارتكاب المجاز أيضاً فيها إذا أثبتت لله ـ تعالى ـ . وما سمعنا أحداً قال بذلك، وما ندري ما الفرق بين هذه وتلك، وكلها بمعانيها القائمة فينا يستحيل وصف الله ـ تعالى ـ بها. فإما أن يقال بارتكاب المجاز فيها كلها إذا نسبت إليه ـ عز شأنه ـ ، أو بتركه كذلك وإثباتها له حقيقة بالمعنى اللائق بشأنه ـ تعالى ـ شأنه. والجهل بحقيقة تلك الحقيقة كالجهل بحقيقة ذاته مما لا يعود منه نقص إليه ـ سبحانه ـ ، بل ذلك من عزة كماله وكمال عزته، والعجز عن درك الإدراك إدراك. فالقول بالمجاز في بعض والحقيقة في آخر لا أراه في الحقيقة إلاَّ تحكماً بحتاً. بل قد نطق الإمام السكوني[1] في كتابه: «التمييز لما للزمخشري[2] من الاعتزال في كتاب الله العزيز» بأن جعل الرحمة مجازاً نزعة اعتزالية، قد حفظ الله ـ تعالى ـ منها سلف المسلمين، وأئمة الدين، فإنهم أقروا ما ورد على ما ورد، وأثبتوا لله ـ تعالى ـ ما أثبته له نبيه ﷺ، من غير تصرفٍ فيه بكناية أو مجاز. وقالوا: لسنا أغير على الله من رسوله، ولكنهم نزهوا مولاهم عن مشابهة المحدثات. ثم فوضوا إليه

(١) عمر بن محمد بن حمد بن خليل، أبو علي، السكوني [بالنون]، مقرىء من فقهاء المالكية، من تصانيفه «التمييز» لما أودعه الزمخشري من الاعتزالات في كتاب الله العزيز»، و «الأربعين مسألة في أصول الدين»، و «لحن العوام فيما يتعلق بعلم الكلام». توفي سنة ٧١٧هـ. الأعلام ٥/ ٦٣، نفح الطيب ٢/ ١١٥٠، كشف الظنون ٢/ ١٤٨٢، هدية العارفين ١/ ٧٨٨، إيضاح المكنون ٢/ ٤٠١.

(٢) محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي الزمخشري، جار الله، أبو القاسم، مولده سنة ٤٦٧هـ، من أئمة اللغة والأدب، وكان معتزلي المذهب. من كتبه: «الكشاف» في التفسير، و «المفصل»، و «أساس البلاغة»، و «الفائق»، وغيرها. توفي سنة ٥٣٨هـ. الأعلام ٧/ ١٧٨، وفيات الأعيان ٢/ ٨١، لسان الميزان ٦/ ٤، إرشاد الأريب ٧/ ١٤٧، مفتاح السعادة ١/ ٤٣١.

ـ سبحانه ـ تعيين ما أراده هو أو نبيه من الصفات المتشابهات)[1].

وقد أجاد ـ رحمه الله ـ في نقض مذهب أهل التأويل المذموم «التحريف»، وألزمهم بما ألزمهم به من قبل شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ في رسالته التدمرية، لولا أنه عكر هذا الرد السلفي بالعبارات المشعرة بالتفويض في تعيين المراد، والسلف ـ رحمهم الله ـ إنما يفوضون العلم بالكيفية دون المعنى. ومعلومٌ أن النقض لمذهب المؤولة أمرٌ يشترك فيه المثبتة والمفوضة.

وقال الألوسي في صفة «الحياء» عند آية: ﴿۞إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾[2]: (. . . والآية تشعر بصحة نسبة الحياء إليه ـ تعالى ـ لأنه في العرف لا يسلب الحياء إلاَّ عمن هو شأنه، على أن النفي داخل على كلامٍ فيه قيد فيرجع إلى القيد فيفيد ثبوت أصل الفعل أو إمكانه لا أقل، وأما في الأحاديث فقد صرح بالنسبة. وللناس في ذلك مذهبان:

❑ فبعضٌ يقول بالتأويل، إذ الانقباض النفساني مما لا يحوم حول حظائر قدسه سبحانه، فالمراد بالحياء عنده الترك اللازم للانقباض، وجوز جعل ما هنا بخصوصه من باب المقابلة لما وقع في كلام الكفرة بناءً على ما روي أنهم قالوا: ما يستحي رب محمد أن يضرب الأمثال بالذباب والعنكبوت.

❑ وبعضٌ ـ وأنا والحمد لله منهم ـ لا يقول بالتأويل، بل يمر هذا

---

(١) روح المعاني ١/ ٦٠.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٦.

وأمثاله ـ مما جاء عنه سبحانه في الآيات والأحاديث ـ على ما جاءت، ويكل علمها بعد التنزيه عما في الشاهد إلى عالم الغيب والشهادة)(١).

وهذا النص ـ في تقديري ـ يتجاذبه الإثبات والتفويض. والمؤلف ـ رحمه الله ـ يرغب عن التأويل ـ كما هو واضح ـ لكنه غير صريحٍ في الإثبات ـ إثبات المعنى ـ فقد جعل الخطوة التالية للتنزيه، وَكَلُ العلمَ بها إلى عالم الغيب والشهادة.

وقال عند قوله ـ تعالى ـ : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾(٢): (وقال سلف الأمة ـ رضي الله تعالى عنهم ـ : إن هذا من المتشابه، وتفويض تأويله إلى الله ـ تعالى ـ هو الأسلم، وقد صح عن النبي ﷺ أنه أثبت لله ـ عز وجل ـ يدين، وقال: «وكلتا يديه يمين»(٣)، ولم يرو عن أحدٍ من أصحابه ﷺ وعليهم أنه أول ذلك بالنعمة، أو بالقدرة، بل أبقوها كما وردت وسكتوا ـ ولئن كان الكلام من فضة فالسكوت من ذهب لا سيما في مثل هذه المواطن)(٤).

وفي آية الزمر: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ . . .﴾(٥): (والكلام عند كثير من الخلف تمثيل لحال عظمته ـ تعالى ـ ، ونفاذ قدرته ـ عز وجل ـ ، وحقارة الأفعال العظام

---

(١) روح المعاني ١/٢٠٦.
(٢) سورة المائدة: الآية ٦٤.
(٣) رواه مسلم، كتاب الإمارة ٣/١٤٥٨.
(٤) روح المعاني ٦/١٨١.
(٥) سورة الزمر: الآية ٦٧.

التي تتحير فيها الأوهام، بالإضافة إليها بحال من يكون له قبضة فيها الأرض جميعاً ويمين بها يطوي السموات. . . إلخ ــ وذكر تأويلاتهم ــ .

والسلف يقولون أيضاً: إن الكلام تنبيه على مزيد جلالته ــ تعالى ــ وعظمته ــ سبحانه ــ . ورمز إلى أن آلهتهم أرضية أم سماوية مقهورة تحت سلطانه ــ عز وجل ــ ، إلاَّ أنهم لا يقولون: إن القبضة مجاز عن الملك أو التصرف. ولا اليمين مجازٌ عن القدرة، بل ينزهون الله ــ تعالى ــ عن الأعضاء والجوارح، ويؤمنون بما نسبه إلى ذاته بالمعنى الذي أراده ــ سبحانه ــ ، وكذا يفعلون بالأخبار الواردة في هذا المقام)[1].

وقال في آية ص: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[2]: (وهذا عند بعض أهل التأويل من الخلف تمثيل، لكونه ــ عليه السلام ــ معتنى بخلقه. . . ــ وذكر تأويلاتهم ــ . والسلف يقولون: اليد مفردة وغير مفردة ثابتة لله ــ عز وجل ــ على المعنى اللائق به ــ سبحانه ــ ، ولا يقولون في مثل هذا الموضع إنها بمعنى القدرة أو النعمة)[3].

ومرة أخرى نجد موقف الألوسي ــ رحمه الله ــ واضحاً من التأويل، وأن السلف بريئون منه، كما نجده يجنح نحو التفويض حين يصف هذه النصوص بأنها من المتشابه، وأن تفويض تأويلها إلى الله ــ تعالى ــ أسلم، وأن السلف يؤمنون بما نسبه الله ــ تعالى ــ إلى ذاته بالمعنى الذي أراده ــ سبحانه ــ ــ هكذا ــ لا معنىً أثبتوه من النص.

---

(١) روح المعاني ٢٤/ ٢٦، ثم ساق بعض الأحاديث وبين امتناع التأويلات فيها.

(٢) سورة ص: الآية ٧٥.

(٣) روح المعاني ٢٣/ ٢٢٥.

أما في صفة الاستواء، عند قوله ـ تعالى ـ : ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ فقد استطرد الألوسي ـ رحمه الله ـ استطراداً طويلاً تكشفت فيه جوانب الغموض والتناقض الذي يبدو للناظر لأول وهلة، كما عبر عنها صاحب كتاب: «المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات» بقوله: (أما الألوسي فأحياناً يميل إلى مذهب السلف، ويقرره وينسب نفسه إليه، كما فعل في صفة الحياء[1]. وأحياناً يذكر المذهب الأشعري وينتصر إليه انتصاراً، وربما يؤدي به ذلك إلى لمز أئمة السلفية، كما فعل في صفة الكلام[2]. وأحياناً يظهر عليه نوعٌ من التحفظ وعدم الصراحة الكاملة، كما فعل في صفة الفوقية[3]، وأحياناً يقرر مذهب السلف والخلف، ويرجح مذهب الخلف كما فعل في صفة الاستواء[4]، وهكذا تجده متردداً بين مذهب السلف والخلف...)[5].

والحقيقة أن الألوسي ـ رحمه الله ـ يسير وفق قاعدةٍ واحدة استمدها من ثقافته المتنوعة المصادر، فهو أشعري بالوراثة يعلن أن إمام أهل السنة هو أبو الحسن الأشعري[6]، كما أنه معظم للشيخين: ابن تيمية وابن القيم، ينقل عنهما ويشيد بذكرهما، لكنه يغضب لأئمة الأشاعرة حين يتعرضان لهم[7].

---

(١) انظر: روح المعاني ١/ ٢٠٦.
(٢) انظر: روح المعاني ١/ ١٧ ـ ١٩.
(٣) انظر: روح المعاني ٧/ ١١٧.
(٤) انظر: روح المعاني ١٦/ ١٥٤.
(٥) المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات ٢/ ٢٤١ ـ ٢٤٢.
(٦) انظر: روح المعاني ١/ ٦٠.
(٧) انظر: روح المعاني ١/ ٦١.

ومع ذلك فهو صوفي كبير، ينتسب للطائفة بفخر واعتزاز، ويؤسس تفسيره على اللمحات الإشارية المغرقة في البعد والخفاء أحياناً، ويمجد ابن عربي الطائي[1]، ويقدس سره، ويصفه بالسيد السند، والشيخ الأكبر.

ونتيجة لهذه المصادر المختلفة والمتباينة أحياناً، اختط الألوسي لنفسه خطًّا دقيقاً حاول فيه مراعاة جميع الحرمات. ويمكن أن نتبين أركان مذهبه في قضية الأسماء والصفات استنباطاً من هذا الموضع من تفسيره الذي أطال فيه النفس ــ نوعاً ما ــ وكشف عن رأيه في الاتجاهات المختلفة لفهم نصوص الصفات:

١ ــ عدم القول بالتأويل إلاَّ في حدودٍ ضيقة كقوله في صفة الاستواء: (والاستواء على الشيء جاء بمعنى الارتفاع والعلو عليه، وبمعنى الاستقرار، كما في قوله ــ تعالى ــ: ﴿وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِيِّ﴾[2]، و ﴿لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾[3]. وحيث كان ظاهر ذلك مستحيلاً عليه ــ تعالى ــ قيل: الاستواء هنا بمعنى الاستيلاء)[4]. وقال في آخر البحث: (وأنا أميل إلى

---

(١) محمد بن علي بن محمد، ابن عربي، أبو بكر الحاتمي، الطائي، الأندلسي، المعروف بمحيي الدين بن عربي، ولد سنة ٥٦٠هـ، بالأندلس، قام برحلة فزار الشام ومصر والعراق والحجاز، له شطحات في العقيدة. قال الذهبي: هو قدوة القائلين بوحدة الوجود، له: «الفتوحات المكية»، و «فصوص الحكم»، و «مفاتيح الغيب»، و «شرح أسماء الله الحسنى»، وكتبه تشع ضلالاً. توفي سنة ٦٣٨هـ. الأعلام ٦/ ٢٨١، فوات الوفيات ٢/ ٢٤١، ميزان الاعتدال ٣/ ١٠٨، نفح الطيب ١/ ٤٠٤، شذرات الذهب ٥/ ١٩٠، ذيل الروضتين ١٧٠.

(٢) سورة هود: الآية ٤٤.

(٣) سورة الزخرف: الآية ١٣.

(٤) روح المعاني ١٦/ ١٥٤ ــ ١٥٥.

التأويل وعدم القول بالظواهر مع نفي اللوازم في بعض ما ينسب إلى الله ـ تعالى ـ، مثل قوله ـ سبحانه ـ: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ الثَّقَلَانِ﴾[1]، وقوله ـ عز وجل ـ: ﴿يَٰحَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ﴾[2] كما في بعض القراءات[3]، وكذا قوله ﷺ: «الحجر الأسود يمين الله في أرضه، فمن قبله أو صافحه فكأنما صافح الله ـ تعالى ـ وقبل يمينه[4]...)[5]. وقد تقدم في صفة الحياء وصفة الرحمة التصريح بترك التأويل مطلقاً.

٢ ـ مذهب السلف عند الألوسي نوعان:

(أ) مثبتة مع نفي اللوازم.

(ب) مفوضة.

قال ـ رحمه الله ـ: (وعصم الله ـ تعالى ـ أهل الحق مما ذهبوا

---

(١) سورة الرحمن: الآية ٣١.

(٢) سورة يس: الآية ٣٠.

(٣) هكذا ولعلها: يا حسرتي.

(٤) قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ في هذا الحديث: (روي عن النبي ﷺ بإسناد لا يثبت، والمشهور إنما هو عن ابن عباس ـ وذكره ـ ومن تدبر اللفظ المنقول تبين له أنه لا إشكال فيه إلاَّ على من لم يتدبره. فإنه قال: «يمين الله في الأرض» فقيده بقوله: «في الأرض» ولم يطلق، فيقول: «يمين الله»، وحكم اللفظ المقيد يخالف حكم اللفظ المطلق. ثم قال: «فمن صافحه وقبله فكأنما صافح الله وقبل يمينه». ومعلوم أن المشبه غير المشبه به؛ وهذا صريح في أن المصافح لم يصافح يمين الله أصلاً، ولكن شبه بمن يصافح الله، فأول الحديث وآخره يبين أن الحجر ليس من صفات الله كما هو معلوم عند كل عاقل). مجموع الفتاوى ٦/٣٩٧ ـ ٣٩٨.

(٥) روح المعاني ١٦/١٦٠.

إليه[1]، وعولوا في عقائدهم عليه: فأثبتت طائفة منهم ما ورد كما ورد مع كمال التنزيه المبرأ عن التجسيم والتشبيه، فحقيقة الاستواء مثلاً المنسوب إليه ــ تعالى ــ شأنه لا يلزمها ما يلزم في الشاهد، فهو ــ جل وعلا ــ مستوٍ على العرش مع غناه ــ سبحانه وتعالى ــ عنه، وحمله بقدرته للعرش وحَمَلته. وعدم مماسة له أو انفصال مسافي بينه ــ تعالى ــ وبينه. ومتى صح للمتكلمين أن يقولوا: إنه ــ تعالى ــ ليس عين العالم، ولا داخلاً فيه ولا خارجاً عنه، مع أن البداهة تكاد تقضي ببطلان ذلك[2] بين شيء وشيء، صح لهؤلاء الطائفة أن يقولوا ذلك في استوائه ــ تعالى ــ الثابت بالكتاب والسنة... إلخ، ــ ثم ذكر الأثر عن أم سلمة وربيعة بن أبي عبد الرحمن[3] في الاستواء ــ .

وهذه الطائفة قيل: هم السلف الصالح، وقيل: إن السلف بعد نفي ما يتوهم من التشبيه يقولون: لا ندري ما معنى ذلك، والله ــ تعالى ــ أعلم بمراده)[4].

ولا ريب أن السلف هم الطائفة الأولى، وأن الطائفة الثانية هم أهل

---

(١) يشير إلى «المشبهة».

(٢) بل تقضي قطعاً.

(٣) ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ، التيمي بالولاء المدني، إمام حافظ فقيه مجتهد، كان بصيراً بالرأي فلقب ربيعة الرأي، وكان صاحب الفتوى بالمدينة، وبه تفقه مالك. توفي سنة ١٣٦هـ. الأعلام ٣/١٧، تذكرة الحفاظ ١/١٤٨، تهذيب التهذيب ٣/٢٥٨، وفيات الأعيان ١/١٨٣، تاريخ بغداد ٨/ ٤٢٠، ميزان الاعتدال ١/١٣٦.

(٤) روح المعاني ١٦/١٥٨ ــ ١٥٩.

التجهيل: المفوضة. ثم أعاد هذا التقسيم مرة ثانية ــ بعد أسطر قليلة ــ فقال: (وقيل: إن السلف قسمان:

❑ قسم منهم بعد أن نفوا التشبيه، عينوا المعنى الظاهر المعرى عن اللوازم.

❑ وقسم رأوا صحة تعيين ذلك وصحة تعيين معنىً آخر لا يستحيل عليه ــ تعالى ــ، كما فعل بعض الخلف، فراعوا، الأدب، واحتاطوا في صفات الرب فقالوا: لا ندري ما معنى ذلك، أي المعنى المراد له ــ عز وجل ــ والله ــ تعالى ــ أعلم بمراده)[1].

وهذا تمييز دقيق بين المذهبين، فالأولون هم السلف حقًّا: مثبتة الصفات لفظاً ومعنىً كما يليق بالله ــ تعالى ــ، والآخرون هم أهل التجهيل المفوضة، اللاأدرية كما سماهم شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم ــ رحمهما الله ــ الذين يحيلون على مجهولات.

إن هذه الثنائية في تسويغ مذهب السلف تفسر لنا ذلك التناقض الظاهري الذي يشعر به القارىء لتفسير الألوسي في المواضع المختلفة المتعلقة بآيات الصفات، حيث يعرض الإثبات مرة، والتفويض أخرى، وفي معظم الحالات ينبذ التأويل.

وسبب ذلك أن «التأويل» مردودٌ عند كلتا الطائفتين، أهل الإثبات، وأهل التفويض. ولهذا مثل للإعراض عن التأويل بأبي المعالي الجويني في رسالته «النظامية»، وبأبي الحسن الأشعري في كتابيه: «المقالات» و «الإبانة»[2] مع أن الجويني قصد التفويض والأشعري قصد الإثبات.

---

(١) روح المعاني ١٦/ ١٥٩.

(٢) انظر: روح المعاني ١٦/ ١٥٧.

وقد بين الألوسي ــ رحمه الله ــ أن مذهب الصوفية ــ وهو منهم ــ هو الإثبات فقال: (ومذهب الصوفية على ما ذكره الشيخ إبراهيم الكوراني[1] وغيره إجراء المتشابهات على ظواهرها مع نفي اللوازم، والتنزيه بليس كمثله شيء كمذهب السلف الأول)[2]، ثم حكى عن ابن عربي اضطراباً في هذا المقام، فقد نقل عنه ما يدل على الإثبات وذم التأويل، ثم نقل عنه عبارات موغلةٍ في التفويض، وما يورثه ذلك من التجليات والمعاني والمشاهدات[3].

ونختم هذه الأمثلة من مقالات التفويض عند المفسرين، بالتنبيه إلى ما جرى عليه الشيخ: رشيد رضا[4] ــ رحمه الله ــ في تفسيره الموسوم

---

(١) إبراهيم بن حسن بن شهاب الدين الشهراني الكوراني، برهان الدين، من فقهاء الشافعية. ولد سنة ١٠٢٥، وطلب الفقه والحديث حتى برز فيهما. قيل: إن كتبه تنيف على الثمانين، منها: «إتحاف الخلف بتحقيق مذهب السلف»، و «الأمم لإيقاظ الهمم»، وغيرها. توفي سنة ١١٠١هـ. الأعلام ١/ ٣٥، رحلة العياشي ١/ ٣٢٠، مشاهير الكرد ١/ ٦٢، فهرس الفهارس ١/ ١١٥، البدر الطالع ١/ ١١، سلك الدرر ١/ ٥، هدية العارفين ١/ ٣٥.

(٢) روح المعاني ١٦/ ١٥٩.

(٣) انظر: روح المعاني ص ١٥٧، ص ١٥٩ ــ ١٦٠.

(٤) محمد رشيد بن علي بن رضا بن محمد القلموني، ولد سنة ١٢٨٢هـ، صاحب مجلة المنار، وأحد رجال الإصلاح الإسلامي الحديث، من الكتاب والعلماء بالأدب والحديث والتاريخ والتفسير. لازم الشيخ محمد عبده، وتتلمذ له وطاف في البلدان للدعوة والإصلاح. توفي سنة ١٣٥٤هـ. ومن كتبه: «تفسير المنار» ولم يكمله، و «تاريخ الأستاذ الإمام محمد عبده»، و «نداء للجنس اللطيف»، و «الوحي المحمدي»، و «الوهابيون والحجاز»، وغيرها. الأعلام ٦/ ١٢٦، مجلة المجمع العلمي العربي ١٥/ ٣٦٥، ٤٧٤.

بـ «تفسير القرآن الحكيم» المشهور بتفسير المنار، من حكايته لمذهب السلف في الصفات وإطلاق اسم «التفويض» عليه، وهو يريد بذلك تفويض الكيفية لا المعنى. وهذا قد يشتبه على القارىء ويلبس عليه الأمر. ومن أمثلة ذلك ما ذكره عند قوله ــ تعالى ــ : ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ ﴾[1] حيث قال: (وعده آخرون من المتشابهات فقالوا: إن الله ــ تعالى ــ يأتي بذاته، ولكن لا كإتيان البشر، بل إتيانه من صفاته التي لا نبحث عن كيفيتها اتباعاً للسلف. . . وقد يقال إنه ليس من مقتضى مذهب السلف أن يجعل كل ما يسند إلى الله ــ تعالى ــ من المتشابهات التي لا تفهم بحال، ولا تفسر ولو بإجمال، فحسبنا أن نقول على رأي من فسر ذلك الإتيان بإتيان أمره، وما وعد به من العذاب، أو إتيانه بما وعد به أننا نفوض إليه ــ تعالى ــ كيفية ذلك، وبذلك نكون على طريقة السلف في التفويض)[2].

وبغض النظر عن بطلان مذهب التأويل الذي أشار إليه، نلمس أن خاصية مذهب السلف عنده هي تفويض الكيفية. حتى أنه أراد أن يلبس التأويل لبوس مذهب السلف بحجة تفويض كيفية إتيان أمره، أو كيفية إتيان موعوده من العذاب.

وقال في آية المائدة: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ . . . ﴾[3] (واليد تطلق في اللغة على عدة معان: يقول أهل البيان، إن بعضها حقيقة، وبعضها من المجاز أو الكناية. فتطلق على الجارحة، وعلى النعمة، والقدرة، والملك،

(١) سورة البقرة: الآية ٢١٠.

(٢) تفسير المنار ٢/ ٢٦٣.

(٣) سورة المائدة: الآية ٦٤.

والتصرف، وغير ذلك. رأى أهل التأويل أن هذه الآية يجب تأويلها لأن اليد بمعنى الجارحة مما يستحيل نسبته إلى الله ــ تعالى ــ. ويقول بعض أهل التفويض: نثبت له اليد، وننزهه عن لوازم هذا الإطلاق من مشابهة الناس)[1].

فهو يسمي الإثبات مع نفي المماثلة للمخلوقين تفويضاً، ويسمي أصحابه أهل تفويض. وإنما أراد تفويض الكيفية، على أنه ــ رحمه الله ــ يجنح إلى التأويل المذموم في مواضع كقوله في تفسير الاستواء: (لم يشتبه أحد من الصحابة في معنى استواء الرب ــ تعالى ــ على العرش، على علمهم بتنزهه ــ سبحانه ــ عن صفات البشر، وغيرهم من الخلق، إذ كانوا يفهمون أن استواءه ــ تعالى ــ على عرشه عبارة عن استقامة أمر ملك السموات والأرض له، وانفراده هو بتدبيره... ــ ثم يقول عن العرش: ــ فهو كما تدل اللغة مركز تدبير العالم كله...)[2].

وهذا إيغال في التأويل للاستواء وللعرش أيضاً. والعجب من صاحب كتاب... «المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات» كيف استشهد بهذا الكلام على إثبات موافقة رشيد رضا ــ رحمه الله ــ لمذهب السلف الصالح[3].

• • •

---

(١) تفسير المنار ٦/ ٤٥٣ ــ ٤٥٤.

(٢) تفسير المنار ٨/ ٤٥١.

(٣) انظر: المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات ١/ ٢٤٩.

ثالثاً: عند الكتاب المعاصرين

* كتاب «تاريخ المذاهب الإسلامية» للشيخ: محمد أبي زهرة ـ رحمه الله ـ ذكر في موضوع: «أسباب اختلاف المسلمين» من الأسباب: ورود المتشابه في القرآن الكريم فقال في ذلك: (... وحاول كثيرون من ذوي الأفهام تأويله، والوصول إلى إدراك حقيقة معناه. فاختلفوا في التأويل اختلافاً مبيناً، ومن العلماء من أرادوا أن يجعلوا بينها وبينهم حجاباً مستوراً، فما كانوا يؤولون، بل كانوا يتوقفون ويقولون: ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ﴾[1] [2]. هكذا فقط يصور الشيخ محمد أبو زهرة[3] طرفي الخلاف في أمر الصفات، كما تبينه آية آل عمران أنهما: أهل التأويل

---

(١) سورة آل عمران: الآية ٨.

(٢) تاريخ المذاهب الإسلامية ١/ ١٦.

(٣) محمد بن أحمد أبو زهرة، من الشخصيات البارزة في العصر الحديث. ولد سنة ١٣١٦هـ بمصر، وتعلم بمدرسة القضاء الشرعي، وتولى تدريس العلوم الشرعية والعربية، ثم تدرج حتى أصبح أستاذاً محاضراً للدراسات العليا في الجامعة، وعضواً للمجلس الأعلى للبحوث العلمية. من تصانيفه: «أصول الفقه»، و «الوحدة الإسلامية»، و «أبو حنيفة»، و «مالك»، و «الشافعي»، و «أحمد». توفي سنة ١٣٩٤هـ. الأعلام ٦/ ٢٥.

وأهل التفويض المحجوبون بحجابٍ مستور، وكأنهم أهل هذه الآية: ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ﴾.

وحين تحدث عن أبي الحسن الأشعري ـ رحمه الله ـ قرر «اتفاق المذهب الأشعري، مع آراء الفقهاء والمحدثين فيما شجر بينهم وبين المعتزلة من خلاف، وأخذه بظواهر النصوص أخذاً مطلقاً، لا يعتمد فيه إلى أي تأويل)[1]، وبين وسطيته في جميع مسائل الدين، فقال عن مذهب الأشعري في الصفات: (وجاء الأشعري فأثبت الصفات التي وردت كلها في القرآن والسنَّة، وقرر أنها صفات تليق بذاته تعالى، ولا تشبه صفات الحوادث التي تسمى باسمها، فسمع الله تعالى ليس كسمع الحوادث، وبصره ليس كبصرهم، وكلامه ليس ككلامهم...

وبالنسبة للألفاظ التي وردت موهمة للتشبيه في القرآن والحديث، مثل: ﴿ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾[2]، قال المعتزلة: المراد سلطان الله تعالى فوقهم، وقال الحشوية، (أي العامة من المنتسبين للعلم)، يده يد جارحة، وقال الأشعري: يده يد تليق بذاته الكريمة، وليس يد جارحة كأيدينا، بل يده يد صفة كالسمع والبصر، وهذا ما جاء في كتاب الإبانة، فإنه قد صرح بالتفويض بأن فوض اليد، ونفى التشبيه، ولكن يظهر أنه قد رجع عن هذا الرأي الذي أبداه متحمساً لمناقضة المعتزلة، إذ جاء في اللمع أن قرر تأويل اليد بالقدرة كما فعل المعتزلة وغيرهم)[3].

---

(١) تاريخ المذاهب الإسلامية ١/ ١٦٥.

(٢) سورة الفتح: الآية ١٠.

(٣) تاريخ المذاهب الإسلامية ١/ ١٦٥ ـ ١٦٧ باختصار.

ويمكن أن نفهم من هذا العرض لمذهب الأشعري ــ مع التحفظ على ما ورد في آخره ــ[1] أن أبا زهرة ــ رحمه الله ــ مدركٌ لمذهب السلف على حقيقته، مدرك لموافقة الأشعري لمذهب السلف ورجوعه إليه، وأنه قصد بهذه العبارات إثبات الصفات لفظاً ومعنى، إلاَّ أن هذا الفهم المبني على حسن الظن، وحمل الكاتب على أحسن المحامل يزول حين نصل في قراءتنا إلى موضوع «السلفيون»، فقد عقد عنواناً باسم: «السلفية والأشاعرة»، حكى فيه مذهب أهل السنَّة والجماعة، كما يعرضه شيخ الإسلام ابن تيمية، ثم يخلص أبو زهرة إلى التساؤل المفاجىء والإجابة الأكثر مفاجئة، حين يقول: (فهل هذا هو مذهب السلف حقًّا؟ ونقول في الإجابة عن ذلك: لقد سبقه بهذا الحنابلة في القرن الرابع الهجري كما بينا، وادعوا أن ذلك مذهب السلف، وناقشهم العلماء في ذلك الوقت، وأثبتوا أنه يؤدي إلى التشبيه والجسمية لا محالة، وكيف لا يؤدي إليهما والإشارة الحسية إليه جائزة. . .)[2]. ثم شهر في وجوه الحنابلة كلام صاحب مذهبهم ابن الجوزي ــ عفا الله عنه ــ في كتابه «دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه» ليقول بعد ذلك: (وهكذا استنكر الحنابلة ذلك الاتجاه عندما شاع في القرن الرابع والقرن الخامس، ولذلك استتر هذا المذهب حتى أعلنه ابن تيمية في جرأة وقوة، وزاد آراءه انتشاراً اضطهاده بسببها، فإن الاضطهاد يذيع الآراء وينشرها،

---

(١) دعوى أن «اللمع» صنفت بعد «الإبانة» شنشنة يطلقها بعض الأشاعرة المعاصرون للتخلص من وهج الصراحة والوضوح الذين تضمنهما كتاب «الإبانة» في الإثبات. وقد قامت الدلائل القطعية على كونها آخر ما ألف كما أوضحنا سابقاً في هذا البحث، وانظر مقدمة الإبانة للشيخ حماد الأنصاري.

(٢) تاريخ المذاهب الإسلامية ١/ ١٩٣.

ولذلك كثر أتباعه بسبب الاضطهاد، وكسب الرأي ذيوعاً وانتشاراً)[1].

ومن نظر في الواقع التاريخي، وراجع كتب الأصول التي تحكي مذهب السلف، لا يسلم لأبـي زهرة ما ادعاه من حدوث شيوع مذهب الإثبات في القرنين الرابع والخامس، إذ يجد أن هذا المذهب هو الأصل الذي سارت عليه الأمة المحمدية في القرون الثلاثة الفاضلة. وإنما تميز القرنان الرابع والخامس بظهور الصراع بين أئمة أهل السنَّة والمتكلمين المدعومين من سلاطين المشرق.

كما لا يقر لأبـي زهرة دعوى استنكار الحنابلة لهذا المذهب، لأن مجرد الانتساب لمذهب من المذاهب ليس بحجة على السلف والأئمة الذين كانوا على معتقد واحد. فليس قول ابن الجوزي وبضعة نفرٍ من الحنابلة المضطربين في هذه المسألة حجة، بل ليس دليلاً على استنكار جمهور الحنابلة لمذهب الإثبات. لأن واقع الحال أن الحنابلة بأسرهم استنكروا طريقة ابن الجوزي وشيخه أبـي الوفاء بن عقيل وميلهما إلى التأويل، لا سيما الحنابلة المقدسيين والعلثيين[2].

ومرة أخرى يشكك أبو زهرة في كون الإثبات الذي عليه ابن تيمية ــ رحمه الله ــ ومن قبله هو مذهب السلف، فيقول: (ونرى هنا أنه يجب أن نذكر أن ادعاء أن هذا مذهب السلف موضع نظر، وقد رأينا رأي ابن الجوزي في ذلك الرأي عندما شاع في عصره.

ولنا أن ننظر نظرة أخرى، وهي من الناحية اللغوية، لقد قال سبحانه:

---

(١) تاريخ المذاهب الإسلامية ١/ ١٩٤.

(٢) انظر: ذيل طبقات الحنابلة ١/ ٤١٤.

﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾، وقال: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾. أهذه العبارات يفهم منها تلك المعاني الحسية، أم أنه تفهم منها أمور أخرى تليق بذات الله تعالى، فيصح أن تفسر اليد بالقوة أو النعمة، ويصح أن يفسر الوجه بالذات، ويصح أن يفسر النزول إلى السماء الدنيا بمعنى قرب حسابه، وقربه سبحانه وتعالى من العباد. وأن اللغة تتسع لهذه التفسيرات، والألفاظ تقبل هذه المعاني؟ وكذلك فعل الكثيرون من علماء الكلام، ومن الفقهاء والباحثين)[1].

وبذلك يعرب أبو زهرة عن اختياره لمذهب التأويل، لكن ماذا عن السلف الصالح عند أبي زهرة؟ كيف يرى طريقتهم؟ قال في هذا: (ولا شك أن السلف الصالح الذين يفهمون مجازي اللغة وحقيقتها كانوا يطلقون هذه الألفاظ على معانيها المجازية المشهورة التي كانوا هم يستعملونها، فهل يتصور أن الذين يبايعون النبي ﷺ تحت الشجرة عندما يتلون قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١٠﴾﴾[2]، يفهمون أن اليد هنا، يد ليست كيد المخلوقات، ولا يفهمون أن المراد سلطان الله تعالى وقدرته، بدليل ما فيها من تهديد لمن ينكث بأن مغبة النكث تعود عليه.

ولذلك نحن نرجح منهاج الماتريدي، ومنهاج ابن الجوزي، ومنهاج الغزالي، ونرى أن الصحابة كانوا يفسرون بالمجاز إن تعذر إطلاق الحقيقة، كما يفسرون بالحقيقة في ذاتها)[3].

---

(١) تاريخ المذاهب الإسلامية ١/ ١٩٤ ــ ١٩٥.

(٢) سورة الفتح: الآية ١٠.

(٣) تاريخ المذاهب الإسلامية ١/ ١٩٦.

إن الشيخ محمد أبا زهرة ـ عفا الله عنه ـ ينفرد بين الأولين والآخرين بوصف السلف الصالح بالأخذ بالمجاز وسلوك سبيل التأويل. وقد أطبق الجميع على مجانبة السلف للتأويل، وإنما ضل الأكثرون بنسبة السلف إلى التفويض.

ونجد أنفسنا أمام إشكالية اصطلاحية مع الشيخ أبي زهرة كتلك التي جرى التنبيه عليها عند الحديث على عصريِّه وبلديِّه الشيخ رشيد رضا ـ رحمه الله ـ من تسمية مذهب السلف الحق «الإثبات مع التنزيه» تفويضاً ـ يريد تفويض الكيفية ـ .

والفرق بين الرجلين أن رشيد رضا ـ رحمه الله ـ يسميه كذلك ناسباً إياه إلى السلف مرجحاً له. وأبو زهرة يسميه كذلك ناسباً إياه إلى ابن تيمية وبعض الحنابلة، منكراً له مُبرءاً منه السلف، فيقول تحت عنوان: التأويل والتفويض: (إن هذا يؤدي عند ابن تيمية إلى أن الأسلم هو التفويض الذي يدعيه وينسبه إلى السلف الصالح، فيأخذ الألفاظ بظواهرها الحرفية، ويطلقها على معانيها الظاهرة في أصل الدلالة، ولكنه يقرر أنها ليست كالحوادث، ويفوض فيما بعد ذلك ولا يفسر. ويقول: إن محاولة التفسير زيغ، ويعتمد على قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ۝٧ ﴾[1]. فابن تيمية يعتقد أنه بهذا يجمع بين التفسير والتفويض، ويفسر بالمعنى الظاهر، وينزه عن الحوادث، ويفوض في الكيف والوصف، فهو يرى أن الصحابة كانوا يعلمون معاني الآيات المتشابهات التي فيها وصف

---

(١) سورة آل عمران: الآية ٧.

باليد والرجل والوجه والاستواء والنزول وغير ذلك، ويعلمونها على معانيها الظاهرة، ولا يحاولون تعرف كيفها وحقيقتها، كما لا يحاولون معرفة حقيقة الذات)[١].

ولقد صدق الرجل في عرضه لعقيدة شيخ الإسلام ابن تيمية التي هي عقيدة السلف الصالح حقًّا، وعبر عنها بعبارات دقيقة، فهي إثبات معنىً وفق دلالة اللغة، وتنزيه عن مماثلة المخلوقين، وتفويض كيفية. ثم بعد هذا الفهم، يذهب أبو زهرة إلى أن مذهب السلف هو التأويل، ويقدمه على الإثبات قائلًا: (وهو - أي التأويل - أولى بلا شك من تفسيرها بمعانيها الظاهرة الحرفية، والجهل بكيفياتها، كقولهم: إن للَّه يدًا، ولكن لا نعرفها، وليست كأيدي الحوادث، ولله نزولًا، وليس كنزولنا، إلى آخره، فإن هذه إحالات على مجهولات لا نفهم مؤداها ولا عاقبتها، بينما لو فسرناها بمعانٍ تقبلها اللغة وليست غريبة عنها لوصلنا إلى أمور قريبة فيها تنزيه، وليس فيها تجهيل)[٢]. فهل يريد أبو زهرة معرفة الكيف؟!

* كتاب «العقائد» لحسن البنا[٣]: قال في مبحث الصفات:

---

(١) تاريخ المذاهب الإسلامية ١/ ١٦٥.

(٢) تاريخ المذاهب الإسلامية ١/ ١٦٥.

(٣) حسن أحمد عبدالرحمن البنا، مؤسس جماعة «الإخوان المسلمين» بمصر، ولد سنة ١٣٢٤ هـ في المحمودية، وتخرج بمدرسة دار العلوم بالقاهرة، وأقام مع مجموعة من أصحابه بالإسماعلية أول دار للإخوان، قتل سنة ١٣٦٨ هـ.

(أما السلف - رضوان الله عليهم - فقالوا: نؤمن بهذه الآيات والأحاديث كما وردت، ونترك بيان المقصود منه للَّه تبارك وتعالى، فهم يثبتون اليد والعين والأعين والاستواء والضحك والتعجب... إلخ. وكل ذلك بمعانٍ لا ندركها، ونترك للَّه تبارك وتعالى الإحاطة بعلمها...

فأما الخلف فقد قالوا: إننا نقطع بأن معاني ألفاظ هذه الآيات والأحاديث لا يراد بها ظواهرها، وعلى ذلك فهي مجازات لا مانع من تأويلها... ثم بيّن أوجه الاتفاق بين الفريقين بما يلي:

أولًا: اتفق الفريقان على تنزيه الله تبارك وتعالى عن المشابهة لخلقه.

ثانيًا: كل منهما يقطع بأن المراد بألفاظ هذه النصوص في حق الله تبارك وتعالى غير ظواهرها التي وضعت لها هذه الألفاظ في حق المخلوقات، وذلك مترتب على اتفاقهما على نفي الشبيه.

ثالثًا: كل من الفريقين يعلم أن الألفاظ توضع للتعبير عما يجول في النفوس، أو يقع تحت الحواس مما يتعلق بأصحاب اللغة وواضعيها. وأن اللغات مهما اتسعت، لا تحيط بما ليس لأهلها بحقائقه علم، وحقائق ما يتعلق بذات الله تبارك وتعالى من هذا القبيل. فاللغة أقصر من أن تواتينا بالألفاظ التي تدل على الحقائق. فالتحكم في تحديد المعاني بهده الألفاظ تغرير.

وإذا تقرر هذا، فقد اتفق السلف والخلف على أصل التأويل، وانحصر الخلاف بينهما في أن الخلف زادوا تحديد المعنى المراد حيثما ألجأتهم ضرورة التنزيه إلى ذلك، حفظًا لعقائد العوام من شبهة التشبيه، وهو خلافٌ لا يستحق ضجةً ولا إعناتًا.

ونحن نعتقد أن رأي السلف من السكوت وتفويض علم هذه المعاني إلى الله تبارك وتعالى أسلم، وأولى بالاتباع، حسماً لمادة التأويل والتعطيل، فإن كنت ممن أسعده الله بطمأنينة الإيمان، وأثلج صدره ببرد اليقين، فلا تعدل به بديلًا؛ ونعتقد إلى جانب هذا أن تأويلات الخلف لا توجب الحكم عليهم بكفرٍ ولا فسوق...)[1].

ومن هذا السياق يتبين أن البنا تبع المتكلمين في نسبة السلف إلى مذهب التفويض والجهل بمعاني النصوص، كما تبعهم أيضاً في وصم السلف بموافقة الخلف على نفي الظواهر مطلقاً، وعلى الاتفاق على أصل التأويل، وإنما فارقوهم في عدم تعيين المعنى المراد، ولزوم السكوت، وهذه أركان مذهب التفويض.

وعبثاً يحاول الأستاذ عصام البشير دفع هذه الحقيقة المرة في مقالة تحت عنوان: «شبهات حول منهج الإمام البنا» حيث أورد صدر ما نقلناه عنه سابقاً، ثم قال: (والجواب: أن المنهج العلمي يقتضي فهم العبارات ملتئمة مع سائر النصوص والأقوال دون أخذها مجتزأة. فالعبارة جاءت منكرة وليست معرفة. فهي لا تعني المذهب المذكور، ولكنها استعملت بمعناها اللغوي، بمعنى عدم الخوض في كيفية الاستواء أو غيره من الصفات، وترك ذلك إلى الله تعالى. فإذا أضيف إلى ذلك أن الرجل أكد ترجيحه لمذهب السلف وارتضاءه له، واستشهاده بأقوالهم، وأن هذه العبارة وردت في كلام غيره من الأعلام، فإنه يتعين فهم مراده على هذا الوجه...)[2].

---

(١) العقائد ٦٦- ٧٦ باختصار.

(٢) مجلة المجتمع الكويتية، عدد ٩٤٥ في ١٤/ ٥/ ١٤١٠ هـ، ص ٤٦- ٤٨.

وكم نتمنى أن يكون ما رمى إليه البشير صحيحاً، وأن نلتمس عذراً للبنا، لكن القضية من الوضوح بمكانٍ لا يدع مجالًا لحمل كلامه على غير ما يحتمل.

ودفاع البشير بأن عبارة التفويض جاءت منكرة لا معرفة، لا تغني شيئاً، فلقد تعرفت بالإضافة والشرح والتفصيل بدرجة أقوى مما لو جاءت معرفة بالألف واللام: (تفويض علم هذه المعاني إلى الله)، فضلًا عن جعل هذا المذهب قسيمًا لمذهب الخلف، موافقًا له في كل شيء إلَّا في مسألة التعيين، وإنما يحتاج إلى التعيين من لا يعتقد أن اللفظ جاء بمعنى، أما المثبت فهو مستغنٍ أصلًا بدلالة المعنى. ولم يشر البنا من قريب ولا بعيد أن مراده تفويض الكيفية - كما هو مذهب السلف - بل صرح مراراً بتفويض المعنى خلافاً لما اعتذر به الأستاذ عصام.

وأما ترجيح البنا لمذهب السلف وارتضاؤه له، فهو ترجيح لما ظنه مذهبًا للسلف، والعبرة بالحقائق لا بالمسميات. وكذلك استشهاده بأقوال بعض أئمة السلف إنما هو باعتبارها دالة على ما فهم من التفويض وعدم إثبات المعاني.

وأما ما ذكره البنا من قصور اللغة من أن تواتينا بألفاظٍ دالة على الحقائق، فهي دعوى خطيرة تؤدي إلى تجميد النصوص، وهو يخالف هذا بنفسه حين يقول: (إن أسماء الله ألفاظٌ مشرفة لها فضل على سائر الكلام، وفيها بركة وفي ذكرها ثوابٌ عظيم، وإن الإنسان إذا واظب على ذكر الله تعالى طهرت نفسه، وصفت روحه، ولا سيما إذا كان ذكره

بحضور قلبٍ وفهم للمعنى)[1]، فأي فرقٍ بين هذا وذاك؟ قل كل من عند الله.

* كتاب العقيدة الإسلامية وأسسها، للشيخ: عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني. عقد المؤلف بحثاً بعنوان: «النصوص المتشابهات في صفات الله تعالى» ذكر فيه (الاحتمالات الفكرية التي يمكن أن تَرِد على مثل هذه النصوص، وهي:

١ ـ إما حقيقة وفق ظاهر مدلولها اللغوي الذي يتصوره الناس في أذهانهم.

٢ ـ وإما حقيقة وفق دلالة لغوية صحيحة تليق بجلال الله ـ عز وجل ـ.

٣ ـ وإما حقيقة في الاصطلاح الشرعي لمعانٍ لا نعلم حقيقتها على وجه التحديد.

٤ ـ وإما مجاز تركت فيه حقيقة وضع اللفظ اللغوي إلى معنى آخر، وبينه وبين معنى اللفظ في الوضع اللغوي علاقة من علاقات المجاز)[2].

وواضح أن الاحتمال الأول مذهب المشبهة، والثاني مذهب أهل السنَّة (الإثبات)، والثالث مذهب المفوضة، والرابع مذهب المؤولة (المحرفة). ولم يفت المؤلف من الاحتمالات سوى مذهب «الواقفة».

وقد أبطل المؤلف الاحتمال الأول (التشبيه). وقال عن الثاني: (وهذا الاحتمال لا اعتراض عليه مطلقاً من جهة العقيدة، ولا من جهة العقل، وهو الأحق أن يستمسك به)[3]، ثم ذكر اعتراضاً عليه ودفعه، ثم قال: (وهذا الاحتمال هو الاحتمال الذي نصره الإمام ابن تيمية، وابن القيم ومن تبعهما،

---

(١) العقائد ٢٢.

(٢) العقيدة الإسلامية ٢٤٧.

(٣) العقيدة الإسلامية ٢٤٨.

وهي طريقة المحدّثين، وكثير من أهل السنَّة والجماعة، وذكروا أنه هو الحق الذي لا يصح العدول عنه، ورأوا أنه هو مذهب السلف)[١].

وهذا كلام جيد يحمد عليه قائله، إلاَّ أنه لما ذكر الاحتمال الثالث «التفويض» قال: (وهذا الاحتمال احتمال مرضي، لا مانع منه عقلاً ولا شرعاً، وقد قال به كثير من أئمة أهل السنَّة والجماعة. وظاهر ما نقل عن السلف ــ رضوان الله عليهم ــ وهم علماء الطبقات الثلاث: الصحابة والتابعين وأتباع التابعين في تفسير النصوص، يفيد: أن الأخذ بهذا الاحتمال الثالث، أو بالاحتمال الثاني هو طريقهم.

قال أهل التحقيق في طريقة السلف: هي الطريقة الأسلم، لأنها تعتمد على تفويض المعنى إلى الله تعالى، والتسليم له دون تأويل، مع إجماعهم على أن المعنى المتبادر الذي يدل على التجسيم، أو الحدوث، أو أية صفة من الصفات التي لا تليق بالخالق سبحانه غير مرادٍ قطعاً، لمعارضته لدلائل العقل والنقل)[٢]. ثم ساق الآثار عن السلف في الإثبات مستدلاً بها على مذهب التفويض. وهذه غلطة كبيرة، سيما وقد اتضح للمؤلف مذهب السلف، ونال ثناءه وأنه الحقيق بالاستمساك، فكيف ساغ له ارتضاء التفويض؟!

هذا غيض من فيض من أمثلة انتشار مقالة التفويض، وشيوعها في الأمة، وتغلغلها في العلوم المختلفة، وهذا يؤدي بالطبع إلى أن يطول أثرها قطاعاً كبيراً من المشتغلين بالعلم في مختلف التخصصات، فيجب التنبيه المستمر على خطورتها، وعدم التساهل في تمرير عبارات المفوضة، وعرضها على بساط البحث والتحقيق.

---

(١) العقيدة الإسلامية ٢٤٨.

(٢) العقيدة الإسلامية ٢٤٩.

الباب الثاني

شبهات أهل التفويض ومناقشتها

ما من صاحب بدعة يدعي الحق إلاَّ يستند على جملة من الشبهات الباطلة ــ يزعم أنها أدلة ــ يلبس بها على غيره، كما لبس عليه الشيطان بها من قبل.

وقد عظمت البلية بهؤلاء المفوضة من جهة انتسابهم للسلف، وانتحالهم بعض مقالتهم، وشوبها بباطلهم. فهم ــ في الجملة ــ يبدون للناس مناوئين لأهل الكلام المذموم، محذرين من سلوك سبيلهم ــ كما هو الواقع فعلاً ــ لكن لا لينقلوا الناس من طرف التعطيل ليقفوا بهم عند الوسط العدل الذي هو الإثبات مع التنزيه، وإنما ليلقوا بهم في غياهب الظلمات، ودياجير الجهالات والعمايات، حيث لا علم ولا يقين ولا فهم ولا تدبر. والمؤلم حقًّا هو احتجاجهم بنصوص الكتاب والسنَّة وأقوال السلف، وتحميلها ما لا تحتمل، وتوجيهها حسبما يوافق بدعهم، مما أدى إلى اغترار كثير من الناس بهم، والتباس الأمر عليهم، حتى خُيل إليهم أنهم على طريقة السلف. وسوف نعرض في هذا الباب لما علمناه من الشبهات التي يعتمد عليها أهل التجهيل، ونناقش كل شبهة على ضوء النص والدليل وفهم السلف الصالح إن شاء الله تعالى.

● ● ●

الفصل الأول
استدلالهم بالقرآن

وفيه مبحثان:

المبحث الأول : «المحكم» و «المتشابه».

المبحث الثاني : «التأويل» و «الظاهر».

شاء الله أن تكون آية آل عمران التي هي أصل في بيان منشأ البدع والتحذير منها، وبيان واجب المؤمنين الراسخين في العلم حيال المتشابهات، هي محل فتنة هؤلاء القوم، ومنطلق زيغهم، باتباع المتشابه، وهذا من المفارقات العجيبة، لكن: ﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتْنَتَهُۥ فَلَن تَمْلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾[1]. ففرق الضلالة المتقابلة من جبرية وقدرية، ومن مرجئة ووعيدية وغيرهم وقع لهم اتباع المتشابه في آيات من كتاب الله ــ سوى هذه الآية ــ فضلوا وأضلوا، أما أهل التفويض فأتوا من حيث ينبغي أن يأمنوا، وأخذوا من حيث لم يحتسبوا، فجانبوا الصواب في فهم منهج الصواب المتمثل في هذه الآية العمدة: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٧﴾﴾[2]. وسنعرض شبهتهم من مقالة من وقع له شيء من التفويض، ثم نناقشها من خلال ردود أهل السنَّة عليها.

قال القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء في كتابه «إبطال

---

(١) سورة المائدة: الآية ٤١.

(٢) سورة آل عمران: الآية ٧.

التأويلات لآيات الصفات»[1]: (فصل: في الدلالة على أنه لا يجوز الاشتغال بتأويلها وتفسيرها: من وجوه: أحدها: أن آي الكتاب قسمان: أحدهما: محكمٌ، تأويله تنزيله، يفهم المراد منه بظاهره، وقسم هو متشابه لا يعلم تأويله إلاّ الله، ولا يوقف على معناه بلغة العرب، بدليل قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، وقوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ فالواو هنا للاستئناف وليست عاطفة.

وكذلك أخبار الرسول ﷺ جارية هذا المجرى، ومنزلة على هذا التنزيل؛ منها البين المستقل في بيانه بنفسه، ومنها ما لا يوقف على معناه بلغة العرب)[2].

ومن هذا العرض نستنبط المقدمات التي أنتجت مقالة التفويض وهي:

١ ـ نصوص الصفات من قسم المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلاّ الله.

٢ ـ المحكم ما أريد به ظاهره، والمتشابه ما لا يوقف على معناه بلغة العرب.

٣ ـ التأويل المذكور في الآية ـ الذي لا يعلمه إلاّ الله ـ هو صرف اللفظ عن ظاهره إلى معنىً يخالف الظاهر (التحريف).

فتكون النتيجة: أنه لا يجوز الاشتغال بتأويلها وتفسيرها لامتناع الوقوف على معناها بلغة العرب، فهي مما استأثر الله بعلمه، فالسبيل فيها التفويض المحض.

---

(١) انظر الكلام على الكتاب ومؤلفه ص ٥٩ ـ ٦١، ٢٠٦ ـ ٢١١، من هذا البحث.

(٢) إبطال التأويلات ص ٥٩.

وهذا يستدعي تحرير الكلام في بعض الألفاظ المشتركة التي أسس عليها المفوضة مقالتهم وهي:

أولاً: المراد بـ «المحكم» و «المتشابه».

ثانياً: المراد بـ «التأويل» و «الظاهر».

● ● ●

المبحث الأول

«المحكم» و «المتشابه»

اختلفت عبارات المفسرين في تعريف المحكم والمتشابه من الآيات، حتى قال الإمام الخطابي ــ رحمه الله ــ عن آية آل عمران: (هذه الآية مشكلة جدًّا، وأقاويل المتأولين فيها مختلفة)[1]. ونكتفي بعرض ما أورده إمام المفسرين ابن جرير الطبري ــ رحمه الله ــ مختصراً عند ذكر هذه الآية: (فأما المحكمات فإنهن اللواتي قد أحكمن بالبيان والتفصيل، وأثبتت حججهن وأدلتهن على ما جعلن أدلة عليه، من حلالٍ وحرامٍ، ووعدٍ ووعيد، وثوابٍ وعقاب، وأمرٍ وزجر، وخبرٍ ومثل، وعظة وعبر، وما أشبه ذلك.

ثم وصف جل ثناؤه هؤلاء الآيات المحكمات بأنهن هن أم الكتاب، يعني بذلك أنهن أصل الكتاب الذي فيه عماد الدين والفرائض والحدود، وسائر ما بالخلق إليه الحاجة من أمر دينهم، وما كلفوا من الفرائض في عاجلهم وآجلهم، وإنما سماهن أم الكتاب لأنهن معظم الكتاب، وموضع مفزع أهله عند الحاجة إليه . . .

---

(١) أعلام الحديث ٣/ ١٨٢٤.

وأما قوله «متشابهات» فإن معناه متشابهات في التلاوة، مختلفات في المعنى، كما قال جل ثناؤه: ﴿وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا﴾[1]، يعني في المنظر، مختلفاً في المطعم...

وقد اختلف أهل التأويل في تأويل قوله: ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾، وما المحكم من آي الكتاب؟ وما المتشابه منه؟

- فقال بعضهم: المحكمات من آي القرآن: المعمول بهن وهن الناسخات، أو المثبتات الأحكام. والمتشابهات من آيه: المتروك العمل بهن، المنسوخات...
- وقال آخرون: المحكمات من آي الكتاب: ما أحكم الله فيه بيان حلاله وحرامه، والمتشابه منها: ما أشبه بعضه بعضاً في المعاني وإن اختلفت ألفاظه...
- وقال آخرون: المحكمات من آي الكتاب: ما لم يحتمل من التأويل غير وجهٍ واحد، والمتشابه منه: ما احتمل من التأويل أوجهاً...
- وقال آخرون: معنى المحكم: ما أحكم الله فيه من آي القرآن، وقصص الأنبياء ورسلهم الذين أرسلوا إليهم، ففصله بيان ذلك لمحمد وأمته. والمتشابه: هو ما اشتبهت الألفاظ به من قصصهم عند التكرير في السور، فقصة باتفاق الألفاظ واختلاف المعاني، وقصة باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني...

- وقال آخرون: بل المحكم من أي القرآن: ما عرف العلماء تأويله، وفهموا معناه وتفسيره، والمتشابه: ما لم يكن لأحدٍ إلى علمه سبيل مما

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢٥.

استأثر الله بعلمه دون خلقه، وذلك نحو الخبر عن وقت مخرج عيسى ابن مريم ووقت طلوع الشمس من مغربها، وقيام الساعة، وفناء الدنيا، وما أشبه ذلك، فإن ذلك لا يعلمه أحد. . .)[1].

فهذه خمسة أقوال مأثورة عن السلف في بيان المحكم والمتشابه. فصار الكلام في الإحكام والتشابه يدور حول خمسة متعلقات:

١ ــ النسخ.

٢ ــ الحلال والحرام.

٣ ــ احتمال المعاني.

٤ ــ القصص والأخبار.

٥ ــ حقائق المعاني الغيبية.

وقبل أن نبين وجه الإحكام والتشابه في هذه الأمور، نتعرف على معنى «الإحكام»، و «التشابه» من حيث هما، ومن حيث استعمالهما في القرآن الكريم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ (. . إن الله وصف القرآن كله بأنه محكم وبأنه متشابه. وفي موضع آخر جعل منه ما هو محكم ومنه ما هو متشابه. فينبغي أن يعرف الإحكام والتشابه الذي يعمه، والإحكام والتشابه الذي يخص بعضه. قال تعالى: ﴿الٓر كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ﴾[2]، فأخبر أنه أحكم آياته كلها. وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا مَّثَانِيَ﴾[3]، فأخبر أنه كله متشابه.

---

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٣/ ١٧٠ ــ ١٧٥، باختصار.

(٢) سورة هود: الآية ١.

(٣) سورة الزمر: الآية ٢٣.

والحكم هو الفصل بين الشيئين، والحاكم يفصل بين الخصمين، والحكمة فصلٌ بين المشتبهات علماً وعملاً، إذا ميز بين الحق والباطل، والصدق والكذب، والنافع والضار. وذلك يتضمن فعل النافع وترك الضار، فيقال: حَكَمت السفيه، وأحكَمته إذا أخذت على يده، وحكمت الدابة وأحكمتها إذا جعلت لها حَكَمَة، وهو ما أحاط الحنك من اللجام، وإحكام الشيء إتقانه. فإحكام الكلام: إتقانه بتمييز الصدق من الكذب في أخباره، وتمييز الرشد من الغي في أوامره.

والقرآن كله محكم بمعنى الإتقان، فقد سماه الله حكيماً بقوله: ﴿الٓر تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ ﴿١﴾﴾[1].

وأما التشابه الذي يعمه فهو ضد الاختلاف المنفي عنه في قوله: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾[2]، وهو الاختلاف المذكور في قوله ﴿إِنَّكُمْ لَفِى قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ ﴿٨﴾ يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ ﴿٩﴾﴾[3]. فالتشابه هنا هو تماثل الكلام وتناسبه، بحيث يصدق بعضه بعضاً...

وهذا التشابه العام لا ينافي الإحكام، بل هو مصدق له. فإن الكلام المحكم المتقن يصدق بعضه بعضاً، لا يناقض بعضه بعضاً. بخلاف الإحكام الخاص، فإنه ضد التشابه الخاص. فالتشابه الخاص هو مشابهة الشيء لغيره من وجه مع مخالفته له من وجهٍ آخر، بحيث يشتبه على بعض الناس أنه هو أو هو مثله، وليس كذلك.

---

(١) سورة يونس: الآية ١.

(٢) سورة النساء: الآية ٨٢.

(٣) سورة الذاريات: الآيتان ٨، ٩.

والإحكام هو الفصل بينهما بحيث لا يشتبه أحدهما بالآخر. وهذا التشابه إنما يكون لقدرٍ مشترك بين الشيئين مع وجود الفاصل بينهما.

ثم من الناس من لا يهتدي للفصل بينهما، فيكون مشتبهاً عليه، ومنهم من يهتدي إلى ذلك، فالتشابه الذي لا تمييز معه قد يكون من الأمور النسبية الإضافية. بحيث يشتبه على بعض الناس دون بعض. ومثل هذا يعرف منه أهل العلم ما يزيل عنهم هذا الاشتباه، كما إذا اشتبه على بعض الناس ما وعدوا به في الآخرة بما يشهدونه في الدنيا فظن أنه مثله، فعلم العلماء أنه ليس هو مثله، وإن كان مشبهاً له من بعض الوجوه)[1].

فتبين من هذا العرض أن «الإحكام» و «التشابه» المتعلقان بالقرآن أربعة أنواع:

١ ــ الإحكام العام: بمعنى الإتقان في أخباره وأحكامه.

٢ ــ التشابه العام: وهو تماثله وتناسبه وتصديق بعضه بعضاً.

٣ ــ التشابه الخاص: وهو مشابهة الشيء لغيره من وجه، ومخالفته له من وجهٍ آخر.

٤ ــ الإحكام الخاص: الفصل بين الشيئين المشتبهين من وجه، المختلفين من وجه آخر.

فالأول والثاني متفقان، والثالث والرابع متضادان.

نعود بعد ذلك إلى بيان أقوال السلف المأثورة ــ كما حكاها ابن جرير الطبري رحمه الله ــ بعد تحرير المراد بـ «المحكم» و «المتشابه».

---

(١) التدمرية ص ١٠٢ ــ ١٠٦، باختصار.

أولاً ــ تعلقهما بالنسخ:

المنسوخ أمران:

(أ) إلقاء الشيطان المشار إليه في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ۝٥٢﴾[1].

(ب) النص الشرعي المتقدم، المرفوع حكمه بنصٍّ شرعي متأخر. قال شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ: (.. ولهذا قال طائفة من المفسرين المتقدمين: المحكم هو الناسخ، والمتشابه المنسوخ. أرادوا والله أعلم قوله: ﴿فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ ۗ﴾، والنسخ هنا: رفع ما ألقاه الشيطان، لا رفع ما شرعه الله، وقد أشرت إلى وجه ذلك فيما بعد وهو أن الله جعل المحكم مقابل المتشابه تارة، ومقابل المنسوخ أخرى، والمنسوخ يدخل فيه في اصطلاح السلف كل ظاهر ترك ظاهره لمعارضٍ راجح، كتخصيص العام، وتقييد المطلق. فإن هذا متشابه لأنه يحتمل معنيين، ويدخل في المجمل، فإنه متشابه، وإحكامه رفع ما يتوهم فيه من المعنى الذي ليس بمراد، وكذلك ما رفع حكمه، فإن في ذلك جميعه نسخاً لما يلقيه الشيطان في معاني القرآن. ولهذا كانوا يقولون: هل عرفت الناسخ من المنسوخ؟ فإذا عرف الناسخ عرف المحكم. وعلى هذا فيصح أن يُقال: المحكم والمنسوخ، كما يقال المحكم والمتشابه)[2].

فهذا وجه تعلق النسخ بالإحكام والتشابه، فالنسخ لما يلقي الشيطان هو

---

(١) سورة الحج: الآية ٥٢.

(٢) الإكليل في المتشابه والتأويل ص ٥.

«الإحكام العام» الذي بمعنى الإتقان، المقتضي لنفي ما ليس منه عنه. والنسخ بتخصيصٍ أو تقييد أو تفصيل لعامٍ أو مطلق أو مجمل هو «الإحكام الخاص» المقتضي للفصل بين الشيئين المشتبهين من وجه، المختلفين من وجهٍ آخر.

ثانياً ــ تعلقهما بالحلال والحرام، وبالأخبار والقصص والأمثال:

الإحكام متعلقٌ بالأمر والنهي، لأنه فعل أو ترك ليس إلاَّ. والتشابه متعلق بالأخبار والوعد والوعيد والقصص لأنه اعتقاد يتصور فيه الزيغ والانحراف. قال شيخ الإسلام ــ رحمه الله ــ : (ولهذا في الآثار: «العمل بمحكمه والإيمان بمتشابهه»، لأن المقصود في الخبر الإيمان، وذلك لأن المخبر به من الوعد والوعيد فيه من التشابه ما ذكرناه، بخلاف الأمر والنهي، ولهذا قال بعض العلماء: المتشابه: الأمثال والوعد والوعيد والمحكم الأمر والنهي، فإنه متميز غير مشتبه بغيره، فإنه أمورٌ نفعلها قد علمناها بالوقوع، وأمور نتركها لا بد أن نتصورها)[1].

وعبارة ابن جرير ــ رحمه الله ــ في حكاية القول الرابع تدل على هذا المعنى، فإنه قال: (المحكم: ما أحكم الله فيه من آي القرآن، وقصص الأمم ورسلهم الذين أرسلوا إليهم، ففصله بيان ذلك لمحمد وأمته)[2]، فهذا الفصل الذي بينه الله لمحمد وأمته هو «الإحكام الخاص» المزيل لـ «التشابه الخاص» الواقع في قصص الأمم ورسلهم. ثم قال: (والمتشابه: هو ما

---

(١) الإكليل في المتشابه والتأويل ص ١٣.

(٢) جامع البيان ٣/ ١٧٤.

اشتبهت الألفاظ به من قصصهم عند التكرير في السور، فقصة باتفاق الألفاظ واختلاف المعاني، وقصة باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني)[1]، وذكر أثراً طويلاً عن ابن زيدٍ[2] ـ رحمه الله ـ قال في آخره: (من يُرد الله به البلاء والضلالة يقول: ما شأن هذا لا يكون هكذا، وما شأن هذا لا يكون هكذا؟)[3]. فهذا هو «التشابه الخاص» الذي يعتري بعض الناس فيتبعونه.

ثالثاً ـ تعلقهما باحتمال النص للمعاني:

فالمحكم ما كان نصًّا فاصلاً في معناه، لا يحتمل غيره، والمتشابه ما تجاذبته التأويلات المختلفة. قال شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ : (وتارة يكون الإحكام في التأويل والمعنى، وهو تمييز الحقيقة المقصودة من غيرها حتى لا تشتبه بغيرها. وفي مقابلة المحكمات: الآيات المتشابهات التي تشبه هذا وتشبه هذا فتكون محتملة للمعنيين)[4]. فهذه الاحتمالات للمعاني المتنافرة هي الموجبة للتشابه الخاص. وتمييز الحقيقة المقصودة من غيرها هو الإحكام الخاص.

---

(١) جامع البيان ٣/ ١٧٤.

(٢) عبد الرحمن بن زيد بن أسلم المدني، وكان عبد الرحمن صاحب قرآن وتفسير، جمع تفسيراً في مجلد وكتاباً في الناسخ والمنسوخ، توفي سنة ١٨٢هـ. السير ٨/ ٣٤٩، التاريخ الكبير ٥/ ٢٨٤، التاريخ الصغير ٢/ ٢٢٧، المعرفة والتاريخ ٢/ ٨٠٩، الضعفاء للعقيلي ٢/ ٢٣١، الجرح والتعديل ٥/ ٢٣٣.

(٣) جامع البيان ٣/ ١٧٤.

(٤) الإكليل في المتشابه والتأويل ص ٧.

رابعاً ـ تعلقهما بحقائق المعاني الغيبية:

وهذا بيت القصيد في مبحثنا هذا. فقد قال أصحاب هذا القول ـ فيما حكاه الطبري رحمه الله ـ: (المحكم من آي القرآن: ما عرف العلماء تأويله وفهموا معناه وتفسيره. والمتشابه: ما لم يكن لأحدٍ إلى علمه سبيل مما استأثر الله بعلمه دون خلقه)[1]، وهذا تمييز دقيق، وتفريقٌ واضح بين الإحكام والتشابه في الأمور الغيبية. فتعلق الإحكام بها يكون من جهة التفسير بالمعنى اللغوي من حيث أصل الوضع. والتشابه يتعلق بها من حيث الحقائق والكيفيات التي هي عليها في نفس الأمر. قال شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ: (وهذا القدر الذي أخبر به القرآن من هذه الأمور لا يعلم وقته وقدره وصفته إلَّا الله، فإن الله يقول: ﴿فَلَا تَعۡلَمُ نَفۡسٞ مَّآ أُخۡفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعۡيُنٖ﴾[2]، ويقول: «أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر»[3]. وقال ابن عباس: «ليس في الدنيا مما في الجنة إلَّا الأسماء»[4]، فإن الله قد أخبر أن في الجنة خمراً ولبناً وماءً وحريراً وفضةً وغير ذلك، ونحن نعلم قطعاً أن تلك الحقيقة ليست مماثلة لهذه، بل بينهما تباين عظيم مع التشابه كما في قوله: ﴿وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهٗاۖ﴾[5] على أحد القولين أنه يشبه ما في الدنيا وليس مثله. فأشبه اسم تلك الحقائق أسماء هذه الحقائق،

---

(١) جامع البيان ٣/ ١٧٤.

(٢) سورة السجدة: الآية ١٧.

(٣) رواه البخاري، كتاب التوحيد ٨/ ١٩٧، بدء الخلق ٤/ ٨٦، ورواه مسلم، كتاب الجنة ٤/ ٢١٧٤ ـ ٢١٧٥.

(٤) رواه ابن جرير، جامع البيان ١/ ١٧٤.

(٥) سورة البقرة: الآية ٢٥.

كما أشبهت الحقائق الحقائق من بعض الوجوه. فنحن نعلمها إذ خوطبنا بتلك الأسماء من جهة القدر المشترك بينهما، ولكن لتلك الحقائق خاصية لا ندركها في الدنيا، ولا سبيل إلى إدراكنا لها لعدم إدراك عينها أو نظيرها من كل وجه)[1].

وبهذا البيان الجلي يتبين متعلق الإحكام ومتعلق التشابه في نصوص الصفات أيضاً. فإن الإحكام فيها راجعٌ إلى معرفة معانيها، وفهم مرادها، وثمرة ذلك التدبر والتفكر المحقق للعبودية الخالصة للرب سبحانه اعتقاداً وعملاً. والتشابه فيها راجعٌ إلى استحالة إدراك كيفياتها وهيئاتها على ما هي عليه في الواقع. ولهذا جمع الله بين الأمرين في قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾[2]. فالسمع من حيث القدر المشترك في الأذهان: إدراك الأصوات، والبصر: إدراك المرئيات. لكنهما في حق الباري سبحانه وتعالى على صفة لا تبلغها الأوهام ولا تدركها العقول. فالإحكام تناول هاتين الصفتين من حيث التفسير والمعنى العام، والتشابه تناولهما من حيث الكيفية والكنه.

وبذلك يتبين خطأ المقدمة الأولى التي بنى عليها أهل التفويض مذهبهم؛ من أن المتشابه لا يوقف على معناه بلغة العرب، وأن آيات الصفات من ذلك المتشابه[3]. وقد عقب ابن جرير ــ رحمه الله ــ بعد ذكر الأقوال في معنى المحكم والمتشابه بقوله: (وذلك أن جميع ما أنزل الله عز

---

(١) الإكليل في المتشابه والتأويل ص ١٠ ــ ١١.

(٢) سورة الشورى: الآية ١١.

(٣) انظر كلام القاضي أبـي يعلى في أول هذا الباب.

وجل على رسوله ﷺ فإنما أنزله عليه بياناً له ولأمته وهدىً للعالمين، وغير جائز أن يكون فيه ما لا حاجة بهم إليه، ولا أن يكون فيه ما بهم إليه حاجة ثم لا يكون بهم إلى علم تأويله سبيل. فإذا كان ذلك كذلك، فكل ما فيه لخلقه إليه الحاجة، وإن كان في بعضه ما بهم عن بعض معانيه الغنى، وإن اضطرته الحاجة إليه في معانٍ كثيرة، وذلك كقول الله عز وجل: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا﴾[1]، فأعلم النبي ﷺ أمته أن تلك الآية التي أخبر الله جل ثناؤه عباده أنها إذا جاءت لم ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل ذلك هي طلوع الشمس من مغربها، فالذي كانت بالعباد إليه الحاجة من علم ذلك هو العلم منهم بوقت نفع التوبة بصفته، بغير تحديده بعد بالسنين والشهور والأيام، فقد بين الله ذلك لهم بدلالة الكتاب، وأوضحه لهم على لسان رسوله ﷺ مفسراً، والذي لا حاجة لهم إلى علمه منه وهو العلم بمقدار المدة التي بين نزول هذه الآية، ووقت حدوث تلك الآية فإن ذلك لا حاجة بهم إلى علمه في دينٍ ولا دنيا. وذلك هو العلم الذي استأثر الله جل ثناؤه به دون خلقه، فحجبه عنهم، وذلك وما أشبهه هو المعنى الذي طلبت اليهود معرفته في مدة محمد ﷺ وأمته[2] من قبل قوله ﴿الٓمٓ ۝١﴾، و ﴿الٓمٓصٓ ۝١﴾، ﴿الٓر﴾، و ﴿الٓمٓر﴾ ونحو ذلك من الحروف المقطعة المتشابهات[3] التي أخبر الله جل ثناؤه أنهم لا يدركون

---

(١) سورة الأنعام: الآية ١٥٨.

(٢) انظر جامع البيان ١/ ٩٢، ٩٣.

(٣) انظر الكلام على الحروف المقطعة في جامع البيان ١/٨٦ ـ ٩٦. قال الشوكاني: (لا أعلم أن رسول الله ﷺ تكلم في شيء من معانيها. بل غاية ما ثبت عنه هو مجرد عدد حروفها). فتح القدير ١/٣١ ـ ٣٢. وقال ابن كثير: (لخص بعضهم في هذا =

تأويل ذلك من قبله، وأنه لا يعلم تأويله إلاّ الله.

فإذا كان المتشابه هو ما وصفنا، فكل ما عداه فمحكم، لأنه لن يخلو من أن يكون محكماً بمعنى واحد لا تأويل له غير تأويل واحد، وقد استغنى بسماعه عن بيان مبينه، أو يكون محكماً وإن كان ذا وجوهٍ وتأويلات وتصرف في معانٍ كثيرة، فالدلالة على المعنى المراد منه إما من بيان الله تعالى ذكره عنه، أو بيان رسول ﷺ لأمته، ولن يذهب علم ذلك عن علماء الأمة لما قد بيَّنَّا)[1]. وقد تضمن هذا النقل الطويل حقائق هامة:

١ ــ جميع ما أنزل الله تعالى بيان للأمة وهدىً للعالمين ــ دون استثناء ــ.

٢ ــ امتناع تضمنه ما لا حاجة للأمة إليه.

٣ ــ امتناع تضمنه ما للأمة به حاجة، ثم لا يتمكنون من علمه.

٤ ــ إمكان تضمنه لما للأمة به حاجة وإن كان لها غنىً عن بعض معانيه.

= المقام كلاماً فقال: لا شك أن هذه الحروف لم ينزلها سبحانه وتعالى عبثاً ولا سدى، ومن قال من الجهلة أن في القرآن ما هو تعبد لا معنى له بالكلية، فقد أخطأ خطأ كبيراً، فتعين أن لها معنى في نفس الأمر، فإن صح لنا فيها عن المعصوم شيء قلنا به، وإلاّ توقفنا حيث وقفنا وقلنا ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَاۗ﴾... هذا مقام. المقام الآخر في الحكمة التي اقتضت إيراد هذه الحروف في أوائل السور ما هي مع قطع النظر عن معانيها في أنفسها ــ وذكر أقوالاً وأبطلها ثم قال ــ وقال آخرون: بل إنما ذكرت هذه الحروف في أوائل السور التي ذكرت فيها بياناً لإعجاز القرآن، وأن الخلق عاجزون عن معارضته بمثله هذا، مع أنه مركب من هذه الحروف المقطعة التي يتخاطبون بها) ونسبه إلى جمع من المحققين من أهل اللغة والتفسير، وحكاه عن شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ. تفسير القرآن العظيم ١/ ٣٧ ــ ٣٨.

(١) جامع البيان ٣/ ١٧٥.

٥ ـ المتشابه الذي استأثر الله به هو الأمور الغيبية كالعلم بالمقدار والوقت والكيف ونحوه.

٦ ـ المحكم نوعان: ماله معنىً واحد، سماعه بيانه. وما يحتمل عدة معان لكن تعيين المعنى المراد متحقق ببيان الله أو بيان رسوله ﷺ.

٧ ـ امتناع جهل علماء الأمة ببيان الله وبيان رسوله ﷺ.

وقد تضمنت هذه الحقائق القضاء المبرم على أصل مذهب التفويض ولوازمه، والحمد لله.

ومن الجدير بالذكر، أن شيخ المفسرين، الطبري ـ رحمه الله ـ لم يشر من قريب ولا من بعيد، مع كثرة سياقاته للآثار، أن أحداً قال إن من المتشابه أسماء الله وصفاته. وغاية ما في الأمر أن المتشابه هو ما يتعلق بأمور الآخرة وفناء الدنيا ليس غير، وأن اتباع المتشابه هو محاولة اليهود معرفة مدته ﷺ، ومدة أمته، وفناء الدنيا... إلخ من الحروف المقطعة[1]. أما أمر صفات الله ـ تعالى ـ فلم يكن وارداً لديه أصلاً، وإنما أقحمت في المتشابه لدى المتأخرين.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: (ـ فصل ـ وأما إدخال أسماء الله وصفاته، أو بعض ذلك في المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلاَّ الله، أو اعتقاد أن ذلك هو المتشابه الذي استأثر الله بعلم تأويله، كما يقول كل واحدٍ من القولين طوائف من أصحابنا وغيرهم. فإنهم وإن أصابوا في كثير مما يقولون ونجوا من بدع وقع فيها غيرهم، فالكلام على هذا من وجهين:

الأول: من قال إن هذا من المتشابه، وأنه لا يُفهم معناه: فنقول: أما

---

(١) انظر جامع البيان ٣/ ١٨٠.

الدليل على بطلان ذلك فإني ما أعلم عن أحدٍ من سلف الأمة، ولا من الأئمة، لا أحمد بن حنبل ولا غيره، أنه جعل ذلك من المتشابه الداخل في هذه الآية، ونفى أن يعلم أحد معناه، وجعلوا أسماء الله وصفاته بمنزلة الكلام الأعجمي الذي لا يُفهم، ولا قالوا: إن الله ينزل كلاماً لا يفهم أحد معناه، وإنما قالوا كلمات لها معانٍ صحيحة. قالوا في أحاديث الصفات «تمر كما جاءت». ونهوا عن تأويلات الجهمية، وردوها وأبطلوها التي مضمونها تعطيل النصوص على ما دلت عليه. ونصوص أحمد والأئمة قبله بيّنة في أنهم كانوا يبطلون تأويلات الجهمية منها، ويقرون النصوص على ما دلت عليه من معناها، ويفهمون منها بعض ما دلت عليه كما يفهمون ذلك في سائر نصوص الوعد والوعيد والفضائل وغير ذلك...

الوجه الثاني: أنه إذا قيل: هذه من المتشابه، أو كان فيها ما هو من المتشابه، كما نقل عن بعض الأئمة أنه سمى بعض ما استدل به الجهمية متشابهاً، فيقال: الذي في القرآن أنه لا يعلم تأويله إلاَّ الله، إما المتشابه وإما الكتاب كله، ونفي علم تأويله ليس نفي علم معناه، كما قدمناه في القيامة وأمور القيامة، وهذا الوجه قوي إن ثبت حديث ابن إسحاق[1] في وفد نجران أنهم احتجوا على النبي ﷺ بقوله: «إنا» و «نحن» ونحو ذلك، ويؤيده أيضاً أنه قد ثبت في القرآن متشابهاً وهو ما يحتمل معنيين، وفي مسائل الصفات ما هو من هذا الباب كما أن ذلك في مسائل المعاد أولى. فإن نفي التشابه بين

---

(١) محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي بالولاء، المدني، من أقدم مؤرخي العرب، له «السيرة النبوية» التي هذبها ابن هشام، و «كتاب الخلفاء»، و «المبدأ». توفي سنة ١٥١هـ. الأعلام ٦/ ٢٨، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٨، إرشاد الأريب ٦/ ٣٩٩، تذكرة الحفاظ ١/ ١٦٣، عيون الأثر ١/ ١٠.

الله وبين خلقه أعظم من نفي التشابه بين موعود الجنة وموجود الدنيا)[1].

فأبطل الشيخ ـ رحمه الله ـ إدخال أسماء الله وصفاته في المتشابه، أو اعتقاد أنه هو المتشابه بأمرين:

الأول: براءة السلف قاطبة من هذا الاعتقاد، بل الثابت المنقول عنهم هو إثبات المعاني.

الثاني: أن التشابه الذي يطلقه بعض السلف على بعض ما يستدل به الجهمية إنما هو تشابه المعاني الذي لا يختص بباب الصفات والعلم بالمعنى المراد ممكن بل متحقق، والمنفي العلم بتأويله لا العلم بمعناه.

والخلاصة أن إطلاق القول بأن معاني أسماء الله وصفاته من المتشابه، أو هي المتشابه، باطل، لم يصدر عن أحدٍ من السلف. لكن قد يقع تشابه نسبي إضافي خاص لبعض الناس في هذا الباب فيزول بالإحكام الخاص الذي يعلمه الراسخون في العلم. أما حقائق هذه المعاني وكيفياتها، فلا ريب أنه مما استأثر الله بعلمه، وحجب إدراك كنهه عن خلقه، فلا سبيل لأحدٍ إلى العلم به.

• • •

(١) الإكليل في المتشابه والتأويل ص ٢٥ ـ ٢٦، ص ٣٦ ـ ٣٧.

المبحث الثاني

«التأويل» و «الظاهر»

لمّا تقرر عند أهل التفويض أن أسماء الله وصفاته من المتشابه، أو هي المتشابه المذكور في قوله: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌۖ﴾، كانت تتمة هذه الشبهة أن بيان معاني أسماء الله وصفاته هو التأويل الذي لا يعلمه إلاَّ الله، المذكور في الآية: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾. فأنتجت هذه الشبهة المركبة من هاتين المقدمتين مذهب التفويض.

وقد بنى أهل التفويض هاتين المقدمتين على تعين الوقف التام عند قوله: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾، واستئناف الكلام بعده بقوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ...﴾. وتحرير الكلام في هذا المقام يقتضي بيان معنى التأويل، وبيان موضع الوقف في الآية ثم توجيهها.

أولاً ــ معاني التأويل:

قال في الصحاح في مادة «أول»: (التأويل: تفسير ما يؤول إليه الشيء وقد أولته وتأولته تأولاً بمعنى. ومنه قول الأعشى[1]:

---

(١) ميمون بن قيس، المعروف بأعشى قيس، من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية، وأحد أصحاب المعلقات، وكان يغني بشعره فسمي «صناجة العرب». مات سنة ٧هـ. الأعلام ٣٤١/٧، خزانة الأدب ٨٤/١، الأغاني ١٠٨/٩، الشعر والشعراء ٧٩، شرح الشواهد ٨٤.

علــى أنهــا كــانــت تَــأَوّلُ حُبِّهــا   تــأولُ رِبْعِــيّ السِقــابِ فــأصحبــا

قال أبو عبيدة[1]: يعني تأول حبها، أي تفسيره ومرجعه، أي أنه كان صغيراً في قلبه فلم يزل ينبت حتى أصحب فصار قديماً كهذا السقْب[2] الصغير، لم يزل يَشِبّ حتى صار كبيراً مثل أمه، وصار له ابن يصحبه...)[3]. وقال الراغب في مفردات القرآن: (أول: التأويل من الأول أي الرجوع إلى الأصل. ومنه الموئل للموضع الذي يرجع إليه، وذلك هو رد الشيء إلى الغاية المرادة منه علماً كان أو فعلاً، ففي العلم نحو: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾، وفي الفعل كقول الشاعر:

* وللنوى قبل يوم البين تأويل *

وقوله ــ تعالى ــ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ﴾[4] أي بيانه الذي هو غايته المقصودة منه، وقوله ــ تعالى ــ: ﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ۝٥٩﴾[5]، قيل أحسن معنى وترجمة، وقيل أحسن ثواباً في

---

(١) معمر بن المثنى التيمي بالولاء، أبو عبيدة النحوي، من أئمة اللغة والأدب. ولد سنة ١١٠هـ، وكان إباضياً شعوبياً. من كتبه «نقائض جرير والفرزدق»، و «مجاز القرآن»، و «العققة والبررة»، و «مآثر العرب» وغيرها. توفي سنة ٢٠٩هـ. الأعلام ٧/ ٢٧٢، وفيات الأعيان ٢/ ١٠٥، تذكرة الحفاظ ١/ ٣٣٨، ميزان الاعتدال ٣/ ١٨٩.

(٢) السقْب: الذكر من ولد الناقة. الصحاح ١/ ١٤٨.

(٣) الصحاح ٤/ ١٦٢٧.

(٤) سورة الأعراف: الآية ٥٣.

(٥) سورة النساء: الآية ٥٩.

الآخرة. . .)[1]. وكذا قال إمام المفسرين الطبري ــ رحمه الله ــ: (وأما معنى التأويل في كلام العرب: فإنه التفسير والمرجع والمصير)[2]. وهذان المعنيان للتأويل: بمعنى تفسير الكلام وبيانه، أو ما يؤول إليه الأمر ويرجع ويصير، هما المعنيان المستعملان في لغة العرب، والثاني في لغة القرآن خاصة، حتى استحدث له المتأخرون معنىً اصطلاحياً بحتاً لا يستند على استعمال أصلي، فأوجب ذلك خلطاً وتشويشاً وسوء فهم لمقاصد النصوص.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ: (. . إن لفظ «التأويل» قد صار بتعدد الاصطلاحات مستعملاً في ثلاثة معانٍ:

أحدها: وهو اصطلاح كثير من المتأخرين المتكلمين في الفقه وأصوله: أن التأويل هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليلٍ يقترن به؛ وهذا هو الذي عناه أكثر من تكلم من المتأخرين في تأويل نصوص الصفات وترك تأويلها، وهل هذا محمود أو مذموم، وحق أو باطل؟

والثاني: أن التأويل بمعنى التفسير، وهذا هو الغالب على اصطلاح مفسري القرآن، كما يقول ابن جرير وأمثاله من المصنفين في التفسير: واختلف علماء التأويل. ومجاهد[3]، إمام المفسرين ــ قال الثوري: «إذا

---

(١) مفردات القرآن، ص ٣١.

(٢) جامع البيان ٣/ ١٨٤.

(٣) مجاهد بن جبر، أبو الحجاج المكي، ولد سنة ٢١هـ، ويُعد من كبار التابعين، ومن الأئمة المفسرين. قال الذهبي: شيخ القرّاء والمفسرين، أخذ التفسير عن ابن عباس. توفي سنة ١٠٤هـ. الأعلام ٥/٢٧٨، صفة الصفوة ٢/ ١١٧، ميزان الاعتدال ٣/ ٩، حلية الأولياء ٣/ ٢٧٩.

جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به»[1]. وعلى تفسيره يعتمد الشافعي وأحمد بن حنبل والبخاري وغيرهم ـ فإذا ذكر أنه يعلم تأويل المتشابه، فالمراد به: معرفة تفسيره.

الثالث: من معاني التأويل، هو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام، كما قال ـ تعالى ـ : ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ﴾[2]. فتأويل ما في القرآن من أخبار المعاد: هو ما أخبر الله ـ تعالى ـ به فيه، مما يكون من القيامة والحساب والجزاء والجنة والنار ونحو ذلك، كما قال في قصة يوسف لما سجد أبواه وإخوته: ﴿وَقَالَ يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰيَ مِن قَبْلُ﴾[3]، فجعل عين ما وجد في الخارج هو تأويل الرؤيا.

فالتأويل الثاني: هو تفسير الكلام، وهو الكلام الذي يفسر به اللفظ حتى يُفهم معناه، أو تعرف علته أو دليله. وهذا التأويل الثالث: هو عين ما هو موجودٌ في الخارج، ومنه قول عائشة ـ رضي الله عنها ـ «كان النبي ﷺ يقول في ركوعه وسجوده: سبحانك اللهم ربنا وبحمدك، اللهم اغفر لي. يتأول القرآن»[4]، تعني قوله ـ تعالى ـ : ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ﴾[5]. وقول سفيان بن عيينة: «السنَّة هي تأويل الأمر والنهي»، فإن نفس الفعل المأمور به هو تأويل الأمر به، ونفس الموجود المخبر عنه هو تأويل الخبر،

---

(١) رواه ابن جرير. جامع البيان ١/ ٤٠.

(٢) سورة الأعراف: الآية ٥٣.

(٣) سورة يوسف: الآية ١٠٠.

(٤) رواه مسلم، كتاب الصلاة ١/ ٣٥٠، وأبو داود، كتاب الصلاة ١/ ٥٤٦، وابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسنَّة فيها ١/ ٢٨٧.

(٥) سورة النصر: الآية ٣.

والكلام: خبر وأمر. ولهذا يقول أبو عبيد وغيره: الفقهاء أعلم بالتأويل من أهل اللغة، كما ذكروا ذلك في تفسير اشتمال الصماء[1] لأن الفقهاء يعلمون نفس ما أمر به ونفس ما نهى عنه، لعلمهم بمقاصد الرسول ﷺ، كما يعلم أتباع «أبقراط»[2] و «سيبويه»[3] ونحوهما من مقاصدهم ما لا يعلم بمجرد اللغة. ولكن تأويل الأمر والنهي لا بد من معرفته بخلاف تأويل الخبر)[4].

وقد تضمن هذا السياق تقرير الحقائق التالية:

١ ـ بيان معاني التأويل المستعملة وهي:

(أ) صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى المرجوح لدليل يقترن به، وهو اصطلاح المتأخرين.

(ب) التفسير، وهو اصطلاح المفسرين.

---

(١) قال ابن الأثير: (هو أن يتجلل الرجل بثوبه، ولا يرفع منه جانباً. وإنما قيل لها صماء، لأنه يسد على يديه ورجليه المنافذ كلها كالصخرة الصماء التي ليس فيها خرق ولا صدع. والفقهاء يقولون هو أن يتغطى بثوب واحد، ليس عليه غيره، ثم يرفع من أحد جانبيه، فيضعه على منكبه، فتنكشف عورته) النهاية في غريب الحديث ٣/ ٥٤.

(٢) طبيب ماهر تتلمذ في الطب على اسقليميوس، عاش خمساً وتسعين سنة، توفي سنة ٣٥٧ ق.م. طبقات الأطباء ١٦، الفهرست لابن النديم ٢٨٧.

(٣) عمرو بن عثمان بن قنبر، الملقب سيبويه، إمام النحاة، وأول من بسط علم النحو، ولد سنة ١٤٨هـ، ولازم الخليل بن أحمد ففاقه، وصنف كتابه المسمى «كتاب سيبويه» في النحو الذي لم يصنع قبله ولا بعده مثله. توفي سنة ١٨٠هـ. الأعلام ٥/ ٨١، وفيات الأعيان ١/ ٣٨٥، البداية والنهاية ١٠/ ١٧٦، طبقات النحويين ٦٦.

(٤) الرسالة التدمرية، ص ٩١ ـ ٩٦.

(ج) الحقيقة التي يؤول إليها الكلام، وهو عين ما يوجد في الخارج، وهو المعنى المراد في النصوص الشرعية.

٢ ـ تأويل كل كلامٍ بحسبه:

(أ) تأويل الخبر: عين المخبر به إذا وقع.

(ب) تأويل الأمر، نفس الفعل المأمور به.

٣ ـ التأويل المتعلق بالأمر والنهي لا بد من معرفته وإدراك حقيقته لأنه مناط التكليف، بخلاف تأويل الخبر فلا سبيل إلى إدراك حقيقته إلَّا بوقوعه وتحققه.

وبعد هذا التأصيل يصل شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ إلى علاقة التأويل بصفات الرب ـ تعالى ـ، فيتابع قائلاً: (وإذا عُرف ذلك، فتأويل ما أخبر الله به عن نفسه المقدسة الغنية بما لها من حقائق الأسماء والصفات هو حقيقة نفسه المقدسة المتصفة بمالها من حقائق الصفات. وتأويل ما أخبر الله به من الوعد والوعيد هو نفسه ما يكون من الوعد والوعيد)[1]. فإذا كان التأويل ـ بمعنى الحقيقة ـ متعلقاً بذات الباري ـ جل وعلا ـ، فلا سبيل لأحدٍ إلى العلم به سواه ـ سبحانه ـ . وإذا كان التأويل متعلقاً بأمرٍ مستقبلي كالوعد والوعيد، فالعلم به حاصلٌ بتحقق وقوعه لمن شاء الله أن يعلمه.

أما التأويل ـ بمعنى التفسير وفهم المعنى ومقصود الخطاب ـ فهو ممكن في كل ما أخبر الله به مما يتعلق بذاته المقدسة أو الأمور الغيبية أو غير ذلك. قال شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ مبيناً حدود هذا الإمكان: (. . . ولهذا ما يجيء في الحديث: نعمل بمحكمه ونؤمن بمتشابهه، لأن ما أخبر

---

(١) الرسالة التدمرية، ص ٩٦.

الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر فيه ألفاظٌ متشابهة، تشبه معانيها ما نعلمه في الدنيا، كما أخبر أن في الجنة لحماً ولبناً وعسلاً وماءً وخمراً ونحو ذلك، وهذا يشبه ما في الدنيا لفظاً ومعنىً، ولكن ليس هو مثله، ولا حقيقته كحقيقته. والإخبار عن الغائب لا يفهم إن لم يعبر عنه بالأسماء المعلومة معانيها في الشاهد، ويعلم بها ما في الغائب بواسطة العلم بما في الشاهد، ومع العلم بالفارق المميز، وأن ما أخبر الله به من الغيب أعظم مما يعلم في الشاهد)[1].

ثانياً ــ بيان موضع الوقف في آية آل عمران:

للسلف في موضع الوقف في هذه الآية مذهبان:

الأول: مذهب الجمهور[2] وهو الوقف على قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾.

الثاني: مذهب كثيرٍ من السلف وهو الوقف عند قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾.

قال الطبري ــ رحمه الله ــ: (واختلف أهل التأويل في تأويل ذلك، وهل الراسخون معطوف على اسم الله، بمعنى إيجاب العلم لهم بتأويل المتشابه، أو هو مستأنف ذكرهم بمعنى الخبر عنهم أنهم يقولون آمنا بالمتشابه، وصدقنا أن علم ذلك لا يعلمه إلاَّ الله؟

فقال بعضهم: معنى ذلك: وما يعلم تأويل ذلك إلاَّ الله وحده منفرداً بعلمه. وأما الراسخون في العلم فإنهم ابتدىء الخبر عنهم بأنهم يقولون: آمنا

(١) الرسالة التدمرية، ص ٩٦ ــ ٩٧.

(٢) انظر مجموع الفتاوى ٥/ ٣٥، ١٧/ ٣٥٨.

بالمتشابه والمحكم، وأن جميع ذلك من عند الله)[1]، ثم ساق ـ بأسانيده ـ هذا القول عن عائشة، وابن عباس، ـ رضي الله عنهم ـ، وعروة[2]، وأبي نهيك الأسدي[3]، وعمر بن عبد العزيز[4]، ومالك ـ رحمهم الله ـ[5]، ثم قال: (وقال آخرون: بل معنى ذلك: وما يعلم تأويله إلاَّ الله والراسخون في العلم، وهم مع علمهم بذلك ورسوخهم في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا)[6]. ثم ساق الروايات عمن ذكر ذلك وهم: ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ ومجاهد، والربيع[7]، ومحمد بن جعفر ابن

---

(١) جامع البيان ٣: ١٨٢.

(٢) عروة بن الزبير بن العوام، أبو عبد الله، ولد سنة ٢٢هـ، وهو أحد الفقهاء السبعة بالمدينة، ومن كبار التابعين. توفي سنة ٩٣هـ. الأعلام ٤/ ٢٢٦، وفيات الأعيان ١/ ٣١٦، صفة الصفوة ٢/ ٤٧، حلية الأولياء ٢/ ١٧٦.

(٣) محمد بن القاسم أبو نهيك الأسدي أو الضبي، و «نَهِيك» بفتح النون وكسر الهاء، مقبول من الطبقة السادسة. تهذيب التهذيب ١٢/ ٢٥٩، تقريب التهذيب رقم ٨٤٢٠.

(٤) عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموي، أبو حفص، الخليفة الصالح والملك العادل. ولي الخلافة من سنة ٩٩هـ حتى وفاته سنة ١٠١هـ، فمدة خلافته سنتان ونصف، وأخباره في عدله وحسن سياسته شهيرة، وقد ألفت في مناقبه كتب جمة. الأعلام ٥/ ٥٠، فوات الوفيات ٢/ ١٠٥، تهذيب التهذيب ٧/ ٤٧٥، حلية الأولياء ٥/ ٢٥٣، صفة الصفوة ٢/ ٦٣، النجوم الزاهرة ١/ ٢٤٦

(٥) انظر: جامع البيان ٣/ ١٨٢ ـ ١٨٣

(٦) جامع البيان ٣/ ١٨٣.

(٧) الربيع بن أنس بن زياد المروزي، سمع أنساً وأبا العالية، وأكثر عنه وعنه الأعمش وأبو جعفر الرازي وغيرهم، وكان عالم مرو في زمانه. توفي سنة ١٣٩هـ، وخرج له أصحاب السنن الأربعة. سير أعلام النبلاء ٦/ ١٦٩، ثقات ابن حبان ٣/ ٦٤، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٣٨، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ١١٤.

الزبير[1] ـ رحمهم الله ـ[2].

فهذان قولان محفوظان عن السلف، ظاهرهما التعارض، فالأول يقضي باختصاص الرب ـ سبحانه ـ بعلم التأويل، والثاني يفيد اشتراك الراسخين في العلم بعلم التأويل. ولا ريب أن لكل قراءة محملاً صحيحاً لا يعارض المحمل الآخر. وسر هذا الاختلاف راجع إلى تحديد المراد بـ «التأويل». فمن أراد به الحقيقة التي يؤول إليها الكلام، التي هي عين الموجود في الخارج، أخذ بقراءة الوقف على «إلاَّ الله» حيث إن إدراك الكيفيات وكنه المغيبات من خصائص علمه سبحانه.

ومن قصد بالتأويل «التفسير» وبيان معنى الكلام، ودلالته اللغوية، أثبت للراسخين في العلم علماً بذلك التأويل ووصل الآية. وبذلك يزول الإشكال، ويتوافق الكلام. ومن لم يميز بين المعنيين، ويحمل كل قراءةٍ على المعنى المناسب لها، وقع في الاشتباه واللبس، وخلط بين الحق والباطل، وفسر «التأويل» بمعنىً غير صحيح أدى به إلى تلفيق مذهب أصاب فيه من وجه وأخطأ من وجهٍ آخر.

وقابل هذين المعنيين الصحيحين معنيان باطلان:

الأول: مذهب أهل التحريف «التأويل المذموم»، فقد تضمن مذهبهم حقًّا وباطلاً. فأما الحق فجزمهم بأن النصوص دالة على معانٍ مقصودة

---

(1) محمد بن جعفر بن الزبير بن العوام، روى عن عميه عبد الله وعروة، وعنه ابن إسحاق وابن جريج وغيرهم، ثقة من الطبقة السادسة. مات بضع عشرة ومائة، وأخرج له الجماعة. تهذيب التهذيب ٩/ ٩٣، تقريب التهذيب، ص ٤٧١، رقم ٥٧٨٢.

(2) انظر: جامع البيان ٣/ ١٨٣.

مطلوبة، وأن من العيب والعجز والقبح اعتقاد أن الله يخاطب عباده بكلامٍ غير مفهوم وغير مقدورٍ على فهمه أصلاً. وأما الباطل فاعتقادهم أن التأويل هو صرف اللفظ عن ظاهره إلى معنىً يخالف ذلك الظاهر. فوقعوا في التحريف. وصاروا يحتجون بمذهب مجاهد وغيره من السلف الذين أرادوا بالتأويل: التفسير، وينتسبون إليهم، ويتذرعون بقراءة «الوصل» لإثبات باطلهم.

الثاني: مذهب أهل التفويض «التجهيل»، وقد تضمن مذهبهم حقًّا وباطلاً. فأما الحق فنكيرهم على أهل التحريف الذين يتقولون على الله بغير علم، ويبتكرون المعاني المجازية بغير دليلٍ ولا برهان. وأما الباطل فلتعميمهم نفي التأويل على المعنى اللغوي كما هو على الحقيقة. وصاروا يحتجون بمذهب جمهور السلف الذين أرادوا بالتأويل: الحقيقة التي يؤول إليها الشيء، أو التي عليها الشيء في الخارج، وينتسبون إليهم، ويتذرعون بقراءة «الوقف» لإثبات باطلهم.

قال شيخ الإسلام ــ رحمه الله ــ موازناً بين الفريقين: (والغالب على كلا الطائفتين الخطأ، أولئك يقصرون في فهم القرآن بمنزلة من قيل فيه: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَـٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾[1]، وهؤلاء معتدون بمنزلة الذين ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾[2].

ومثار الفتنة بين الطائفتين ومحار عقولهم: أن مدعي التأويل أخطأوا في زعمهم أن العلماء يعلمون التأويل، وفي دعواهم أن التأويل هو تأويلهم

(١) سورة البقرة: الآية ٧٨.

(٢) سورة المائدة: الآية ١٣.

الذي هو تحريف الكلم عن مواضعه، فإن الأولين لعلمهم بالقرآن والسنن وصحة عقولهم، وعلمهم بكلام السلف، وكلام العرب علموا يقيناً أن التأويل الذي يدعيه هؤلاء ليس هو معنى القرآن، فإنهم حرفوا الكلم عن مواضعه، وصاروا مراتب، ما بين قرامطة وباطنية، يتأولون الأخبار والأوامر، وما بين صابئة فلاسفة يتأولون عامة الأخبار عن الله وعن اليوم الآخر، حتى عن أكثر أحوال الأنبياء، وما بين جهمية ومعتزلة يتأولون بعض ما جاء في اليوم الآخر، وفي آيات القدر ويتأولون آيات الصفات، وقد وافقهم بعض متأخري الأشعرية على ما جاء في بعض الصفات، وبعضهم في بعض ما جاء في اليوم الآخر. وآخرون من أصناف الأمة، وإن كان تغلب عليهم السنة فقد يتأولون أيضاً مواضع يكون تأويلهم من تحريف الكلم عن مواضعه.

والذين ادعوا العلم بالتأويل، مثل طائفة من السلف وأهل السنَّة وأكثر أهل الكلام والبدع رأوا أيضاً أن النصوص دلت على معرفة معاني القرآن، ورأوا عجزاً وعيباً وقبيحاً أن يخاطب الله عباده بكلام يقرأونه ويتلونه وهم لا يفهمونه، وهم مصيبون فيما استدلوا به من سمعٍ وعقل، لكن أخطأوا في معنى التأويل الذي نفاه الله، وفي التأويل الذي أثبتوه، وتسلق بذلك مبتدعتهم إلى تحريف الكلم عن مواضعه.

وصار الأولون أقرب إلى السكوت والسلامة بنوع من الجهل، وصار الآخرون أكثر كلاماً وجدالاً، ولكن بفرية على الله، وقول عليه ما لا يعلمونه، وإلحادٍ في أسمائه وآياته فهذا هذا. ومنشأ الشبهة الاشتراك في لفظ التأويل)[1].

---

(١) الإكليل في المتشابه والتأويل، ص ١٧ ـ ١٩.

وهذا النص تحليل دقيق لهذين المذهبين وغوصٌ عميق على سر ضلالهما، وتقويم منصف لما تضمنه كل مذهب من حقٍّ وباطل.

وشيخ الإسلام ــ رحمه الله ــ يصحح القولين الأولين في معنى التأويل في مواضع كثيرة من كتبه، كقوله في توجيه كلام الإمام أحمد في رده على الجهمية: (إنها احتجت بثلاث آيات من المتشابه...)[1]، ثم ذكرها وفسرها وبين معناها، فقال ــ رحمه الله ــ : (قد يُجاب بجوابين:

أحدهما: أن يكون في الآية قراءتان: قراءة من يقف على قوله: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾، وقراءة من يقف عند قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾، وكلتا القراءتين حق. ويُراد بالأولى المتشابه في نفسه الذي استأثر الله بعلم تأويله. ويراد بالثانية المتشابه الإضافي الذي يعرف الراسخون تفسيره، وهو تأويله. ومثل هذا يقع في القرآن...)، ثم ذكر أمثلة.

وذكر الوجه الثاني[2]: إلى أن قال: (والمقصود هنا: أنه لا يجوز أن يكون الله أنزل كلاماً لا معنى له، ولا يجوز أن يكون الرسول ﷺ وجميع الأمة لا يعلمون معناه، كما يقول ذلك من يقول من المتأخرين. وهذا القول يجب القطع بأنه خطأ، سواء كان مع هذا: تأويل القرآن لا يعلمه الراسخون، أو كان للتأويل معنيان: يعلمون أحدهما، ولا يعلمون الآخر. وإذا دار الأمر بين القول بأن الرسول كان لا يعلم معنى المتشابه من القرآن وبين أن يقال: الراسخون في العلم يعلمون، كان هذا الإثبات خيراً من ذلك النفي، فإن معنى الدلائل الكثيرة من الكتاب والسنَّة وأقوال السلف على أن جميع القرآن

(١) انظر الرد على الجهمية والزنادقة ٢٨.

(٢) مجموع الفتاوى ١٧/ ٣٨١.

مما يمكن علمه وفهمه وتدبره. وهذا مما يجب القطع به، وليس معناه قاطعٌ على أن الراسخين في العلم لا يعلمون تفسير المتشابه، فإن السلف قد قال كثيرٌ منهم أنهم يعلمون تأويله، منهم مجاهد ـ مع جلالة قدره ـ، والربيع بن أنس، ومحمد بن جعفر بن الزبير، ونقلوا ذلك عن ابن عباس، وأنه قال: أنا من الراسخين الذين يعلمون تأويله[1])[2].

ولما كان ابن قتيبة ـ رحمه الله ـ يرى تبعاً للمذكورين آنفاً أن الراسخين في العلم يعلمون التأويل ـ بمعنى التفسير ـ نابذه المفوضة وخطؤوه مستدلين بالنصوص المنقولة عن بعض السلف الذين يرون أن الراسخين في العلم لا يعلمون التأويل ـ بمعنى الحقيقة والكيفية ـ. وقد نصره شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمهما الله ـ نصراً مؤزراً فقال في الثناء عليه: (وابن قتيبة هو من المنتسبين إلى أحمد وإسحاق والمنتصرين لمذاهب السنَّة المشهورة، وله في ذلك مصنفات متعددة. قال فيه صاحب «كتاب التحديث بمناقب أهل الحديث»: وهو أحد أعلام الأئمة، والعلماء والفضلاء، أجودهم تصنيفاً، وأحسنهم ترصيفاً، له زهاء ثلاثمائة مصنف، وكان يميل إلى مذهب أحمد وإسحاق. وكان معاصراً لإبراهيم الحربي[3]،

---

(١) رواه ابن جرير، جامع البيان ٣/ ١٨٣.

(٢) مجموع الفتاوى ١٧/ ٣٩٠.

(٣) إبراهيم بن إسحاق بن بشر البغدادي، الحربي، أبو إسحاق، من أعلام المحدثين، ولد سنة ١٩٨هـ، وتفقه على الإمام أحمد، وله من المصنفات: «غريب الحديث»، و «إكرام الضيف»، و «دلائل النبوة»، وغيرها. توفي سنة ٢٨٥هـ. الأعلام ١: ٣٢، تذكرة الحفاظ ٢/ ١٤٧، إرشاد الأريب ١/ ٣٧، صفة الصفوة ٢/ ٢٢٨، طبقات الحنابلة ١/ ٨٦، اللباب ١/ ٢٩٠.

ومحمد بن نصر المروزي، وكان أهل المغرب يعظمونه، ويقولون: من استجاز الوقيعة في ابن قتيبة يتهم بالزندقة. ويقولون: كل بيت ليس فيه شيءٌ من تصنيفه فلا خير فيه، قلت: ويقال: هو لأهل السنَّة مثل الجاحظ[1] للمعتزلة. فإنه خطيب السنَّة كما أن الجاحظ خطيب المعتزلة)[2].

ومن أشهر من رد على ابن قتيبة ــ رحمه الله ــ في إثبات علم الراسخين بمعاني المتشابه إمام اللغة: أبو بكر بن الأنباري[3] ــ رحمه الله ــ وقد ذب عنه شيخ الإسلام ابن تيمية وبين تناقض اللغويين المانعين لإثبات العلم بالمتشابه، وقال عن ابن الأنباري: (وليس هو أعلم بمعاني القرآن والحديث، وأتبع للسنَّة من ابن قتيبة، ولا أفقه في ذلك. وإن كان ابن الأنباري من أحفظ الناس للغة؛ لكن باب فقه النصوص غير باب حفظ ألفاظ اللغة)[4].

---

(١) عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ. كبير أئمة الأدب، ورئيس الفرقة الجاحظية من المعتزلة، ولد سنة ١٦٣هـ، له تصانيف كثيرة، منها: «الحيوان»، و «البيان والتبيين». توفي سنة ٢٥٥هـ. الأعلام ٥/ ٧٤، وفيات الأعيان ١/ ٣٨٨.

(٢) مجموع الفتاوى ١٧/ ٣٩١ ــ ٣٩٢.

(٣) محمد بن القاسم بن محمد، أبو بكر الأنباري، ولد سنة ٢٧١هـ، وكان من أعلم أهل زمانه بالأدب واللغة ومن أكثر الناس حفظاً للشعر والأخبار. من كتبه: «الزاهر»، و «شرح القصائد السبع الطوال»، و «الأمثال»، و «غريب الحديث». توفي سنة ٣٢٨هـ. الأعلام ٦/ ٣٣٤، وفيات الأعيان ١/ ٥٠٣، بغية الوعاة ٩١، تذكرة الحفاظ ٣/ ٥٧، تاريخ بغداد ٣/ ١٨١.

(٤) مجموع الفتاوى ١٧/ ٤١١.

❑ مناقشة شبهات المفوضة في الاستدلال بالقرآن:

في الفصل الذي عقده القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين الفراء في كتابه: «إبطال التأويلات لأخبار الصفات»، تحت عنوان: «فصل في الدلالة على أنه لا يجوز الاشتغال بتأويل النصوص وتفسيرها»[1] تأصيلٌ لمذهب المفوضة وحشدٌ من الشبهات التي يحتجون بها، ويتبين من سياقاتها أنهم لا يفرقون بين التأويل بالمعنى الاصطلاحي المذموم، وبين «التأويل» الذي عبر به بعض السلف عن التفسير وبيان المعنى، ويسوقون الكلام في ذمهما سوقاً واحداً.

وسوف نسير في جولات متتابعة مع فقرات هذا الفصل بالمناقشة والرد والبيان ـ على ترتيب المؤلف ـ مع توجيه النظر إلى قضية التفويض خاصة وعدم التشاغل بالجوانب الأخرى.

١ ـ (فإن قيل: من أصحابنا من قال: لا متشابه في القرآن إلاّ والراسخون في العلم يعلمون تأويله، والواو هنا للعطف على قوله: ﴿ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾، وقد ذكر هذا ابن قتيبة في كتابه المسمى بـ«المشكل» فسقط هذا الدليل. قيل هذا قولٌ يخالف إجماع الصحابة.

قال أبو بكر بن الأنباري في كتاب «الرد على أهل الإلحاد» قد ذهب إلى هذا الذي أنكره ـ يعني ابن قتيبة ـ جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ، منهم أبـي وابن مسعود وابن عباس، ففي قراءة عبد الله: «إنْ تأويله إلاّ عند الله والراسخون في العلم يقولون»، وفي قراءة أبـيّ: «ويقول الراسخون في

---

(١) انظر: إبطال التأويلات ١/ ٥٩.

العلم». وعن ابن عباسٍ أنه كان يقرأ: «ويقول الراسخون في العلم». وكان الفراء[1] وأبو عبيد يقولان: الراسخون مستأنَفون والله هو المتفرد بعلم التأويل. قال وسمعت أبا العباس[2] يقول: الوقف على قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ والابتداء: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾.

ويبين صحة هذا ما رواه ابن المظفر الحافظ[3] في أول كتاب السنن بإسناده عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «أنزل القرآن على أربعة أحرف: حلالٌ وحرام لا يعذر أحدٌ بالجهالة به، وتفسير تفسره العرب، وتفسير تفسره العلماء، ومتشابه لا يعلمه إلاّ الله، من ادعى

---

(١) يحيى بن زياد بن عبد الله، أبو زكريا، المعروف بالفراء. إمام الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب. ولد سنة ١٤٤هـ، وكان يميل إلى الاعتزال. من كتبه: «المقصور والممدود»، و«معاني القرآن»، و«المذكر والمؤنث». توفي سنة ٢٠٧هـ. الأعلام ٨/ ١٤٥، إرشاد الأريب ٧/ ٢٧٦، وفيات الأعيان ٢/ ٢٢٨، تهذيب التهذيب ١١/ ٢١٢، غاية النهاية ٢/ ٣٧١، الذريعة ١/ ٣٩.

(٢) أحمد بن يحيى بن زيد الشيباني، أبو العباس، المعروف بثعلب، إمام الكوفيين في النحو واللغة، ولد سنة ٢٠٠هـ، وكان راوية للشعر محدثاً مشهوراً بالحفظ. من كتبه: «الفصيح»، و«مجالس ثعلب»، وغيرها. توفي سنة ٢٩١هـ. الأعلام ١: ٢٦٧، تذكرة الحفاظ ٢/ ٢١٤، طبقات الحنابلة ١/ ٨٣، آداب اللغة ٢/ ١٨١، تاريخ بغداد ٥/ ٢٠٤، إنباه الرواة ١/ ١٣٨.

(٣) محمد بن المظفر بن موسى بن عيسى، حافظ مجود متقن، ولد سنة ٢٨٦هـ ببغداد، وتقدم في معرفة الرجال، وجمع وصنف وعمر دهراً، وبَعُد صيته، وأكثر الحفاظ عنه مع الصدق والإتقان. توفي سنة ٣٧٩هـ. الأعلام ٧/ ١٠٤، سير أعلام النبلاء ١٦/ ٤١٨، تاريخ بغداد ٣/ ٢٦٢، تذكرة الحفاظ ٣/ ١٧٨، لسان الميزان ٥/ ٣٨٣، شذرات الذهب ٣/ ٩٦.

علمه سوى الله فهو كاذب»[1])[2] .

وللجواب عن هذه الشبهة ننقل أولاً كلام ابن قتيبة في مشكل القرآن، فقد قال: (ولسنا ممن يزعم: أن المتشابه في القرآن لا يعلمه الراسخون في العلم. وهذا غلطٌ من متأوليه على اللغة والمعنى. ولم ينزل الله شيئاً من القرآن إلاَّ لينفع به عبادَه، ويدل به على معنىً أراده. فلو كان المتشابه لا يعلمه غيره للزمنا للطاعن مقالٌ، وتعلق علينا بعلة. وهل يجوز لأحدٍ أن يقول: إن رسول الله ﷺ لم يكن يعرف المتشابه؟!. وإذا جاز أن يعرفه مع قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾ جاز أن يعرفه الربانيون من صحابته؛ فقد علم عليًّا التفسير، ودعا لابن عباس فقال: «اللهم علمه التأويل وفقهه في الدين»[3]. وروى عبد الرزاق[4] ــ وذكر سنده ــ عن ابن عباسٍ أنه قال: «كل القرآن أعلم إلاَّ أربعاً: غسلين، وحناناً، والأواه، والرقيمَ» وكان هذا قول ابن عباس في وقت، ثم علم ذلك بعد)[5].

فتبين من هذا النقل التأويل الذي أراده ابن قتيبة ــ رحمه الله ــ وأثبته للراسخين في العلم وهو العلم بمدلولات الألفاظ ومعانيها من حيث اللغة. .

---

(١) رواه ابن جرير. جامع البيان ١/ ٣٤.

(٢) إبطال التأويلات ١/ ٥٩ ــ ٦٣.

(٣) رواه أحمد، ١/ ٢٦٤، ٣١٤، ٣٢٨، ٣٣٥.

(٤) عبدالرزاق بن همام بن نافع الصنعاني، أبو بكر، من أئمة الحديث وحفاظهم الأثبات، ولد سنة ١٢٦هـ. وله «المصنف» و«التفسير»، و«الجامع الكبير»، وغيرها. توفي سنة ٢١١هـ. الأعلام ٣/ ٣٥٣، تهذيب التهذيب ٦/ ٣١٠، وفيات الأعيان ١/ ٣٠٣، ميزان الاعتدال ٢/ ١٢٦، الرسالة المستطرفة ٣١.

(٥) مشكل القرآن، ص ٩٨ ــ ٩٩.

وصدق ــ رحمه الله ــ فإن الله ما أنزل شيئاً إلاَّ لينفع به عباده، ويدل به على معنىً أراده. وإذا فُقد العلم بالمعنى فُقد النفع.

وأما دعوى إجماع الصحابة على مخالفة القول بعلم الراسخين بالتأويل فدعوى مردودة بالنقل المقابل عن بعضهم بإثبات ذلك، كما حكى ذلك الطبري وغيره عن ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ قال شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ : (.. قول القائل: إن أكثر السلف على هذا قول بلا علم. فإنه لم يثبت عن أحدٍ من الصحابة أنه قال: إن الراسخين في العلم لا يعلمون تأويل المتشابه)[1].

وأما الأثر الذي نقله أبو يعلى ــ رحمه الله ــ عن الحافظ ابن المظفر بإسناده عن ابن عباس مرفوعاً فهو ضعيف جدًّا من جهة السند[2]، ولو صح وقفه من طريقٍ آخر فالمراد بالمتشابه الذي لا يعلمه إلاَّ الله الحقائق والكيفيات للأمور المغيبات. فيندفع الإشكال.

٢ ــ ثم قال أبو يعلى ــ رحمه الله ــ : (ولأن الله قال: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ ومعناه: صدقنا به، لأن الإيمان هو التصديق، ولم يقل: والراسخون في العلم يقولون علمنا به، فلم يقتض العطف المشاركة في العلم، كقول القائل: ما يعلم ما في هذا البيت إلاَّ زيد وعمر يقول: آمنا به معناه أنه مصدق له، ولا يقتضي مشاركته في العلم)[3].

---

(١) مجموع الفتاوى ١٧/ ٤٠٦.

(٢) لكونه عن طريق الكلبي عن أبي صالح مولى أم هانىء عن ابن عباس مرفوعاً به. والكلبي متهم بالكذب، وأبو صالح: ضعيف يرسل. (عن محقق إبطال التأويلات) ص ٦٣١.

(٣) إبطال التأويلات ١/ ٦٣.

والجواب عن هذه الشبهة أن يقال: إن الإيمان نتيجة للعلم، ولا يتصور إيمان بلا علم. فلما علموا معنى ما أخبر الله تعالى به آمنوا بذلك ووكلوا علم كيفيته وكنهه إلى الله تعالى.

وقد روى ابن قتيبة هذا المعنى بسنده، عن مجاهد قال: (تعلمونه وتقولون: آمنا به)[1].

والإيمان أعم من العلم، وليس مرادفاً له، لا لغةً ولا شرعاً. ولذا كان حد الإيمان عند أهل السنَّة والجماعة أنه قولٌ وعمل واعتقاد. وأما المثال الذي ذكره فليس فيه طائل لأنه استشهاد بمحل النزاع.

٣ ــ ثم احتج أبو يعلى ــ رحمه الله ــ باللغة فقال: (ولأنه إذا كانت الواو عاطفة في المشاركة في العلم احتاج الكلام إلى إضمار واوٍ أخرى، فتقديره: والراسخون في العلم ويقولون آمنا به. والإضمار ترك حقيقة)[2]. وقد حكى ابن قتيبة هذه الحجة بعبارة أوضح وأجاب عنها من جهة اللغة ــ وحسبك به إماماً فيها ــ فقال: (فإن قال قائل: كيف يجوز في اللغة أن يعلمه الراسخون في العلم، والله ــ تعالى ــ يقول: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ وأنت إذا أشركت الراسخين في العلم انقطعوا عن «يقولون»، وليست ها هنا واو نَسَقٍ توجب للراسخين فعلين، وهذا مذهب كثير من النحويين في هذه الآية، ومن جهته غلط قوم من المتأولين.

قلنا له: إن «يقولون» ها هنا في معنى الحال، كأنه قال: الراسخون في العلم قائلين: آمنا به. ومثله في الكلام: لا يأتيك إلَّا عبد الله وزيدٌ يقول أنا

---

(١) مشكل القرآن، ص ١٠٠.

(٢) إبطال التأويلات ١/٦٣.

مسرور بزيارتك. يريد: لا يأتيك إلاّ عبد الله وزيدٌ قائلاً: أنا مسرور بزيارتك. ومثله لابن مُفَرِّغ الحميري[1] يرثي رجلاً في قصيدة أولها:

أصَرَمْتَ حبلك من أمامة ... من بعد أيام برامَةْ

والريح تبكي شَجْوَها ... والبرق يلمع في غمامة

أراد: والبرق لامعاً في غمامة يبكي شجوه أيضاً، ولو لم يكن البرق يَشرَكُ الريح في البكاء، لم يكن لذكره البرق ولمعه معنى)[2].

وهكذا وجهه ابن كثير ــ رحمه الله ــ فقال: (وعلى هذا فيكون قوله: ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ حالاً منهم. وساغ هذا وأن يكون من المعطوف دون المعطوف عليه كقوله: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ ــ إلى قوله ــ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ...﴾[3] الآية، وقوله ــ تعالى ــ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾[4] أي وجاء والملائكة صفوفاً صفوفاً)[5].

وقد اعترض الإمام الخطابي ــ رحمه الله ــ على نصب جملة «يقولون

---

(١) يزيد بن زياد الحميري، أبو عثمان، شاعر غزل، وكان هجاء مقذعاً وله مديح، ونظمه سائر، وهو صاحب البيت الشائع:

العبد يقرع بالعصا ... والحر تكفيه الملامة

مات سنة ٦٩هـ. الأعلام ٨/١٨٣، خزانة الأدب ٢/٢١٢، وفيات الأعيان ٢/٢٨٩، الشعر والشعراء ٣١٩ ــ ٣٢٤، رغبة الأمل ٢/٧٠.

(٢) مشكل القرآن ص ١٠٠ ــ ١٠١.

(٣) سورة الحشر: الآيات ٨ ــ ١٠.

(٤) سورة الفجر: الآية ٢٢.

(٥) تفسير ابن كثير ١/٣٤٧.

آمنا به» على الحال قائلاً: (واحتج له بعض أهل اللغة فقال: معناه والراسخون في العلم يعلمونه قائلين آمنا؛ وزعم أن موضع «يقولون» نصب على الحال. وعامة أهل اللغة ينكرونه ويستبعدونه؛ لأن العرب لا تضمر الفعل والمفعول معاً، ولا تذكر حالاً إلاَّ مع ظهور الفعل؛ فإذا لم يظهر فعل فلا يكون حال؛ ولو جاز ذلك لجاز أن يُقال: عبد الله راكباً، بمعنى أقبل عبد الله راكباً؛ وإنما يجوز ذلك مع ذكر الفعل كقوله: عبد الله يصلح بين الناس؛ فكان «يصلح» حالاً له)[1].

وتعقبه الشوكاني[2] بقوله: (ولا يخفاك أن ما قاله الخطابي في وجه امتناع كون قوله: ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ حالاً من أن العرب لا تذكر حالاً إلاَّ مع ظهور الفعل إلى آخر كلامه لا يتم إلاَّ على فرض إنه لا فعل هنا، وليس الأمر كذلك، فالفعل مذكور وهو قوله: «وما يعلم تأويله»، ولكنه جاء الحال من المعطوف، وهو قوله: «والراسخون» دون المعطوف عليه، وهو قوله «إلاَّ الله» وذلك جائز في اللغة العربية. وقد جاء مثله في الكتاب العزيز)[3]. ثم استشهد بما استشهد به ابن كثير.

والمقصود أن قراءة الوصل وجعل الواو واو نسق ليس بممتنع لغةً ولا

---

(١) عن تفسير القرطبي ١٦/٢، ١٧.

(٢) محمد بن علي بن محمد الشوكاني، فقيه مجتهد، ومحدث حافظ، من كبار علماء اليمن، ولد سنة ١١٧٣هـ، ولي القضاء بصنعاء، وله ما يقرب من ١١٤ مؤلفاً منها: «نيل الأوطار»، و «البدر الطالع»، و «إرشاد الفحول»، و «فتح القدير»، و «السيل الجرار» وغيرها. توفي سنة ١٢٥٠هـ. الأعلام ٢٩٨/٦، البدر الطالع ٢١٤/٢، نيل الوطر ٣/١.

(٣) فتح القدير ٣١٦/١.

معنىً، فلها توجيه من حيث اللغة قال به من يعتد به من أهل العربية، ولها توجيه من حيث المعنى قال به حبر الأمة وترجمان القرآن، ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ وتلميذه مجاهد بن جبر، ومرادهما بالعلم بالتأويل: العلم بالتفسير. ولسنا بصدد الترجيح فإن عامة السلف وأهل اللغة على قراءة الوقف، وإنما أرادوا استئثار الرب ـ تعالى ـ بعلم حقائق المغيبات وكيفياتها. ولم يريدوا ما توهمه أهل التفويض من منع العلم بمعاني النصوص ودلالات الألفاظ. لكن من فوائد القراءات الثابتة إعطاء معانٍ متعددة على وجهٍ لا تعارض فيه.

٤ ـ ثم نقل أبو يعلى عن الخطابي ـ رحمهما الله ـ حجة أخرى وهي أنه: «لا يجوز أن ينفي الله ـ عز وجل ـ شيئاً عن الخلق ويثبته لنفسه، فيكون له في ذلك شريك، ألا ترى إلى قوله: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[1]، وقوله: ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾[2]، وقوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾[3]، فكان هذا كله مما استأثر الله سبحانه به لا يشركه فيه غيره، كذلك ها هنا»[4].

والجواب ها هنا ظاهر، فإن القائلين بالوصل لا يسلمون أصلاً بأن الآية دالة على نفي ذلك العلم عن الخلق واختصاصه بالله، كما هو الحال في الآيات التي مثل بها الخطابي ـ رحمه الله ـ بل يرون أن الله تعالى أشركهم بعلم معاني الألفاظ، كما أشركهم هم وملائكته بالعلم بوحدانيته بعدها بآيات

(١) سورة النمل: الآية ٦٥.

(٢) سورة الأعراف: الآية ١٨٧.

(٣) سورة القصص: الآية ٨٨.

(٤) إبطال التأويلات ١/ ٦٤.

في قوله: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٨﴾ ﴾[1]. ولو كان الأمر كما صور الخطابي ـ رحمه الله ـ لصار إثبات العلم بالتأويل للراسخين شرك بالله تعالى في صفة المختصة به.

٥ ـ ومما استدل به أبو يعلى ـ رحمه الله ـ ما يلي: (لو كانت الواو عاطفة، والراسخون يعلمون تأويله لم يكن فيه متشابه، وكان جميعه محكماً. وقد أخبر تعالى أن فيه محكماً وفيه متشابهاً، والمتشابه ما احتاج إلى بيان)[2]. وقد تقدم من كلام شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ في مبحث المحكم والمتشابه ما يحل هذا الإشكال[3]. والخلاصة أن المتشابه نوعان:

(أ) متشابه نسبي إضافي إلى بعض الناس، يعلمه الراسخون في العلم بمجموعهم ولا يلزم أن كل واحدٍ من الراسخين يعلم كل متشابه.

(ب) متشابه أصلي: وهو حقائق وكيفيات ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر. فالتأويل الممكن هو ما تعلق بالنوع الأول. والتأويل الممتنع ما ادُعي في النوع الثاني. أما التشابه بالمعنى الثالث، وهو التجانس وتصديق بعضه بعضاً، فغير مرادٍ هنا.

٦ ـ ثم قال أبو يعلى: (ولأنه لو كانت الواو عطفاً على اسم الله، لكان تقدير الكلام: الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به، ولا يجوز

---

(١) سورة آل عمران: الآية ١٨.

(٢) إبطال التأويلات ١/ ٦٥.

(٣) انظر ص ٣٠٠ ـ ٣٠٢ من هذا البحث.

إضافة هذا القول إلى الله)[1].

والجواب أن هذا ليس بلازم، والسياق نفسه يحيل هذا التقدير لأن من جملة مقولتهم: «كل من عند ربنا»، وجائزٌ أن يعود الضمير على آخر المتعاطفات[2]، فلا محذور.

٧ ــ ثم قال: (ولأنه لو كانت عاطفة على اسم الله لحصل قوله: «يقولون آمنا به» مبتدأ. ولا يصح الابتداء به لأنه غير مفيد لتعلقه بما قبله. وإذا كانت الواو للاستئناف حصل المبتدأ: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾، فيكون كلاماً مفيداً لأنه غير متعلقٍ بما قبله)[3].

وقد تقدم أن القائلين بالوصل ينصبون جملة «يقولون» على الحال، ولا يرفعونها بالابتداء. وأما على قراءة الوقف على «إلا الله» فالأمر كما قال الشيخ ــ رحمه الله ــ وهو قول البصريين، مرفوعة بالابتداء. وعند الكوفيين فبالعائد من ذكرهم وعند غيرهم بجملة الخبر عنهم[4].

٨ ــ ثم قال أبو يعلى ــ رحمه الله ــ : (ولأن الله ــ تعالى ــ مدح من وكل علم ذلك إلى عالمه بقوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ ولو شركوه في علمه لكان من عندهم)[5]. والتعليق على هذه من وجوه:

---

(١) إبطال التأويلات ١/ ٦٥.

(٢) كما أشار إلى ذلك ابن كثير ــ فيما تقدم ص ٣٣٢ ــ في آية الحشر حيث تعلق قوله «يقولون ربنا اغفر لنا...» بالتابعين دون الأنصار والمهاجرين.

(٣) إبطال التأويلات ١/ ٦٥.

(٤) انظر: جامع البيان ٣/ ١٨٤.

(٥) إبطال التأويلات ١/ ٦٥.

الأول: أن الله ــ تعالى ــ مدح من آمن به، ولا يتصور إيمانٌ بلا علم بدلالة ما يؤمن به.

الثاني: أن قولهم «كلٌ من عند ربنا» شامل للمحكم والمتشابه، كما قال الطبري ــ رحمه الله ــ (كل المحكم من الكتاب والمتشابه من عند ربنا وهو تنزيله ووحيه إلى نبيه محمد ﷺ)[1]، فإذا كان أهل التفويض يفهمون من الجملة أنهم وكلوا علم المتشابه إلى عالمه، فكذلك يلزمهم في المحكم. وهم في المحكم يثبتون المعنى والدلالة، فما وجه التفريق؟!

الثالث: دعوى أنهم لو شركوه في علمه لكان من عندهم مردودة، لأن علم المعاني والدلالات من تعليم الله لهم، فهو من عنده أصلاً لا من عندهم. وإلاَّ للزم أن يقال فيمن آتاه الله الملك والحكم ونحوهما أنه شرك الله في ذلك.

وبالجملة فالعلم الذي يثبت للراسخين هو علم المعاني والدلالات، والعلم الذي تفرد به الله علم الكيفيات.

٩ ــ ثم تابع قائلاً: (ولأن الله مدح الذين يؤمنون بالغيب بقوله: ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾[2] ولو كانوا يشركونه سبحانه في علم جميع الأشياء لم يكن هناك غيب يؤمنون به. لأن ذلك معلوم عندهم. وغير ممتنع صحة الإيمان بما لا نعلم حقيقته، كإيمانه بالملائكة والكتب والرسل)[3].

وهذه القطعة محل اتفاق بين جميع المؤمنين بالله تعالى، لكن الإيمان

---

(١) جامع البيان ٣/ ١٨٥.

(٢) سورة البقرة: الآية ٣.

(٣) إبطال التأويلات ١/ ٦٦.

بالغيب يتعلق بحقائق المغيبات ودرك كنهها وليس بدلالة الألفاظ على ما تضمنته من معانٍ مجردة. فإذا آمن العبد بـ «الصاخة» أو «القارعة» مثلاً فإنه يؤمن بما تضمن ذلك من معنى، وهو أن الساعة تصخ الأسماع وتقرع القلوب، مع امتناع إدراك ذلك على وجه الحقيقة ومعرفة الكيفية. ولو ادعى إنسان أن الإيمان هو بالتصديق بأن من أسماء الساعة «الصاخة» و «القارعة» ونحوهما دون ما تضمنتاه من معنى، وأنها أسماء مجردة، وحروف مجتمعة لا دلالة لها في ذاتها، لما كان مؤمناً بالغيب في هذه القضية. فكذلك الحال في سائر المغيبات، ومنها ما يتعلق بصفات الباري ــ جل وعز ــ .

وكذلك الإيمان بالمجملات من الكتب والرسل فإنه منطوٍ على معنىً معلوم وإن لم تدرك التفصيلات.

١٠ ــ ثم ذكر اعتراضاً وأجاب عنه، فقال: (فإن قيل: فإذا لم نعلم تأويله لم يفد الخطاب فائدة، كما إذا خاطب العربي بالزنجية. قيل: فيه فائدة، وهو اختبار العباد ليؤمن به المؤمن فيسعد، ويكفر به الكافر فيشقى، لأن سبيل المؤمن إذا قرأ من هذا شيئاً أن يصدق ربه، ولا يعترض فيه بسؤالٍ وإنكار فيعظم ثوابه. وقد جاء هذا مفسراً عن عبد الله قال: ما آمن مؤمن أفضل من إيمان بغيب. ثم قرأ: ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ ﴾[1]. ولئن جاز أن يُقال إن هذا لا يفيد جاز أن يُقال: إن أمرنا بالإيمان بملائكته ورسله ونعيم الجنة لا يفيد لأنا لا نعلمه)[2].

ومن هذا الاعتراض والجواب عنه يظهر بجلاء مراد القاضي أبي يعلى

(١) سورة البقرة: الآية ٣.

(٢) إبطال التأويلات ١/ ٦٦.

ــ رحمه الله ــ من تفويض النصوص، فهو على حد تعبيره: كما إذا خاطب العربـي بالزنجية فأقر هذا التمثيل وذهب يبحث له عن فائدة وحكمة.

فأما الفائدة المدعاة فغير مسلمة فلا يعد مصدقاً، مسلماً، غير معترض من لم يثبت معنىً أصلاً. فبأي شيء صدق يا ترى؟ وعلى أي قضية لم يعترض؟ إذا لم يبق متعلق للإيمان والتسليم سوى حروف المعجم وألفاظ جوفاء مفرغة من المعاني. فهل يصح أن يعلق بذلك سعادة المؤمن وشقاء الكافر!؟

وإنما يكون الاختبار الذي يترتب عليه الثواب والعقاب فيمن فهم الخطاب، وعلم المعنى فقبل أو رد. وما سوى ذلك فإعراض وتجاهل، وليس هو الإيمان بالغيب الذي يشرف به المؤمنون ــ كما تقدم قريباً ــ . وأما قياس ذلك على الإيمان بالملائكة والرسل والنعيم، فالمثبت أسعد بهذا القياس، لأنه يؤمن بأخبار هذه المذكورة بما دلت عليه من المعاني دون أن يستلزم ذلك إدراكاً لكيفياتها وتفاصيلها.

١١ ــ ثم ذكر اعتراضاً آخر وأجاب عنه: (فإن قيل: فما وجدنا أحداً من المفسرين وقف على تفسير شيء من القرآن، بل مضوا في تفسيره كله حتى فسروا الحروف المقطعة في أوائل السور مثل الم، وحم، وص، وق، قيل: هذا وهم على السلف، لأن الأجلاء من أصحاب رسول الله والمتقدمين في العلم كانوا يسألون عن الآية من القرآن فلا يجيبون عنها ويقولون: ما نعرف تأويلها، منهم: أبو بكر وعمر وابن عباس)[١] ثم ذكر آثاراً عنهم في الامتناع عن تفسير لفظ «الأبّ» و «اليوم» المذكور مرةً مقداره ألف سنة ومرة

---

(١) إبطال التأويلات ١/٦٦ ــ ٦٧.

خمسون ألف سنة. وهو بذلك يشير إلى ابن قتيبة ــ رحمه الله ــ حيث قال في مشكل القرآن: (وبعد: فإنا لم نَرَ المفسرين توقفوا عن شيءٍ من القرآن فقالوا: هذا متشابه لا يعلمه إلاَّ الله، بل أمروه كله على التفسير، حتى فسروا الحروف المقطعة في أوائل السور، مثل: الر، وحم، وطه، وأشباه ذلك...)[1].

وما أجاب به أبو يعلى ــ رحمه الله ــ ليس فيه ما يؤيده ما ذهب إليه من التفويض. وغاية ما فيه أن السلف من الصحابة والتابعين كانوا يتورعون عن القول على الله بلا علم في مواضع معينة لا علم لهم فيها. وهذا هو الواجب على كل مؤمن، وليس المراد أنهم يكفون عن النظر والتدبر في معاني كتاب الله ــ وحاشاهم ــ أو أنهم يمتنعون عن التفسير مطلقاً.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ في قوله ــ تعالى ــ: ﴿ وَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْأَخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا ﴿٤٥﴾ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا ۚ وَإِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِى ٱلْقُرْءَانِ وَحْدَهُۥ وَلَّوْا۟ عَلَىٰٓ أَدْبَٰرِهِمْ نُفُورًا ﴿٤٦﴾ ﴾[2]. (فقد أخبر ذمًّا للمشركين أنه إذا قُرىء عليهم القرآن حجب بين أبصارهم وبين الرسول بحجاب مستور، وجعل على قلوبهم أكنة أن يفقهوه وفي آذانهم وقراً. فلو كان أهل العلم والإيمان على قلوبهم أكنة أن يفقهوا بعضه لشاركوهم في ذلك. وقوله: «أن يفقهوه» يعود إلى القرآن كله. فعلم أن الله يحب أن يفقه. ولهذا قال الحسن البصري: ما أنزل الله آية إلاَّ وهو يحب أن يعلم في ماذا أنزلت، وماذا عني بها، وما استثنى من ذلك متشابهاً

---

(١) مشكل القرآن ص ١٠٠.

(٢) سورة الإسراء: الآية ٤٥، ٤٦.

ولا غيره. وقال مجاهد: عرضت المصحف على ابن عباس من أوله إلى آخره مرات أقف عند كل آية وأسأله عنها[1]. فهذا ابن عباس حبر الأمة وهو أحد من كان يقول: لا يعلم تأويله إلاَّ الله، يجيب مجاهداً عن كل آية في القرآن[2].

وهذا هو الذي حمل مجاهداً ومن وافقه كابن قتيبة على أن جعلوا الوقف عن قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾ فجعلوا الراسخين يعلمون التأويل، لأن مجاهداً تعلم من ابن عباس تفسير القرآن كله وبيان معانيه، فظن أن هذا هو التأويل المنفي عن غير الله.

وأصل ذلك أن لفظ التأويل وبه أشير إلى[3] بين ما عناه الله في القرآن وبين ما كان يطلقه طوائف من السلف، وبين اصطلاح طوائف من المتأخرين، فبسبب الاشتراك في لفظ التأويل اعتقد كل من فهم منه معنى بلغته أن ذلك هو المذكور في القرآن. ومجاهد إمام التفسير، قال الثوري: إذا جاء التفسير عن مجاهد فحسبك به. وأما التأويل فشأن آخر. ويبين ذلك أن الصحابة والتابعين لم يمتنع أحدٌ منهم عن تفسير آية من كتاب الله، ولا قال هذه من المتشابه الذي لا يعلم معناه، ولا قال قط أحد من سلف هذه الأمة ولا من الأئمة المتبوعين: إن في القرآن آيات لا تعلم معناها ولا يفهمها رسول الله ﷺ ولا أهل العلم والإيمان جميعهم، وإنما قد ينفون علم بعض

---

(١) رواه ابن جرير. جامع البيان ١/ ٤٠.

(٢) انظر جامع البيان ١/ ٣٥ ـ ٤١.

(٣) هكذا في الطبعة السلفية، وفيه خفاء. ولعله وقع تصحيف وأن الصواب (فيه اشتراك) بدل (وبه أشير إلى).

ذلك عن بعض الناس وهذا لا ريب فيه)[1]. وبهذا يتبين أن امتناع بعض السلف عن تفسير لفظٍ أو توجيه ما ظاهره التعارض لا يدل على أن ذلك منهج لهم، بل هو من الشذوذ الذي يؤكد القاعدة، فضلاً عن أن يكونوا علموه بعد ذلك.

١٢ ــ ثم انتقل أبو يعلى ــ رحمه الله ــ إلى جانب آخر في الحجاج فقال: (فإن قيل: إذا لم يدخل الراسخون مع الله في العلم، لم يكن لهم فضل على من لم يرسخ في العلم، لأن كل المسلمين يقولون: آمنا به. قيل: فضل الراسخين على غيرهم أنهم يعرفون الأحكام المحكمات ما لا يعرفه غيرهم، وقد قيل إن فضيلتهم تحصل بإيمانهم بالغيب على من لم يؤمن به، وقد قال ــ تعالى ــ: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ﴾[2]. وهذا يدل على أن هناك من لم يؤمن به فكانت فضيلتهم بالإيمان به)[3].

وقد أورد ابن قتيبة ــ رحمه الله ــ هذه الحجة التي ذكرها أبو يعلى فقال: ولو لم يكن للراسخين في العلم حظ في المتشابه إلاَّ أن يقولوا: «آمنا به كل من عند ربنا» لم يكن للراسخين فضل على المتعلمين، بل على جهلة المسلمين، لأنهم جميعاً يقولون: «آمنا به كل من عند ربنا»[4]. وما أجاب به أبو يعلى ــ رحمه الله ــ منتقض من وجوه:

أولاً: أن رد فضل الراسخين في العلم على غيرهم إلى علمهم

(١) الإكليل في المتشابه والتأويل ص ١٥ ــ ١٧.
(٢) سورة يونس: الآية ٣٩.
(٣) إبطال التأويلات ١/ ٦٩.
(٤) مشكل القرآن ص ١٠٠.

بالمحكمات في هذا المقام غير مناسب. إذ كيف يكون متعلق التفضيل بخصلة ليست داخلة في ميزان المفاضلة، فالتفاضل هنا يتعلق بموقفهم من المتشابه، فلا يصح أن تكون أفضليتهم عائدة إلى علمهم بالمحكم.

ثانياً: أن رد فضيلتهم إلى الإيمان بالغيب، ليس فيها وجه اختصاص، فكل مؤمنٍ مطلوب منه تحقيق ذلك سواءً كان من الراسخين أو من العامة. والصواب أن فضيلتهم وتميزهم راجعٌ إلى حقيقة الوصف الذي سموا بمقتضاه وهو الرسوخ في العلم. قال شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ حاكياً حجة المثبتين لعلم الراسخين بالتأويل: (... قالوا: ولأنه لو كان المراد مجرد الوصف بالإيمان لم يخص الراسخين، بل قال: والمؤمنون يقولون آمنا به: فإن كل مؤمنٍ يجب عليه أن يؤمن به، فلما خص الراسخين في العلم بالذكر عُلم أنهم امتازوا بعلم تأويله، فعلموه لأنهم عالمون، وآمنوا به لأنهم يؤمنون، وكان إيمانهم به مع العلم أكمل في الوصف. وقد قال عقيب ذلك: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ۝٧﴾. وهذا يدل على أن تذكراً يختص به أولوا الألباب، فإن كان ما ثم إلاَّ الإيمان بألفاظ فلا يذكر لما يدلهم على ما أريد بالمتشابه.

ونظير هذا قوله في الآية الأخرى: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾، فلما وصفهم بالرسوخ في العلم وأنهم يؤمنون، قرن بهم المؤمنين، فلو أريد هنا مجرد الإيمان قال: والراسخون في العلم والمؤمنون يقولون: آمنا به، كما قال في تلك الآية لما كان مراده مجرد الإخبار بالإيمان جمع بين الطائفتين)[1].

(١) مجموع الفتاوى ١٧/ ٣٩٣.

ثالثاً: أن استدلال القاضي أبي يعلى ـ رحمه الله ـ بقوله: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾[1] على أن فضيلة الراسخين هي الإيمان بالغيب مع اشتراكهم مع غيرهم في الجهل بالمعاني، غير مسلم، بل قد يكون حجة عليه. وذلك أن الآية تضمنت وصفين لهؤلاء وهما: التكذيب وعدم الإحاطة. ولو كان الوصف الثاني شاملاً للناس جميعاً لما كان لذكره هنا مقروناً مع التكذيب فائدة. فعُلم أن الذم منصب على التكذيب المقرون بعدم الإحاطة بالعلم. وهذا يشعر بأن العلم ممكن، وأن هؤلاء جمعوا بين التكذيب والجهل. بخلاف الراسخين الذين جمعوا بين الإيمان والعلم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ مبيناً هذا المعنى الدقيق: (وأيضاً فقوله: ﴿لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ﴾، و ﴿أَكَذَّبْتُم بِآيَاتِي وَلَمْ تُحِيطُوا بِهَا عِلْمًا﴾[2] ذمٌّ لهم على عدم الإحاطة مع التكذيب، ولو كان الناس كلهم مشتركين في عدم الإحاطة بعلم المتشابه لم يكن في ذمهم بهذا الوصف فائدة. ولكان الذم على مجرد التكذيب، فإن هذا بمنزلة أن يقال: أكذبتم بما لم تحيطوا به علماً، ولا يحيط به علماً إلاَّ الله؟ ومن كذب بما لا يعلمه إلاَّ الله كان أقرب إلى العذر من أن يكذب بما يعلمه الناس، فلو لم يحط بها علماً الراسخون، كان ترك هذا الوصف أقوى في ذمهم من ذكره)[3].

١٣ ـ ثم يؤكد أبو يعلى منهجه التفويضي بصورة إيرادٍ يورده المعترض ليجيب عنه بذات الأجوبة السابقة الدالة على تفريغ النصوص من

---

(١) سورة يونس: الآية ٣٩.

(٢) سورة النمل: الآية ٨٤.

(٣) مجموع الفتاوى ١٧/ ٤٠٥.

دلالاتها على المعاني المعتبرة فيقول: (فإن قيل: فسلم لكم أن في القرآن ما لا يعلم تأويله غير الله، لكن فائدته التلاوة التي هي طاعة، وهي مندوبٌ إليها يثاب على فعلها، فأما الأخبار فمتى لم يعرف معناها بلغة العرب عَريت عن فائدة، لأنها لا تفيد عملاً ولا تثبت علماً، ولا ثواب في فعلها.

قيل: لا تعرى عن فائدة لما بينّا فيما قبل وهو اختبار العباد، ليؤمن به المؤمن فيسعد ويكفر به الكافر فيشقى، لأن سبيل المؤمن أن يصدق بما جاء به الرسول)[1]. وهكذا يرتضي أهل التفويض أن يجعلوا حظ المؤمنين من الكتاب الأماني، والتلاوة المجردة، ولا ريب أن تلاوة القرآن عبادة، لكن ثمرة التلاوة وهي التفكر والتدبر ليست في حسبان أهل التفويض.

وأما دعوى الإيمان بمجهولات، وطلاسم لفظية، لا تحمل معنىً معهوداً في الذهن فليت شعري أي إيمان هذا، وكيف يتصور؟ فلم يبق للأخبار والأحاديث فائدة فعلاً لما عريت عن التعبد بتلاوة لفظها، وامتنع الإيمان بها دون علم معناها.

١٤ ــ ثم قال: (ودليلٌ آخر: ما روى أبو هريرة وعبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ قال: «**يحمل هذا العلم من كل خلفٍ عدوله ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين**» فوجه الدلالة أنه منع التأويل في ذلك. فإن قيل: إنما منع تأويل الجاهلين ولسنا جهالاً بالتأويل. قيل: بل الجهالة حاصلة بالتأويل بدليل ما تقدم من قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[2].

---

(١) إبطال التأويلات ١/ ٦٩.

(٢) إبطال التأويلات ١/ ٦٩، ٧٠.

وليس في هذه القطعة كبير شأن، فالحديث ضعيف[1]، ودلالته لا تسعف من استدل به على منع التأويل مطلقاً، وما أجاب به أبو يعلى يعيد الأمر جذعاً إلى دلالة الآية فلم يبق فيه مستمسك. والمقصود من نقل هذا الاستدلال التأكيد على أن المفوضة لا يعلمون من لفظ التأويل المنفي سوى المعنيين المخالفين لمراد القرآن ولغته، وهما: التفسير، وصرف الكلام عن ظاهره إلى المعنى المخالف للظاهر. وهم مصيبون في رفض هذا الأخير مخطؤون في رفض الأول، جاهلون بالمعنى القرآني المطرد للفظ التأويل الذي بمعنى ما يؤول إليه الشيء.

١٥ ــ ثم نضع أيدينا على مثال لتناقض المفوضة في دعوى إجراء النصوص على ظواهرها. فيقول أبو يعلى: (دليلٌ آخر على إبطال التأويل: أن الصحابة ومن بعدهم من التابعين حملوها على ظاهرها، ولم يتعرضوا لتأويلها، ولا صرفها عن ظاهرها، فلو كان التأويل سائغاً لكانوا أسبق لما فيه من إزالة التشبيه، ورفع الشبهة. بل قد روي عنهم ما دل على إبطاله)[2]، وهذا حق لا ريب فيه، فإن الصحابة ــ وتابعيهم ــ كانوا يأخذون بظواهر النصوص ويتجنبون التحريف. لكن ما مراد أبي يعلى بالحمل على الظاهر؟ أهو ما يظهر من النصوص من المعاني اللائقة أم غير ذلك؟ ها هو يتبع المقدمة السابقة بمثال فيقول: (فروى أبو بكر الخلال بإسناده عن أم سلمة أنها قالت في قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ

(١) نقل السيوطي عن العراقي قوله: وقد ورد هذا الحديث متصلاً من رواية علي وابن عمر وابن عمرو وجابر بن سمرة وأبي أمامة، وأبي هريرة، وكلها ضعيفة لا يثبت منها شيء. وليس فيها شيء يقوي المرسل). تدريب الراوي ١/ ٣٠٣.

(٢) إبطال التأويلات ١/ ٧١.

ٱسۡتَوَىٰ ۝﴾[1] قالت: كيف غير معقول، والاستواء غير مجهول، والإقرار به إيمان، والجحود به كفر[2].

فقد صرحت بالقول بالاستواء غير معقول. وهذا يمنع تأويله على العلو وعلى الاستيلاء)[3]. إذاً فحمل الاستواء على معنى العلو حملٌ له على غير ظاهره كحمله على الاستيلاء سواءً بسواء، فكله غير معقول!! فتبين أن الظاهر الذي يريده المفوضة هو: الرسم الظاهر للحروف والكلمات، وليس المعنى الظاهر منها، ومن زعم غير ذلك فقد وقع في التناقض، وهو أن يريد بالظاهر المعنى الذي استأثر الله به، وليس هذا بظاهرٍ قطعاً.

١٦ ــ وقد عاد أبو يعلى إلى هذا المعنى بعد قليل فقال: (دليلٌ آخر على إبطال التأويل: وذلك أن من حمل اللفظ على ظاهره حمله على حقيقته، ومن تأوله عدل به عن حقيقته إلى المجاز، ولا يجوز إضافة المجاز إلى صفاته)[4]، وأهل السنَّة يوافقون المفوضة على منع المجاز، لكن الحمل على الحقيقة عند هؤلاء المفوضة معناه الحمل على الكيفية والهيئة التي هو عليها في الخارج، ومن ثم فاعتبار ذلك حملاً له على الظاهر تناقض بيّن. وإنما يستقيم القول بحمله على ظاهره لمن عد «الظاهر» المعنى المشترك بين الموجودات المعهود في الأذهان دون أن يستلزم اتفاقاً في الحقائق والكيفيات. قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الكلام على المفوضة: (... ثم

---

(١) سورة طه: الآية ٥.

(٢) انظر ما تقدم من الكلام على هذا الأثر وأمثاله ص ١٨٠ ــ ١٨٢ من هذا البحث، وسيأتي في الفصل الثاني.

(٣) إبطال التأويلات ١/ ٧١.

(٤) إبطال التأويلات ١/ ٧٤.

كثيرٌ منهم يذمون ويبطلون تأويلات أهل البدع من الجهمية والمعتزلة وغيرهما، وهذا جيد؛ لكن قد يقولون: تجرى على ظواهرها، وما يعلم تأويلها إلاَّ الله، فإن عنوا بظواهرها: ما يظهر منها من المعاني: كان هذا مناقضاً لقولهم إن لها تأويلاً يخالف ظاهرها لا يعلمه إلاَّ الله. وإن عنوا بظواهرها مجرد الألفاظ: كان معنى كلامهم أنه يتكلم بهذه الألفاظ ولها باطن يخالف ما ظهر منها، وهو التأويل، وذلك لا يعلمه إلاَّ الله. وفيهم من يريد بإجرائها على ظواهرها هذا المعنى، وفيهم من يريد الأول[1]...)[2].

ويحلل شيخ الإسلام ــ رحمه الله ــ ظاهرة التصاق هؤلاء المفوضة بالسلف الصالح على النحو التالي: (والذي اقتضى شهرة القول عن أهل السنَّة بأن المتشابه لا يعلم تأويله إلاَّ الله، ظهور التأويلات الباطلة من أهل البدع كالجهمية والقدرية من المعتزلة وغيرهم، فصار أولئك يتكلمون في تأويل القرآن برأيهم الفاسد، وهذا أصل معروف لأهل البدع، أنهم يفسرون القرآن برأيهم العقلي، وتأويلهم اللغوي، فتفاسير المعتزلة مملوءة بتأويل النصوص المثبتة للصفات والقدر على غير ما أراد الله ورسوله. فإنكار السلف والأئمة هو لهذه التأويلات الفاسدة، كما قال الإمام أحمد في ما كتبه في الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله، فهذا الذي أنكره السلف والأئمة من التأويل.

فجاء بعدهم قومٌ انتسبوا إلى السنَّة بغير خبرة تامة بها، وبما يخالفها، ظنوا أن المتشابه لا يعلم معناه إلاَّ الله، فظنوا أن معنى التأويل هو معناه في

---

(١) انظر: أنواع التفويض ص ١٥٦ ــ ١٥٨ من هذا البحث.

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٧/ ٣٥٩ ــ ٣٦٠.

اصطلاح المتأخرين: وهو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى المرجوح، فصاروا في موضع يقولون وينصرون أن المتشابه لا يعلم معناه إلاَّ الله، ثم يتناقضون في ذلك من وجوه:

أحدها: أنهم يقولون: النصوص تجرى على ظواهرها، ولا يزيدون على المعنى الظاهر منها، ولهذا يبطلون كل تأويل يخالف الظاهر، ويقرون المعنى الظاهر، ويقولون مع هذا: إن له تأويلاً لا يعلمه إلاَّ الله!! والتأويل عندهم ما يناقض الظاهر، فكيف يكون له تأويل يخالف الظاهر، وقد قرر معناه الظاهر، وهذا مما أنكره عليهم مناظروهم حتى أنكر ذلك ابن عقيل على شيخه القاضي أبـي يعلى.

ومنها: أنا وجدنا هؤلاء كلهم لا يحتج عليهم بنصٍ يخالف قولهم، لا في مسألة أصلية ولا فرعية إلاَّ تأولوا ذلك النص بتأويلاتٍ متكلفة مستخرجة من جنس تحريف الكلم عن مواضعه، من جنس تأويلات الجهمية والقدرية للنصوص التي تخالفهم، فأين هذا من قولهم: لا يعلم معاني النصوص المتشابهة إلاَّ الله تعالى؟!... فإن كان ما تأولوه حقًّا، دل على أن الراسخين في العلم يعلمون تأويل المتشابه، فظهر تناقضهم. وإن كان باطلاً فذلك أبعد لهم)[1].

• • •

---

(١) مجموع الفتاوى ١٧/ ٤١٢ ـ ٤١٤.

الفصل الثاني

استدلالاتهم بالمأثور

سبقت الإشارة في المبحث الثالث من الفصل الأول في الباب الأول[1] إلى شيوع خطأ فاحش في تاريخ العقيدة الإسلامية، وهو نسبة التفويض إلى السلف، كما سبق ذكر أمثلة على ذلك.

وقد تلقى المتأخرون هذه المغالطة حقيقةً مسلمة، بل ربما اعتبروها منقبة من مناقب السلف تدل على ورعهم وإعراضهم عن المراء في الدين، وفي مقابل ذلك عدّوا الحركة التصحيحية التي صدع بها شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم في تبرئة السلف من التجهيل وذمه اتجاهاً مستقلاً مخالفاً لمذهب السلف كما نقلنا عن الشيخ محمد أبي زهرة في آخر الباب الأول[2].

ويصور أحدهم[3] الخط العقدي في قضية الصفات على النحو التالي: (كانت النزعة الغالبة على أكثرهم «التوقف» في مسائل العقائد، والاقتصاد في الجدل الديني، وعدم الولوغ فيه، و «التسليم» و «التقليد» لما رود في القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة. . .

وقد استمر هذا التيار خلال القرن الثاني للهجرة. وبعد ظهور مشكلة التشبيه وفرق المشبهة. . . وظل التيار مستمراً في القرن الثالث الهجري. وصار معتقد أهل السنة جميعاً بعد أن ارتبط باسم الإمام أحمد بن حنبل

(١) انظر: ص ١٥٨ ــ ١٧٠ من هذا البحث.

(٢) انظر: ص ٢٧٧ ــ ٢٨٨ من هذا البحث.

(٣) د. عرفان عبد الحميد.

ـ ت ٢٤١هـ ـ وجماعة من أصحابه. . وصار يعرف بعقيدة «بلاكيف» أي إثبات الصفات الخبرية جملة من غير تشبيه أو مقارنة أو كيفية تؤدي إلى إضافة تصورات جسمانية بشرية إلى الله ـ تعالى ـ . وكانت العقيدة بصورتها هذه رداً على أشياع التفسير الحرفي من المشبهة والمجسمة من جهة، وأولئك الذين اخترعوا منهج التأويل من معتزلة وقدرية وجهمية)[١].

وإلى هذا الحد يبدو الكلام محتملاً، لكننا نُفَاجأ حين نكتشف أن المتحدث يريد بهذا التيار السلفي مذهب المفوضة فيتابع قائلاً: (ومع سلامة هذه العقيدة وارتباطها باسم إمام أهل السنة أحمد بن حنبل فإنها لم تستمر طويلاً لأنها تتضمن: «الإحالة إلى مجهولاتٍ لا نفهم مؤداها ولا غاياتها»[٢].

وهاجمها كثير من العلماء حتى اعتبرها ابن حزم الأندلسي[٣]: «مدخلاً لطريق ينتهي بالتشبيه»[٤])[٥]. فالسلف والمفوضة عنده بمعنىً واحد.

---

(١) دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية ص ٢٠٦.

(٢) ابن تيمية، لمحمد أبـي زهرة ٢٧٣.

(٣) علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، أبو محمد، عالم الأندلس في عصره، ولد سنة ٣٨٤هـ. كانت له ولأبيه من قبله رياسة الوزارة فزهد فيها وانصرف إلى العلم والتأليف، وكان يُقال: «لسان ابن حزم وسيف الحجاج شقيقان» لسلاطة لسانه، توفي سنة ٤٥٦هـ. من تصانيفه: «الفصل في الملل والأهواء والنحل»، و «المحلى»، و «ملخص إبطال القياس» وغيرها. الأعلام ٤/ ٢٥٤، نفح الطيب ١/ ٣٦٤، آداب اللغة ٣/ ٩٦، إرشاد الأريب ٥/ ٨٦ ـ ٩٧، لسان الميزان ٤/ ١٩٨، اللباب ١/ ٢٩٧.

(٤) الفصل لابن حزم ١/ ١٦٦.

(٥) دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية ٢٠٦ ـ ٢٠٧.

وقد أشرنا فيما سبق[1] إلى أن من جملة الأسباب التي أدت إلى ظهور مقالة التفويض صدور بعض العبارات من بعض السلف أوهمت لدى من لم يفقه طريقتهم فكرة التفويض، ولا عجب، فإذا كان كلام الباري ــ سبحانه وتعالى ــ يكون منه المتشابه الذي يتبعه من في قلبه زيغ ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله. فَلأَن يقع ذلك في كلام الآدميين من باب أولى. **وعليه فسنسير في نقض هذه الشبهة على خطوتين:**

المبحث الأول: في دراسة ألفاظ السلف التي احتج بها المفوضة، وتوجيهها.

المبحث الثاني: في سياق نصوص السلف الصريحة في الإثبات.

• • •

(١) انظر: ص ١٧٥ من هذا البحث.

المبحث الأول

عبارات السلف التي احتج بها المفوضة

لم يكن الرعيل الأول من سلف هذه الأمة من الصحابة والتابعين يتجاوزون القرآن والحديث قولاً واعتقاداً وعملاً، بل كانوا ينفرون من كل قولٍ محدث، ويقتصرون على الرواية ويجدون فيها الغنية والكفاية عما سواها، ولا يخلطون مصنفاتهم الحديثية بأقوالهم إلاَّ لماماً. إذ كانوا أبر الناس قلوباً، وأصدقهم ألسنة، وأقلهم تكلفاً.

وحين ابتُليت الأمة بالتفرق، وتكدر النبع الصافي بالدلاء الملوثة، وخاض الناس في الكلام المذموم، وصاروا يسألون عن المتشابه، صدر عن أئمة السلف ما يجلي الغبش، ويستنقذ الغريق، ويزيل اللبس من عباراتٍ توضيحية، ومصنفات في مقارعة أهل الكلام ونقض شبههم. وشمل ذلك جميع أبواب الدين والإيمان. وكان ــ ولا غرو ــ نصيبُ باب الإيمان بالله وأسمائه وصفاته وافراً، وتراثهم فيه ظاهراً، مما كان له الأثر الحميد في نفوس معاصريهم خاصة، والأمة بعدهم عامة، في بيان الفهم السلفي للنصوص، وتأصيل منهج الاستدلال لديهم.

ومع تقادم العهد، وانقطاع السند بين السلف وبعض الخلف، وغلبة

الجهل والهوى، وانحراف منهج التلقي لدى طوائف من الأمة نحو المصادر الفلسفية والكلامية الدخيلة، آل الأمر إلى قياداتٍ علمية بينها وبين فقه السلف حجاب، وعلى أعينها غشاوة، وفي آذانها وقر، وعلى قلوبها أكنة، ولم تتنفس في مرابع السلف فتستنشق عبيره، ولم تمتص رحيق النصوص فتستخرج منها شراباً مختلفاً ألوانه فيه شفاء للناس.

ووقفوا أمام عبارات السلف مبهوتين ـ كما وقفوا من قبل أمام نصوص الوحيين متحيرين ـ فتارةً ينكرون، وتارة يحرفون، وثالثة يفهمون الأمور على غير وجهها. ومن أخطر هذه المواجهات والانحرافات فهمهم الخاطىء لطريقة السلف في أسماء الله وصفاته، حيث توهموا ـ وتوارثوا هذا الوهم إلى زماننا هذا ـ أن طريقتهم التفويض القائم على الجهل بأسماء الله وصفاته معنىً لا لفظاً.

ولبس عليهم الشيطان في هذه الشبهة بمأثورات صحيحة عن السلف، أريد بها حق وأرادوا بها باطلاً. أراد بها قائلوها تعظيم النصوص وإثباتها، وأراد المفوضة عكس ذلك؛ من تعطيل النصوص وصرفها عن حقائقها، جهلاً منهم بملابسات إطلاقاتها، وغايات معانيها، سيما والقوم متطفلون على بضاعة السلف.

وساعدهم تركيب بعض العبارات، وجرس بعض الألفاظ على التدسس ببعض المعاني الباطلة فجعلوها عمدتهم، ومفزعهم في المضائق. وعند السلف من العبارات الكاشفة، والألفاظ القاطعة ما يمحو الله به آية الليل، ويجعل آية النهار مبصرة.

وباستقراء بعض كتب السنَّة المشهورة التي تحكي مذهب السلف

وجدت أن ما يتعلق به المفوضة من عبارات السلف، ويوهمون بها مقصودهم تدور على الأمور التالية:

١ ــ إمـرار النصـوص.

٢ ــ نفي المعاني عن النصوص.

٣ ــ نفي تفسير النصوص.

٤ ــ السـكـوت.

٥ ــ التـفـويـض.

وسنورد فيما يلي أمثلةً من الأقوال المأثورة عن أئمة السلف في العبارات السابقة، ونبين حقيقة مرادهم منها ــ إن شاء الله تعالى ــ.

أولاً ــ إمرار النصوص:

أثر عن جمع من السلف قولهم في نصوص الصفات: «أمروها كما جاءت»، فزعم المفوضة أن طريقة السلف هي «الإمرار»، دون «الإقرار»، ومن تلك النصوص:

١ ــ ما رواه اللالكائي عن الوليد بن مسلم[1] قال: (سألت الأوزاعي وسفيان الثوري ومالك بن أنس والليث بن سعد عن هذه الأحاديث التي فيها الرؤية فقالوا: أمروها بلا كيف)[2].

---

(١) الوليد بن مسلم الأموي الدمشقي، عالم الشام في عصره، له مصنفات في الحديث والتاريخ، ولد سنة ١١٩هـ، وتوفي سنة ١٩٥هـ. الأعلام ٨/ ١٢٢، تذكرة الحفاظ ١/ ٢٧٨، تهذيب التهذيب ١١/ ١٥١، غاية النهاية ٢/ ٣٦٠، ميزان الاعتدال ٣/ ٢٧٥، هدية العارفين ٢/ ٥٠٠.

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنَّة والجماعة ٣/ ٥٠٣.

٢ ــ وفي أخرى: (فقالوا: أمروها كما جاءت بلا كيف)[١].

٣ ــ ورواه الدارقطني[٢] عن الوليد بن مسلم أيضاً بلفظ: (أمضها بلا كيف)[٣].

٤ ــ ورواه اللالكائي عن الأوزاعي قال: (كان الزهري[٤] ومكحول[٥] يقولان: أمروا الأحاديث كما جاءت)[٦].

٥ ــ وروى الدارقطني عن أحمد بن نصر قال: سمعت سفيان بن عيينة وأنا في منزله بعد العتمة، فجعلت ألح عليه في المسألة، فقال: دعني

---

(١) المصدر السابق ٣/ ٥٢٧.

(٢) علي بن عمر بن أحمد، أبو الحسن الدارقطني الشافعي، إمام عصره في الحديث، ولد سنة ٣٠٦هـ، وهو أول من صنف في القراءات وعقد لها أبواباً. من تصانيفه «العلل»، و«السنن»، و«المؤتلف والمختلف». توفي سنة ٣٨٥هـ. الأعلام ٤/ ٣١٤، وفيات الأعيان ١/ ٣٣١، مفتاح السعادة ٢/ ١٤، اللباب ١/ ٤٠٤، غاية النهاية ١/ ٥٥٨، تاريخ بغداد ١٢/ ٣٤.

(٣) كتاب الصفات ص ٤٤.

(٤) محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب الزهري، أبو بكر، إمام حافظ حجة ثقة ثبت، ولد سنة ٥٨هـ، وتوفي سنة١٢٤هـ. الأعلام ٧/ ٩٧، تذكرة الحفاظ ١/ ١٠٢، وفيات الأعيان ١/ ٤٥١، تهذيب التهذيب ٩/ ٤٤٥، تاريخ الإسلام ٥/ ١٣٦.

(٥) مكحول بن أبي مسلم، أبو عبد الله الهذلي بالولاء، فقيه الشام في عصره، ومن حفاظ الحديث، توفي سنة ١١٢هـ. الأعلام ٧/ ٢٨٤، تذكرة الحفاظ ١/ ١٠١، حسن المحاضرة ١/ ١١٩، تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٨٩، الجرح والتعديل ٤ القسم ١/ ٤٠٧.

(٦) شرح أصول اعتقاد أهل السنَّة ٣/ ٤٣١.

أتنفس، فقلت له: يا أبا محمد إني أريد أن أسألك عن شيء؟ فقال: لا تسأل، فقلت: لا بدّ من أن أسألك، إذا لم أسألك، فمن أسأل؟ فقال: هات سل، فقلت: كيف حديث عبيدة[1] عن عبد الله، عن النبي ﷺ: «إن الله ــ عز وجل ــ يحمل السموات على أصبع، والأرضين على أصبع»[2]، وحديث: «إن قلوب بني آدم بين أصبعين من أصابع الرحمن»[3]، وحديث: إن الله ــ عز وجل ــ يعجب ويضحك[4] ممن يذكره في الآفاق فقال سفيان: هي كما جاءت، نقر بها، ونحدث بها، بلا كيف)[5].

٦ ــ وقال أبو بكر الخلال: (أخبرنا المروزي[6] قال: سألت أبا عبد الله عن أخبار الصفات فقال نمرها كما جاءت)[7].

---

(١) عبيدة بن عمرو السلماني، الفقيه، أحد الأعلام، أسلم في عام فتح مكة بأرض اليمن ولا صحبة له، وأخذ عن علي وابن مسعود، وبرع في الفقه، وكان ثبتاً في الحديث. توفي سنة ٧٢هـ. السير ٤/ ٤٠، طبقات ابن سعد ٦/ ٩٣، تاريخ البخاري ٦/ ٨٢، أسد الغابة ٣/ ٣٥٦، تاريخ الإسلام ٣/ ١٩١، النجوم الزاهرة ١/ ١٨٩.

(٢) انظر: كتاب التوحيد لابن خزيمة ١/ ١٨٧.

(٣) رواه مسلم، كتاب القدر ٤/ ٢٠٤٥.

(٤) انظر كتاب التوحيد لابن خزيمة ٢/ ٥٦٣.

(٥) الصفات ص ٤١ ــ ٤٢.

(٦) إسحاق بن منصور بن بهرام، أبو يعقوب، المروزي، المعروف بالكوسج. من فقهاء الحنابلة، ومن رجال الحديث، ولد بمرو ورحل إلى العراق والحجاز والشام. له: «المسائل» عن الإمام أحمد. توفي سنة ٢٥١هـ. الأعلام ١/ ٢٩٧، طبقات الحنابلة ١/ ١١٣.

(٧) عن ذم التأويل لابن قدامة ص ٢١ ــ ٢٢.

فهذه العبارة المحكمة: «أمروها كما جاءت بلا كيف» المروية عن جمع مـن الأئمـة الأعـلام حجة على أهل التجهيل «المفوضة» لا لهم. فقد تضمنت الرد على طرفي الضلال في باب أسماء الله وصفاته. فقولهم: «أمروها كما جاءت» ردٌّ على المعطلة النفاة. وقولهم: «بلا كيف» رد على الممثلة. كما أنها دالة على الإثبات والإقرار من وجوهٍ بيّنها شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ بقوله: (... فقول ربيعة ومالك: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب) موافق لقول الباقين: أمروها كمـا جـاءت بلا كيف. فإنما نفوا علم الكيفية ولم ينفوا حقيقة الصفة.

ولو كان القوم قد آمنوا باللفظ المجرد من غير فهمٍ لمعناه ــ على ما يليق بالله ــ لما قالوا: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، ولما قالوا: أمروها كما جاءت بلا كيف فإن الاستواء حينئذٍ لا يكون معلوماً بل مجهولاً بمنزلة حروف المعجم.

وأيضاً: فإنه لا يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا لم يفهم عن اللفظ معنى، وإنما يُحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا أثبتت الصفات.

وأيضاً فإنّ من ينفي الصفات الخبرية ــ أو الصفات مطلقاً ــ لا يحتاج إلى أن يقول: بلا كيف... وأيضاً: فقولهم «أمروها كما جاءت» يقتضي إبقاء دلالتها على ما هي عليه، فإنها جاءت ألفاظ دالة على معاني؛ فلو كانت دلالتها منتفية لكان الواجب أن يقال: أمروا لفظها مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مراد؛ أو أمروا لفظها مع اعتقاد أن الله لا يوصف بما دلت عليه حقيقة، وحينئذٍ فلا تكون قد أمرت كما جاءت، ولا يقال حينئذٍ بلا كيف؛ إذ نفي

الكيف عما ليس بثابت لغو من القول)[1].

وهكذا دلت العبارة ذاتها ـ فضلاً عن الأدلة الأخرى ـ على امتناع المعنى الباطل الذي أراد نفاة الصفات عموماً والمفوضة خصوصاً حملها عليها، بل دلت على تعين إرادة المعنى الحقيقي الذي تضمنته النصوص.

ومما يؤكد أن مراد السلف بـ «الإمرار» هو الإثبات والإقرار، وليس التفويض والتجهيل استعمالهم لهذا التعبير وشبهه في غير أحاديث الصفات، مما يقطع المرء به أن مرادهم حقيقة المعنى الذي دل عليه اللفظ، كقول الإمام أحمد في رسالة «السنة» برواية الإصطخري[2]: (والكف عن أهل القبلة، ولا تكفر أحداً منهم بذنب، ولا تخرجه من الإسلام بعمل، إلاَّ أن يكون في ذلك حديث، فيروى الحديث كما جاء، وكما روي، وتصدقه وتقبله، وتعلم أنه كما روي، نحو ترك الصلاة، وشرب الخمر، وما أشبه ذلك)[3].

وقال في رسالة السنَّة التي رواها عبدوس بن مالك العطار[4] ـ رحمه الله ـ: (ومن السنَّة اللازمة التي من ترك منها خصلة لم يقبلها ويؤمن بها لم يكن من أهلها: الإيمان بالقدر خيره وشره، والتصديق بالأحاديث فيه

---

(١) مجموع الفتاوى ٥/ ٤١ ـ ٤٢.

(٢) أحمد بن جعفر بن يعقوب بن عبد الله، أبو العباس الاصطخري. روى عن الإمام أحمد كلاماً طويلاً في السنَّة ذكره ابن أبي يعلى. طبقات الحنابلة ١/ ٢٤.

(٣) كتاب السنَّة المطبوع مع الرد على الجهمية والزنادقة ص ٧٢، طبقات الحنابلة ١/ ٢٤.

(٤) عبدوس بن مالك، أبو محمد العطار، كانت له عند الإمام أحمد منزلة، وكان يقدمه، وقد روى عن الإمام أحمد مسائل. طبقات الحنابلة ١/ ٢٤١، المقصد الأرشد ٢/ ٢٨١، المنهج الأحمد ١/ ٤٣٥، تاريخ بغداد ١١/ ١١٥، تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٧٥، طبقات الحفاظ ٢٩٤.

والإيمان بها، لا يقال: لمَ ولا كيف؟ إنما هو التصديق والإيمان. ومن لم يعرف تفسير الحديث ويبلغه عقله، فقد كفي ذلك وأحكم له، فعليه الإيمان به والتسليم له مثل حديث الصادق المصدوق، ومثل ما كان مثله في القدر، ومثل أحاديث الرؤية كلها، وإن نبت عن الأسماع، واستوحش منها المستمع، فإنما عليه الإيمان بها. وألا يرد منها حرفاً واحداً وغيرها من الأحاديث المأثورات عن الثقات... ـ إلى أن قال عن حديث الرؤية ـ: والحديث عندنا على ظاهره كما جاء عن النبي ﷺ، والكلام فيه بدعة، ولكن نؤمن به كما جاء على ظاهره، ولا نناظر فيه أحداً، والإيمان بالميزان يوم القيامة كما جاء...)[1].

فهذا إمام أهل السنَّة ـ أحمد بن حنبل ـ يسوق الكلام في نصوص الوعيد، والقدر والصفات والقيامة سوقاً واحداً تروى الأحاديث كما جاءت على ظاهرها الذي دلت عليه. ومعلومٌ أن أهل السنَّة يثبتون المعنى الذي دلت عليه نصوص الوعيد والقدر وأخبار القيامة، ولا يفوضون معانيها، فكذلك الحال في نصوص الصفات.

وروى الدارقطني عن وكيع[2] ـ رحمه الله ـ قال: (نسلم هذه

---

(١) عن: طبقات الحنابلة ١/ ١٧٩ ـ ١٨٠ ترجمة عبدوس بن مالك العطار، ورواها اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنَّة ١/ ١٥٦ وما بعدها.

(٢) وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي، أبو سفيان، حافظ ثقة ثبت، ولد سنة ١٢٩هـ، وكان محدث العراق في عصره، له «الزهد»، و «التفسير»، و «المعرفة والتاريخ». توفي سنة ١٩٧هـ. الأعلام ٨/ ١١٧، تذكرة الحفاظ ١/ ٢٨٢، حلية الأولياء ٨/ ٣٦٨، مفتاح السعادة ٢/ ١١٧، الجواهر المضية ٢/ ٢٠٨، ميزان الاعتدال ٣/ ٢٧٠.

الأحاديث كما جات، ولا نقول: كيف هذا ولم جاء هذا؟)[1] فجعل المنع من التكييف والمنع من الاعتراض على النص هو التسليم بما جاءت به النصوص.

ثانياً ــ نفي المعاني عن النصوص:

١ ــ روى الخلال بسنده عن حنبل قال: (سألت أبا عبد الله عن الأحاديث التي تروى: «إن الله تبارك وتعالى ينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا»، و «أن الله يُرى»، و «إن الله يضع قدمه»، وما أشبهه؟ فقال أبو عبد الله: نؤمن بها ونصدق بها، ولا كيف ولا معنى...)[2]. ففي هذا النص نفي صريح للمعنى!، ولذلك حكاه بعض المتأخرين[3] الناسبين السلف إلى مذهب التفويض، وعلق عليه بقوله: (وأنت ترى هؤلاء وغير هؤلاء من السلف يأبون الخوض في معاني أحاديث الصفات وذلك هو مذهب السلف الصالح، وأما من خاض وسلك مسلك المشبهة فليس من مذهب السلف الصالح على شيء. واتفق السلف والخلف على تنزيه الله ــ سبحانه ــ عن مشابهة صفات الخلق. وليس هناك إلاَّ التنزيه مع التفويض، أو التنزيه مع التأويل عند أهل الحق سلفاً وخلفاً. فمن سدس القسمة لترويج بدعته فقد راوغ وجعل القسم قسيماً)[4].

---

(١) كتاب الصفات ص ٤١.

(٢) عن ذم التأويل لا بن قدامة ص ٢٢. وانظر الحنابلة ١/١٤٣.

(٣) هو: محمد زاهد الكوثري.

(٤) الأسماء والصفات للبيهقي، حاشية ص ٣٩٧، والجملة الأخيرة لمز بها شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ بتقسيمه «مذاهب الناس» في نصوص الصفات إلى ستة أقسام كما تقدم في التمهيد ص ٥٤ ــ ٥٥. والحق أن الكوثري أحق بهذه الأوصاف؛ فهو مبتدع جهمي قبوري مراوغ لبّس على الأمة عقيدتها، وطعن في أئمتها، وصب جام غضبه وحقده على خيارها، عليه من الله ما يستحق.

والشاهد أن المبتدعة اتخذوا من هذه الجملة دليلاً على أن السلف يفوضون المعاني ولا يثبتونها، لكنه استدلالٌ باطل بلا ريب، فإن مراد الإمام أحمد ــ رحمه الله ــ نفي المعاني الباطلة التي ابتكرها المبتدعة لصرف النصوص وتحريفها عن معانيها الأصلية، وأطلقوا على تحريفهم ذاك اسم «التأويل»، وقد كان ذلك رائجاً في عهده ــ رحمه الله ــ بين الجهمية وفروعهم.

ويدل على ذلك من كلامه هذا خاصة ــ فضلاً عن عامة كلامه ــ ما يلي:

أولاً: أنه قرر أولاً فقال: (نؤمن بها ونصدق بها)، وهل يكون إيمان وتصديق بمجاهيل لفظية، وعبارات خالية من المعاني؟ حاشا وكلا.

ثانياً: أنه قابل الإثبات بما يخالفه من الطرائق الباطلة فقال: (ولا كيف ولا معنى):

(أ) فقوله: (لا كيف) ردٌّ على المشبهة التي تثبت كيفياتٍ معهودة في الذهن من صفة المخلوقين.

(ب) وقوله: (ولا معنى) ردٌّ على المعطلة التي تنفي المعنى الصحيح، وتستبدله بمعانٍ مختلقة.

فصار كلامه ــ رحمه الله ــ جامعاً بين الإثبات الذي هو طريقة السلف والرد على طرفي الضلال: المشبهة والمعطلة.

ثالثاً: أن في تتمة كلامه ما يؤكد أوله. فقد قال في رواية حنبل إثر ما سبق: (... ولا نرد منها شيئاً، ونعلم أن ما جاء به الرسول حق إذا كانت بأسانيد صحاح، ولا نرد على رسول الله ﷺ قوله، ولا يوصف الله ــ تعالى ــ

بأكثر مما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ بلا حدٌ ولا غاية ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾[1]، ولا يبلغ الواصفون صفته، وصفاته منه، ولا نتعدى القرآن والحديث، فنقول كما قال، ونصفه كما وصف نفسه، ولا نتعدى ذلك، نؤمن بالقرآن كله محكمه ومتشابهه، ولا نزيل عنه صفة من صفاته لشناعة شنعت). وهو كلام غني عن التوضيح، راوح[2] فيه ــ رحمه الله ــ بين تقرير الإثبات ودفع التشبيه والتعطيل. ومما يبين أن الأصل إرادة المعنى اللائق قوله: (ولا نزيل عنه صفة من صفاته لشناعة شنعت) فهو مشعر بإرادة المعنى، ألَّا أن المنحرفين عطلوا صفاته لما سبق إلى أذهانهم من لوثة التشبيه، فاستشنعوا الإثبات، وفروا إلى التعطيل ثم إلى التحريف. وأما أهل الحق فأبقوا النص على دلالته مع اصطحاب التنزيه، والحمد لله على العصمة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ في بيان الشبهة في هذه العبارة وتوجيهها الوجهة الصحيحة: (والمنتسبون إلى السنَّة من الحنابلة وغيرهم، الذين جعلوا لفظ «التأويل» يعم القسمين[3]، يتمسكون بما يجدونه في كلام الأئمة في المتشابه، مثل قول أحمد في رواية حنبل: «ولا كيف ولا معنى» ظنوا أن مراده أنا لا نعرف معناها. وكلام أحمد صريح بخلاف هذا في غير موضع، وقد بين أنه إنما ينكر تأويلات الجهمية ونحوهم الذين يتأولون

---

(١) سورة الشورى: الآية ١١.

(٢) المراوحة في العملين: أن يعمل هذا مرة، وهذا مرة. الصحاح ١/ ٣٧٠.

(٣) يريد بالقسمين: اصطلاح المفسرين واصطلاح المتأخرين في المراد بالتأويل، وهما: التفسير، أو صرف اللفظ عن ظاهره. دون القسم الثالث الذي هو لغة القرآن، وهو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام. انظر مجموع الفتاوى ١٧/ ٣٥٩.

القرآن على غير تأويله، وصنف كتابه في «الرد على الزنادقة والجهمية فيما أنكرته من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله»، فأنكر عليهم تأويل القرآن على غير مراد الله ورسوله، وهم إذا تأولوه يقولون: معنى هذه الآية كذا. والمكيفون يثبتون كيفية، يقولون إنهم علموا كيفية ما أخبر به من صفات الرب. فنفى أحمد قول هؤلاء، وقول هؤلاء. قول المكيفة الذين يدعون أنهم علموا الكيفية، وقول المحرفة الذين يحرفون الكلم عن مواضعه، ويقولون معناه كذا وكذا)[1].

٢ ـ ومن ذلك ما حكاه الخطابي عن أبي عبيد ـ رحمهما الله ـ قال: (وكان أبو عبيد ـ وهو أحد أئمة أهل العلم ـ يقول: نحن نروي هذه الأحاديث ولا نُريغ لها المعاني)[2]. فمراده ـ رحمه الله ـ المعاني الباطلة المدعاة التي يتطلبها أهل التحريف لصرف الكلام عن معانيه الظاهرة.

وأحياناً يعبر بعض أهل السنَّة بنفي المعنى ومرادهم نفي التكييف، أي نفي المعنى المتضمن لحكاية كيفية الصفة. وممن يقع له هذا الاستعمال الإمام موفق الدين بن قدامة المقدسي ـ رحمه الله ـ مع تضمن كتبه لإثبات معاني الصفات المتبادرة من الألفاظ. ومن شواهد ذلك:

قوله في بيان مذهب السلف في صفات الله: (بل أمَروها كما جاءت، وردوا علمها إلى قائلها، ومعناها إلى المتكلم بها... وعلموا أن المتكلم بها صادق لا شك في صدقه فصدقوه ولم يعلموا حقيقة معناها)[3]. فالمعنى

---

(١) مجموع الفتاوى ١٧/ ٣٦٣ ـ ٣٦٤.

(٢) أعلام الحديث ٣/ ١٩٠٧. ومعنى «أراغ»: طلب وأراد. انظر: الصحاح ٤/ ١٣٢٠.

(٣) ذم التأويل ص ١١.

المفوض هنا المنفي عن غير الله ــ تعالى ــ هو الكيفية والكنه. أما المعنى المتبادر إلى الذهن ــ الذي ينكره المفوضة ــ فهو مثبت عنده، فقد ذم التأويل «التحريف» ثم أورد إيراداً وجوابَه فقال: (فإن قيل: فقد تأولتم آياتٍ وأخباراً فقلتم في قوله ــ تعالى ــ : ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾[1] أي بالعلم. ونحو هذا من الآيات والأخبار فيلزمكم ما لزمنا. قلنا: نحن لم نتأول شيئاً، وحمل هذه اللفظات على هذه المعاني ليس بتأويل، لأن التأويل صرف اللفظ عن ظاهره، وهذه المعاني هي الظاهر من هذه الألفاظ بدليل أنه المتبادر إلى الأفهام منها. وظاهر اللفظ هو ما يسبق إلى الفهم منه حقيقة كان أم مجازاً)[2].

وهـذا صريـحٌ في إثبات المعنى المتبادر إلى الذهن من اللفظ ــ مع نفي التمثيل ــ فصار المعنى المنفي عنده هو المعنى المتضمن لحكاية الكيفية.

وجملة القول: أن ما ورد عن السلف ــ رحمهم الله ــ في نفي المعنى لا يخلو من حالين:

أحدهما: أن يكون المراد نفي المعاني المبتدعة المحرفة التي يسميها أصحابها «تأويلاً».

ثانيهما: أن يكون المراد نفي التكييف.

ومما يبين هذا بجلاء، ما رواه الأصبهاني، أبو القاسم إسماعيل ابن

---

(١) سورة الحديد: الآية ٤.

(٢) ذم التأويل ص ٤٥.

محمد[1] بسنده عن جرير بن عبد الله[2] ـ رضي الله عنه ـ في الرؤية وقول الرسول ﷺ: «إنكم تنظرون إلى ربكم كما تنظرون إلى القمر ليلة البدر» فقال رجل في مجلس يزيد بن هارون الواسطي[3] ـ أحد رواة الحديث ـ : (يا أبا خالد، ما معنى هذا الحديث؟ فغضب وحرد، وقال: ما أشبهك بصبيغ وأحوجك إلى مثل ما فعل به، ويلك، من يدري كيف هذا؟ ومن يجوز له أن يجاوز هذا القول الذي جاء به الحديث، أو يتكلم فيه بشيء من تلقاء نفسه إلاَّ من سفه نفسه، واستخف بدينه. إذا سمعتم الحديث عن رسول الله ﷺ فاتبعوه، ولا تبتدعوا فيه، فإنكم إن اتبعتموه ولم تماروا فيه سلمتم، وإن لم تفعلوا هلكتم)[4].

فالمعنى الذي ينكر استكناهه، والسؤال عنه، هو المعنى المتضمن

---

(١) إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنَّة، من أعلام الحفاظ، ولد سنة ٤٥٧هـ، وكان إماماً في التفسير والحديث واللغة. من كتبه «الجامع» في التفسير، و«الإيضاح» في التفسير، و«الترغيب والترهيب»، و«الحجة في بيان المحجة»، وغيرها. توفي سنة ٥٣٥هـ. الأعلام ١/٣٢٣، شذرات الذهب ٤/١٠٥.

(٢) جرير بن عبد الله بن جابر البجلي، يكنى أبا عمرو، بعثه النبي ﷺ إلى ذي الخلصة فهدمها، وقال: ما حجبني رسول الله ﷺ منذ أسلمت ولا رآني إلاَّ مبتسماً. توفي سنة ٥١هـ. الإصابة ١/٢٤٢.

(٣) يزيد بن هارون بن زاذان الواسطي، أبو خالد، حافظ ثقة إمام، ولد سنة ١١٨هـ بواسط. كان واسع العلم ذكيًا كبير الشأن، توفي ٢٠٦هـ. الأعلام ٨/١٩٠، تذكرة ١/٢٩١، تهذيب التهذيب ١١/٣٦٦، طبقات الشعراني ١/٧٤، تاريخ بغداد ١٤/٣٣٧.

(٤) انظر: الحجة في بيان المحجة ١/١٩٣.

لحكاية الكيفية، أو المتضمن لمجاوزة ما دل عليه لفظ الحديث، وادعاء كلامٍ من تلقاء النفس خارج عن دلالة النص.

ثالثاً ـ نفي التفسير عن النصوص:

ورد عن السلف نصوصٌ كثيرة في منع تفسير نصوص الصفات والاقتصار على القراءة، وأن قراءتها تفسيرها. فمن ذلك:

١ ـ ما رواه اللالكائي عن محمد بن الحسن[1] ـ رحمه الله ـ قال: (اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب ـ عز وجل ـ من غير تغيير ولا وصفٍ ولا تشبيه. فمن فسر اليوم شيئاً من ذلك فقد خرج مما كان عليه النبي ﷺ وفارق الجماعة. فإنهم لم يصفوا ولم يفسروا، ولكن أفتوا بما في الكتاب والسنَّة ثم سكتوا. فمن قال بقول جهمٍ فقد فارق الجماعة لأنه قد وصفه بصفة لا شيء)[2].

٢ ـ وفي رواية له عنه: (إن هذه الأحاديث قد روتها الثقات، فنحن نرويها ونؤمن بها ولا نفسرها).

٣ ـ ما رواه اللالكائي ـ أيضاً ـ عن أبي عبيد، القاسم بن سلام ـ رحمه

---

(١) محمد بن الحسن بن فرقد، أبو عبد الله، إمام فقيه مجتهد، ولد سنة ١٣١هـ ولازم أبا حنيفة، وهو الذي نشر علمه. ولاه الرشيد القضاء، توفي سنة ١٨٩هـ، وله «الجامع الكبير»، و «الصغير»، و «الأصل»، وغيرها. الأعلام ٦/ ٨٠، الفهرست لابن النديم ١/ ٢٠٣، وفيات الأعيان ١/ ٤٥٣، البداية والنهاية ١٠/ ٢٠٢، الجواهر المضية ٢/ ٤٢، مفتاح السعادة ٢/ ١٠٧.

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنَّة ٣/ ٤٣٢ ـ ٤٣٣.

الله ــ وذكر عنده هذه الأحاديث: «ضحك ربنا ــ عز وجل ــ من قنوط عباده وقرب غيره»[1]، و «الكرسي موضع القدمين»[2]، «وإن جهنم لتمتلىء فيضع ربك قدمه فيها»، وأشباه هذه الأحاديث. فقال أبو عبيد: (هذه الأحاديث عندنا حق يرويها الثقات بعضهم عن بعض إلاَّ أنّا إذا سئلنا عن تفسيرها قلنا: ما أدركنا أحداً يفسر منها شيئاً، ونحن لا نفسر منها شيئاً نصدق بها ونسكت)[3].

٤ ــ وقال يحيى بن معين[4] ــ رحمه الله ــ شهدت زكريا ابن عدي[5] سأل وكيعاً، فقال: يا أبا سفيان هذه الأحاديث ــ يعني حديث الكرسي موضع القدمين ونحوها ــ فقال وكيع: أدركنا إسماعيل بن أبي خالد[6]، وسفيان،

---

(١) رواه أحمد ٤/١١، ١٢.

(٢) رواه البيهقي، الأسماء والصفات ٥١٠.

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنَّة ٣/٥٢٦.

(٤) يحيى بن معين المري بالولاء، البغدادي، أبو زكريا، الإمام الحافظ الحجة، ولد سنة ١٥٨هـ، قال ابن حجر: إمام الجرح والتعديل. توفي سنة ٢٣٣هـ. الأعلام ٨/١٧٢، تذكرة الحفاظ ٢/١٦، وفيات الأعيان ٢/٢١٤، طبقات الحنابلة ٢٦٨، تاريخ بغداد ١٤/١٧٧، تهذيب التهذيب ٢٨٠ ــ ٢٨٨.

(٥) زكريا بن عدي بن زريق، إمام حافظ ثبت، حدث عن حماد بن زيد وشريك، وعنه: إسحاق بن راهويه، وإسحاق الكوسج، توفي سنة ٢١١هـ. السير ١٠/٤٤٢، طبقات ابن سعد ٦/٤٠٧، العبر ١/٣٦٢، تهذيب التهذيب ٣/٣٣١، طبقات الحفاظ ١٦٩، شذرات الذهب ٢/٢٨.

(٦) إسماعيل بن أبي خالد، أبو عبد الله البجلي، واسم أبيه مختلف فيه، حافظ إمام كبير، قال الذهبي: أجمعوا على إتقانه والاحتجاج به ولم ينبز بتشيع ولا بدعة ولله =

ومسعر[1] يحدثون بهذه الأحاديث، ولا يفسرون بشيء)[2].

٥ ـ وصار ذكر «نفي التفسير» يساق في مجمل اعتقاد السلف لدى بعض أهل السنَّة. كقول ابن قدامة ـ رحمه الله ـ: (ومذهب السلف ـ رحمة الله عليهم ـ: الإيمان بصفات الله ـ تعالى ـ وأسمائه التي وصف بها نفسه في آياته وتنزيله أو على لسان رسوله من غير زيادة عليها ولا نقص منها ولا تجاوز لها ولا تفسير لها ولا تأويل لها بما يخالف ظاهرها، ولا تشبيه بصفات المخلوقين، ولا سمات المحدثين... إلخ)[3]. وقال في موضع آخر في بيان صواب مذهب السلف: (... أن النبي ﷺ تلا هذه الآيات، وأخبر بالأخبار وبلغها أصحابه، وأمرهم بتبليغها ولم يفسرها ولا أخبر بتأويلها...)[4] إلى أن قال: (... ومن بعدهم من الأئمة قد صرحوا بالنهي عن التفسير والتأويل)[5]، وقال أيضاً: (... والتوقيف إنما ورد بأسماء الصفات دون كيفيتها وتفسيرها، فيجب الاقتصار على ما ورد...)[6].

= الحمد، توفي سنة ١٤٦هـ. السير ٦/ ١٧٦، طبقات ابن سعد ٦/ ٢٤٠، طبقات خليفة ١٦٧، تذكرة الحفاظ ١/ ١٥٣، تهذيب التهذيب ١/ ٢٩١.

(١) مسعر بن كدام بن ظهر الهلالي، أبو سلمة، من المحدثين الثقات، كان يقال له: المصحف لعظم حفظه، توفي بمكة سنة ١٥٢هـ. الأعلام ٧/ ٢١٦، تهذيب التهذيب ١٠/ ١١٣، حلية الأولياء ٧/ ٢٠٩، المعارف ٢١١.

(٢) التاريخ، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف ١/ ٣١٠ رقم ٢٥٤٣.

(٣) ذم التأويل ص ١١.

(٤) ذم التأويل ص ٤٠.

(٥) ذم التأويل ص ٤٠.

(٦) ذم التأويل ص ٤١.

فهذه جملة من الآثار عن أئمة السلف المتقدمين والمتأخرين في منع التفسير والنهي عنه والاقتصار على القراءة في الدلالة على التفسير، فتوهم المفوضة وأوهموا أن مرادهم بذلك سد باب العلم بالله تعالى وفهم مراده. والحق الذي لا مرية فيه أن السلف أرادوا بـ «التفسير» في هذه الآثار أحد معنيين: التحريف المعنوي بالتفاسير المبتدعة التي ادعاها الجهمية وفروخهم. أو التكييف الذي يحاول أهل التمثيل. والأدلة على ذلك كثيرة منها:

أولاً: بيان هؤلاء الأئمة الأعلام للتفسير الممنوع بما روي عنهم من روايات مبينة لم أجملوه، فمن ذلك:

ــ ما رواه الدارقطني عن أبي عبيد ــ رحمه الله ــ بلفظ: (هذه أحاديث صحاح، حملها أصحاب الحديث والفقهاء بعضهم عن بعض، وهي عندنا حق لا شك فيه، ولكن إذا قيل: كيف وضع قدمه، وكيف ضحك؟ قلنا: لا يفسر هذا، ولا سمعنا أحداً يفسره)[1]. فهذا صريح بمراده ــ رحمه الله ــ بنفي التفسير أو منعه، وأن المقصود ما تضمن ذكر الكيفية.

ــ وما رواه الدارقطني ــ أيضاً ــ عن سفيان بن عيينة ــ رحمه الله ــ قال: (كل ما وصف الله به نفسه في القرآن فقراءته تفسيره، لا كيف ولا مثل)[2]. فقوله ــ رحمه الله ــ: لا كيف ولا مثل احترازٌ من التفسير الباطل الذي يتعدى ما دل عليه ظاهر القراءة.

ــ ومن التفسير الباطل ــ أيضاً ــ تفسير الجهمية الذي يسمونه

---

(١) كتاب الصفات ص ٤٠.

(٢) كتاب الصفات ص ٤١.

«تأويلاً». وقد علق شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ على الأثر المروي عن محمد بن الحسن بقوله: (محمد بن الحسن أخذ عن أبي حنيفة ومالك وطبقتهما من العلماء. وقد حكى هذا الإجماع، وأخبر أن الجهمية تصفه بالأمور السلبية غالباً، أو دائماً. وقوله: من غير تفسير: أراد به تفسير «الجهمية المعطلة» الذين ابتدعوا تفسير الصفات بخلاف ما كان عليه الصحابة والتابعون من الإثبات)[1]، وعلق على الأثر المروي عن أبي عبيد ـ رحمه الله ـ بقوله: (أبو عبيد أحد الأئمة الأربعة الذين هم: الشافعي وأحمد وإسحاق وأبو عبيد وله من المعرفة بالفقه واللغة والتأويل: ما هو أشهر من أن يوصف. وقد كان في الزمان الذي ظهرت فيه الفتن والأهواء، وقد أخبر أنه ما أدرك أحداً من العلماء يفسرها: أي تفسير الجهمية)[2].

ـ وقد صرح أحمد ـ رحمه الله ـ بأن هذه تفاسير الجهمية، فقد نقل أبو يعلى ـ رحمه الله ـ في إبطال التأويلات عن الأثرم: (حَدّث مُحدِث وأنا عنده بحديث: «يضع الرحمن قدمه فيها» وعنده غلام فأقبل على الغلام فقال: إن لهذا تفسيراً، فقال أبو عبد الله: انظر إليه. كما تقول الجهمية سواء)[3]. فعد الإمام أحمد صنيع ذلك المحدث بذكر تفسير للنص خلاف ما يفهم منه ذلك الغلام وسائر المخاطبين من جنس قول الجهمية.

ثانياً: أن السلف استعملوا هذا التعبير (منع التفسير) في غير باب الأسماء والصفات من أبواب الدين، مريدين بذلك منع التفسير المذموم

---

(١) مجموع الفتاوى ٥/ ٥٠.

(٢) مجموع الفتاوى ٥/ ٥١.

(٣) انظر: إبطال التأويلات ص ٧٥.

الصارف للنص عن ظاهره قطعاً، وليس تفويض النص والجهالة بدلالته. فمن ذلك:

ــ ما جاء في رسالة السنة برواية عبدوس بن مالك العطار عن الإمام أحمد، وفيها: (وهذه الأحاديث التي جاءت: «ثلاث من كن فيه فهو منافق»[1] هذا على التغليظ، نرويها كما جاءت ولا نفسرها. وقوله: «لا ترجعوا بعدي كفاراً ضلالاً يضرب بعضكم رقاب بعض»[2]، ومثل: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار»[3]، ومثل: «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر»[4]، ومثل: «من قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما»[5]، ومثل: «كفر بالله تبرؤ من نسب وإن دق»[6]، ونحوه من الأحاديث مما قد صح وحفظ، فإنا نسلم له وإن لم يعلم تفسيرها. ولا يتكلم فيه، ولا يجادل فيه، ولا تفسر هذه الأحاديث إلاَّ مثل ما

---

(١) رواه النسائي، كتاب الإيمان ٨/ ١١٧، وأحمد ٢/ ١٩٨، ٥٣٦.

(٢) رواه البخاري: كتاب العلم ١/ ٣٨، كتاب الحج والمغازي ٥/ ١٢٦، والأدب ٧/ ١١٢، والحدود ٨/ ١٦، والفتن ٨/ ٩١. ورواه مسلم: كتاب الإيمان ١/ ٨١ ــ ٨٢، ورواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وأحمد.

(٣) رواه النسائي: كتاب التحريم ٧/ ١٢٤ ــ ١٢٦. ورواه ابن ماجه: كتاب الفتن ٢/ ١٣١١.

(٤) رواه البخاري: كتاب الإيمان ١/ ١٧ ــ ١٨، كتاب الأدب ٧/ ٨٤، كتاب الفتن ٨/ ٩١. ورواه مسلم: كتاب الإيمان ١/ ٨١. ورواه النسائي والترمذي وابن ماجه وأحمد.

(٥) رواه البخاري: كتاب الأدب ٧/ ٩٧، ورواه مسلم: كتاب الإيمان ١/ ٧٩، ورواه الترمذي وأحمد.

(٦) رواه ابن ماجه: كتاب الفرائض ٢/ ٩١٦، ورواه أحمد ٢/ ٢١٥.

جاءت، ولا نردها إلاَّ بالحق منها)[1].

ـ وروى اللالكائي مثلَ ذلك ـ بحروفه ـ عن علي بن المديني[2] ـ رحمه الله ـ[3].

ـ ومما لا شك فيه أن السلف ـ رحمهم الله ـ فهموا من نصوص الوعد والوعيد معاني معلومة، ولم يكن مذهبهم ـ قطعاً ـ تفويض معانيها إلى الله، وإنما قصدوا بمنع تفسيرها ما ذهبت إليه المرجئة والوعيدية ـ الخوارج والمعتزلة ـ من المحامل الباطلة، والمعاني المبتدعة المخالفة لفهم الصحابة والتابعين. فذلك التفسير الممنوع، وعليه يحمل ما ذكره المتأخرون من السلف كالموفق المقدسي وغيره حيث يريدون بذلك النقض على أهل التحريف.

ثالثاً: ما ورد عن السلف من إثبات «التفسير» الحق في نصوص الصفات:

١ ـ فمن ذلك ما قاله أحمد ـ رحمه الله ـ كما في رسالة السنة

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ١/ ١٦٣ ـ ١٦٤.

(٢) علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء، المديني، أبو الحسن، إمام حافظ ثبت متقن، ولد سنة ١٦١هـ، وكان حافظ عصره، وله سبر عميق بالعلل ومعرفة الرجال، لا يبارى بذلك. من كتبه: «العلل ومعرفة الرجال»، و «الأسامي والكنى» وغيرها. توفي سنة ٢٣٤هـ. الأعلام ٤/ ٣٠٣، تذكرة الحفاظ ٢/ ١٥، تهذيب التهذيب ٧/ ٣٤٩، ميزان الاعتدال ٢/ ٢٢٩، تاريخ بغداد ١١/ ٤٥٨، مفتاح السعادة ٢/ ١٦٣.

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ١/ ١٧٠.

برواية عبدوس بن مالك: (ومن لم يعرف تفسير الحديث ويبلغه عقله فقد كفي ذلك وأحكم له، فعليه الإيمان به والتسليم له، مثل حديث الصادق المصدوق[1]، ومثل ما كان مثله في القدر، ومثل أحاديث الرؤية كلها. . .)[2]، فهذا نصٌّ في إثبات التفسير الذي هو بيان المعنى من الناحية اللغوية، وإشعار بأنه قد يشتبه على بعض الناس اشتباهاً إضافيًا، أما من حيث الجملة فهو محكم معلوم المعنى، ولا يمكن أن يكون مجهولاً لدى كافة الأمة.

٢ ــ وقد أسس الإمام عثمان بن سعيد الدارمي ــ رحمه الله ــ كتابه الفذ في الرد على بشر بن غياث المريسي على نقض (تفاسير المضل المريسي)[3] ومقابلتها بالتفاسير الصادقة المأثورة.

ــ ومن أمثلة ذلك قوله: في باب النزول: (ومن يلتفت إلى تفسيرك

---

(١) هو حديث عبد الله بن مسعود ــ رضي الله عنه ــ قال: (حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق قال: **إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يبعث الله ملكاً فيؤمر بأربع كلمات. ويقال له: اكتب عمله ورزقه وأجله وشقي أو سعيد. ثم ينفخ في الروح. فإن الرجل منكم ليعمل حتى ما يكون بينه وبين الجنة إلاَّ ذراع، فيسبق عليه كتابه، فيعمل بعمل أهل النار. ويعمل حتى ما يكون بينه وبين النار إلاَّ ذراع، فيسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل الجنة**) رواه البخاري: كتاب بدء الخلق ٤/٧٨ ــ ٧٩، كتاب الأنبياء ٤/١٠٣ ــ ١٠٤، كتاب القدر ٧/ ٢١٠. ورواه مسلم: كتاب القدر ٤/٢٠٣٦. ورواه أبو داود والترمذي وابن ماجه.

(٢) عن طبقات الحنابلة ١/ ١٧٩، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي ١/ ١٥٦.

(٣) رد عثمان بن سعيد ص ٣.

وتفسير صاحبك مع تفسير نبـي الرحمة ورسول رب العزة إذ فسر نزوله مشروحاً منصوصاً. . .)[1].

ـ في بيان صنيع المعارض: (ثم أجمل المعارض جميع ما ينكر الجهمية من صفات الله وذاته المسماة في كتابه، وفي آثار رسول الله ﷺ، فعد منها بضعاً وثلاثين صفة نسقاً واحداً يحكم عليها ويفسرها بما حكم المريسي وفسرها وتأولها حرفاً حرفاً؛ خلاف ما عنى الله؛ وخلاف ما تأولها الفقهاء الصالحون. . .)[2].

ـ وقال: (فكما نحن لا نكيف هذه الصفات، لا نكذب بها كتكذيبكم، ولا نفسرها كتفسيركم)[3].

ـ وقال في صفة اليدين: (فمن يلتفت بعد هذا إلى تأويل هذا المريسي، ويدع تأويل هؤلاء الأئمة الصالحين)[4]. (قد علمت أيها المريسي أن هذه تفاسير مقلوبة، خارجة من كل معقول، لا يعقله إلاَّ كل جهول. فإذا ادعيت أن اليد قد عرفت في كلام العرب أنها نعمة وقوة، قلنا لك: أجل؛ ولسنا بتفسيرها منك أجهل. غير أن تفسير ذلك يستبين في سياق كلام المتكلم حتى لا يحتاج له من مثلك إلى تفسير. . .)[5].

ـ وقال في صفة الإتيان: (ومن يلتفت أيها المريسي إلى تفسير

---

(١) رد عثمان بن سعيد ص ٢٠.
(٢) المصدر السابق ص ٢١.
(٣) المصدر السابق ص ٢٣.
(٤) المصدر السابق ص ٣٨.
(٥) المصدر السابق ص ٣٩.

المحال في إتيان الله ـ تعالى ـ يوم القيامة، ويدع تفسير رسول الله ﷺ وأصحابه ـ رضي الله عنهم ـ إلاَّ كل جاهل مجنون)[1].

ـ قال في حديث الرؤية: (فالتفسير فيه مأثور مع الحديث، وأنت تفسره بخلاف ما فسره الرسول، من غير أثر تأثره عمن هو أعلم منك، فأي شقي من الأشقياء، وأي غوي من الأغوياء يترك تفسير رسول الله ﷺ المقرون بحديثه، المعقول عن العلماء، الذي يصدقه ناطق الكتاب، ثم يقبل تفسيرك المحال، الذي لا تأثره إلاَّ عمن هو أجهل منك وأضل)[2].

ـ وقال في حديث «القدم»: (ثم أنشأت أيها المريسي تطعن في حديث الرسول ﷺ بعد ما صدقت به، وعرفت أنه قد قاله، ثم فسرته تفسيراً مخالفاً لتفاسير أهل الصلاة. . .)[3].

فهذه النصوص تدل دلالة واضحة على إثبات السلف للتفسير، وأن التفسير الممنوع هو التحريف الذي تقوله الجهمية على الله بغير علم.

وقد عرض هذا الإمام الفحل لشبهة المفوضة، ودعواهم أنهم يكلون «تفسير النصوص إلى الله» فأبطلها. فقد زعم المعارض (أن عمر بن حماد ابن أبـي حنيفة روى عن أبيه[4] عن أبـي حنيفة: «إن أهل الجنة يرون ربهم كما

---

(١) المصدر السابق ص ٥٣.

(٢) المصدر السابق ص ٥٦.

(٣) المصدر السابق ص ٦٦.

(٤) حماد بن أبـي حنيفة النعمان بن ثابت، كان ذا علم ودين وصلاح وورع تام، توفي سنة ١٧٦هـ كهلاً. له رواية عن أبيه وغيره، وحدث عنه ولده الإمام إسماعيل ابن حماد قاضي البصرة. السير ٦/٤٠٣.

يشاء أن يروه» فبين في ذلك أن صفات هذه الأحاديث كلها يحتمل أن يكون على ما ذهب إليه من قال: لا تدركه الأبصار، يعني المريسي ونظراءه الذين قالوا: لا تدركه الأبصار في الدنيا والآخرة: إن تفسير ذلك أنه يرى يومئذ آياته وأفعاله. فيجوز أن يقول: رآه، يعني: أفعاله وأموره وآياته، كما قال الله في كتابه: ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴿١٤٣﴾﴾[1]. فالموت لا يرى وهو محسوس، إنما يُدرك عمل الموت. فإن كان أبو حنيفة أراد هذا أو غير ذلك فقد آمنا بالله، وبما أراد من هذه المعاني، ووكلنا تفسيرها وصفتها إلى الله تعالى)[2].

والعبارة الأخيرة التي ختم بها المعارض كلامه عبارة تفويض صريحة، تكل تفسير المعنى إلى الله تعالى، مشعرة بامتناعه على المخاطبين. فقال مستهجناً لكلامه: (أليس قد ادعيت في أول كلامك أنه على ما ذهب إليه من قال: لا تدركه الأبصار في الدنيا والآخرة: أنه يرى آياته وأفعاله. فيجوز أن يقول: رآه، ثم قلت في آخر كلامك: فقد وكلنا تفسيرها إلى الله. أفلا وكلت التفسير إلى الله قبل أن تفسره!.

وزعمت أيضاً في أول كلامك أنه لا بد من معرفة ذلك، ثم رجعت عن قولك فقلت: لا، بل نكله إلى الله، فلو كان لك ناصحٌ لحجر عليك الكلام. والعجب من جاهلٍ فسر له رسول الله ﷺ الرؤية مشروحاً مخلصاً ثم يقول: إن كان كما فسر أبو حنيفة فقد آمنا بالله! ولو قلت أيها المعارض: آمنا بما قال رسول الله ﷺ وفسره؛ كان أولى بك من أن تقول: آمنا بما فسر

(١) سورة آل عمران: الآية ١٤٣.

(٢) المصدر السابق ص ١٥.

أبو حنيفة، ولا تدري قال ذلك أبو حنيفة أو لم يقله)[1]. فهذا جوابه على من ادعى تفويض «التفسير»، ثم ذكر الجواب على النفاة[2].

٣ ــ وعقد أبو القاسم إسماعيل بن محمد التيمي الأصبهاني ــ رحمه الله ــ في كتابه الحجة فصلاً بعنوان: «فصل في تفسير أسماء الله ــ عز وجل ــ من قول علماء السلف» فقال: (قال بعض العلماء: أول فرضٍ فرضه الله ــ تعالى ــ على خلقه معرفته. فإذا عرفه الناس عبدوه. قال الله ــ تعالى ــ: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ﴾[3]. فينبغي للمسلمين أن يعرفوا أسماء الله وتفسيرها فيعظموا الله حق عظمته. قال: ولو أراد رجل أن يتزوج إلى رجل أو يزوجه أو يعامله طلب أن يعرف اسمه وكنيته واسم أبيه وجده، وسأل عن صغير أمره وكبيره. فالله الذي خلقنا ورزقنا ونحن نرجوا رحمته ونخاف من سخطه أولى أن نعرف أسماءه ونعرف تفسيرها...)[4].

رابعاً: السكوت:

أثر عن بعض السلف السكوت في نصوص الصفات. فمن ذلك:

١ ــ ما رواه اللالكائي بسنده عن أبي عبيد، القاسم بن سلام ــ رحمه الله ــ وقد سأل عن أحاديث الصفات قال: (ما أدركنا أحداً يفسر منها شيئاً، ونحن لا نفسر منها شيئاً، نصدق بها ونسكت)[5].

---

(١) المصدر السابق ص ١٦.

(٢) انظر: المصدر السابق ص ١٦ ــ ١٩، وانظر: ص ١٠٢ ــ ١٠٥ من هذا البحث.

(٣) سورة محمد: الآية ١٩.

(٤) الحجة في بيان المحجة ١/١٢٢ ــ ١٢٣.

(٥) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٣/٥٢٦.

٢ ــ وما رواه أيضاً عن محمد بن الحسن ــ كما تقدم ــ وفيه: (فإنهم لم يصفوا ولم يفسروا، ولكن أفتوا بما في الكتاب والسنة ثم سكتوا)[١].

٣ ــ وروى أبو القاسم الأصبهاني بسنده عن أشهب بن عبد العزيز[٢]، قال: (سمعت مالك بن أنس يقول: إياكم والبدع. فقيل: يا أبا عبد الله، وما البدع؟ قال: أهل البدع الذين يتكلمون في أسماء الله وصفاته وكلامه وعلمه وقدرته، ولا يسكتون عما سكت عنه الصحابة والتابعون لهم بإحسان)[٣].

وقد زعم المفوضة، أو من رأى أن التفويض هو منهج السلف أن هذه النصوص الدالة على عدم إثبات السلف لمعاني النصوص وانكفافهم عن بيان مراد الله بها، وتجهيل الأمة بذلك. فذكر الغزالي أن: (حقيقة مذهب السلف ــ وهو الحق عندنا ــ أن كل من بلغه حديث من هذه الأحاديث من عوام الخلق يجب عليه سبعة أمور[٤]، وذكر منها: «السكوت». ثم بين هذه الوظيفة بقوله: (السكوت عن السؤال: وذلك واجب على العوام لأنه بالسؤال متعرض لما لا يطيق، وخائضٌ فيما ليس أهلاً له، فإن سأل جاهلاً زاده جوابه جهلاً، وربما ورطه في الكفر من حيث لا يشعر. وإن سأل عارفاً عجز العارف عن تفهيمه)[٥]. فالغزالي بوصفه أشعريّ مؤوّل يرى أن واجب العامة

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٣/ ٤٣٢.

(٢) أشهب بن عبد العزيز بن داود القيسي، أبو عمرو، فقيه الديار المصرية في عصره، ولد سنة ١٤٥هـ، قيل اسمه مسكين وأشهب لقب له. توفي سنة ٢٥٤هـ. الأعلام ١/ ٣٣٣، تهذيب التهذيب ١/ ٣٥٩، وفيات الأعيان ١/ ٧٨، الانتقاء ٥١ و ١١٢.

(٣) الحجة في بيان المحجة ١/ ١٠٤.

(٤) إلجام العوام ص ٥٣ ــ ٥٤، وانظر ص ٢٢٠ من هذا البحث.

(٥) إلجام العوام، ص ٦٣.

السكوت عن السؤال عن المعنى ، إذ المعنى المراد عنده هو ما يدعيه أهل التحريف وليس هو ظاهر النص قطعاً. فالسلف في نظره يلزمون عامة المسلمين بالسكوت والجهل، ثم يوجه الخطاب للعوام قائلاً: (وأما حقيقة المراد، فلستم من أهل معرفتها والسؤال عنها، فاشتغلوا بالتقوى . فما أمركم الله به فافعلوه، وما نهاكم عنه فاجتنبوه، وهذا قد نهيتم عنه فلا تسألوا عنه، ومهما سمعتم شيئاً من ذلك فاسكتوا وقولوا: آمنا وصدقنا وما أوتينا من العلم إلاَّ قليلاً، وليس هذا من جملة ما أوتيناه)[1]. وإذا كان الغزالي قد حمل النهي عن السؤال الوارد في الحديث: «ما نهيتكم عنه فاجتنبوه، وما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم، فإنما أهلك الذين من قبلكم كثرة مسائلهم، واختلافهم على أنبيائهم»[2]، وقوله: «. . . وسكت عن أشياء رحمةً لكم من غير نسيان فلا تبحثوا عنها»[3] على فهم معاني نصوص الصفات فلم خص العامة بالنهي دون الخاصة!؟

وقد بين ابن رجب ــ رحمه الله ــ المراد بالنهي في الحديث من سبب الحديث وقصته فقال: (فدلت هذه الأحاديث على النهي عن السؤال عما لا يحتاج إليه، مما يسوء السائل جوابه مثل سؤال السائل هل هو في النار أو في الجنة؟ وهل أبوه ما ينسب إليه أو غيره، وعلى النهي عن السؤال على وجه التعنت والعبث والاستهزاء. . . إلخ)[4]. ثم بين فقه الحديث بقوله:

---

(١) إلجام العوام ص ٦٤.

(٢) رواه البخاري: كتاب الاعتصام ٨/ ١٤٢، ورواه مسلم: كتاب الفضائل ٤/ ١٨٣٠.

(٣) رواه الدارقطني، وقال النووي في الأربعين: حديث حسن (حديث رقم ٣٠)، وانظر جامع العلوم والحكم ص ٢٤٢ ــ ٢٤٣.

(٤) جامع العلوم والحكم ص ٧٨.

(وأشار رسول الله ﷺ في هذا الحديث إلى أن في الاشتغال بامتثال أمره واجتناب نهيه شغلاً عن المسائل فقال: «**إذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمرٍ فأتوا منه ما استطعتم**»، فالذي يتعين على المسلم الاعتناء به والاهتمام أن يبحث عما جاء عن الله ورسوله ﷺ، ثم يجتهد في فهم ذلك والوقوف على معانيه، ثم يشتغل بالتصديق بذلك إن كان من الأمور العلمية، وإن كان من الأمور العملية، بذل وسعه في الاجتهاد في فعل ما يستطيعه من الأوامر، واجتناب ما ينهى عنه، فيكون همته مصروفة بالكلية إلى ذلك، لا إلى غيره. وهكذا كان حال أصحاب النبي ﷺ والتابعين لهم بإحسان في طلب العلم النافع من الكتاب والسنَّة)[1].

فليقارن العاقل اللبيب بين كلام الغزالي وكلام ابن رجب في تقدير مذهب السلف، ثم ليحكم أيهما أهدى إلى الحق وأسعد بالدليل.

على أن في الآثار السابقة المروية عن السلف في السكوت ما يبين حقيقة مرادهم بذلك. فإن السكوت الذي دعوا إليه ليس «السكوت المطلق» الذي يدعيه أهل التجهيل، بل هو سكوت مقيد بأمرين:

أحدهما: أنه سكوت بعد التصديق بالنص، والإفتاء بما دل عليه. كما دل عليه قول أبي عبيد: (نصدق بها ونسكت)[2]، وقول محمد بن الحسن: (ولكن أفتوا بما في الكتاب والسنَّة ثم سكتوا)[3].

الثاني: أنه سكوت عما سكت عنه الصحابة والتابعون لهم بإحسان من

---

(١) جامع العلوم والحكم ص ٧٩.

(٢) تقدم قريباً.

(٣) تقدم قريباً.

مقالات أهل البدع وتفسيراتهم الضالة المنحرفة. كما دل عليه قول أبـي عبيد: (ما أدركنا أحداً يفسر منها شيئاً، ونحن لا نفسر منها شيئاً)[١]، وقول الإمام مالك: (أهل البدع الذين يتكلمون في أسماء الله وصفاته وكلامه وعلمه وقدرته، ولا يسكتون عما سكت عنه الصحابة والتابعون لهم بإحسان)[٢].

فتبين ــ بحمد الله ــ موافقة هذه الآثار لبقية الآثار المروية عن السلف وتناسبها وانسجامها. فالبيان متحقق، والإعراض عن الأقوال المبتدعة هو أنجع وسيلة لإماتتها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ في نقض الاحتجاج بهذه الشبهة: (ثم إنهم يقولون: المأثور عن السلف هو السكوت عن الخوض في تأويل ذلك، والمصير إلى الإيمان بظاهره، والوقوف عن تفسيره، لأنا قد نهينا أن نقول في كتاب الله برأينا، ولم ينبهنا الله ورسوله على حقيقة معنى ذلك. فيقال: أما كون الرجل يسكت عما لا يعلم فهذا مما يؤمر به كل أحد. لكن هذا الكلام يقتضي أنهم لم يعلموا معنى الآية وتفسيرها وتأويلها. وإذا كان لم يتبين لهم فمضمونه عدم علمهم بذلك. وهو كلام شاكٍّ لا يعلم ما أريد بالآية)[٣].

وقال أيضاً: (وفرقٌ بين أن يقال: «الرب هو الذي يأتي إتياناً يليق بجلاله» أو يقال: «ما ندري هل هو يأتي أو أمره» فكثير من لا يجزم بأحدهما، بل يقول: أسكت فالسكوت أسلم.

---

(١) تقدم قريباً.

(٢) تقدم قريباً.

(٣) مجموع الفتاوى ١٦/٤١٨ ــ ٤١٩.

ولا ريب أن من لم يعلم فالسكوت له أسلم، كما قال النبـي ﷺ: «**من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت**»[1]، لكن هو يقول: إن الرسول وجميع الأمة كانوا كذلك، لا يدرون ما المراد به هذا أو هذا، ولا الرسول كان يعرف ذلك. فقائل هذا مبطل متكلم بما لا علم له به. وكان يسعه أن يسكت عن هذا، لا يجزم بأن الرسول والأئمة كلهم جهال يجب عليهم السكوت كما يجب عليه)[2].

وأخيراً فإن السلف ـ رحمهم الله ـ استعملوا هذا التعبير «السكوت» في غير باب الصفات، كقول أبـي محمد الحسن بن علي البربهاري[3] في باب القدر: (فعليك بالتسليم والإقرار والإيمان، واعتقاد ما قال رسول الله ﷺ في جملة الأشياء واسكت عما سوى ذلك)[4]. فهو متضمن للأمر بإثبات معاني النصوص الصحيحة والسكوت عما خالف ذلك.

---

(١) رواه البخاري: كتاب الأدب ٧/ ٧٩، ٧/ ١٠٤، كتاب الرقاق ٧/ ١٨٤، ورواه مسلم: كتاب الإيمان ١/ ٦٨ ـ ٦٩، كتاب اللقطة ٣/ ١٣٥٣، ورواه أبو داود والترمذي وأحمد.

(٢) مجموع الفتاوى ١٦/ ٤١٠ ـ ٤١٢.

(٣) الحسن بن علي بن خلف البربهاري، أبو محمد الحنبلي، إمام محدث فقيه مجتهد، ولد سنة ٢٣٣هـ، وكان شديد الإنكار على أهل البدع بيده ولسانه، وكثر مخالفوه فأوغروا عليه الخليفة. مات مستتراً ببغداد سنة ٣٢٩هـ. من مصنفاته «شرح كتاب السنة». الأعلام ٢/ ٢٠١، شذرات الذهب ٢/ ٣١٩، اللباب ١/ ١٠٧، طبقات الحنابلة ٢٩٩.

(٤) كتاب شرح السنة ص ٣٦.

خامساً: التفويض:

من الألفاظ التي تعلق بها المفوضة لإثبات دعواهم الباطلة في أن السلف يفوضون معاني نصوص الصفات ورود الكلمة ذاتها فى كلام السلف. فمن ذلك:

ــ قول الإمام أحمد بن حنبل ــ رحمه الله ــ في صفة المؤمن من أهل السنة والجماعة: (... وأرجأ ما غاب عنه من الأمور إلى الله، وفوض أمره إلى الله)[1].

ــ قول الإمام أبـي محمد الحسن بن علي البربهاري ــ رحمه الله ــ: (وكل ما سمعت من الآثار شيئاً مما لم يبلغه عقلك ــ وذكر بعض أحاديث الصفات ــ فعليك بالتسليم والتصديق والتفويض والرضا، ولا تفسر شيئاً من هذه بهواك، فإن الإيمان بهذا واجب. فمن فسر شيئاً من هذا بهواه ورده فهو جهمي)[2]، وقال في موضع آخر: (وجميع ما وصفت لك في هذا الكتاب، فهو عن الله ــ تعالى ــ، وعن رسوله ﷺ، وعن أصحابه، وعن التابعين، وعن القرن الثالث إلى القرن الرابع. فاتق الله يا عبد الله، وعليك بالتصديق والتسليم والتفويض والرضى بما في هذا الكتاب)[3].

ــ قال الموفق بن قدامة المقدسي ــ رحمه الله ــ في وصف طريقة الراسخين في العلم: (... فيلزم حينئذ أن يكون الراسخون مخالفين للزائغين في ترك اتباع المتشابه، مفوضين إلى الله ــ تعالى ــ بقولهم: ﴿ءَامَنَّا

---

(١) مناقب الإمام أحمد بن حنبل. ابن الجوزي ص ٢١٤ ــ ٢١٥.

(٢) كتاب شرح السنة للبربهاري ص ٣١، ٣٢.

(٣) المصدر السابق ص ٤٧.

بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ تاركين لابتغاء تأويله)[1]. ثم قال: (إن قولهم: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ كلامٌ يشعر بالتفويض والتسليم لما لم يعلموه، لعلمهم بأنه من عند ربهم، كما أن المحكم المعلوم معناه من عنده)[2].

❑ فما هو التفويض الذي عناه السلف في هذه النصوص وغيرها؟

بتتبع هذه النصوص وأمثالها في سياقاتها المتنوعة وجدت أن «التفويض» في باب الصفات يعني به من أطلقه من السلف أحد أمرين:

أحدهما: تفويض عام، وهو تفويض كيفية صفات الباري ــ جل وعلا ــ، ورد علم كنهها وماهيتها إليه ــ سبحانه ــ، ولهذا اشتد نكيرهم على من سأل عن الكيفية أو حكاها نفياً أو إثباتاً.

ومن أشهر الأمثلة على استنكار السؤال عن الكيفية ما رواه اللالكائي وغيره، عن جعفر بن عبد الله قال: جاء رجلٌ إلى مالك بن أنس فقال: يا أبا عبد الله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝﴾ كيف استوى؟ قال: فما رأيت مالكاً وجد من شيء كموجدته من مقالته وعلاه الرحضاء ــ يعني العرق ــ قال: وأطرق القوم، وجعلوا ينتظرون ما يأتي منه فيه. قال فُسري عن مالك فقال: (الكيف غير معقول، والاستواء منه غير مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، فإني أخاف أن تكون ضالاً، وأمر به فأخرج)[3].

ومن إنكارهم على من حكى الكيفية إثباتاً، ما رواه اللالكائي عن يعقوب بن زاذان قال: بلغني أن أحمد بن حنبل قرأ عليه رجلٌ: ﴿وَمَا قَدَرُوا

---

(١) ذم التأويل ص ٣٨.

(٢) ذم التأويل ص ٣٨.

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٣/ ٣٩٨.

ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلۡأَرۡضُ جَمِيعًا قَبۡضَتُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ﴾[1]، قال: ثم أومأ بيده. فقال له أحمد: قطعها الله، قطعها الله، قطعها الله، ثم حرد وقام)[2].

ومن إنكارهم على من تكلم في الكيفية نفياً ما ذكره الحافظ عبد الغني المقدسي ـ رحمه الله ـ في عقيدته فقال: (روينا عن عبد الله بن أحمد ابن حنبل: قال: كنت أنا وأبي عابرين في المسجد، فسمع قاصًا يقص في حديث النزول، فقال: «إذا كان ليلة النصف من شعبان ينزل الله ـ عز وجل ـ إلى السماء الدنيا» بلا زوال ولا انتقال ولا تغير حال، فارتعد أبي ـ رحمه الله ـ واصفر لونه، ولزم يدي فأمسكته حتى سكن، ثم قال: قف بنا على هذا المتخرص، فلما حاذاه قال: يا هذا: رسول الله ﷺ أغير على ربه منك. قل كما قال رسول الله ﷺ، وانصرف)[3].

فتفويض الكيفية هو التفويض الذي عناه الإمام أحمد والبربهاري والموفق وغيرهم. إذ أن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، فكما لا نعقل كيفية الذات لا نعقل كيفية الصفات.

الثاني: تفويض خاص في نصوص معينة اشتبهت اشتباهاً خاصًا على شخصٍ معين، فالواجب عليه تفويض معنى ذلك النص إلى الله حتى يتبين له. فهذا النوع مقيد:

---

(١) سورة الزمر: الآية ٦٧.

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٣/ ٤٣٢، والحجة للأصبهاني ١/ ١٩٢، ٣/ ٤٣٢. ومعنى «حرد» ترك الجالسين وتحول عنهم، وقيل غضب، انظر الصحاح ٢/ ٤٦٤.

(٣) عن: عقيدة الحافظ عبد الغني المقدسي، تحقيق: مصعب الحايك، ص ٣٥ ـ ٣٧.

١ ــ بنصٍّ معين، وليس عامًّا في جملة من النصوص.

٢ ــ بشخصٍ معين، وليس حكماً عاماً على الأمة.

٣ ــ بزمنٍ معين، فمتى استبان له المعنى لزمه اعتقاده.

وعلى ذلك ينبغي أن يحمل قول الإمام الموفق بن قدامة ــ رحمه الله ــ في مقدمة لمعة الاعتقاد ـ بعد تقرير مذهب السلف في نصوص الصفات ـ حيث قال: (وما أشكل من ذلك: وجب إثباته لفظاً، وترك التعرض لمعناه، ونرد علمه إلى قائله، ونجعل عهدته على ناقله، اتباعاً لطريقة الراسخين في العلم، الذين أثنى الله عليهم في كتابه المبين بقوله ــ سبحانه وتعالى ــ: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾[1]، وهذا النص مبين لما نقلناه قريباً عنه في «ذم التأويل».

وقد علق شيخنا محمد بن صالح العثيمين[2] ــ حفظه الله ــ في شرحه للمعة الاعتقاد بكلام رصين فقال: (إن الوضوح والإشكال في النصوص الشرعية أمر نسبي، يختلف به الناس بحسب العلم والفهم، فقد يكون مشكلاً عند شخص، ما هو واضح عند شخصٍ آخر، والواجب عند الإشكال

---

(١) لمعة الاعتقاد، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ص ١٤.

(٢) العلامة الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين حفظه الله، ولد في عنيزة سنة ١٣٤٧هـ، وتتلمذ على الشيخ عبد الرحمن السعدي، وبرز في الفقه والتفسير والعقيدة والأصول. وقصده الطلاب من شتى أقطار العالم الإسلامي، واشتهر بدروسه العلمية التي يلقيها في المسجد الكبير بعنيزة، ويحضرها جمع غفير من طلبة العلم، وله باع كبير في الدعوة إلى الله. من مصنفاته: «فرائد الفوائد»، و «فتح رب البرية»، و «القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى»، و «القول المفيد على كتاب التوحيد»، و «شرح رياض الصالحين».

اتباع ما سبق من ترك التعرض له والتخبط في معناه. أما من حيث واقع النصوص الشرعية فليس فيها بحمد الله ما هو مشكل لا يعرف أحد من الناس معناه فيما يهمهم من أمر دينهم ودنياهم، لأن الله وصف القرآن بأنه نور مبين، وبيان للناس، وفرقان، وأنه أنزله تبياناً لكل شيء، وهدىً ورحمة، وهذا يقتضي ألا يكون في النصوص ما هو مشكل بحسب الواقع بحيث لا يُمَكِّن أحداً من الأمة معرفة معناه)[1].

● ● ●

---

(١) شرح لمعة الاعتقاد ص ١٤ ــ ١٥.

المبحث الثاني

عبارات السلف الصريحة في الإثبات

تبيَّن من المبحث السابق أن ما تعلق به المفوضة من العبارات المأثورة عن السلف هو في حقيقته صريحٌ في الإثبات، وأنه حجة على المفوضة لا لهم، وهكذا كل من استدل بنصٍّ صحيح ليتوصل به إلى باطل، فإن ذلك النص ينعكس عليه ويناقض مقصده.

وإنما أودع الله كلامَ السلف هذه المزية بسبب ما آتاهم من الحكمة الناشئة عن تعظيمهم للنصوص الشرعية، وانقيادهم لدلالتها، وتسليمهم لمضمونها، واطراح الرأي والهوى والقياس وآراء الرجال في دين الله، فعصمهم الله بذلك، وعصم أقوالهم وآثارهم من أن تكون حجة لمبطل. فأما المبطلون، الذين في قلوبهم زيغ، فقد نبأنا الله من أخبارهم وأنهم يتبعون ما تشابه ابتغاء الفتنة والتأويل.

وفضلاً عن العبارات السابقة فقد حُفظ عن السلف عبارات كثيرة، صحيحة، صريحة في الإثبات تقطع الشك، وتمحق الوهم، وتدحض الشبهة، زخرت بها كتب الآثار، وتراجم الرجال، والمصنفات في الأصول والسنَّة على وجه الخصوص. فيجد الباحث نفسه أمام كم هائل من هذه الآثار

يتحير ما يأخذ منها وما يدع، وأيها أبين في الدلالة على المراد طلباً للاختصار، واكتفاءً بالبعض عن الكل في الإشارة إلى المقصود.

وقد تنوعت دلالة الآثار المروية عن السلف في إرادتهم للإثبات تنوعاً كثيراً بحسب الباعث على الكلام وظروف أزمانهم، وكلها تلتقي على حقيقة واضحة جلية هي أن فهمهم لنصوص الصفات مبني على الإثبات لحقيقة المعاني، لا النفي، ولا التحريف، ولا التمثيل، ولا التفويض.

وقد رأيت أن أقسم هذه الآثار ـ تقسيماً فنيًا ـ على الأقسام التالية:

أولاً : الإثبات المجمل.

ثانياً: الإثبات المفصل.

ثالثاً: الرد على المخالفين.

رابعاً: تحقيق الإثبات.

خامساً: الرواية والتبويب والتصنيف.

• • •

أولاً: الإثبات المجمل

قعّد السلف الصالح ـ رحمهم الله ـ قواعد مجملة في باب الأسماء والصفات، هي أصوله وضوابطه، تندرج تحتها جزئيات المسائل وترد إليها. نختار منها النصوص التالية:

* أبو حنيفة النعمان (٨٠ ـ ١٥٠هـ):

قال في «الفقه الأكبر»: (والله ـ تعالى ـ واحدٌ لا من طريق العدد، ولكن من طريق أنه لا شريك له. ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾[1]. لا يشبه شيئاً من الأشياء من خلقه، ولا يشبهه شيءٌ من خلقه. لم يزل ولا يزال بأسمائه وصفاته الذاتية والفعلية)[2]... (وصفاته في الأزل غير محدثة ولا مخلوقة، فمن قال: إنها مخلوقة أو محدثة أو وقف فيها، أو شك فيهما فهو كافر بالله ـ تعالى ـ)[3]... (وصفاته كلها بخلاف صفات المخلوقين، يعلم لا كعلمنا، ويقدر لا كقدرتنا، ويرى لا كرؤيتنا، ويسمع لا كسمعنا، ويتكلم لا ككلامنا)[4].

---

(١) سورة الإخلاص.

(٢) نقلاً عن شرح كتاب الفقه الأكبر ص ٢٢ ـ ٢٥.

(٣) المصدر السابق ص ٣٩.

(٤) المصدر السابق ص ٤٩ ـ ٥٠.

* **عبد العزيز بن عبد الله بن أبـي سلمة الماجشون[1] (ت ١٦٤هـ):**

نقل عنه شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ جواباً وقد سئل عما جحدت به الجهمية، وفيه: (اعرف ـ رحمك الله ـ غناك عن تكلف صفة ما لم يصف الرب من نفسه بعجزك عن معرفة قدر ما وصف منها؛ إذا لم تعرف قدر ما وصف فما تكلفك علم ما لم يصف؟ هل تستدل بذلك على شيء من طاعته؟ أو تزدجر به عن شيء من معصيته؟

فأما الذي جحد ما وصف الرب من نفسه تعمقاً وتكلفاً فقد استهوته الشياطين في الأرض حيران، فصار يستدل ـ بزعمه ـ على ما جحد ما وصف الرب وسمى من نفسه بأن قال: لا بد إن كان له كذا من أن يكون له كذا. فعمي عن البين بالخفي، فجحد ما سمى الرب من نفسه لصمت الرب عما لم يسم منها)[2]. ـ ثم ذكر الرؤية والقدم والضحك وغيرها من الصفات، ثم قال: (فوالله ما دلهم على عظم ما وصفه من نفسه، وما تحيط به قبضته: إلاَّ صغر نظيرها منهم عندهم، إن ذلك الذي ألقي في روعهم، وخلق على معرفة قلوبهم. فما وصف الله من نفسه وسماه على لسان رسوله ﷺ سميناه كما سماه، ولم نتكلف منه صفة سواه ـ لا هذا ولا هذا ـ ولا نجحد ما وصف، ولا نتكلف معرفة ما لم يصف)[3].

وتأمل قوله: «فوالله ما دلهم على عظم ما وصفه من نفسه، وما تحيط

---

(١) عبد العزيز بن عبد الله بن أبـي سلمة التيمي، أبو عبد الله، فقيه من حفاظ الحديث الثقات، له تصانيف، كان وقوراً عاقلاً ثقة، توفي سنة ١٦٤هـ. الأعلام ٤/٢٢، تذكرة الحفاظ ١/٢٠٦. تهذيب التهذيب ٦/٣٤٣، تاريخ بغداد ١٠/٤٣٦.

(٢) مجموع الفتاوى ٣/٤٣.

(٣) مجموع الفتاوى ٥/٤٤ ـ ٤٥.

به قبضته، إلاَّ صغر نظيرها منهم عندهم...»، تدرك اعتقاد السلف لإثبات المعنى المشترك المعهود في الأذهان مع نفي التمثيل بين الخالق والمخلوق.

محمد بن إدريس الشافعي (١٥٠ ــ ٢٠٤):

قال يونس بن عبد الأعلى[١] سمعت أبا عبد الله محمد بن إدريس الشافعي يقول، وقد سئل عن صفات الله ــ تعالى ــ وما يؤمن به فقال: (لله ــ تعالى ــ أسماء وصفات جاء بها كتابه، وأخبر بها نبيه ﷺ، لا يسع أحداً من خلق الله ــ تعالى ــ قامت عليه الحجة ردها، لأن القرآن نزل بها، وصح عن رسول الله ﷺ القول بها، فإن خالف ذلك بعد ثبوت الحجة عليه فهو كافر بالله ــ تعالى ــ. فأما قبل ثبوت الحجة عليه من جهة الخبر فمعذور بالجهل، لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل ولا بالروية ولا بالفكر)[٢].

*** الحسن بن علي البربهاري (ت ٣٢٩هـ):**

قال في كتاب شرح السنَّة له: (واعلم ــ رحمك الله ــ: أن الكلام في الرب ــ تعالى ــ محدث، وهو بدعة وضلالة، ولا يتكلم في الرب إلاَّ بما وصف به نفسه ــ عز وجل ــ في القرآن، وما بين رسول الله ﷺ لأصحابه. فهو ــ جل ثناؤه ــ واحدٌ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ⁽¹¹⁾﴾[٣]، ربنا أول بلا متى، وآخر بلا منتهى، يعلم السر وأخفى، وهو على العرش

---

(١) يونس بن عبد الأعلى بن موسى، الصدفي، من كبار العلماء والمحدثين، ولد سنة ١٧٠هـ، وصحب الشافعي وأخذ عنه. توفي سنة ٢٦٤هـ. الأعلام ٨/ ٢٦١، تهذيب ١١/ ٤٤٠، غاية النهاية ٢/ ٤٠٦، طبقات السبكي ١/ ٢٧٩، مفتاح السعادة ٢/ ١٦٩، مرآة الجنان ٢/ ١٧٦.

(٢) عن ذم التأويل، لابن قدامة المقدسي ص ٢٣.

(٣) سورة الشورى: الآية ١١.

استوى، وعلمه بكل مكان، ولا يخلو من علمه مكان. ولا يقول في صفات الرب ــ تعالى ــ لم؟ إلاَّ شاك في الله ــ تبارك وتعالى ــ ، والقرآن كلام الله وتنزيله ونوره، وليس مخلوقاً، لأن القرآن من الله، وما كان من الله فليس بمخلوق)[1].

*** أبو بكر، أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي[2] (٢٧٧ ــ ٣٧١هـ):**

قال: (اعلموا ــ رحمنا الله وإياكم ــ أن مذهب أهل الحديث، أهل السنَّة والجماعة، الإقرار بالله وملائكته وكتبه ورسله، وقبول ما نطق به كتاب الله ــ تعالى ــ ، وصحت به الرواية عن رسول الله ﷺ، لا معدل عما ورد به، ولا سبيل إلى رده، إذ كانوا مأمورين باتباع الكتاب والسنَّة، مضموناً لهم الهدى فيهما، مشهوداً لهم بأن نبيهم ﷺ يهدي إلى صراطٍ مستقيم، محذرين في مخالفته الفتنة والعذاب الأليم. ويعتقدون أن الله ــ تعالى ــ مدعوٌّ بأسمائه الحسنى، وموصوف بصفاته التي سمى ووصف بها نفسه، ووصفه بها نبيه ﷺ. . .)[3]، ثم ذكر الصفات.

*** محمد بن إسحاق بن مندة الأصبهاني (٣١٠ ــ ٣٩٥هـ):**

نقل عنه أبو القاسم التيمي الأصبهاني قوله: (إن الأخبار في صفات الله

---

(١) كتاب شرح السنَّة ص ٢٤ ــ ٢٥.

(٢) أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل، أبو بكر الإسماعيلي حافظ ثبت إمام من أهل جرجان، ولد سنة ٢٩٧هـ، وجمع بين الفقه والحديث ورياسة الدين والدنيا. له مؤلفات منها: «المستخرج» على البخاري. توفي سنة ٣٧١هـ. الأعلام ١/٨٦، الأنساب ١/٢٤٩، المنتظم ٧/١٠٨، اللباب ١/٥٨، الوافي بالوفيات ٦/٢١٣، مرآة الجنان ٢/٣٩٦.

(٣) اعتقاد أئمة الحديث ٤٩ ــ ٥٠.

ـ عز وجل ـ جاءت متواترة عن النبي ﷺ، موافقة لكتاب الله ـ عز وجل ـ ، فنقلها الخلف عن السلف قرناً بعد قرن من لدن الصحابة والتابعين إلى عصرنا هذا على سبيل إثبات الصفات لله والمعرفة والإيمان به، والتسليم لما أخبر الله به في تنزيله، وبينه الرسول عن كتابه مع اجتناب التأويل والجحود، وترك التمثيل والتكييف، وأنه ـ عز وجل ـ أزلي بصفاته وأسمائه التي وصف بها نفسه ووصفه الرسول ﷺ غير زائلة عنه، ولا كائنة دونه، فمن جحد صفة من صفاته بعد الثبوت كان بذلك جاحداً، ومن زعم أنها محدثة لم تكن ثم كانت على أي معنىً تأوله دخل في حكم التشبيه بالصفات التي هي محدثة في المخلوق، زائلة بفنائه غير باقية. وذلك أن الله ـ عز وجل ـ امتدح نفسه بصفاته ـ تعالى ـ ، ودعا عباده إلى مدحه بذلك، وصدق به المصطفى ﷺ، وبين مراد الله فيما أظهر لعباده من ذكر نفسه وأسمائه وصفاته. وقال النبي ﷺ: قال الله ـ تعالى ـ : «إني حرمت الظلم على نفسي»[1]، وقال النبي ﷺ بياناً لقوله: «إن الله كتب كتاباً على نفسه فهو عنده، إن رحمتي غلبت غضبي»[2]. فبين مراد الله ـ تعالى ـ فيما أخبر عن نفسه، وبين أن نفسه قديم غير فانٍ، وأن ذاته لا يوصف إلاَّ بما وصف، ووصفه النبي ﷺ لأن المجاوز وصفهما يوجب المماثلة، والتمثيل، والتشبيه لا يكون إلاَّ بالتحقيق، ولا يكون باتفاق الأسماء، وإنما وافق اسم «النفس» اسم نفس الإنسان الذي سماه الله نفساً منفوسة، وكذلك سائر الأسماء التي سمى بها خلقه، إنما هي مستعارة لخلقه منحها عباده

---

(١) رواه مسلم: كتاب البر ٤/ ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥.

(٢) رواه البخاري: كتاب التوحيد ٨/ ١٧١، ١٧٦، ٢١٦، ١٨٨، كتاب بدء الخلق ٤/ ٧٣، ورواه مسلم: كتاب التوبة ٤/ ٢١٠٧ ـ ٢١٠٨.

للمعرفة)[1]. ثم شرع في ذكر بعض الصفات، ثم قال: (ففيما ذكرنا دليلٌ على جميع الأسماء والصفات التي لم نذكرها، وإنما ينفي التمثيلَ والتشبيهَ النيةُ والعلم بمباينة الصفات والمعاني، والفرق بين الخالق والمخلوق في جميع الأشياء فيما يؤدي إلى التمثيل والتشبيه عند أهل الجهل والزيغ. ووجوب الإيمان بالله وبأسمائه وصفاته التي وصف بها نفسه وأخبر عن رسول ﷺ، وأن أسامي الخلق وصفاتهم وافقتها في الاسم وباينتها في جميع المعاني لحدوث خلقهم وفنائهم، وأزلية الخالق وبقائه، وبما أظهر من صفاته، ومنع استدراك كيفيتها فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾[2] [3].

فتأمل حسن تقريره ــ رحمه الله ــ لمذهب السلف، وأنه الإثبات الذي بين التعطيل والتمثيل. وتأمل تأكيده على بيان النبي ﷺ مراد ربه فيما أظهر لعباده من صفاته، وضربه المثل الواضح لهذا البيان. ثم إشارته إلى سبب الاتفاق في الأسماء مع التباين في الحقيقة بقوله: (منحها عباده للمعرفة)، وقوله أيضاً: (ومنحها عباده للمعرفة عند الوجود فيهم والنكْرَة عند وجود المضاد فيهم)[4]، مما يوضح حقيقة الإثبات التي يرمي إليها السلف، وهي إثبات المعنى المعهود في الذهن على ما يليق بالرب ــ تعالى ــ. وهذا ينفي مذهب أهل التجهيل «المفوضة».

---

(١) الحجة في بيان المحجة ١/ ٩١ ــ ٩٣.

(٢) سورة الشورى: الآية ١١.

(٣) المصدر السابق ١/ ٩٤ ــ ٩٥.

(٤) الحجة في بيان المحجة ١/ ٩٤.

* أبو منصور، معمر بن أحمد الأصبهاني (ت ٤١٨هـ)[(١)]:

نقل وصيته في السنَّة أبو القاسم التيمي الأصبهاني بطولها، وقد ذكر في آخرها طبقات التابعين وأتباعهم من السلف الصالح، وذكر المصنفين في السنَّة ثم قال: (فاجتمع هؤلاء كلهم على إثبات هذا الفصل من السنَّة، وهجران أهل البدعة والضلالة، والإنكار على أصحاب الكلام والقياس والجدال. وأن السنَّة هي: اتباع الأثر والحديث والسلامة والتسليم، والإيمان بصفات الله ـ عز وجل ـ من غير تشبيه ولا تمثيل ولا تعطيل ولا تأويل بجميع ما ورد من الأحاديث في الصفات...). وذكر أمثلة من الأحاديث ثم الآيات، ثم قال: (كل ذلك بلا كيف ولا تأويل نؤمن بها إيمان أهل السلامة والتسليم، ولا نتفكر في كيفيتها، وساحة التسليم لأهل السنَّة والسلامة واسعة بحمد الله ومنّه، وطلب السلامة في معرفة صفات الله ـ عز وجل ـ أوجب وأولى وأقمن وأحرى. فإنه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾. فليس كمثله شيء: ينفي كل تشبيه وتمثيل. وهو السميع البصير: ينفي كل تعطيل وتأويل. فهذا مذهب أهل السنَّة والجماعة والأثر، فمن فارق مذهبهم فارق السنَّة، ومن اقتدى بهم وافق السنَّة)[(٢)].

* أبو عثمان، إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني (ت ٤٤٩هـ)[(٣)]:

---

(١) معمر بن أحمد بن محمد بن زياد الأصبهاني، الزاهد، روى عن الطبراني، وأبي الشيخ، ومات في رمضان سنة ٤١٨هـ. شذرات الذهب ٢/ ٢١١.

(٢) الحجة في بيان المحجة ١/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣.

(٣) إسماعيل بن عبد الرحمن، أبو عثمان، الصابوني، مقدم أهل الحديث في خراسان، لقبه أهل السنَّة بـ«شيخ الإسلام». ولد سنة ٣٧٣هـ، بنيسابور، وكان فصيح اللهجة، واسع العلم عارفاً بالحديث والتفسير. له كتاب «عقيدة السلف»، =

قال ــ رحمه الله ــ : (أصحاب الحديث، حفظ الله أحياءهم، ورحم أمواتهم، يشهدون لله ــ تعالى ــ بالوحدانية، وللرسول صلَّى الله عليه وآله وسلم بالرسالة والنبوة، ويعرفون ربهم ــ عز وجل ــ بصفاته التي نطق بها وحيه وتنزيله، أو شهد له بها رسوله ﷺ على ما وردت الأخبار الصحاح به، ونقلته العدول الثقات عنه، ويثبتون له ــ جل جلاله ــ ما أثبت لنفسه في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ، ولا يعتقدون تشبيهاً لصفاته بصفات خلقه، فيقولون: إنه خلق آدم بيده، كما نص ــ سبحانه ــ عليه في قوله ــ عز من قائل ــ : ﴿ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ ﴾[1]، ولا يحرفون الكلم عن مواضعه، بحمل اليدين على النعمتين، أو القوتين، تحريف المعتزلة الجهمية، أهلكهم الله، ولا يكيفونهما بكيف، أو تشبيههما بأيدي المخلوقين، تشبيه المشبهة خذلهم الله. وقد أعاذ الله ــ تعالى ــ أهل السنَّة من التحريف والتكييف، ومنَّ عليهم بالتعريف والتفهيم، حتى سلكوا سبل التوحيد والتنزيه، وتركوا القول بالتعطيل والتشبيه، واتبعوا قول الله ــ عز وجل ــ : ﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ﴿١١﴾ ﴾. وكذلك يقولون في جميع الصفات التي نزل بذكرها القرآن، ووردت بها الأخبار الصحاح، من السمع والبصر والعين والوجه والعلم والقوة والعزَّة والعظمة والإرادة والمشيئة والقول والكلام والرضا والسخط والحياة واليقظة! والفرح والضحك وغيرها، من غير تشبيه لشيء من ذلك بصفات المربوبين المخلوقين، بل ينتهون فيها إلى ما قاله الله ــ تعالى ــ وقاله رسول الله ﷺ

= و «الفصول في الأصول». توفي سنة ٤٤٩هـ. الأعلام ١/ ٣١٧، طبقات الشافعية ٣/ ١١٧، تهذيب ابن عساكر ٣/ ٢٧ ــ ٣٣.

(١) سورة صۤ: الآية ٧٥.

من غير زيادة عليه، ولا إضافة إليه، ولا تكييف له ولا تشبيه، ولا تحريف ولا تبديل ولا تغيير، ولا إزالة للفظ الخبر عما تعرفه العرب، وتضعه عليه بتأويل منكر، ويجرونه على الظاهر، ويكلون علمه إلى الله ـ تعالى ـ، ويقرون بأن تأويله لا يعلمه إلاَّ الله، كما أخبر الله عن الراسخين في العلم أنهم يقولونه في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ۝٧﴾[1].

فقد تضمن هذا السياق بياناً وافياً شافياً لمعتقد أهل الحق المبني على الإثبات، السالم من عوارض التمثيل والتعطيل. وتأمل قوله: «ولا إزالة للفظ الخبر عما تعرفه العرب، وتضعه عليه، بتأويل منكر، ويجرونه على ظاهره»، فإنه شجى في حلوق المجهلة حيث يتضمن إثبات المعنى الذي دلت عليه اللغة وإجراءه على ظاهره مع اعتقاد التنزيه، ووكل كيفيته وما يؤول إليه في الواقع والحقيقة إلى الله ـ تعالى ـ.

*** أبو بكر، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (٣٩٢ ـ ٤٦٣هـ)[2]:**

روى عنه الموفق المقدسي وغيره قوله: (أما الكلام في الصفات فإن ما روي منها في السنن الصحاح، مذهب السلف ـ رضي الله عنهم ـ إثباتها،

---

(١) عقيدة السلف أصحاب الحديث ص ١٠ ـ ١٢.

(٢) أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، ولد سنة ٣٩٢هـ، وقيل سنة ٣٩١هـ، واشتهر وذاع صيته في حياته، توفي سنة ٤٦٣هـ، من تصانيفه وهي كثيرة وغزيرة: «تاريخ بغداد»، و«الكفاية في علم الرواية»، و«تقييد العلم»، و«الفقيه والمتفقه»، وغيرها. الأعلام ١/ ١٧٢، معجم الأدباء ١/ ٢٤٨، طبقات الشافعية ٣/ ١٢، النجوم الزاهرة ٥/ ٨٧، وفيات الأعيان ١/ ٢٧.

وإجراؤها على ظاهرها، ونفي الكيفية والتشبيه عنها. والأصل في هذا أن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات، يحتذى في ذلك حذوه ومثاله. فإذا كان معلوماً أن إثبات رب العالمين ـ عز وجل ـ إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف، فكذلك إثبات صفاته إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف. فإذا قلنا: لله ـ تعالى ـ يد وسمع وبصر، فإنما هو إثبات صفات أثبتها الله ـ تعالى ـ لنفسه، ولا نقول: إن معنى اليد القدرة، ولا أن معنى السمع والبصر العلم، ولا نقول إنها جوارح، ولا نشبهها بالأيدي والأسماع والأبصار التي هي جوارح وأدوات الفعل. ونقول: إنما ورد إثباتها لأن التوقيف ورد بها، ووجب نفي التشبيه لقوله تبارك وتعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾، وقوله ـ عز وجل ـ: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾[1].

وقال أبو عمر بن عبد البر النمري ـ رحمه الله ـ: (أهل السنَّة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنَّة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة؛ لا على المجاز إلاَّ أنهم لا يكيفون شيئاً من ذلك ولا يحدون فيه صفة محصورة)[2].

• • •

(١) ذم التأويل ص ١٥.

(٢) عن مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية ٥/ ٨٧.

ثانياً: الإثبات المفصل

ورد عن السلف آثار كثيرة في إثبات بعض صفات الباري ــ جل وعلا ــ على سبيل الإفراد والتعيين. وهذه الآثار تدل دلالة واضحة على إثبات حقيقة معنى تلك الصفة المعينة، كما تدل أيضاً على منهجهم في هذا الباب، ولأن القول في بعض الصفات كالقول في الباقي، حيث لا يفرقون بين المتماثلات، كما لا يسوون بين المختلفات.

وقد كثرت المرويات عنهم في صفات: الكلام، والرؤية، والعلو والاستواء والنزول لله تعالى، خاصة بسبب تحريفات الجهمية لمعانيها الصحيحة أكثر من غيرها. فنسوق بعض الأمثلة لإثبات السلف لحقيقة معاني هذه الصفات وغيرها:

* **الاستواء والعلو:**

ــ روى اللالكائي بسنده عن أم سلمة ــ رضي الله عنها ــ في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾[1] قالت: (الكيف غير معقول، والاستواء غير مجهول، والإقرار به إيمان، والجحود به كفر)[2].

---

(١) سورة طه: الآية ٥.

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنَّة والجماعة ٣/٣٩٧. قال شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ: (وقد روي هذا الجواب عن «أم سلمة» ــ رضي الله عنها ــ موقوفاً ومرفوعاً، ولكن ليس إسناده مما يعتمد عليه). مجموع الفتاوى ٥/٣٦٥.

ــ وروى بسنده عن جعفر بن عبد الله قال: (جاء رجلٌ إلى مالك ابن أنس فقال: يا أبا عبد الله ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ كيف استوى؟ قال: فما رأيت مالكاً وجد من شيءٍ كموجدته من مقالته وعلاه الرحضاء ــ يعني العرق ــ قال: وأطرق القوم، وجعلوا ينتظرون ما يأتي منه فيه. قال: فسرّي عن مالك فقال: (الكيف غير معقول، والاستواء منه غير مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، فإني أخاف أن تكون ضالاً، وأمر به فأخرج)[1].

ــ وروى بسنده عن ربيعة بن أبـي عبد الرحمن ــ رحمه الله ــ وقد سأل عن الآية، فقال: (الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، ومن الله الرسالة، وعلى الرسول البلاغ، وعلينا التصديق)[2].

وهذه آثار متطابقة، وكلمات محكمة، تدل دلالة واضحة على إرادة الإثبات المقرون بالعلم بالمعنى. فقولهم: «الاستواء غير مجهول»، أي غير مجهول المعنى في لغة العرب، فهو بمعنى العلو والاستقرار إذا جاء الفعل منه متعدياً بـ«على». قال الإمام اللالكائي: وجدت بخط أبـي الحسن الدارقطني ــ رحمه الله ــ عن إسحاق الهادي قال: سمعت أبا العباس ثعلب يقول: استوى: أقبل عليه وإن لم يكن معوجاً. ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ وأقبل ﴿ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ علا. واستوى وجهه: اتصل. واستوى القمر: امتلأ،

---

(١) المصدر السابق ٣/ ٣٩٨.

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنَّة والجماعة ٣/ ٣٩٨. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وروى الخلال بإسناد ــ كلهم أئمة ثقات ــ عن سفيان بن عيينة قال: سئل ربيعة ابن أبـي عبد الرحمن. . .) وذكره. مجموع الفتاوى ٥/ ٤٠.

واستوى زيد وعمرو: تشابها، واستوى فعلاهما وإن لم تتشابه شخوصهما. هذا الذي يُعرف من كلام العرب)[1].

كما روى اللالكائي عن ابن الأعرابي أنه أتاه رجل فقال له: (ما معنى قول الله ــ عز وجل ــ : ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝﴾، فقال: هو على عرشه كما أخبر ــ عز وجل ــ . فقال: يا أبا عبد الله: ليس هذا معناه إنما معناه: استولى. قال: اسكت، ما أنت وهذا. لا يقال: استولى على الشيء إلاَّ أن يكون له مضاد، فإذا غلب أحدهما قيل: استولى. أما سمعت النابغة:

ألا لمثلك أو من أنت سابقه

سبق الجواد إذا استولى على الأمد)[2]

ــ وروى البيهقي بسنده عن الأوزاعي ــ رحمه الله ــ قال: (كنا والتابعون متوافرون، نقول: إن الله تعالى ذكره فوق عرشه، ونؤمن بما وردت السنَّة به من صفاته ــ جل وعلا ــ)[3]. قال شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ (وإنما قال الأوزاعي هذا بعد ظهور مذهب جهم المنكر لكون الله فوق عرشه، والنافي لصفاته؛ ليعرف الناس أن مذهب السلف خلاف ذلك)[4].

ــ ونقل شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ عن عقيدة لأبي نعيم

---

(١) المصدر السابق ٣/ ٣٩٩ ــ ٤٠٠.

(٢) المصدر السابق ٣/ ٣٩٩.

(٣) الأسماء والصفات، ص ٥١٥.

(٤) مجموع الفتاوى ٥/ ٣٩.

الأصبهاني[1] صاحب «الحلية» قوله في أولها: (طريقتنا طريقة المتبعين الكتاب والسنَّة وإجماع الأمة؛ ــ قال ــ فمما اعتقدوه أن الأحاديث التي ثبتت عن النبي ﷺ في العرش واستواء الله، يقولون بها ويثبتونها من غير تكييف ولا تمثيل ولا تشبيه، وأن الله بائن من خلقه، والخلق بائنون منه: لا يحل فيهم ولا يمتزج بهم، وهو مستوٍ على عرشه في سمائه دون أرضه وخلقه)[2].

ــ وروى أبو عثمان الصابوني بسنده عن عبد الله بن المبارك ــ رحمه الله ــ قال: (نعرف ربنا فوق سبع سموات على العرش استوى بائناً منه خلقه، ولا نقول كما قالت الجهمية إنه ها هنا. وأشار إلى الأرض)[3].

والآثار في هذا كثيرة جدًّا، والمقصود التمثيل لا الحصر والاستيعاب[4].

---

(١) أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني، أبو نعيم، حافظ مؤرخ إمام، ولد سنة ٣٣٦هـ بأصبهان، من تصانيفه «الحلية»، و «معرفة الصحابة»، و «دلائل النبوة»، و «ذكر أخبار أصبهان». توفي سنة ٤٣٠هـ. الأعلام ١:١٢٧، وفيات الأعيان ١:٢٦، ميزان الاعتدال ١/ ٥٢، لسان الميزان ١/ ٢٠١، طبقات الشافعية ٣/ ٧.

(٢) مجموع الفتاوى ٥/ ٦٠.

(٣) عقيدة السلف أصحاب الحديث، ص ٢٠.

(٤) انظر على سبيل التوسع: اجتماع الجيوش الإسلامية، من ص ١١٨ إلى ص ٣١٠، وكتاب: العلو للعلي الغفار للذهبي، ومختصره للألباني. وكتاب: إثبات صفة العلو لموفق الدين بن قدامة، وكتاب «التوحيد وإثبات صفات الرب» لابن خزيمة ص ٢٣١ ــ ٢٨٩، والصواعق المرسلة لابن القيم ص ١٢٧٧ ــ ١٣٤٠.

* صفة النزول:

ـ قال اللالكائي: قال حنبل بن إسحاق: (سألت أبا عبد الله أحمد بن حنبل عن الأحاديث التي تروى عن النبي ﷺ: «إن الله ينزل إلى السماء الدنيا»، فقال أبو عبد الله: نؤمن بها، ونصدق بها، ولا نرد شيئاً منها، إذا كانت أسانيد صحاح، ولا نرد على رسول الله ﷺ قوله، ونعلم أن ما جاء به الرسول حق. حتى قلت لأبي عبد الله: ينزل الله إلى السماء الدنيا، قال: قلت: نزوله بعلمه بماذا؟، فقال لي: اسكت عن هذا، مالك ولهذا، أمضِ الحديث على ما روي بلا كيف ولا حد، إنما جاءت به الآثار. وبما جاء به الكتاب قال الله ـ عز وجل ـ: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾[1]، ينزل كيف يشاء بعلمه وقدرته وعظمته، أحاط بكل شيءٍ علماً، لا يبلغ قدره واصف، ولا ينأى عنه هرب هارب)[2].

ففي هذه الحكاية تحقيق خبر رسول الله ﷺ، والإيمان به، والتصديق على وجه الإثبات. وهل من زعم أنه آمن باللفظ دون معنىً تحته يُعد مؤمناً مصدقاً غير راد على رسول الله ﷺ خبره؟ وهل من حرف النزول إلى صفة أخرى عيَّنها من تلقاء نفسه يُعد مؤمناً مصدقاً غير راد على رسول الله ﷺ قولَه؟ كلا، بل المؤمن حقًّا من أثبت نزوله حقيقة بعلمه وقدرته وعظمته وسائر صفاته على ما يشاء سبحانه.

ـ وروى أبو عثمان الصابوني بسنده عن محمد ابن

---

(١) سورة النحل: الآية ٧٤.

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنَّة والجماعة ٣/ ٤٥٣.

سلام[1] قال: (سألت عبد الله بن المبارك عن نزول ليلة النصف من شعبان، فقال عبد الله: يا ضعيف ليلة النصف! ينزل في كل ليلة، فقال الرجل: يا أبا عبد الله! كيف ينزل؟ أليس يخلو ذلك المكان منه؟ فقال عبد الله: ينزل كيف شاء. قال أبو عثمان: وفي رواية أخرى لهذه الحكاية أن عبد الله ابن المبارك قال للرجل: «إذا جاءك الحديث عن رسول الله ﷺ فاصغ له»).

إن فضيلة تعظيم النصوص التي تميز بها السلف الصالح ـ رحمهم الله ـ كانت سبباً في هدايتهم في هذه المسالك الوعرة والمضائق الخطرة، فألهمهم الله الطمأنينة إلى الإثبات الخالي من التمثيل، وفق دلالات اللغة ومعانيها المعروفة، والتنزيه السالم من التعطيل بسبب اللوازم المزعومة، فسلموا من لِمَ وكيف، وقالوا: آمنا به كل من عند ربنا.

ـ وقال إمام الأئمة، ابن خزيمة ـ رحمه الله ـ : (باب: ذكر أخبار ثابتة السند، صحيحة القوام، رواها علماء الحجاز والعراق عن النبي ﷺ في نزول الرب ـ جل وعلا ـ إلى السماء الدنيا كل ليلة. نشهد شهادة مقر بلسانه، مصدق بقلبه، مستيقن بما في هذه الأخبار من ذكر نزول الرب، من غير أن نصف الكيفية لأن نبينا المصطفى لم يصف لنا كيفية نزول خالقنا إلى سماء الدنيا، وأعلمنا أنه ينزل. والله ـ جل وعلا ـ، لم يترك ولا نبيه ـ عليه السلام ـ بيان ما بالمسلمين الحاجة إليه من أمر دينهم. فنحن قائلون مصدقون بما في هذه الأخبار من ذكر النزول، غير متكلفين القول بصفته

(١) محمد بن سلام «بتخفيف اللام» البيكندي، من حفاظ الحديث، ولد سنة ١٦٠، كان محدث ما وراء النهر. توفي سنة ٢٢٥هـ. الأعلام ٦/١٤٦، تذكرة الحفاظ ٢/٩، شذرات الذهب ٢/٥٧، تهذيب التهذيب ٩/٢١٢، الوافي بالوفيات ٣/١١٥.

أو بصفة الكيفية، إذ النبي ﷺ لم يصف لنا كيفية النزول. وفي هذه الأخبار ما بان وثبت وصح أن الله ــ جل وعلا ــ فوق سماء الدنيا، الذي أخبرنا نبينا ﷺ أنه ينزل إليه، إذ محال في لغة العرب أن يقول: نزل من أسفل إلى أعلى، ومفهوم في الخطاب أن النزول من أعلى إلى أسفل)[1].

هكذا فهم السلف الصالح خطاب الشارع، واستيقنوه، وفهموه، وجزموا به بهذه الثقة والوضوح والبيان، لا يجمجمون فيه، ولا يراوغون كما تفعل المبتدعة. ففي الوقت الذي يعتقدون وحدانيته ــ سبحانه ــ في ذاته وأسمائه وصفاته، وتنزهه عن المثيل، يفهمون النصوص على مقتضى لغة العرب، لأن النصوص نزلت بها، ولا يوجب لهم ذلك لوازم وهمية، وإشكالات فاسدة كالتي ألقاها شياطين الجن والأنس في القلوب المريضة.

ــ وقال أبو الحسن الأشعري ــ رحمه الله ــ : (ونصدق بجميع الروايات التي يثبتها أهل النقل من النزول إلى السماء الدنيا، وأن الرب ــ عز وجل ــ يقول: هل من سائل، هل من مستغفر. وسائر ما نقلوه وأثبتوه خلافاً لما قاله أهل الزيغ والتضليل)[2].

هذه إشارات منتقاة لإثبات السلف لهذه الصفة إثباتاً لا لبس فيه ولا غموض، والآثار عنهم في ذلك كثيرة صريحة[3].

---

(١) كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب ١/ ٢٨٩ ــ ٢٩٠.

(٢) الإبانة عن أصول الديانة، ص ٦٠.

(٣) انظر على سبيل التوسع: كتاب شرح حديث النزول لشيخ الإسلام ابن تيمية، وكتاب التوحيد وإثبات صفات الرب لابن خزيمة، ص ٢٨٩ ــ ٣٢٨.

* صفة الكلام:

ــ روى اللالكائي بسنده عن الإمام أحمد بن حنبل ــ رحمه الله ــ وقد سأله حنبل: يكلم الله عبده يوم القيامة؟ قال: (نعم، فمن يقضي بين الخلق إلاَّ الله. يكلمه الله ــ عز وجل ــ ، ويسأله الله ــ عز وجل ــ ، متكلم لم يزل بما شاء ويحكم، وليس لله عدل ولا مثل، ــ تبارك وتعالى ــ كيف شاء وأنى شاء)[1].

ــ وروى البيهقي بسنده عن محمد بن إسحاق بن راهويه[2] القاضي بمرو قال: (سئل أبي وأنا أسمع عن القرآن وما حدث فيه من القول بالمخلوق، فقال: القرآن كلام الله وعلمه ووحيه، ليس بمخلوق. ولقد ذكر سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار[3] قال: أدركت مشيختنا منذ سبعين سنة ــ فذكر معنى هذه الحكاية ــ وزاد: «فإنه منه خرج وإليه يعود». قال أبي: وقد أدرك عمرو بن دينار أجلة أصحاب رسول الله ﷺ من البدريين والمهاجرين والأنصار مثل: جابر بن عبد

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنَّة والجماعة ٣/ ٤٣١ ــ ٤٣٢.

(٢) محمد بن إسحاق بن راهوية الحنظلي، إمام حافظ، قاضي نيسابور، سمع أباه، وأحمد بن حنبل، وروى عنه ابن قانع والطبراني. توفي سنة ٢٩٤هـ. السير ١٣/ ٥٤٤، الجرح والتعديل ٧/ ١٩٦، المنتظم ٦/ ٦٣، العبر ٢/ ٩٨، طبقات الحنابلة ١/ ٢٦٩.

(٣) عمرو بن دينار الجمحي، أبو محمد الأثرم، فقيه محدث ثقة، ولد سنة ٤٦هـ. وكان مفتي أهل مكة، قال شعبة: ما رأيت أثبت في الحديث منه، توفي سنة ١٢٦هـ. الأعلام ٥: ٧٧، تاريخ الإسلام ٥/ ١١٤، تهذيب التهذيب ٨/ ٣٠، خلاصة تهذيب الكمال ٢٤٤.

الله[1]، وأبي سعيد الخدري[2]، وعبد الله بن عمرو، وعبد الله ابن عباس، وعبد الله بن الزبير[3] ــ رضي الله عنهم ــ، وأجلة التابعين ــ رحمة الله عليهم ــ وعلى هذا مضى صدر هذه الأمة لم يختلفوا في ذلك)[4].

وحسبك بهذا الإجماع الذي انتظم أجلة الصحابة وأجلة التابعين، وحكاه هذا التابعي الجليل ــ عمرو بن دينار رحمه الله ــ دليلاً على إثبات هذه الصفة على حقيقتها اللائقة بالله ــ تعالى ــ، وأنهم أبعد الناس عن القول بالتجهيل أو التهوك في التحريف.

وقد كانت مسألة الكلام من المسائل العظام التي أنكر أهل السنَّة تحريف الخصوم لها وجحدهم إياها، والآثار والمصنفات

---

(١) جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الخزرجي الأنصاري، من المكثرين في الرواية عن النبي ﷺ. له ما يقرب من ١٥٤٠ حديثاً. توفي سنة ٧٨هـ. الأعلام ٢: ١٠٤، الإصابة ١/ ٢١٣، تهذيب الأسماء ١/ ١٤٢.

(٢) سعد بن مالك بن سنان الخدري الأنصاري الخزرجي، من الملازمين للنبي ﷺ. توفي سنة ٧٤هـ. الأعلام ٣/ ٨٧، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٧٩، صفة الصفوة ١/ ٢٩٩، حلية الأولياء ١/ ٣٦٩.

(٣) عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي، أبو بكر، فارس قريش، ولد في السنة الأولى من الهجرة، وهو أول مولود بعد الهجرة، بويع بالخلافة بعد موت يزيد بن معاوية، فحكم مصر والحجاز واليمن والعراق وخراسان، وكانت له مع الأمويين وقائع انتهت بمقتله والقضاء على دولته سنة ٧٣هـ على يد الحجاج بن يوسف. الأعلام ٤: ٨٧، الكامل في التاريخ ٤/ ١٣٥، فوات الوفيات ١/ ٢١٠، صفوة الصفوة ١/ ٣٢٢، تاريخ الطبري ٧/ ٢٠٢، تهذيب ابن عساكر ٧/ ٣٩٦.

(٤) الأسماء والصفات، ص ٣١٥ ــ ٣١٦.

لهم فيها كثيرة[1].

* صفة الوجه:

قال ابن خزيمة ـ رحمه الله ـ بعد أن ساق الآيات القرآنية المتضمنة ذكر وجه الباري ـ جل وعز ـ : (فنحن وجميع علمائنا من أهل الحجاز وتهامة واليمن والعراق والشام ومصر مذهبنا: أنا نثبت لله ما أثبته الله لنفسه، نقر بذلك بألسنتنا، ونصدق ذلك بقلوبنا، من غير أن نشبه وجه خالقنا بوجه أحدٍ من المخلوقين...)[2]، ثم ساق النصوص من السنَّة، وفيها قول النبي ﷺ: «**وأسألك لذة النظر إلى وجهك**»[3]، فعلق قائلاً: (ألا يعقل ذوو الحجا ـ يا طلاب العلم ـ أن النبي ﷺ لا يسأل ربه ما لا يجوز كونه، ففي مسألة النبي ﷺ ربه لذة النظر إلى وجهه أبين البيان، وأوضح الوضوح، أن لله ـ عز وجل ـ وجهاً يتلذذ بالنظر إليه من منّ الله ـ جل وعلا ـ عليه وتفضل بالنظر إلى وجهه)[4].

وصدق ـ رحمه الله ـ، وهكذا تتلقى العقول السليمة، والفطر المستقيمة، الحق دون تكلفٍ يفضي بها إلى تمثيل أو تعطيل، فتساير النصوص حيث سارت وتثبت ما أثبتت، وتنفي ما نفت، وعلى هذا المهيع الرشيد، والصراط المستقيم، تناول سائر صفات الباري ـ سبحانه ـ كصفة

---

(١) انظر على سبيل التوسع: كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب لابن خزيمة ص ٣٢٨ ـ ٤٠٦، و «خلق أفعال العباد» للبخاري، وكتاب «العقيدة السلفية في كلام رب البرية» لعبد الله بن يوسف الجديع.

(٢) كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب ١/ ٢٦.

(٣) رواه النسائي: كتاب السهو ٣/ ٥٥، ورواه أحمد ٥/ ١٩١.

(٤) كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب ١/ ٣٠.

النفس والعينين والأصابع والضحك وغيرها، بعباراتٍ واضحة مطمئنة لا تلجلج فيها ولا تمحل، فها هو يقول في صفة الضحك التي يستبشعها من تلوث قلبه بأدران التشبيه: (باب ذكر إثبات ضحك ربنا ــ عز وجل ــ بلا صفة تصف ضحكه، جل ثناؤه، لا ولا يشبه ضحكه بضحك المخلوقين، وضحكهم كذلك. بل نؤمن بأنه يضحك، كما أعلم النبي ﷺ، نسكت عن صفة ضحكه ــ جل وعلا ــ، إذ الله ــ عز وجل ــ استأثر بصفة ضحكه، لم يطلعنا على ذلك، فنحن قائلون بما قال النبي ﷺ، مصدقون بذلك، بقلوبنا. منصتون عما لم يبين لنا، مما استأثر الله بعلمه)[1]، ثم ساق النصوص في ذلك.

ونختم هذا الإثبات المفصل بما أثبته أبو الحسن الأشعري في «مقالات الإسلاميين» بقوله: (هذه حكاية جمله قول أصحاب الحديث وأهل السنَّة: جملة ما عليه أهل الحديث والسنَّة: الإقرار بالله وملائكته وكتبه ورسله، وما جاء من عند الله، وما رواه الثقات عن رسول الله ﷺ، لا يردون من ذلك شيئاً... ــ وفيه ــ : وأن الله ــ سبحانه ــ على عرشه، كما قال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝﴾[2]، وأن له يدين بلا كيف، كما قال: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[3]، ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾[4]، وأن له عينين بلا كيف، كما قال: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾[5]، وأن له وجهاً كما قال: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ

---

(١) كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب ٢/ ٥٦٤.

(٢) سورة طه: الآية ٥.

(٣) سورة ص: الآية ٧٥.

(٤) سورة المائدة: الآية ٦٤.

(٥) سورة القمر: الآية ١٤.

وَٱلْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾[1]. . . ويقولون: إن القرآن كلام الله غير مخلوق. . . ويقولون: إن الله ـ سبحانه ـ يُرى بالأبصار يوم القيامة كما يُرى القمر ليلة البدر. . . ويقرون بأن الله ـ سبحانه ـ : مقلب القلوب. ويصدقون بالأحاديث التي جاءت عن رسول الله ﷺ أن الله ـ سبحانه ـ ينزل إلى السماء الدنيا فيقول: هل من مستغفر، كما جاء في الحديث عن النبي ﷺ. . . ويقرون أن الله ـ سبحانه ـ يجيء يوم القيامة كما قال: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾[2]، وأن الله يقرب من خلقه كيف شاء، كما قال: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴿١٦﴾﴾[3]. . .، ثم قال: وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول، وإليه نذهب)[4].

● ● ●

(١) سورة الرحمن: الآية ٢٧.

(٢) سورة الفجر: الآية ٢٢.

(٣) سورة ق: الآية ١٦.

(٤) مقالات الإسلاميين ـ باختصار ـ ١/٣٤٥ ـ ٣٥٠.

ثالثاً: الرد والإنكار على المخالفين

إن من أبرز الأدلة على حقيقة مذهب السلف في الإثبات لمعاني نصوص الصفات، منهجهم في معاملة المخالفين المائلين بتلك النصوص عن وجهها، والغلظة عليهم ونبذ طريقتهم وتزييفها. وفي ما يلي نماذج منتقاة لبعض الآثار المروية عن السلف، الدالة على إرادتهم للإثبات من جهة، ورد ما خالف هذه الطريقة من جهة أخرى:

*** في صفة الرؤية:**

ـ روى اللالكائي بسنده عن الأوزاعي ـ رحمه الله ـ أنه قال: (إني لأرجو أن يحجب الله ـ عز وجل ـ جهماً وأصحابه أفضل ثوابه الذي وعد أولياءه حين يقول: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾[1])[2].

ـ وروى الدارقطني عن وكيع ـ رحمه الله ـ وقد حدث بحديثٍ في الرؤية أو غيره فقال: (من رأيتموه ينكر من هذه الأحاديث، فاحسبوه من الجهمية)[3].

---

(١) سورة القيامة: الآيتان ٢٢، ٢٣.

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٣/ ٥٠٣.

(٣) كتاب الصفات ص ٤١.

ـ وروى عن عباد بن العوام[1] قال: (قدم علينا شريك بن عبد الله[2]، فقلنا له: يا أبا عبد الله: إن عندنا قوماً من المعتزلة ينكرون هذه الأحاديث: «إن الله ينزل إلى سماء الدنيا»، و «إن أهل الجنة يرون ربهم»، فحدثني شريك بنحو من عشرة أحاديث في هذا، وقال: أما نحن فأخذنا ديننا عن أبناء التابعين عن أصحاب رسول الله ﷺ، فهم عمن أخذوه؟!)[3]. وفي رواية للالكائي أنه قال: (إنما جاءنا بهذه الأحاديث من جاءنا بالسنن في الصلاة والزكاة والحج، وإنما عرفنا الله بهذه الأحاديث)[4].

ـ وروى عن عقبة بن قبيصة بن عقبة[5] قال: أتينا أبا نعيم[6] يوماً

---

(١) عباد بن العوام بن عمر الكلابي الواسطي، أبو سهل، من الثقات. ولد سنة ١١٨هـ، وتوفي سنة ١٨٥هـ. الأعلام ٣/ ٢٥٧، تهذيب التهذيب ٥/ ٩٩، تذكرة الحفاظ ١/ ٢٤١.

(٢) شريك بن عبد الله بن الحارث النخعي الكوفي، أبو عبد الله، فقيه، استقضاه أبو جعفر المنصور على الكوفة، ولد سنة ٩٥هـ، وتوفي سنة ١٧٧هـ. الأعلام ٣/ ١٦٣، تذكرة الحفاظ ١/ ٢١٤، وفيات الأعيان ١/ ٢٢٥، البداية والنهاية ١٠/ ١٧١، ميزان الاعتدال ١/ ٤٤٤، تاريخ بغداد ٩/ ٢٧٩.

(٣) كتاب الصفات ص ٤٣.

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٣/ ٥٠٤.

(٥) عقبة بن قبيصة بن عقبة السوائي العامري الكوفي. روى عن أبيه وأبي نعيم وغيرهما، وعنه النسائي وغيره. قال النسائي: صالح، وذكره ابن حبان في الثقات. تهذيب التهذيب ٧/ ٢٤٩.

(٦) الفضل بن دكين بن حماد التيمي، أبو نعيم، من شيوخ البخاري ومسلم، ولد سنة ١٣٠هـ، وكان ثقة حافظاً متقناً. توفي سنة ٢١٩هـ. الأعلام ٥/ ١٤٨، مناقب الإمام أحمد ٣٩٥، الكامل في التاريخ (حوادث سنة ٢١٩)، تاريخ بغداد ١٢/ ٣٤٦.

فنزل إلينا من الدرجة التي في داره، فجلس في وسطنا كأنه مغضب، فقال ابتداءً: حدثنا سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، وحدثنا زهير بن معاوية ابن حديج بن رحيل الجعفي(١)، وحدثنا حسن بن صالح بن حي(٢)، وحدثنا شريك بن عبد الله النخعي، هؤلاء أبناء المهاجرين يحدثون، أن الله ـ عز وجل ـ يُرى في الآخرة، حتى جاءنا ابن يهودي صباغ فزعم أن الله لا يرى ـ يعني بشراً المريسي ـ)(٣).

* في صفة النزول:

ـ روى اللالكائي بسنده أن عبد الله بن طاهر(٤) قال: لإسحاق ابن راهويه: ما هذه الأحاديث التي يحدث بها أن الله ـ عز وجل ـ ينزل إلى سماء الدنيا، والله يصعد وينزل؟! قال: فقال له إسحاق: تقول إن الله يقدر على أن ينزل ويصعد ولا يتحرك؟ قال: نعم، قال: فلم

(١) زهير بن معاوية بن حُديج الجعفي، أبو خيثمة، من كبار حفاظ الحديث من أهل الكوفة. توفي سنة ١٧٣هـ. الأعلام ٣/ ٥٢، تذكرة الحفاظ ١/ ٢١٤.

(٢) الحسن بن صالح بن حي الهمداني الكوفي، أبو عبد الله، من فقهاء المجتهدين، ولد سنة ١٠٠هـ. له كتب منها: «التوحيد»، و«الجامع» وغيرها. توفي سنة ١٦٨هـ. الأعلام ٢/ ١٩٣، الفهرست لابن النديم ١/ ١٧٨، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٨٥، ميزان الاعتدال ١/ ٢٣٠، ذيل المذيل ١٠٥.

(٣) كتاب الصفات ص ٤٣.

(٤) عبد الله بن طاهر بن الحسين الخزاعي بالولاء، أمير خراسان، ومن أشهر ولاة العصر العباسي. مشهور بحسن السيرة والكرم والجود وتدبير الأمور. توفي سنة ٢٣٠هـ. الأعلام ٤/ ٩٣، ابن دقماق ٤/ ٦٥، الكامل في التاريخ ٧/ ٥، تاريخ الطبري ١١/ ١٣، وفيات الأعيان ١/ ٢٦٠، تاريخ بغداد ٩/ ٤٨٣.

تنكر؟!)[1]. وفي رواية لأبـي عثمان الصابوني أنه قال: (أعز الله الأمير: لا يقال لأمر الرب كيف؟ إنما ينزل بلا كيف)[2].

ـ ورواها الصابوني بسياق آخر ـ وقد تكون قصة أخرى ـ عن إبراهيم بن عبد الله الرباطي قال: حضرت مجلس الأمير عبد الله بن طاهر ذات يومٍ وحضر إسحاق بن إبراهيم ـ يعني ابن راهويه ـ فسئل عن حديث النزول: أصحيحٌ هو؟ قال: نعم. فقال له بعض قواد عبد الله: يا أبا يعقوب: أتزعم أن الله ينزل كل ليلة؟ قال: نعم. قال: كيف ينزل؟ فقال إسحاق: أثبته فوق حتى أصف لك النزول. فقال الرجل: أثبته فوق، فقال إسحاق: قال الله ـ عز وجل ـ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾[3]، فقال الأمير عبد الله: «يا أبا يعقوب، هذا يوم القيامة» فقال إسحاق: أعز الله الأمير، ومن يجيء يوم القيامة، من يمنعه اليوم؟)[4].

ففي هذه المناظرة دليلٌ على اعتبار السلف ـ رحمهم الله ـ لدلالات الألفاظ على معانيها اللائقة بالله ـ سبحانه ـ . تأمل قوله: «أثبته فوق حتى أصف لك النزول» لما تقرر في الأذهان من المقابلة المعنوية بين الفوقية والنزول. مع استصحابهم ـ رحمهم الله ـ بأنه ـ سبحانه ـ «ليس كمثله شي».

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٣/ ٤٥٢.

(٢) عقيدة السلف أهل الحديث ص ٢٣.

(٣) سورة الفجر: الآية ٢٢.

(٤) المصدر السابق ص ٢٤.

ـ وروى اللالكائي بسنده عن الفضيل بن عياض[1] ـ رحمه الله ـ قال: (إذا قال لك الجهمي: أنا أكفر برب ينزل، فقل: أنا أؤمن برب يفعل ما يشاء)[2].

ـ وروى نحوه عن يحيى بن معين ـ رحمه الله ـ قال: (إذا سمعت الجهمي يقول: أنا كفرت بربٍ ينزل. فقل: أنا أؤمن بربٍ يفعل ما يريد)[3].

ـ وروى ابن المحب في الصفات بسنده عن أبي حاتم[4] ـ رحمه الله ـ قال: (من قال: النزول غير النزول، وما أشبهه فهو كافر جهمي)[5].

*** في صفة العلو والاستواء:**

ـ نقل شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ عن كتاب الفقه الأكبر

---

(١) الفضيل بن عياض بن مسعود التيمي، أبو علي، شيخ الحرم المكي، ولد سنة ١٠٥هـ، كان ثقة حافظاً عابداً زاهداً، ولد في سمرقند ثم استقر به المطاف بمكة، وتوفي بها سنة ١٨٧هـ. الأعلام ٥/ ١٥٣، تذكرة الحفاظ ١/ ٢٢٥، تهذيب التهذيب ٨/ ٢٩٤، الجواهر المضية ١/ ٤٠٩، صفة الصفوة ٢/ ١٣٤، وفيات الأعيان ١/ ٤١٥.

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٣/ ٤٥٢.

(٣) المصدر السابق ٣/ ٤٥٣.

(٤) الإمام محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي، أبو حاتم، الحافظ الثقة الحجة، ولد سنة ١٩٥هـ، وهو من أقران البخاري. ولد في الري وإليها نسبته، وتوفي ببغداد سنة ٢٧٧هـ. الأعلام ٦/ ٢٧، الرسالة المستطرفة ١٠٤، تهذيب التهذيب ٩/ ٣١، تاريخ بغداد ٢/ ٧٣، طبقات السبكي ١/ ٢٩٩، مفتاح السعادة ٢/ ١٦٩.

(٥) عن كتاب: عقيدة أبي حاتم وأبي زرعة، جمع محمود بن محمد الحداد ص ١٣٠.

لأبـي حنيفة النعمان ــ رحمه الله ــ من رواية أبـي مطيع[1] ــ الحكم ابن عبد الله البلخي ــ وسؤالاته له قوله: (قال أبو حنيفة: عمن قال لا أعرف ربـي في السماء أم في الأرض، فقد كفر، لأن الله يقول: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝﴾[2]، وعرشه فوق سبع سموات. قلت: فإن قال: إنه على العرش استوى، ولكنه يقول: لا أدري العرش في السماء أم في الأرض؟ قال: هو كافر؛ لأنه أنكر أن يكون في السماء، لأنه ــ تعالى ــ في أعلى عليين، وأنه يدعى من أعلى لا من أسفل)[3]. وعلق شيخ الإسلام ــ رحمه الله ــ قائلاً: (ففي هذا الكلام المشهور عن أبـي حنيفة عند أصحابه: أنه كفر الواقف الذي يقول: لا أعرف ربـي في السماء أم في الأرض؛ فكيف يكون الجاحد النافي الذي يقول: ليس في السماء؛ أو ليس في السماء ولا في الأرض؟)[4].

وإذا كان أبو حنيفة كفر الواقف، وقاس عليه شيخ الإسلام الجاحد قياساً أولويًا، فكيف يكون المجهّل الذي يزعم أن النص لا يفيد سامعه علماً أصلاً؟!

ــ وروى عبد الله بن أحمد بسنده عن يزيد بن هارون ــ رحمه الله ــ وقيل له: من الجهمية؟ فقال: (من زعم أن الرحمن على العرش استوى على

---

(١) الحكم بن عبد الله بن مسلمة، أبو مطيع البلخي، راوي الفقه الأكبر عن أبـي حنيفة، كان ابن المبارك يجله. وقال ابن معين ليس بشيء، وقال البخاري: ضعيف صاحب رأي، وقال أحمد: لا ينبغي أن يروى عنه شيء. توفي سنة ١٩٩هـ. ميزان الاعتدال ٢/٩٧. الفوائد البهية ص ٦٨.

(٢) سورة طه: الآية ٥.

(٣) عن مجموع الفتاوى ٥/٤٧.

(٤) مجموع الفتاوى ٥/٤٨.

خلاف ما يقر في قلوب العامة فهو جهمي)[1].

فقد ضبط هذا الإمام مقالة الجهمي بضابط الفطرة. وذلك أن العامة مفطورون دون سبق تعليم على أن الله ـ تعالى ـ متصف بالعلو المطلق، بخلاف الذين انحرفت فطرهم، واعتلت أمزجتهم بلوثات الجهمية.

ـ ونقل شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ عن كتاب الرد على الجهمية لابن أبي حاتم أن عبد الرحمن بن مهدي[2] قال: (أصحاب جهم يريدون أن يقولوا: إن الله لم يكلم موسى، ويريدون أن يقولوا ليس في السماء شيء، وأن الله ليس على العرش، أرى أن يستتابوا فإن تابوا وإلاَّ قتلوا)[3].

*** نصوصٌ عامة في الرد على المخالفين:**

ـ ذكر أبو يعلى الفراء في «إبطال التأويلات» جملة آثار أخرجها إليه أبو القاسم عبد الكريم القشيري[4] ـ رحمه الله ـ من مقالة السلف في أخبار الصفات:

---

(١) السنة ١/ ١٢٣.

(٢) عبد الرحمن بن مهدي بن حسان البصري اللؤلؤي، أبو سعيد، ثقة حافظ إمام، ولد سنة ١٣٥هـ، وتوفي سنة ١٩٨هـ. الأعلام ٣/ ٣٣٩، تاريخ بغداد ١٠/ ٢٤٠، تهذيب التهذيب ٦/ ٢٧٩، اللباب ٣/ ٧٢، حلية الأولياء ٩/ ٣.

(٣) مجموع الفتاوى ٥/ ٥٣.

(٤) عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري، أبو القاسم، زين الإسلام، شيخ خراسان في عصره، ولد سنة ٣٧٦هـ، من الزهاد العباد. من كتبه: «التيسير في التفسير»، و «الرسالة القشيرية» وغيرها. توفي سنة ٤٦٥هـ. الأعلام ٤/ ٥٧، طبقات السبكي ٣/ ٢٤٣، الوفيات ١/ ٢٩٩، تاريخ بغداد ١١/ ٨٣، مفتاح السعادة ١/ ٤٣٨ ثم ٢/ ١٨٦، التيمورية ١/ ٢٣٠.

ـ (بإسناده عن مطرف بن عبد الله[1] يقول: سمعت مالك بن أنس يقول إذا ذكر عنده من يدفع أحاديث الصفات يقول: قال عمر بن عبد العزيز: سن رسول الله ﷺ وولاة الأمر بعده سنناً الأخذ بها اتباع لكتاب الله، واستكمال لطاعة الله، وقوة على دين الله ـ سبحانه ـ، ليس لأحد من الخلق تفسيرها، ولا النظر في شيءٍ خالفها، من اهتدى بها فهو مهتدي، ومن استنصر بها فهو منصور، ومن تركها اتبع غير سبيل المؤمنين، وولاه الله ما تولى وأصلاه جهنم وساءت مصيراً)[2]. فالإمام مالك يستشهد بهذا الكلام المبين على من دفع أحاديث الصفات، وخالف ما كان عليه النبي ﷺ وولاة الأمر بعده.

ـ وبإسناده عن عبد الرحمن بن عمر[3] قال: سمعت عبد الرحمن ابن مهدي وذكر عنده الجهمية ينفون أحاديث الصفات اليد والرجل ويقولون: الله أعظم من أن يوصف بشيء. قال عبد الرحمن ابن مهدي: قد هلك قومٌ من هذا الوجه، يعني من وجه التعظيم. قالوا: الله أعظم من أن ينزل كتاباً، أو يرسل رسولاً، ثم قرأ: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ

---

(١) مطرف بن عبد الله بن مطرف بن سليمان اليساري، أبو مصعب المدني، ابن أخت مالك بن أنس. قال أبو حاتم: صدوق مضطرب الحديث، ووثقه الدارقطني، وذكره ابن حبان في الثقات. مات سنة ٢١٤هـ. تهذيب التهذيب ١٠/ ١٧٥.

(٢) إبطال التأويلات ١/ ٥٢.

(٣) عبد الرحمن بن عمر بن يزيد الزهري، أبو الحسن الأصبهاني، المعروف برسته، ولد سنة ١٨٨هـ، وروى عن ابن مهدي والقطان وغيرهما، وهو ثقة له غرائب. توفي سنة ٢٤٦هـ. تهذيب التهذيب ٦/ ٢٣٤، تقريب التهذيب ص ٣٤٧ رقم ٣٩٦٢.

قَالُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ﴾[1]، ثم قال: فهل هلكت المجوس إلاَّ من التعظيم، قالوا: الله أعظم من أن نعبده، ولكن نعبد من هو أقرب إلينا، فعبدوا الشمس وسجدوا لها. فأنزل الله: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾[2].

ـ وبإسناده عن حماد بن سلمة[3] قال: من رأيتموه ينكر هذه الأحاديث فاتهموه على الدين.

ـ وبإسناده عن أبي معمر الهذلي[4]: من زعم أن الله ـ تعالى ـ لا يتكلم ولا يبصر ولا يسمع ولا يعجب ولا يضحك ولا يغضب، وذكر أحاديث الصفات، فهو كافر بالله، ومن رأيتموه على بئرٍ واقف فألقوه فيها...

ـ وبإسناده عن يزيد بن هارون: من كذب بأحاديث الصفات فهو بريء من الله والله منه بريء)[5].

---

(١) سورة الأنعام: الآية ٩١.

(٢) سورة الزمر: الآية ٣.

(٣) حماد بن سلمة بن دينار البصري، أبو سلمة، مفتي البصرة، كان ثقة مأموناً، إلاَّ أنه لما كبر ساء حفظه فتركه البخاري، وأخرج له مسلم. توفي سنة ١٦٧هـ. الأعلام ٢/٢٧٢، تهذيب التهذيب ٣/١١، ميزان الاعتدال ١/٢٧٧، حلية الأولياء ٦/٢٤٩، نزهة الأولياء ٥٠.

(٤) إسماعيل بن إبراهيم بن معمر الهذلي، أبو معمر، أخرج له الشيخان، وهو ثقة ثبت، وثقه ابن حبان وابن سعد وابن قانع، وكان صاحب سنة واتباع. توفي سنة ٢٣٦هـ. تهذيب التهذيب ١/٢٧٣.

(٥) انظر هذه الآثار وغيرها في إبطال التأويلات ١/٥٣ ـ ٥٥.

ـ ونقل شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ عن الإمام أبي عبد الله محمد بن خفيف[1] من كتابه «اعتقاد التوحيد بإثبات الأسماء والصفات» كلاماً طويلاً نختار منه ما يدل على إطباق الأمة على الإثبات؛ قوله: (فهذه الروايات قد رويت عن هؤلاء من صدر هذه الأمة موافقة لقول النبي ﷺ، متداولة في الأقوال، ومحفوظة في الصدر، ولا ينكر خلف عن السلف، ولا ينكر عليهم أحد من نظرائهم، نقلتها الخاصة والعامة، مدونة في كتبهم، إلى أن حدث في آخر الأمة من قلل الله عددهم ممن حذرنا رسول الله ﷺ من مجالستهم ومكالمتهم، وأمرنا ألا نعود مرضاهم، ولا نشيع جنائزهم، فقصد هؤلاء إلى هذه الروايات فضربوها بالتشبيه، وعمدوا إلى الأخبار فعملوا في دفعها إلى أحكام المقاييس، وكفر المتقدمين، وأنكروا على الصحابة والتابعين، وردوا على الأئمة الراشدين، فضلوا وأضلوا عن سواء السبيل)[2].

وبالجملة فإن كتب «السنة» و«الأصول» طافحة بالمنقول عن السلف في النكير على المخالفين طريقتهم السنية النبوية في الإثبات مع التنزيه. وعامة هذه الآثار منصبة على نفاة الصفات من الجهمية وفروعهم. ولا ريب أن التفويض من أعظم النفي والتعطيل، بل هو أعظم نفياً ممن يعطل المعنى الصحيح ويثبت معنىً غير مراد، لأن المفوض يعطل ثم يحيل على مجهول.

● ● ●

(١) محمد بن خفيف، أبو عبد الله الشيرازي الشافعي، ولد سنة ٢٧٦هـ وهو من الزهاد العباد، وصنف كتباً. توفي سنة ٣٧١هـ. الأعلام ٦/ ١١٤، شذرات الذهب ٣/ ٧٦.

(٢) مجموع الفتاوى ٥/ ٧٥.

رابعاً: تحقيق الإثبات

ورد عن بعض السلف آثار في تحقيق الإثبات وتأكيده في نصوص الصفات، إما قولية وإما فعلية، تنبىء عن عظيم اعتقادهم لما دلت عليه، وتمتاز عن غيرها من الآثار المذكورة سابقاً، والمتضمنة للرواية وذكر الإثبات، حصول فعلٍ أو قولٍ منهم قاطعٍ في إرادتهم حقيقة المعنى وتأكيده، ومن أمثلة ذلك:

ـ ما رواه عبد الله بن أحمد قال: حدثني أبـي ـ رحمه الله ـ نا معاذ بن معاذ[1]، نا حماد بن سلمة، نا ثابت البناني[2] عن أنس بن مالك[3] ـ رضي الله عنه ـ، عن النبـي ﷺ في قوله ـ عز وجل ـ: ﴿ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ

---

(١) معاذ بن معاذ التميمي، أبو المثنى، قاض بصري، ثقة ثبت، ولد سنة ١١٩هـ، وتوفي سنة ١٩٦هـ. الأعلام ٧/٢٥٨، تاريخ بغداد ١٣/١٣١، تهذيب التهذيب ١٠/١٩٤، الجرح والتعديل «الجزء الرابع ـ القسم الأول ـ ٢٤٨.

(٢) ثابت بن أسلم البناني، أبو محمد البصري، ثقة عابد من الطبقة الرابعة، مات سنة بضع وعشرين ومائة، وأخرج له الجماعة. تقريب التهذيب ص ١٣٢ رقم ٨١٠.

(٣) أنس بن مالك بن النضر البخاري الخزرجي الأنصاري، أبو حمزة، خادم رسول الله ﷺ، أسلم صغيراً، وتوفي سنة ٩٣هـ. الأعلام ٢/٢٤، طبقات ابن سعد ٧/١٠، تهذيب ابن عساكر ٣/١٣٩، صفوة الصفوة ١/٢٩٨.

﴿لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾، قال: قال هكذا: يعني أخرج طرف الخنصر[1] ــ قال أبـي أراناه معاذ فقال له حميد الطويل[2]: ما تريد إلى هذا يا أبا محمد؟ قال: فضرب صدره ضربةً شديدة وقال: من أنت يا حميد، وما أنت يا حميد؟ حدثني به أنس بن مالك عن النبـي ﷺ تقول أنت: ما تريد إليه؟ حدثني أبـي قال: حدثني من سمع معاذاً يقول: وددت أنه حبسه شهرين. يعني لحميد)[3].

ــ وفي رواية لابن خزيمة ــ رحمه الله ــ : (قال بأصبعه هكذا، وأشار بالخنصر من الظفر يمسكه بالإبهام. قال: فقال حميد لثابت: يا أبا محمد: دع هذا، ما تريد إلى هذا، قال: فضرب ثابت منكب حميد وقال: ومن أنت يا حميد؟ وما أنت يا حميد، حدثني به أنس بن مالك عن رسول الله ﷺ وتقول أنت: دع هذا)[4].

ــ وفي رواية لابن جرير الطبري ــ رحمه الله ــ : (فقال حميد لثابت: تقول هذا؟ قال: فرفع ثابت يده، فضرب صدر حميد، وقال: يقوله

---

(١) رواه أحمد ٣/١٢٥، وابن أبـي عاصم في «السنَّة» ١/ ٢١٠ ــ ٢١١، والترمذي في التفسير ٨/ ٤٥١ ــ ٤٥٢ «تحفة الأحوذي»، وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلاَّ من حديث حماد بن سلمة ورواه الحاكم في «المستدرك» ٢/ ٣٢٠ ــ ٣٢١ وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبـي.

(٢) حميد بن أبـي حميد الطويل، أبو عبيدة الخزاعي، من ثقات التابعين، ولد سنة ٦٨هـ، وتوفي وهو قائم يصلي سنة ١٤٢هـ. الأعلام ٢/٢٨٣، العبر ١/ ١٩٤، شذرات الذهب ١/ ٢١١، التراث ١/ ٢٦١.

(٣) السنَّة ١/ ٢٦٩.

(٤) كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب ١/ ٢٥٩.

رسول الله ﷺ، ويقوله أنس، وأنا أكتمه؟)[1]. وقال الإمام الحافظ ابن مندة ــ رحمه الله ــ: (وهذا حديث مشهور وقد روي من طرقٍ عن أنس ابن مالك)[2].

فهاهم السلف ــ رحمهم الله ــ يتتابعون على نقل حديث رسول الله ﷺ قولاً وفعلاً، دون أن يوجب لهم ذلك اعتقاد التشبيه والنفرة منه، بل إنهم كما في هذه الواقعة يبالغون في النكير والزجر على من حصل له نوع نفرة، وسبق إلى ذهنه معنىً من معاني التشبيه يحمله على استنكار الرواية، والرغبة في عدم التحديث بها، فيأتي الجواب تعزيراً بالقول والفعل، وإقامة الحجة الدامغة التي يقف عندها كل مؤمن (يقوله رسول الله ﷺ، ويقوله أنس، وأنا أكتمه؟)، أو (حدثني به أنس بن مالك عن رسول الله ﷺ، وتقول أنت: دع هذا)[3].

هذه الواقعة تدل على حقيقة فهم السلف الصالح، صحابةً وتابعين لمراد رسول الله ﷺ، وأنه قصد تحقيق الصفة مع اعتقادهم قطعاً بأن الله ليس كمثله شيء. ولم يدر بخلدهم ما ألقاه الشيطان في قلوب الخلوف الذين يلوون أعناق النصوص عن الإثبات إلى التحريف، فضلاً عن من يزعم عدم دلالتها على معنىً معلوم، وأنها مجرد ألفاظ مصمتة لا تتضمن دلالة في نفس الأمر. وشواهد هذا الإثبات المؤكد بالفعل كثيرة في السنَّة المطهرة مثل:

---

(١) تفسير الطبري ٩/ ٥٣.

(٢) الرد على الجهمية، تحقيق: د. علي بن محمد الفقيهي، ص ٨٩.

(٣) تقدما قريباً.

ـ ما رواه ابن خزيمة ـ رحمه الله ـ وغيره عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال في قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَـٰنَـٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴿٥٨﴾﴾[1]: (رأيت رسول الله ﷺ يضع إبهامه على أذنه وأصبعه التي تليها على عينه، قال أبو هريرة: رأيت رسول الله ﷺ يفعل ذلك)[2].

ـ ورواه أبو داود وقال في آخره: (قال ابن يونس[3] ـ أحد رجال السند ـ: قال المقرىء[4]: يعني: (أن الله سميع بصير) يعني أن لله سمعاً وبصراً. قال أبو داود: وهذا ردٌّ على الجهمية)[5].

ـ وروى ابن جرير الطبري بسنده عن ابن عمر ـ رضي الله عنه ـ قال: (رأيت رسول الله ﷺ وهو على المنبر يقول: «يأخذ الجبار سماواته وأرضه بيديه. وقبض رسول الله ﷺ يديه وجعل يقبضهما ويبسطهما، قال: ثم يقول: أنا الرحمن، أنا الملك، أين الجبارون، أين المتكبرون، وتمايل رسول الله ﷺ عن يمينه وعن شماله، حتى نظرت إلى المنبر يتحرك من أسفل

---

(١) سورة النساء: الآية ٥٨.

(٢) كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب ١/ ٩٧.

(٣) محمد بن يونس النسائي، ثقة، من الطبقة الحادية عشرة، أخرج له أبو داود. تقريب التهذيب ص ٥١٥ رقم ٦٤٢١، تهذيب التهذيب ٩/ ٥٤٤.

(٤) عبد الله بن يزيد المقرىء أبو عبد الرحمن المكي، ثقة فاضل، من الطبقة التاسعة، مات سنة ٢١٣هـ، وهو من كبار شيوخ البخاري، وأخرج له الجماعة. تقريب التهذيب (٣٣٠) رقم ٣٧١٥، تهذيب التهذيب ٦/ ٨٣.

(٥) سنن أبي داود ٥/ ٩٦ ـ ٩٧. وقال الشيخ عبد القادر الأرناؤوط: (وإسناده صحيح). انظر جامع الأصول ٧/ ٥٣.

شيءٍ منه، حتى إني لأقول: أساقط هو برسول الله ﷺ)[1].

فكان يجري من رسول الله ﷺ ما يفيد تحقيق الصفة المذكورة، دون أن يوجب ذلك لأصحابه ــ وحاشاهم رضي الله عنهم ــ شبهة التمثيل. وعلى هذا جرى سلف الأمة من الصحابة والتابعين، يتسلسل الحديث عندهم قولاً وفعلاً، فيكون ذلك زيادة في تحقيق الإثبات، ومنعاً للإلحاد في أسماء الله وصفاته.

ــ روى الدارقطني بسنده عن أنس بن مالك قال: (كان رسول الله ﷺ يكثر أن يقول: اللهم ثبت قلبي على دينك. فقال له بعض أصحابه: يا رسول الله: أتخاف علينا وقد آمنا بك، وصدقنا بما جئت به؟ فقال: نعم، إن القلوب بين أصبعين من أصابع الرحمن ــ عز وجل ــ يقلبها، وقال رسول الله ﷺ هكذا وأشار بأصبعه)[2].

ــ ورواه من طريق سفيان عن الأعمش[3] عن أبي

---

(١) تفسير الطبري ٢٦/٢٧. ورواه مسلم: كتاب صفات المنافقين وأحكامهم ٤/٢١٤٨ ــ ٢١٤٩، ورواه ابن ماجه في المقدمة ١/٧١ ــ ٧٢، كتاب الزهد ٢/١٤٢٩.

(٢) كتاب الصفات، ص ٣٤. قال ابن القيم: ــ رحمه الله ــ: (ولفظة «بين» لا تقتضي المخالطة ولا المماسة والملاصقة لغة ولا عقلاً ولا عرفاً، قال ــ تعالى ــ: ﴿وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ وهو لا يلاصق السماء ولا الأرض) مختصر الصواعق ٢/١٥٨.

(٣) سليمان بن مهران الأعمش، إمام مقرىء محدث حافظ يعد من التابعين، فقد رأى أنس بن مالك وروى عنه، وعن أبي وائل وإبراهيم النخعي وغيرهم، وعنه: شعبة وسفيان ويحيى القطان. توفي سنة ١٤٧هـ. السير ٦/٢٢٦، طبقات ابن سعد ٦/٣٤٢، التاريخ الصغير ٢/٩١، تهذيب الكمال (٥٤٨ ــ ٥٤٩)، تذكرة الحفاظ ١/١٥٤.

سفيان[1] عن جابر قال: (كان رسول الله ﷺ يكثر أن يقول: يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك. فقال له بعض أهله: أتخاف علينا وقد آمنا بك وبما جئت به؟ فقال: إن القلوب بين أصبعين من أصابع الرحمن ـ عز وجل ـ، يقول بهما هكذا، وحرك أبو أحمد أصبعه)[2].

ـ وفي رواية لابن مندة: (ووصف سفيان الثوري بالسبابة والوسطى فحركهما)[3].

ـ ومن شواهد تأكيدهم للإثبات، ما رواه عبد الله بن أحمد قال: (حدثني أبي، نا سفيان، عن أبي الزناد[4] عن الأعرج[5] عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، عن النبي ﷺ قال: «إذا ضرب أحدكم فليجتنب الوجه، فإن الله خلق آدم على صورته»[6]. حدثني أبي قال:

---

(١) طلحة بن نافع الواسطي، أبو سفيان الإسكاف، نزل مكة، صدوق من الطبقة الرابعة، أخرج له الجماعة. تقريب التهذيب ص ٢٨٣ رقم ٣٠٣٥.

(٢) كتاب الصفات، ص ٣٣.

(٣) الرد على الجهمية، ص ٨٧ ــ ٨٨.

(٤) عبد الله بن ذكوان القرشي المدني، من كبار المحدثين الأثبات، وكان سفيان يسميه: «أمير المؤمنين في الحديث». توفي سنة ١٣١هـ. الأعلام ٤/ ٨٥، تذكرة الحفاظ ١/ ١٢٦، تهذيب ابن عساكر ٧/ ٣٨٢.

(٥) عبد الرحمن بن هرمز، أبو داود، حافظ قارىء، من أهل المدينة، أكثر عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ. توفي سنة ١١٧هـ. الأعلام ٣/ ٣٤٠، تذكرة الحفاظ ١/ ٩١، اللباب ١/ ٦٠، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٢٨٨، مرآة الجنان ١/ ٣٥٠، تهذيب الأسماء ١/ ٣٠٥.

(٦) رواه ابن خزيمة في كتاب التوحيد ١/ ٨٢ ــ ٨٣، ورواه مسلم: كتاب البر ٤/ ٢٠١٧، ورواه ابن أبي عاصم في السنّة ١/ ٢٢٨، ٢٣٠ بهذا اللفظ وصححه الألباني.

سمعت الحميدي[1] وحدثنا سفيان بهذا الحديث يقول: هذا الحق وهذا الحق ويتكلم به وابن عيينة ساكت. قال أبي: ما ينكر قوله، كأنه أعجبه)[2].

فهاهم سلف هذه الأمة يحققون دلالة النصوص مع تنزيههم له ـ تعالى ـ عن مماثلة المخلوقين، يتكلمون بذلك، ويقرون من تكلم به، لا يعرفون غير الإثبات. فأين الزاعمون أن السلف كانوا مجرد حملة أسفار يروون ولا يفقهون! وينقلون ولا يعقلون! بل هم بحمد الله أفقه الناس بسنَّة رسول الله ﷺ لفظاً ومعنىً، وأعلم الناس بدلالات الألفاظ ولغة العرب، وأعظم الناس تعظيماً لله ـ تعالى ـ، وتنزيهاً له عن مشابهة المخلوقين.

● ● ●

---

(١) عبد الله بن الزبير الحميدي الأسدي، أبو بكر، إمام حافظ ثبت، من أهل مكة. لزم الشافعي إلى أن مات، وهو شيخ البخاري. له: «المسند». توفي سنة ٢١٩هـ. الأعلام ٤/ ٨٧، تهذيب التهذيب ٥/ ٢١٥.

(٢) السنَّة ٢/ ٤٦٣ ـ ٤٦٤.

خامساً: الرواية والتبويب والتصنيف في الصفات

إن من أقوى الأدلة على فهم السلف لنصوص الصفات فهماً يقتضي الإثبات والإقرار بما دلت عليه من المعاني أن عمدوا إلى رواية أحاديث الصفات فتعاهدوها ـ كسائر الأحاديث ـ بالرواية والنقل، ثم رتبوها في أبوابٍ خاصة في كتب السنن والمجاميع والصحاح، ثم أفردوها بالتصنيف وترجموا لها التراجم الدالة على إرادة الإثبات. ومن أمثلة عنايتهم وحرصهم على روايتها:

ـ ما نقله أبو يعلى عن إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد الختلي[1] ـ رحمه الله ـ في كتابه العظمة بإسناده عن أبي عمرو البصري قال: (كان أول من خرّج هذه الأحاديث، أحاديث الرؤية وجمعها من البصريين حماد ابن سلمة، فقال له بعض إخوانه: يا أبا سلمة: لقد سبقت إخوانك بجمع هذه الأحاديث في الوصف. قال لقد سمعت حماد بن سلمة يقول: إنه والله

---

(١) إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد، أبو إسحاق الختلي. سمع أبا نعيم وسعيد ابن أبي مريم، وثقه الخطيب، وقال: له كتب في الزهد والرقائق. توفي قريباً من سنة ٢٧٠هـ. السير ١٢/ ٦٣١، الجرح والتعديل ٢/ ١١٠، تاريخ بغداد ١/ ٩٦، تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٨٦، طبقات الحفاظ (٢٦٠).

ما دعتني نفسي إلى إخراج ذلك إلاَّ أني رأيت العلم يخرج، رأيت العلم يخرج، رأيت العلم يخرج، يقولها ثلاثاً وهو ينفض كفه، فأحببت إحياءه وبثه في العامة، لئلا يطمع في خرجه أهل الأهواء)[1]. فهذا الإمام في الرواية، حماد بن سلمة ــ رحمه الله ــ يبين أن سبب جمعه وتخريجه لأحاديث الرؤية أمران:

❏ **أحدهما**: وجوب إخراج العلم وعدم كتمانه.

❏ **والثاني**: قطع الطريق على أهل الأهواء أن يحرفوا النصوص تحريفاً لفظيًّا أو معنويًّا فيضلوا الناس بذلك. فلأجل هذين الأمرين بادر وسبق ــ رحمه الله ــ إلى إخراج مروياته.

وعمد بعض السلف الذين صنفوا في الصحاح والسنن، فبوبوا أبواباً، وعقدوا كتباً في مصنفاتهم الجامعة خاصة بأحاديث الصفات، فلا يكاد يخلو كتابٌ من كتب السنَّة من هذه الكتب والأبواب. ونضرب مثلاً بصحيح الإمام البخاري: فقد ختم كتابه العظيم بـ «كتاب التوحيد» وضمنه أبواباً منها:

❏ باب قول الله تبارك ــ وتعالى ــ : ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ. . .﴾ الآية[2].

❏ باب قول الله تبارك ــ وتعالى ــ : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴿٥٨﴾. . .﴾ الآية[3].

---

(١) إبطال التأويلات ١/ ٥٠.

(٢) سورة الإسراء: الآية ١١٠.

(٣) سورة الذاريات: الآية ٥٨.

❑ باب قول الله تبارك ــ وتعالى ــ : ﴿ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ ﴾[1].

❑ باب قول الله ــ تعالى ــ : ﴿ ٱلسَّلَٰمُ ٱلۡمُؤۡمِنُ . . . ﴾[2] الآية.

❑ باب ما يُذكر في الذات والنعوت وأسامي الله ــ عز وجل ــ . . . إلخ.

ثم يسوق تحت كل باب الأحاديث المتضمنة لإثبات تلك الصفة.

كما عمد طائفة من السلف إلى تصنيف كتبٍ متخصصة في الصفات، لا يخلطونها بغيرها من أحاديث الأداب والأحكام يسمونها «كتب السنَّة». وبعضهم يصنف ابتداءً في النكير على الجهمية ونقض شبههم. ومن أمثلة ذلك: كتاب الرد على الجهمية والزنادقة فيما شكوا فيه من متشابه القرآن، وتأولوه على غير تأويله للإمام أحمد بن حنبل. وهذه بعض عناوين مباحثه:

❑ باب بيان ما جحدت الجهمية من قول الله ــ تعالى ــ : ﴿ وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ ﴿٢٣﴾ ﴾[3].

❑ باب بيان ما أنكر الجهمي من أن يكون الله كلم موسى.

❑ باب بيان ما أنكرت الجهمية أن يكون الله على العرش.

❑ باب بيان ما تأولت الجهمية من قول الله ــ تعالى ــ : ﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجۡوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمۡ . . . ﴾ إلخ[4].

---

(١) سورة الجن: الآية ٢٦.

(٢) سورة الحشر: الآية ٢٣.

(٣) سورة القيامة: الآيتان ٢٢ ــ ٢٣.

(٤) سورة المجادلة: الآية ٧.

ومن أمثلة مصنفاتهم في الإثبات أصلاً: كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب ــ عز وجل ــ لإمام الأئمة أبـي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، ومن عناوين أبوابه:

❑ باب ذكر البيان من خبر النبـي ﷺ في إثبات النفس لله ــ عز وجل ــ.

❑ باب ذكر إثبات: العلم، الوجه، الصورة، العين، السمع والرؤية، اليد، الأصابع، الرجل، الاستواء، العلو، النزول، الكلام، الضحك... لله ــ عز وجل ــ، ويسوق الأحاديث، ثم يخاطب ذوي العقول والحجا ببيان دلالتها والنكير على من خالفها بردٍّ أو تحريف.

فهذه الطريق القاصدة، والمهيع الرشيد، تدل دلالة قاطعة على أن منهج القوم هو الإثبات الأكيد، واليقين الجازم بحقيقة ما دلت عليه النصوص. قال شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ في الجواب على من طالبه من قضاة زمانه (أن لا يتعرض لأحاديث الصفات وآياتها عند العوام، ولا يكتب بها إلى البلاد، ولا في الفتاوى المتعلقة بها)[1] ما نصه: (... إن سلف الأمة وأئمتها ما زالوا يتكلمون ويفتون ويحدثون العامة والخاصة بما في الكتاب والسنَّة من الصفات. وهذا في كتب التفسير والحديث والسنن أكثر من أن يحصيه إلاَّ الله، حتى أنه لما جمع الناس العلم وبوبوه في الكتب، فصنف ابن جريج التفسير والسنن، وصنف معمر أيضاً، وصنف مالك ابن أنس، وصنف حماد بن سلمة، وهؤلاء من أقدم من صنف في العلم صنفوا هذا الباب، فصنف حماد بن سلمة كتابه في الصفات، كما صنف كتبه في

---

(١) الفتاوى الكبرى ٥/ ٤.

سائر أبواب العلم. وقد قيل إن مالكاً إنما صنف الموطأ تبعاً له. وقال: جمعت هذا خوفاً من الجهمية أن يضلوا الناس، لما ابتدعت الجهمية النفي والتعطيل، حتى أنه لما صنف الكتب الجامعة، صنف العلماء فيها ــ ثم ذكر نيفاً وعشرين مصنفاً للسلف في ذلك[1] ــ ثم قال: وأيضاً فقد جمع العلماء من أهل الحديث والفقه والكلام والتصوف هذه الآيات والأحاديث، وتكلموا في إثبات معانيها، وتقرير صفات الله دلت عليها هذه النصوص، لما ابتدعت الجهمية جحد ذلك، والتكذيب له)[2]، وذكر بضعة عشر مثالاً على ذلك.

● ● ●

(١) انظر ما تقدم في التمهيد من ذكر أسماء المصنفات في السنَّة ص ٣٩ ــ ٤٥.
(٢) الفتاوى الكبرى ٥/ ١٥ ــ ١٦.

الفصل الثالث

دعوى أن التفويض
هـو الطـريـق الأسـلـم

درج المفوضة والمتكلمون من الأشاعرة على وصف مذهب التفويض بـ «السلامة» مبررين بذلك ـ حسب فهمهم الخاطىء ـ اختيار السلف لهذا السبيل لكونهم أقرب إلى الورع والاحتياط في الدين. وانساق كثير من الناس وراء هذا التبرير الذي يظهر منه ـ باديَ الرأي ـ إجلال السلف، وإضفاء مسحة الورع عليهم بتعظيمهم لجانب الرب، وعدم الخوض في هذه المزالق.

وصار بعض من ينتحل السلف ومذهبهم يلوح بهذه اللافتة «السلامة» للترويج لمذهب التجهيل. ولما كانت «السلامة» كلمةً مقابلة لكلمة «الهلاك» أو حتى كلمة «المخاطرة» فقد استمالت النفوس والقلوب طلباً للحذر من الوقيعة في مقام دحض مزلة.

فاجتمع في دعوى التفويض المزعومة أمران حبيبان إلى النفوس:

❑ نسبته إلى السلف، وقد تقدم تحقيق ذلك في المبحث السابق.

❑ تضمنه للسلامة المنافية للخطر والهلكة.

ولذلك قيل: (مذهب السلف أسلم، ومذهب الخلف أعلم وأحكم). وقد تتابع المتأخرون على ترديد هذه المقالة بلفظها أو مضمونها. ونستعيد شواهد مما تقدم في الباب الأول:

❑ ـ قول بدر الدين بن جماعة: ت ٧٢٧هـ: (وقد رجح قومٌ من الأكابر الأعلام قولَ السلف لأنه أسلم، وقومٌ منهم قولَ أهل التأويل للحاجة إليه)[1].

ـ وقال سعد الدين التفتازاني[2] (ت ٧٩٣هـ) بعد ذكر نصوص الصفات: (إنها ظنيات سمعية في معارضة قطعيات عقلية، فيقطع بأنها ليست على ظواهرها، ويفوض العلم بمعانيها إلى الله ـ تعالى ـ، مع اعتقاد حقيقتها، جرياً على الطريق الأسلم الموافق للوقف على «إلاَّ الله» في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، أو تأول تأويلات مناسبة موافقة لما دلت عليه الأدلة العقلية على ما ذكر في كتب التفسير، وشروح الحديث[3] سلوكاً للطريق الأحكم الموافق للعطف في: «إلاَّ الله، والراسخون في العلم»)[4].

ـ قول أحمد الدردير (ت ١٢٠١هـ): (وأجاب أئمتُنا، سلفُهم، بأن الله ـ تعالى ـ منزه عن صفات الحوادث، مع تفويض معاني هذه النصوص إليه ـ تعالى ـ إيثاراً للطريق الأسلم ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، وخلفُهم،

---

(١) إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل ص ٩٣.

(٢) مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، سعد الدين، ماتريدي المعتقد، من علماء العربية والبيان والمنطق، ولد سنة ٧١٢هـ، ومن تصانيفه: «تهذيب المنطق»، و «المطول»، و «مقاصد الطالبين» وشرحه، و «إرشاد الهادي»، وغيرها. توفي سنة ٧٩٣هـ، الأعلام ٧/ ٢١٩، مفتاح السعادة ١/ ١٦٥، الدر ر الكامنة ٤/ ٣٥٠، آداب اللغة ٣/ ٢٣٥، المكتبة الأزهرية ٢/ ٢١، دائرة المعارف الإسلامية ٥/ ٣٣٩.

(٣) يشير إلى تفاسير المتكلمين وشروحهم.

(٤) شرح المقاصد ٤/ ٥٠.

بتعيين محامل صحيحة إبطالاً لمذهب الضالين، وإرشاداً للقاصدين. . . نظراً إلى الطريق الأحكم، وذهاباً إلى أن الوقف في الآية: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ ومن ثم قيل: إن طريق السلف أسلم، وطريق الخلف أعلم)[1].

ومثل هذا في كتب المتأخرين كثير. وسبب ذلك كما بين شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ : (اعتقادهم أنه ليس في نفس الأمر صفة دلت عليها هذه النصوص بالشبهات الفاسدة، التي شاركوا فيها إخوانهم من الكافرين؛ فلما اعتقدوا انتفاء الصفات في نفس الأمر، وكان مع ذلك لا بد للنصوص من معنى، بقوا مترددين بين الإيمان باللفظ وتفويض المعنى ــ وهي التي يسمونها طريقة السلف ــ وبين صرف اللفظ إلى معانٍ بنوع تكلف ــ وهي التي يسمونها طريقة الخلف ــ فصار هذا الباطل مركباً من فساد العقل والكفر بالسمع. . . إلخ)[2].

* **نقض شبهتهم:**

بعد هذا العرض والاستذكار لدعوى المفوضة، والمسوغين للتفويض بأن التفويض أسلم، ننقض هذه الدعوى بما يلي:

أولاً: أن هذه «السلامة» المزعومة سلامة في مقابلة «العلم» و «الحكمة». فنصيب السلف: «السلامة» دون «العلم» و «الحكمة»، ونصيب الخلف «العلم» و «الحكمة» دون «السلامة»، وتلك قسمة ضيزى، وتحكم بلا دليل. فهذه الأمور الثلاثة متلازمة، لا يتصور انفكاكها. فإقرارهم بأن السلف لا يتميزون بالعلم والحكمة لعدم تعيينهم المراد من النصوص

---

(١) شرح الخريدة البهية ص ٤٢ ــ ٤٣.

(٢) مجموع الفتاوى ٥/٩ ــ ١٠.

يستلزم نفي السلامة عن طريقتهم. والأمر خلاف ذلك، بل على النقيض تماماً.

قال شيخنا محمد بن صالح العثيمين في بيان بطلان هذا الزعم: (... إن كون طريقة السلف أسلم من لوازم كونها أعلم وأحكم، إذ لا سلامة إلاَّ بالعلم والحكمة. العلم بأسباب السلامة، والحكمة في سلوك تلك الأسباب، وبهذا يتبين أن طريق السلف «أسلم وأعلم وأحكم[1]»)[2].

والسلامة التي يمكن إثباتها في مذهب أهل التفويض هي السلامة من التحريف الذي تقوله المتكلمون على الله بغير علم، بصرف معاني النصوص إلى استعمالات مجازية. ولا ريب أن هذا لون من السلامة، لكن قابله الوقوع في هلكة التجهيل، بتفريغ تلك النصوص من أي معنىً يفهمه السامع، فكانوا كما قيل:

المستجير بعمروٍ حال كربته ... كالمستجير من الرمضاء بالنار[3]

ثانياً: أن هذه «السلامة» المدعاة، المبنية على الجهل، لن تصل بأصحابها إلى شاطىء الأمان، وبر الطمأنينة إلاَّ من ابتلي بالإعراض والصدود ولم يشتغل قلبه بمعالي الأمور. أما النفوس الزكية، والقلوب الحية فلا يمكن أن تحال على

---

(١) إلاَّ أن تكون السلامة التي ينشدها هؤلاء سلامة الجهل والتغفيل والسذاجة، فحاشا سلف هذه الأمة عن ذلك.

(٢) فتح رب البرية بتلخيص الحموية ص ١٩.

(٣) قيل أن قائله: التكلام الضبعي، وقيل أنه لأبـي نجدة لجيم بن سعد العجلي. انظر: كتاب الأمثال لأبـي عبيد القاسم بن سلام.

مجهولات وطلاسم ومعميات ثم تركن إليها. (لأنه لا يمكن لأي قلبٍ فيه حياة ووعي وطلب للعلم ونهمة في العبادة إلاَّ أن يكون أكبر همه هو البحث في الإيمان بالله تعالى، ومعرفته بأسمائه وصفاته، وتحقيق ذلك علماً واعتقاداً)[1]. وبالتالي يظل معتنق التفويض يعيش في حيرة واضطراب وتناقض، وحسبه بذلك بُعداً عن السلامة المزعومة.

• • •

(١) تلخيص الحموية ص ٨.

الفصل الرابع

دعوى أن العقل
ليس له مدخلٌ في باب الصفات

موقف أهل التجهيل «المفوضة» من نصوص الصفات، وزعمهم أنها غير معقولة المعنى، جزءٌ من منهجهم الكلي حيال موقف العقل من صفات الباري ــ جل وعلا ــ . فالعقل عند المفوضة محجوبٌ أصلاً عن معرفة ما يجب ويمتنع ويجوز في حقه ــ سبحانه وتعالى ــ إجمالاً وتفصيلاً، وليس طريقاً من طرق الاستدلال في هذا المضمار. وبذلك تطبق ظلمات التجهيل، حيث تنسد طرق المعرفة السمعية والعقلية عند هؤلاء. قال شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ عنهم: (... هؤلاء ينكرون العقليات في هذا الباب بالكلية، فلا يجعلون عند الرسول وأمته في باب معرفة الله ــ عز وجل ــ لا علوماً عقلية ولا سمعية؛ وهم قد شاركوا الملاحدة في هذه من وجوهٍ متعددة)[1].

وسوف نناقش هذه الشبهة من خلال ثلاثة مباحث:

- ❑ **المبحث الأول**: تعريف «العقل» واستعمالاته المختلفة.
- ❑ **المبحث الثاني**: موقف الإسلام من العقل.
- ❑ **المبحث الثالث**: وظيفة العقل في باب الصفات.

● ● ●

(١) مجموع الفتاوى ٥/٣٨.

المبحث الأول

تعريف «العقل» واستعمالاته المختلفة

* العقل في اللغة:

ـ قال الجوهري: (العقل: الحِجْر والنهي)[1].

ـ وقال الراغب: (وأصل العقل: الإمساك والاستمساك. كعقل البعير بالعقال، وعقل الدواء البطن، وعقلت المرأة شعرها، وعقل لسانه كفّه، ومنه قيل للحصن: معقل، وجمعه معاقل. وباعتبار عقل البعير قيل: عقَلْتُ المقتول أعطيت ديته، وقيل أصله أن تعقل الإبل بفناء ولي الدم، وقيل بعقل الدم أن يُسفك... إلخ)[2].

ـ وقال الفيروزآبادي[3]: (العقل: العلم، أو هو العلم بصفات

---

(١) الصحاح ٥/ ١٧٦٩.

(٢) مفردات القرآن ص ٣٤٢.

(٣) محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم، أبو طاهر، مجد الدين الفيروزأبادي، إمام في اللغة والأدب، ولد سنة ٧٢٩هـ بشيراز، وتنقل في البلدان حتى ذاع صيته، وتوفي في زبيد سنة ٨١٧هـ. أشهر كتبه: «القاموس المحيط»، و «المغانم المطابة في معالم طابة»، ويُنسب إليه: «تنوير المقباس في تفسير ابن عباس». الأعلام ٧/ ١٤٦، البدر الطالع ٢/ ٢٨٠، الضوء اللامع ١٠/ ٧٩، التاج ٤/ ٦٧، العقود اللؤلؤية ٢/ ٢٦٤، و ٢٧٨ و ٢٩٧، أزهار الرياض ٣/ ٣٨.

الأشياء من حسنها وقبحها، وكمالها ونقصانها، أو العلم بخير الخيرين وشر الشرين، أو مطلق الأمور، أو لقوة بها يكون التمييز بين القبح والحسن، ولمعانٍ مجتمعة في الذهن يكون بمقدماتٍ يستتب بها الأغراض والمصالح، ولهيئة محمودةٍ في الإنسان في حركاته وكلامه. والحق أنه نورٌ روحاني به تدرك النفس العلوم الضرورية والنظرية)[١]، وقال الزبيدي[٢]: (واشتقاقه من العقل، وهو المنع لمنعه صاحبه مما لا يليق، أو من المعقل وهو الملجأ لالتجاء صاحبه إليه)[٣].

فتبين أن الأصل اللغوي لهذه المادة «عقل» يرجع إلى الحجر والمنع والإمساك، كما يرجع أيضاً إلى العلم والإدراك.

* استعمالاته الاصطلاحية:

ـ قال الراغب في المفردات: «العقلُ يقال للقوة المتهيئة لقبول العلم.

ويقال للعلم الذي يستفيده الإنسان بتلك القوة عقل... وكل موضع ذم الله فيه الكفار بعدم العقل فإشارة إلى الثاني دون الأول نحو: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ

---

(١) انظر: تاج العروس شرح القاموس ٨/ ٢٥.

(٢) محمد بن محمد بن محمد الحسيني الزبيدي، أبو الفيض، الملقب بمرتضَى، بفتح الضاد، علامة باللغة والحديث والرجال والأنساب، ولد سنة ١١٤٥هـ بالهند، ونشأ في زبيد باليمن، وتنقل بين البلدان حتى اشتهر بين القاصي والداني. من كتبه: «تاج العروس في شرح القاموس»، و«إتحاف السادة المتقين في شرح إحياء علوم الدين»، وغيرها. توفي سنة ١٢٠٥هـ. الأعلام ٧/ ٧٠، فهرس الفهارس ١/ ٣٩٨، الجبرتي ٢/ ١٩٦، خطط مبارك ٢/ ٩٤، آداب اللغة ٣/ ٢٨٨، مجلة المجمع العلمي والعربي ٢/ ٥٦.

(٣) المصدر السابق.

﴿كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِى يَنْعِقُ... إلى قوله: صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٌ فَهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ ﴿١٧١﴾﴾[1]، ونحو ذلك من الآيات. وكل موضع رُفع التكليف عن العبد لعدم العقل فإشارة إلى الأول)[2].

ـ وقال أبو حامد الغزالي: (... إن العقل اسم يطلق بالاشتراك على أربعة معان:

فالأول: الوصف الذي يفارق الإنسان به سائر البهائم، وهو الذي استعد به لقبول العلوم النظرية، وتدبير الصناعات الخفية الفكرية...

الثاني: هي العلوم التي تخرج إلى الوجود في ذات الطفل المميز بجواز الجائزات واستحالة المستحيلات، كالعلم بأن الاثنين أكثر من الواحد. وأن الشخص الواحد لا يكون في مكانين في وقتٍ واحد...

الثالث: علومٌ تستفاد من التجارب بمجاري الأحوال، فإن من حنكته التجارب، وهذبته المذاهب يُقال إنه عاقل في العادة، ومن لا يتصف بهذه الصفة فيُقال إنه غبـي غمر جاهل...

الرابع: أن تنتهي قوة تلك الغريزة إلى أن يعرف عواقب الأمور، ويقمع الشهوة الداعية إلى اللذة العاجلة ويقهرها، فإذا حصلت هذه القوة سمي صاحبها عاقلاً...)[3].

وبين شيخ الإسلام ابن تيمية مفهوم «العقل» في خطاب الشارع ومعانيه الاصطلاحية الأخرى فقال: (إن اسم «العقل» عند المسلمين وجمهور العقلاء

(١) سورة البقرة: الآية ١٧١.

(٢) المفردات ص ٣٤١ ـ ٣٤٢.

(٣) إحياء علوم الدين ـ باختصار ـ ١/ ٨١.

إنما هو صفة، وهو الذي يسمى عرضاً قائماً بالعاقل. وعلى هذا دل القرآن في قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٧٣﴾﴾[1]، وقوله: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا﴾[2]، وقوله: ﴿قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١١٨﴾﴾[3]، ونحو ذلك مما يدل على أن العقل مصدر عقل يعقل عقلاً، وإذا كان كذلك فالعقل لا يسمى به مجرد العلم الذي لم يعمل به صاحبه، ولا العمل بلا علم؛ بل إنما يسمى به العلم الذي يعمل به، والعمل بالعلم، ولهذا قال أهل النار: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴿١٠﴾﴾[4]، وقال تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا﴾.

والعقل المشروط في التكليف لا بد أن يكون علوماً يميز بها الإنسان بين ما ينفعه وما يضره. فالمجنون الذي لا يميز بين الدراهم والفلوس، ولا بين أيام الأسبوع، ولا يفقه ما يقال له من الكلام ليس بعاقل. أما من فهم الكلام، وميز بين ما ينفعه وما يضره فهو عاقل. ثم من الناس من يقول: العقل هو علومٌ ضرورية، ومنهم من يقول: العقل هو العمل بموجب تلك العلوم. والصحيح أن اسم العقل يتناول هذا وهذا. وقد يراد بالعقل نفس الغريزة التي في الإنسان التي بها يعلم ويميز ويقصد المنافع دون المضار)[5].

فتبين من النقول السابقة الاستعمالات المختلفة لكلمة «العقل» وهي:

---

(١) سورة البقرة: الآية ٧٣.

(٢) سورة الحج: الآية ٤٦.

(٣) سورة آل عمران: الآية ١١٨.

(٤) سورة الملك: الآية ١٠.

(٥) مجموع الفتاوى ٩/ ٢٨٦ ــ ٢٨٧.

١ ــ الغريزة التي تميز الإنسان عن البهائم وهي الإدراك والتمييز، وهذه مناط التكليف الشرعي.

٢ ــ العلوم الضرورية: هو استعمال المتكلمين.

٣ ــ العلوم النظرية: التي تحصل بالنظر والاستدلال بالمقاييس العقلية.

٤ ــ العمل بمقتضى العلم: وهو المعنى الشرعي المقتضي للمدح.

والذي يتعلق به بحثنا في صفات الباري ــ جل وعلا ــ هما النوعان الثاني والثالث، من حيث إثبات ما هو ضروري قطعي من جهة، ومن حيث تحرير المناهج الصحيحة في طرائق الاستدلال وإقامة الحجج ونصب المقاييس من جهة أخرى.

• • •

المبحث الثاني

موقف الإسلام من العقل

تفاوتت نظرة الأديان والملل والمذاهب إلى العقل تفاوتاً كبيراً، كما اختلفت تقديراتها لمنزلة العقل وعلاقته بالحس والشرع اختلافاً واسعاً. ويجمل الشهرستاني مواقف الناس من هذه القضية بقوله: (والتقسيم الضابط أن نقول:

١ ــ من الناس من لا يقول بمحسوس ولا معقول، وهم السوفسطائية[1].

٢ ــ ومنهم من يقول بالمحسوس، ولا يقول بالمعقول، وهم الطبيعية.

٣ ــ ومنهم من يقول بالمحسوس والمعقول، ولا يقول بحدودٍ وأحكام؛ وهم الفلاسفة الدهرية.

٤ ــ ومنهم من يقول بالمحسوس والمعقول، والحدود والأحكام، ولا

---

(١) السوفسطائيون: مدرسون متنقلون، وجدوا في القرن الخامس وأوائل الرابع قبل الميلاد في اليونان. وكان مركزهم أثينا. وأصبح السوفسطائي عنواناً على المغالطة والجدل العقيم واللعب بالألفاظ وإخفاء الحقيقة... وتحقيق النصر على الخصم لا استخلاص الحقيقة. انظر: الموسوعة الفلسفية ٢٤٩ ــ ٢٥٠.

يقول بالشريعة والإسلام، وهم الصابئة[1].

٥ ــ ومنهم من يقول بهذه كلها، وبشريعة ما، وإسلام، ولا يقول بشريعة نبينا محمد ﷺ، وهم المجوس واليهود والنصارى.

٦ ــ ومنهم من يقول بهذه كلها، وهم المسلمون)[2].

فالإسلام وسط بين المذاهب والملل في هذه القضية، كما هو الحال في جميع القضايا التي ينشب فيها الخلاف بين بني البشر بمعزلٍ عن النور الإلهي «الوحي»، فيتطرف قومٌ في جانب الغلو، ويقعون في «الإفراط»، ويقابلهم آخرون بتطرف مضاد في جانب التقصير، ويقعون في «التفريط».

فالإسلام وسط ــ في الأمم السابقة ــ بين الطبائعيين الدهريين نفاة المعقول، المغرقين في المادة وبين الفلاسفة الدهريين المؤلهين للعقول والمثل. فيثبت المعقول والمحسوس في توازن دقيق.

وأهل السنَّة والجماعة وسطٌ ــ في فرق الأمة الإسلامية ــ بين طرفين في قضية العقل، ومنزلته ووظيفته:

* **الطرف الأول**: المتكلمون أتباع المنطق الأرسطي: وهم طائفة من نظار المسلمين سلكوا في تقرير العقائد الإسلامية مسلكاً أجنبيًّا دخيلاً على

(١) فرقة قالت بالروحانيات في مقابل البشرية النبوية، ونسبت إلى الروحانيات قوة تصريف الأجسام وتقليب الأجرام، وقالوا إنها مبادىء الموجودات وإليها المعاد. وتخصصها بالهياكل العلوية مثل زحل والمشتري والمريخ. انظر: الموسوعة الفلسفية ٢٧٣.

(٢) الملل والنحل ٢/ ٤ ــ ٥.

الإسلام، وفق قواعد المنطق اليوناني التي رتبها أرسطو طاليس[1] [2]. ولم يكن لهؤلاء سلفٌ في الصحابة والتابعين، وإنما نبتت نابتتهم في العصر العباسي حين شجع «المأمون» ترجمة كتب الأوائل من اليونان، فاشتغلت بها المعتزلة، وشغلت بها الناس، وكدرت صفوهم، وشوشت عقائدهم.

وعمدة هذا المنهج تحكيم العقل ابتداءً وانتهاءً في جميع المسائل العقدية بمعزلٍ عن النقل واعتبار النظر، أو القصد إلى النظر، أو الشك أول واجب على المكلف، وليس الإيمان الذي هو مقتضى الشرع والفطرة والعقل الصريح. فغلا هؤلاء في «العقل» وقدموه على النقل، وجعلوا النقل تابعاً لا متبوعاً، فما وافق عقولهم من النصوص قبلوه، وما خالف عقولهم ردوه أو حرفوه.

ولم يفلح هذا المنهج بطبيعة الحال في «الاستيطان» و «التعايش» مع العقيدة الإيمانية الفطرية للمسلمين، فظل حبيس المتون، والمدارس الخاصة، على تناقض صارخ، واضطراب مستمر بين حملته.

بل إن فحول المشتغلين به، المتقنين له، من نظار المتكلمين الذين بلغوا الغاية فيه، وصلوا في نهاية المطاف إلى قناعة تامة بفشله، وندم بالغ لصرف الأعمار فيه، والتجافي عن المنهج الإيماني النبوي. وهذه بعض

---

(١) أرسطوطاليس بن نيقوماخوس، من أهل أسطاخرا، ويُعد من متأخري فلاسفة اليونان. وهو المقدم المشهور، والمعلم الأول عندهم، ولد سنة ٣٨٤ ق.م، وسُمي المعلم الأول لأنه واضع التعاليم المنطقية ومخرجها من القوة إلى الفعل، وكان قد تتلمذ على أفلاطون نيفاً وعشرين سنة. وكان أرسطو يلقي دروسه على تلاميذه وهم يمشون، فلذا لقب أتباعه بـ «المشائين». الملل والنحل ٢/ ١١٩.

(٢) انظر: الملل والنحل للشهرستاني ٢/ ١١٩.

الأمثلة من اعترافات القوم التي سطروها في أواخر أعمارهم، وخلاصة حياتهم:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ : (وقد بلغني بإسنادٍ متصل عن بعض رؤوسهم، وهو «الخونجي»[1] صاحب «كشف الأسرار في المنطق»، وهو عند كثير منهم غاية في هذا الفن أنه قال عند الموت: «أموت وما علمت شيئاً إلاَّ أن الممكن يفتقر إلى الواجب»، ثم قال: «الافتقار وصف عدمي، أموت وما علمت شيئاً».

وذكر الثقة عن هذا الآمدي أنه قال: «أمعنت النظر في الكلام وما استفدت منه شيئاً إلاَّ ما عليه العوام»، أو كلاماً هذا معناه...

وكذلك حدثني من قرأ على ابن واصل الحموي[2] أنه قال: «أبيت بالليل وأستلقي على ظهري وأضع الملحفة على وجهي، وأبيت أقابل أدلة

---

(١) محمد بن ناماور بن عبد الملك الخُونَجي، أفضل الدين، من علماء المنطق، فارسي الأصل، ولد سنة ٥٩٠هـ، وتوسع فيما يسمونه «علم الأوائل» حتى تفرد برياسة ذلك في زمانه، وصنف كتاب «كشف الأسرار عن غوامض الأفكار» في الفلسفة والمنطق، و «الموجز»، و «الجمل». توفي سنة ٦٤٦هـ. الأعلام ٧/ ١٢٢، شذرات الذهب ٥/ ٢٣٦، مفتاح السعادة ١/ ٢٤٦، دار الكتب ١/ ٢٤٠، كشف الظنون ١٤٨٦ ــ ١٩٨٦.

(٢) محمد بن سالم بن نصر الله، ابن واصل، أبو عبد الله الحموي، جمال الدين، مؤرخ عالم بالمنطق، ولد سنة ٦٠٤هـ. له: «الأنبرورية» في المنطق، و «مفرج الكروب في أخبار بني أيوب»، وغيرها. توفي سنة ٦٩٧هـ. الأعلام ٦/ ١٣٣، الوافي بالوفيات ٣/ ٨٥، دائرة المعارف الإسلامية ١/ ٢٩٩، آداب النهضة ٣/ ١٧٢، بغية الوعاة ٤٤.

هؤلاء بأدلة هؤلاء وبالعكس، وأصبح وما ترجح عندي شيء» كأنه يعني أدلة المتكلمين والفلاسفة)[1].

ونقل شارح الطحاوية عن أبـي عبد الله محمد بن عمر الرازي قوله:

نهـايــة إقــدام العقــول عقــال   وغــايــة سعــي العــالميــن ضــلال
وأرواحنا في وحشة من جسومنا   وحــاصــل دنيــانــا أذىً ووبــال
ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا   ســوى أن جمعنـا فيـه قيـل وقـال

وعن أبـي عبد الله محمد بن عبد الكريم الشهرستاني قوله:

لعمري لقد طفت المعاهد كلها   وسيرت طرفي بين تلك المعالم
فلــم أر إلاَّ واضعــاً كــف حــائـرٍ   علــى ذقــن أو قــارعــاً ســن نــادم

وعن أبـي المعالي الجويني قوله: «يا أصحابنا لا تشتغلوا بالكلام، فلو عرفت أن الكلام يبلغ بـي إلى ما بلغ ما اشتغلت به». وقوله عند موته: «لقد خضت البحر الخضم، وخليت أهل الإسلام وعلومهم، ودخلت في الذي نهوني عنه، والآن فإن لم يتداركني ربـي برحمته فالويل لابن الجويني، وها أنذا أموت على عقيدة أمي»، أو قال: على عقيدة عجائز نيسابور[2]...

من أجل ذلك ذم السلف الكلام وأهله، ومنعوا الاشتغال به، واتخاذه سبيلاً للمؤمنين، وصنفوا في التحذير منه ومن أهله. ومن أمثلة ذلك ما رواه اللالكائي عن الشافعي ــ رحمه الله ــ: «لأن يبتلي الله المرء بكل ذنبٍ نهى الله عنه ما عدا الشرك خيرٌ له من الكلام»، وقوله مخاطباً يونس ابن

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ٣/ ٢٦٢ ــ ٢٦٤.
(٢) انظر: شرح العقيدة الطحاوية لابن أبـي العز ص ٢٢٧ ــ ٢٢٨.

عبد الأعلى[1]: «تعلم يا أبا موسى، لقد اطلعت من أصحاب الكلام على شيء، ما ظننت أن مسلماً يقول ذلك»، وقوله: «ما تردى أحدٌ بالكلام فأفلح». وروى عن أبي يوسف أنه قال: «من طلب المال بالكيمياء أفلس، ومن طلب الدين بالكلام تزندق»[2]، وقال الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ: (لا يفلح صاحب كلامٍ أبداً. علماء الكلام زنادقة)[3].

* **الطرف الثاني**: الخرافيون: الذين اتخذوا دينهم هزواً ولعباً من المتصوفة، وألغوا عقولهم، واستهوتهم الشياطين بالوساوس والإيحاءات الباطلة. فاعتمدوا على ما يسمونه الكشف والرؤى والوجد والذوق[4] وغيرها

---

(١) يونس بن عبد الأعلى بن موسى، أبو موسى الصدفي، انتهت إليه رياسة العلم بمصر، ولد سنة ١٧٠، وتوفي سنة ٢٦٤هـ. الأعلام ٨/ ٢٦١، تهذيب التهذيب ١١/ ٤٤٠، وفيات الأعيان ٢/ ٤١٧، غاية النهاية ٢/ ٤٠٦، طبقات السبكي ١/ ٢٧٩، مفتاح السعادة ٢/ ١٦٩.

(٢) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة ١/ ١٤٦.

(٣) تلبيس إبليس ص ٥٣.

(٤) قال الجرجاني في التعريفات:

الكشف: في اللغة: رفع الحجاب، وفي الاصطلاح: هو الاطلاع على ما وراء الحجاب من المعاني الغيبية والأمور الحقيقية وجوداً وشهوداً ص ١٦٢.

الرؤى: المنامات الشيطانية التي تخالف دلالتها الحق.

الوجد: قال في التعريفات: ما يصادف القلب، ويرد عليه بلا تكلف وتصنع، وقيل هو بروقٌ تلمع ثم تخمد سريعاً ص ٢٢٣.

الذوق: قال في التعريفات: الذوق في معرفة الله: عبارة عن نور عرفاني يقذفه الحق بتجليه في قلوب أوليائه يفرقون به بين الحق والباطل من غير أن ينقلوا ذلك من كتابٍ أو غيره ص ٩٥.

من المقامات والأحوال، ونحّوا الشرع والعقل جانباً.

وهذا منهج أجنبي دخيل على المنهج الإيماني الذي يقوم على المنقول الصحيح الموافق للمعقول الصريح، تسرب إلى هؤلاء من النسك الأعجمي، فألبسوه لبوس الشرع، وزيفوا له الأدلة الباطلة. وفيما يلي مثال لهذا المنهج الصوفي المجافي للعقول والفطر من كلام شيخهم الأكبر، ابن عربي في مسألة الصفات، قال في عد الطوائف المنزهة: (وطائفة من المنزهة أيضاً وهي العالية، وهم أصحابنا، فرغوا قلوبهم من الفكر والنظر وأخلوها. وقالوا: حصل في نفوسنا من تعظيم الله ــ تعالى ــ الحق ــ جل جلاله ــ ، بحيث لا نقدر أن نصل إلى معرفة ما جاءنا من عنده بدقيق فكر ونظر، فأشبهوا في هذا العقد المحدثين السالمة عقائدهم حيث لم ينظروا ولم يؤولوا، بل قالوا: ما فهمنا[1]. فقال أصحابنا بقولهم. ثم انتقلوا عن مرتبة هؤلاء بأن قالوا: لنا أن نسلك طريقة أخرى في فهم هذه الكلمات. وذلك بأن نفرغ قلوبنا من النظر الفكري، ونجلس مع الحق ــ تعالى ــ بالذكر على بساط الأدب والمراقبة والحضور، والتهيؤ لقبول ما يرد منه ــ تعالى ــ حتى يكون الحق ــ سبحانه وتعالى ــ متولي تعليمنا بالكشف والتحقق لما سمعوه ــ تعالى ــ يقول: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾[2]، و ﴿إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا﴾[3]، ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴿١١٤﴾﴾[4]،

---

(١) حاشا المحدثين من هذه الفرية الصوفية. فأهل الحديث نظروا وتدبروا ما أنزل الله، وفهموا مراده، ولم يؤولوا ولم يفوضوا، ولم يشبهوا، وإنما أثبتوا المعنى اللائق بالله.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٨٢.

(٣) سورة الأنفال: الآية ٢٩.

(٤) سورة طه: الآية ١١٤.

و ﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا ۝﴾[1]، فعندما توجهت قلوبهم وهممهم إلى الله ــ عز وجل ــ ، ولجأت إليه ــ سبحانه وتعالى ــ ، وألقت عنها ما استمسك به الغير من دعوى البحث والنظر ونتائج العقول، كانت عقولهم سليمة، وقلوبهم مطهرة فارغة، فعندما كان منهم هذا الاستعداد تجلى لهم الحق عياناً معلماً، فأطلعتهم تلك المشاهدة على معاني تلك الكلمات دفعة واحدة، فعرفوا المعنى التنزيهي الذي سيقت له. . .)[2].

ومن هذا النص يتبين موقف هؤلاء المتصوفة من العقل. فالنظر والفكر ونتائج العقول مرفوضة عندهم، مزدراة في نظرهم، لا تثمر علماً، ولا تحقق إيماناً. وإنما يحصل ذلك بالكشف الإلهي والتجلي الرباني وغير ذلك من مصادر المعرفة عندهم.

المنهــج الوســط:

هو منهج السلف الصالح، أهل السنَّة والجماعة، الذين يستقون العلم من الكتاب والسنَّة صافياً لا كدر فيه، ويزِنُون الأمور بهما، ويضعون كل شيء موضعه الصحيح. ويبين شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ هذه الوسطية الدقيقة العادلة بين المتكلمين والمتصوفة بقوله: (ولما أعرض كثير من أرباب الكلام والحروف، وأرباب العمل والصوت، عن القرآن والإيمان، تجدهم في العقل، على طريق كثير من المتكلمة، يجعلون العقل وحده أصل علمهم، ويفردونه، ويجعلون الإيمان والقرآن تابعين له.

والمعقولات عندهم هي الأصول الكلية الأولية، المستغنية بنفسها عن

---

(١) سورة الكهف: الآية ٦٥.

(٢) نقلاً عن روح المعاني للألوسي ١٦/ ١٥٩ ــ ١٦٠.

الإيمان والقرآن. وكثير من المتصوفة يذمون العقل ويعيبونه، ويرون أن الأحوال العالية، والمقامات الرفيعة، لا تحصل إلاَّ مع عدمه. ويقرون من الأمور بما يكذب به صريح العقل، ويمدحون السكر والجنون والوله، وأموراً من المعارف والأحوال التي لا تكون إلاَّ مع زوال العقل والتمييز. كما يصدقون بأمورٍ يعلم بالعقل الصريح بطلانها، ممن لم يعلم صدقه، وكلا الطرفين مذموم.

بل العقل شرطٌ في معرفة العلوم، وكمال وصلاح الأعمال، وبه يكمل العلم والعمل؛ لكنه ليس مستقلاً بذلك؛ لكنه غريزة في النفس، وقوة فيها بمنزلة قوة البصر التي في العين؛ فإن اتصل به نور الإيمان والقرآن، كان كنور العين إذا اتصل به نور الشمس والنار. وإن انفرد بنفسه لم يبصر الأمور التي يعجز وحده عن دركها، وإن عزل بالكلية: كانت الأقوال والأفعال مع عدمه أموراً حيوانية، قد يكون فيها محبة، ووجد وذوق، كما قد يحصل للبهيمة. فالأحوال الحاصلة مع عدم العقل ناقصة، والأقوال المخالفة للعقل باطلة.

والرسل جاءت بما يعجز العقل عن دركه. لم تأت بما يعلم بالعقل امتناعه. لكن المسرفون فيه قضوا بوجوب أشياء وجوازها، وامتناعها لحجج عقلية بزعمهم اعتقدوها حقًّا وهي باطل، وعارضوا بها النبوات وما جاءت به. والمعرضون عنه صدقوا بأشياء باطلة، ودخلوا في أحوال وأعمال فاسدة. وخرجوا عن التمييز الذي فضل الله به بني آدم على غيرهم)[1]. ومن خلال هذه الوسطية بين الطرفين، والعدل بين الطريقين الجائرين، يمكن تفصيل موقف الإسلام من العقل في الحقائق التالية:

---

(١) مجموع الفتاوى ٣/٣٣٨ ـ ٣٣٩.

أولاً ــ العقل أداة التفكر والتدبر ومصدر من مصادر المعرفة:

العقل قوة جبلية، ركبها الخالق ــ سبحانه ــ في الإنسان كما ركب فيه قوة السمع والبصر واللمس والشم والذوق. إلاّ أن هذه الحواس الخمس وسائل إدراك، وطرائق أخبار، وأما العقل فهو محل النظر والفهم والتدبر لما يبلغه عن طريق هذه المنافذ. فهو أشرفها وأهمها. ولهذا يقرن الله ــ تعالى ــ بين المدركات الحسية وما ينبغي أن توصل إليه من نتائج عقلية. قال ــ تعالى ــ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ (١٦٤)﴾[1]، ﴿وَفِي الْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَاوِرَاتٌ وَجَنَّاتٌ مِّنْ أَعْنَابٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَىٰ بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِي الْأُكُلِ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ (٤)﴾[2]، ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ ۖ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ ۗ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ (١٢)﴾[3]، ﴿وَمِن ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا ۗ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ (٦٧)﴾[4]، ﴿وَهُوَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ وَلَهُ اخْتِلَافُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ (٨٠)﴾[5]، ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ (١٣٧) وَبِاللَّيْلِ ۗ أَفَلَا تَعْقِلُونَ (١٣٨)﴾[6].

---

(١) سورة البقرة: الآية ١٦٤.

(٢) سورة الرعد: الآية ٤.

(٣) سورة النحل: الآية ١٢.

(٤) سورة النحل: الآية ٦٧.

(٥) سورة المؤمنون: الآية ٨٠.

(٦) سورة الصافات: الآيتان ١٣٧ ــ ١٣٨.

ولما كان العقل بهذه المثابة في النظر والتدبر والاستدلال، عده الشارع مصدراً من مصادر المعرفة المعتبرة، بل إن القرآن اعتمد الدليل العقلي في قضايا كثيرة. قال ــ تعالى ــ : ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴿٣٥﴾﴾[1]، ففي هذه الآية المفردة أبطل القرآن خرافة الصدفة وخرافة الطبيعة، فهم لم يُخلقوا من غير خالق، كما أنهم لم يخلقوا أنفسهم، فتعين أن يكون الله خالقهم. وقال ــ تعالى ــ : ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبَارَكًا فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ ﴿٩﴾ وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ ﴿١٠﴾ رِزْقًا لِلْعِبَادِ وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيْتًا كَذَلِكَ الْخُرُوجُ ﴿١١﴾﴾[2]. قال شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ : (والقرآن قد دل على الأدلة العقلية التي بها يُعرف الصانع وتوحيده، وصفاته وصدق رسله، وبها يُعرف إمكان المعاد. ففي القرآن من بيان أصول الدين التي تعلم مقدماتها بالعقل الصريح ما لا يوجد مثله في كلام أحدٍ من الناس، بل عامة ما يأتي به حذاق النظار من الأدلة العقلية، يأتي القرآن بخلاصتها وبما هو أحسن منها، قال ــ تعالى ــ : ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴿٣٣﴾﴾[3]، وقال ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ﴾[4]، وقال: ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٢١﴾﴾[5])[6].

---

(١) سورة الطور: الآية ٣٥.

(٢) سورة ق: الآيات ٩ ــ ١١.

(٣) سورة الفرقان: الآية ٣٣.

(٤) سورة الزمر: الآية ٢٧.

(٥) سورة الحشر: الآية ٢١.

(٦) مجموع الفتاوى ١٢/ ٨١.

ثانياً ـ العقل الصريح فيصلٌ بين الحق والباطل، والحسن والقبيح:

كما أن العقل يقوم بالنظر والتدبر في المشاهد الحسية، فإنه يقوم بالفصل والقضاء في المسائل المعنوية. والله سبحانه يحيل إلى «العقل» من حيث هو عقل صريح سالمٌ من الشبهات في أخطر الأمور. قال ـ تعالى ـ: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تُحَاجُّونَ فِي إِبْرَاهِيمَ وَمَا أُنزِلَتِ التَّوْرَاةُ وَالْإِنجِيلُ إِلَّا مِن بَعْدِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٦٥﴾﴾(1)، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١١٨﴾﴾(2)، ﴿وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَلَلدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٣٢﴾﴾(3)، ﴿لَقَدْ أَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتَابًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿١٠﴾﴾(4)، ﴿قَالَ أَفَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكُمْ شَيْئًا وَلَا يَضُرُّكُمْ ﴿٦٦﴾ أُفٍّ لَّكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٦٧﴾﴾(5)، ﴿وَمَا أُوتِيتُم مِّن شَيْءٍ فَمَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَزِينَتُهَا وَمَا عِندَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٦٠﴾﴾(6)، ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٣﴾﴾(7)، ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٤﴾﴾(8).

---

(1) سورة آل عمران: الآية ٦٥.

(2) سورة آل عمران: الآية ١١٨.

(3) سورة الأنعام: الآية ٣٢.

(4) سورة الأنبياء: الآية ١٠.

(5) سورة الأنبياء: الآيتان ٦٦ ـ ٦٧.

(6) سورة القصص: الآية ٦٠.

(7) سورة الزخرف: الآية ٣.

(8) سورة الحجرات: الآية ٤.

ثالثاً ـ العقل صفة مدح، وفقده صفة ذم:

العقل وصف شريف، يستوجب الثناء على من قام به، قال ـ تعالى ـ : ﴿ وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَـٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَـٰلِمُونَ ﴿٤٣﴾ ﴾[1]، ﴿ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَـٰبِ ﴿٢٦٩﴾ ﴾[2]. كما أن فاقده مستوجب للذم والعيب. قال ـ تعالى ـ : ﴿ ۞ إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلْبُكْمُ ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾[3]، ﴿ وَيَجْعَلُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴿١٠٠﴾ ﴾[4]، ﴿ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿١٧١﴾ ﴾[5]، ﴿ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ ﴿١٤﴾ ﴾[6].

رابعاً ـ العقل فرق ما بين الإنسان والأنعام:

قال ـ تعالى ـ : ﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ ۖ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ ۚ أُوْلَـٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَـٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ۚ أُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَـٰفِلُونَ ﴿١٧٩﴾ ﴾[7]، ﴿ أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ ۚ إِنْ هُمْ إِلَّا كَٱلْأَنْعَـٰمِ ۖ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴿٤٤﴾ ﴾[8].

---

(١) سورة العنكبوت: الآية ٤٣.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٦٩.

(٣) سورة الأنفال: الآية ٢٢.

(٤) سورة يونس: الآية ١٠٠.

(٥) سورة البقرة: الآية ١٧١.

(٦) سورة الحشر: الآية ١٤.

(٧) سورة الأعراف: الآية ١٧٩.

(٨) سورة الفرقان: الآية ٤٤.

خامساً ـ العقل مناط التكليف:

للتكليف الشرعي شروط منها العقل. فلا بد أن يكون المكلف (عاقلاً يفهم الخطاب. فأما الصبي والمجنون فغير مكلفين. لأن مقتضى التكليف الطاعة والامتثال. ولا تمكن إلاَّ بقصد الامتثال، وشرط القصد العلم بالمقصود والفهم، إذ من لا يفهم كيف يقال له: افهم. ومن لا يسمع الصوت كالجماد كيف يتكلم. وإن سمع ولم يفهم كالبهيمة فهو كمن لا يسمع، ومن يفهم فهماً ما كغير المميز فخطابه ممكن، لكن اقتضاء الامتثال منه مع أنه لا يصح منه قصد صحيح غير ممكن)(1).

ولـذا كان الجنون والعته من موانع التكليف. فقد روى علي ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ﷺ أنه قال: «**رُفع القلم عن ثلاثة: عن المجنون المغلوب على عقله حتى يبرأ، وعن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم**»(2).

فالعقل شرطٌ في جميع العبادات والمعاملات، وفقده مانع من موانع التكليف في العبادات، إلاَّ ما كان متعلقاً بالمال كزكاة الصبي والمجنون على أحد قولي أهل العلم، مبطل لانعقاد المعاملات.

سادساً ـ العقل أحد الضروريات التي جاءت الشريعة بحفظها:

لمَّا كان للعقل في الإسلام هذه المنزلة الرفيعة والتعلقات الخطيرة،

---

(1) روضة الناظر وجنة المناظر، ابن قدامة وآثاره الأصولية ٢/ ٤٧.

(2) رواه أبو داود: كتاب الحدود ٤/ ٥٥٨ ـ ٥٦٠، ورواه الترمذي: كتاب الحدود ٤/ ٦٨٥، ورواه ابن ماجه: كتاب الطلاق ٢/ ٦٥٨، ورواه أحمد ٦/ ١٠٠، ١٠١، ١٤٤، ورواه البخاري تعليقاً في الحدود والطلاق.

كان أحد الضروريات المقدمة التي توافرت النصوص في الدلالة على وجوب حفظها وصونها. قال الإمام الشاطبي[1] ـ رحمه الله ـ : (اتفقت الأمة على أن الشريعة وضعت للمحافظة على الضروريات الخمس وهي: الدين والنفس والعقل والنسل والمال. وعلمها عند الأمة كالضروري. ولم يثبت لنا بذلك دليلُ عين، بل علمت ملاءمتها للشريعة بمجموع أدلة لا تنحصر في بابٍ واحد)[2].

ومن صور حفظ الشريعة للعقل ما يلي:

ـ تحريم شرب الخمر، بل كل مسكر ومفتر. قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَٱجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٩٠﴾﴾[3]. وعن أم سلمة ـ رضي الله عنها ـ قالت: «نهى رسول الله ﷺ عن كل مسكر ومفتر»[4].

ـ العقوبة على تعاطي المسكرات: فعن أنس ـ رضي الله عنه ـ أن النبي ﷺ أتي برجل قد شرب الخمر فجلده بجريدتين نحو أربعين. قال:

---

(١) إبراهيم بن موسى بن محمد الغرناطي الشاطبي، أصولي حافظ علامة، من أئمة المالكية، له: «الموافقات» في أصول الفقه وهو فريد في بابه، و «الاعتصام»، و «الإفادات والإنشاءات»، و «شرح الألفية» وغيرها. توفي سنة ٧٩٠هـ. الأعلام ١/ ٧٥، فهرس الفهارس ١/ ١٣٤، نيل الابتهاج على هامش الديباج ٤٦ ـ ٥٠.

(٢) الموافقات ١/ ٣٨.

(٣) سورة المائدة: الآية ٩٠.

(٤) رواه أبو داود: كتاب الأشربة ٤/ ٩٠، ورواه أحمد ٦/ ٣٠٩، وصححه الألباني في صحيح الجامع ٦/ ٦٩ ـ ٦٨٥٤.

وفعله «أبو بكر، فلما كان عمر استشار الناس، فقال عبد الرحمن ابن عوف[1]: أخف الحدود ثمانون. فأمر به عمر[2].

ـ **تحريم السحر**: فقد عده ﷺ من السبع الموبقات. والسحر يذهب العقل كليًّا أو جزئيًّا. قال ﷺ: «**اجتنبوا السبع الموبقات**»، قالوا: يا رسول الله وما هن؟ قال: «**الشرك بالله والسحر**...» الحديث[3].

ـ **التعوذ بالله من الوسواس**: وهو آفة عقلية تصاب بها بعض العقول في شأن الاعتقاد أو الطهور أو الصلاة أو سائر شؤون الحياة. فجاءت النصوص في التعوذ منه كسورة الناس، وصيغ الاستعاذة الشرعية الأخرى. ومن شواهد ذلك قوله ﷺ: «**يأتي الشيطان أحدكم فيقول: من خلق كذا؟ حتى يقول: من خلق ربك؟ فإذا بلغه فليستعذ بالله ولينته**»[4].

سابعاً ـ العقل محدود:

العقل أداة بشرية محدودة القدرة كسائر القوى البشرية، فكما أن البصر يحسر والسمع ينقطع واليد تُشل، فالعقل يكل ويحجب. فالناس بآحادهم يتفاوتون في قدراتهم الذهنية وملكاتهم الاستنباطية، والناس بمجموعهم

---

(١) عبد الرحمن بن عوف الزهري، من أكابر الصحابة، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، وشهد المشاهد كلها، وكان مشهوراً بالسخاء والبذل في سبيل الله. توفي سنة ٣٢هـ، ـ رضي الله عنه ـ وأرضاه. الأعلام ٣/ ٣٢١، البدء والتاريخ ٥/ ٨٦، صفة الصفوة ١/ ١٣٥، الرياض النضرة ٢/ ٢٨١، حلية الأولياء ١/ ٩٨.

(٢) رواه مسلم: كتاب الحدود ٣/ ١٣٣٠، ورواه أبو داود: كتاب الحدود ٤/ ٧٢٠ (تحفة).

(٣) رواه البخاري: كتاب الوصايا ٣/ ١٩٥، ورواه مسلم: كتاب الإيمان ١/ ٩١.

(٤) رواه البخاري: كتاب بدء الخلق ٤/ ٩٢، ورواه مسلم: كتاب الإيمان ١/ ١٢٠.

يقفون بمداركهم العقلية عند حجب الغيب، لا يستطيعون تجاوزها، ولا الخوض في غمارها، لأن عقولهم لم تهيأ لاستكناه ذلك، إلاَّ أن تضرب في التيه على غير هدى. قال ــ تعالى ــ : ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ﴿١١٠﴾﴾[1]، ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾﴾[2].

قال الشاطبي ــ رحمه الله ــ : (... إن الله جعل للعقول في إدراكها حدًّا تنتهي إليه لا تتعداه، ولم يجعل لها سبيلاً إلى الإدراك في كل المطلوب. ولو كانت كذلك لاستوت مع الباري ــ تعالى ــ في إدراك جميع ما كان وما يكون وما لا يكون، إذ لو كان كيف كان يكون. فمعلومات الله لا تتناهى، ومعلومات العبد متناهية، والمتناهي لا يساوي ما لا يتناهى...

وأيضاً فأنت ترى المعلومات عند العلماء تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

ــ قسم ضروري لا يمكن التشكيك فيه، كعلم الإنسان بوجوده، وعلمه بأن الاثنين أكثر من الواحد، وأن الضدين لا يجتمعان.

ــ وقسم لا يعلمه البتة إلاَّ أن يعلم به، أو يجعل له طريق إلى العلم به، وذلك كعلم المغيبات عنه، كانت من قبيل ما يعتاد علم العبد به أو لا، كعلمه بما تحت رجليه إلاَّ أن مغيبه عنه تحت الأرض بمقدار شبر. وعلمه بالبلد القاصي عنه الذي لم يتقدم له به عهد. فضلاً عن علمه بما في السماوات وما في البحار، وما في الجنة أو النار على التفصيل. فعلمه بما لم يجعل له عليه دليل غير ممكن.

---

(١) سورة طه: الآية ١١٠.

(٢) سورة الإسراء: الآية ٨٥.

ـ وقسم نظري يمكن العلم به، ويمكن أن لا يعلم به ـ وهي النظريات ـ وذلك الممكنات التي تُعلم بواسطة لا بأنفسها، إلاَّ أن يعلم بها إخباراً)[1].

هذه بعض الحقائق في نظرة الإسلام إلى العقل. وهي نظرة متوازنة لا تعطل طاقات هذه القوة، كما أنها لا تحملها ما لا تحتمل، ولا تدفع بها إلى ما لا تحسن.

وقد ظهرت آثار هذه النظرة المتزنة في النتاج البشري الحضاري للمسلمين في مختلف المجالات، في حين شذ غيرهم وشطح، يمنة أو يسرة عن الصراط المستقيم[2].

● ● ●

(١) الاعتصام ٢/٣١٨ ـ ٣١٩.

(٢) انظر حول الموضوع: «الصواعق المرسلة» لابن القيم الجزئين الثالث والرابع، و «التفكير فريضة إسلامية» لعباس محمود العقاد، و «المدرسة العقلية الحديثة» د. ناصر بن عبد الكريم العقل.

المبحث الثالث

وظيفة العقل في باب الصفات

تبيَّن من المبحث السابق موقف الإسلام من العقل، والمنزلة الرفيعة التي يتبوؤها باعتباره مصدراً من مصادر المعرفة، ومرجعاً للفصل بين الحق والباطل، ومن ثم كان مناط التكليف الشرعي، لأنه فرق ما بين الإنسان والحيوان، وصار أهله محل المدح والثناء، كما أن المعرضين عن مقتضاه محط الذم والعيب. ومن أجل هذه المنزلة الرفيعة، والشأن الخطير توافرت النصوص بحفظه وصونه عما يخل به، ويحرفه عن أدائه الصحيح. ومن تمام تكريم الإسلام للعقل إعماله فيما خُلق له، وهُيىء من أجله، وحجبه عن التهوك والخوض فيما لا سبيل له ولا قدرة عليه.

وباب الصفات يتضمن علوماً ضرورية، وعلوماً نظرية، وعلوماً غيبية. فالعلوم الضرورية يتفق عليها جميع العقلاء. والعلوم النظرية يتفاوت الناس في إدراكها بحسب ما أوتوا من قدرات ذهنية وتدبر ونظر. وأما العلوم الغيبية فتعلق العقل بها من جهتين:

أولاً: العلم بها: وهذا لا يستقل به العقل، ولا يهتدي إليه من حيث هو إلاَّ أن يهدى إليه بخبر الصادق، فيعلمه حينئذٍ علماً معنويًّا عامًّا مبنيًّا على الاشتراك الذهني مع ما يوافقه في عالم الشهادة.

ثانياً: إدراك تفاصيلها وكيفياتها: وهذا لا سبيل إليه مطلقاً، إذ أنه قاصر قصوراً ذاتيًا عن بلوغ دركه والإحاطة بعلمه.

ومع كون العقل لا يستقل بالعلم بباب الصفات على سبيل التفصيل، فضلاً عن إدراك كيفية جميع الصفات، فإنه لا يحيل ذلك ولا يمنعه كما يمنع المستحيلات العقلية، مثل اجتماع النقيضين في محلٍّ واحدٍ، أو ارتفاعهما عنه معاً، بل يقف من هذه النصوص الغيبية الخبرية موقف التسليم إذا صح النقل وسلمت الرواية. قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: (والرسل جاءت بما يعجز العقل عن دركه، ولم تأت بما يعلم بالعقل امتناعه)[1]، وقال أيضاً: (فإن الرسول لا يجوز عليه أن يخالف شيئاً من الحق، ولا يخبر بما تحيله العقول وتنفيه. لكن يخبر بما تعجز العقول عن معرفته فيخبر بمحارات العقول، لا بمحالات العقول. ولهذا قال الإمام أحمد في رسالته في السنة، التي رواها عبدوس بن مالك العطار، قال: (ليس في السنة قياس، ولا يضرب لها الأمثال، ولا تدرك بالعقول)، هذا قوله وقول سائر أئمة المسلمين، فإنهم متفقون على أن ما جاء به الرسول ﷺ لا تدركه كل الناس بعقولهم، ولو أدركوه بعقولهم لاستغنوا عن الرسول)[2].

والعقل الصريح السالم من الشبهات والشهوات لا يمكن أن يخالف النقل الصحيح السالم من العلل والقوادح في سنده ومتنه. وسر ذلك أن كلاً منهما من الله، فالعقل خلقه والنقل خبره وأمره، ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾[3]

---

(١) مجموع الفتاوى ٣/ ٣٣٩.

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٥/ ٢٩٧.

(٣) سورة الأعراف: الآية ٥٤.

فكيف يختلفان! قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾[1]. ولهذا فإن العلاقة بين العقل والشرع لها حالان لا ثالث لهما:

ــ فإما أن يؤيد العقلُ الشرعَ ويصدقه ويدل عليه.

ــ وإما أن يسلم له، ويجوز ما جاء به.

ولا يمكن أن يكون الثالث: وهو أن يعارضه ويخالفه.

وهذه الموافقة بين العقل الصريح والنقل الصحيح تقع من الطرفين، بحيث يصدق أحدهما الآخر، أو لا يعارضه. قال شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ (. . . كل ما يدل عليه الكتاب والسنَّة فإنه موافق لصريح المعقول، وإن العقل الصريح لا يخالف النقل الصحيح، ولكن كثيراً من الناس يغلطون إما في هذا وإما في هذا، فمن عرف قول الرسول ومراده كان عارفاً بالأدلة الشرعية، وليس في المعقول ما يخالف المنقول. . . وكذلك «العقليات الصريحة» إذا كانت مقدماتها وترتيبها صحيحاً لم تكن إلاَّ حقًّا، لا تناقض شيئاً مما قاله الرسول)[2].

ولما كان «النقل الصحيح» معصوماً محفوظاً، وكان العقل عرضة للزلل والانحراف، كان للنقل على العقل وصاية وحماية. فلا قياس في مقابلة النص، وإذا قُدر ظهور تعارض بين العقل والنقل الصحيح، فالنقل ثابت والعقل متهم. فالنقل يحوط العقل ويسوسه ويوجهه الوجهة الصحيحة، ويحفظه من الزيغ.

---

(١) سورة النساء: الآية ٨٢.

(٢) مجموع الفتاوى ١٢/ ٨٠ ــ ٨١.

كما أن النقل الصحيح ينير الطريق للعقل، ويوفر عليه الجهد، كما مثل شيخ الإسلام ابن تيمية فيما تقدم أثر النقل على العقل بقوله: (إن اتصل به نور الإيمان والقرآن كان كنور العين إذا اتصل به نور الشمس والنار. وإن انفرد بنفسه لم يبصر الأمور التي يعجز وحده عن دركها)[1].

بعد هذا التحديد لطبيعة العلاقة بين «العقل» و «الشرع» يمكن أن نجمل وظائف العقل في باب الصفات بالأمور التالية:

أولاً ــ فهم معانيها:

فإن الله ــ سبحانه وتعالى ــ خاطب عباده بلسانٍ عربي مبين، وجعل كتابه تبياناً لكل شيء وشفاءً لما في الصدور. ولم يستثن نوعاً من الآيات يمتنع فهمها ومعرفة معناها. قال تعالى: ﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾ ﴾[2]، وقال أيضاً: ﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا لِّيُنذِرَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ﴾[3]، وقال: ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا. . . ﴾[4]. ولا يمكن أن تتحقق النذارة المذكورة إلاَّ بفهم معناه وتعقله. ولهذا قال: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢﴾ ﴾[5]، وقال: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٣﴾ ﴾[6]. فالتلازم بين كونه

---

(١) مجموع الفتاوى ٣/ ٣٣٩.

(٢) سورة الشعراء: الآيات ١٩٣ ــ ١٩٥.

(٣) سورة الأحقاف: الآية ١٢.

(٤) سورة الشورى: الآية ٧.

(٥) سورة يوسف: الآية ٢.

(٦) سورة الزخرف: الآية ٣.

عربيًا وتعقله واضح. فالألفاظ إنما هي أوعية للمعاني. كما أن عربية القرآن سبب لحصول التقوى الناشئة من الفهم. قال تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ ٱلْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا ﴿١١٣﴾ ﴾[1]. وعربية القرآن سبب لحصول العلم الذي هو ثمرة الفهم للمعنى. قال تعالى: ﴿ كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٣﴾ ﴾[2]. وقد قطع الله حجة الذين قد يتعللون بعدم فهمه بجعله عربيًّا مفهوم المعنى لدى المخاطبين فقال: ﴿ وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا۟ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ۖ ءَا۬عْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ ۗ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ . . . ﴾[3].

فالعقل مدعوٌ لفهم خطاب الشارع دون استثناء، ومن ادعى استثناء نصٌّ معين أو نوع معين من النصوص طُولب بالدليل، ولا دليل.

ومن أمثلة فهم معاني ما أخبر الله عن نفسه من الأسماء والصفات، قول الإمام الأصبهاني أبي القاسم إسماعيل بن محمد في شرح أسماء الله الحسنى: (ومن أسماء الله ـ تعالى ـ : الحليم: حليم عمن عصاه لأنه لو أراد أخذه في وقته أخذه، فهو يحلم عنه ويؤخره إلى أجله، وهذا الاسم وإن كان مشتركاً يوصف به المخلوق، فحلم المخلوقين حلمٌ لم يكن في الصغر ثم كان في الكبر، وقد يتغير بالمرض والغضب والأسباب الحادثة، ويفنى حلمه بفنائه، وحلم الله ـ عز وجل ـ لم يزل ولم يزول. والمخلوق يحلم عن شيء ولا يحلم عن غيره، ويحلم عمن لا يقدر

(١) سورة طه: الآية ١١٣.
(٢) سورة فصلت: الآية ٣.
(٣) سورة فصلت: الآية ٤٤.

عليه، والله ــ تعالى ــ حليم مع القدرة)[1].

فهذا مثالٌ للمنهج الشرعي في فهم نصوص الصفات تضمن إثبات المعنى المشترك للفظ الصفة المعهود بالأذهان، ثم فرق بين ما ينبغي للخالق وما ينبغي للمخلوق، وأن لله تعالى المثل الأعلى. وهكذا صنع في بقية الأسماء والصفات[2].

وفي الحديث عن أبي هريرة ــ رضي الله عنه ــ مرفوعاً: «إن لله تسعة وتسعين اسماً، مائة إلَّا واحدة، إنه وتر يحب الوتر، من أحصاها دخل الجنة»[3]. قال أبو إسحاق الزجاج[4] ــ رحمه الله ــ في ذكر معنى الإحصاء: (ويجوز أن يكون معناه: من عقلها، وتدبر معانيها، من الحصاة التي هي العقل)[5]. وأنشد في هذا المعنى قول الشاعر:

وإن لسان المرء ما لم تكن له حصاة على عوراته لدليل

---

(١) الحجة في بيان المحجة ١/ ١٤٤.

(٢) انظر: المصدر السابق ١/ ١١٤ ــ ١٦٨، ١٦٩ ــ ٣٣٥. وانظر أيضاً: تعليق الشيخ عبد الله بابطين على قول السفاريني (وغير فكر) في لوامع الأنوار البهية ١/ ٢٢.

(٣) رواه البخاري، كتاب الشروط ٣/ ١٨٥، كتاب التوحيد ٨/ ١٦٩.

(٤) إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، عالم بالنحو واللغة، ولد سنة ٢٤١هـ، وتعلم على «المبرد». من كتبه: «معاني القرآن»، و «الاشتقاق»، و «فعلت وأفعلت»، وغيرها. توفي سنة ٣١١هـ. الأعلام ١/ ٤٠، معجم الأدباء ١/ ٤٧، إنباه الرواة ١/ ١٥٩، آداب اللغة ٢/ ١٨١، تاريخ بغداد ٦/ ٨٩، وفيات الأعيان ١/ ١١.

(٥) تفسير أسماء الله الحسنى، ص ٢٢.

ثانياً ــ التفكر والتدبر لآثارها ومقتضياتها:

وهذه وظيفة زائدة على مجرد العلم بالمعنى الأصلي. وقد أمر الله ــ تعالى ــ بتدبر كتابه مطلقاً دون أن يستثني نوعاً ما من النصوص لا يشملها التدبر، فقال تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٢٩﴾﴾[1]. ونعى الله على المعرضين عن تدبره فقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴿٢٤﴾﴾[2] وهذا شامل لنصوص الصفات وغيرها.

ومن التدبر الذي يتعلق بصفات الباري تدبر آثار هذه الأوصاف الشريفة ومقتضياتها، كما قال تعالى: ﴿فَٱنظُرْ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ كَيْفَ يُحْىِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ﴾[3]. وهذه الوظيفة ميدان فسيح، ومجال واسع ترتاده عقول المؤمنين فلا تحيط به، ولا تبلغ منتهاه. فكل المخلوقات والأعراض والأحداث شواهد حية لآثار أسمائه وصفاته، ومظاهر ناطقة بعظمته ورحمته. وانطلاق القوى العقلية في هذا المجال تنظر وتتفكر من أعظم أسباب زيادة الإيمان وامتلاء القلب بمحبة الله وتعظيمه. وقد صنف العلماء المصنفات في التأمل العقلي في مخلوقات الله ــ تعالى ــ، والاستدلال بذلك على الإيمان به وعبادته[4].

---

(١) سورة ص: الآية ٢٩.

(٢) سورة محمد: الآية ٢٤.

(٣) سورة الروم: الآية ٥٠.

(٤) انظر على سبيل المثال: مفتاح دار السعادة، وشفاء العليل لابن القيم، وانظر: تفسير «ظلال القرآن» للآيات الكونية لسيد قطب، وانظر: كتاب «التوحيد» و «الإيمان» لعبد المجيد الزنداني.

ثالثاً ـ استعمال الأقيسة العقلية الصحيحة اللائقة بالله ـ تعالى ـ :

لمَّا كان «العقل» أحد مصادر المعرفة بما أودع الله فيه من قوة الاستدلال والنظر والمقايسة، جرى استعماله في إثبات العقائد لتأييد دلالة الشرع. وقد تضمن الكتاب والسنَّة جملة من «المقاييس العقلية» التي هي بمثابة مقدمات منطقية للوصول إلى النتائج التي جاء بها الشرع. ويعتبر شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ الأمثال المضروبة في القرآن «أقيسة عقلية»[1]، وبذلك يجمع بين الحسنيين باتفاق الدلالتين، دلالة العقل ودلالة الشرع. قال: (وإذا كان الشيء موجوداً في الشرع، فذلك يحصل بأن يكون في القرآن الدلالة على الطرق العقلية، والتنبيه عليها والبيان لها والإرشاد إليها. والقرآن ملآن من ذلك، فتكون شرعية بمعنى أن الشرع هدى إليها، عقلية بمعنى أنه يعرف صحتها بالعقل، فقد جمعت وصفي الكمال)[2].

وقد قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلْكِتَـٰبَ بِٱلْحَقِّ وَٱلْمِيزَانَ﴾[3]، وقال: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَـٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ﴾[4]، وقد فسر السلف «الميزان» بالعدل[5]. والعدل يقتضي التسوية بين المتماثلات والتفريق بين المختلفات.

---

(١) انظر مثلاً: درء تعارض العقل والنقل ٣/ ٣٠٥.

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٩/ ٣٩.

(٣) سورة الشورى: الآية ١٧.

(٤) سورة الحديد: الآية ٢٥.

(٥) انظر: تفسير الطبري ٢٠/ ٢٥، ٢٧/ ٢٣٧.

ومن المقاييس العقلية الصحيحة المتعلقة بباب الصفات ما يلي:

١ ــ إثبات الكمال لله ونفي النقص عنه:

وهذه قضية يستقل العقل بالحكم بها موافقاً بذلك دلالة الشرع والفطرة. وخلاصتها أن كل «موجود» في خارج الذهن لا بد أن يكون متصفاً بصفة. وهذه الصفة إما أن تكون صفة كمال أو صفة نقص. وصفة النقص ممتنعة في حق الإله المعبود، واللائق به الكمال. ومن جهة أخرى فإن المشاهدة والحس تدل على ثبوت صفات كمالية للمخلوق. والله خالق المخلوق وصفاته، فواهب الكمال أولى بالكمال.

تلك المقدمات، وهذه النتيجة، محل اتفاقٍ بين جميع أرباب الملل والنحل، وجمهور أهل الفلسفة والكلام، لكنهم يختلفون في تحقيق مناطها في أفراد الصفات مع الإجماع على أن الرب المعبود مستحق للكمال، منزه عن النقص[١].

ويفصل شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ هذه الجملة العقلية بقوله: (فإذا قيل: «الوجود» إما واجب وإما ممكن، والممكن لا بد له من واجب، فيلزم ثبوت الواجب على التقديرين، فهو مثل أن يقال: الموجود إما «قديم» وإما حادث؛ والحادث لا بد له من قديم، فيلزم ثبوت القديم على التقديرين.

والموجود إما «غني» وإما «فقير»، والفقير لا بد له من الغني، فلزم وجود الغني على التقديرين. والموجود إما «قيوم بنفسه» وإما «غير قيوم»،

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى ٦/٦٨ ــ ٨٨.

وغير القيوم لا بد له من القيوم، فلزم ثبوت القيوم على التقديرين والموجود إما «مخلوق» وإما «غير مخلوق»، والمخلوق لا بد له من خالق غير مخلوق، فلزم ثبوت الخالق غير المخلوق على التقديرين، ونظائر ذلك متعددة)[1].

فهذا المقياس العقلي يعرض على الصفات فيثبت لله صفات الكمال، وينفي عنه صفات النقص، وهو مدرك مقرر ببداهة العقول. ثم ينتقل شيخ الإسلام إلى بسط الوجه الثاني في استحقاق الله للكمال، وانتفاء النقص عنه فيقول: (ثم يقال: هذا الواجب القديم الخالق، إما أن يكون ثبوت الكمال الذي لا نقص فيه للممكن الوجود ممكناً له، وإما أن لا يكون. والثاني: ممتنع؛ لأن هذا ممكن للموجود المحدث الفقير الممكن، فلأن يمكن للواجب الغني القديم بطريق الأولى والأحرى؛ فإن كلاهما موجود. والكلام في الكمال الممكن الوجود الذي لا نقص فيه. فإذا كان الكمال الممكن الوجود ممكناً للمفضول، فلأن يمكن للفاضل بطريق الأولى، لأن ما كان ممكناً لما هو في وجوده ناقص، فلأن يمكن لما هو في وجوده أكمل منه بطريق الأولى. لا سيما وذلك أفضل من كل وجه، فيمتنع اختصاص المفضول من كل وجه بكمال لا يثبت للأفضل من كل وجه. بل ما قد ثبت من ذلك للمفضول فالفاضل أحق به؛ فلأن يثبت للفاضل بطريق الأولى.

ولأن ذلك الكمال إنما استفاده المخلوق من الخالق، والذي جعل غيره كاملاً هو أحق بالكمال منه؛ فالذي جعل غيره قادراً أولى بالقدرة. والذي علم غيره أولى بالعلم، والذي أحيا غيره أولى بالحياة. والفلاسفة

---

(١) مجموع الفتاوى ٦/ ٧٦.

توافق على هذا، ويقولون: كل كمالٍ للمعلول فهو من آثار العلة، والعلة أولى به)[1].

وهذه حجة عقلية قرآنية. قال تعالى منبهاً على هذا المعنى: ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿١٧﴾ ﴾[2]، وقال: ﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَمَن رَّزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوُونَ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾ ﴾[3]، وقال أيضاً: ﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٧٦﴾ ﴾[4]، وقال: ﴿ وَاتَّخَذُوا مِن دُونِهِ آلِهَةً لَّا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَاةً وَلَا نُشُورًا ﴿٣﴾ ﴾[5].

فهذه الآيات، وأمثالها كثير في القرآن، ميزان عقلي أثبت الله به ألوهيته لاتصافه بالكمال وبطلان ألوهية ما سواه لاتصافها بصفات النقص والعيب والعجز. وقد أنكر شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ على طائفة من المتكلمين زعموا أن ثبوت الكمال لله وانتفاء النقص عنه لا يعلم بالعقل، وإنما يُعلم بالسمع والإجماع، وبين خطأهم ومخالفتهم لسائر الطوائف[6].

---

(١) مجموع الفتاوى ٦/ ٧٦ ــ ٧٧.
(٢) سورة النحل: الآية ١٧.
(٣) سورة النحل: الآية ٧٥.
(٤) سورة النحل: الآية ٧٦.
(٥) سورة الفرقان: الآية ٣.
(٦) مجموع الفتاوى ٦/ ٧٣.

فهذا المقياس العقلي وظيفة يمارسها العقل باستقلال للحكم على الصفات العقلية. فصفة «العلو» مثلاً تثبت بالعقل ــ كما تثبت بغيره ــ فالعقل يحكم أن العلو صفة كمال، كما أن نقيضه «السفل» صفة نقص، فيثبت الأولى وينفي الثانية.

٢ ــ قياس الأولى:

وهذا مقياس عقلي يلي المقياس السابق في الرتبة. فإذا دل العقل على إثبات جنس الكمال لله ــ تعالى ــ وآحاده وأفراده، فإن قياس الأولى يقضي بأن ما ثبت من الكمالات ثبوتاً عامًّا للخالق والمخلوق فإن لله ــ تعالى ــ أكمله وأعظمه ليس له فيه مكافىء ولا نظير، كما قال ــ تعالى ــ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾[1]، وقال ــ تعالى ــ: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[2]. فلما كانت الألفاظ الدالة على الصفات تحمل معاني مشتركة باعتبار أصل المعنى، كان لا بد من القياس. والقياس الصحيح هنا هو قياس الأولى، وهو طريقة السلف التي وافقوا بها القرآن. قال شارح الطحاوية: (ومما يوضح هذا: أن العلم الإلهي لا يجوز أن يُستدل فيه بقياس تمثيلي يستوي فيه الأصل والفرع، ولا بقياس شمولي يستوي أفراده، فإن الله ــ سبحانه ــ ليس كمثله شيء، فلا يجوز أن يمثل بغيره، ولا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت قضية كلية يستوي أفرادها...

ولكن يستعمل في ذلك قياس الأولى، سواءً كان تمثيلاً أو شمولاً، كما قال ــ تعالى ــ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾، مثل أن يعلم أن كل كمالٍ

---

(١) سورة النحل: الآية ٦٠.

(٢) سورة الروم: الآية ٢٧.

للممكن أو للمحدث، لا نقص فيه بوجه من الوجوه، وهو ما كان كمالاً للوجود غير مستلزمٍ للعدم بوجه، فالواجب القديم أولى به. وكل كمال لا نقص فيه بوجه من الوجوه، ثبت نوعه للمخلوق والمربوب المدَبّر، فإنما استفاده من خالقه وربه ومدبره، وهو أحق به منه. وأن كل نقصٍ وعيبٍ في نفسه، وهو ما تضمن سلب هذا الكمال، إذا وجب نفيه عن شيء من أنواع المخلوقات والممكنات والمحدثات فإنه يجب نفيه عن الرب ـ تعالى ـ بطريق الأولى)[1].

ويبين شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ مدى هذه الأولوية في قياس الأولى، ومقدار ذلك التفاضل المندرج تحت ذلك المعنى العام المشترك فيقول: (وأما قياس الأولى الذي كان يسلكه السلف اتباعاً للقرآن، فيدل على أنه يثبت له من صفات الكمال التي لا نقص فيها أكمل مما علموه ثابتاً لغيره، مع التفاوت الذي لا يضبطه العقل كما لا يضبط التفاوت بين الخالق وبين المخلوق. بل إذا كان العقل يدرك من التفاضل الذي بين مخلوقٍ ومخلوق ما لا ينحصر قدره، وهو يعلم أن فضل الله على كل مخلوق أعظم من فضل مخلوق على مخلوق كان هذا مما يبين له أن ما يثبت للرب أعظم من كل ما يثبت لكل ما سواه بما لا يدرك قدره. فكان قياس الأولى يفيده أمراً يختص به الرب مع علمه بجنس ذلك الأمر)[2].

٣ ـ نفي الصفة إثباتٌ لنقيضها:

قال شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ : (وهذه الطريقة هي من أعظم الطرق

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية ص ١٢٢.

(٢) مجموع الفتاوى ٩/ ١٤٥.

في إثبات الصفات، وكان السلف يحتجون بها، ويثبتون أن من عبد إلهاً لا يسمع ولا يبصر ولا يتكلم فقد عبد ربًّا ناقصاً معيباً مؤوفاً)[١].

ومن أمثلة احتجاج السلف بهذه الطريقة العقلية قول الإمام الدارمي في رده على المريسي: (وكيف استجزت أن تسمي أهل السنة وأهل المعرفة بصفات الله المقدسة: مشبهة، إذا وصفوا الله بما وصف به نفسه في كلامه بالأشياء التي أسماؤها موجودة في صفات بني آدم بلا تكييف.

وأنت قد شبهت إلهك في يديه وسمعه وبصره بأعمى وأقطع، وتوهمت في معبودك ما توهمت في الأعمى والأقطع، فمعبودك في دعواك مخدّج منقوص؛ أعمى لا بصر له؛ وأبكم لا كلام له، وأصم لا سمع له، ومقعد لا حراك به؛ وليس هذه بصفة إله المصلين. أفأنت أوحش مذهباً في تشبيهك إلهك بهؤلاء العميان والمقطوعين؛ أم هؤلاء الذين تسميهم مشبهة إذ وصفوه بم وصف به نفسه بلا تشبيه؟ فلولا أنها كلمة هي محنة الجهمية التي بها ينبزون المؤمنين ما سميت مشبهاً غيرك؛ لسماجة ما شبهت ومثلت)[٢].

وقد حاول نفاة الصفات التخلص من هذا الإلزام العقلي بالزعم بأن ذلك متحققٌ إذا كان المحل قابلاً للاتصاف بالصفتين المتقابلتين وما لا فلا. وأجاب شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ في مواضع عدة من كتبه على هذه الشبهة، ومن ذلك قوله: (ومن قال: إنه ليس بحي ولا سميع ولا بصير ولا متكلم لزمه أن يكون ميتاً أصم أعمى أبكم. فإن قال: العمى عدم البصر عما

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢/ ٢٤٠.

(٢) رد الإمام الدارمي على بشر المريسي ص ٤٢.

من شأنه أن يقبل البصر، وما لا يقبل البصر كالحائط لا يقال له أعمى ولا بصير، قيل له: هذا اصطلاحٌ اصطلحتموه، وإلاَّ فما يوصف بعدم الحياة والسمع والبصر والكلام يمكن وصفه بالموت والصمم والعمى والخرس والعجمة. وأيضاً فكل موجود يقبل الاتصاف بهذه الأمور ونقائضها، فإن الله قادر على جعل الجماد حيًّا، كما جعل عصا موسى حية ابتلعت الحبال والعصي. وأيضاً: فالذي لا يقبل الاتصاف بهذه الصفات أعظم نقصاً ممن يقبل الاتصاف بها مع اتصافه بنقائضها. فالجماد الذي لا يوصف بالبصر ولا العمى ولا الكلام ولا الخرس أعظم نقصاً من الحي الأعمى الأخرس)[1].

فقد فر هؤلاء النفاة من تشبيهه بالحيوانات ــ بزعمهم ــ فوقعوا في تشبيهه بالجمادات.

رابعاً ــ إبطال الأقيسة العقلية الخاطئة:

العقل الصريح المستضيء بنور الشرع الصحيح ميزان توزن به الدعاوى والمقدمات. وكما أن العقل يقعد القواعد السليمة والمقدمات الصحيحة فإنه يمارس وظيفةً أخرى، وهي فحص المقدمات المزعومة وبيان زيفها، وبالتالي بطلان ما بني عليها من نتائج وعقائد.

وتظهر أهمية هذه الوظيفة العقلية الهامة إذا تبينا حجم الأقيسة العقلية الباطلة التي توارثتها أجيال الفلاسفة والمتكلمين مسلمين بها، مذعنين لما أدت إليه من نتائج حتى ولو خالفت الشرع مخالفةً صريحة.

فالفرق بين الأقيسة العقلية الصحيحة والأقيسة العقلية الخاطئة، أن

---

(١) التدمرية ص ٦١ ــ ٦٢.

الأولى منضبطة بضوابط الشرع المعصوم موافقة للفطر السليمة، والأخرى اجتهادات بشرية منحرفة لا ضابط لها تتأثر بمؤثراتٍ شتى. قال شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ : (بل المقدمة التي تدعي طائفة من النظّار صحتها، تقول الأخرى هي باطلة، وهذا بخلاف مقدمات أهل الإثبات الموافقة لما جاء به الرسول ﷺ، فإنها من العقليات التي اتفقت عليها فطر العقلاء السليمي الفطرة، التي لا ينازع فيها إلاَّ من تلقى النزاع تعليماً من غيره، لا من موجب فطرته، فإنما يقدح فيها بمقدمة تقليدية أو نظرية، لا ترجع إلى العقل الصريح، وهو يدعي أنها عقلية فطرية.

ومن كان له خبرة بحقيقة هذا الباب، تبين له أن جميع المقدمات العقلية التي ترجع إليها براهين المعارضين للنصوص النبوية إنما ترجع إلى تقليد منهم لأسلافهم لا إلى ما يعلم بضرورة العقل ولا إلى الفطرة)[١].

ولم يزل السلف الصالح ـ رحمهم الله ـ يرفضون نتاج الفلسفة اليونانية الفاسد، ويحذرون منه ويكشفون عواره، مع التزامهم بالمنهج الإيماني في عرض العقيدة. ومن أمثلة تفطن السلف لمسالكهم الباطلة قول الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ في الرد على الجهمية نفاة الصفات: (... وقلنا هو شيء فقالوا: هو شيءٌ لا كالأشياء، فقلنا: إن الشيء الذي لا كالأشياء قد عرف أهل العقل أنه لا شيء. فعند ذلك تبين للناس أنهم لا يثبتون شيئاً بشيء، ولكنهم يدفعون عن أنفسهم الشنعة بما يقرون من العلانية)[٢].

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ٤/٢٧٨ ـ ٢٧٩.

(٢) الرد على الجهمية والزنادقة ص ٢٩، بتحقيق: إسماعيل الأنصاري.

لكن السلف الأولون لم يطيلوا النفس في نقض شبهاتهم وتفنيد حججهم لما في ذلك من نشرها وإذاعتها في حال كان الغالب على الناس السنَّة والاتباع والسلامة من هذه اللوثات. ولما عمت البلوى بكتب أهل الكلام، وصاروا هم المتنفذين، وأصحاب الرياسات، ونشروا مذاهبهم، قيض الله في العصور المتأخرة ــ القرنين السابع والثامن الهجريين ــ شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ فانتدب لهتك أستارهم وبيان عوارهم للأمة بعلمٍ نقي، ومعتقد سلفي، وذهن ثاقب، وعقل راجح، فحمل عليهم سلاحهم الذي كانوا يستطيلون به على أهل السنة والاتباع، وهو «العقل»، وبين أن أهل السنة أسعد بهذا الدليل من غيرهم وأولى الناس به. وسنضرب بعض الأمثلة لإبطال العقل الصريح لبعض المقاييس العقلية الخاطئة في باب الصفات

١ ــ إثبات الصفات إثباتٌ لتعدد الآلهة:

وهذا عمدة نفاة الصفات من الجهمية والمعتزلة، حيث زعموا أن إثبات صفات «قديمة» يقتضي استحقاق تلك الصفات للقدم الذي لله، ومن ثم مساواته في الإلهية، فمنعوا إثبات الصفات بناءً عليها، وأبقوا له مجرد ألفاظ الأسماء كأعلامٍ محضة خالية من المعاني المتمايزة، بل هي من قبيل المترادفات[1]. قال القاضي عبد الجبار المعتزلي: (... إنه ــ تعالى ــ لو كان يستحق هذه الصفات لمعانٍ قديمة، وقد ثبت أن القديم إنما يخالف

---

(١) هذا وجه تشابه المعتزلة مع المفوضة، وهو تفريغ دلالة النصوص من المعاني، واعتبارها أعلاماً محضة تطلق على الله دون أن تتضمن معنىً ثبوتيًا معلوماً. فأما المعتزلة فنفت معنىً معلوماً، وأما المفوضة فأثبتت معنىً مجهولاً ونفت ما يعلم من لفظه لغةً.

مخالِفَه بكونه قديماً، وثبت أن الصفة التي تقع بها المخالفة عند الافتراق بها تقع المماثلة عند الاتفاق، وذلك يوجب أن تكون هذه المعاني مثلاً لله ــ تعالى ــ . . .)[1].

وهذه حجة داحضة، ولازم مزعوم، فإن الصفات المضافة إلى الله ــ عز وجل ــ ليست أعياناً منفصلة قائمة بذاتها حتى تكون قديمة قدم الخالق ــ على حد تعبير المتكلمين بالقدم ــ وإنما هي أوصافٌ له ــ سبحانه ــ قائمة به. قال شارح الطحاوية: (ولهذا كان أئمة السنة ــ رحمهم الله تعالى ــ لا يطلقون على صفات الله وكلامه أنه غيره، ولا أنه ليس غيره. لأن إطلاق الإثبات قد يشعر أن ذلك مباينٌ له، وإطلاق النفي قد يشعر بأنه هو هو، إذ كان لفظ «الغير» فيه إجمال، فلا يطلق إلاَّ مع البيان والتفصيل: فإن أريد به أن هناك ذاتاً مجردة قائمة بنفسها، منفصلة عن الصفات الزائدة عليها، فهذا غير صحيح، وإن أريد به أن الصفات الزائدة على الذات التي يفهم من معناها غير ما يفهم من معنى الصفة، فهذا حق، ولكن ليس في الخارج ذات مجردة عن الصفات، بل الذات الموصوفة بصفات الكمال الثابتة لها لا تنفصل عنها. . .)[2].

ومما يبطل هذا المسلك اضطرارهم إلى إثبات صفات لا بد لهم من إثباتها كالوجود والحياة والقدرة، وهذا تناقض يستلزم البطلان.

٢ ــ الصفات لا تقوم إلاَّ بالأجسام، والأجسام متماثلة، فإثبات الصفات مستلزمٌ للتجسيم:

---

(١) شرح الأصول الخمسة ص ١٩٥.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية ص ١٢٩.

وهاتان المقدمتان باطلتان. فالصفات تقوم بالأجسام وغير الأجسام. فيقال مثلاً: الليل طويل والنهار قصير والعكس وهما ليسا جسمين. كما أن المدعي يثبت أوصافاً من العلم والحياة والقدرة لله ـ عز وجل ـ مع نفيه «الجسمية» عنه.

كما أن دعوى تماثل الأجسام دعوىً باطلة ببداهة العقول. فإن بين الأجسام من التغاير في الصفات ما هو معلومٌ بالضرورة، كبراً وكثافةً وصلابةً، وأضدادها وغيرها.

ثم لا بد من تحرير المراد بالجسم فإنه في حق الله تعالى من الألفاظ البدعية التي لم ترد بنفي ولا إثبات، فلا يصح إطلاقه نفياً ولا إثباتاً في حق الله ـ تعالى ـ، لأن صفاته ـ سبحانه ـ توقيفية. وأما في المعنى فله عدة استعمالات. فقد يُراد به البدن والجسم الكثيف ـ كما في اللغة ـ وقد يُراد به المركب من الجواهر المفردة أو المركب من المادة والصورة، وهذه كلها منفية عن الله ـ تعالى ـ ، فضلاً عن كونها غير متماثلة ـ خلاف ما زعموا ـ قال شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ : (ولا ريب أن قولهم بتماثل الأجسام قولٌ باطل سواء فسروا الجسم بما يشار إليه، أو بالقائم بنفسه أو بالموجود أو بالمركب من الهيولى والصورة ونحو ذلك. فأما إذا فسروه بالمركب من الجواهر المفردة على أنها متماثلة، فهذا يبنى على صحة ذلك، وعلى إثبات الجواهر المفردة، وعلى أنها متماثلة، وجمهور العقلاء يخالفونهم في ذلك)[1]، إذ أن هذه المرادات مركبات يفتقر بعضها إلى بعض فهي مخلوقات. وقد يريد النافي بالجسم ما يوصف بالصفات، ويرى بالأبصار،

---

(١) التدمرية ص ١٢١ ـ ١٢٢.

ويتكلم ويسمع ويبصر ويقوم به صفات تليق به من الوجه واليدين والعينين وغيرها من الصفات الثابتة لله. فنفيه لهذا المعنى باطل مردود عليه إذ هو التعطيل بعينه، فلا ننفي عنه هذه الأوصاف لتواطئهم على تسمية المتصف بها جسماً.

٣ ــ إثبات الصفات يستلزم الحدوث، والله منزه عن الحوادث:

وهذه شبهة عقلية أراد النفاة أن يتوصلوا بها إلى نفي الصفات الفعلية الاختيارية المتعلقة بمشيئته ــ سبحانه ــ، ويجعلون هذه الدعوى من أخص خصائص الباري ــ جل وعلا ــ. قال الجويني: (مما يخالف الجوهرُ فيه حكم الإله قبول الأعراض وصحة الاتصاف بالحوادث، والرب ــ سبحانه وتعالى ــ يتقدس عن قبول الحوادث)[1]. ومن هذه المقدمة ينطلق المتكلمون من معتزلة وأشاعرة إلى نفي الاستواء والمجيء والفرح والسخط والرضا والغضب والنزول... إلخ من صفات الفعل. قال شارح الطحاوية ــ رحمه الله ــ: (وحلول الحوادث بالرب ــ تعالى ــ المنفي في علم الكلام المذموم، لم يرد نفيه ولا إثباته في كتاب ولا سنة. وفيه إجمال: فإن أريد بالنفي أنه ــ سبحانه ــ لا يحل في ذاته المقدسة شيءٌ من مخلوقاته المحدثة، أو لا يحدث له وصفٌ متجدد لم يكن، فهذا نفي صحيح. وإن أريد به نفي الصفات الاختيارية، من أنه لا يفعل ما يريد، ولا يتكلم بما شاء إذا شاء، ولا أنه يغضب ويرضى لا كأحد من الورى، ولا يوصف بما وصف به نفسه من النزول والاستواء والإتيان كما يليق بجلاله وعظمته، فهذا نفي باطل.

---

(١) الإرشاد ص ٦٢.

وأهل الكلام المذموم يطلقون نفي حلول الحوادث، فيسلم السني للمتكلم ذلك، على ظن أنه نفى عنه ـ سبحانه ـ ما لا يليق بجلاله، فإذا سلم له هذا النفي ألزمه نفي الصفات الاختيارية وصفات الفعل، وهو غير لازمٍ له. وإنما أتي السني من تسليم هذا النفي المجمل، وإلاَّ فلو استفسر واستفصل لم ينقطع معه)[1].

ثم بعد هذا الاستفصال يمتنع التلازم المزعوم من أن حدوث الصفة حدوث للموصوف، بل نقول إن تعلق بعض الصفات الفعلية بمشيئته وحكمته دليل كمال عقلاً وشرعاً. قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ في معرض مناقشته لهذه الشبهة: (. . . إذا قُدر ذاتٌ تفعل شيئاً بعد شيء وهي قادرة على الفعل بنفسها، وذات لا يمكنها أن تفعل بنفسها شيئاً؛ بل هي كالجماد الذي لا يمكنه أن يتحرك كانت الأولى أكمل من الثانية. فعدم هذه الأفعال نقص بالضرورة، وأما وجودها بحسب الإمكان فهو الكمال. ويقال: لا نسلم أن عدم هذه مطلقاً نقص ولا كمال، ولا وجودها مطلقاً نقص ولا كمال؛ بل وجودها في الوقت الذي اقتضت مشيئته وقدرته وحكمته، هو الكمال، ووجودها بدون ذلك نقص، وعدمها مع اقتضاء الحكمة عدمها كمال، ووجودها حيث اقتضت الحكمة وجودها هو الكمال)[2].

وقبل أن نختم هذا المبحث نشير إلى سمة بارزة في المنهج العقلي الصحيح، ألا وهي الاطراد، والتسوية بين المتماثلات، والتفريق بين المختلفات، بل هي حقيقة العدل والميزان الذي ينبغي أن يدل عليه العقل.

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية ص ١٢٨ ـ ١٢٩.

(٢) مجموع الفتاوى ٦/١٠٧ ـ ١٠٨.

وبالمقابل فإن المناهج العقلية الباطلة يعتريها التناقض والاضطراب وعدم طرد القاعدة على جميع أجزائها. وفيما يلي مثالٌ بديع يصور هذه السمة في المنهجين:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ : (القول في بعض الصفات كالقول في بعض، فإن كان المخاطب ممن يقر بأن الله حي بحياة، عليم بعلم، قدير بقدرة، سميع بسمع، بصير ببصر، متكلم بكلام، مريد بإرادة، ويجعل ذلك كله حقيقة، وينازع في محبته ورضاه وغضبه وكراهيته، فيجعل ذلك مجازاً، ويفسره إما بالإرادة، وإما ببعض المخلوقات من النعم والعقوبات[1].

قيل له: لا فرق بين ما نفيته وبين ما أثبته. بل القول في أحدهما كالقول في الآخر، فإن قلت إن إرادته مثل إرادة المخلوقين، فكذلك محبته ورضاه وغضبه، وهذا هو التمثيل، وإن قلت: له إرادة تليق به، كما أن للمخلوق إرادة تليق به. قيل لك: وكذلك له محبة تليق به وللمخلوق محبة تليق به، وله رضا وغضب يليق به، وللمخلوق رضا وغضب يليق به.

وإن قال: الغضب غليان القلب لطلب الانتقام، قيل له: والإرادة ميل النفس إلى جلب منفعة أو دفع مضرة. فإن قلت هذه إرادة المخلوق، قيل لك: وهذا غضب المخلوق... فإن قال: تلك الصفات أثبتها بالعقل، لأن الفعل الحادث دل على القدرة، والتخصيص دل على الإرادة، والإحكام دل على العلم، وهذه الصفات مستلزمة للحياة. والحي لا يخلو عن السمع والبصر والكلام، أو ضد ذلك...

---

(١) وهم الأشاعرة الذين يثبتون الصفات السبع المذكورة، ويؤولون ــ يحرفون ــ ما عداها.

يقال: يمكن إثبات هذه الصفات بنظير ما أثبت به تلك من العقليات.
فيقال: نفع العباد بالإحسان إليهم يدل على الرحمة، كدلالة التخصيص على المشيئة. وإكرام الطائعين يدل على محبتهم، وعقاب الكفار يدل على بغضهم...)[1].

فما أعظم المنة بهذا العقل حين يستنير بنور الإيمان، ويهتدي بهداه، ويعتصم بدلالته، ويحفظ حدوده، فيعمل فيما خلق له، متفكراً متدبراً، فيكون صاحبه من «أولي الألباب».

وما أعظم البلية بذلك العقل حين يسرح بلا قيد ولا شرط فيضرب في التيه بغير هدى، ويتخبط في الظلمات، تتناوشه وساوس شياطين الإنس والجن يوحي بعضهم إلى بعضٍ زخرف القول غروراً فيكون صاحبه من «الضالين».

وبعد هذا الاستطراد والبيان المفصّل الذي ألجأ إليه زعم المفوضة أن ليس للعقل مدخل في باب الصفات، واحتجوا به على تفويض نصوص الصفات وإحالة عَقْل معانيها، يتبين لنا بطلان هذه الشبهة، بل وارتدادها حجة عليهم لا لهم، وأن هذا العقل أداة بشرية، وهبة ربانية للوصول إلى المعرفة وفهم المراد يشرف به صاحبه، ويزداد به علماً وإيماناً، والحمد لله رب العالمين.

• • •

---

(١) التدمرية باختصار ٣١ ـ ٣٤.

الباب الثالث

لوازم مذهب التفويض وأدلة بطلانه

تضمَّن الباب الثاني مناقشة مفصلة للشبهات التي تذرع بها «المفوضة» واحتجوا بها على مذهبهم الباطل، وتبين بالأدلة النقلية والعقلية القاطعة تهافت حججهم وانهيار بنيانهم الذي أسسوه على شفا جرفٍ هار.

وفي هذا الباب ردٌّ على المفوضة بنوع آخر من الحجاج، يكشف زيف مذهبهم، ويشي بعواقبه الوخيمة، وآثارة السيئة، ويشهر في وجوههم سلاح الهجوم بعد سلاح الدفاع، وذلك من خلال ثلاثة فصول:

الفصل الأول: اللوازم الباطلة التي تلزم على مذهب التفويض.

الفصل الثاني: أدلة بطلانه سمعاً وعقلاً.

الفصل الثالث: الآثار العملية للقول بالتفويض.

وقد تضمن الباب السابق ــ بطبيعة الحال ــ في معرض مناقشة شبهات المفوضة إشارات متفرقة إلى بعض الردود والأدلة على بطلان مذهبهم، سوف ينتظمها وغيرها هذا الباب بمشيئة الله وتوفيقه.

• • •

الفصل الأول
اللوازم الباطلة
التي تلزم على مذهب التفويض

من القضايا العقلية المقررة أن فساد اللازم دليلٌ على فساد الملزوم، وأن الفرع تابعٌ للأصل، ولما كان مذهب التفويض فاسداً في أصله ومبناه، ترتبت عليه نتائج فاسدة بإجماع تجعل الخصم أمام طريقين لا ثالث لهما، وهما إما الالتزام باللازم الفاسد محافظة على الملزوم، فيقع القائل به في الكفـر أو الشناعة البالغة. وإما رفض ذلك اللازم والبراءة منه، فيستدعي ذلك رفض الملزوم والبراءة منه. وهذه الطريقة من أحسن طرق المناظرة وأقواها وقد كان السلف يعتمدون عليها ويستعملونها في إبطال حجج الخصوم.

والقول بالتفويض في باب صفات الله يستلزم عدة لوازم باطلة، منها:

أولاً ــ القدح في حكمة الرب ــ عز وجل ــ :

حيث أنزل كلاماً لا يتمكن المخاطبون به من فهمه ومعرفة معناه ومراد المتكلم به، فأي فائدة لهم فيه؟! والحكمة: وضع الأمور في مواضعها الصحيحة، وليس من الحكمة أن يوجه المرء كلاماً؛ خبراً كان أو طلباً، لمن لا يفهم مراده، فضلاً عن أن يكون الفهم ممتنعٌ عليه أصلاً ولا سبيل إليه. بل ذلك سفهٌ وعبث ينزه الله ــ تعالى ــ عنه.

والمقصود ها هنا أن توجيه الخطاب لمن ليست لديه الأهلية لفهمه منافٍ للحكمة، وليس المراد أن الكلام في حد ذاته لا معنى له، فهذا

لا يتصور صدوره من مسلم، بل يعلم بالضرورة تنزه الله عنه. وإنما وقع الخلاف من المتأخرين في الصورة الأولى، وهي إمكان توجيه الخطاب إلى العباد المتضمن معنىً لائقاً بالله لكن لا يفهمه المخاطبون، ويكون حظهم منه التعبد بتلاوة ألفاظه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ : (وإنما وضع هذه المسألة المتأخرون من الطوائف بسبب الكلام في آيات الصفات، وآيات القدر وغير ذلك، فلقبوها: «هل يجوز أن يشتمل القرآن على ما لا يعلم معناه، وما تعبدنا بتلاوة حروفه بلا فهم». فجوز ذلك طوائف متمسكين بظاهر من هذه الآية[1]، وبأن الله يمتحن عباده بما شاء. ومنعها طوائف ليتوصلوا بذلك إلى تأويلاتهم الفاسدة التي هي تحريف الكلم عن مواضعه، والغالب على كلا الطائفتين الخطأ، أولئك يقصرون في فهم القرآن بمنزلة من قيل له: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾[2]، وهؤلاء معتدون بمنزلة الذين: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾[3].

ومن المتأخرين من وضع المسألة بلقبٍ شنيع فقال: «هل يجوز أن يتكلم الله بكـلامٍ ولا يعني به شئياً خلافاً للحشوية». وهذا لم يقله مسلم أن الله يتكلم بمـا لا معنى له. وإنما النزاع هل يتكلم بما لا يفهم معناه؟ وبين

---

(١) مراده ــ رحمه الله ــ : آية عمران في المحكم والمتشابه: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ۝٧﴾ [آل عمران: ٧].

(٢) سورة البقرة: الآية ٧٨.

(٣) سورة المائدة: الآية ١٣.

نفي المعنى عند المتكلم، ونفي الفهم عند المخاطب بونٌ عظيم)[1].

والحق أن انتفاء الفهم من المخاطبين بالنص منافٍ لمراد الله وحكمته بإرسال الرسل. فقد قال ــ تعالى ــ : ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ﴾[2]، وقال: ﴿مَّا فَرَّطۡنَا فِي ٱلۡكِتَٰبِ مِن شَيۡءٖۚ﴾[3].

وأما قصر الحكمة في إنزال هذه الآيات لمجرد التعبد بتلاوة حروفها، فهي دعوى تحتاج إلى دليلٍ أولاً، ثم إنها مخالفة للأدلة ثانياً، ثم إن ثمرة التلاوة هي التفكر والتدبر ثالثاً. وقد ذم الله من هذا شأنه فقال: ﴿وَمِنۡهُمۡ أُمِّيُّونَ لَا يَعۡلَمُونَ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ وَإِنۡ هُمۡ إِلَّا يَظُنُّونَ ۝٧٨﴾[4]، فإذا كان هذا حال من لم يحقق «العلم بالكتاب» وكان حظه «الظن» فكيف بمن لا يعلم الكتاب أصلاً. ثم كيف يظن بالله ــ تعالى ــ أنه أراد من عباده ذلك؟! إنه لمن أعظم القدح بحكمة الرب ــ جل وعلا ــ، وهذا لازم لأهل التفويض.

ثانياً ــ الوقوع في التعطيل المحض:

وذلك أن من يثبت ألفاظ الصفات دون ما دلت عليه من المعاني، يكون معطلاً لتلك الصفات التي أثبتها الله لنفسه. ولا فرق حينئذٍ بينه وبين المعتزلة الذين يجعلون أسماء الله الحسنى أعلاماً لا أوصافاً. حيث يزعمون أن تلك الأسماء بمنزلة الألفاظ المترادفة. فأي فرقٍ بالنسبة للعبد بين الطريقتين.

---

(١) الإكليل في المتشابه والتأويل، ص ١٧.

(٢) سورة إبراهيم: الآية ٤.

(٣) سورة الأنعام: الآية ٣٨.

(٤) سورة البقرة: الآية ٧٨.

نعم من حيث الواقع يعتقد المفوضة بمعانٍ مجهولة لتلك الأسماء والصفات. بينما لا يعتقد النفاة الأصليون بوجود معان قائمة في ذات الرب دلت عليها تلك الألفاظ. لكن من حيث الأثر على المتعبدين لا فرق بين الطريقتين.

(فإن معرفة هذا أصل الدين، وأساس الهداية، وأفضل وأوجب ما اكتسبته القلوب، وحصلته النفوس، وأدركته العقول)[1]، و (لأن من في قلبه أدنى حياة وطلب للعلم أو نهمة في العبادة، يكون البحث عن هذا الباب والسؤال عنه، ومعرفة الحق فيه أكبر مقاصده وأعظم مطالبه... وليست النفوس الصحيحة إلى شيءٍ أشوق منها إلى معرفة هذا الأمر، وهذا أمرٌ معلوم بالفطرة الوجدية)[2].

ولا ريب أن لازم مذهب التفويض الحرمان من هذه المعاني الشريفة، والعبادات القلبية الجليلة.

ثالثاً ــ الطعن في القرآن:

وصف الله ــ سبحانه وتعالى ــ كتابه الكريم بجملة أوصاف منها:

ــ «الفرقان» قال ــ تعالى ــ: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَـٰلَمِينَ نَذِيرًا ۝١﴾[3].

ــ «البرهان» و «النور» قال ــ تعالى ــ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَـٰنٌ مِّن

---

(١) مجموع الفتاوى ــ ابن تيمية ٥/٦.

(٢) المصدر السابق ٥/٨.

(٣) سورة الفرقان: الآية ١.

رَبِّكُمْ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا ﴿١٧٤﴾﴾[1].

ـ «الهدى» و «الشفاء» و «الرحمة» و «الموعظة» قال ـ تعالى ـ : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٥٧﴾﴾[2].

ـ و «مبين» قال ـ تعالى ـ : ﴿ قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾﴾[3].

ـ و «مفصل» قال ـ تعالى ـ : ﴿ كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٣﴾﴾[4].

ـ و «بيان» قال ـ تعالى ـ : ﴿ هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٨﴾﴾[5].

ـ و «تبيان» قال ـ تعالى ـ : ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ ﴾[6].

ـ و «مُبَيّن» قال ـ تعالى ـ : ﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ﴿١٩﴾﴾[7].

وهذه أسماء وأوصاف للقرآن الكريم تقتضي اقتضاءً تامًّا أنه في أعلى

---

(١) سورة النساء: الآية ١٧٤.

(٢) سورة يونس: الآية ٥٧.

(٣) سورة المائدة: الآية ١٥.

(٤) سورة فصلت: الآية ٣.

(٥) سورة آل عمران: الآية ١٣٨.

(٦) سورة النحل: الآية ٨٩.

(٧) سورة القيامة: الآية ١٩.

المقامات من البيان والوضوح، وانتفاء اللبس والجهل فيه دون استثناء. فمن زعم أن في القرآن ما لا سبيل إلى فهمه، ولا حيلة لبلوغ مراد المتكلم به، فقد طعن في القرآن طعناً بليغاً، وشكك في مقاصده، ووفائه بحاجة الأمة إليه لا سيما في هذا الباب العظيم، باب العلم بالله.

- فكيف يكون فرقاناً ما لا يحصل به التفريق بين العلم والجهل والحق والباطل!؟.

- وكيف يكون برهاناً ما لا تقوم به حجة، ويبقى الأمر معه ملتبساً مشتبهاً!؟.

- وكيف يكون نوراً وقارئه يتخبط في ظلمات التجهيل!؟.

- وكيف يكون هدىً وشفاءً وموعظةً ورحمةً ولا حظ لقارئه منه إلاَّ الألفاظ الخالية من الدلالة!؟.

- ثم كيف يكون مُبِيناً ومُبيِّناً وبياناً وتبياناً وهو لا يورث عند هؤلاء المفوضة إلاَّ علماً مجملاً غير مبين بأسماء وأوصاف لا تعقل معانيها!؟.

فالحاصل أنه يلزم على مذهب المفوضة أن يكون هذا القرآن الذي أنزله الله هدىً وشفاءً ونوراً وبياناً، سبب حيرة وضلال وقلق وتردد، وهذا من أمحل المحال. وأن الكتاب المجيد لم يبين الحق في هذه المسألة المهمة، وترك الناس حيارى لا يعتقدون شيئاً معلوماً وذلك غاية الامتناع.

رابعاً ــ غلق باب التدبر لكتاب الله:

أَمَر الله ــ سبحانه ــ بتدبر كتابه مطلقاً دون استثناء. فقال ــ تعالى ــ:

﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٢٩﴾ ﴾[1]، وقال: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴿٢٤﴾ ﴾[2]، وقال: ﴿ أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا۟ ٱلْقَوْلَ ﴾[3]، وقال ــ تعالى ــ: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾ ﴾[4]. قال شيخ الإسلام معلقاً عن هذه الآية: (ومعلومٌ أن نفي الاختلاف عنه لا يكون إلاَّ بتدبره كله، وإلاَّ فتدبر بعضه لا يوجب الحكم بنفي مخالفة ما لم يتدبر لما تدبر)[5]. أما من سلك سبيل التفويض، فإنه يغلق باب التدبر، ويعارض صريح أمر القرآن بالكف عن التدبر في أهم وأولى وأوجب ما ينبغي أن يتدبر بلا دليلٍ على التخصيص، بل بمخالفة الدليل.

خامساً ــ مصادمة النصوص الدالة على الإثبات، واعتقاد أن ظواهرها تدل على ما لا يليق به ــ سبحانه ــ:

إن من نتائج القول بالتفويض مصادمة دلالة النصوص الشرعية في باب الإثبات. وهي نصوصٌ صحيحة صريحة بعضها متواتر[6]. والمفوض قد شارك غيره من المعطلة بالاعتقاد بأن ظواهر تلك النصوص تدل على التمثيل، حتى قال بعض المتجرئين من أهل التحريف: (ولا يجوز تقليد ما عدا المذاهب الأربعة، ولو وافق قول الصحابة والحديث الصحيح والآية.

---

(١) سورة ص: الآية ٢٩.

(٢) سورة محمد: الآية ٢٤.

(٣) سورة المؤمنون: الآية ٦٨.

(٤) سورة النساء: الآية ٨٢.

(٥) مجموع الفتاوى ١٣/٣٠٧.

(٦) انظر الفصل الثاني من الباب الثاني في هذا المبحث.

فالخارج عن المذاهب الأربعة ضال مضل، وربما أداه ذلك للكفر. لأن الأخذ بظواهر الكتاب والسنَّة من أصول الكفر)[1]. عياذاً بالله من استزلال الشيطان. وقال آخر: (التمسك في أصول العقائد بمجرد ظواهر الكتاب والسنَّة من غير بصيرة في العقل هو أصل ضلالة الحشوية. . .)[2]. قال شيخ الإسلام ــ رحمه الله ــ (الخطاب الذي أريد به هدانا والبيان لنا، وإخراجنا من الظلمات إلى النور، إذا كان ما ذكر فيه من النصوص ظاهره باطل وكفر، ولم يرد منا أن نعرف لا ظاهره ولا باطنه، أو أريد منا أن نعرف باطنه من غير بيان في الخطاب لذلك، فعلى التقديرين لم نخاطب بما بُيِّن فيه الحق، ولا عرفنا أن مدلول هذا الخطاب باطل وكفر.

وحقيقة قول هؤلاء في المخاطِب لنا: أنه لم يبين الحق، ولا أوضحه، مع أمره لنا أن نعتقده، وأن ما خاطبنا به وأمرنا باتباعه والرد إليه لم يبين به الحق ولا كشفه، بل دل ظاهره على الكفر والباطل، وأراد منا أن لا نفهم منه شيئاً أو أن نفهم منه ما لا دليل عليه فيه. وهذا كله مما يُعلم الاضطرار تنزيه الله ورسوله عنه، وأنه من جنس أقوال أهل التحريف والإلحاد)[3].

فأما أهل التحريف فحرفوا الكلم عن مواضعه، واخترعوا المعاني المجازية فحملوا النصوص عليها. وأما أهل التجهيل «المفوضة» فأحالوا إلى معانٍ مجهولات لا يعلمهن بزعمهم إلاَّ الله. وبقيت دلالة النصوص في الإثبات تزعجهم، فيمنعونها ويشقون بدلالتها. وقد قال الله

---

(١) حاشية الصاوي على تفسير الجلالين ٣/ ١٠.

(٢) شرح أم البراهين للسنوسي، ص ٨٢، عن رضا نعسان، ص ٦٧.

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١/ ٢٠٢.

ـ تعالى ـ لنبيه ﷺ: ﴿ مَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡقُرۡءَانَ لِتَشۡقَىٰٓ ۝٢ ﴾[1].

سادساً ـ تجهيل النبي ﷺ والسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والتابعين:

وهذا لازم لا محيد لأهل التفويض عنه، إذ هو مقتضى مذهبهم، حيث استدلوا بقوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾[2] على نفي العلم بالمعنى، فكانت النتيجة أن النبي ﷺ الذي قال عنه ربه: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَـٰكَ شَـٰهِدٗا وَمُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا ۝٤٥ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذۡنِهِۦ وَسِرَاجٗا مُّنِيرٗا ۝٤٦ ﴾[3] جاهلاً ـ عند المفوضة ـ بما وصف الله به نفسه، لا يعلم معنى ما أنزل إليه، فكيف يتأتى له البيان الذي من أجله أنزل إليه الذكر كما قال ـ تعالى ـ عنه: ﴿ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ ۝٤٤ ﴾[4]. وقال أيضاً: ﴿ وَمَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَـٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِي ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٗ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ ۝٦٤ ﴾[5]. قال شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ: (فعلى قول هؤلاء يكون الأنبياء والمرسلون لا يعلمون معاني ما أنزل الله عليهم من هذه النصوص، ولا الملائكة، ولا السابقون الأولون، وحينئذ فيكون ما وصف الله به نفسه في القرآن، أو كثير مما وصف الله به نفسه، لا يعلم الأنبياء معناه، بل يقولون كلاماً لا يعقلون معناه، وكذلك نصوص المثبتين للقدر عند

---

(١) سورة طه: الآية ٢.

(٢) سورة آل عمران: الآية ٧.

(٣) سورة الأحزاب: الآيتان ٤٥ ـ ٤٦.

(٤) سورة النحل: الآية ٤٤.

(٥) سورة النحل: الآية ٦٤.

طائفة، والنصوص المثبتة للأمر والنهي والوعد والوعيد عند طائفة، والنصوص المثبتة للمعاد عند طائفة.

ومعلوم أن هذا قدح في القرآن والأنبياء، إذ كان الله أنزل القرآن، وأخبر أنه جعله هدى وبياناً للناس، وأمر الرسول أن يبلغ البلاغ المبين، وأن يبين للناس ما نزل إليهم، وأمر بتدبر القرآن وعقله، ومع هذا فأشرف ما فيه ـ وهو ما أخبر به الرب عن صفاته، أو عن كونه خالقاً لكل شيء، وهو بكل شيء عليم، أو عن كونه أمر ونهى، ووعد وتوعد، أو عمّا أخبر به عن اليوم الآخر ـ لا يعلم أحد معناه، فلا يعقل ولا يتدبر، ولا يكون الرسول بيّن للناس ما نزل إليهم، ولا بلّغ البلاغ المبين.

وعلى هذا التقدير فيقول كل ملحد ومبتدع: الحق في نفس الأمر ما علمته برأيـي وعقلي، وليس في النصوص ما يناقض ذلك، لأن تلك النصوص مشكلة متشابهة لا يعلم أحد معناها، وما لا يعلم أحد معناه لا يجوز أن يستدل به.

فيبقى هذا الكلام سدًّا لباب الهدى والبيان من جهة الأنبياء، وفتحاً لباب من يعارضهم ويقول: إن الهدى والبيان في طريقنا لا في طريق الأنبياء، لأنّا نحن نعلم ما نقول ونبيِّنه بالأدلة العقلية، والأنبياء لم يعلموا ما يقولون، فضلاً عن أن يبينوا مرادهم. فتبين أن قول أهل التفويض الذين يزعمون أنهم متبعون للسنَّة والسلف من شر أقوال أهل البدع والإلحاد)[1].

ومن لازم كونه ﷺ لا يعلم معاني نصوص الصفات أن يكون أصحابه رضوان الله عليهم والأمة من بعدهم لا علم لهم في هذا الباب الشريف الذي

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ١/ ٢٠٤ ـ ٢٠٥.

هو أصل الدين وزبدة الرسالة الإلهية، وحسبك بهذا الأمر دليلاً على فساد الملزوم. فإن هذه الأمة بحمد الله خير الأمم، وصحابته ﷺ خير القرون علماً وعملاً وعبادة وأخلاقاً، فكيف تطبق الأمة على الجهل بالله ـ تعالى ـ. كما يستلزم أن يكون ﷺ ـ وحاشاه ـ يتكلم بما لا يعرف معناه، فقد أخبر عن صفات ربه بأحاديث كثيرة منها ما وافق القرآن ومنها ما استقل بدلالته. وهذا حالٌ ينزه عنه آحاد العقلاء، فكيف بأعقلهم الذي يأتيه الوحي من السماء ﷺ.

ثم هو يستلزم أن تكون الأجيال المتعاقبة من فضلاء هذه الأمة من المحدثين والفقهاء والعلماء العدول يروون أحاديث الصفات، ويقرؤون آي الكتاب بلا وعي ولا إدراك، بل مجرد أمانيّ كشأن اليهود، بل اليهود أحسن حالاً منهم ـ عند هؤلاء المفوضة ـ فقد أثبت الله لهم عقلاً لكلامه حيث قال: ﴿ ۞أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾ ﴾[1]. أما سادة الأمم والأولون يوم القيامة فلا يعقلون خطاب الله ـ عند أهل التجهيل ـ في أهم مسائل الدين!.

سابعاً ـ مخالفة طريقة السابقين الأولين، وسبيل المؤمنين من سلف هذه الأمة:

هذا والذي قبله لازمان متلازمان، فإن أهل التجهيل لما رموا سلف هذه الأمة بالجهل في هذا الباب وسلكوا سبيل التفويض، غفلوا عما كان عليه السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار الذين اتبعوهم بإحسان وحادوا عن طريقهم في التحقيق والتدبر والفهم. قال عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ : (كان الرجل منا إذا تعلم عشر آيات لم

(١) سورة البقرة: الآية ٧٥.

يجاوزهن حتى يعرف معانيهن، والعمل بهن)[1].

وقد أدوا هذا العلم إلى من بعدهم من التابعين، كما تحملوه عن رسول الله ﷺ. قال مسروق ـ رحمه الله ـ : (كان عبد الله يقرأ علينا السورة، ثم يحدثنا فيها، ويفسرها عامة النهار)[2].

فهذه سبيل المؤمنين، وقد توعد الله ـ تعالى ـ من خالفها بقوله: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾ ﴾[3].

● ● ●

---

(١) جامع البيان ١/ ٣٥.

(٢) جامع البيان ١/ ٣٦.

(٣) سورة النساء: الآية ١١٥.

الفصل الثاني

أدلة بطلان التفويض سمعاً وعقلاً

المبحث الأول

أدلة بطلانه سمعاً

تكفَّل الله ــ تعالى ــ بحفظ كتابه الكريم، فقال ــ تعالى ــ : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾ ﴾[1]. وحفظه يشمل حفظ لفظه من التحريف والتبديل والزيادة والنقصان، وهذا بحمد الله مشهور معلوم، لا يتطرق الشك في ثبوته ولا بحرف من حروف المصحف. كما يشمل حفظ معانيه وذلك بأن يحفظ الله للأمة مراده مما أنزل على يد علمائها الربانيين، فينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين.

ومن صور حفظه، وأسرار صونه أن أودع الله فيه من الأدلة ما يقطع به الطريق على من رام العدول به عن وجهه. فإذا هم مبطلٌ بالاستدلال بآية من آياته على بدعته، ظلماً وعدواناً، وتمويهاً وتلبيساً، لاحت له آية أخرى تقمع همته، وتنقض شبهته، وترد الحق إلى نصابه. بل إن الراسخين في العلم ليستخرجون مما استدل به على باطله دليلاً عليه.

وكذلك الحال في سنة رسول الله ﷺ فقد حفظها الله لفظاً ومعنىً بما

---

(١) سورة الحجر: الآية ٩.

قيض لها من أهل العلم والفقه والرواية في كل جيل، فيميزون صحيحها من سقيمها. ويوجهون دلالتها، فتسير الأدلة جنباً إلى جنب، لا تعارض بينها ولا اختلاف، فقد خرجت من مشكاة واحدة.

وبدعة «التفويض» بدعة خطيرة عريضة تأتي على نصوص الصفات فتصبها في قوالب جامدة، تمنعها العقول والأفهام، وتكسوها بعباءة الجهل والعماية والإلغاز.

وقد تضمنت النصوص الشرعية السمعية ما يقضي على هذه البدعة من أصولها، ويجتث قواعدها من جذورها. وتنوعت دلالة الكتاب والسنَّة في ذلك تنوعاً كثيراً. فمن ذلك:

أولاً ــ النصوص الدالة على البيان:

قال ــ تعالى ــ : ﴿ هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ﴾[1]، ﴿ قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾ ﴾[2]، ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ ﴾[3]، ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[4]، ﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ﴿١٩﴾ ﴾[5].

قال في الصحاح: (والبيان: الفصاحة واللَّسَن... والبيان: ما يتبين به الشيء من الدلالة وغيرها. وبان الشيء بياناً: اتضح فهو بين)[6].

---

(١) سورة آل عمران: الآية ١٣٨.

(٢) سورة المائدة: الآية ١٥.

(٣) سورة النحل: الآية ٨٩.

(٤) سورة النحل: الآية ٤٤.

(٥) سورة القيامة: الآية ١٩.

(٦) الصحاح للجوهري ٥/ ٢٠٨٢ ــ ٢٠٨٣.

وكذلك كان رسول الله ﷺ غايةً في الفصاحة والبلاغة وحسن البيان، ولم يستثن الله ـ تعالى ـ شيئاً من كتابه لم يتحقق فيه وصف البيان. كما أن نبيه ﷺ وصف ربه بكلام مبين لم يستشكله أحدٌ من أصحابه. وهذا يدل على بطلان دعوى التفويض.

ثانياً ـ النصوص الدالة على تعقل القرآن بوصفه عربيًّا:

قال ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٢﴾[1]. قال ابن كثير ـ رحمه الله ـ: (وذلك لأن لغة العرب أفصح اللغات وأبينها وأوسعها وأكثرها تأدية للمعاني التي تقوم بالنفوس)[2]. وقال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٣﴾[3]. فجعل كونه عربيًّا علةً وسبباً لتعقله. قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: (فبين أنه أنزله عربيًّا لأن يعقلوا، والعقل لا يكون إلاَّ مع العلم بمعانيه)[4].

ومن تعقله أن تحصل به النذارة. قال ـ تعالى ـ: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ۝١٩٣ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ۝١٩٤ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ۝١٩٥﴾[5]، وقال: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا وَتُنذِرَ يَوْمَ ٱلْجَمْعِ لَا رَيْبَ فِيهِ فَرِيقٌ فِى ٱلْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِى ٱلسَّعِيرِ ۝٧﴾[6]، وقال أيضاً: ﴿كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا

(١) سورة يوسف: الآية ٢.
(٢) تفسير القرآن العظيم ٢/ ٤٦٦.
(٣) سورة الزخرف: الآية ٣.
(٤) مجموع الفتاوى ٥/ ١٥٨.
(٥) سورة الشعراء: الآيات ١٩٣ ـ ١٩٥.
(٦) سورة الشورى: الآية ٧.

﴿لِّيُنذِرَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾[1].

ومن تعقله بسبب كونه عربيًّا تحصل التقوى والذكرى، قال ـ تعالى ـ : ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ ٱلْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا ﴿١١٣﴾﴾[2].

كما أن كونه عربيًّا مفهوم المعنى سببٌ لحصول العلم. قال ـ تعالى ـ : ﴿كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٣﴾﴾[3].

فهذه الآيات الكريمات تدل دلالة قطعية على اختيار الله ـ تعالى ـ للغة العرب بسبب ما أودع فيها من الخصائص البيانية في الدلالة على المعاني المرادة لتكون وعاءً لكلام الله ـ تعالى ـ ، يعقله أهل هذا اللسان جرياً على ما هو معهود في لغتهم وتخاطبهم وأساليبهم وتراكيبهم المختلفة.

ولم يزل سلف هذه الأمة من الصحابة والتابعين يرجعون إلى ديوان العرب، وأمثالهم ولغات قبائلهم في التعرف على مدلول كلمة خفيت على بعضهم، وكتب التفسير طافحة بالشواهد على ذلك. وجملة القول أن الله ـ تعالى ـ امتن على عباده بجعله عربيًّا ليعقلوه ويتفهموه، فتحصل لهم بذلك النذارة والتقوى والعلم والذكرى. ولم يستثن منه شيئاً.

وهذا الوصف ردٌّ بليغ على دعاة التفويض الذين جعلوا بعض كلام الله المنزل باللسان العربي المبين، بمنزلة الألفاظ الأعجمية والحروف المعجمية

---

(١) سورة الأحقاف: الآية ١٢.

(٢) سورة طه: الآية ١١٣.

(٣) سورة فصلت: الآية ٣.

التي لا يدرك منها إلاَّ الصورة والصوت والرسم فقط. أما ما تضمنته من معانٍ شريفة وأوصاف جليلة فلا حظ لهم فيها.

ولما كان عدم فهم الخطاب حجة للمخاطب، قطع الله هذه الحجة على المخالفين، فقال ــ تعالى ــ : ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا۟ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ءَا۬عْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ . . .﴾[1]، فكأن هؤلاء المفوضة يردون على الله كلامه ويقولون بلسان حالهم، بلى بقد جعلت بعض هذا القرآن بمنزلة الكلام الأعجمي ولم تفصل آياته.

وقال ــ تعالى ــ : ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَٰهُ عَلَىٰ بَعْضِ ٱلْأَعْجَمِينَ ﴿١٩٨﴾ فَقَرَأَهُۥ عَلَيْهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ مُؤْمِنِينَ ﴿١٩٩﴾﴾[2]. فاختلاف اللسان سبب لعدم الإيمان. فكيف بمن يستدعي ذلك ويزعم أن الكلام الموجه إليه بصريح لغته وفصيحها غير مفهوم ولا يورث الإيمان المفصل.

ثالثاً ــ النصوص الدالة على تيسير القرآن:

قال ــ تعالى ــ : ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴿١٧﴾﴾[3]. قال ابن جرير ــ رحمه الله ــ : (ولقد سهلنا القرآن، بيناه وفصلناه للذكر، لمن أراد أن يتذكر ويعتبر ويتعظ، وهوَّنّاه)[4]، ولو كان في القرآن المجيد ألفاظٌ غير مدركة المعنى بيسر وسهولة لما حصل به التذكر والاتعاظ. فكيف بمن زعم بأن فيه ما لا يدرك معناه أصلاً، ولا سبيل إليه عقلاً وفهماً. إن ذلك لهو

---

(١) سورة فصلت: الآية ٤٤.

(٢) سورة الشعراء: الآيتان ١٩٨ ــ ١٩٩.

(٣) سورة القمر: الآيات ١٧، ٢٢، ٣٢، ٤٠.

(٤) جامع البيان ٢٧/٩٦.

عين العسر المنافي لما أخبر به في كتابه. قال ابن القيم ــ رحمه الله ــ عن القرآن: (وأخبر أنه يسره للذكر، وتيسيره للذكر يتضمن أنواعاً من التيسير: إحداها: تيسير ألفاظه للحفظ. الثاني: تيسير معانية للفهم. الثالث: تيسير أوامره ونواهيه للامتثال. ومعلومٌ أنه لو كان بألفاظٍ لا يفهمها المخاطب لم يكن ميسراً له، بل كان معسراً عليه، فهكذا إذا أريد من المخاطب أن يفهم من ألفاظه ما لا يدل عليه من المعاني، أو يدل على خلافه، فهذا من أشد التعسير، وهو منافٍ للتيسير)[1].

وقد يسر الله ألفاظه ليتيسر فهم معانيه لكافة فئات الأمة، فقد روى الإمام الترمذي عن أبي بن كعب ــ رضي الله عنه ــ قال: (لقي رسول الله ﷺ جبريل فقال: يا جبريلُ، إني بعثت إلى أمة أميين، منهم العجوز والشيخ الكبير والغلام والجارية والرجل الذي لم يقرأ كتاباً قط. قال يا محمد: إن القرآن أنزل على سبعة أحرف. . .)[2].

رابعاً ــ النصوص الدالة على التدبر:

قد أمر الله ــ تعالى ــ بتدبر كتابه، ووصف المشتغلين بذلك بأنهم «أولو الألباب»، فقال ــ تعالى ــ: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ٢٩﴾[3]. قال ابن جرير ــ رحمه الله ــ: (ليدبروا حجج الله التي فيه، وما شرع فيه من شرائعه، فيتعظوا ويعملوا

(١) الصواعق المرسلة ١/ ٣٣٢.

(٢) صحيح الترمذي ١١/ ٦٣، وقال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح وقد روي من غير وجه عن أبي بن كعب.

(٣) سورة صَ: الآية ٢٩.

بـه)[1]. وقـال ـ تعـالى ـ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴿٢٤﴾﴾[2]، وقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾[3]. وتقدم قريباً قول شيخ الإسلام: (ومعلومٌ أن نفي الاختلاف عنه لا يكون إلاَّ بتدبره كله، وإلاَّ فتدبر بعضه لا يوجب الحكم بنفي مخالفة ما لم يتدبر لما تدبر)[4]. وقال في موضع آخر: (فإذا كان قد حض الكفار والمنافقين على تدبره، علم أن معانيه مما يمكن الكفار والمنافقين فهمها ومعرفتها، فكيف لا يكون ذلك ممكناً للمؤمنين. وهذا يبين أن معانيه كانت معروفة بينةً لهم)[5].

فهذه النصوص دالة على خلاف ما ذهب إليه أهل التفويض. فقد جعل الله العلة لإنزال كتابه المبارك تدبره والتذكر الحاصل من جراء ذلك لأصحاب العقول السليمة، والفطر المستقيمة، واستنكر على من لم يقم بهذا الواجب العظيم بقوله: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾، قوله: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا۟ ٱلْقَوْلَ﴾. ولم يستثن الله ـ تعالى ـ شيئاً من كتابه يمتنع أن يكون محلاًّ للتدبر، بل أطلق القول في ذلك دون تقييد.

وعلى هذا جرى سلف هذه الأمة، فقد كانت عنايتهم بكتاب الله تلاوة وحفظاً وفهماً وتدبراً وعملاً لا تفوقها عناية، وكانوا يتعبدون لله ـ تعالى ـ بتدارسه والبحث فيه كما رغبهم بذلك نبيهم ﷺ بقوله: (وما اجتمع قومٌ في

---

(١) جامع البيان ٢٣/ ١٥٣.

(٢) سورة محمد: الآية ٢٤.

(٣) سورة النساء: الآية ٨٢.

(٤) مجموع الفتاوى ١٣/ ٣٠٧.

(٥) مجموع الفتاوى ٥/ ١٥٧ ـ ١٥٨.

بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم إلاَّ نزلت عليهم السكينة، وغشيتهم الرحمة، وحفتهم الملائكة، وذكرهم الله فيمن عنده)[1]. ففرق بين التلاوة والمدارسة. فالتلاوة قراءة ألفاظه، والمدارسة تفهم معانيها ودلالاتها.

ومن صور تطبيقهم لهذا التوجيه، ما رواه أبو عبد الرحمن السلمي ــ رحمه الله ــ قال: حدثنا الذين كانوا يقرؤوننا القرآن، عثمان بن عفان، وعبد الله بن مسعود وغيرهما أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات لم يتجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل، قالوا: فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعاً.

وقد نهى رسول الله ﷺ عن ختم القرآن في أقل من ثلاث، وقال: «لم يفقه من قرأ القرآن في أقل من ثلاث»[2]. فلما كان الفقه والفهم والتدبر هو ثمرة القراءة، وكان يفوت هذا الغرض بهذّ القرآن هذًّا، نهى عبد الله بن عمر ــ رضي الله عنهما ــ أن يختمه في أقل من سبع[3].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ : (إن العادة المطردة التي جبل الله عليها بني آدم توجب اعتناءهم بالقرآن ــ المنزل عليهم ــ لفظاً ومعنىً، بل أن يكون اعتناؤهم بالمعنى أوكد. فإنه قد علم أنه من قرأ كتاباً

---

(١) رواه مسلم: كتاب الذكر والدعاء ٤/ ٢٠٧٤.

(٢) رواه أبو داود: كتاب الصلاة ٢/ ١١٦، ورواه الترمذي: كتاب القراءات ٨/ ٢٧٦ «تحفة» وقال: هذا حديث حسن صحيح. ورواه ابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة ١/ ٤٢٨، ورواه أحمد ٢/ ١٦٤، ١٦٥، ١٨٩، ١٩٣، ١٩٥.

(٣) انظر: سنن ابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة ١/ ٤٢٨.

في الطب والحساب، أو النحو أو الفقه أو غير ذلك؛ فإنه لا بد أن يكون راغباً في فهمه، وتصور معانيه، فكيف بمن قرؤوا كتاب الله ـ تعالى ـ المنزل إليهم، الذي به هداهم الله، وبه عرفهم الحق والباطل، والخير والشر، والهدى والضلال، والرشاد والغي؟!

فمن المعلوم أن رغبتهم في فهمه وتصور معانيه أعظم الرغبات؛ بل إذا سمع المتعلم من العالم حديثاً فإنه يرغب في فهمه، فكيف بمن يسمعون كلام الله من المبلغ عنه؛ بل ومن المعلوم أن رغبة الرسول ﷺ في تعريفهم معاني القرآن أعظم من رغبته في تعريفهم حروفه. فإن معرفة الحروف بدون المعاني لا تحصل المقصود، إذ اللفظ إنما يراد للمعنى)[1].

وبهذا يتبين أن طريقة أهل التفويض مخالفةٌ لما أمر الله به من التدبر لكتابه، مخالفةٌ لمنهج السلف الصالح في فهم كتاب الله وسنَّة نبيه ﷺ.

خامساً ــ النصوص الدالة على ذم من لا يفهم وكان حظه مجرد السماع:

يقابل الأمر بالتدبر والثناء على أولي الألباب ذم من لا يفقه القرآن، واقتصر على مجرد سماع الصوت كما هو حال المفوضة لنصوص الصفات. قال شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ في بيان تحقيق الصحابة للعلم في باب الأسماء والصفات:

(الوجه الرابع: أنه ذم من لا يفهمه فقال ــ تعالى ــ: ﴿ وَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا ﴿٤٥﴾ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن

---

(١) مجموع الفتاوى ٥/١٥٧.

﴿يَفْقَهُوهُ وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا﴾[1]، وقال ــ تعالى ــ : ﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴿٧٨﴾﴾[2]، فلو كان المؤمنون لا يفقهونه أيضاً، لكانوا مشاركين للكفار والمنافقين فيما ذمهم الله ــ تعالى ــ به.

الوجه الخامس: أنه ذم من لم يكن حظه من السماع إلاَّ سماع الصوت دون فهم المعنى واتباعه، فقال ــ تعالى ــ : ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً ۚ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿١٧١﴾﴾[3]، وقال ــ تعالى ــ : ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ ۚ إِنْ هُمْ إِلَّا كَٱلْأَنْعَٰمِ ۖ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴿٤٤﴾﴾[4]، وقال ــ تعالى ــ : ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّىٰٓ إِذَا خَرَجُوا۟ مِنْ عِندِكَ قَالُوا۟ لِلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ مَاذَا قَالَ ءَانِفًا ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَٱتَّبَعُوٓا۟ أَهْوَآءَهُمْ ﴿١٦﴾﴾[5] وأمثال ذلك.

وهؤلاء المنافقون سمعوا صوت الرسول ﷺ ولم يفهموا، وقالوا: ماذا قال آنفاً؟ أي الساعة، وهذا كلام من لم يفقه قوله، فقال تعالى: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَٱتَّبَعُوٓا۟ أَهْوَآءَهُمْ ﴿١٦﴾﴾. فمن جعل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والتابعين لهم بإحسان غير عالمين بمعاني القرآن، جعلهم بمنزلة الكفار والمنافقين فيما ذمهم الله ــ تعالى ــ عليه)[6].

---

(١) سورة الإسراء: الآيتان ٤٥ ــ ٤٦.

(٢) سورة النساء: الآية ٧٨.

(٣) سورة البقرة: الآية ١٧١.

(٤) سورة الفرقان: الآية ٤٤.

(٥) سورة محمد: الآية ١٦.

(٦) مجموع الفتاوى ٥/١٥٨ ــ ١٥٩.

ونقول أيضاً: أن من ارتضى هذا السبيل وهو تسويغ الجهل بمعاني القرآن، بل الحكم بذلك فقد شابه الكفار والمنافقين فيما ذمهم الله ــ تعالى ــ عليه.

سادساً ــ تواتر النصوص على إثبات جنس الصفات عموماً، وعلى إثبات صفة معينة خصوصاً:

النصوص متواترة على إثبات جنس الصفات تواتراً يتعذر حصره. كما أنها صريحة في الدلالة على المراد، وهو الإثبات اللائق بالله ــ تعالى ــ. كما أن بعض الصفات تواترت الأدلة في إثباتها على حقيقتها التي لا تحتمل غيرها. مثال ذلك صفة العلو؛ علو الذات لله ــ تعالى ــ، حتى حكى شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ عن بعض أصحاب الشافعي الأكابر أن في القرآن ــ وحده دون السنَّة ــ ألف دليل أو أزيد على إثبات العلو والفوقية لله ــ تعالى ــ على عباده[1]. وإذا ثبت ذلك في صفة معينة وأن المراد الحقيقة فغيرها من الصفات مثلها، لأن القول في بعض الصفات كالقول في بعض[2].

وهؤلاء المفوضة لا يحققون العلم بمعاني ما أخبر الله به عن نفسه وأثبته لذاته الكريمة إثباتاً متواتراً بحجة عدم العلم بما يؤول إليه، فصنعوا تلازماً بين العلم بالمعنى، وإدراك الكيفية، وهو تلازم ليس بلازم. وقد فرق الله بين هذين الأمرين في كتابه فقال: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ﴾. قال شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ: (أي كذبوا بالقرآن الذي لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله ففرق بين الإحاطة بعلمه وبين إتيان

(١) انظر: مجموع الفتاوى ٥/ ١٢١.
(٢) يراجع الأصل الأول في التدمرية، ص ٣١ ــ ٤٣.

تأويله، فتبين أنه يمكن أن يحيط أهل العلم والإيمان بعلمه ولما يأتهم تأويله. وأن الإحاطة بعلم القرآن ليست إتيان تأويله، فإن الإحاطة بعلمه معرفة معاني الكلام على التمام، وإتيان التأويل نفس وقوع المخبر به، وفرق بين معرفة الخبر وبين المخبر به. فمعرفة الخبر هي معرفة تفسير القرآن، ومعرفة المخبر به هي معرفة تأويله)[1].

وهذه هي «العقدة» التي حملت المفوضة على تجميد هذه النصوص المتواترة في الإثبات، وهذا «حلها» الذي بصر الله به أهل العلم والإيمان فانتفعوا بما أثبته الله لنفسه وأثبته له نبيه ﷺ.

• • •

(١) الإكليل في المتشابه والتأويل ص ١٤ ــ ١٥.

المبحث الثاني
أدلة بطلانه عقلاً

تداعت النصوص الشرعية على إبطال مذهب التفويض، ورفضه لكونه منهجاً غريباً دخيلاً على المنهج الإيماني الواضح الصريح المؤسس على العلم والإيمان. ولما كان العقل الصريح السالم من الشبهات والشهوات يعكس دلالة النقل الصحيح كما تعكس المرآة الصقيلة الصورة، فقد تساندت الأدلة العقلية على إبطال مذهب التفويض، ونقض أسسه ومقدماته. ومن ذلك:

أولاً ــ استحالة كونه ﷺ ترك تعليم أمته أسماء الله وصفاته:

إن حجر الأساس في مذهب أهل التجهيل هو منع العلم بدلالة أسماء الله وصفاته. ولما كان العلم بذلك إنما ينال عن طريقه ﷺ بوصفه رسول رب العالمين، ومعلم الأمة الأول، فقد درجوا على القول بأنه ﷺ قد ترك هذا الباب دون بيان، واكتفى بإبلاغ الأمة لفظ القرآن، وحدث ما حدث به من صفات الباري ــ جل وعلا ــ دون أن يفهم الناس بأن مراده بذلك الإثبات. بل هي نصوصٌ تعبدية تلقتها الأمة منه كما تلقت أعداد الركعات في الصلوات، وأنصباء الزكاة ونحوها. ثم إن أصحابه رضوان الله عليهم لم

يثبتوا لها معنىً معلوماً، كما أنهم ـ بزعمهم ـ لم يسألوا عنها لاعتقادهم بأنه لا سبيل إلى ذلك أصلاً.

وقد سلك شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ مسلكاً عقليًا في إبطال هذه الدعوى، بذكر جملة من «المُحالات العقلية» التي تحيل هذه الدعوى. نقتطفها من كلامه:

(من المحال في العقل والدين أن يكون السراج المنير الذي أخرج الله به الناس من الظلمات إلى النور، وأنزل معه الكتاب بالحق، ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه، وأمر الناس أن يردوا ما تنازعوا فيه من أمر دينهم إلى ما بعث به من الكتاب والحكمة، وهو يدعو إلى الله وإلى سبيله بإذنه على بصيرة، وقد أخبر الله بأنه أكمل له ولأمته دينهم وأتم عليهم نعمته، أن يكون قد ترك باب الإيمان بالله والعلم به ملتبساً مشتبهاً ولم يميز بين ما يجب لله من الأسماء الحسنى والصفات العليا، وما يجوز عليه، وما يمتنع عليه...

ومن المحال أيضاً أن يكون النبي ﷺ قد علم أمته كل شيء حتى الخراءة[1]، وقال «تركتكم على المحجة البيضاء، ليلها كنهارها لا يزيغ عنها

---

(١) لحديث سلمان ـ رضي الله عنه ـ وقد قيل له: (قد علمكم نبيكم ﷺ كل شي حتى الخراءة قال: فقال: أجل، لقد نهانا أن نستقبل القبلة لغائط أو بول، أو أن نستنجي باليمين، أو أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار، أو أن نستنجي برجيع أو بعظم) رواه مسلم: كتاب الطهارة ١/٢٢٣ ـ ٢٢٤، ورواه أبو داود: كتاب الطهارة ١/١٧، ورواه الترمذي: كتاب الطهارة ١/٧٩ (تحفة)، ورواه النسائي: كتاب الطهارة ١/٤٨، ٤٤، ورواه ابن ماجه: كتاب الطهارة ١/١١٥، ورواه أحمد ٣/١٠٢، ١١١، ١٦٤، ١٨٦. و «الخِراءة» ـ بالكسر والمد ـ التخلي والقعود للحاجة.

بعدي إلَّا هالك»[1]، وقال فيما صح عنه أيضاً: «ما بعث الله من نبـي إلَّا كان حقًّا عليه أن يدل أمته على خير ما يعلمه لهم وينهاهم عن شر ما يعلمه لهم». وقال أبو ذر: «لقد توفي رسول الله ﷺ وما طائر يقلب جناحيه في السماء إلَّا ذكر لنا منه علماً»[2]، وقال عمر بن الخطاب: «قام فينا رسول الله ﷺ مقاماً فذكر بدء الخلق: حتى دخل أهل الجنة منازلهم، وأهل النار منازلهم، حفظ ذلك من حفظه، ونسيه من نسيه»[3].

ومحالٌ مع تعليمهم كل شيءٍ لهم فيه منفعة في الدين ــ وإن دقت ــ أن يترك تعليمهم ما يقولونه بألسنتهم، ويعتقدونه في قلوبهم، في ربهم ومعبودهم رب العالمين، الذي معرفته غاية المعارف، وعبادته أشرف المقاصد، والوصول إليه غاية المطالب؛ بل هذا خلاصة الدعوة النبوية، وزبدة الرسالة الإلهية، فكيف يتوهم من في قلبه أدنى مسكة من إيمان وحكمة، أن لا يكون بيان هذا الباب قد وقع من الرسول على غاية التمام)[4].

وإلى هذا الحد ثبت امتناع كونه ﷺ ترك تعليم أمته أسماء الله وصفاته، فكيف لم يقع هذا العلم للأمة؟ إن الواسطة بين الرسول ﷺ والقرون المتعاقبة من أمته هم أصحابه رضوان الله عليهم، فليعد السؤال جذعاً: هل يمكن أن يكون الصحابة رضوان الله عليهم قصروا في هذا الباب؟ يجيب شيخ الإسلام متابعاً:

(١) رواه ابن ماجه في المقدمة ١/ ٤، ١٦.

(٢) رواه أحمد ٥/ ١٥٣، ١٦٢.

(٣) رواه البخاري، كتاب بدء الخلق ٤/ ٧٣.

(٤) مجموع الفتاوى ٥/ ٦.

(ثم إذا كان قد وقع ذلك منه، فمن المحال أن يكون خير أمته وأفضل قرونها قصروا في هذا الباب، زائدين فيه أو ناقصين عنه.

ثم من المحال أيضاً أن تكون القرون الفاضلة ــ القرن الذي بعث فيه رسول الله ﷺ، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم كانوا غير عالمين وغير قائلين في هذا الباب بالحق المبين. لأن ضد ذلك إما عدم العلم والقول، وإما اعتقاد نقيض الحق، وقول خلاف الصدق. وكلاهما ممتنع: أما الأول: فلأن من في قلبه أدنى حياة وطلبٍ للعلم، أو نهمة في العبادة، يكون البحث عن هذا الباب والسؤال عنه، ومعرفة الحق فيه أكبر مقاصده، وأعظم مطالبه، أعني بيان ما ينبغي اعتقاده، لا معرفة كيفية الرب وصفاته.

وليست النفوس الصحيحة إلى شيءٍ أشوق منها إلى معرفة هذا الأمر. وهذا أمرٌ معلومٌ بالفطرة الوجدية، فكيف يتصور مع قيام هذا المقتضي ــ الذي هو من أقوى المقتضيات ــ أن يتخلف عنه مقتضاه في أولئك السادة في مجموع عصورهم؟! هذا لا يكاد يقع في أبلد الخلق، وأشدهم إعراضاً عن الله، وأعظمهم إكباباً على طلب الدنيا، والغفلة عن ذكر الله ــ تعالى ــ، فكيف يقع في أولئك؟!

وأما كونهم كانوا معتقدين فيه غير الحق أو قائليه: فهذا لا يعتقده مسلم ولا عاقل عرف حال القوم)[1].

فقد أثبت الشيخ ــ رحمه الله ــ بطريقة السبر والتقسيم انتفاء كل احتمالٍ صارفٍ لكون الصحابة رضوان الله عليهم قد حققوا العلم والتعليم في هذا الباب. فهم رضوان الله عليهم:

---

(١) مجموع الفتاوى ٥/٧ ــ ٨.

١ ــ ليسوا ساكتين عن الحق، لأن السكوت يقع لأحد سببين:

(أ) الجــهــل.

(ب) كتمان العلم. وكلاهما ممتنع في حقهم كما قد بين.

٢ ــ ليسوا قائلين بالباطل: لأن القول بالباطل يقع لأحد سببين:

(أ) الجهل بالحق.

(ب) إرادة ضلال الخلق. وكلاهما ممتنع في حق الصحابة.

فلم يبق إلاَّ أن يكونوا قائلين بالحق، وهو المطلوب[١].

ثم الواقع التاريخي أكبر شاهدٍ على استفاضة هذه القضية، وقيام الصحابة بها خير القيام لمن بعدهم. قال شيخ الإسلام في موضع آخر: (أن الصحابة ــ رضي الله عنهم ــ فسروا للتابعين القرآن. كما قال مجاهد: عرضت المصحف على ابن عباس من أوله إلى آخره، أقف عند كل آية منه وأسأله عنها[٢]. ولهذا قال سفيان الثوري: إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به[٣]. وكان ابن مسعود يقول: لو أعلم أحداً أعلم بكتاب الله مني تبلغه الإبل لأتيته. وكل واحدٍ من أصحاب ابن مسعود وابن عباس نقل عنه من التفسير ما لا يحصيه إلاَّ الله، والنقول بذلك عن الصحابة والتابعين ثابتة معروفة عن أهل العلم بها)[٤].

---

(١) انظر في بيان هذا التقسيم: فتح رب البرية بتلخيص الحموية، ص ٨، ٩.

(٢) رواه ابن جرير: جامع البيان ١/ ٤٠.

(٣) المصدر السابق.

(٤) مجموع الفتاوى ٥/ ١٥٩.

ثانياً ــ امتناع تأخير البيان عن وقت الحاجة:

لمَّا كان مذهب التفويض مؤسساً على أن المعنى الظاهر من النصوص غير مراد. وكان حال الناس يقتضي أن يفهموا ما دلت عليه الألفاظ، لزم أن يعقب كل نصٍّ من نصوص الصفات المفوّضة ما تؤمن به هذه الفتنة، ويتقى به هذا المحذور، حتى لا يقع في نفوس السامعين معنىً لا يليق بالله، ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة. فحيث إن النصوص أطلقت ولم يعقبها ما يمنع فهمها على ظاهرها، علم بطلان دعوى المفوضة.

قال أبو الحسن الأشعري ــ رحمه الله ــ في رسالته إلى أهل الثغر: (ومعلومٌ عند سائر العقلاء أن ما دعا النبي ﷺ إليه من واجهه من أمته من اعتقاد حدثهم ومعرفة المحدث لهم وتوحيده، ومعرفة أسمائه الحسنى، وما هو عليه من صفات نفسه وصفات فعله، وتصديقه فيما بلغهم من رسالته مما لا يصح أن يؤخر عنهم البيان فيه. لأنه عليه السلام لم يجعل لهم فيما كلفهم من ذلك من مهلة، ولا أمرهم بفعله في الزمن المتراخي عنه، وإنما أمرهم بفعل ذلك على الفور. وإذا كان ذلك من قبل أنه لو أخر ذلك عنهم لكان كلفهم ما لا سبيل لهم إلى فعله، وألزمهم ما لا طريق لهم إلى الطاعة فيه، وهذا غير جائزٍ عليه لما تقتضيه ذلك من بطلان أمره وسقوط طاعته.

وهذا المعنى لا تجد عن أحدٍ من صحابته خلاف في شيءٍ مما وقف عليه السلام جماعتهم عليه، ولا شك في شيء منه، ولا نقل عنهم كلام في شيءٍ من ذلك، ولا زيادة على ما نبههم عليه من الحجج، بل نصوا جميعاً ــ رحمة الله عليهم ــ على ذلك، وهم متفقون لا يختلفون في حدثهم ولا في توحيد المحدث لهم وأسمائه وصفاته، وتسليم جميع المقادير إليه، والرضا

فيها بأقسامه، لما قد ثلجت به صدورهم، وتبينوا وجوه الأدلة التي نبههم عليه السلام عليها عند دعائه لهم إليها، وعرفوا بها صدقه في جميع ما أخبرهم به)[1].

فالنبي ﷺ يعني ما يقول، وأصحابه رضوان الله عليهم يمتثلون ما يسمعون: ﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمْ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَـٰبِ ﴿١٨﴾﴾[2]. ولم يكن ﷺ يفرق في تبليغ الرسالة بين فئة وفئة، وطبقة وطبقة، بل كان يبذل العلم الذي آتاه الله إياه لجميع فئات الناس دون تمييز.

يقول الشيخ مرعي بن يوسف الكرمي ــ رحمه الله ــ في صفة العلو لله ــ تعالى ــ : (ويجد الناظر في النصوص الواردة عن الله ورسوله في ذلك، نصوصاً تشير إلى حقائق هذه المعاني، ويجد الرسول تارة قد صرّح بها مخبراً بها عن ربه، واصفاً له بها، ومن المعلوم أنه عليه السلام كان يحضر في مجلسه الشريف: العالم والجاهل، والذكي والبليد، والأعرابي الجافي، ثم لا يجد شيئاً يعقب تلك النصوص مما يصرفها عن حقائقها، لا نصًّا ولا ظاهراً، كما تأولها بعض هؤلاء المتكلمين. ولم يُنقل عنه عليه السلام أنه كان يحذر الناس من الإيمان بما يظهر من كلامه في صفته لربه، من الفوقية واليدين، ونحو ذلك، ولا نقل عنه أن لهذه الصفات معاني أخرى باطنة غير ما يظهر من مدلولها. ولما قال للجارية: أين الله؟ فقالت: في السماء، لم ينكر عليها بحضرة أصحابه كي لا يتوهموا أن الأمر على خلاف ما هو عليه،

---

(١) رسالة إلى أهل الثغر، ص ١٧٧ ــ ١٧٩.

(٢) سورة الزمر: الآية ١٨.

بل أقرها، وقال: أعتقها فإنها مؤمنة[1]. إلى غير ذلك من الدلائل التي يطول ذكرها. ولم يقل الرسول، ولا أحد من سلف الأمة يوماً من الدهر: هذه الآيات والأحاديث، لا تعتقدوا ما دلت عليه، وكيف يجوز على الله ورسوله والسلف أنهم يتكلمون دائماً بما هو نص أو ظاهر في خلاف الحق، ثم الحق الذي يجب اعتقاده لا يتكلمون به، ولا يدلون عليه)[2].

ثالثاً ــ تناقض مذهبهم:

إن أقوى أدلة فساد مقالة من المقالات تناقضها، ومعارضة أولها لآخرها. كما أن «الاطراد» و «التناسب» من أقوى القرائن على صحة المقالة. ولهذا قال الله ــ تعالى ــ عن كتابه المحكم: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾[3]. ووجه تناقض المفوضة تضمن مقالتهم لقضيتين متناقضتين:

إحداهما: أن نصوص الصفات تجرى على ظاهرها، وتأويلها عن ظاهرها باطل.

الثانية: أن لها تأويلاً لا يعلمه إلاَّ الله.

وقد نبه على هذا التناقض شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم ــ رحمهما الله ــ في مواضع متعددة من كتبهم منها: قول شيخ الإسلام:

---

(١) رواه مسلم: كتاب المساجد ١/ ٣٨٢. ورواه أبو داود: كتاب الصلاة ١/ ٥٧٢ ــ ٥٧٣، ورواه النسائي: كتاب السهو ١/ ١٨، وأحمد ٢/ ٢٩١، ٣/ ٤٥٢، ٤/ ٢٢٢.

(٢) أقاويل الثقات، ص ٨٥ ــ ٨٦.

(٣) سورة النساء: الآية ٨٢.

ـ (وهؤلاء الذين ينفون التأويل مطلقاً، ويحتجون بقوله ـ تعالى ـ : ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، قد يظنون أنا خوطبنا في القرآن بما لا يفهمه أحد، أو بما لا معنى له، أو بما لا يفهم منه شيء. وهذا مع أنه باطل فهو متناقض. لأنا إذا لم نفهم منه شيئاً لم يجز أن نقول: له تأويل يخالف الظاهر ولا يوافقه لإمكان أن يكون له معنىً صحيح، وذلك المعنى الصحيح لا يخالف الظاهر المعلوم لنا، فإنه لا ظاهر له على قولهم، فلا تكون دلالته على ذلك المعنى دلالة على خلاف الظاهر. فلا يكون تأويلاً، ولا يجوز نفي دلالته على معانٍ لا نعرفها على هذا التقدير، فإن تلك المعاني التي دلت عليها قد لا نكون عارفين بها، ولأنا إذا لم نفهم اللفظ ومدلوله المراد فلأن لا نعرف المعاني التي لم يدل عليها اللفظ أولى. لأن إشعار اللفظ بما يراد به أقوى من إشعاره بما لا يراد به)[1].

ـ (ثم كثير من هؤلاء يقولون: تجرى على ظاهرها، فظاهرها مراد مع قولهم: إن لها تأويلاً بهذا المعنى لا يعلمه إلاَّ الله. وهذا تناقض وقع فيه كثيرٌ من هؤلاء المنتسبين إلى السنَّة: من أصحاب الأئمة الأربعة وغيرهم)[2].

ـ (. . . ومنهم من يقول: بل تجرى على ظاهرها وتحمل على ظاهرها، ومع هذا فلا يعلم تأويلها إلاَّ الله، فيتناقضون حيث أثبتوا لها تأويلاً يخالف ظاهرها. وقالوا ـ مع هذا ـ إنها تحمل على ظاهرها، وهذا ما أنكره ابن عقيل على شيخه القاضي أبي يعلى في كتاب «ذم التأويل»)[3].

---

(١) التدمرية، ص ١١٣ ـ ١١٤.

(٢) مجموع الفتاوى ٥/ ٣٥.

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١/ ١٥ ـ ١٦، وانظر الكلام على أبي يعلى في الباب الثاني، الفصل الثاني.

ـ وقال ابن القيم ـ رحمه الله ـ : (... ثم تناقضوا أقبح تناقض، فقالوا: تجرى على ظاهرها، وتأويلها مما يخالف الظواهر باطل. ومع ذلك فلها تأويل لا يعلمه إلاَّ الله، فكيف يثبتون لها تأويلاً ويقولون: تجرى على ظواهرها، ويقولون: الظاهر منها مراد والرب منفرد بعلم تأويلها. وهل في التناقض أقبح من هذا؟!)[1].

ـ (... ثم هم متناقضون أفحش تناقض فإنهم يقولون: تجرى على ظواهرها، وتأويلها باطل، ثم يقولون: لها تأويل لا يعلمه إلاَّ الله)[2].

ويلاحظ أن ابن القيم ـ رحمه الله ـ يطلق القول في وقوع التناقض عند أهل التجهيل بينما يجعل شيخ الإسلام التناقض واقعاً عند طائفة كثيرة منهم من المنتسبين إلى السنَّة والأئمة الأربعة ـ كما تقدم ـ الملتزمين بعبارة السلف: «إجراؤها على ظاهرها» بينما يحكي عن بعضهم القول بأن المراد بها خلاف مدلولها الظاهر والمفهوم[3].

رابعاً ـ تفريق العقل بين إثبات المعنى وإثبات الكيفية:

وقع المعطلة في التعطيل فراراً من التشبيه، حيث توهموا جميعاً ـ ومنهم المفوضة ـ أن إثبات معنى الصفة يستلزم تكييفها. ولا تلازم بين الأمرين، فالعقل يميز بوضوح بين المعاني المجردة وبين الصور الحسية. فالتكييف يتضمن معنىً معيناً بصورة وهيئة معهودة أو غير معهودة، لكن المعنى المجرد لا يستلزم تصور كيفية معينة. والخلط بين الأمرين هو الذي

---

(١) الصواعق المرسلة، ٢/ ٤٢٣ ـ ٤٢٤.

(٢) الصواعق المرسلة ٣/ ٩٢١.

(٣) انظر: درء تعارض العقل والنقل ١/ ١٥ ـ ١٦، وانظر ص١٥٦ ـ ١٥٨ من هذا البحث.

أنتج فرقتي الضلال في باب صفات الله: أهل التمثيل وأهل التعطيل. فأهل التمثيل حملوا المعاني التي وردت بها النصوص على ما عهدوه من الصور الحسية الموجود نظيرها في المخلوقات، فمثلوا الله بخلقه. وأهل التعطيل فروا من هذا المحذور فمنهم من سلب النص دلالته المعنوية، وهم أهل التجهيل «المفوضة»، ومنهم من صرفها عن دلالتها الحقيقية إلى مدلولات أخرى مزعومة، وهم أهل التأويل «التحريف».

ومفترق الطرق في هذه القضية الخطيرة يعود إلى «القدر المشترك» في مدلول الصفات بين الخالق والمخلوق. (ولما كان الأمر كذلك، كان كثير من الناس يتناقض في هذا المقام. فتارة يظن إن إثبات القدر المشترك يوجب التشبيه الباطل، فيجعل ذلك حجة فيما يظن نفيه من الصفات، حذراً من ملزومات التشبيه، وتارة يتفطن أنه لا بد من إثبات هذا على كل تقدير، فيجيب به فيما يثبته من الصفات لمن احتج به من النفاة)[1].

فلا بد من تحرير القول في «القدر المشترك» الذي يقع بين الموجودين: الخالق ـ سبحانه ـ والمخلوق. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: (.. والقدر المشترك: مطلق كلي، لا يختص بأحدهما دون الآخر. فلم يقع بينهما اشتراك لا فيما يختص بالممكن المحدَث، ولا فيما يختص بالواجب القديم، فإن ما يختص به أحدهما يمتنع اشتراكهما فيه...

فكل موجودين لا بد بينهما من مثل هذا، ومن نفى هذا لزمه تعطيل وجود كل موجود. ولهذا لما اطلع الأئمة على أن هذا حقيقة قول الجهمية سموهم «معطلة»، وكان جهم ينكر أن يسمي الله «شيئاً» وربما قالت

(١) التدمرية، ص ١٢٨.

الجهمية: هو لا كالأشياء[1]. فإذا نفي القدر المشترك مطلقاً لزم التعطيل التام...

إن القدر المشترك الكلي لا يوجد في الخارج إلاَّ معيناً مقيداً، وإن معنى اشتراك الموجودات في أمر من الأمور هو تشابهها من ذلك الوجه، وإن ذلك المعنى العام يطلق على هذا وهذا، لا أن الموجودات في الخارج يشارك أحدها الآخر في شيءٍ موجود فيه، بل كل موجود متميز عن غيره بذاته وصفاته وأفعاله)[2].

ويبسط ابن القيم ــ رحمه الله ــ الكلام في هذا التمايز الذي يدركه العقل السليم، ويوضحه بالأمثلة فيقول: (... له ذاتٌ حقيقية ليست كالذوات، وله صفات حقيقة لا مجازاً ليست كصفات المخلوقين. وكذلك قولنا في وجهه تبارك ــ وتعالى ــ ويديه وسمعه وبصره وكلامه واستوائه، ولا يمنعنا ذلك أن نفهم المراد من تلك الصفات وحقائقها، كما لا يمنع ذلك من أثبت لله شيئاً من صفات الجمال من فهم معنى الصفة وتحقيقها، فإن من أثبت له ــ سبحانه ــ السمع والبصر أثبتهما حقيقة، وفهم معناهما، فهكذا سائر الصفات المقدسة يجب أن تجرى هذا المجرى، وإن كان لا سبيل لنا إلى معرفة كنهها وكيفيتها. فإن الله ــ سبحانه ــ لم يكلف عباده بذلك، ولا أراد منهم، ولم يجعل لهم إليه سبيلاً. بل كثيرٌ من مخلوقاته أو أكثرها لم يجعل لهم سبيلاً إلى معرفة كنهه وكيفيته. وهذه أرواحهم التي هي أدنى

---

(١) أنكر الإمام أحمد ــ رحمه الله ــ هذه المقالة، وقال: (إن الشيء الذي لا كالأشياء قد عرف أهل العقل أنه لا شيء)، الرد على الجهمية والزنادقة، ص ٢٩.

(٢) التدمرية، ص ١٢٦ ــ ١٢٨، باختصار.

إليهم من كل دانٍ قد حجب عنهم معرفة كنهها وكيفيتها، وجعل لهم السبيل إلى معرفتها والتمييز بينها وبين أرواح البهائم، وقد أخبرنا ــ سبحانه ــ عن تفاصيل يوم القيامة وما في الجنة والنار، فقامت حقائق ذلك في قلوب أهل الإيمان، وشاهدته عقولهم ولم يعرفوا كيفيته وكنهه. فلا يشك المسلمون أن في الجنة أنهاراً من خمرٍ، وأنهاراً من عسل، وأنهاراً من لبن. ولكن لا يعرفون كنه ذلك ومادته وكيفيته، إذ كانوا لا يعرفون في الدنيا الخمر إلاَّ ما اعتصر من الأعناب، والعسل إلاَّ ما قذفت به النحل في بيوتها، واللبن إلاَّ ما خرج من الضروع، والحرير إلاَّ ما خرج من فم دود القز. وقد فهموا معاني ذلك في الجنة من غير أن يكون مماثلاً لما في الدنيا. كما قال ابن عباس: «ليس في الدنيا مما في الآخرة إلاَّ الأسماء»، ولم يمنعهم عدم النظير في الدنيا من فهم ما أخبروا به من ذلك، فهكذا الأسماء والصفات، لم يمنعهم انتفاء نظيرها في الدنيا ومثالها من فهم حقائقها ومعانيها. بل قام بقلوبهم معرفة حقائقها، وانتفاء التمثيل والتشبيه عنها. وهذا هو المثل الأعلى الذي أثبته ــ سبحانه ــ لنفسه)[1].

• • •

(١) الصواعق المرسلة ٢/٤٢٦ ــ ٤٢٨.

الفصل الثالث

الآثار العملية للقول بالتفويض

إن خطورة مقالة التفويض تكمن في أمرين:

أحدهما: تعطيل النصوص المتعلقة بصفات الله.

الثاني: نسبتها إلى السلف.

ومن جراء هذا الازدواج الخطير، وإلباس الباطل لبوسَ الحق، ونسبته إلى أهل الحق، كان من الطبيعي أن يترتب على ذلك آثارٌ عملية خطيرة، أصابت مقاتل في جسم الأمة.

والمقصود بـ «الآثار العملية» هنا ما يجاوز فساد المقالة من الناحية النظرية، واللوازم الباطلة التي تلزم عليها، وقد لا يلتزمها القائلون بالتفويض بل المراد ظهور أعراض هذا المرض في جسم الأمة بصفة منظورة، وسريان هذا الداء في أوصالها وأثر ذلك على مسيرتها ووظيفتها التي أخرجها الله للناس من أجلها.

ومحل رصد هذه الآثار العملية هو التاريخ والواقع، وليس الجدل الكلامي، وكتب الردود فحسب، وكفى بالتاريخ والواقع سنداً ودليلاً على القضية.

فمن الآثار العملية المشهودة التي أفرزتها مقالة التفويض ما يلي:

أولاً ـ انحسار مذهب السلف وغلبة مذهب الخلف:

لم تزل الأمة الإسلامية ـ بعد القرون الثلاثة الفاضلة ـ تشهد تراجعاً في الخط العقدي الصحيح، ونموًّا مطرداً للمناهج الدخيلة. ولا ريب أن هناك عوامل شتى ساهمت في هذا الأمر. لكن أهم هذه العوامل في ـ نظري ـ هو عدم الرؤية الواضحة لمنهج السلف الصالح، والتشويه المتعمد أو غير المتعمد لطريقتهم. فقد صاحب ترجمة الثقافات اليونانية والاشتغال بعلم الكلام عرضٌ خاطىء لمنهج السلف، فوصموا بأنهم نصيّين جامدين، وأنهم حشوية نوابت[1]، ونسبت إليهم أخبار الحمقى والمغفلين، وأنهم في أحسن الأحوال «وَرِعين» لا يجرؤون على النظر والفهم العميق والاستدلال العقلي في القضايا العقدية.

وإذا كان حجم الخطر يتناسب مع خطر القضية تناسباً طردياً فإن أخطر قضية وقع فيها التشويه والتحريف لمذهب السلف هي مسألة العلم بالله، وأسمائه وصفاته. فقد صور مذهب السلف في هذه القضية تصويراً باطلاً، مؤداه أن معتنق المذهب السلفي يؤمن بألفاظ جامدة، خليّة من المعاني، وفي هذه الأثناء يعرض مذهب الخلف بصورة مشوقة جذابة، تنفي الغموض والجهالة، وتثبت معاني معقولة ابتكرتها عقول الخلف وحملت النصوص عليها. فيبقى «المسلم» حائراً بين جهالة منسوبة إلى السلف، وعلمٍ منسوبٍ إلى الخلف. فإما أن يرعى حرمة السلف، ويظهر التفويض فاقداً نعمة الإثبات والعلم بالله، بل والحماس لمنهج السلف، ويستبطن عدم الرضا

---

(١) راجع ألقاب السوء التي وضعها المبتدعة على أهل السنَّة في: فتح رب البرية بتلخيص الحموية ص ٩٢.

والميل إلى الإثبات ــ ولو كان على غير مراد المتكلم به ــ . وإما أن يؤول به الأمر إلى ترجيح مذهب الخلف، والاعتذار للسلف بالمعاذير الباردة التي هي إلى الطعن والتنقص أقرب منها إلى الاعتذار.

(غاية ما ينتهي إليه هؤلاء المعارضون لكلام الله ورسوله بآرائهم، من المشهورين بالإسلام، هو التأويل أو التفويض. فأما الذين ينتهون إلى أن يقولوا الأنبياء أوهموا وخيّلوا ما لا حقيقة له في نفس الأمر، فهؤلاء معروفون عند المسلمين بالإلحاد والزندقة)[1].

لقد أدت هذه «الخدعة الكبرى» إلى انحسار مذهب السلف فعلاً، وانتشار مذهب الخلف في الأوساط العلمية في بلاد المسلمين وتقريره في جوامعهم ومدارسهم، وتبني الحكومات والدول السنية له باعتباره أعلم وأحكم مع الإبقاء على الخيار الأضعف مطروحاً لمن غلبه الورع فرجح جانب السلامة ليصارع إلزامات المتكلمين وحججهم.

وقد درج المتكلمون على عرض مذهب التفويض بوصفه مذهب السلف، إلى جوار مذهبهم في التأويل في مقارنة وموازنة مكشوفة تحمل في طياتها الإيحاء برجحان مذهب الخلف. ومن يراجع كتب هؤلاء أو من تأثر بمنهجهم يجد هذه الظاهرة جلية.

وأمامنا مثال من كتاب: «إيضاح الدليل» لبدر الدين بن جماعة يصور كيف كانت تُعرض الحقيقة المشوهة لجمهور المسلمين، فقد قال مبيناً منهج «أهل الحق» في الرد على المبتدعة في الذات والصفات: (. . فاحتاج أهل الحق إلى الرد على ما ابتدعوه، وإقامة الحجج على ما تقولوه، وانقسموا قسمين:

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ١/ ٢٠١.

أحدهما: أهل التأويل: وهم الذين تجردوا للرد على المبتدعة من المجسمة والمعطلة ونحوهم، من المعتزلة والمشبهة والخوارج، لما أظهر كل منهم بدعته، ودعا إليها. فقام أهل الحق بنصرته، ودفع عنه الدافع بإبطال بدعته، وردوا تلك الآيات المحتملة، والأحاديث إلى ما يليق بجلال الله من المعاني، بلسان العرب وأدلة العقل والنقل، ليحق الله الحق بكلماته، ويُبطل الباطل بحججه ودلالاته.

والقسم الثاني: القائلون بالقول المعروف بقول السلف: وهو القطع بأن ما لا يليق بجلال الله تعالى غير مراد، والسكوت عن تعيين المراد من المعاني اللائقة بجلال الله تعالى، إذا كان اللفظ محتملاً لمعاني تليق بجلال الله تعالى)[1].

والوقفة الأولى هنا، هي العرض غير المتكافىء للمنهجين، فأهل التأويل «تجردوا» و «قاموا» و «دفعوا» و «ردوا» بالعقل والنقل.

والسلف!! ماذا صنعوا؟ «سكتوا» كم هم سلبيين، غير متحمسين لرد البدعة والحمية للدين. هكذا يلقى في روع المسلم. وفضلاً عن ذلك: سكتوا رغم أنها معاني تليق بالله. ما هذا؟ أي إنصافٍ تحلى به المتكلمون حين أفسحوا المجال لـ «الرأي الآخر» احتراماً للسلف! واحتراماً لحق القارىء والسامع ليتمكن من الحكم واتخاذ القرار في موازنة محسومة النتائج سلفاً.

ثم يأتي التعقيب بعد ذلك: (فالصنفان قاطعان بأن ما لا يليق بجلال الله تعالى من صفات المحدثين غير مراد، وكل منهما على حق، وقد رجح قومٌ

---

(١) إيضاح الدليل ص ٩٢.

من الأكابر الأعلام قولَ السلف لأنه أسلم، وقومٌ منهم قول أهل التأويل للحاجة إليه والله أعلم)[1].

إذاً فلا عليك أيها المسلم أن تعتنق مذهب الخلف لأنهم متفقون مع السلف من حيث الجملة على أن ظواهر النصوص غير مرادة، فاختر إن شئت: السلامة، وإن شئت: فدلالة العقل ولسان العرب التي تلبـي الحاجة! وهذه هي الوقفة الثانية.

ثم نصل إلى الوقفة الثالثة لتذهب بالبقية الباقية من التحرج والتردد بعد أن أنهك السامع والقارىء وخارت قواه ولم يجد ما يتمسك به في مذهب السلف ليقول المصنف: (وقد رجح قومٌ التأويل لوجوه):

الأول: أنا إذا كمعنا[2] الألسنة عن الخوض فيه، ولم نتبين معناه، فكيف بكف القلوب عن عروض الوساوس والشك، وسبق الوهم إلى ما لا يليق به تعالى؟

الثاني: أن انبلاج الصدور بظهور المعنى والعلم به أولى من تركه بصدد عروض الوساوس والشك، ومن ذا الذي يملك القلب مع كثرة تقلبه؟

الثالث: أن الاشتغال بالنظر المؤدي إلى الصواب والعلم أولى من الوقوف مع الجهل مع القدرة على نفيه.

الرابع: أن السكوت عن الجواب إن اكتُفي به في حق المؤمن المسلم الموفق والعامي، فلا يُكتفى به في جواب المنازع من مبتدع أو كافر أو مصمم على التشبيه والتجسيم.

---

(١) إيضاح الدليل ص٩٣.

(٢) كمع: في القاموس: (كمع قوائمه: قطعها).

الخامس: أن السكوت مناقضٌ لقوله تعالى: ﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ﴾[1]، و ﴿قَدْ جَاءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِّمَا فِي الصُّدُورِ﴾[2]، و ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾[3]، و ﴿لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿٢٩﴾﴾[4]، و ﴿قَدْ جَاءَكُم مِّنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾﴾[5]، و ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[6]، ونحو ذلك والله أعلم)[7]. ثم مضى في توهين قول المفوضة باعتباره قول السلف بأوجه الرد المختلفة التي يرد بها السلف أنفسهم على أهل التفويض كقوله: (هذه المعاني المسماة إن لم تكن معلومة، ولا معقولة للخلق، ولا لها موضع في اللغة استحال خطاب الله الخلق بها؛ لأنه يكون خطاباً بلفظٍ مهمل لا معنى له، وفي ذلك ما يتعالى الله عنه، أو كخطاب عربي بلفظٍ تركي لا يعقل معناه، بل هذا أبعد منه، لأن سامع اللفظ التركي يمكن مراجعتهم في معناه عندهم. وهذا على قول هؤلاء لا يمكن أن يعلم معناه إلَّا الله، فيكون خطاباً بما يحير السامع، ولا يفيده شيئاً، ويلزم منه ما لا يخفى على العقلاء ما يتقدس خطاب الله عنه)[8].

وصدق والله، فيا له من ردٍّ سديد على أهل التجهيل «المفوضة»، لكن

(١) سورة آل عمران: الآية ١٣٨.
(٢) سورة يونس: الآية ٥٧.
(٣) سورة الشعراء: الآية ١٩٥.
(٤) سورة صٓ: الآية ٢٩.
(٥) سورة المائدة: الآية ١٥.
(٦) سورة النحل: الآية ٤٤.
(٧) إيضاح الدليل ص ٩٤ ــ ٩٥.
(٨) إيضاح الدليل ص ٩٥ ــ ٩٦.

المرء يقضي عجباً حين يقرر هذا المتكلم بعد هذا العرض البليغ والأدلة القاطعة على بطلان هذه الطريقة أنه يسوغ القول بها لسبب واحدٍ فقط، هو دعوى أنها طريقة السلف: (فقد بان بما ذكرنا أن حقيقة مذهب السلف السكوت عن تعيين المراد من المعاني اللائقة بجلاله من ذلك اللفظ المحتمل؛ لأن المراد معانٍ لا تُفهم ولا تُعقل، ولا وضع له لفظ يدل عليه لغةً، بل عبر عنه بلفظٍ يوهم غيره، أو لا يفهم له معنى. وكل ذلك أمثال لما ذكرناه من أن القرآن والسنَّة بيان وهدى. فمن اعتقد مذهب السلف المذكور، أو مذهب التأويل الحق فهو على هدى!)[1].

أي جناية هذه على مذهب السلف؟ وأي تشويه وحطٍّ وقع عليهم؟ أهي مؤامرة أريد منها صرف الناس عن مذهب السلف بتصويره تصويراً شائهاً مرجوحاً بجانب مذهب الخلف المحكم المتقن الذي فيه صون الدين وحماية جناب العقيدة!

بمثل هذه الجرعات سقيت أجيال متعاقبة من المسلمين، أدت إلى ظهور هذه النتيجة المرة: انحسار مذهب السلف وغلبة منهج الخلف. والمنفذ الذي نفذ منه المحرفون للوصول إلى هذه الصورة الواقعية هو منفذ «التفويض»[2].

---

(١) إيضاح الدليل ص ٩٦.

(٢) تأمل الجهد الجبار الذي اضطلع به شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ ، حيث واجه ذلك الواقع المستوطن الذي أصبح فيه مذهب السلف غريباً منبوذاً. ويكفي أن تدرك أن بدر الدين بن جماعة (٦٣٩ ــ ٧٢٧هـ) كان معاصراً لشيخ الإسلام ابن تيمية.

إن الأمة الإسلامية بحاجة ماسة اليوم وهي تتململ من رقدتها إلى إعلانٍ عام، وتوعية شاملة بحقيقة منهج سلفها الصالح، نقيًّا من الأوهام، خليًّا من الأخلاط. إنها خطوة أساسية رئيسة لا يمكن تجاوزها، لأنها أصل الدين، ومبدأ التعبد لله تعالى الذي هو حقيقة دين الإسلام. لا بد من إماطة اللثام عن هذه المسألة بوضوح وصراحة ودون مواربة، والتمييز بين المنهج الأصيل، والمناهج الدخيلة الدعيّة. وليكن هذا هو الشغل الشاغل للعلماء والدعاة والمربين، لأن له ما بعده بإذن الله.

ثانياً ـ الاستهانة بالنصوص الشرعية:

إن من أجل خصائص سلف هذه الأمة، صحابة وتابعين، تعظيم النصوص الشرعية، والوقوف عند حدود الله. وذلك أن مبنى العبودية لله تعالى معتمد على قبول خبره وامتثال طلبه، فكان للنصوص الشرعية في نفوس المؤمنين المحلة العالية، والدرجة الرفيعة. دينهم الاتباع، وسمتهم الرضا، وهواهم موافق لما جاء به نبيهم ﷺ.

ولم يكونوا يرون الأمور إلاَّ اثنين لا ثالث لهما: إما وحيٌ فهو هدى، وإما هوى فهو ضلال. قال تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿٥٠﴾﴾[1]، وقال تعالى: ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾[2]، وقال: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ

---

(١) سورة القصص: الآية ٥٠.

(٢) سورة صَ: الآية ٢٦.

عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨﴾﴾[1]، وقال: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ. . .﴾[2]، والآيات في هذا المعنى كثيرة.

وكانوا أشد شيءٍ تعظيماً وإجلالاً إذا بلغهم الخبر عن الله ورسوله ﷺ فيدعون أقوالهم لقوله، ويبالغون في النكير على من رد النص أو استنكره أو اعترض عليه، أو قابله برأي أو قياسٍ أو شبهة. كما كانوا أشد الناس نفوراً من الرأي المذموم والكلام الباطل والجدل العقيم. وأخبارهم في هذا مستفيضة مشهورة ليس هذا مقام بسطها[3]. وقد كان لهذه الخاصية، خاصية تعظيم النصوص أكبر الأثر في عصمتهم من الزيغ والافتتان، ﴿وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدْ هُدِىَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٠١﴾﴾[4].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ : (وكان من أعظم ما أنعم الله به عليهم اعتصامهم بالكتاب والسنَّة، فكان من الأصول المتفق عليها بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان أنه لا يقبل من أحدٍ قط أن يعارض القرآن، لا برأيه، ولا ذوقه، ولا معقوله، ولا قياسه، ولا وَجْده)[5].

ولما دبّ في هذه الأمة داء الأمم قبلها بكثرة سؤالاتها واختلافها على أنبيائها، مع العلتين المناقضتين للحق: الجهل والهوى، وانتصب المفوضة زاعمين أن النصوص لا تروي غليلاً ولا تشفي عليلاً، في أعظم باب من

---

(١) سورة الجاثية: الآية ١٨.

(٢) سورة يونس: الآية ٣٢.

(٣) انظر على سبيل المثال ما جمعه ابن القيم ــ رحمه الله ــ في إعلام الموقعين ١/ ٧٣ ــ ٧٩، ٢/ ٢٨١ ــ ٢٩٤.

(٤) سورة آل عمران: الآية ١٠١.

(٥) مجموع الفتاوى ١٣/ ٢٨.

أبواب الدين، وهو باب العلم بالله، هان الأمر على من في قلبه مرض، وسهل عليه ارتياد الحمى والوقوع فيه في هذا الباب، وغيره من باب أولى.

وسر القضية أنه ما دام أن ما دار بخلده، وقذف به عقله لا يملك أحدٌ أن يخطئه فيه، إذ الحق مجهول محجوب غير منصوصٍ عليه، والنصوص مشكلة متشابهة فليجتهد رأيه، وليدل بدلوه، فالحمى مباح، والمكان شاغر. فأقدم كل مقتحم غير موفق على الخوض فيما لا يعنيه، وفيما ليس أهلاً له، وشمل ذلك أصولَ الدين وفروعَه، ووقع تهوين النصوص سنداً ومتناً. فمن زاعمٍ أن أحاديث الآحاد لا يحتج بها في مسائل الاعتقاد، ومن قائل أنها لا تفيد العلم، ومن رادٍ مكذبٍ بها لمعارضتها عقله، ومن قابل للفظها محرفٍ لمعناها... إلخ.

وأعتقد أن للمنهج التفويضي أثر كبير في إغراء المحرفين بالتلاعب بالنصوص، حيث أخلى لهم الساحة، وحرم الأمة نعمة الإثبات، فتجرأ المفترون على توحيد الله وأسمائه وصفاته، واستطالوا على السلف توهماً أنهم والمفوضة سواء، ثم امتد الأمر إلى التطاول على النصوص التشريعية، فكان التحريف فيها أسهل وأهون على النفس من النصوص العقدية، وكل ذلك من شؤم التفويض وثماره الفجة.

وإذا كان أهل التفويض قد حفزوا أهل التحريف إلى تأويلاتهم الفاسدة، فإن أهل التحريف بدورهم قد فتحوا الباب للملاحدة وأشباههم في التعدي على النصوص في بقية أبواب الدين طرداً لمنهجهم، وسيراً على منوالهم. ولو بقي الباب موصداً، والنص مهيباً معظماً لما جرى ما جرى.

قال ابن القيم ــ رحمه الله ــ : (ولو علموا أي باب شر فتحوا على الأمة بالتأويلات الفاسدة، وأي بناءٍ للإسلام هدموا بها، وأي معاقل وحصون استباحوها، لكان أحدهم أن يخر من السماء إلى الأرض أحب إليه من أن يتعاطى شيئاً من ذلك، فكل صاحب باطل قد جعل ما تأوله المتأولون عذراً له فيما تأوله هو، وقال: ما الذي حرم عليّ التأويل وأباحه لكم؟ فتأولت الطائفة المنكرة للمعاد نصوص المعاد، وكان تأويلهم من جنس تأويل منكري الصفات، بل أقوى منه لوجوهٍ عديدة يعرفها من وازن بين التأويلين. وقالوا: كيف نحن نعاقب على تأويلنا وتؤجرون أنتم على تأويلكم؟ قالوا: ونصوص الوحي بالصفات أظهر وأكثر من نصوصه بالمعاد، ودلالة النصوص عليها أبين، فكيف يسوغ تأويلها بما يخالف ظاهرها ولا يسوغ لنا تأويل نصوص المعاد)[١].

هذه هي المدارج الأولى للملاحدة الباطنية الذين عبثوا بالنصوص، وتقولوا على الله، وجعلوا الأدلة الشرعية الإيمانية ستاراً للكفر البواح.

يقول إخوان الصفا[٢]: (واعلم أن للكتب الإلهية تنزيلات ظاهرة،

---

(١) إعلام الموقعين ٤/ ٢٤٩، وانظر أيضاً: الصواعق المرسلة ١/ ٣٦٥ ــ ٣٧٠.

(٢) هم جمعية شيعية باطنية سرية، وجدت في القرن الرابع الهجري حين عم الرفض الأرض. وتبنت أسلوب الدعوة الخفية والتغلغل في مختلف طبقات الناس، وألفت اثنتين وخمسين رسالة على أقسام أربعة: رياضية تعليمية، وجسمانية طبيعية، ونفسانية عقلية، وناموسية إلٰهية. واستمدوا معلوماتهم من كلام الفلاسفة، وزوقوه بالنصوص الشرعية، وخلطوه بالعلوم الطبيعية والتنجيم. وصاغوا ذلك بأسلوبٍ متأدبٍ متلطف حشوه بالقصص والمحاورات كما في كليلة ودمنة. انظر المقدمة لبطرس البستاني، وانظر ١٠/ ١٨، ١٤٧، ١٤٨.

وهي الألفاظ المقروءة المسموعة، ولها تأويلات خفية باطنة، وهي المعاني المفهومة المعقولة، وهكذا لواضعي الشريعة موضوعات عليها وضعوا الشريعة، ولها أحكام ظاهرة جلية، وأسرار باطنة خفية، وفي استعمال أحكامها الظاهرة صلاحٌ للمستعملين في دنياهم، وفي معرفتهم أسرارها الخفية صلاحٌ لهم في أمر معادهم وآخرتهم. فمن وفق لفهم معاني الكتب الإلٰهية، وأرشد إلى معرفة أسرار موضوعات الشريعة، واجتهد بالسنَّة الحسنة، والسير بسيرته العادلة، فإن تلك النفوس هي التي إذا فارقت الجسد ارتفعت إلى رتبة الملائكة التي هي جناتٌ لها، وهي ثماني مراتب، وفازت ونجت من الهَيُولى ذي الثلاث الشعب التي هي الطول والعرض والعمق، وارتفعت في درجات الجنان، والمراتب الثمان التي سعة كل واحدة منها كعرض السماء والأرض. ومن لم يرشد لفهم تلك المعاني ولا معرفة تلك الأسرار، ولكن وفق للعمل بسنته العادلة وأحكامه الظاهرة، فإن تلك النفوس عند مفارقتها الجسد تبقى محفوظة على صورة الإنسانية التي هي الصراط المستقيم، وإلى هذا أشار بقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ. . .﴾[1]. وهذا هو الغرض الأقصى في وضع الشريعة الإلٰهية!

ومن لم يرشد لفهم تلك المعاني، ولا اجتهد في العمل بسنَّة الشريعة، ولا الدخول تحت أحكامها، ولا الانقياد لحدودها، فإن تلك النفوس إذا فارقت الجسد، انحطت إلى البهيمية التي هي دركات لها، وهاوية تهوي فيها، كما قال الله تعالى: ﴿لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَٰبٍ لِّكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ جُزْءٌ مَّقْسُومٌ ﴿٤٤﴾﴾[2]،

---

(١) سورة الأنعام: الآية ١٥٣.

(٢) سورة الحجر: الآية ٤٤.

وإلى هذا أشار بقوله: ﴿ فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٨٨﴾ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ ﴾[1]، إلى قوله: ﴿وَتَصْلِيَةُ جَحِيمٍ ﴿٩٤﴾﴾[2] . . .)[3].

والنص لا يحتاج إلى تعليق. وعلى هذا المنوال نسج الملاحدة تحريفاتهم للعقيدة، والشريعة، سواءً كانوا من الفرق الشيعية الغالية[4]، أو الفرق الصوفية الموغلة[5].

هذا لون من التلاعب بالنصوص أدى إلى فتح باب التأويل، الذي انفتح عنوة بسبب انجحار العقول في سرداب التفويض. وكلما حرم الناس مصرفاً صحيحاً، ومساراً أميناً، اندفعوا بغير هدى في كل اتجاه، ولو كان في ذلك عطبهم وفساد أمرهم.

وهناك لونٌ آخر من التعدي على النصوص بسبب سقوط هيبة النصوص، وانتهاك حرماتها، وشعور الأخلاف بعدم وفائها بحاجاتهم، وعدم إشباعها رغباتهم، ذلك الاتجاه هو ما أفرزه «ضغط الواقع» و «التحدي الحضاري» الذي تعيشه أجيال المسلمين في العصور الأخيرة أمام الحضارة الغربية المادية المتطورة، و «الهزيمة النفسية» التي يعيشها أصحاب هذا الاتجاه الذين عرفوا باسم «العصرانيين» أو «المتنورين».

---

(١) سورة الواقعة: الآيتان ٨٨ ــ ٨٩.

(٢) سورة الواقعة: الآية ٩٤.

(٣) رسائل إخوان الصفا ١/١٣٨ ــ ١٣٩ (الرسالة من القسم الرابع).

(٤) انظر بتوسع تحريفات الباطنية في كتاب: الإسماعيلية تاريخ وعقائد، لإحسان إلٰهي ظهير.

(٥) انظر بتوسع شطحات الصوفية ومتعلقاتهم الباطنية في طبقات الشعراني.

إن «العصرنة» أو «الإسلام العصري» اتجاه يرمي إلى تطويع النصوص الشرعية ذات الدلالة الحاسمة على شخصية الأمة وتميزها ومفارقتها الشكلية والضمنية للأمم الكافرة لتكون مناسبة، متلائمة، متناغمة مع العصر الجاهلي الحديث.

إنها صورة مكررة، من التحريفات الباطنية الآنفة الذكر. لكن الأولى تتعلق بالعقائد ومعاني العبادات ورموزها، مع المحافظة على أشكالها ــ أحياناً ــ وهذه العصرانية تتعلق بالنظم والسلوك والعلاقات.

ثمت نقاط ساخنة شَرِق بها بعض من تأثر بالحضارة الغربية، وهان في نفسه دين الله، ورأى أنها عوائق وعقبات في طريق رقي المسلمين بالرغم من أنها من صلب دينهم، ومقتضى عقيدتهم، عاشت عليها الأمة قروناً متطاولة، لكنها في نظره لم تعد مناسبة للزمن الحديث، فسلط عليها طاغوت التحريف ليلوي أعناقها، ويخضد شوكتها، ويهذب أطرافها، ليخرج إسلاماً وديعاً طيعاً ذليلاً، يتعايش مع الكافرين ويجاريهم.

وأهم ما يقض مضاجع القوم، ما يتصل بأنماط السلطة وطرائق الحكم، وشؤون المرأة ومساواتها بالرجل في كل شيء، وتأنيس الربا وتمرير معاملاته المحرمة، وإلغاء الجهاد في سبيل الله، والقضاء على عقيدة الولاء والبراء وكراهية الكافرين، وإفساح المجال لكل كافر وفاسق وماجن في المجتمع المسلم ليلقي بزبالاته باسم الأدب والفن وحرية الرأي في ظل سماحة الإسلام العصراني.

إن هذه المحاولات بدأت في وقتٍ مبكر منذ استعمر النصارى ممالك المسلمين في القرنين الثاني عشر والثالث عشر الهجريين، ابتداءً من حملة

نابليون على مصر عام ١٧٩٨م، وما تبع ذلك من استشراق واستغراب. ولا تزال هذه الحملة ضارية مسعورة، لا بل انتقلت نقلة نوعية خطيرة حين استلم راية العصرنة دعاةٌ كان لهم قدم صدق في مجادلة خصوم الإسلام من الشيوعيين والقوميين والعلمانيين، حتى إذا ما ترعرعت الصحوة، ومدت جذورها إلى المنابع الأصلية، وارتشفت علم السلف الصالح، وتجاوزت مستوى الطروحات السطحية، غص بها بعض أولئك، ورأوا أنها شبت عن طوقهم وتعدتهم، فهموا بتغيير مسارها الفطري الأصيل، لتكون صورة ملفقة من الإسلام التقليدي ومظاهر الجاهلية الحديثة. لكن «معضلة النص» تصدم كل محاولة لإعادة تشكيل الإسلام وفق «الهوى» لأنها سياج الأمان والمرد عند الاختلاف. فما الحيلة؟ لقد سلط دعاة العصرنة سلاح التحريف على النصوص المخالفة لأهوائهم، تماماً كما صنع دعاة التأويل من المعتزلة بنصوص الاعتقاد، وكما صنع دعاة التخييل من الباطنية بنصوص المعاد.

ولسنا هنا بصدد عرض نتاج الزائغين من ربائب الغرب، الذين رضعوا لبانهم، وتفيؤوه في بلاد المسلمين طوال القرن المنصرم ـ ولا يزالون ـ فهؤلاء العلمانيون إلى انقراض بحمد الله، وقد تم فضحهم وكشف دعاواهم بحمد الله[١]. لكن المصاب الجلل، والداهية العظمى أن تصدر مثل هذه الدعوات عن «رموز» للدعوة والحركة الإسلامية، والله المستعان.

---

(١) انظر في هذا: مؤلفات محمد محمد حسين مثل: الإسلام والحضارة الغربية، وحصوننا مهددة من الداخل وغيرها. ومن المؤلفات الأخيرة: جذور الانحراف في الفكر الإسلامي الحديث لجمال سلطان، و «العصريون معتزلة اليوم» ليوسف كمال.

فعلى المستوى الاجتماعي تمثل «قضية المرأة» محور النقاش في حجابها وعملها وعلاقتها بالرجال وصلاحيتها للولاية. . . إلخ. فنجد أن دعاة العصرنة يسعون جاهدين لردم الهوة بين وضع المرأة المسلمة المتميز، و «واقع» المرأة في المجتمعات الغربية، ومن تأثر بها من مجتمعات المسلمين. وعلى «النصوص» أن تخضع للهدف المطلوب.

يقول أحدهم في كتابٍ عن المرأة المسلمة:

- (إن الجملة المختصرة ــ وليس الذكر كالأنثى ــ لا علاقة لها البتة بالمعنى الذي حملت عليه تعسفاً من تفضيل الذكر على الأنثى)[1].
- (وإذا قلنا من موقع الإسلام وهو روح العصر: نعم لتعلم المرأة، نعم لعمل المرأة، فالنتيجة: نعم للاختلاط بشروطه الإسلامية)[2].
- ويقول آخر: (. . .إن شرائع الإسلام اليوم معطلة في القصاص والحدود. فإذا تولت المرأة القضاء وأحيت ما مات من أمر الله فالإسلام يرحب بالمرأة القاضية)[3].
- (. . .حتى جاء الإسلام فغير هذه الأوضاع والأفكار، واستخرج المرأة من البيت إلى المسجد خمس مرات كل يوم، إذا كان ذلك لا ينقص عملها لولدها وزوجها، وتقدير ذلك إليها. . .)[4].

---

(١) المرأة المسلمة في تونس بين توصيات القرآن وواقع المجتمع التونسي ص ٤٧، راشد الغنوشي.

(٢) المصدر السابق ص ١١١.

(٣) مستقبل الإسلام خارج أرضه، كيف نفكر فيه ص ٥٧، محمد الغزالي. وانظر: حوار هادىء لسلمان العودة ص ٤٩.

(٤) مشكلات في طريق الحياة الإسلامية ص ٧١، محمد الغزالي.

ـ ويقول ثالث عن الحجاب: (وأما الحجاب المشهور فهو من الأوضاع التي اختصت بها نساء النبي ﷺ، لأن حكمهن ليس كأحدٍ من النساء، وجزاؤهن يضاعف أجراً وعقاباً)[1].

ـ ثم يسفر عن الهاجس الخفي والحمية التي وجهت فكره فيقول: (وليحذر الإسلاميون من أن يوقعهم الفزع من الغزو الحضاري الغربي والتفسخ الجنسي المقتحم في خطأ المحاولة لحفظ القديم وترميمه بحسبانه أخف شرًّا وضرراً لأن المحافظة كما قدمنا جهد يائس لا يجدي. والأوفق بالإسلاميين أن يقودوا هم النهضة بالمرأة من وحل الأوضاع التقليدية)[2].

وهكذا ترسم الخطط، وتتخذ المواقف من خلال ضغط الواقع واللهاث خلف صور الحضارة المادية، لا من خلال النصوص المعظمة مصدر العقيدة والتشريع.

ففي مجال العلاقات بين الإسلام وأعدائه، حيث عقيدة الولاء والبراء ساطعة كالشمس في رابعة النهار، والنصوص الشرعية حاسمة واضحة في موالاة المؤمنين ومعاداة الكافرين، نجد هؤلاء العصرانيين يركزون على مسألة «التعايش السلمي»، وأن الجهاد في الإسلام للدفاع لا للهجوم، كما يحاولون تخفيف دلالات النصوص في النظرة إلى المعرضين حتى يصل بهم الأمر إلى التشكيك في كفر اليهود والنصارى باعتبار أنهم أهل كتاب، بل وإطلاق لفظ الأخوة عليهم، ولا حول ولا قوة إلاَّ بالله.

---

(١) المرأة بين تعاليم الدين وتقاليد المجتمع ص ٢٧، حسن الترابي.

(٢) المصدر السابق ص ٤٨، ٤٩، حسن الترابي.

يقول أحدهم: (إنه قد آن الأوان لنطرح علاقتنا بالغرب تاركين مواقع ردود الأفعال ومركبات النقص والغرور، يحدونا الأمل للمساهمة في وضع مشروع حضاري إسلامي يستعيد به المسلمون موقفهم كقوة كبرى في العالم، تهدي إلى الحق والعدل والخير والحرية، وتنقذ مكاسب الإنسانية من الضياع والدمار)[١].

ورغم هذا الطرح العام والشعارات المجملة التي يشترك فيها الجميع، المتمسلمون والماسونيون على حد سواء: الحق، العدل، الخير، الحرية، ولا يجد الإنسان فيها رائحة التميز، لأن المقصود إنقاذ «مكاسب الإنسانية»، رغم ذلك كله فالكاتب يتلهف أن يتنازل الغرب كما تنازل هو، وأن يتناسى الثوابت العقدية كما تناسى هو دلالة النصوص الشرعية المحكمة، فيهتف متألماً: (ألم يأن للحرب الصليبية ضد الإسلام ودعاته التي يديرها الغرب بشكل مباشر أو غير مباشر أن تضع أوزارها؟ وإلى متى سيظل الغرب يتعامل مع الإسلام والمسلمين من خلال الأحقاد، وسوابق الأحكام التي ورثها عن عصوره الوسطى المظلمة؟ لماذا لا يتعامل مع الحقيقة الإسلامية مباشرة مستخدماً منطق العصر وأسلوبه العلمي الموضوعي؟.

ولماذا هذا الرعب كله من الإسلام، وهو سلام للعالم كله؟ ألم يقرؤوا في البيانات القرآنية الخالدة: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ١٠٧﴾[٢].

إنها دعوة إلى الرشد والتعقل والحوار النزيه، بعيداً عن الأحقاد وسوابق الأحكام وأساليب الكيد والدس، لعلها تجد آذاناً صاغية، وقلوباً

---

(١) حركة الاتجاه الإسلامي في تونس ٣/ ٨٢، راشد الغنوشي.

(٢) سورة الأنبياء: الآية ١٠٧.

واعية في الداخل والخارج، فينعم العالم بالعدل والسلام، ويتصالح الإنسان مع نفسه التي أضاعها في البحث عن اللذة المحرمة، ويتصالح مع أخيه الإنسان ومع ربه في إطار عقائد الإسلام الواضحة وشرائعه العادلة. . .)[1].

والجواب عن هذه التساؤلات الحارة ــ باختصار ــ أن الغرب يدرك الطبيعة الجهادية الفاعلة لدين الإسلام أكثر مما يدركها الكاتب نفسه.

ويقول آخر، وقد أحسن القول في أن (الدعوة إلى أخوة الأديان مشبوهة)[2]: (الإنسانية المحترمة أن أظل على وحدانيتي، وتظل إن شئت على شركك، وتظلنا مشاعر البر والعدالة والتعاون الكريم)[3]، وفي العبارة من الخضوع في القول ما هو بين.

هذه الآثار الحادثة قد تبدو بعيدة الصلة بالمنهج التفويضي في نصوص صفات رب العالمين، إلاَّ أنها حين التأمل فرع لذلك الأصل، وصورة من صور تهميش النصوص وتوهين دلالتها.

ثالثاً: عدم وضوح المنهج العقدي لدى بعض الحركات الإسلامية:

إن كلمة «العقيدة» تمثل عمقاً قويًّا في نفوس المسلمين، ويرتبط بها جميع المعاني الشريفة، والمثل العليا في الإيمان والجهاد والتضحية والثبات.

---

(١) المصدر السابق ص ١٦٦ ــ ١٦٧.

(٢) هموم داعية ص ٩٥، محمد الغزالي.

(٣) هموم داعية ص ٩٦، محمد الغزالي.

ويتفق المسلمون جميعاً على أن العقيدة هي أساس الشريعة، وأول الواجبات، وبها صلاح الفرد والمجتمع. والأمر كذلك لا ريب، كما يشهد له منهج التربية القرآني والنبوي، حيث مكث النبي ﷺ ثلاث عشرة سنةً في مكة يغرس في نفوس السابقين الأولين معنى العقيدة، ويربيهم على مقتضياتها.

لكن هذه الكلمة تعرضت لكثير من عوامل التحريف والتشويش، حتى صارت كلمة تقال باللسان، لا يدرك قائلها من تحتها معنىً محدداً، ومضموناً واضحاً، رغم كثرة تردادها على ألسنة المربين والدعاة مقرونةً بقصص الجهاد والفداء والصبر والثبات للرعيل الأول الذين امتلأت قلوبهم بها.

والحق أن هناك «غموض» و «إجمال»، و «تمييع» لمدلول هذه الكلمة، بحيث لا يملك كثير ممن يتكلم عن العقيدة إلَّا أن يعرفها بعبارات عاطفية غير محددة ولا واضحة. والدعوة الإسلامية المعاصرة ــ في كثير من المواقع ــ تفتقر إلى منهج عقدي متميز، موافق لما كان عليه سلف الأمة تربي عليه أفرادها، وتحدد على ضوئه مواقفها، ومن ثم أصيب شباب الصحوة بالهزال العقدي، وتخبطت مواقف الحركات الإسلامية تجاه كثير من القضايا البدهية بسبب ضعف البناء العقدي.

وأعتقد أن للمنهج التفويضي سهمٌ وافر في الصيرورة إلى هذا الحال. ووجه ذلك أن اتجاه التفويض يؤدي إلى الإعراض عن العناية بنصوص الإيمان بالله ومعرفته، بل والحذر من فهمها والنظر فيها، وإلَّا كان من الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه! فحرمت هذه الدعوات الإسلامية من البناء الرصين القائم على العلم بالله تعالى،

واكتفت في برامجها التربوية على الشعارات العاطفية فقط، دون تحقيق علمٍ شرعي في هذه الجوانب الرئيسة.

(كانت نتيجة غياب هذا المقياس الثابت والشامل عن ذهن هؤلاء الشباب ــ وليس غيابه في نفسه ــ أن وقع كثير من هؤلاء الشباب في طرفي نقيض: فبعضهم تميعت في ذهنه الحدود والفواصل بين أهل السنَّة وبين غيرهم، فاعتقد ــ حالاً إن لم يكن مقالاً ــ أن الجميع ناجون، وأن الفرق المختلفة ما هي إلاَّ اجتهادات متنوعة تؤدي إلى نتيجة واحدة... والبعض الآخر وضع حول نفسه حدوداً وهمية ثم زعم أنها الحدود التي تميز أهل السنَّة عن غيرهم، واعتقد أنه وحده وطائفته أو جماعته هم أهل السنَّة والطائفة المنصورة، والفرقة الناجية. وأن من عداهم هم أهل البدع والتفرق والاختلاف.

وبين هؤلاء وأولئك وقف القطاع الأكبر من الشباب المسلم حائراً يبحث لنفسه عن إجابات واضحة محددة، ومقاييس ثابتة مقررة، يقوّم بها الواقع المحيط به، ويضبط بها أحكامه عليه، ويميز بها بين الطوائف والتجمعات الموجودة، ويعرف حقيقة العلاقة بينها وبين الفرقة الناجية أيًّا كانت الأسماء واللافتات التي تعرّف بها نفسها أو يطلقها عليها الآخرون)[1].

إن الدعوة الإسلامية مدعوة ضرورةً إلى اطراح أسلوب «التجهيل» الذي وضع نواته المفوضة في باب أسماء الله، والأخذ بأسباب البناء

(١) أهل السنَّة والجماعة، معالم الانطلاقة الكبرى ص ١١.

العلمي الإيماني الواضح المبني على النصوص الصحيحة. إن أسلوب «التجميع» و«تكثير السواد» المستلزم للغض عن الانحرافات العقدية، والتوسع في استيعاب الاتجاهات، والعذر والاعتذار في مسائل الخلاف ــ دون تمييز ــ لا يمكن أن ينشىء أمةً تعي دورها، وتمارس مهمتها التي استحقت بها الخيرية، لأن فاقد الشيء لا يعطيه.

• • •

الخاتمة

بعد هذا التطواف التاريخي والمناقشة التفصيلية لمذهب أهل التفويض في نصوص الصفات يمكن أن نلخص أهم نتائج البحث في النقاط التالية:

١ ـ سلامة الأمة الإسلامية من الانحراف في باب الإيمان بالله ـ تعالى ـ وأسمائه وصفاته طوال القرن الهجري الأول، وتلقي النصوص بالقبول والتسليم والفهم والتعظيم.

٢ ـ سلامة الأمة الإسلامية من مقالة التفويض طوال القرون الثلاثة الفاضلة وعدم ظهور هذه المقالة رغم ظهور الاتجاهات المنحرفة الأخرى كالتمثيل والتعطيل.

٣ ـ التفويض بالمعنى الأعم عند الفرق ـ موافقٌ لدلالته اللغوية بمعنى الرد إلى الشيء والتحكيم فيه والتوكيل. والتفويض في باب أسماء الله وصفاته، الحكم بأن معاني نصوص الصفات مجهولة غير معقولة، لا يعلمها إلاَّ الله وحده.

٤ ــ القائلون بالتفويض صنفان:

(أ) صنف يزعمون أن ظواهر نصوص الصفات تقتضي التمثيل، فيحكمون بأن المراد بها خلاف ظاهرها. ثم لا يعينون المراد.

(ب) صنف يقولون: تجرى على ظاهرها. ولها تأويل لا يعلمه إلاَّ الله خلاف الظاهر منها وهؤلاء متناقضون.

٥ ــ ظهرت بوادر التفويض في مطلع القرن الرابع الهجري، لأسباب أبرزها:

(أ) الفهم الخاطىء لمذهب السلف، وهو إثبات المعنى وتفويض الكيفية. فظنوا أن مذهبهم تفويض الأمرين.

(ب) الأصول العقلية المستمدة من الفلسفة اليونانية التي أخذ بها أهل الكلام مثل شبهة نفي حلول الحوادث، وشبهة التركيب ونفي الجسمية والتحيز والجهة.

(ج) دعوى الخوف على عقائد العوام.

٦ ــ ساعد على تطور مقالة التفويض وانتشارها ما يلي:

(أ) بروز تقسيم أهل السنَّة إلى قسمين: متقدمين، ومتأخرين لكل قسم طريقة.

(ب) وقوع مقالة التفويض في كلام بعض المشهورين برواية الحديث كالخطابي والبيهقي وأبي يعلى مما أدى إلى نشرها والاطمئنان إليها.

(ج) انحياز علم من أعلام التأويل ــ التحريف ــ المتبوعين: أبي المعالي الجويني إلى مذهب التفويض في آخر عمره.

(د) الفتيا بوجوب التزام العامة بمذهب التفويض، وأنه لا يسعهم إلاَّ ذلك.

(هـ) استفاضة نسبة التفويض إلى السلف وتقريره في كتب الملل والمقالات عند المتأخرين.

٧ ــ تغلغل مذهب التفويض منسوباً إلى السلف عند مختلف فئات الأمة من المتأخرين من متكلمين في العقائد ومفسرين وغيرهم وامتد هذا الأثر إلى الكتاب المعاصرين.

٨ ــ عمدة أهل التفويض في استدلالهم بالقرآن الوقف على قوله «وما يعلم تأويله إلاَّ الله» في قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٧﴾ ﴾.

وقد بنوا شبهتهم على مقدمتين:

(أ) آيات الصفات من المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلاَّ الله.

(ب) التأويل المذكور في الآية هو صرف اللفظ عن ظاهره إلى معنى يخالف الظاهر والنتيجة: لآيات الصفات معنىً يخالف الظاهر لا يعلمه إلاَّ الله.

وقد غلطوا في المقدمتين:

(أ) فآيات الصفات من المحكم معناه، المتشابه في كيفيته وحقيقته.

(ب) التأويل المذكور في الآية ــ على قراءة الوقف ــ هو الحقيقة التي

يؤول إليها الكلام فإن كان خبراً فهو عين المخبر به في الخارج. وإن كان طلباً: فهو نفس الفعل المأمور به.

أما على قراءة الوصل فالتأويل بمعنى التفسير الذي يعلمه الراسخون في العلم وهو معاني الألفاظ في اللغة.

وليس التأويل على القراءتين هو اصطلاح المتكلمين الذي أراد المفوضة نفيه.

٩ ــ براءة السلف من وصمة التفويض، وأن ما يحتج به المفوضة من عبارات السلف حجة عليهم لا لهم. والمنقول عن السلف في الإثبات المجمل والمفصل متنوع، صريح صحيح لا حصر له.

١٠ ــ التفويض الذي يقره السلف نوعان:

(أ) تفويض الكيفية.

(ب) التفويض الخاص في نص معين من شخصٍ معين في زمن معين.

١١ ــ فقدان مذهب التفويض لمزية «السلامة» المزعومة وأنه إلى الخطر والهلكة أقرب لما يتضمنه من الحيرة والجهل. والسلامة تحصل حقًّا بمنهج الإثبات مع التنزيه ــ مذهب السلف ــ المتضمن للعلم والحكمة.

١٢ ــ العقل غير محجور عن النظر في باب أسماء الله وصفاته، بل هو أداة للفهم والتدبر لمعانيها، والتفكر في آثارها ومقتضياتها، ونصب الأدلة العقلية الصحيحة على إثباتها وإبطال الأقيسة العقلية الخاطئة.

١٣ ـ يلزم على مذهب التفويض لوازم باطلة لا محيد عنها، من القدح في حكمة الرب تبارك وتعالى، والوقوع في تعطيل دلالة النصوص، وسد باب التدبر والتفكر، والطعن في بيان القرآن، وتجهيل الأنبياء والسابقين الأولين من الصحابة والتابعين وسلف الأمة ومخالفة طريقهم. وفساد اللازم دليل على فساد الملزوم.

١٤ ـ مذهب التفويض مصادم للأدلة السمعية القاضية بوجوب التدبر والتعقل الواصفة للنصوص بالبيان والتيسير، والذامة لمن لا يفهم وكان حظه مجرد السماع.

١٥ ـ مذهب التفويض مصادم للأدلة العقلية القاضية باستحالة إهمال النبي ﷺ تعليم أمته أسماء الله وصفاته، والمانعة لتأخير البيان عن وقت الحاجة، كما أن مذهب التفويض متناقض. والتناقض دليل الفساد.

١٦ ـ أثر الاتجاه التفويضي بصورة مباشرة أو غير مباشرة على انحسار مذهب السلف، لنسبته إليه، وتهوين قيمة النص الشرعي في النفوس مما حفز أهل التحريف على طرح آرائهم، وقد امتد هذا التأثير إلى أسلوب التربية في الدعوة الإسلامية المعاصرة.

* * *

ومن التوصيات المهمة لمعالجة هذا الانحراف ما يلي:

١ ـ التوعية العامة لجمهور المسلمين في تحقيق الإيمان بالله تعالى وأسمائه وصفاته، وعرض العقيدة السلفية عرضاً واضحاً بعيداً عن التعقيدات الكلامية.

٢ ــ تصنيف الكتب والرسائل في هذه القضية، وبيان وجه الحق فيها.

٣ ــ التواصل بين الجامعات ذات الخط السلفي، والجامعات والمؤسسات العلمية الأخرى على مستوى الكليات والأقسام المختصة بالعقيدة بغية توضيح هذا الجانب وتصحيحه عبر الزيارات المتبادلة واللقاءات العلمية والتبادل الثقافي.

٤ ــ الحرص على إخراج تراث السلف وآثارهم، وتحقيقه ونشره. لأن ذلك من أقوى الأسباب الداعية إلى فهم العقيدة، وقطع الطريق على الملبسين.

هذا والله المسؤول أن يصلح آخر هذه الأمة كما أصلح أولها، وأن يهب لنا من لدنه رحمة، وأن يهب لنا من لدنه رشداً. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على عبده ونبيه محمد وآله وصحبه أجمعين.

أحمد بن عبد الرحمن بن عثمان القاضي

١٤/١/١٤١٤هـ

الفهارس

١ ـ فهرس المراجع .
٢ ـ فهرس الأحاديث النبوية .
٣ ـ فهرس الآثار .
٤ ـ فهرس الفرق والطوائف .
٥ ـ فهرس الأعلام المترجم لهم في الحاشية .
٦ ـ فهرس الموضوعات .

(١)

فهـرس المراجـع[1]

١ ـ **القرآن الكريم**.

[أ]

٢ ـ **الإبانة عن أصول الديانة**: أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري. مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٠٩هـ.

٣ ـ **إبطال التأويلات لأخبار الصفات**: أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء. تحقيق: محمد بن حمد النجدي، مكتبة دار الإمام الذهبي للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٤ ـ **إتحاف المريد بشرح جوهرة التوحيد**: عبد السلام بن إبراهيم اللقاني. دار القلم العربي، حلب، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٥ ـ **اجتماع الجيوش الإسلامية**: شمس الدين محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية. تحقيق: د. عواد عبد الله المعتق، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٦ ـ **إحياء علوم الدين**: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي. تصحيح: عبد العزيز عز الدين المسيروان، دار القلم، بيروت، الطبعة الثالثة.

---

(١) مرتبة بعد كتاب الله على الحروف الهجائية.

٧ ــ **الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة**: أبو محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة الدينوري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٨ ــ **الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد**: أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني. تحقيق: أسعد تميم، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٩ ــ **الأسماء والصفات**: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي. تعليق: محمد زاهد ابن الحسن الكوثري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

١٠ ــ **الإصابة في تمييز الصحابة**: شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١١ ــ **أصول الدين**: عبد القاهر بن طاهر التميمي البغدادي. دار الكتب العلمية، بيروت.

١٢ ــ **الاعتقاد**: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

١٣ ــ **الأعلام**: خير الدين الزركلي. دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة السادسة، ١٩٨٤م.

١٤ ــ **أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري**: للإمام أبـي سليمان حمد بن محمد الخطابـي. تحقيق: د. محمد بن سعد آل سعود، طبعة جامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

١٥ ــ **أعلام الموقعين عن رب العالمين**: شمس الدين محمد بن أبـي بكر بن قيم الجوزية. تعليق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت.

١٦ ــ **إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان**: ابن قيم الجوزية. تحقيق: محمد عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت ــ مكتبة الخاني، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٧.

١٧ ـ **أقاويل الثقات**: مرعي بن يوسف الكرمي. تحقيق وتخريج وتعليق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

١٨ ـ **الإكليل في المتشابه والتأويل**: أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية. المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ.

١٩ ـ **إلجام العوام عن علم الكلام**: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي. تصحيح وتعليق: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٢٠ ـ **أهل السنة والجماعة معالم الانطلاقة الكبرى**. جمع وإعداد: محمد عبد الهادي المصري، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض: الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٢١ ـ **إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل**: بدر الدين بن جماعة. تحقيق وتعليق: وهبي سليمان غاوجي الألباني، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

[ب]

٢٢ ـ **البحر المحيط**: محمد بن يوسف، أبو حيان الأندلسي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

٢٣ ـ **البداية والنهاية**: عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير. مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٧م.

٢٤ ـ **البيهقي وموقفه من الإلهيات**: د. أحمد بن عطية الغامدي، طبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ.

[ت]

٢٥ ـ **تاج العروس من جواهر القاموس**: السيد محمد مرتضى الزبيدي. المطبعة الخيرية، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٠٦هـ.

٢٦ ـ **تاريخ بغداد**: الخطيب البغدادي أبو بكر أحمد بن علي. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٢٧ ـ **التاريخ الصغير**: محمد بن إسماعيل البخاري. تحقيق: محمد إبراهيم زايد، دار الوعي والتراث، حلب، ١٩٧٧م.

٢٨ ـ **التاريخ الكبير**: محمد بن إسماعيل البخاري. تحقيق: عبد الرحمن المعلمي اليماني، دائرة المعارف العثمانية بالهند. ١٣٨٠هـ.

٢٩ ـ **تاريخ المذاهب الإسلامية**: محمد أبو زهرة. دار الفكر العربي، ١٩٨٧م.

٣٠ ـ **تأويل مختلف الحديث**: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري. تحقيق: محمد محيي الدين الأصفر، المكتب الإسلامي، بيروت، دار الإشراق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٣١ ـ **تأويل مشكل القرآن**: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري. مطبعة الحضارة العربية، دار التراث، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ.

٣٢ ـ **تبيين كذب المفتري**: أبو القاسم علي بن الحسن بن عساكر. تقديم وتعليق: محمد زاهد الكوثري، دار الكتب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.

٣٣ ـ **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**: للإمام محمد بن عبد الرحمن المباركفوري. مطبعة المعرفة، القاهرة، نشر المكتبة السلفية بالمدينة، الطبعة الثانية، ١٣٨٣هـ.

٣٤ ـ **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**: جلال الدين السيوطي. تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار إحياء السنة النبوية، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ.

٣٥ ـ **التدمرية**: أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني. تحقيق: د. محمد بن عودة السعوي. شركة العبيكان للطباعة والنشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٣٦ ـ تذكرة الحفاظ: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي. تحقيق: عبد الرحمن المعلمي اليماني، حيدر آباد، ١٣٧٧هـ.

٣٧ ـ التعريفات: علي بن محمد الحسين الجرجاني. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ١٣٥٧هـ.

٣٨ ـ تفسير أسماء الله الحسنى: أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج. تحقيق: أحمد يوسف الدقاق، مطبعة محمد هاشم الكتبي، ١٣٩٥هـ.

٣٩ ـ تفسير القرآن الحكيم (المنار): محمد رشيد رضا. دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية.

٤٠ ـ تفسير القرآن العظيم: عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير. دار الفكر.

٤١ ـ التفسير الكبير: فخر الدين محمد بن عمر الرازي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ.

٤٢ ـ التفسير والمفسرون: د. محمد حسين الذهبي. دار الكتب الحديثة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٦هـ.

٤٣ ـ تقريب التهذيب: شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق: محمد عوامة. دار الرشيد، سوريا ـ حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.

٤٤ ـ تلبيس إبليس: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي. إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٦٨هـ.

٤٥ ـ تهذيب الأسماء واللغات: أبو زكريا محيي الدين النووي. الطبعة المنيرية.

٤٦ ـ تهذيب التهذيب: شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند ـ حيدرآباد الدكن، الطبعة الأولى، ١٣٢٥هـ.

[ج]

٤٧ ـ **جامع الأصول في أحاديث الرسول**: مجد الدين أبو السعادات المبارك ابن محمد بن الأثير الجزري. تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، مكتبة دار البيان، ١٣٨٩هـ.

٤٨ ـ **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، الطبعة الثالثة، ١٣٨٨هـ.

٤٩ ـ **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**: محمد بن جرير الطبري. تحقيق: محمود شاكر وأحمد شاكر، الناشر مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية.

٥٠ ـ **جامع العلوم والحكم**: أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب. مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.

٥١ ـ **الجامع لأحكام القرآن**: أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي. تصحيح: أحمد عبد العليم البردوني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٧٢هـ.

٥٢ ـ **الجرح والتعديل**: عبد الرحمن بن أبي حاتم. مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن، الطبعة الأولى، ١٢٧١هـ.

[ح]

٥٣ ـ **حاشية الصاوي على تفسير الجلالين**: أحمد بن محمد الصاوي. مطبعة الاستقامة. القاهرة، ١٣٧١هـ.

٥٤ ـ **الحجة في بيان المحجة**: إسماعيل بن محمد التيمي الأصبهاني. تحقيق: محمد ربيع بن هادي المدخلي ومحمد بن محمود أبو رحيم، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٥٥ ـ **حركة الاتجاه الإسلامي في تونس (٣)**: راشد الغنوشي. دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٥٦ ـ **الحصون الحميدية لمحافظة العقائد الإسلامية**: حسين بن محمد الجسر الطرابلسي، المطبعة المليجية، الطبعة الأولى، ١٣٢٨هـ.

٥٧ ـ **حسن المحاضرة**: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٣٨٧هـ.

[خ]

٥٨ ـ **الخطط المقريزية**: تقي الدين أحمد بن علي المقريزي. مطبعة الساحل الجنوبي، لبنان.

٥٩ ـ **خلق أفعال العباد**: للإمام محمد بن إسماعيل البخاري. تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني، مكتبة التراث الإسلامي.

٦٠ ـ **خلاصة تذهيب تهذيب الكمال**: صفي الدين أحمد بن عبد الله الأنصاري. مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب.

[د]

٦١ ـ **درء تعارض العقل والنقل**: أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني. تحقيق: محمد رشاد سالم، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.

٦٢ ـ **دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية**: د. عرفان عبد الحميد. مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٦٣ ـ **الدر المنضد في أسماء كتب مذهب الإمام أحمد**: عبد الله بن علي السبيعي. تحقيق: جاسم بن سليمان الدوسري، دار البشائر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

[ذ]

٦٤ ـ **ذم التأويل**: موفق الدين بن قدامة المقدسي. تحقيق وتخريج: بدر بن عبد الله البدر. الدار السلفية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٦٥ ــ **ذيل طبقات الحنابلة**: زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب. تصحيح: محمد حامد الفقي، مطبعة السنَّة المحمدية، ١٣٧٢هـ.

[ر]

٦٦ ــ رد الإمام الدارمي **عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد**. تصحيح وتعليق: محمد حامد الفقي. دار الكتب العلمية. بيروت.

٦٧ ــ **الرد على الجهمية**: محمد بن إسحاق بن محمد بن مندة. تحقيق وتعليق وتخريج: د. علي بن محمد الفقيهي، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ.

٦٨ ــ **الرد على الجهمية والزنادقة**: للإمام أحمد بن محمد بن حنبل. تصحيح وتعليق: إسماعيل الأنصاري، نشر وتوزيع: رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد.

٦٩ ــ **رسائل إخوان الصفا وخلان الوفا**: تحقيق: بطرس البستاني. دار صادر، دار بيروت، ١٣٧٦هـ.

٧٠ ــ **رسائل في بيان عقائد أهل السنة والجماعة**: محمد بن درويش الحوت البيروتي. تعليق: كمال يوسف الحوت، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.

٧١ ــ **رسالة إلى أهل الثغر**: أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري. تحقيق: عبد الله شاكر الجنيدي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، مؤسسة علوم القرآن بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٧٢ ــ **الرسالة الحميدية في حقيقة الديانة الإسلامية وحقيقة الشريعة المحمدية**: حسين بن محمد الجسر الطرابلسي، إدارة الطباعة المنيرية، ١٣٥٢هـ.

٧٣ ــ **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**: السيد محمود الألوسي البغدادي. إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٧٤ ــ روضة الناظر وجنة المناظر من كتاب ابن قدامة وآثاره الأصولية: د. عبد العزيز بن عبد الرحمن السعيد، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ.

[ز]

٧٥ ــ زاد المسير في علم التفسير: أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي. تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ.

[س]

٧٦ ــ سنن ابن ماجه: أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة العلمية، بيروت.

٧٧ ــ سنن أبي داود: للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني. إعداد وتعليق: عزت عبيد الدعاس، وعادل السيد، دار الحديث للطباعة والنشر، والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٨هـ.

٧٨ ــ السنن الكبرى: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي. دار الفكر، بيروت.

٧٩ ــ سنن النسائي: للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي. دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٨٠ ــ سير أعلام النبلاء: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي. تحقيق: مجموعة من الباحثين بإشراف وتخريج شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السابعة ١٤١٠هـ.

٨١ ــ سير أعلام النبلاء: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: د. بشار عواد معروف وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت ــ لبنان، الطبعة الثامنة، ١٤١٢هـ.

[ش]

٨٢ ــ **شذرات الذهب**: عبد الحي بن العماد الحنبلي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤٠٩هـ.

٨٣ ــ **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**: أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي. تحقيق: د. أحمد سعد حمدان، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.

٨٤ ــ **شرح الأصول الخمسة**: عبد الجبار بن أحمد الهمذاني. بتعليق: أحمد ابن الحسين بن أبـي هاشم. تحقيق: د. عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، مصر، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ.

٨٥ ــ **شرح الخريدة البهية**: أحمد الدردير ــ مع حاشية على الشرح. لأحمد بن محمد الصاوي، مطبعة مصطفى البابـي الحلبـي وأولاده. القاهرة.

٨٦ ــ **شرح العقيدة الطحاوية**: ابن أبـي العز الحنفي. تحقيق جماعة من العلماء. تخريج: محمد ناصر الدين الألباني. المكتب الإسلامي، الطبعة الخامسة ١٣٩٩هـ.

٨٧ ــ **شرح العقيدة الواسطية**: د. صالح بن فوزان الفوزان، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ.

٨٨ ــ **شرح الفقه الأكبر**: الملا علي القاري الحنفي. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٨٩ ــ **شرح لمعة الاعتقاد**: محمد بن صالح العثيمين. دار الوطن للنشر، الرياض، ١٤١٣هـ.

٩٠ ــ **شرح المقاصد**: مسعود بن عمر التفتازاني. تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

[ص]

٩١ ـ **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**: أبو العباس أحمد بن علي القلقشندي. طبعة وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر، ١٣٨٣هـ.

٩٢ ـ **الصحاح**: إسماعيل بن حماد الجوهري. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ.

٩٣ ـ **صحيح البخاري**: للإمام أبـي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري. المكتب الإسلامي، إستانبول، ١٩٧٩م.

٩٤ ـ **صحيح الجامع الصغير وزيادته**: محمد ناصر الدين الألباني. المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ.

٩٥ ـ **صحيح مسلم**: للإمام أبـي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر وتوزيع: رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد.

٩٦ ـ **صريح السنَّة**: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري. تحقيق: بدر بن يوسف المعتوق، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٩٧ ـ **الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة**: شمس الدين محمد بن أبـي بكر ابن قيم الجوزية. تحقيق: د. علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

[ض]

٩٨ ـ **الضعفاء الكبير**: محمد بن عمرو العقيلي. تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.

[ط]

٩٩ ـ **طبقات الحنابلة**: أبو الحسين محمد بن أبـي يعلى الفراء. تصحيح: محمد حامد الفقي. مطبعة السنَّة المحمدية، مصر.

١٠٠ ــ **طبقات الحنابلة**: للقاضي أبـي الحسين محمد بن أبـي يعلى. دار الفكر، بيروت، لبنان.

١٠١ ــ **طبقات خليفة بن خياط**: خليفة بن خياط. تحقيق: أكرم ضياء العمري، دار طيبة، الرياض، ١٩٨٢م.

١٠٢ ــ **طبقات الشافعية الكبرى**: تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي. تحقيق: محمود محمد الطناجي وعبد الفتاح محمد الحلو. دار إحياء الكتب العربية.

١٠٣ ــ **الطبقات الكبرى**: محمد بن سعد، دار صادر، بيروت، لبنان.

[ع]

١٠٤ ــ **العبر في خبر من غبر**: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبـي. تحقيق: صلاح الدين المنجد وفؤاد السيد. الكويت، ١٩٦٠م.

١٠٥ ــ **العقائد. شرح الأصول العشرين**: الإمام حسن البنا. تعليق وتحقيق: رضوان محمد رضوان.

١٠٦ ــ **عقائد السلف**: علي سامي النشار وعمار جمعي الطالبـي. منشأة المعارف. الإسكندرية.

١٠٧ ــ **عقيدة أبـي حاتم وأبـي زرعة**: جمع: محمود بن محمد الحداد. دار الفرقان، ١٤٠٨هـ.

١٠٨ ــ **العقيدة الإسلامية وأسسها**: عبد الرحمن حبنكة الميداني. دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية.

١٠٩ ــ **عقيدة الحافظ عبد الغني المقدسي الحنبلي**: تحقيق وتخريج: مصعب ابن عطا الله الحايك. مطبعة النرجس التجارية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

١١٠ ــ **عقيدة السلف أصحاب الحديث**: أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني. الدار السلفية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ.

١١١ ـ **العقيدة النظامية**: أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني. تحقيق: أحمد حجازي السقا. مكتبة الكليات الأزهرية. القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ.

١١٢ ـ **علاقة الإثبات والتفويض بصفات رب العالمين**: د. رضا بن نعسان معطي. مطابع التراث، مكة المكرمة، الطبعة الخامسة، ١٤٠٥هـ.

[ف]

١١٣ ـ **الفتاوى الكبرى**: أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني. دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

١١٤ ـ **فتح رب البرية بتلخيص الحموية**: محمد بن صالح العثيمين. مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الرياض، الطبعة الرابعة، ١٤١٠هـ.

١١٥ ـ **فتح القدير**: محمد بن علي الشوكاني. دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

١١٦ ـ **الفرق بين الفرق**: عبد القاهر بن طاهر البغدادي. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

١١٧ ـ **الفصل في الملل والأهواء والنحل**. أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري. دار المعرفة للطباعة والنشر. بيروت. الطبعة الثانية ١٣٩٥هـ.

١١٨ ـ **الفهرست**: محمد بن إسحاق بن النديم. تحقيق: رضا تجدد، طهران.

١١٩ ـ **الفوائد البهية في تراجم الحنفية**: محمد عبد الحي اللكنوي. تحقيق: محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

[ك]

١٢٠ ـ **الكاشف**: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

١٢١ ــ **كتاب الأمثال**: أبو عبيد القاسم بن سلام. تحقيق وتعليق: د. عبد المجيد قطامش، طبعة جامعة الملك عبد العزيز، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.

١٢٢ ــ **كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب ــ عز وجل ــ**: الإمام أبو بكر محمد ابن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: د. عبد العزيز إبراهيم الشهوان، دار الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

١٢٣ ــ **كتاب الثقات**: محمد بن حبان البستي. تحقيق: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ.

١٢٤ ــ **كتاب السنَّة**: عبد الله بن أحمد بن حنبل. تحقيق: د. محمد بن سعيد القحطاني. دار ابن القيم للنشر والتوزيع، الدمام، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

١٢٥ ــ **كتاب شرح السنَّة**: الحسين بن علي بن خلف البربهاري. تحقيق: د. محمد ابن سعيد القحطاني. دار ابن القيم للنشر والتوزيع، الدمام، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

١٢٦ ــ **كتاب الصفات**: علي بن عمر الدارقطني. تحقيق وتعليق: عبد الله الغنيمان، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.

[ل]

١٢٧ ــ **لسان الميزان**: شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند، ١٣٢٩هـ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ.

١٢٨ ــ **لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد**: موفق الدين بن قدامة المقدسي. تحقيق وتخريج: عبد القادر الأرناؤوط، دار الهدى للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ.

١٢٩ ـ لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية: محمد بن أحمد السفاريني. مؤسسة الخافقين ومكتبتها، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ.

[م]

١٣٠ ـ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: جمع وترتيب: عبد الرحمن ابن محمد بن قاسم العاصمي النجدي. وابنه محمد. مطابع دار العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ.

١٣١ ـ مختصر العلو: اختصار وتحقيق وتعليق وتخريج: محمد ناصر الدين الألباني. المكتب الإسلامي، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.

١٣٢ ـ مختصر التحفة الاثني عشرية: السيد محمود شكري الألوسي. تحقيق وتعليق: محب الدين الخطيب، طبع ونشر: الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، ١٤٠٤هـ.

١٣٣ ـ المرأة المسلمة في تونس بين توجيهات القرآن وواقع المجتمع التونسي: راشد الغنوشي. دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

١٣٤ ـ مستقبل الإسلام خارج أرضه، كيف نفكر فيه: محمد الغزالي. مؤسسة المشرق للعلاقات العامة والنشر والترجمة، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.

١٣٥ ـ مسند الإمام أحمد: الإمام أحمد بن محمد بن حنبل، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٣هـ.

١٣٦ ـ مسند الإمام أحمد: أحمد بن حنبل. تحقيق: أحمد شاكر، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٦٨هـ.

١٣٧ ـ مشكلات في طريق الحياة الإسلامية: محمد الغزالي. مؤسسة الرسالة ـ كتاب الأمة ـ الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ.

١٣٨ ـ مشكل الحديث وبيانه: أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك. تحقيق وتعليق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.

١٣٩ ـ **المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي**: ترتيب: لفيف من المستشرقين. نشر: د. أ. ى. ونسنك، مكتبة بريل. ليدن، ١٩٣٦م.

١٤٠ ـ **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم**: محمد فؤاد عبد الباقي. مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٦٤هـ.

١٤١ ـ **المعرفة والتاريخ**: يعقوب بن سفيان الفسوي. تحقيق: أكرم ضياء العمري، بيروت، ١٩٨١م.

١٤٢ ـ **المفردات في غريب القرآن**: أبو القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني. تحقيق: محمد سيد كيلاني. دار المعرفة، بيروت.

١٤٣ ـ **المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات**: محمد بن عبد الرحمن المغراوي. دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

١٤٤ ـ **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**: علي بن إسماعيل الأشعري، تصحيح: هلموت ريتر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة.

١٤٥ ـ **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**: أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، ١٣٨٩هـ.

١٤٦ ـ **المقدمة**: عبد الرحمن بن محمد بن خلدون. المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة.

١٤٧ ـ **المقصد الأرشد**: برهان الدين إبراهيم بن محمد بن مفلح. تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

١٤٨ ـ **الملل والنحل**: لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني. تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٨٧هـ.

١٤٩ ــ **مناقب الإمام أحمد بن حنبل**: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي. تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مكتبة الخاني، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.

١٥٠ ــ **مناهل العرفان في علوم القرآن**: محمد بن عبد العظيم الزرقاني. دار إحياء الكتب العربية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة.

١٥١ ــ **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**: عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، حيدرآباد الدكن، ١٣٥٧ ــ ١٣٥٩هـ.

١٥٢ ــ **منهاج السنَّة النبوية**: أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني. تحقيق: د. محمد رشاد سالم، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

١٥٣ ــ **الموافقات في أصول الشريعة**: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي. ضبط: محمد عبد الله دراز، المكتبة التجارية الكبرى، مصر.

١٥٤ ــ **الموسوعة الفلسفية**: د. عبد المنعم الحفني. دار ابن زيدون، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى.

١٥٥ ــ **موقف ابن تيمية من الأشاعرة**: د. عبد الرحمن بن صالح المحمود. رسالة علمية (دكتوراه) ــ لم تطبع ــ.

١٥٦ ــ **ميزان الاعتدال**: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي. تحقيق: علي بن محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

[ن]

١٥٧ ــ **نبذة في العقيدة الإسلامية**: محمد بن صالح العثيمين. مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

١٥٨ ــ **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**: يوسف الأتابكي ابن تغري بردي. القاهرة، ١٩٢٩ ــ ١٩٥٦م.

١٥٩ ـ **النصيحة في صفات الرب ـ جل وعلا ـ**: أحمد بن إبراهيم الواسطي. تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٣٤هـ.

١٦٠ ـ **النظام الفريد بتحقيق جوهرة التوحيد**: محمد محيي الدين عبد الحميد. ـ حاشية على إتحاف المريد بجوهرة التوحيد، دار القلم العربي، حلب، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

١٦١ ـ **نهاية الأرب في معرف أنساب العرب**: أبو العباس أحمد بن علي القلقشندي. تحقيق: إبراهيم الأبياري، الشركة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٥٩م.

١٦٢ ـ **النهاية في غريب الحديث والأثر**: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، ابن الأثير. تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناجي، المكتبة العلمية، بيروت ١٣٨٣هـ.

[هـ]

١٦٣ ـ **هموم داعية**: محمد الغزالي. دار الحرمين للطباعة والنشر، الدوحة، دار البيان العربي دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

[و]

١٦٤ ـ **الوجود الحق**: د. حسن هويدي المكتب الإسلامي، الطبعة الرابعة.

[ي]

١٦٥ ـ **يحيى بن معين وكتابه التاريخ**: دراسة وترتيب وتحقيق: د. أحمد محمد نور سيف. طبعة جامعة الملك عبد العزيز، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.

● ● ●

(٢)

فهرس الأحاديث النبوية

طرف الحديث	الصفحة
إن الله يُرى . . .	٣٦٤
إن الله يضع قدمه . . .	٣٦٤، ٣٧٤
إن جهنم لتمتلىء	٣٧١
إن قلوب بني آدم بين أصبعين	٣٦٠
إن لله تسعة وتسعين اسماً	٤٧٨
إن مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم	٢٠١
أنزل القرآن على أربعة أحرف . . .	٣٢٨
إنكم تنظرون إلى ربكم . . .	٣٦٩
إني حرمت الظلم على نفسي . . .	٣٩٨
تركتكم على المحجة البيضاء . . .	٥٣٠
ثلاث من كن فيه فهو منافق . . .	٣٧٥
جعت فلم تطعمني، وعطشت . . .	١٥٥
حديث الفاتحة (فإذا قال مالك يوم الدين)	١٤٥
حديث جبريل (الإيمان والإسلام والإحسان)	١٧
حديث دعاء النوم (وفوضت أمري إليك)	١٤٥
رأيت رسول الله ﷺ يضع إبهامه على أذنه . . .	٤٢٩
رفع القلم عن ثلاثة . . .	٤٦٨
سباب المسلم فسوق . . .	٣٧٥
ضحك ربنا ــ عز وجل ــ من قنوط عباده	٣٧١
عبدي مرضت فلم تعدني	١٥٤
قام فينا رسول الله ﷺ فذكر بدء الخلق	٥٣١
قد علمكم نبيكم ﷺ كل شيء . . .	٥٣٠
كان النبي ﷺ يقول في ركوعه وسجوده . . .	٣١٦

طرف الحديث	الصفحة
كان رسول الله ﷺ يكثر أن يقول: اللهم ثبت قلبي...	٤٣٠
كان رسول الله ﷺ يكثر أن يقول: يا مقلب القلوب...	٤٣١
كفر بالله تبرؤ من نسب...	٣٧٥
لا ترجعوا بعدي كفاراً...	٣٧٥
لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين	٢٠
لتتبعن سنن من كان قبلكم	٨١
لقد توفي رسول الله ﷺ وما طائر يقلب جناحيه...	٥٣١
لقي رسول الله ﷺ جبريل...	٥٢٢
لم يفقه من قرأ القرآن في أقل من ثلاث...	٥٢٤
ما بعث الله من نبي إلاَّ كان حقًّا عليه...	٥٣١
ما نهيتكم عنه فاجتنبوه...	٣٨٣
من قال لأخيه يا كافر...	٣٧٥
من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً...	٣٨٦
نهى رسول الله ﷺ عن كل مسكر...	٤٦٩
نهى عبد الله بن عمر أن يختمه في أقل من سبع	٥٢٤
وأسألك لذة النظر إلى وجهك...	٤١٣
وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين ملة	٢٠
وسكت عن أشياء رحمة لكم...	٣٨٣
وكلتا يديه يمين	٢٦٧
وما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله...	٥٢٣
يأتي الشيطان أحدكم فيقول...	٤٧٠
يأخذ الجبار سماواته وأرضه بيديه	٤٢٩
يؤتى بالعبد المؤمن يوم القيامة...	١٧٨

● ● ●

(٣)

فهــرس الآثــار

● ● ●

(٤)

فهرس الفرق والطوائف

• • •

(٥)
فهرس الأعلام المترجَم لهم في الحاشية

اسم العلم	الصفحة
أحمد بن جعفر بن يعقوب الإصطخري	٣٦٢
أحمد بن خابط	٨٥
أحمد بن سيار بن أيوب المروزي	٣٠
أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية	٣٤
أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (أبو نعيم)	٤٠٧
أحمد بن علي بن برهان	١٦٥
أحمد بن علي بن ثابت (الخطيب البغدادي)	٤٠٢
أحمد بن علي بن سعيد المروزي	٤١
أحمد بن علي بن عبد القادر، المقريزي	٢١
أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني، أبو بكر	٤٠
أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني	٢٥٠
أحمد بن محمد بن أحمد العدوي (الدردير)	١٦١
أحمد بن محمد بن حنبل، أبو عبد الله الشيباني	٣٦
أحمد بن محمد بن دوست النيسابوري، الصوفي	٦٣
أحمد بن محمد بن زياد (ابن الأعرابي)	٤٧
أحمد بن محمد بن عبد الله المعافري	٤٥
أحمد بن محمد بن هارون الخلال	٤٢
أحمد بن محمد بن هانىء الطائي (الأثرم)	٣٩
أحمد بن نصر بن مالك الخزاعي	٣٦
أحمد بن يحيى بن زيد الشيباني (ثعلب)	٣٢٨
أرسطو طاليس بن نيقوماخوس	٤٥٧
إسحاق بن منصور بن بهرام، المروزي (الكوسج)	٣٦٠
إسماعيل بن أبي خالد البجلي	٣٧١

اسم العلم	الصفحة
إسماعيل بن إبراهيم بن معمر الهذلي	٤٢٤
إسماعيل بن حماد الجوهري	١٤٣
إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني	٤٠٠
إسماعيل بن عمر بن كثير	٢٦
إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصبهاني	٣٦٩
أشهب بن عبد العزيز بن داود القيسي	٣٨٢
الحارث بن سريج التميمي	٢٩
الحسن بن حامد بن علي البغدادي	٨٩
الحسن بن صالح بن حي الهمداني	٤١٨
الحسن بن علي بن إسحاق الطوسي (نظام الملك)	٦٤
الحسن بن علي بن خلف البربهاري	٣٨٦
الحسين بن الحسن بن محمد الحليمي	٢١٢
الحسين بن عبد الله بن سينا	١٠٧
الحسين بن محمد بن الفضل الأصبهاني (الراغب)	٩٤
الحسين بن محمد بن عبد الله النجار	١١١
الحكم بن عبد الله بن مسلمة البلخي (أبو مطيع)	٤٢١
الربيع بن أنس بن زياد المروزي	٣٢٠
الفضل بن الحباب بن محمد الجمحي	٥٠
الفضل بن دكين بن حماد التيمي (أبو نعيم)	٤١٧
الفضيل بن عياض بن مسعود التيمي	٤٢٠
القاسم بن سلام الهروي الأزدي	١٩٦
الليث بن سعد بن عبد الرحمن	٢٦٣
المبارك بن محمد بن محمد الجزري	١٤٥

اسم العلم	الصفحة

اسم العلم	الصفحة
عبد الرحمن بن محمد بن أبي حاتم الرازي	٤٣
عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن خلدون	٢٣٨
عبد الرحمن بن مهدي بن حسان البصري اللؤلؤي	٤٢٢
عبد الرحمن بن هرمز	٤٣١
عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوازن القشيري	٥٨
عبد الرازق بن همام بن نافع الصنعاني	٣٢٩
عبد السلام بن إبراهيم بن إبراهيم اللقاني	١٦٠
عبد العزيز بن الحارث بن أسد التميمي	٩٠
عبد العزيز بن جعفر بن أحمد البغدادي (غلام الخلال)	٥٦
عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون التيمي	٣٩٥
عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور، المقدسي	٦٧
عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الرافعي	١٤٤
عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري	٤٢٢
عبد الله بن أحمد القادر بالله (القائم بالله)	٦٠
عبد الله بن أحمد بن حنبل	٤١
عبد الله بن أحمد بن محمد الهروي	٤٥
عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة	٩٠
عبد الله بن الزبير الحميدي	٤٣٢
عبد الله بن الزبير بن العوام	٤١٢
عبد الله بن المبارك بن واضح المروزي	٢٦٤
عبد الله بن ذكوان القرشي	٤٣١
عبد الله بن طاهر بن الحسين الخزاعي	٤١٨
عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي	٣٧

اسم العلم	الصفحة
علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر	٤٨
علي بن عبد الله بن جعفر السعدي المديني	٣٧٦
علي بن عقيل بن محمد بن عقيل	٩١
علي بن عمر بن أحمد الدارقطني	٣٥٩
علي بن عمر بن محمد بن القزويني	٦٠
علي بن محمد بن عبد الله، المدائني	٢٨
عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموي	٣٢٠
عمر بن محمد بن حمد بن خليل السكوني	٢٦٥
عمرو بن بحر بن محبوب الكناني، (الجاحظ)	٣٢٦
عمرو بن دينار الجمحي	٤١١
عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)	٣١٧
فرعون	٢٠
مجاهد بن جبر، المكي	٣١٥
محمد بن إبراهيم بن جماعة الكناني	٥٩
محمد بن أبـي بكر بن أيوب الزُرْعي (ابن قيم الجوزية)	١١٣
محمد بن أبـي زينب الأسدي	٨٣
محمد بن أحمد أبو زهرة	٢٧٧
محمد بن أحمد بن أبـي بكر الأنصاري، القرطبـي	٢٥٤
محمد بن أحمد بن إبراهيم الأصبهاني (العسال)	٤٣
محمد بن أحمد بن سالم السفاريني	٢٤٢
محمد بن أحمد بن عبد الله بن أحمد بن الوليد	٦٢
محمد بن أحمد بن عثمان الذهبـي	٤٧
محمد بن أحمد بن محمد بن رشد	١١٠

اسم العلم	الصفحة
محمد بن شجاع، ابن الثلجي	١٨٦
محمد بن صالح بن عثيمين	٣٩٠
محمد بن عبد العظيم الزرقاني	١٦٣
محمد بن عبد الكريم بن أحمد الشهرستاني	٨٧
محمد بن عبد الله بن تومرت	٧١
محمد بن عبد الله بن حمدون الضبي (الحاكم)	٢١٢
محمد بن عبد الله بن عيسى المري	٤٤
محمد بن عبد الله بن محمد المعافري (ابن العربي)	١٥٤
محمد بن عبد الوهاب الجبائي	٥٠
محمد بن علي بن إسماعيل الشاشي القفال	١٩٤
محمد بن علي بن الطيب البصري	١٢٠
محمد بن علي بن محمد ابن عربي، الطائي	٢٧٠
محمد بن علي بن محمد الشوكاني	٣٣٣
محمد بن علي بن وهب القشيري (ابن دقيق العيد)	١٦٥
محمد بن عمر بن الحسن الرازي	١٢٠
محمد بن محمد الغزالي، أبو حامد	٧١
محمد بن محمد بن الحسين (ابن أبي يعلى)	٦٠
محمد بن محمد بن طرخان الفارابي	١٠٧
محمد بن محمد بن محمد الحسيني الزبيدي	١٤٣، ٤٥١
محمد بن محمد بن محمود الماتريدي	١٣١، ٢٤٤
محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب الزهري	٣٥٩
محمد بن ناماور بن عبد الملك الخُونَجي	٤٥٨
محمد بن نصر المروزي	٤٢

اسم العلم	الصفحة

• • •

(٦)

فهـرس الموضوعـات

الموضوع | الصفحة

الباب الأول

حقيقة التفويض ونشأته

الموضوع	الصفحة

الموضوع الصفحة

الباب الثاني
شبهات أهل التفويض ومناقشتها

الموضوع	الصفحة

الباب الثالث

لوازم مذهب التفويض وأدلة بطلانه

الموضوع	الصفحة

● ● ●